بيتر شوجر



١٣٥٤ - ١٨٠٤

(في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة)

ترجمة : د / عاصم الدسوقى

دار الثقافة الجديدة

بيتر شوجر

ترجمة-عاصم الدسوقى

أوروبا العثمانية

١٣٥٤ - ١٨٠٤

أوروبا العثمانية

١٣٥٤ - ١٨٠٤

بيتر شوجر

ترجمة د. عاصم الدسوقى

الطبعة الأولى ١٩٩٨

دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبرى ابو علم

باب اللوق، القاهرة

ت: ٣٩٢٢٨٨٠

رقم الإيداع ١٠٥٥٥/٩٨

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-221-085-1

بيتر شوجر

ترجمة : د. عاصم الدسوقى

أوروبا العثمانية

١٣٥٤ - ١٨٠٤

(فى أصول الصراع العرقى فى الصرب والبوسنة)



دار الثقافة الجديدة

هذه ترجمة كتاب:

Southeastern Europe under

Ottoman Rule, 1354 - 1804

وهو المجلد الخامس من سلسلة بعنوان:

A History of East Centeral Europe

اشراف كل من :

Peter Sugar بيتر شوجر

Donald Treadgold دونالد تريدجولد

الفهرس

ص

القسم الثالث

الولايات التابعة ودافعة الجزية في أوربا العثمانية

القسم الرابع

الحياة في ولايات أوربا العثمانية ١٥٧٤ - ١٨٠٤

القسم الخامس

نظرات عامة

❖الفصل الثالث عشر : النتائج

– مقالة فى ببليوجرافية البحث

– الملاحق

❖

مقدمة المترجم

قبل أن تندلع حرب التطهير العرقى بين أجزاء يوجوسلافيا السابقة (الصرب – البوسنة – الهرسك) فى العام ١٩٩١ – ١٩٩٢ كنت قد بدأت فى ترجمة هذا الجزء من سلسلة دراسات تغطى تاريخ منطقة وسط أوربا على مر العصور فى القديم والوسيط والحديث من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية بلغت أحد عشر مجلدا (والكتاب المترجم هو المجلد الخامس). وكان سبب اختيارى لهذا الجزء أنه يسد فراغا فى المكتبة التاريخية العربية عن فترة الوجود العثمانى فى أوربا ذلك ان معرفتنا الأكاديمية عن التاريخ العثمانى تقتصر على توسع الدولة العثمانية فى العالم العربى فى مطلع القرن السادس عشر (١٥١٦– ١٥١٧) فقط دون اهتمام بالتوسع العثمانى فى البلقان وآسيا الصغرى، وطبيعة نظام الحكم هناك، وعلاقات التبعية التى أقامها سلاطين آل عثمان مع امراء تلك البلاد.

ولما انفجر الصراع العرقى هناك فى مطلع التسعينات والذى مايزال قائما وكنت قد انتهيت من ترجمة نصف الكتاب تقريبا، أدركت ان للكتاب أهمية سياسية غير الأهمية الاكاديمية التى دفعتنى لترجمته اذ انه يلقى اضواء على جانب من أصول الصراع العرقى فى المنطقة يعود فى المقام الأول إلى مجمل السياسات العثمانية هناك والتى حملت فى طياتها بذور الفتنة المذهبية بين اهالى المنطقة التى دانت لهم، وتشتيت العناصر التى قاومت العثمانيين واعادة توطينها فى جهات متفرقة الأمر الذى أدى فى النهاية إلى عدم وجود تجانس بين سكان المدينة الواحدة عرقيا ودينيا، وهى العقبة إلى واجهت الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى عندما ارادو انشاء دول قومية فى البلقان الذى كان يخضع لتركيا والنمسا وذلك فى اطار تسويات الحرب. يضاف إلى هذا أن نظام تجنيد الانكشارية المعروف بالدفشرمة والذى اعتمد على انتزاع الصبية من الاسر لمسيحية فى البلقان وتربيتهم تربية اسلامية عسكرية كان له أثر سلبيا فى نفوس هذا الاسر فترة الحكم العثمانى تناقلته الأجيال. غير ان هذه الاختلافات العرقية –المذهبية توارت قليلا عندما تكونت الدول القومية فى البلقان فى اطار تسويات الحرب العالمية الاولى حيث اصبحت الرابطة السلافية هى الثوب الذى جمع هذه الأشتات الممزقة فى المقام لأول. ولما تحولت هذه الدول إلى الشيوعية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية توارت

اكثر واكثر هذه الاختلافات الذاتية لصالح الصراع ضد الرأسمالية بصرف النظر عن العرق والدين. واستمر الحال كذلك حتى مطلع التسعينات حين انهار حكم الأحزاب الشيوعية وتمزق الثوب الذى كان يضم الجميع، وأخذ كل فريق يبحث عن ذاته فلم تكن سوى ذات دينية أو ذات عرقية، وسيطر الماضى العثمانى بعد عام ١٧٥٤ على اليات الصراع ومن هنا حرب التطهير العرقى، وهى حرب ذميمة تغذيها مصالح القوى الكبرى لتفكيك الكيانات القومية منتهزة مناخ التعصب والانتقام الذى لايعرف التسامح والتعايش مع الآخر.

وهكذا اكتسب الكتاب أهمية سياسية إلى جانب أهميته الأكاديمية التى تكمل صورة التاريخ العثمانى بالنسبة للدارس العربى. ولعل أهميته الاكاديمية تتضح فى الفصل الأخير الذى هو عبارة عن استعراض لمصادر الكتابة عن جنوب شرق أوربا تحت الحكم العثمانى.

ورغم اننى انتهيت من الترجمة فى صيف ١٩٩٢ فى فترة الابتعاد عن وظيفة عميد كلية اداب سوهاج اسيوط (١٩٨٤ – ١٩٩٠) الا اننى لم استطع مراجعتها وكتابتها على الآلة الكاتبة تمهيدا لنشرها فى وقت مناسب، اذ سرعان ما عدت إلى عمادة الكلية فى صيف ١٩٩٢ ثم انتقلت إلى جامعة حلوان فى صيف ١٩٩٤ لكى أتولى تأسيس كلية الآداب بها، وهى مهمة شغلتنى كثيرا عن الانتهاء من اعداد هذه الترجة للنشر فور الانتهاء منها.

ويسرنى ان اتقدم بالشكر والعرفان للدكتور مجدى بكر استاذ اللغة التركية بكلية الألسن جامعة عين شمس، والدكتور سيد محمد استاذ اللغة التركية بكلية اداب سوهاج جامعة جنوب الوادى لمساعدتهما لى فى ترجمة ما غمض على من المصطلحات العثمانية الواردة بالكتاب وكتابتها بحروف عربية حسب النطق العثمانى. كما أشكر الدكتور اسحق عبيد استاذ تاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب جامعة عين شمس لمساعدته فى شرح بعض المصطلحات المشتقة من لاتينية العصور الوسطى لفهم السياق العام.

واخيرا .. ارجو ان يجد القارئ المتخصص فى هذا الكتاب ما يسد حاجته لمعرفة تاريخ العثمانيين فى اوربا، وان يجد فيه الباحثون ما يشجعهم على اعداد بحوث متخصصة فى هذه الزاوية.

العجوزة فى اول مارس ١٩٩٨

المترجم

تصدير

بدأت الدراسة المنهجية لتاريخ شرق وسط اوربا بمعرفة باحثين من خارج المنطقة ذلك ان معظم المؤرخين من ابناء المنطقة نفسها اتجهوا إلى الكتابه عن بلدانهم فقط (كل منهم يكتب عن بلده فقط)، ولهذا لم تظهر دراسة تاريخية شاملة عن منطقة شرق وسط اوربا باى لغة من اللغات.

وعلى هذا تم اعداد هذه السلسلة من الدراسات لتكون وسيلة تمد الباحث غير المتخصص فى تاريخ شرق وسط اوربا، وكذا الدارس الذى يسعى لأن يكون متخصصا، بمقدمة للموضوع وباطار عام للمعرفة من خلال ما تم نشره من مطبوعات، ثم اصبح من الضرورى فيما بعد القيام ببحوث جديدة لا لشئ سوى ان نتمكن من عرض موضوعات معينة وفترات معينة بقدر من التخصص والعمق. وتحقيقا لذلك الغرض قام المشرفان على تحرير هذه السلسلة بمناقشة الأهداف المشتركة والاجراءات المناسبة مع مؤلفى كل موضوع على حده حتى يتحقق قدر معين من التوازن والتكافؤ بين الموضوعات المختلفة، وتكون الاحد عشر مجلدا فى هذه السلسلة وحدة واحدة، لا ان تكون مجرد تجميع لكتابات متباينة.

اما مسائل التفسير ووجهات النظر فقد تركت كما هى دون تدخل من جانب المشرفين على المشروع باعتبارها مسئولية كل مؤلف. وينبغى التأكيد فى هذا التصدير على ان اى كتاب فى هذه السلسلة لا يتناول بلدا معينا بمفرده ذلك ان المشروع يتعامل مع الوحدات الجغرافية او السياسية التى كانت قائمة خلال فترة البحث، وليس تفسير الماضى فى ضوء المشاعر والامانى المعاصرة فى النصف الثانى من القرن العشرين.

وحدود شرق اوربا فى هذه السلسلة حدود لغوية حيث تعيش الشعوب التى لا تتكلم الجرمانية من ناحية الشرق، والشعوب التى لاتتكلم الايطالية من ناحية الغرب، والحدود السياسية الروسية (الاتحاد السوفييتى) تجاه الشرق. على أن هذه الحدود غير ملتزم بها بدقة فى كل كتاب من السلسلة يتناول فترة زمنية معينة. ورغم ان ادخال شعوب فنلندا واستونيا

ولاتفيا وليتوانيا وروسيا البيضاء واوكرانيا فى هذا الحدود امر مفهوم من حيث الملائمة، الا اننا رأينا ألا نحاول ادخالها منهجيا فى بحوثنا رغم تكرار ذكرها فى كتب السلسلة، على حين تمت الكتابة بعمق عن البولنديين، والتشيكوسلافيين، والمجريين، والرومانيين، واليوجوسلاف، والالبان، والبلغار، واليونان.

وحتى يكون الاهتمام باقاليم المنطقة متساويا موضوعيا وزمنيا، خصصنا ثلاثة كتب عن المنطقة شمال خط نهرى الدانوب - سافا، وثلاثة عن المنطقة الجنوبية لهذا الخط، واربعة كتب عن المنطقتين معا، واربعة من هذه الكتب عن فترات التاريخ قبل العصر الحديث، وستة عن العصر الحديث. اما الكتاب الحادى عشر فيحتوى على اطلس تاريخى وقائمة ببليوجرافية عن الموضوع كله. وكل كتاب فى السلسلة مزود بمقالة ببليوجرافية خاصة بموضوعه تذكر الحد الادنى من المراجع حتى يكون الكتاب فى متناول أكبر قدر ممكن من القراء.

ويود المشرفان على هذه السلسلة ان يشكرا مؤسسة فورد Ford Foundation للدعم المالى الذى قدمته من اجل هذا المشروع، ومعهد الدراسات المقارن الاجنبية Institute of compar-tive and foreign Area studies (معهد الشرق الاقصى وروسيا سابقا) Far Eastern and Rus-sian Institute ومديريه الثلاثة: جورج تايلور، وجورج بكمان، وهربرت آليسون اذ بفضل تشجيعهم امكن للمشروع ان يتحقق.

ولقد اخذ المشروع فى انجازه وقتا أطول من الوقت الذى كان محددا له أصلا، ذلك ان اثنين من الباحثين الذين تم الاتفاق معهم قد توفيا قبل ان ينهيا بحثيهما وبالتالى تم تكليف غيرهما. ولقد تم نشر كتب السلسلة كما كتبها مؤلفوها دون تدخل من جانبنا. ونأمل ان الفائدة المرجوة منها تبرر المعاناة الطويلة التى عانيناها فى تصور موضوعاتها وتنفيذها وظهورها إلى حيز الوجود، وان تؤدى إلى اثراء المعرفة والاهتمام بالتاريخ الثرى المتعدد الجوانب لشرق وسط اوربا بين اولئك الذين يقرأون الانجليزية فى كل مكان، وان تحث على مزيد من الدراسة والبحث لمختلف مظاهر تاريخ هذه المنطقة التى مازالت بحاجة إلى باحثين علميين.

بيتر شوجر

دونالد تريدجولد

مقدمة المؤلف

لقد طلب المشرفان على سلسلة «تاريخ شرق وسط أوربا» من المشاركين فى اعدادها «ان يضعوا نصب عينهم ان السلسلة سوف تتناول كل الملامح الرئيسية للتاريخ من حيث مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية وكذا المؤسسات .. وان كل مؤلف سوف يبذل جهده حتى تتوازن الكتابة عن كل المظاهر ولا يطغى احدهما على الاخر من حيث الحجم». كما اشترطت مذكرة المشروع المؤرخة فى ٢٣ مارس ١٩٦٣ «ان تكون قائمة ادوات البحث من مصادر ومراجع فى ادنى حيز ممكن فى الحاشية» باستثناء المقالة الببليوجرافية.

وباعتبارى احد المشرفين على المشروع اللذان حددا هذه الشروط فقد اتبعتها قدر الامكان عند الكتابة. وعلى هذا ولكى اكتب عن خمسمائة عام من تاريخ الألبان والبلغار واليونان والرومانيين والصرب – كرواتيين فى هذا الحيز المحدد، وأتناول فى الوقت نفسه بعض ملامح حياة المجريين والأتراك فى فترات معينة، واكتب كتابا لا يشذ عن أشكال الكتابة المقبولة عند المؤرخين المحترفين، كان امر فوق قدراتى أو رغباتى. وعلى حين أبقيت على الاطار الزمنى التأريخى التسجيلى، الا اننى رتبت المادة العلمية ترتيبا موضوعيا أو جغرافيا فى فصول لابراز تواريخ محددة. ولقد كانت نيتى منذ البداية ان اقدم سلسلة مرتبة تاريخيا لصور وصفية تقدم فى مجملها صورة واضحة للحياة فى جنوب شرقى اوربا تحت الحكم العثمانى، فاذا كان الذى انجزته قد نجح فى تحقيق هذا لطلب فان غرضى من البحث قد تحقق. ومن المتفق عليه ان هذه السلسلة كلها بما فيها هذا الكتاب تستهدف الطالب الجامعى او المؤرخ غير المتخصص فى المنطقة والمهتم بمعرفة شئ ما عن جنوب شرقى اوربا. وقد بدا من الاهمية بمكان ان نلبى حاجات هذا النوع من القراء اكثر من ان نتبع المعايير القياسية المعترف بها فى الترتيب والتنظيم. ولعل هذه الظروف وتلك الاعتبارات التى شرحناها آنفا قد حددت شكل ترتيب هذا الكتاب.

وقد اثبتنا فى ثنايا الكتاب الأسماء والتعبيرات المأخوذة من عدة لغات مختلفة. ولكن إذا لم تكن لهذه الأسماء او التعبيرات مقابل متكافئ فى الانجليزية جعلها عمليا جزء من لغتنا (مثل كلمة وزير أو سلطان)، أو تكن معروفة فى شكل اخر (مثل فيينا وبلجراد) ، فاننا

ارجعناها إلى أصول هجائها كما ينطقها اهل المنطقة حاليا. كما اثبتنا المدن بالاسم الذى كانت تعرف به خلال فترة البحث (مثل القسطنطينية قبل ١٤٥٣ واستانبول بعد ذلك التاريخ)، ولكن عندما يذكر الاسم (مدينة أو مكان أو علم) لأول مرة فاننا وضعنا بين قوسين كل الاسماء الأخرى التى كان يعرف بها. على ان القاموس الخاص بالتعبيرات الاجنبية والأماكن الجغرافية الملحق فى نهاية الكتاب سيساعد القارئ على تحديدها دون صعوبة.

وبعد هذا الحديث المزعج عن تفسير بعض الأمور الفنية، انتقل إلى الحديث عن الكتاب وعن تقديرى لمساعدة الكثيرين التى لولاها لما كان من الممكن انجازه. اما المعونة المالية للبحث فقد حصلت عليها من مؤسسة جوجنهام Guggenheim foundation ومعهد الدراسات المقارنة والعالم الخارجى Institute for compartive and foreign Area Studies بجامعة واشنطن، كما ساعدتنى المنحة التى حصلت عليها من المجلس الامريكى للجمعيات العلمية American Council of learned socities فى الحصول على الوقت اللازم لكتابة المسودة الاولى لهذا لكتاب. واتقدم بالشكر والامتنان العميق لهما.

أما الاشخاص الذين قدموا الى يد المساعدة فى دور الارشيف والمكتبات فهم من الكثرة بحيث يتعذر ذكر كل منهم بالاسم. وعلى هذا فاننى اشكر كل الذين تفضلوا بوضع وقتهم ومعرفتهم تحت تصرفى فى الاماكن التالية: المتحف البريطانى، ومكتبة معهد الدراسات السلافية وشرق أوربا بجامعة لندن، والمكتبة العامة فى باريس، ومكتبات فيينا العامة والجامعية المتخصصة فى المنطقة، ومكتبات بودابست وارشيفها، وكذا بوخارست ومكتبات بلغاريا والصرب وزغرب، وارشيف البوسنة – هرسك وسراييفو.

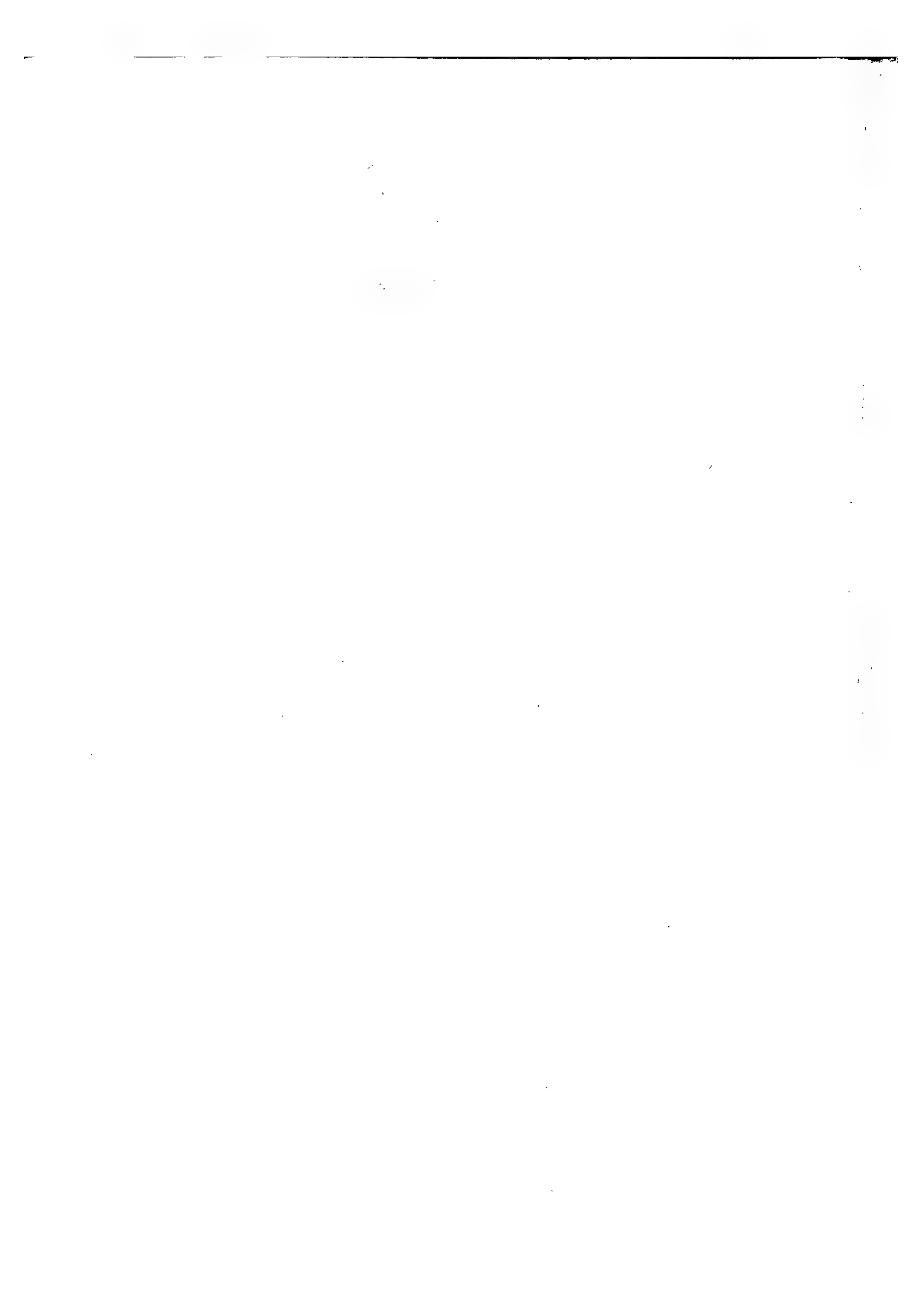
وكم كنت ارغب ان تطول قائمة الاماكن ولكن حال دون ذلك عجزى عن قراءة اليونانية، ورفض السلطات التركية أن اقوم بالاطلاع على الارشيف فى استانبول.

واخيرا وليس آخرا اود ان اشكر اثنين اللذان بدون مساعدتها وتفهمها للأمور ما كان بالامكان كتابة هذا البحث وهما: زوجتى «سالى» التى ابدت تفهما كبيرا وتقديرا لغيابى المتكرر وللساعات الطويلة التى امضيتها فى الوطن وكأنى خارجه بمئات الأميال فى الوقت الذى كانت بحاجة إلى وجودى معها، وكان تفهمها وتسامحها اكثر مما هو متوقع من زوجة رجل أكاديمى، وكذلك صديقى وزميلى دونالد تريدجولد لفهمه وصبره وما يمثله من نموذجية فى العمل.

بيتر شوجر

القسم الاول

العثمانيون



الفصل الأول

نشأة الوجود العثمانى فى اوربا

١ - الأسس الاسلامية والتركية للدولة العثمانية

فى منتصف القرن الرابع عشر كانت شبه جزيرة البلقان تعانى اضطرابات وفوضى هائلة، ذلك ان امبراطورية الصرب الثانية كانت قد تفككت، كما ان الامبراطورية البيزنطية كانت اضعف من أن تملأ الفراغ السياسى الذى نشأ عن تلك الحالة من الفوضى والانهيار، وهو الدور الذى كانت تلعبه فى القرون الخالية. ولقد رافق الفوضى السياسية الحاصلة معارك فكرية وجدال هائل حول أمور اجتماعية ودينية، فلقد انتعشت من جديد محاولات الطبقات الدنيا الدءوبة للتخلص من حكم لنبلاء، كما انتعشت ايضا الهرطقات الدينية التى كانت فصائلها تعبر فى الغالب عن فروق اجتماعية طبقية. ومن ناحية اخرى كان أعضاء الأسر السلافية الحاكمة يحاربون بعضهم بعضا، وكان العرش البيزنطى يواجه صراعا مماثلا منذ فترة ، وهو ذلك الصراع الذى قذف بالعثمانيين كقوة جديدة داخل البلقان.

خلال الفترة من ١٣٤١ - ١٣٥٥ كان امبراطور بيزنطة يوحنا الخامس اللاهوتى paleolgos، ويوحنا السادس يحارب كل منهما الاخر للاستئثار بالعرش. ولما كان يوحنا السادس يعانى من نقص القوات اللازمة ويفتقد المساندة والتأييد من الاخرين، فقد طلب المساعدة والعون من اورهان حاكم امارة تركية صاعدة على الضفاف الشرقية لبحر مرمرة. وعلى هذا ففى ١٣٤٥ عبرت القوات العثمانية الدردنيل ليبدأ فصل جديد فى تاريخ اوربا الشرقية.

وفى أقل من مائة عام بعد ذلك العبور وفى عام ١٤٥٣ على وجه التحديد أطاح بيت عثمان ببيزنطة وجعل منها عاصمة لدولة كبرى امتدت تقريبا من اواسط يوجوسلافيا (قبل تفكيكها) إلى شرق آسيا الصغرى. وكان كل من الامبراطورين المتنافسين يوحنا الخامس ويوحنا السادس قد حاربا من اجل انقاذ بيزنطة حربا يائسة لكن دون جدوى. ولقد اطلق على هذه الدولة التى عرفت فى الغرب بالامبراطورية العثمانية اسم الممالك العثمانية المحروسة (ممالك محروسة معموره عثمانية- بالتركية) ولقد كان هذا الاسم الغريب يرمز إلى العناصر الاسلامية والتركية التى قامت على أساسها الامبراطورية. ولا يتسع هذا الكتاب للكشف عن المظاهر الاخرى لتلك العناصر ولكن لابد من الاشارة إلى بعض الملامح المهمة التى تساعد على شرح النظام الذى تحكم فى مصير

الاوربيين تحت الحكم العثماني. لقد وصل بيت عثمان إلى الشرق الادنى (العربى) متأخرا، واقام دولة على الاسس نفسها لتى كانت تحكم فى المنطقة من قبل. وخلال ستة قرون من الحكم تمسك العثمانيون بهذه المبادئ معتقدين انها تمثل لمبررات الدينية والدنيوية لكل ما قاموا به من سياسات. ومن هنا يصبح امرا جوهريا فهم تلك المبادئ.

ولكى نتعرف على الملامح الاسلامية التى لعبت دورا فى تفكير العثمانيين، يجب ان نعرض لبعض الملاحظات التى تتعلق بالأصول الاسلامية على النحو التالى:

يبدأ التقويم الاسلامى بسنة الهجرة فى عام ٦٢٢ ميلادية عندما هاجر النبى محمد (عليه الصلاة والسلام)* من مكة إلى يثرب (المدينة). ولقد شملت عقيدة التوحيد التى بشر بها النبى كل من اليهودية والمسيحية فضلا عن عقائد عربية تقليدية اخرى كانت قائمة وامتزجت بها بعض الاضافات من هنا وهناك. وعلى حين تميز الاسلام بسمو مكانته اخلاقيا ومعنويا وسط عقائد التوحيد الاخرى، الا انه من الناحية الدينية اللاهوتية يعد اكثر بساطة من تلك العقائد. وعلى هذا فلقد كان مناسبا تماما للقوم الذين خاطبهم النبى برسالته وملائما تماما لشعوب وصلت إلى مرحلة معينة من الحضارة واصبحت تتطلع إلى مستوى اعلى من المعتقدات الدينية والميتافيزيقية القائمة، وإلى قانون اخلاقى ينظم نشاطات المجتمع الذى يعيشون فيه. وفى الوقت نفسه لم يكن مناسبا لشعوب لم يكن باستطاعتها التعامل مع التعقيدات والصعوبات اللاهوتية لكل من اليهودية والمسيحية. وكان الاتراك احد هذه الشعوب التى تلائم معها الاسلام.

لقد اعترف النبى محمد بالرابطة العامة للتوحيد فى العقيدة التى دعا اليها وكذلك فى اليهودية والمسيحية، فالآية رقم ٦٢ من سورة البقرة فى القرآن الكريم تربط بوضوح كل الموحدين فى مصير واحد حتى يوم القيامة «ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

لقد كان هذا الاعتراف له مغزاه الذى يتعدى نطاق الكلمات والبيانات، فلقد كان محمد يرغب فى استخدام القبائل المسيحية واليهودية كحلفاء، وعندما اتسع مجال دعوته استوعبهم فى دولته الاسلامية دون أن يطلب منهم تغيير عقيدتهم، فهناك معاهدات ترجع إلى أيام حكمه توضح ذلك بما لايدع مجالا للشك. ففى المعاهدة مع اهل نجران باليمن عام ٦٣١ تم تحديد الالتزامات والضرائب المفروضة حيث نصت على ان «اهل نجران وتوابعها فى حماية الله وذمة محمد ورسول الله.. هم واهلوهم وارضهم وتجارتهم وكنائسهم وشعائرهم .. يتمتعون بحماية الله ويكونون فى ذمة النبى إلى الابد بمقتضى هذه المعاهدة .. إلى يوم القيامة، وطالما ظلوا على ولائهم قائمين بالتزاماتهم على الوجه الحسن فلن تقع عليهم لومة لائم»[1]

---

* يذكر المؤلف شأن الكتاب الاوربيين اسم محمد والقرآن مجردا دون تكريم (المترجم).

(1) W. Montgomery watt, Muhammed at Medina (Oxford, the Clarendon press, 1956),pp. 359 - 60

فى تلك الفقرة السابقة نضع أيدينا على المبدأ الاسلامى الأول الذى حكم حياة شعوب اوربا الشرقية تحت الحكم العثمانى، والذى اصبح عنصرا اصوليا، فالانسان الموحد (المسيحى واليهودى) الذى يقبل السيادة للاسلام ويرغب فى ان يعيش فى دولة اسلامية تحت شروط مفروضة يصبح «ذميا» ، اى شخص مشمول بالحماية. وهذه الحماية امتدت إلى ما وراء الحرية الدينية التى كانت أمرا واضحا حسبما أشارت نصوص المعاهدة مع نجران، إذا اشتملت على نوع من الحكم الذاتى أخذ طابعا مؤسسيا فى اطار الحكم العثمانى عرف بنظام الملة، الذى كان عبارة عن سياسة حكيمة للاقلية تقوم على التبعية الدينية. ويمكن التعرف على اصل هذا النظام من نصوص معاهدة نجران المشار اليها، اذ تشير إلى أنه اذا طلب نجرانى اقامة العدل والحق، فذلك امر متروك لاهالى نجران يقيمونه فيما بينهم.(١)

وهكذا شكل الحماة العثمانيون الطبقة الاولى من المواطنين، وكان على المحميين من اهل الذمة تحمل بعض الأعباء الخاصة يأتى فى مقدمتها ان لم يكن اقدمها طوال الحكم العثمانى ضريبة الجزية، هذا فضلا عن بعض الضرائب والالتزامات الاخرى التى يعود فرضها للايام الاولى للعصر الاسلامى واستبقاها العثمانيون وسوف نشير اليها فى فصول تالية.

ان التمييز والتفرقة بين المسلمين وهم اهل كتاب شأن غيرهم من الموحدين، وبين الوثنيين الذين كان عليهم اما ترك الوثنية او الموت، كان يستند على وجهة نظر اساسية دنيوية لها اهميتها فى فهم معنى ان الدولة العثمانية «محروسة» طبقا لاسمها الرسمى كما سبقت الاشارة، وأسباب وجودها فى أعين هؤلاء الذين حكموا الامبراطورية. فالمسلمون شأن اليهود والمسيحيين يعتقدون ان بامكان البشر العيش فى سعادة إذا ما اتبعوا تعاليم الله، ذلك ان الله جعل ارادته ووصاياه معروفة على لسان انبيائه، وكان اولهم آدم -كما فى عرف المسلمين- وآخرهم محمد. ولما كان الانسان الشرير يحرف كلمات الله لتتلائم مع نزواته، فقد اضطر الله ليبعث أكثر من نبى. ولأن الله دائم وخالد وثابت فان اوامره تكون كذلك دائمة. وعلى هذا فان كل الكتابيين يتلقون نفس الرسالة، والخلاف بين المسلمين واهل الكتاب الاخرين من الموحدين يكمن ببساطة فى ان المسلمين قبلوا الاخيرين وبذلك لم تحرف الرسالة او تشوه على حين تمسك الاخرون بتفسيراتهم الخاطئة للوحى الالهى. ان فهم المسلمين لتعاليم الله فهما تاما جعلهم أصفياء الله وأخياره الذين كان عليهم نشر الكلم الصادق لكل البشر اجمعين.

ورغم ان هذا الكتاب لايمكن ان يناقش العقائد الاسلامية طبقا للقرآن الا انه يجب التنويه ان الكتاب لايهتم فقط باثبات فقرات من الاحاديث النبوية او آيات القران، وهى احاديث وآيات لا نقوم بتفسيرها وشرحها او ترجمتها، لأن مثل هذه الترجمات تفسد المعانى. ويكفى القول فى هذا المقام ان القرآن يتضمن كل ما يحتاج المرء معرفته ليعيش صادقا مستقيما وينجو بروحه ونفسه.

على كل حال .. عندما نما المجتمع العربى الاسلامى الصغير واصبح امبراطورية واسعة،

(1)Ibd, p.360.

اصبحت الحاجة ضرورية إلى تشريع اضافى. وفى البداية كان المجتمع يعتمد فى هذا التشريع على احاديث النبى ثم على ماورد فى اقوال الصحابة، ثم على ما ورد اخيرا على لسان الخلفاء الراشدين. ولقد اختير من كل هذه الاحاديث والاقوال والاحكام ما اعتبر صحيحا وتم جمعه وتصنيفه فيما عرف بالحديث. ولقد اصبح الحديث وما عرف بالاجماع والقياس وقبل ذلك القرآن يكون جماع الشريعة. اما الانشقاق الذى حدث فى المجتمع الاسلامى فقد نبع من الاختلاف فى الرأى حول قبول احاديث معينة، ولو ان الغالبية العظمى من المسلمين يتبعون المذاهب الأربعة التى عرف اصحابها باهل السنة. ولأن العثمانيين كانوا من السنة، ولأن الشريعة التى يخضعون لها تطبق فقط على المسلمين، اصبح من المتعين التوصل إلى نظام أو اسلوب لغير المسلمين يتوافق مع طبيعة الطوائف الدينية التى يحكمونهاخاصة وان المسلمين لايعترفون الا بالاختلافات القائمة على الفروق الدينية، ومن ثم كان نظام الملل.

لقد كانت الشريعة امرا اساسيا لكل الولايات الاسلامية بما فى ذلك العثمانيين، لان الدين والقانون والادارة وايضا السلوك القويم ترتبط معا ويكمل بعضها الاخر، فلم يفرق المسلمون بين ما هو دنيوى وبين ما هو دينى مقدس فى القانون .. فالقانون فى عرفهم يعنى الشريعة .. ومع هذا فالتفرقة كانت قائمة عمليا وكانت الشريعة فى كل الاحوال هى القانون التى يعول عليها. ولقد اشارت معاهدة نجران فيما اشارت بوضوح إلى احترام القوانين المحلية والعادات والتأكيد على ذلك. وقد حدث ان أكد العثمانيون احترامهم لتلك الاعراف والعادات فى المناطق التى حكموها من جنوب شرق اوربا فور دخولها، بل لقد ضمنوها فى القوانين العثمانية اللاحقة التى اصدرها السلاطين تباعا لتطبق فى تلك الاقاليم والتى عرفت باسم «القوانين».

لقد كانت تلك القوانين فى مجملها قوانين دنيوية تقوم فى تقديرنا على قوانين الشريعة الدنيوية والدينية، وتقدم شيئا قريبا من تصورات الغرب بالنسبة لما كان قائما فعلا من امور آنذاك. ومن ناحية اخرى كانت الحاجة إلى تلك القوانين شيئا ملحا سواء للامبراطورية الاسلامية فى الفترة المبكرة من توسعها او للامبراطورية العثمانية، وذلك للتعامل مع مشكلات كثيرة متنوعة وضخمة لم يسبق ان واجهها واضعو الشريعة الأول.والحق ان اصدار مثل تلك القوانين الاضافية فى مجتمع دينى يفترض ان شريعة تلبى نظريا كل حاجات الانسان، كان امر بحاجة إلى تبرير.

لقد قامت تلك القوانين الاضافية على مجموعة من الأعراف، وهى امور تعد فى مرتبة أدنى بالنسبة للشريعة، وكان على الولاة استخدام تلك القوانين فى تنظيم شؤون البلاد طبقا لرأى الفقهاء الأول فى هذا الخصوص. ويقترب من العرف ما يعرف بالقانون العام الذى ينظم العلاقات فيما بين الدولة واجهزتها وفيما بينها وبين الاهالى. وبعد ان اصبح العنصر التركى مسيطرا فى القرن الحادى عشر، اضيف لمجموعة القوانين مبدأ «التورا» التركى القديم والذى يعترف بحق الحاكم فى اصدارالقوانين. ولأن التورا يقترب كثيرا فى معناه من «العرف» فى التصور الاسلامى، فقد كان من السهل استيعابه ضمن التقاليد الاسلامية الشرعية. ولقد كانت تلك المبادئ تمثل الاساس الشرعى لاصدار عدد من القوانين التى اصبحت غاية فى الاهمية للاوربيين تحت الحكم العثمانى. والحق

ان معظم تلك القوانين لم تكن ذات اهمية بالقياس إلى القوانين القديمة التى كانت سارية فى المناطق لتى دخلها العثمانيون وأكدوا على وجودها وسريانها والعمل بها.

واما القضاة المسئولون عن ممارسة كل من الشريعة والقوانين، وكذلك المفتون، لم يكونوا اكثر من اصحاب وظائف رسمية فى دولة الاسلام نقل العثمانيون وظائفهم كما وجدوها فى الولايات الاسلامية إلى اوربا كما هى بقضها وقضيضها. وينتمى هؤلاء القضاة والمفتون إلى جماعة العلماء، وهم طبقة المتعلمين المسئولون عن التربية والشرع والثقافة الروحية والعلمية فى المجتمع الاسلامى والذين لعبوا دورا مهما كما سوف نرى فى حياة العثمانيين.

وما يجب ملاحظته من هذا العرض العام للقانون الاسلامى - العثمانى، انه لم يكن مركزيا اقليميا بقدر ما كان فرديا اقليميا من الناحية العمليه بمعنى ان الفرد كان يحدد القانون الذى يتمشى مع حالته من حيث العقيدة، والوظيفة، ومحل الاقامة، ومركزه الاجتماعى، وجنسه ذكرا ام انثى. ولقد ادى هذا إلى وجود تنويعات مهمة من الشرائع سوف نناقشها فيما بعد.

وينبغى الاشارة باختصار إلى احد ملامح الاسلام الاساسية التى اصبحت امرا مهما وحاسما فى الدولة العثمانية ولسكانها، الا وهو اركان الاسلام الخمسة والتى هى ببساطة: شهادة الا اله الا الله وان محمدا رسول الله، واقامة الصلاة، وايتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع اليه سبيلا. ولقد اتبع العثمانيون بطبيعة الحال هذه الاركان الاساسية، بل ان كل عثمانى عمل على ان يعيش طبقا لما تحضه عليه تلك الاركان من توجهات، وما المبانى العامة الكثيرة من مستشفيات وأسبلة وطرق وغيرها والتى اقيمت فى جنوب شرق اوربا، الا نتيجة للالتزام باركان الاسلام. ولعل الآيات رقم ١٩٠ - ١٩٣ من سورة البقرة كانت تمثل اهمية كبرى لرسالة الدولة العثمانية.تقول الآيات «وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين .. واقتلوهم حيث ثقفتموهم واخرجوهم من حيث اخرجوكم والفتنة أشد من القتل، ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين .. فان انتهوا فان الله غفور رحيم .. وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين».

ان هذه الآيات من ظاهرها تتحدث عن الحرب الدفاعية، وتدين العدوان، وتخاطب فيما يبدو جماعة دينية تتعرض للاضطهاد فيما عدا الآيه التى تقول: وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين لله .. فهى الوحيدة التى يمكن فهمها عقليا على انها تعنى نشر كلمة الله بالسيف. وعلى اساس هذه الاية اقيمت فلسفة الجهاد، اى الحرب المقدسة ضد غير المؤمنين. ولقد اصبح الجهاد والغزو عند العثمانيين هو المبرر الرسمى لوجود الامبراطورية العثمانية.

وتشرح احدى المعلومات المتوفرة عن حياة عثمان مؤسس الاسرة الحاكمة كيف ان حماه (والد زوجته فيما بعد) الشيخ أوده بالى زعيم احدى الطرق الصوفية، سلمه فى احتفال كبير «سيف الغازى» (اى المحارب) من اجل العقيدة. ومن المعروف ان عثمان انتصر فى اول معاركة الكبيرة ضد بيزنطة كزعيم للغزاة وذلك وعند بافيوم Baphaeum (قوينصار Koyunhisar) قرب نيقيه فى

عام ١٣٠١ حيث خلع عليه السلطان لسلجوقى لقب «بك». وعلى الرغم من ان آل عثمان من الحكام قد اضافوا القابا فخمة ومؤثرة لاسمائهم غير لقبى «الغازى» و «البك»، مثل «السلطان»، و«الخداوندكار» و «السلطان الأعظم» و «البادیشاه»، الا انهم احتفظوا دائما بلقب «الغازى».

كان توسيع رقعة دار الاسلام على حساب دار الحرب (دار اولئك الذين يحاربون الاسلام) واجبا وضعه العثمانيون نصب اعينهم حتى انه عندما توقفت الامبراطورية عن التوسع وبدأت فى الانحسار، بدأ العثمانيون يشعرون بانهم اخفقوا فى تحقيق رسالتهم السماوية.

كان للملامح الاسلامية للامبراطورية العثمانية اثرا كبيرا فى تشكيل اهم المظاهر التى أثرت فى حياة شعوب اوربا الشرقية من ناحية، كما كانت من ناحية اخرى تكفى لشرح الطبيعة الاسلامية للدولة «المحروسة» التى كانت فى حوزة آل عثمان. ففى مختلف دول اوربا والشرق الاقصى بل وحتى فى الدويلات العربية الاسلامية، كان تغير الاسرة الحاكمة أمرا واردا من آن لآخر، ولكن فى الدولة التركية كان هذا شيئا مستحيلا، ذلك ان بقاء الامبراطورية العثمانية واستمرارها كان مرهونا بحكم اسرة واحدة الا وهى «العثمانلية». ولعل هذا يسجل احد الملامح التركية المهمة فى تكوين هذه الدولة والتى يمكن تفسيرها من خلال تطور ونمو الولايات التركية قبل العثمانيين.

كانت كل العناصر التركية فى الاصل تنحدر من سهول جنوب سيبيريا والسهوب الواسعة الواقعة بين بحر قزوين وسلسلة جبال التايك AItaic. ولقد كانت الدويلات التركية فى المراحل المبكرة من وجودها عبارة عن تجمعات قبلية توحدت تحت زعامة رجل قوى كان موته عادة يعنى نهاية هذه الدويلة. وكان مثل هذا المجتمع يخضع لسيطرة ارستقراطية محاربة من البكوات، وينتظم فى شكل طبقى، ويحمل فى طياته نواة لنظام شرعى غامض الى حد ما .. وكل شخص فى هذا النظام له مكانه ووضعه فى هذا البناء الذى يقوم على الولاء العام لشخص له هو واسرته مكانة اعلى. وفى مطلع القرن الثامن خضعت المناطق التركية الواقعة على حدود ايران للعباسيين، واصبحت مصدرا لا ينضب أمدهم بما يحتاجونه من رقيق اصبح كثير منهم ذا شأن فى بغداد (عاصمة الخلافة العباسية).

وفى نهاية القرن التاسع تكون تحالف بين قبائل الغز والأوغز فى اقليم بحر اورال. وقد عرفت هذه القبائل بعد اعتناقها الاسلام باسم «التركمان» وذلك تحت قيادة سلجوق. وفى منتصف القرن العاشر استطاع خلفاء سلجوق التوسع جنوبا وغربا حتى اصفهان. وفى عام ١٠٥٥ وفى محاولة من الخليفة العباسى «القائم» وكان ضعيفا (١٠٣١ - ١٠٧٥)، للتخلص من وصاية رئيس حراسه البصاصيرى (التركى)، استعان بالقائد السلجوقى طغرل وجعله قائدا رئيسيا. وعلى هذا وفى الوقت الذى استطاع الخلفاء العباسيون تأكيد قوتهم وقبضتهم على الأمور خلال السنوات التالية وحتى عام ١١٥٧ بمساعدة السلاجقة، كان السلاجقة فى الواقع هم اصحاب النفوذ الحقيقى وسادة الموقف، وصار كل منهم يلقب بالسلطان.

وحتى عندما طرد السلاجقة من بغداد فيما بعد، كانوا قد نجحوا فى اقامة مراكز نفوذ وقوة لهم فى مناطق مختلفة وكانت الاناضول فى اسيا الصغرى احد هذه المراكز . وكان لهذا التطور فى العلاقات عدة اسباب ..فالمحاربون الاتراك كانوا يتطلعون دوما للعمل تحت امرة زعماء اقوياء .. ولما كان السلاجقة قد تمكنوا بقوة فى بغداد، فقد اصبح من الممكن الاستفادة بكثير من الاتباع من العناصر التركية فى جهات اخرى من القادرين على الحرب والراغبين فى القتال. ومن هنا فكر السلاجقة العظام -كما كان يطلق عليهم فى بغداد- فى ارسال هؤلاء إلى مناطق الحدود للقتال من اجل العقيدة والشرف والتقدم والفوز بالغنائم.

والحق ان الفكرة من وراء هذا كانت تكمن فى الرغبة فى التخلص من العناصر الراغبة أو الميالة بطبعها للنضال فى سبيل اعتلاء كرسى السلطنة. وكانت الحدود مع بيزنطة هى المكان المناسب للتخلص من تلك العناصرالتركية غير المرغوب فيها.

والحق ان المسلمين الغزاة من الاتراك لبيزنطة ونظرائهم من المسيحيين اليونانين المعروفون بالأكريتوى Akritoi،* كانوا قد اقاموا مجتمعات شبه عسكرية على الحدود تتسم بخشونة الحياة كنتيجة لحالة الحرب المستمرة طوال قرون كثيرة، والتى كان من شأنها عدم تثبيت الحدود بشكل دائم، بل ان سلطة الحكومة المركزية على اقاليم الحدود هذه كانت فى احسن الاحوال سلطة اسمية، ومن ثم جذبت تلك الاوضاع القلقة فى الاراضى التى لا صاحب لها، المخاطرون الشجعان من الطرفين من الذين كانوا يعيشون على عمليات السطو المتبادلة مبررين افعالهم «بالدفاع عن العقيدة». ورغم ان هذا النوع من الحياة كان امرا غريبا، الا انه تطلب الاتفاق على قواعد عامة بشأنها تلخصت فى السلوك الخشن والتزام الطرفين بحياة الفروسية وخصالها.

بعد ان تمكن طغرل من ارساء نفوذه فى بغداد بادر بارسال ابن عمه ألب ارسلان لحماية حدود مناطق التوسع التركى. وفى عام ١٠٧١ وعند ملاذكرت شمال بحيرة فان، انتصر انتصارا حاسما على البيزنطيين وأسر امبراطورهم رومانوس ديوجينز Diogenes وكانت اكثر معارك التاريخ الفاصلة والتى لم تقم لبيزنطة بعدها قائمة، تحرر على اثرها شرق الاناضول من حكم بيزنطة، وسرعان ماظهرت دويلات مستقلة فى المنطقة ابرزها دويلة ارمينيا. غير انها جميعا لم تكن قوية مما اغرى الغزاة الاتراك على الاغارة عليها من حين لآخر واغتنام الاسلاب. وفى مطلع عام ١٠٧٢ ذهب سليمان احد اقرباء الب ارسلان وكان طموحا، إلى الاناضول على رأس جيش كبير من القبائل التركمانية حيث استطاع اخضاع معظم اسيا الصغرى ووصل إلى نيقية فى ١٠٨٢ . وعندما استطاعت الحملة الصليبية الاولى استعادة معظم الاناضول عاد قليج ارسلان ابن سليمان إلى الاناضول مرة اخرى واسس دولة سلاجقة الروم. وخلال المدة من عام ١١٠٧ إلى ١٣٠٧ عندما قضى المغول على دولتهم، كانت سلطنة الروم بعاصمتها قونية قد استطاعت خلال تلك الفترة تشكيل ملامح دولة الحدود من الغزاة سياسيا وثقافيا والتى اصبحت من مؤسسات الدولة العثمانية.

---

* الاكريتوى مصطلح يعنى السهارون الذين لاينامون ويتطلعون إلى وجود رئيس لهم.

وكان قتال سلاجقة الاناضول المستمر ضد البيزنطين وضد الصليبيين، بل وضد الدويلات التركية الاخرى فى المنطقة والتى كان اهمها دويلة «الدانشمند»، سببا فى تدفق اعداد كبيرة من محاربى التركمان بتواصل ملحوظ إلى المنطقة. والحاصل انه بعد انتهاء الحروب اقام هؤلاء المحاربون فى المنطقة واستقروا فى الارض التى منحوا اياها كأعظم مكافأة على بلائهم فى القتال. ورغم ان هذا النموذج من الضياع العسكرية كان على النمط الفارسى والبيزنطى والذى كان يعرف بالاقطاع، الا ان السلاجقة توسعوا فيه، وانتهى على ايدى العثمانيين إلى نظام آخر عرف بالتيمار. وكانت حيازة الأرض طبقا لهذا النظام فى شكله السلجوقى – العثمانى والتى ارتبطت بتقديم الخدمات العسكرية، يعتبر اهم المظاهر التركية التى نقلت إلى أوربا قاطبة. والحق ان نظام التيمار هذا الذى سوف نعرض له بقدر من التفصيل فيما بعد، كان يمثل قاعدة مؤسسية للجيش، وللانتاج الزراعى، ولتحصيل الضرائب، وللالتزامات المحلية، وقام فى نمطة التركى على اساس الولاء والطاعة الفردية، على عكس الاقطاع الاوربى الذى كان الولاء فيه إلى الحاكم مباشرة، كما تميز باختفاء طبقة اللوردات الوسيطة بين اصحاب الضياع الصغيرة واصحاب الضياع الكبيرة.

على أن الامر الذى كان يواجه كل من سلاجقة الاناضول والعثمانيين فيما بعد، وكان غاية فى التعقيد والنمطية معا، هو نمو مراكز قوى جديدة فى المنطقة على شاكلة قونية، وليس فقط حالة الحرب الدائمة على الحدود، وكذلك استمرار اسلوب حياة مجتمعات الحرب التركية – اليونانية فى القرى الداخلية القريبة من الحدود مما نتج عنه فقدن الاساس الاقتصادى لتنظيم دولة.

لقد كانت هناك اسبابا كثيرة لهذا التطور الذى انتهت اليه الاوضاع فى منطقة الاناضول، من ذلك ان تلك المنطقة استمرت ميدان حرب منذ معركة ملاذكرت وحتى نهاية القرن الثالث عشر. وفيما عدا فترات قصيرة نسبيا عندما كان السلاجقة حكاما اقوياء، لم يكن باستطاعة اى سلطة قوية ضمان الامن العام خارج المدن الرئيسية فى آسيا الصغرى. وحتى إذا كان بمقدور مختلف الحكام المسلمين والمسيحيين الاحتفاظ بالنظام، فلقد كانوا اعجز من ان يؤثروا فى العوامل الاجتماعية الاثنية التى حولت الاناضول إلى ارض تركية خلال تلك القرون الطويلة.

كان معظم الاتراك الذين وفدوا إلى الاناضول من قبائل التركمان الرحل المحاربين الرعاة. وزادت هجراتهم إلى هناك زيادة مكثفة فى القرن الثالث عشر أمام انتصارات المغول فى اواسط اسيا أولا ثم فى بلاد فارس واخيرا فى بغداد عام ١٢٥٨. ولقد دخل هؤلاء المهاجرون فى حروب ومعارك متنوعة من اجل الزعامة والامارة فى بلاد سرعان ما تحولت إلى مجتمعات ريفية فى فترة وجيزة، إذ دمرت الموجات التركية الوافدة إلى المنطقة سواء بالغزو أو بالهجرات معظم التجمعات الحضرية[١]. وكان على الاناضول ان تبحث عن حلول لهذه الحالة التى وقعت فيها من الضياع

---

(١) راجع افضل الدراسات الخاصة بالتحولات الاثنية – الدينية فى:

Speros Vryonis, jr., The decline of Medieval Hellenism in Asia minor and the process of Islamization from the Elventh through the Fifteenth Century (Berkeley, Los Angeles and London, University of California ~Press, 1971).

حيث سجل المؤلف المدن والاحياء والقرى التى نهبت وسلبت أو دمرت وسكانها الذين ذبحوا او تم استرقاقهم ،ص ١٦٦ – ١٦٧، ٢٥٩).

والتدمير، مثلما كان على اوربا الغربية ان تبحث عن حلول جديدة لمشكلة مشابهة لكيفية البناء الشعبى بعد انهيار الامبراطورية الرومانية الغربية. وبمعنى آخر كانت المنطقة فى حاجة إلى اسلوب جديد للانتاج والتسويق والنظام العام.

ورغم ان كل من عناصر الغزاة الأتراك -اليونانيين كانوا «محاربين من اجل العقيدة»، الا ان اى منهما لم يكن على مستوى كاف من التعليم والدراية لفهم حقيقة معانى الأديان التى يحاربون من اجلها. لقد كانوا مجرد متعصبين اشداء متمسكين بمعتقداتهم، وهى معتقدات لم تكن تمثل شيئا امام الفهم الصحيح والتفسير السليم لكل من الاسلام والمسيحية كما يعبر عنها فقهاء الاسلام ورجال اللاهوت المسيحيين. لقد كانت أديان الحدود (التخوم) اذا صح التعبير، حيث اختلطت المسيحية والاسلام بكثير من الخرافات والاساطير والتقاليد بل والمعتقدات الوثنية فى بعض الحالات، تتشابه فيما بينها اكثر مما كانت تتفق بالنسبة لصحيح التفسير العقائدى. وسرعان ما انتشرت هذه الاديان الشعبية وان خضعت تدريجيا للصفات والملامح الاسلامية.

ومثلما كان فارس العصور الوسطى فى الغرب فى حاجة إلى قانون يحكم معارك الحروب المحلية خلال الفترة المبكرة من تلك العصور، كان على المحارب فى الاناضول ان يتوصل إلى معايير خاصة فى السلوك تتوافق مع معتقداته الدينية. وعلى هذا فرضت سيطرة العنصر التركى فى المنطقة ان تكون القاعدة التى تحكم سلوك فرسان الاناضول منبثقة من الاعتماد على عنصر الفرد القائد أو الاسرة والذى كان يمكن ان يكون عنصرا دينيا او عسكريا نظرا للاعتبارات العسكرية والسياسية السائدة فى مجتمع الحدود. وكان الشخص الذى يجمع بين الصفتين يعتبر بطبيعة الحال نموذجا مثاليا مفضلا، فاذا لم يكن ذلك ممكنا ينشأ تحالف بين قيادة دينية (شيخ) واخرى عسكرية (سلطان أو بك أو غازى).

والحقيقة ان مجموعة عوامل مختلطة ومتشابهة تضافرت على خلق نظام جديد تمثلت فى الاحتياجات الاقتصادية، والتغيرات الاثنية، وتطلع الناس إلى الاقامة فى الريف، والبحث عن قيادة دينية مقبولة، وعن زعامة فردية يدين الناس لها بالولاء. وليس من المعروف على وجه الدقة متى وكيف حدث هذا التضافر والنمو فى العلاقات، ولكن يمكن القول ان هذا التحول تم تدريجيا ووضعت أسسه خلال حكم السلاجقة، ووصل ذروته فى وقت بزوغ نجم عثمان.

على كل حال .. لقد عبرت المصطلحات الخاصة بتلك الفترة عن هذا الاضطراب الذى صاحب عملية التحول، فنجد عدة تعبيرات مختلفة عن ظاهرة واحدة، على حين تغيرت معانى بعض مصطلحات أخرى. ولعل بعض الامثلة القليلة تكفى للدلالة فى هذا الخصوص .. ففى القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانت كلمة «آخى» تعنى إما قائد أو عضو فى طريقة صوفية، ثم اصبحت تدل فيما بعد على عضو طائفة الحرفة؛ وكلمة «شيخ» كانت تعنى قائد جماعة دينية مثل كلمة «آخى» تقريبا، وأيضا تستخدم كلقب لزعماء قبائل معينة، ثم اصبحت تعنى «واعظ البلاط»، وأيضا تعنى فى الوقت نفسه «ولىّ الطائفة»؛ وكلمة «فتوة» قد تعنى جماعة صوفية، قد

تشير ايضا إلى قيم الفروسية ومعانى الاخلاق. اما كلمتى «صوفى» و «درويش» فلم يكن بينهما اختلاف كبير وكانا يعبران فى احسن الاحوال عن الاشراقات الصوفية.

ومهما يكن من امرا تلك المصاعب، فان المحصلة النهائية لها بشكل عام تتخلص فى قيام رابطة التآخى بين تلك الجماعات المختلفة على قاعدة شعبية ودينية واسطورية تختلط فيها عناصر مسيحية واسلامية بل ومعتقدات شعبية اخذت فى شكلها العام طابعا اسلاميا. وانطوت هذه الروابط تحت قيادة «شخص مقدس» وهو «الشيخ» يسهر اعضاؤها من الصوفيين او الدروايش على تدبير الاحتياجات الروحية لاولئك الذين اختاروا رابطة معينة على اساس الاقتناع بالولاء لقائدها والتعبية له بمقتضى ما يمثله من اخلاق وفتوة.[١]

ومن الملاحظ ان نشاط الروابط الآخية وجهود عناصر الفتوة التى تنتمى اليها فى النهى عن المنكر، تجاوز حدود مجال العقيدة إلى نطاق الاحوال الاجتماعية والاقتصادية، من ذلك ان هذه الروابط ارتبطت بعلاقات وثيقة مع طوائف الحرف واصبحت «الفتوة» بمثابة التنظيم الادارى للنشاط الاجتماعى والاقتصادى لمختلف طوائف الحرف. كما ارتبط نظام الفروسية ايضا بالفتوة، ذلك ان معظم الجنود والعساكر اصبحوا اعضاء فى مختلف الروابط الآخية.[٢] ولقد انتشرت هذه الروابط والتنظيمات، وكان للكبير منها تكايا وزوايا فى مختلف انحاء البلاد. وكان ترحال اعضاء الروابط أمرا مستمرا ليس فقط من أجل القيام بالواجيات الدينية، بل من اجل ممارسة حرفة الرابطة التى ينتمى اليها العضو هنا وهناك. وكان هذا من شأنه ممارسة عدد هائل من المهام بنجاح وكفاءة وفى مقدمتها ان لم يكن اهمها قاطبة نشر وبث الأخبار هنا وهناك، ونتيجة لهذا اصبح امرا حاسما بالنسبة للحكام او لمن يبغى الوصول إلى اعلى الهرم الاجتماعى ان يكون على علاقات وثيقة بتلك الروابط والمنظمات لأن من شأنها الترويج لهم ونشر صيتهم فى المعمورة، وتجنيد محاربين لهم، وتوفير الامتيازات الاقتصادية من خلال طوائف الحرف.

لقد بدأ نجم عثمان -كما رأينا- فى الظهور بارتباطه بالشيخ اوده بالى (حماه) وبجماعة «الفتوة» الخاصة به. ولقد تعلم عثمان احدى الحرف ليثبت انه اصبح عضوا فى رابطة من الروابط الآخية. فوضع بذلك سابقة لكل خلفائه. وفى هذا المقام حقق عثمان النموذج المثالى للقائد الذى جمع فى شخصه بين الصفة العسكرية والصفة الروحية ويدين له الجميع بالولاء الشخصى. وعلى هذا لم يكن اتباع عثمان (الاتراك العثمانيون) اعضاء فى قبيلة أو عشيرة معينة، بل كانوا فى بساطة خليط من كل العناصر التركية او الشعوب المتتركة من اصول أخرى من الذين انضموا إلى عثمان وإلى عائلته فيما بعد. وهذه الحقيقة توضح أثر التقاليد التركية الحاسمة فى صياغة دور القائد

(١) يمكن تقسيم تلك الروابط الاخوية إلى قسمين وهما: التنظيمات الآخية والطرق الصوفية (الدراويش). وتتناول تلك النقطة من هذا الفصل الروابط الاخية. اما الطرق الصوفية فسوف تناقش فى الفصول التالية.

(٢) خلال فترة البحث كان هذا الارتباط قائما بين المنظمات الآخية وجماعات الغزاة. وفى الفترات التالية كان لقطاعات أو شرائح مختلفة من الجيش علاقات وثيقة بمختلف الطرق الصوفية.

التركى وعائلته فى المجتمع والدولة، إذ لم يكن هناك ما يربط «العثمانيين» بعضهم بعض اكثر من الولاء للأسر الحاكمة.

ولقد انتقل نظام «الروابط» إلى اوربا مع دخول العثمانيين، غير ان مغزاها الدينى كان قد تضاءل ، ذلك انه لم يحدث فى اوربا عكس الاناضول، اعتناق للاسلام باعداد هائلة. وعلى هذا فلقد كان لتلك الروابط دورا مهما فى طوائف الحرف والتجارة والمؤسسات والهيئات الخيرية.

كان طبيعيا ألا تستطيع الدولة اختيار الجهاز الادارى المتعلم اللازم من بين اعضاء الروابط او جماعات الغزاة، كما لم يكن الاسلام الشعبى (الصوفية) مناسبا لأن يصبح المعين الايديولوجى لكيان سياسى كبير وضخم. وفى الدويلات الاسلامية كان المسئولون الاداريون يختارون من بين المسلمين المتعلمين وخاصة من الرقيق المدرب تدريبا عاليا، وكان من حسن حظ الدويلات التركية فى الاناضول ان العناصر المتعلمة هناك انتقلت إلى الجهات الغربية من الاناضول مع جماعات المحاربين. ومن هنا كان يحكم قونية السلجوقية فى ذروة قوتها جهاز ادارى جيد، فضلا عن انها كانت مركزا مهما للعلم والحضارة والثقافة الاسلامية. وهكذا عندما انهارت قونية وظهرت إلى الوجود امارات اخرى جديدة بما فى ذلك الامارات العثمانية، كانت القوى البشرية المتعلمة والمدربة التى كانت تعمل فى قونية، فى خدمة هذه الامارات الصاعدة، كما اصبح الرقيق المدرب تدريبا عاليا جزء من هذه القوى البشرية فزاد ذلك من تعاظم امرها.

كان الرق فى بلاد الشرق الادنى نظاما قديما سائدا منذ وقت سحيق لا يعرف على وجه الدقة بداياته، وقد مارسه المسلمون وتبنوه كنظام قائم. غير ان الاسلام كعقيدة احدث بعض التغييرات بالنسبة لهذا النظام حيث اشار إلى انه لايمكن استرقاق المسلمين. لكن الرقيق الذين اعتنقوا الاسلام ظلوا رقيقا رغم تشجيع الاسلام وحثه الدائم على العتق وفك الرقاب، على حين اصبح اولادهم احرارا. ولأن معظم الرقيق اعتنقوا عقيدة سادتهم الا وهى الاسلام، فقد اصبحت الحاجة مستمرة لرقيق جدد. والحق ان اولئك الرقيق لم يكونوا يستخدمون فقط فى النشاط الاقتصادى، بل عملوا بدرجة ما كطلاب علم ورجال ادارة وجنود وفى كل اوجه النشاط الممكنة اجمالا. وكان من تولى منهم مراكز عليا فى الجيش والادارة رجال على قدر عال من القوة، يستمدون قوتهم فى مراكزهم من قوة سيدهم الذين يتبعونه، وكانوا فى ذلك يشبهون اتباع نبلاء روما القديمة.

كان الاتراك الذين جلبوا من اواسط آسيا إلى المراكز الاسلامية من العبيد غالبا، واستخدموا كجنود بصفة رئيسية، وقد اصبح اولادهم من المسلمين الاحرار من رجال الادارة الاقوياء. اما اولئك الذين قدموا إلى تلك المراكز بمحض ارادتهم او جاءوا تلبية لدعوة كما رأينا فى حالة طغرل، فقد شغلوا وظائف فى الادارة مشابهة او كانوا فى خدمة احد «السادة» وهو الخليفة فى تلك الحالة. وكان العمل فى خدمة الخليفة يتمشى مع تقاليد هؤلاء فى الولاء الشخصى للفرد القوى التى درجوا عليها. وهكذا عندما ارتفع شأن الامارات التركية فى الاناضول، اعيد احياء تقليد الولاء

الشخصى من جديد، وعمل العبيد كجنود وكرجال ادارة، وان كان تعبيرهم عن الولاء شعورا واداء قد اختلف قليلا عن طبيعته لدى الموظفين الذين ولدوا احرارا تجاه نفس السيد. ومن المعروف ان نظام «القول» (العبيد بالتركية) المهم عند العثمانيين قد تأسس على هذا التقليد فى الولاء. ولقد فتحت امام «عبيد» السلطان ابواب تولى الوظائف المهمة فى الدولة لدرجة ان اصبحت العبودية لقبا شرفيا حرص الموظفون الاحرار فى الدولة العثمانية على ان يشيروا إلى انفسهم بانهم «عبيد السلطان». وعلى الرغم من أن هذا النمط من العبودية كان يختلف قليلا عن مدلوله فى التصور العربى – الاسلامى، الا ان تركيز الاتراك على الولاء الشخصى للحاكم وليس للدولة، اعطى مصطلح العبودية طابعا تركيا معينا.

ان الملامح الاسلامية والتركية التى عرضنا لها سابقا تكفى فى تقديرنا لتبرير ليس فقط الاسم الذى خلعه العثمانيون على دولتهم، بل تكفى لاقتناع الباحثين بان الامبراطورية العثمانية دولة اسلامية تركية محاربة خضعت بدرجة ما لتأثيرات بيزنطية، وهى امور سوف نناقشها فيما بعد عندما يبدأ تغلغل هذه التأثيرات فى الدولة العثمانية. ومهما كان من قيمة هذه التأثيرات فهى لم تغير مطلقا من طبيعة الامبراطورية العثمانية، وعلى هذا فسوف تقتصر الاشارة فى هذا الكتاب على التقاليد الاسلامية التركية ودورها فى تنظيم الامبراطورية العثمانية.

٢ – الامبراطورية العثمانية الاولى وولاياتها الاوربية

ينقسم التاريخ العثمانى تقليديا إلى اربع فترات، وتغطى الفترة الاولى التى امتدت قرنين ونصف (١٣٠٠ – ١٥٦٦) حكم العشرة سلاطين الاول من ال عثمان وتنتهى «بالعصر الذهبى» خلال حكم سليمان الاول (١٥٢٠ – ١٥٦٦). اما الفترة الثانية فقد امتدت حوالى قرنان من الزمان تقريبا حتى بداية عهد سليم الثالث فى ١٧٨٩ وتميزت بالتدهور العام رغم محاولات الصدور العظام من ال كوبرولو وقف هذا التدهور فى النف الثانى من القرن السابع عشر. اما الفترة الثالثة فتبدأ بحكم سليم الثالث وتنتهى بثورة تركيا الفتاة (١٨٧٩ – ١٩٠٨) التى كانت احدى محاولات الاصلاح. واخيرا تأتى فترة حكم تركيا الفتاة وتشمل الحرب العالمية الاولى التى انتهت بتحلل الامبراطورية وتأسيس تركيا الحديثة.

ورغم ان هذا التقسيم الزمنى متفق عليه بين المتخصصين فى التاريخ العثمانى، الا انه لا يلبى احتياجات القارئ العام. وعلى هذا يجب ان نميز بين اربع فترات لذلك التاريخ بشكل آخر كما يلى: الفرة الاولى خاصة بسنوات الانتصارات العثمانية الاولى (١٣٥٢ – ١٤٠٢)، والفترة الثانية خاصة بسنوات الانتصارات الثانية وتدعيم السلطة (١٤١٣ – ١٤٨١)، ثم فترة الاستقرار (١٤٥٣ – ١٥٩٥) التى تتداخل جزئيا مع الفترة الثانية، ثم الفترة الرابعة وهى فترة التدهور والاضطراب بل والفوضى خلال القرنين الاخيرين. وسوف نتناول فى هذا الفصل اصول الامبراطورية العثمانية وسنوات النصر العثمانى ١٣٥٢ – ١٤٠٢ (الفترة الاولى).

لم تستطع الدراسات الجادة المتواصلة ان تكشف بوضوح اصل ال عثمان، والمعروف ان ارطغول والد عثمان كان من جماعة المحاربين «الغزاة»، كما كان يمتلك اقطاعية صغيرة بالقرب من مدينة سوجوت Sogut ولأنها لم تكن من الاقطاعيات الغنية فيمكن القول ان ارطغول كان مجرد محارب ناجح من الغزاة متواضع المكانة.

وفي ١٢٧٧ هزم المغول السلاجقة الذين ظلوا يحكمون اسميا لمدة ثلاثين عاما فى اعقاب الهزيمة. وكان المغول كما هو معروف، قد سيطروا سيطرة قوية على بلاد فارس والعراق والمناطق الشرقية من الاناضول. وخلال فترة الحكم الاسمى للسلاجقة استطاع الزعماء المحليون الاقوياء تكوين امارات مستقلة باسمهم على حساب السلاجقة، بل ان الشخصيات الاقل شأنا تشجعت بدورها للبحث عن مصالحها المستقبلية، وكان عثمان احد تلك الشخصيات، وكان قد خلف أباه فى اقطاعية سوجوت بعد اربع سنوات من الانتصار الكبير للمغول (١٢٧٧).

لقد كان عثمان يتميز بمقدرة وكفاءة لا نظير لها، وفجأة وجدنفسه فى ظروف مواتية، فباستثناء بقايا الوجود اليونانى حول طرابيزون على الشواطئ الشرقية الجنوبية للبحر الاسود، والوجود الارمنى فى الوسط الجنوبى من اسيا الصغرى بمحاذاة البحر المتوسط، لم يعد باقيا فى يد المسيحيين فى الاناضول الا الممتلكات البيزنطية المنتشرة بمحاذاة الشاطئ الاسيوى من بحر مرمرة، وكانت حدودها تبدأ من مصب نهر سقاريا فى البحر الاسود ثم جنوبا إلى الشرق من المدينتين المهمتين نيقيا وبروسة، ثم إلى الغرب جنوب بروسة بنحو سبعين ميلا إلى البحر عند التقاء الدردنيل ببحر ايجة تقريبا بالقرب من ابيدوس Abydos المدينة القديمة (حاليا Canakkale). وعلى الرغم من صغر تلك المساحة البيزنطية فى الاناضول نسبيا، الا انها كانت ارضا خصبة وتضم المدن المهمة، كما كانت قريبة من القسطنطينية، وكانت بالنسبة «للغزاة» الذين لم يكن باستطاعتهم أن يحاربوا بعضهم بعضا لأسباب دينية ولأسباب تتعلق بتقاليد «الفتوة»، والذين لم يكن باستطاعتهم المغامرة بالتوجه الى جهة الشرق حيث حكم المغول القوى، كانت الارض المناسبة لممارسة القوة واكتساب الشهرة واثبات الوجود. كانت اقطاعية عثمان اذن فى سوجوت على حدود تلك المنطقة البيزنطية، وكان من الذكاء والمقدرة ما جعله ينتهز الفرصة التى كانت تتيحها الظروف المواتية. فعلى حين كان القادة الاتراك الآخرون يهاجمون الجزء الجنوبى من اقليم بيزنطة، كان عثمان يهاجم النصف الشمالى منها وهو الاكبر مساحة والاكثر ثروة حيث احرز انتصاره الاول فى ١٣٠١ كما سبقت الاشارة، وعلم وهو على فراش الموت ان ابنه اورهان استولى على مدينة بروسة الكبيرة التى اصبحت اول عاصمة للعثمانيين.

وبالانتصار على البيزنطيين دخلت بيزنطة فى مجال التوسع لدى عثمان شأن الدويلات والامارات الاخرى تقريبا. غير ان التوسع فى الاناضول بتؤده جعل منها القوة التركية القائدة. ففى الاناضول واجه العثمانيون دويلات الغزاة التركية الاسلامية وبالتالى اصبح العمل العسكرى معهم امرا صعبا، إذ كان من النادر ان يحتل العثمانيون جهارا نهارا اراض تركيةاخرى، ولكن إذا ما اعتدت عليهم قوة اخرى حتى ولو كانت تركية، يصبح من حقهم القتال. وفي معظم الحالات كان

استيلاء العثمانيين على اراض اخرى يحدث من خلال تقديم المساعدة تلبية لدعوة من احدى القوى المحلية، او بناء على استغاثة احدى القوى لحمايتها من عدو اخر، او من خلال التحالف مع احدى القوى المجاورة الضعيفة. وفي كل الاحوال كان العثمانيون يفضلون اضفاء طابع المشروعية على توسعاتهم بالدخول في محالفات مع القوى الاخرى تسندها روابط المصاهرة. وكانت اسرة قندرلي نموذجا لمثل هذه الروابط التي عقدها العثمانيون مع القوى المهزومة حيث خرج منها معظم من تولى منصب الصدر الأعظم في الدولة، فضلا عن انهم كانوا يشكلون الدوائر العليا الحاكمة في الدولة العثمانية.

ولقد امتد هذا النوع من التحالفات العثمانية إلى الاسر الحاكمة المسيحية ايضا بمجرد عبور العثمانيين بحر مرمرة إلى الشواطئ الغربية.. فمن بين زوجات اورهان كانت تيودورا ابنة ستيفان الرابع اوروش Uros حاكم الصرب، وماريا ابنة امبراطور بيزنطة يوحنا السادس، ومن بين زوجات مراد الاول ابنة الامبراطور يوحنا الخامس، وتمارا الاميرة البلغارية ابنة يوحنا اسكندر الثاني حاكم تورنوفو Turnovo، ومن بين زوجات بيازيد الاول ماريا ابنة يوحنا هونيادى Hunyadi. وديزبينا Despi-na ابنة لازار الاول من امراء الصرب، وماريا ابنة لويز كونت سالونا، واحدى بنات الامبراطور يوحنا الخامس غير معروفة الاسم.[1] اما السلطان محمد الاول فقد رفض هذا الاسلوب القائم على الزواج من المسيحيات تدعيما للتحالف السياسي خاصة وانه ارجع اخفاق والده سياسيا إلى تأثير المسيحيين على السياسة. ومع هذا فقد كانت احدى زوجات مراد الثاني أميرة مسيحية وهي مارا ابنة جورج برانكوفيتش من امراء الصرب، ومن بين نساء السلطان محمد الثاني الكثيرات، وجدت سيدات من عائلات النبلاء المسيحيين. ولم تكن لهذه الزيجات اهمية تذكر في التاريخ لولا ان لها دلالات معينة في سياسات التعامل العثماني المتعلقة بالاقاليم الاوربية خلال الفترات التاريخية موضع الدراسة.

عندما استولى العثمانيون على اول مواقعهم على الشاطئ الاوربي من جهة الدردنيل عند شيمب cimpe في ١٣٥٢ كانت الامبراطورية البيزنطية التي مزقتها الحرب الاهلية، قد تقلصت في اوربا إلى مساحة صغيرة نسبيا تقع جنوب خط يمتد غربا من ميناء بورجاز Burgas على البحر الاسود حتى نهر ستروما Struma فضلا عن مساحة صغيرة اخرى حول مدينة سالونيكا ومدينتي ايبويا Euboea واتيكا، وارض في المورة مسدودة المسالك. وكان معظم شبه جزيرة المورة تابع للبندقية، على حين كانت احدى الدويلات البلغارية تحتل الاجزاء الشمالية من شبه الجزيرة حتى نهر الدانوب وما بقي من شبه جزيرة البلقان كان تابعا للصرب.

وبعد وصول العثمانيين بثلاث سنوات وفي ١٣٥٥ مات ستيفان دوشان Dusan حاكم الصرب العظيم، وحينذاك اصبحت الصرب وبلغاريا مسرحا لصراع داخلي طويل. وهنا وجد العثمانيون انفسهم يواجهون حالة من الفوضى السياسية في اوربا كتلك التي اسهمت في احراز

---

(١) انظر الجداول المتعلقة بشجرة النسب والمصاهرة رقم ٢٢، ٢٣، ٢٤ في كتاب: A. D. Alderson, The Structure of the Ottoman Dynasty (Oxford: The clarendon press, 1958).

انتصاراتهم الاولى فى الاناضول، إذ يستطيعون التدخل فى الصراع تلبية لطلب احد الاطراف المتنازعة وتقديم الحماية وعقد التحالفات والمعاهدات.

والجدير بالملاحظة فى هذا المقام هو حنكة العثمانيين السياسية ودهاؤهم فى اوربا. ففى اوربا كان الاتراك وسط محيط مسيحى وكان بامكانهم ان يسلكوا المسلك نفسه الذى سلكوه فى الاناضول مع البيزنطيين، الا انهم لم يفعلوا ذلك. ومن الخطأ الجسيم ارجاع موقف الاعتدال الذى أخذوه إلى سياسة الفتوحات الاسلامية المبكرة التى كانت توصى بترك «اهل الكتاب» لشأنهم إذا استسلموا دون حرب .. اى صلحا وليس عنوة. والحق ان كل زحف للعثمانيين فى اوربا كان ثمرة انتصار عسكرى وانهم اعتبروا كل الاراضى التى هزموا اهلها تابعة لهم على الرغم من الادعاء بانهم حلفاء الامراء المسيحيين الذين حاربوهم، ذلك ان العثمانيين كانوا يدركون ان قوتهم العسكرية والبشرية فى اوربا اقل من ان تسمح بتوسع مماثل لما قاموا به فى الاناضول حيث كانوا يهدفون إلى اعادة بناء الامبراطورية السلجوقية تحت زعامتهم، او تسمح بالاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة هناك، او بتتريك تلك الاراضى بنقل عدد من المستوطنين اليها. وعلى هذا رأى العثمانيون ان من الافضل التوصل إلى ترتيبات تحفظ لهم ميزات التوسع الاقليمى وتضمن فى الوقت نفسه توفير قوات اضافية من خلال اتفاقيات التحالف او التبعية مع الامراء الاوربيين، وكانت الزيجات الكثيرة التى سبقت الاشارة إلى بعضها وسيلة لتقوية تلك الاتفاقيات وتدعيمها. ومن الملاحظ ان العثمانيين تمسكوا بما عقدوا من مواثيق واتفاقيات طالما حفظ الامراء الاوربيين تلك المواثيق ولم يفكروا فى النكوص عنها او يحاولون استعادة استقلالهم التام على اراضهم.

على ان تلك الاتفاقيات والزيجات التى عقدها العثمانيون مع الامراء الاوربيين لم تكن محل رضى واقتناع من وجهة نظر شعوب اوربا المعنيين. وعلى الرغم من قمع الحرب الاهلية بين الامراء المتنافسين لبعض الوقت، الا ان الاحوال الداخلية السيئة بقيت دون تحسن .. فلم يستطع الامراء الضعاف منع الصراع بين النبلاء وكبار رجال الدين، والحيلولة دون قهر الفلاحين ودون ممارسة الاضطهاد الدينى، كما لم يكن بمقدورهم منع الزيادة المستمرة فى الضرائب المشروعة وغير المشروعة، فقد كسدت التجارة وتدهورت الصناعة، واصبحت الحياة فى المدن والقرى او فى الريف والحضر غاية فى المشقة والصعوبة، وعم السخط وعدم الرضا الاراضى البيزنطية والصربية والبلغارية على السواء.

على ان العثمانيين لم يعطوا اهتماما كبيرا لتلك الامور طالما ان مصالحهم الخاصة مصونة ومحمية ولم تتعرض لأى تهديد. وكانت هذه المصالح خارج نطاق ولاء الامراء – الحلفاء او التابعين، وخارج نطاق اموال الضرائب والاتاوات. ولم يكن اقتناع «الغزاة» الذاتى بان واجبهم يتلخص فى توسيع دار الاسلام هو المسئول وحده عن اعتبار العثمانيين ان كل الاراضى التى دانت لهم اصبحت فى يد شعب الله وكفى، بل لقد تطلب الامر ادخال بعض المؤسسات العثمانية لتلك المناطق. وتطبيقا لذلك لم يقدموا فقط التصورات التى تنبثق من الاسس الدينية بل حرصوا على ارضاء احتياجات طبيعة معينة للدوائر الحاكمة ولعناصر السكان الذين سيطروا عليهم.

كانت العناصر الاجتماعية الاساسية التى شكلت الدعامة القوية لقوة العثمانيين فى اوربا خلال الفترة الاولى من وجودهم تتلخص فى ثلاثة عناصر: العائلات التركية التى تولت معظم الوظائف المهمة فى الدولة، وعناصر «الغزاة»، والروابط الآخية. وكانت كل من العائلات التركية وعناصر الغزاة يهتمون بحيازة الارض لزيادة ثروتهم وتدعيم وضعهم الاجتماعى. ولقد اعطيت لتلك العائلات حقوق على اراض كانت بحوزة الامراء والنبلاء الذين عارضوا الزحف العثمانى. وكان من شأن نقل ملكية تلك الاراضي التأثير على اوضاع السكان الذين يعيشون عليها. ولكن الذى حدث ان هؤلاء السكان اعتبروا تغيير السيادة عليهم امرا نافعا ومفيدا واصبحوا «اتباعا موالين» للسلطان.

اما عناصر «الغزاة» فكانت اوضاعهم اكثر تعقيدا اذ كان معظمهم من قبائل التركمان الاحرار وكانوا يمثلون مصدرا لقوة السلاطين الاوائل ومشكلة كبرى لهم فى الوقت نفسه. كان هؤلاء ينتمون إلى «طبقة العسكريين»، وعلى هذا فقد كانوا معفون من الضرائب، ولهم حق الترقى داخل طبقتهم، ويتمتعون بدخل مالى من ملكياتهم الزراعية. ومن بين هؤلاء العسكريين من مكث فترة طويلة فى الدويلات التركية غرب الاناضول حيث اصبح نشاطهم العسكرى السبب وراء رغبتهم فى الحصول على مزيد من الارض. وحيث ان التوسع العثمانى فى الاناضول حدث بصفة رئيسية على حساب الامارات التركية الاخرى التى اعلنت ولاءها للعثمانيين، وكانت هذه الامارات تستند إلى عناصر عسكرية من ملاك الارض المنظمين تنظيما جيدا، فلم يكن بالامكان والحال كذلك الا منح قلة من «الغزاة» قطعا من الارض مقابل خدماتهم العسكرية. وعلى هذا فقد فرضت هذه الاوضاع على السلاطين ضرورة الحصول على مزيد من اراضى المسيحيين لتوزيعها على عناصر الغزاة.

اما المشكلة الكبرى فى هذا الاطار فقد اوجدتها جماعات التركمان الذين تدفقوا فى الاراضى العثمانية من ناحية الشرق منذ مطلع القرن الرابع عشر والذين كانوا قد هربوا امام المغول، وجذبتهم إلى تلك المناطق علو شأن الدولة العثمانية، الا ان اعدادهم كانت اكثر من امكانية امتصاصها واستيعابها بسهولة فى «المجتمع العسكرى»، وحتى إذا كان بالامكان حدوث مثل هذا التحول فان من شأن ذلك الاخلال بالتوازن بين العناصر العسكرية والعناصر المنتجة فى الدولة والذى لابد وان ينتهى حتما إلى زيادة النفقات على موارد الانتاج. وكان العثمانيون يهدفون إلى توطين هذا الفائض من السكان فى نهاية الامر فى الاناضول كما فعل السلاجقة من قبل خلال السنوات التى تلت معركة ملاذكرت.

فمنذ الغزوات الاولى للعثمانيين لاوربا وحتى معركة ادرنة فى ١٣٦٥ تقريبا تجمعت عدة عوامل فوق الضغط السكانى الذى سبقت الاشارة اليه لتجعل توطين الاتراك فى اوربا على نطاق واسع امرا ممكنا. وكان العثمانيون يدركون اهمية السيطرة سيطرة قوية على الدردنيل لأسباب عسكرية واقتصادية معا، إذ كانوا يرغبون فى تأمين المرور من الاناضول إلى البلقان وفرض ضرائب مرور على البضائع التى تمر فى المضايق. وبعبارة اخرى كانوا يتطلعون لايجاد حدود جديدة فى

اوربا، ومن هنا اصبح اسكان مناطق هذه الحدود بالمحاربين امرا بدا لحكومة ولجماعة الغزاة فى الوقت نفسه، شيئا صحيحا يجب الاقدام عليه. وفى ذلك الوقت كانت هجمات الاتراك وغاراتهم تخيف السكان الاصليين الذين كانوا يفرون إلى أية مقاطعة او ولاية فى المنطقة التى لم تكن موحدة سياسيا. ولم يقتصر نشاط التركمان على الاستيلاء على ما يتركه المسيحيون الفارين، بل كانوا يقيمون مستوطنات جديدة حضرية وريفية كما سوف نرى.

وفى هذا الاطار اصبحت الاراضى التى تعرف تقريبا بالاقاليم التركية حاليا، عبارة عن اراضى تركية شغلها الاتراك تحت حكم اورهان (١٣٢٤ - ١٣٦٠)، ومراد الاول بصفة خاصة (١٣٦٠ - ١٣٨٩). وكان لهذا التحول الاثنوجرافى عقابيل خطيرة فى الدويلات المسيحية الاخرى التى وجدت صعوبة كبرى فى استيعاب اللاجئين من الهاربين امام غزوات الاتراك. ورغم اننا لا نملك بيانات احصائية عن هجرة السكان من مكان إلى آخر، الا ان خصوبة المنطقة شرق ثيراس Thrace وقربها من الدردنيل والقسطنطينية امر لابد وان يكون له مغزاه فى انتقال الهجرات اليها. وفى السنوات التى تلت ذلك انقطع التدفق الكبير للاتراك للمنطقة لفترة وان لم يتوقف نهائيا. ولما كان من الاهمية بمكان وضع الطرق العسكرية الرئيسية والنقاط الاستراتيجية فى ايدى عناصر يعتمد عليها، فقد تم توطين الاتراك حول هذه النقاط وتلك الطرق حتى ولو كانوا باعداد قليلة.

وفى كل تلك المواقع والنقاط التى وصل اليها الاتراك كانت «الروابط الاخية» تلعب دورا مهما، فقد كان السلاطين يؤيدون هذه الروابط لاسباب سياسية ودينية واقتصادية، وحيثما وصل النفوذ العثمانى جاء وراءه «الاخيون» يقيمون التكايا والزوايا التى اصبحت بمثابة مراكز حول المواقع التركية غالبا، حتى ان كثيرا من القرى الجديدة التى نشأت ترجع فى اصلها إلى تلك المراكز التى أقامتها تلك العناصر. وكانت تلك الروابط بطابع الديانة الشعبية فيها ومختلف الاراء التى حكمت العلاقات داخلها، قادرة على ان توجد مكانا للاولياء ولمقامات الأضرحة وسط عناصر الفتوة. وبهذه الوسيلة من التنظيمات كان من السهل تعايش المستوطنين القدامى مع المستوطنين الجدد تحت سقف واحد. كما وضعت الضوابط والقواعد التى حكمت العلاقة بين الفلاحين وملاك الاراضى، وكانت بمثابة قنوات للاتصال، وحافظت فى الوقت نفسه على التقاليد والعادات.

وفى المدن اصبح دور الروابط الآخية غاية فى الاهمية ولها مغزاها، ذلك ان طوائف الحرف القديمة (الاوربية) لم يكن امامها الا الاندماج مع اصحاب الحرف والمهن المختلفة ومخالطتهم والذين كانوا يمارسون نشاطهم الاقتصادى فى حماية الدولة العثمانية. وعلى الرغم من ان هذا الاندماج حمى سكان المدن المسيحيين، الا أنه سرعان ما تسربت شئون ادارة المدن من ايديهم إلى قيادات الروابط الاخية. وعلى كل حال لقد ادى هذا التحول فى السلطات الادارية الذى بدأ خلال الفترة الاولى من الانتصارات العثمانية الى تحسين الاوضاع التى كانت سائدة فى تلك المدن عشية الغزو العثمانى، وهو تحسن استمر تقريبا حتى نهاية القرن السادس عشر.

كانت التكايا والزوايا فى حاجة إلى المال وهذا لا يأتى الا من ملكية الارض الزراعية. وهكذا

عندما كانت احدى الروابط الآخية تفكر فى بناء زاوية جديدة او تكية يلتمس شيخها من السلطات قطعة من الارض .. فاذا ما منح الارض يصبح سيدا Landlord لفلاحيها بالمعنى المحدد لكلمة اقطاعى، لأن هذا المنح شأن الاوقاف يكون ابديا. ولقد كانت حقوق سادة الارض منظمة تنظيما دقيقا فى الامبراطورية العثمانية كما سوف نرى عند تعرضنا لنظام الملكية. وعلى هذا فقد كان تغيير سادة الارض من آن لاخر، امرا يسعد الفلاحين ويبهجهم. وكانت الاوقاف افضل الاعمال الحسنة التى يقوم بها المسلم من باب الزكاة والصدقات. وهذا النوع من الاعمال او الواجبات كان اكثر مما تتطلبه الاغراض الطبية والتى تتضمن تقديم المساعدة الانسانية كلما امكن ذلك .. فالاوقاف يصرف منها على الخانات (الفنادق) والحمامات، والمستشفيات، والأسبلة، والجسور، وحتى على الأسواق حيثما يعيش الناس، وبالتالى فان مكانة المرء فى السلم الاجتماعى تتحدد بمدى ما يقدمه من اوقات للانفاق منها على المنشآت والمؤسسات المختلفة.

على ان هذه المؤسسات والمنشآت المختلفة كانت تدعم ايضا بالمال الوارد من الاراضى/ المقاطعات الزراعية الكبيرة. وكانت تلك الاراضى تخصص لهذا الغرض منذ البداية مما أضاف ملامح جديدة لنظام الملكية الزراعية ولالتزامات الفلاحين فى المقاطعات التى وقعت تحت الحكم العثمانى مباشرة خلال العصر الاول من الغزو العثمانى. وفيما بعد خصصت مصادر اخرى اضافة للاموال اللازمة لتلك المؤسسات. وفى منتصف القرن السادس عشر ادى اقامة بعض المؤسسات والمنشآت الخيرية الى تحويل سراييفو من قرية مغمورة إلى مدينة، كما اوجد مدينة اوزنكوبرو Uzunkopru (بالقرب من ادرنة) فى مكان خال حتى من قرية صغيرة. وعلى الرغم من افتقادنا لنماذج هذه التحولات الاساسية بخلال العصر الاول للغزو العثمانى، الا ان انتشار الاوقاف خلال هذا العصر فى اوربا ادى إلى تغيرات عميقة فى المدن والقرى حيثما وجدت هذه الاوقاف، وفى الاقاليم الريفية حيث خصصت موارد تلك الاوقاف لهذا الغرض.

لقد حدثت هذا التحولات فى مناطق كانت تحت حكم البيزنطيين. والحق ان العثمانيين فى توسعاتهم لم يكونوا قلقين فقط بشأن الدويلات البلقانية، بل كانوا معنيين ايضا بالقوى الاوربية الغربية. فبينما كانوا يعبرون الحدود البيزنطية – البلغارية فى ١٣٦٦ ليهزموا عند ڤيدين Vidin، حاول البابا تنظيم حملة صليبية ضدهم. ومع انه لم ينجح فى هذه المحاولة، الا ان قوة من المشاة المسيحيين استطاعت استعادة جاليبولى فى العام نفسه واعادتها لسيطرة البيزنطيين. وعلى الرغم من ان تلك التطورات وضعت العثمانيين فى موقف صعب لنقص قوتهم البحرية من جهة، ولحاجتهم لمدفعية ثقيلة لاقتحام القلاع والحصون من جهة اخرى، الا ان مراد الاول استمر فى عملياته الحربية فى وسط البلقان.

كان الموقف فى البلقان مضطربا .. فكل من الصرب وبلغاريا كانتا منفصلتين تماما، ولأن البلغاريين كانوا قريبين من العثمانيين، فقد كانوا يشعرون بتأثير العثمانيين كقوة جديدة. وكان البلغاريون قد فقدوا الاراضى المقدونية التى استولت عليها الصرب فى عهد ستيفان دوشان الاول، وفى منتصف القرن الرابع عشر انفصل الجزء الشمالى الشرقى واصبح يعرف باسم حاكمها الثانى

دوبروتيتزا Dobrotitsa • (تنطق حاليا دوبروديا Dobrudja). وفى ١٣٦٥ قام يوحنا اسكندر (ايفان الاكسندر) بتقسيم ممتلكاته بين ولديه، وبعد وفاته فى ١٣٧١ توحدت تورنوف وفيدين معا وكانتا مملكتين منفصلتين. ولقد حدث التفكك نفسه فى الصرب بعد وفاة ستيفان دوشان فى ١٣٥٥ حيث ظهرت إلى الوجود دولتان مقدونيتان حول مدينة فلبوزد Velbuzd عند اعلى مجرى نهر ستروما ومدينة بريلب Prilep، كما بدأت البانيا فى استعادة استقلالها مرة اخرى.

ولقد كان حكام هذه الدويلات يحاربون بعضهم بعضا حربا متصلة لتأمين الحدود واعادة تكوين الوحدات السياسية الكبرى. وكانت هذه التجزئة السياسية فرصة مراد الاول، فعندما هاجمه الامراء المقدونيون فى عام ١٣٧١ عند شيرمن Chirmen وهى قرية صغيرة فى الجزء الجنوبى من نهر ماريتزا Maritsa، هزمهم وقتل زعماءهم فى المعركة، واصبح الطريق مفتوحا امامه لمزيد من الانتصارات إلى الشمال والغرب، حتى لقد اضطر ملك تورنوف البلغارى ان يقبل صاغرا ان يكون تابعا عثمانيا. وكان من نتيجة زحف العثمانيين نحو الشمال ان تعرض البيزنطيين لضغط شديد اضطروا معه لشراء السلام مقابل اعادة جاليبولى للعثمانيين فى ١٣٧٦.

وطوال خمس سنوات بعد ذلك التاريخ عمل العثمانيون على بسط سيادتهم فى اسيا الصغرى والتدخل باستمرار فى المشاحنات الاسرية التافهة فى الممالك البيزنطية، مما اعطى شعوب البلقان فرصة لالتقاط الانفاس لبضع سنوات. ولكن فى عام ١٣٠٨ عاد العثمانيون مرة اخرى إلى الميدان الاوربى حيث امتد نطاق الاقاليم المقدونية التى اخضعوها حتى نهر ڤاردار vardar وإلى الشمال والجنوب. ففى الشمال اخترقوا الاراضى المقدونية ولم يكتفوا بهذا بل واصلوا الزحف حتى دخلوا صوفيا التى تقع فى نطاق تابعهم البلغارى، وإلى نيش Nish التى كانت فى يد حاكم ڤيدين البلغارى. اما فى الجنوب فقد دخلوا اقليم بيزنطة مرة اخرى واحتلوا سالونيك فى ١٣٨٧.

ولقد اخافت تلك الحملات العثمانية امراء البلقان الذين تركوا خلافاتهم الصغيرة جانبا ليتوحدوا ضد الخطر المشترك. فعلى الرغم من ان الامبراطور البيزنطى وامراء البلقان التابعين للسلطان العثمانى وحلفاء العثمانيين اوفوا بالتزاماتهم وساعدوا العثمانيين فى ١٣٨٧ بالقوات العسكرية فى هزيمة كرمانيدز Karamanids منافسهم القوى فى الاناضول، الا ان الخطر الذى كان فوق احتمالهم دفعهم لأن يغيروا موقفهم، فقد اتحد كل من لازار حاكم الصرب، وتفرتو الاول Tvrto حاكم البوسنة، وجون ستراتزمير Stratsimir حاكم ڤيدين ضد مراد لاول وانتصروا عليه فى ١٣٨٨ عند بلوشنيك Plocnik وهى قرية صغيرة إلى الغرب من نيش .. فما كان من السلطان الا ان انقلب عائدا ليغزو ڤيدين البلغارية مرغما اياها على الاعتراف بسيادته عليها، واستطاع بمساعدة قوات اتباعه المسيحيين من قتال آخر حكام البلقان الذين كانوا يقاومونه وذلك فى معركة كوزوفو kosovo الاولى فى ١٥ يونية ١٣٨٩، والتى انتهت بهزيمة قوات الصرب والبوسنة. ورغم ان مراد قد قتل بيد واحد من ابناء الصرب ليلة تلك المعركة الدامية التى خلدت فى ملحمة كوزوفو الشهيرة، الا ان النصر الحاسم الذى احرزه اقام حكما عثمانيا فى البلقان استمر طوال الخمسة قرون لتالية.

ولم يغب عن بال السلطان بايزيد الاول (١٣٨٩ - ١٤٠٢) الذى خلف مراد الاول، حقيقة ان أباه السلطان مراد كان الحاكم المطلق فى البلقان على الرغم من انه لم يكن باستطاعته العودة فورا إلى المكان. وكان موت السلطان مراد قد اعطى أملا جديدا لامراء الاناضول الاتراك الذين كانوا قد تخلوا عن تحالفاتهم مع السلطنة وقطعوا ولاءهم لها، ومن ثم اضطر بايزيد الذى كان حفيدا لاميرة مسيحية وابنا لاخرى وزوجا لثالثة، أن يقاتل امراء الاناضول الاتراك هؤلاء لمدة ثلاث سنوات معتمدا على قوات اوربية لاتباعه المسيحيين، ذلك ان قواته من جماعة «الغزاة» كانوا متمنعين عن محاربة أقرانهم من المسلمين (امراء الاناضول الاتراك). وخلال تلك السنوات الثلاث اصبح لبيازيد سيطرة كاملة على الاناضول واستبدل الاسر التركية الحاكمة هناك والتى كانت حتى موت ابيه (مراد الاول) تحتفظ بوضعها كتابعين او حلفاء او حكام عثمانيون، بحكام كانوا من عبيده فى المقام الاول ومن اصول مسيحية فى الغالب الاعم. وعلى الرغم من ان هذه السياسة افقدته فى نهاية الامر عرشه ثم حياته، الا ان هذا الاسلوب الجديد فى الحكم الذى ابتدعه، اثبت قدرته على الاستمرار والبقاء، وقد اتبع فى الاقاليم الاوربية بعد ان دخلت فى حوزة العثمانيين بشكل واضح.

لقد كان بايزيد يعتقد بوضوح انه اداة الهية ارسلت من السماء لكى يغزو كل الدنيا لاقرار كلمة الله، وكان يطمح ان يكون حاكما عالميا. وعلى هذا وشأن كل الامراء المسلمين، كان عليه ان يتصرف «بشرعية» خاصة وان اعداءه داخل الارستقراطية التركية المسلمة، اصبحوا اكثر من اصدقائه، وانه لم يكن فى مقدوره ببساطة من ناحية اخرى، ان يعلن «حربا مقدسة» جديدة ضد هذه الارستقراطية التى ساعدته فى السيطرة على الاناضول. وسرعان ما جاءته الفرصة «الشرعية» عندما قام المجريون بغزو ولايات بلغاريا الضعيفة بمساعدة صديقهم وحليفهم حاكم ولاشيا الامير ميركاى سلباترين Mircae cel Batrin (١٣٨٦ - ١٤١٨) الذى احتل دوبروديا وسيلزترا Silistra على الدانوب، على حين حاول المجريون غزو مملكة ڤيدين. وكانت هذه التعديات على اراضى اتباع السلطان العثمانى على ذلك النحو، قد هيأت لبايزيد مشروعية الحركة.

والحق ان اتباع بايزيد قاسوا كثيرا من «مساعدته» تلك اكثر مما عانى اعداؤه. ذلك ان بايزيد فى عودته من آسيا الصغرى إلى البلقان فى ١٣٩٣ قام بطرد قوات ولاشيا من سليزترا ودوبروديا، واعلن ان الدانوب البلغارية (او تورنوفو) التى لم تستطع الدفاع عن نفسها قد اصبحت ولاية عثمانية. ولقد اتهم اخر حكامها جون شيشمان بتهمة التعاون مع الاعداء واعدم بناء على اوامر السلطان. وكاد ستيفان لازارفيتش حاكم الصرب ان يلقى المصير نفسه على الرغم من مبادرته بتجديد العهد والولاء لبايزيد لولا أن السلطان كان امامه الكثير من المشكلات الثقيلة التى كانت تتطلب الحل..

فبينما كان السلطان مشغولا بالامور فى الاناضول، أقسم الأباء اللاهوتيون قسمهم المشهور

باعادة توحيد الكنيستين المسيحيتين فى محاولة لانقاذ دولتهم. واستطاعوا فى هذا السبيل تقوية المورة بمساعدة البندقية، الامر الذى انشأ وضعا جديدا لم يكن للسلطان قبل بمواجهته المواجهة المناسبة نظرا لعدم وجود قوة بحرية لديه. وعلى هذا اضطر بايزيد إلى اللجوء إلى الدبلوماسية لمواجهة الامر، فدعا اتباعه بما فيهم امبراطور بيزنطة لمقابلته فى سيراز Serres لارغامهم على الاعتراف بسيطرته عليهم. ولما لم يحضر الامبراطور قام بايزيد بمحاصرة القسطنطينية وارسل قواته إلى المورة بناء على دعوة كارلو توكو Toco احد اللوردات المتقاتلين هناك. ولقد جاءت هذه الحملة بمكاسب مهمة للاتراك .. فبوجود القسطنطينية تحت الحصار وحماية صفوفهم الخلفية من الهجمات البيزنطية البندقية المشتركة، استطاع بايزيد توجيه اهتمامه ناحية الشمال مرة اخرى حيث بدأ يعمل ضد الامير مركاى حاكم ولاشيا فى الوقت الذى كان التحالف المجرى – الولاشي مايزال قائما.

ومرة اخرى كان كثير من المسيحيين معظمهم من الصرب يحاربون فى صفوف بايزيد ومن ضمنهم كراليفيتش ابن الملك ماركو بطل احد المعارك الاسطورية المشهورة والذى مات فى معركة ارجيز Arges التى تقاتل فيها بايزيد مع ولاشيا فى ١٧ مايو ١٣٩٥. فى تلك المعركة كان الامير مركاى على رأس جيش كبير بدا مزهوا منتصرا، لكن قواته كانت منهكة وتقطعت خطوط امداداته حتى لقد اعترف بفقدان دوبروديا التى أدخل اليها بايزيد حاميات تركية، بل لقد قبل ان يكون تابعا عثمانيا يدفع جزية دورية. ولقد ظل هذا الوضع قائما حتى استعادت امارات الدانوب استقلالها. وعلى الرغم من ان تلك الاوضاع اوجدت مشكلات لرومانيا، الا انها انقذت شعبها من المعاملة القاسية للحكم العثمانى المباشر خاصة خلال قرون التدهور والانهيار.

كان الموقف فى القسطنطينية والمورة مصدر ازعاج وقلق شديد للزعماء الاوربيين وخاصة سيجزموند Sigismund ملك لوكسمبرج، فلقد طلب هذا الامبراطور الشهير للامبراطورية الرومانية المقدسة وملك لمجر (١٣٨٧ – ١٤٣٧) المساعدة من فرسان فرنسا والبندقية الذين بادروا بتقديمها اليه، وقاد جيشه إلى البلقان ليخسر فى النهاية المعركة الكبيرة فى نيقوبوليس فى ٢٥ سبتمبر ١٣٩٦. ولأن مملكة فيدين فتحت ابوابها لذلك الجيش المسيحى (جيش سيجزموند)، فقد استولى عليها بايزيد ايضا وجعلها ولاية عثمانية. وخلال الخمس سنوات التالية للمعركة اقامت القوات العثمانية فى الممتلكات البيزنطية وفى مختلف الدويلات اليونانية الصغيرة فى المورة، حيث استحوذت على الارض ودمرت كثيرا من البلدان.

لم يحل عام ١٤٠٠ الا وكانت معظم مناطق البلقان قد اصبحت تحت الحكم العثمانى فيما عدا ساحل دلماشيا وبعض مدن المورة. واصبحت ولايات الصرب والبوسنة وولاشيا توابع عثمانية، وتقلصت الامبراطورية البيزنطية واقتصرت على المدينة الكبيرة (القسطنطينية) وضواحيها. وقسمت بقية شبه الجزيرة إلى اقاليم عثمانية.

والذى لاشك فيه ان بايزيد كان ينوى استكمال سيطرته على سائر البلقان لو لم يكن مضطر

لمواجهة هجوم مغولى جديد دفعه للعودة إلى الاناضول. وهناك هزم فى معركة انقره فى ١٤٠٢ وأسر ومات فى الأسر بعد ذلك بخمس سنوات. والذى حدث ان القائد المنتصر المغولى تيمور اعاد مختلف الاراضى التركية للعائلات المالكة السابقة والتى كان العثمانيون قد اخذوها منهم، تاركا لعائلة عثمان ما اعتقد انه من حقها شرعا وفقاً «للشريعة الاسلامية». ولقد ادى هذا التصرف من تيمور إلى ايقاع الفرقة والخلاف بين ابناء بايزيد الذين تصارعوا فيما بينهم حول السيادة، وكان هذا كفيلا باتاحة الفرصة لولايات لبلقان لترتيب صفوفها من جديد واحراز نصر اخر على العثمانيين.. الا انه يلاحظ فى هذا الخصوص ان عدم انتهاز كل دويلات البلقان الفرصة، بل وقيام القوات الاوربية بدور مهم فى تسوية الحرب بين الامراء العثمانيين المتقاتلين، وانتهاز بعض الدويلات فترة الهدوء والتراخى النسبى لاصلاح احوالها، كان يعنى عدم الافادة من خبرة الماضى، ومن ثم سقوط تلك الدويلات تحت الحكم العثمانى مرة اخرى باسرع واسهل مما حدث فى المرة الاولى. وفى كل الاحوال اسهمت تلك المواقف البلقانية بشكل كبير فى تأسيس الامبراطورية العثمانية الثانية.

٣ - الحرب الاهلية وقيام الامبراطورية العثمانية الثانية

عندما انهارت امبراطورية بايزيد اعترف تيمور بشرعية الاراضى التابعة لبيت عثمان وفق ما كانت عليه عند موت السلطان مراد الاول، وما عدا ذلك تكون اراضى غير عثمانية. وقد اعادت تلك القاعدة بعض المقاطعات الاناضولية لساداتها السابقين، وهو امر كان فى استطاعة تيمور ان يفرضه. ولقد كان هذا يعنى نظريا تجريد العثمانيين من كل مكاسبهم فى اوربا، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتغيرات التى ادخلوها هناك تحت حكم بايزيد، لكن تيمور كان واقعيا غير قادر على فرض قواعده فى اوربا فاصبح القرار فى يد اولئك الذين كانوا فى وضع يمكنهم من انتهاز فرصة ذلك الموقف الجديد بما فيهم الامراء المسيحيين. والحق ان مواقف وسلوك هؤلاء القوم خلال فترة الفراغ العثمانى من عامى ١٤٠٢ - ١٤١٣ كان شيئا مثيرا فعلا.

لقد كان بايزيد غير محبوب وسط كثير من عناصر المجتمع التركى. وكان من المعروف جيدا انه لم يخسر معركة انقره الا بسبب بقاء القوات المسيحية على ولائها له، وهروب كثير من الوحدات الاسلامية فى جيشه خلال المعارك. ومن ناحية اخرى كانت جماعات «الغازى» قد ابدت امتعاضها من معاملته المتعالية المستبدة «غير الشرعية» للامراء المسلمين، كما أن العائلات التركية الرئيسية المنحدرة من قيادات «الغازى» الاولى والذين تحالفوا مع العثمانيين منذ البداية وحققوا الثروة وشغلوا الوظائف القيادية، اعترضوا ايضا على زيادة المظاهر والميول «البيزنطية» لدى السلطان .. من ذلك كما لاحظوا: زيادة تمركز السلطة، وتحول البلاط إلى بلاط «امبراطورى»، وخضوع صناعة القرار وسياسات الحكم لتأثيرات جديدة كثيرة فرضت نفسها من بينها تأثير العبيد، مما نتج عنه بشكل عام الاقلال من مكانتهم ووضعهم. ولقد اتهمت هاتان المجموعتان (الغازى والعائلات التركية) بايزيد ليس فقط بالتخلى عن تقاليد «الغازى»، بل بانه اصبح مسلما فاسقا لأنه كان قد

اصبح خاضعا للتأثير المسيحى المتمثل فى امه وزوجته واصدقائه الاوربيين. والحق ان بايزيد لم يكن راغبا فى تغيير عقيدته الدينية، ولكن كانت رغبته فى ان يكون حاكما عالميا،واهتمامه بتيار العقائد الانتقائية التى كانت موضة ذلك الزمان، جعلت منه اكثر تسامحا تجاه الاديان الأخرى اكثر مما كان يسمح به «الاسلام فى اصوله»، وفى الوقت نفسه كان متحمسا للاقلال من الخصومات الدينية. والخلاصة انه كانت هناك جوانب معينة فى سلوك بايزيد كانت محل اعتراض مبرر من جانب مجموعة «الغازى»، والارستقراطية التركية، والمتعلمين، وغالبية مؤيدى دولته من الاتراك المسلميـن.

وعلى الرغم من اتفاق جماعتين من تلك الجماعات التركية الرافضة على الحاجة لسياسة مغايرة لسياسات بايزيد،الا انهما لم يتفقا على ما ينبغى استعادته من اصول وأعراف قديمة ..فجناح «الغازى» كان يفضل العودة إلى ما كانت عليه الاحوال أيام عثمان واورهان من حيث استمرار التوسع والغزو لتحقيق التأثير الكبير والنفوذ العظيم للاخيين وللروابط الشعبية (الصوفية)، والعودة ايضا إلى دور زعيم القبيلة الذى كان يلعبه او يقوم به السلاطين الاوائل. اما جناح العائلات التركية الرئيسية فانهم وان كانوا لا يعترضون على استمرار حروب الغازى وتوسعاتهم، الا انهم كانوا يريدون دستورا للبلاد يستهلم اساسياته من خصائص الايام العظيمة لدولة لسلاجقة عندما كان الاسلام الحق بهيئاته الرسمية هو السائد وليس اسلام الصوفية (الشعبى)، وعندما كانت التقاليد التركية القديمة سائدة مؤكدة التفوق الطبقى لهم.

على انه ينبغى اضافة جناح ثالث للجناحين السابقين، وهو جناح لايمكن وصفه بالجناح المسيحى، ولكن يمكن وصفه بالجناح الاوربى رغم وجود بعض انصار له فى الاناضول. وتبسيطا للقول تقتصر الاشارة هنا على عنصرين كبيرين اسهما فى تكوين هذا الجناح، وهما اصحاب المصالح التجارية الذين يحتلون قمة الهرم الاجتماعى، وهؤلاد كانوا متحمسين لاعادة بناء الاوضاع «العادية». وفى هذا الاطار لم يكونوا يضمرون عداء لتلك المظاهر «البيزنطية» فى حياة المجتمع والتى لم تكن فى صالح الانتاج والتجارة فحسب، بل نها جعلت بالامكان توثيق الارتباطات التجارية مع البلدان الاخرى، وبالتالى فقد كان إعادة توحيد غرب الاناضول التى ترتبط بشبكة كبيرة من الطرق التجارية له اهمية رئيسية، حتى ولو كان يتضمن اعادة استيعاب اراضيهم وسائر لامارات التركية الاخرى فى الدولة العثمانية. ولقد كان هذا العنصر القليل العدد وغير المتشدد دينيا يحتاج إلى تأييد واسع من اجل تحقيق طموحاته التجارية. ولقد وجد هذا الفريق مثل هذا التأييد فى المحيط الاوربى وسط العناصر غير الراضية عن الصراع الدينى والاضطهادات المذهبية التى سادت اوربا طوال قرون كثيرة، والذين كانوا يريدون المضى قدما للوصول إلى ديموقراطية أصيلة تضمن المساواة والحرية للجميع رغم أنهم وجدوا ان الممارسات العثمانية القاسية افضل فى كل الاحوال من الممارسات السابقة عليها.

والحق ان هذا العنصر لعب دورا مهما فى الحرب الاهلية التى انتهت باعادة الامبراطوريه العثمانية لحكم أوربا. وكانت تلك حقيقة لها مغزى عظيم، ومن عجب ان الدولة العثمانية التى

تقوم على حكم الصفوة بشكل متناه، وعلى قواعد صارمة في التدرج الوظيفي للمناصب العليا، تدين بالفضل في اعادة احيائها إلى تأييد عناصر ريفية. ورغم ان هذا الجناح كان بقيادة عائلات مسلمة اوربية الأصل وخاصة الاصل اليوناني، إلا انه لم يحاول تقوية بيزنطة او بعث الدويلات البلقانية المختلفة إلى الوجود، بل لقد كان يعمل على اعادة السيادة العثمانية التقليدية لما في ذلك صالح التجارة واصحابها.

ان العقيدة التوليفية التي تقوم على الانتقاء والاصطفاء والتوفيق بين مختلف العقائد، والتي كان بايزيد يدين بها، يمكن ادراكها من واقع الاسماء التي اختارها لابنائه الاربعة الذين اشتركوا في تلك الحرب الأهلية (وهي الحرب التي انتهت باعادة الامبراطورية في الاراضي الاوربية) .. فسليمان وهو الاكبر هو سولومون في العهد القديم، والابن الثاني اسمه موسى، والثالث اسمه عيسى، والرابع محمد احب الاسماء عند المسلمين.

لقد اسهمت بعض الظروف في جعل اشتعال الحرب الاهلية امرا ممكنا. فعندما لعب تيمور دور المشرع الاسلامي في تقسيم الممالك العثمانية بين ابناء بايزيد كما سبقت الاشارة، تاركا للعثمانيين بعض ممتلكاتهم، عين عيسى اميرا على بروسة، وابقى محمد حاكما على مانيشا Manisa كما كان ايام والده. وبهذا الاسلوب أوجد تيمور قاعدتين عثمانيتين قويتين في الاناضول وسط مناطق ومقاطعات شديدة الولاء للاسرة العثمانية. واكثر من هذا لم يذهب تيمور بنفسه ابدا إلى غرب الاناضول، ولم يرسل من ينوب عنه لمتابعة فرض تعليماته الجديدة، ومات في ١٤٠٥ تاركا مهمة تسوية مستقبل الاوضاع السياسية في اسيا الصغرى للامراء المحليين الذين اخذ كل منهم يبحث عن أتباع ومؤيدين وسط مختلف التجمعات السكانية الموزعة بين مختلف الاجنحة غير الراضية عن سياسة بايزيد، والذين كانوا بدورهم يتطلعون إلى سلطان يتولى امرهم ويعبر عن مصالحهم.

على كل حال .. اعلن سليمان نفسه سلطانا، وكان قد هرب من انقرة إلى ادرنة بمساعدة الصدر الاعظم على قندرلي، ولم يكن باستطاعته بطبيعة الحال ارغام اخويه موسى ومحمد على الاعتراف به سلطانا .. اذ غادر موسى بروسة بعد ان نقل جثمان والده بايزيد اليها (مات بايزيد في الأسر ١٤٠٣)، وسارع بالانضمام إلى اخيه محمد.

في تلك الاثناء كانت اسرة قندرلي (الصدر الاعظم) لها مصالح تجارية مشتركة مع عائلات اخرى تنتمي إلى دوائر الادارة العليا في الدولة، وإلى جماعات التجار مثل عائلة افرينو Evrenos اليونانية. وفي الوقت نفسه وصل قائد الفرق الانكشارية التي انشأها مراد الاول إلى ادرنه فاصبح مركز سليمان قويا جدا .. فالي جانبه القوة العسكرية، واصحاب المراكز الرئيسية في الدولة، فضلا عن وجوده في اغنى منطقة من مناطق الدولة اقتصاديا. أما محمد فقد نصحه مربيه بان يعتمد على مساندة قوات «الغازي»، على حين كان عيسى في وضع ضعيف في هذا الصراع، حيث لم يجد فريقا يسانده علنا.

وتمشيا مع المصالح التى يمثلها سليمان، اقدم على التحالف مع امبراطور بيزنطة مانيول الثانى، ومع دوق البندقية مايكل شتينو Steno. وتدعيما لهذا التحالف تزوج سليمان من ابنة الامبراطور مانيول فى ١٤٠٣، واعاد سالونيك له. غير ان هذه الخطوة الاخيرة التى خطاها سليمان قوبلت باستياء بين جماعات «الغازى» الذين كانوا يعيشون باعداد كبيرة فى شرق ثيراس، كما ان علاقاته مع كل من الصرب وولاشيا والبانيا من جهة اخرى لم تكن على النحو المرضى، وهى الدويلات التى استعادت استقلالها نتيجة الاضطرابات داخل صفوف العثمانيين.

كان سليمان على مستوى طيب من الذكاء والتعليم طبقا لطبيعة العصر، ولكنه كان ايضا طموحا وفظا متعجرفا لا يحتمل. وفى الوقت الذى كان يحتاج فيه لمساندة اتباع والده السابقين لارغام اخوانه على الاعتراف به سلطانا، وقف هؤلاء ضده بسبب فظاظته. وفى النهاية اصبح عبئا على حلفائه المقربين، كما انفضت عنه الطبقات الفقيرة من المسلمين والمسيحيين على السواء لتغاضيه عن الحركة الشعبية القوية.

ولقد بدأ الصراع عندما قام موسى الذى اصبح فى خدمة اخيه محمد، بالهجوم على اخيهما عيسى الذى لجأ بدوره إلى سليمان بعد انتصار موسى عليه. ولما كان سليمان يستخدم عيسى كأداة مثلما يستخدم محمد هو الاخر موسى، فقد طلب سليمان من عيسى العودة فورا إلى الاناضول لاستعادة بروسة، ولكنه اخفق ودفع حياته ثمنا لتلك المحاولة. فما كان من سليمان الا ان ذهب بنفسه إلى الاناضول فى ١٤٠٤ وارغم موسى على الفرار إلى القسطنطينية ومنها إلى ولاشيا، وواصل سليمان زحفه حتى وصل انقره فى ١٤٠٥ واضعا محمد فى مأزق خطر. بعد هذا كان على سليمان ان يعود فورا إلى مركزه فى اوربا لمواجهة موسى الذى هاجم ممتلكات سليمان هناك بمساعدة كل من الامير مركاى حاكم ولاشيا، وستيفان لازارفيتش حاكم الصرب، وابناء آخر حاكمين لبلغاريا مستغلا فى ذلك انفضاض امراء البلقان عن سليمان، وطبيعة البيزنطيين فى تأييد الضعيف ضد القوى بشكل عام. ولقد استطاع سليمان ان يحرز انتصارا خاطفا على موسى فى البداية، الا ان موسى استعاد قوته وهزم سليمان فى ١٤١٠ الذى لم يجد له نصيرا بسبب خصاله السيئة، ولم يلبث ان مات مقتولا بيد الفلاحين الغاضبين وذلك اثناء فراره إلى القسطنطينية. وبعد هذا اصبح موسى سيد اوربا دون منازع، وكان من الطبيعى ان يرفض الاعتراف بتبعيته لأخيه محمد، كما كان الامر فى السابق. وهكذا كان على شطرى الامبراطورية العثمانية فى كل من آسيا واوربا ان يواجه كل منهما الاخر فى جولة اخيرة للتصفية النهائية.

والذى حدث ان امراء اوربا (فى البلقان) كانوا يرون ان موسى هو الشخصية الاكثر اثارة فى تلك الحرب الاهلية، وكانوا يعتقدون انه حصل على النصف الاوربى فى الامبراطورية العثمانية بمساعدتهم. ومع هذا فقد بدأ حكمه بتوجيه الضربات اليهم .. ففى البداية هاجم الصربيين اعتقادا منه بان هزيمته الاولى امام سليمان جاءت بسبب «خيانتهم»، ثم استأنف حصار القسطنطينية، وارسل فرقا للاغارة على شبه الجزيرة اليونانية وباتجاه الغرب حتى النمسا. وفى كل هذا بدا غافلا عما يحدث على الجانب الاخر حيث اخاه محمد وجماعات «الغازى»، والنفوذ المتنامى للجهاز

الادارى الذى كان يحيط بمحمد ويساعده فى حياة اللهو والمجون، وظهر للعيان انه يحاول بناء دولة جديدة بتأييد من قاعدة شعبية عريضة. وفى هذا الخصوص بدت حملاته العسكرية كما لو كانت موجهة ضد قادة دويلات البلقان مباشرة، وفى الوقت نفسه أبعد عنه الدوائر التركية العليا بما تمثله من مصالح ادارية سلطوية وتجارية، بتأييده الدائم للطبقات الدنيا فى المجتمع. وكان من الطبيعى والحال كذلك، ان يبذل محمد جهودا خارقة لاستقطاب العناصر غير الراضية على موسى من التجار والنبلاء والمتعلمين، بالاضافة إلى تأييد جماعات «الغازى» له، بل لقد حصل على تأييد وتحالف مانيول الثانى بسبب حصار موسى له، وكذلك فعل سائر الامراء الاوربيين.

ولعل افضل مؤشر يبين نيات موسى الثورية ورغبته فى التغيير الجذرى لتحقيق ما كان يعتبر البناء لصحيح للدولة، قيامه بتعيين الشيخ بدر الدين شيخا للاسلام فى نطاق الاراضى التى يحكمها وكان الشيخ بدر الدين عالما دينيا شهيرا ومثقفا اصبح اسطورة زمانه، اذ قاد فى عام ١٤١٦ ثور شعبية خطيرة ضد محمد الاول والاهم من ذلك انه لم يكن فقط واحد من الشخصيات التي كانت تنادى بالسلام الدينى القائم على توحيد اليهودية والمسيحية والاسلام فى عقيدة واحدة، بل كان فى افكاره وتصرفاته قدرا مما يمكن وصفه بالاشتراكية المبكرة. كان يتمتع بشعبية كبيرة وسط جموع الفلاحين كان من شأنها تمتع الامير موسى بتأييد جماهيرى بسبب علاقة الشيخ الوثيقة به وحوالى عام ١٤١٠ أو ١٤١١ تقريبا كان محمد قد اصبح زعيما للأجنحة التركية وللحلفا لمسيحيين واليهود من الذين يبحثون عن المصالح التجارية ويحتكمون اليها، ويتمتعون بمساند مختلف الحكام من امراء اوربا. اما موسى فكان قد اصبح زعيما «للحزب الشعبى» يستهدف اقاه دولة على اساس المساواة التامة اجتماعيا ودينيا. وكان هذا يعنى فى النهاية ان العناصر الاستقراط والتجارية الكبيرةفى البلقان كانت تؤيد محمد، على حين كانت الجماهير تتبع موسى.

ولقد انتهت محاولة محمد الاول لهزيمة اخيه موسى فى عام ١٤١٠ بالاخفاق، وبعد ترك كل منهما الاخر لشأنه طوال العامين التاليين. وفى تلك الاثناء كان موسى مشغولا بالثأر م امبراطور بيزنطة، وباختيار وتجريب مداخله الجديدة وافكاره لاقامة الحكم الجديد. اما محمد فق كان مشغولا فى اسيا الصغرى بالتخلص من أميرى ازمير وانقره اللذان كانا ينازعانه الحكم والسلط وفور القضاء عليهما توجه شطر الناحية الغربية مرة اخرى، حيث بدأت المعارك الفاصلة بين الاخو فى عام ١٤١٢. ففى اثناء حصار موسى للقسطنطينية تحرك محمد بقواته إلى الجنوب من موا موسى حيث دخل صوفيا وتقدم نحو نيش حيث لحقت به قوات الصرب، وانكفأ عائدا مرة اخر ليلتقى بقوات موسى بالقرب من صوفيا فى عام ١٤١٣. ولقد انتهت المعركة بانتصار محمد عل اخيه موسى الذى مات. وهكذا اعيد توحيد شطرى الامبراطورية العثمانية تحت زعامة السلطان محم الاول (١٤١٣ – ١٤٢١)، واصبح بالامكان اعادة تنظيم الدولة واتخذت الخطوة الاولى لتدع سلطة الحكم العثمانى فى البلقان.

كان تدعيم سلطة الحكم العثمانى امرا صعبا، إذ كان السلطان محمد مايزال يواجه مختلف التحديات ليس فقط من جانب الامراء الاتراك فى الاناضول وحكام البلقان ودولة المجر القوية، ،

ايضا من جانب الجماهير الغاضبة التى انضوت تحت لواء الشيخ بدر الدين الذى دعا إلى الثورة. واكثر من هذا كان عليه ان يوحد مختلف الاجنحة تحت قيادته. والحق انه كان باستطاعة السلطان محمد الاول وخليفته مراد لثانى (١٤٢١ - ١٤٤٤) مواجهة تلك التحديات وتحقيق منجزات فى جوانب مختلفة، فقد اقاما النظام الجديد وفقا للبناء الذى كان مراد الاول قد شرع فى تنميته، والذى وان لم يأخذ شكله النهائي حتى ايام السلطان محمد الثانى (١٤٤٤ - ١٤٤٦، ١٤٥١ - ١٤٨١)، الا انهما وضعا اساس ما اصبح يعرف بنظام الدولة العثمانية سياسيا واجتماعيا والذى استمر قائما طوال بقاء الامبراطورية العثمانية. ولهذا سوف نخصص بقية هذا الفصل لبيان مختلف سياسات محمد الاول ومراد الثانى فى اوربا وخاصة العسكرية منها، على ان يتناول الفصل التالى «النظام العثمانى» وخاصة المظاهر التى كان لها تأثير حاسم فى اوربا الشرقية.

عندما اصبح محمد الاول سلطانا غير منازع للدولة العثمانية فى عام ١٤١٣ كان مانويل الثانى مايزال يحكم فى القسطنطينية، كما كان الامير المقتدر ميركاى سلباترين يحكم ولاشيا، وستيفان لازار فيتش يحكم الصرب. اما البوسنة فكانت ماتزال مستقلة، والبانيا فى طريقها لأن تكون دولة موحدة، على حين ان المجر التى لم تكن بينها وبين العثمانيين حدود مشتركة كانت دولة قوية يحكمها زيجزموند اللوكسومبرجى ولها طموحات فى البلقان. اما البندقية فكانت تملك اراضى حول شواطئ شبه جزيرة البلقان. وعلى هذا كان تحديد سيد البلقان من بين تلك القوى امر غاية فى الاهمية ولابد من تقريره فى النهاية.

كانت الظروف القائمة تنذر باحتمال قيام كثير من التحالفات مع اطراف مختلفة .. فالسلطان محمد يدرك كيف كان توازن القوى فى اوربا على جانب كبير من الاهمية، وكيف كانت الاوضاع السياسية فى امبراطورية قلقة غير مستقرة، كما كان يعرف ان باستطاعة حلفاء تيمور تحديه فى اى لحظة بالاقدام على قتاله في الاناضول. وعلى هذا اصبح رجلا يجنح للسلم بعد عام ١٤١٣ ومركزا جهوده على المشكلات الداخلية، ولم يدخل فى حروب الامضطر او مرغم .. من ذلك ما حدث من مواجهة مع اخيه مصطفى الذى ظهر فى الشرق مرة اخرى معتمدا على البيزنطيين وحلفائهم بهد انتهاء الحرب الاهلية بين الاخوة كما سبقت الاشارة .. وفى تلك المواجهة الحربية دمرت البندقية اسطوله بالقرب من جاليبولى فى ١٤١٦، الا ان مصطفى هزم ولجأ الى بيزنطة. وفى الصلح الذى تلا ذلك تعهد السلطان محمد بعدم الهجوم على بيزنطة فى مقابل ابقاء مصطفى سجينا ورهينة فى بيزنطة.

كما واجه السلطان محمد ثورة الشيخ بدر الدين التى تركزت فى دوبروديا بتأييد الامير مركاى الذى احتل تلك الاراضى الغنية عندما اخمدت الثورة. ففى ١٤١٩ قام محمد بقتال الشيخ بدر الدين وانتهت المعركة باستيلاء السلطان على جيرجيو Giurgiu وهو الاقليم الاوربى الوحيد الذى دخل الامبراطورية العثمانية خلال حكم ذلك السلطان. وهكذا كان الموقف السياسى فى البلقان عام ١٤٢١ عندما مات السلطان محمد الاول، هو الموقف نفسه الذى كانت عليه عندما اعاد توحيد الامبراطورية العثمانية.

كانت السنوات الاولى من حكم مراد الثانى صعبة .. فقد اطلق البيزنطيون سراح عمه مصطفى الذى سارع بالهجوم عليه (اى على مراد)، كما وقف كثير من امراء الاناضول ضد السلطان وخلف اخيه الذى كان يسمى مصطفى ايضا. ولكن ما أن جاء عام ١٤٢٣ حتى استطاع الحاكم الصغير (مراد الثانى) اعادة النظام وفرض سيطرته على كل اراضى الامبراطورية التى تركها والده عند وفاته (١٤٢١). ولكن عندما كان مشغولا باخماد الثورات هنا وهناك تمكنت المجر من مد نفوذها داخل البلقان، كما تمكنت البندقية بمساعدة بيزنطة من اكتساب قاعدة فى المورة والحصول على مدينة سالونيك من الامبراطور. والحق ان بيزنطة لم تكن عدو له خطورته الحقيقية بالنسبة للسلطان، على حين استمرت الحرب مع البندقية حتى عام ١٤٣٠ عندما استولى العثمانيون على سالونيك فى النهاية.

ولقد اثبتت الايام ان المجر هى الخطر الحقيقى بالنسبة لمراد .. ففى خلال الحرب مع البندقية اتفق المجريون والعثمانيون فى ١٤٢٨ على اقامة دويلة حاجزة وهى الصرب يحكمها جورج برانكوفيتش كحاكم شرعى مستقل. ويبدو ان هذا كان اجراء مؤقتا فى الظاهر، اذ بمجرد انتهاء الحرب مع البندقية عاد مراد الثانى من جيد لسياسة مراد الاول وبايزيد الاول، والتى تقوم على السيطرة على كل الاراضى جنوب خط الدانوب – سابقا. وكان هذا يعنى ضرورة ازالة نفوذ المجر من البوسنة والصرب وولاشيا، فإذا لم يكن ذلك ممكنا فيتعين توفير الضمانات الكافية لتأمين النفوذ العثمانى فى الاراضى التى يسيطر عليها العثمانيون فعلا. وعلى هذا كان لابد من اقصاء البندقية خارج مواقعها القوية فى البلقان ليحل محلها النفوذ العثمانى. ومن هنا قام مراد بغارات مستمرة على دويلات البلقان فى محاولة لمد حكمه هناك ، واستطاع الاستيلاء على مواقع دائمة فى اليونان والمورة وجنوب البانيا. وهنا لجأ امراء مختلف المناطق إلى المجر للحماية. وقد ركز مراد نشاطه بعد عام ١٤٣٢ على المجر وذلك بشن غارات ترانسلفانيا والاستمرار فى مضايقتها هى وحلفائها ما استطاع إلى ذلك سبيلا. وانتهز فرصة موت زيجزموند (حاكم المجر) فى ١٤٣٧ ليكثف من جهوده ويهاجم ترانسلفانيا مرة اخرى. وفى عام ١٤٣٩ احتل الصرب وجعلها ولاية عثمانية، وفى العام التالى هاجم بلجراد (بيوجراد) قلعة المجر الرئيسية على الحدود آنذاك، ولكنه لم يحقق اغراضه وكانت غارة فاشلة.

وبعد الهجوم على بلجراد اضطر مراد للعودة إلى آسيا الصغرى ليواجه هجوما قامت به امارة القرم. وهنا انتهز المجريون الفرصة وقاموا بالهجوم على بقايا القوات العثمانية فى اوربا تحت قيادة الجنرال يانوش هونيادى Janos Hunyadi واستطاعوا خلال عامى ١٤٤١ – ١٤٤٢ التوغل فى اعماق البلقان بنجاح حتى لقد ارغموا مراد على عقد اتفاق عرف بمعاهدة ادرنة فى ١٤٤٤، ومعاهدة اخرى فى العام نفسه امتداد لها عرفت بمعاهدة شجد Szeged اعيد بمقتضاها تنظيم الصرب كدويلة حاجزة. ووافق المجريون على مغادرة الاراضى البلغارية دون تحرش وعلى عدم عبورهم الدانوب. وفى العام نفسه تصالح مراد مع القرم وبادر بالنزول عن العرش معتقدا انه حقق كل الامان لامبراطوريته.

ثم خلفه على العرش ابنه محمد الثانى الذى كان يبلغ من العمر اثنى عشر عاما، وبدأ الصراع بين مراكز القوى فى البلاط العثمانى بين كل من خليل قندرلى الصدر الاعظم، وزاجانوش zaganos مربى السلطان الجديد، وشهاب الدين بيلربيك الولايات الاوربية. وفى تلك الاثناء انتهزت المجر وولاشيا الفرصة وكونتا جيشا بتشجيع من البابا وبيزنطة ومؤيدا بعدد من امراء البلقان وعلى رأسهم اسكندر بك الالبانى، حيث عبر الدانوب إلى ادرنه خلال اراضى بلغاريا. ولقد انضم اسطول البندقية لهذه الحملة الجديدة وقصف ادرنة بنيران مكثفة واغلق بوغاز الدردنيل، فحال دون نقل القوات العثمانية من آسيا الصغرى إلى الاراضى الاوربية. وهنا عاد مراد الثانى من اعتزاله ليقود الجيوش العثمانية حتى استطاع احراز نصر كبير فى ڤارنا فى ١٠ نوفمبر ١٤٤٤ قرر مصير كل من البلقان والقسطنطينية. وفى تلك اللحظة الفاصلة بدأ المتصارعون الثلاثة الكبار (قندرلى، وزاجانوش، وشهاب الدين) يتركون شجاراتهم الصغيرة جانبا ويركزون جهودهم حول كيفية التعامل مع القسطنطينية تلك المدينة الامبراطورية. وكان الصدر الاعظم (خليل قندرلى) يُعَارِض الهجوم عليها وشاركه الاخران الرأى. وفى ١٤٤٦ قام الصدر الاعظم بتأييد من الانكشارية بانقلاب عسكرى وارغم مراد الثانى السلطان العجوز على العودة للعرش مرة اخرى حيث ظل يحكم لمدة خمس سنوات، استطاع خلالها مد النفوذ العثمانى إلى المورة ومحاربة اسكندر بك فى البانيا وتأكيد الحكم العثمانى فى الصرب مرة خرى. واستأنف سياساته القديمة من حيث التوسع ولقد بلغت تلك السياسات قمة النجاح عندما هزم هونيادى فى معركة كوزوفو عام ١٤٤٨.

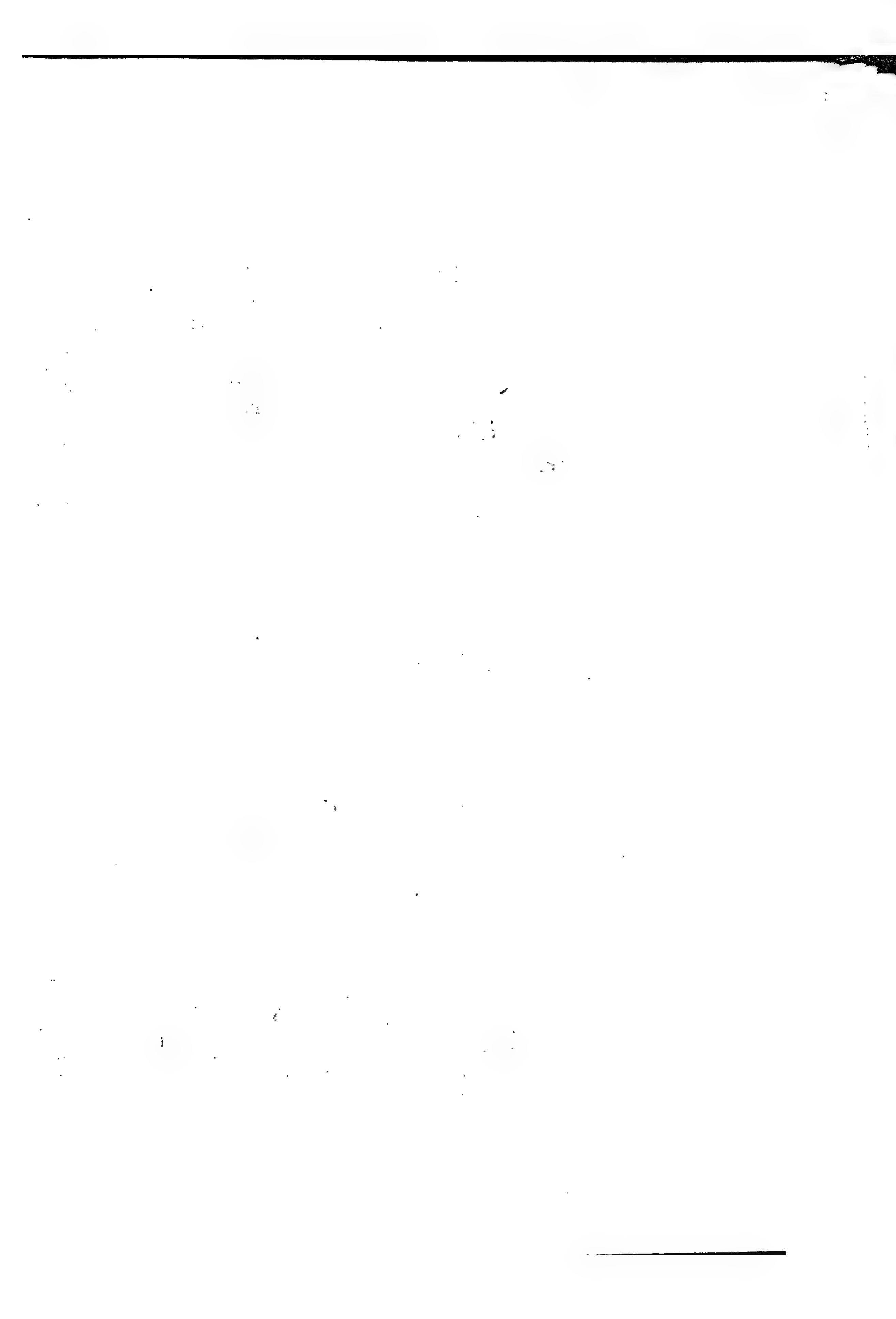
على كل حال .. كان حكم السلطان مراد يمثل خطا فاصلا فى تاريخ الامبراطورية العثمانية. ويذكر بروكلمان ان «حكم مراد كان يعنى بمختلف المقاييس نهاية الثقافة القديمة العثمانية».(١) اما انالچيك فيشير إلى ان مراد كان يفكر فى اقتفاء اثر سياسات والده عند اعتلائه العرش، الا انه سرعان ما ادرك ان الامور بحاجة إلى تغيير، وذكر انالچيك (وهو مؤرخ تركى) نظام التسليح الجديد الذى اقترحه مراد كمثال على الاصلاحات التى قدمها ذلك الحاكم.(٢) وكل من الرأيين صحيح، ويشخصان اعادة التنظيم الذى انتهى منه خلال حكم السلطان محمد الثانى، وهو نظام قام على المساواة فى الاهمية لكل سكان الامبراطورية، والذى اخذ شكله التقدمى عند وفاة مراد فى ١٤٥١. وخلاصة هذه التنظيمات نشوء نسيج عثمانى من عناصر مختلفة تركية واسلامية وبيزنطية وحتى غربية فى بناء دولة بناء متكاملا لدرجة تدعو للاعجاب.

---

(1) Carl Brockelmann, History of the Islamic People (London: Routledge and kegan panl, LTD.' 1949.)

وانظر ايضا الطبعة الشعبية فى نيويورك: Capricorn Books, (1960) P. 276

(2) Halil Inalcik, The Ottoman Empire, The Classical Age, 1300 - 1600 translated by: Norman Itzkowitz and Colim Imber (NewYork and Washington: Praeger, 1973), p.21.



الفصل الثانى

البناء الاجتماعى والادارى العثمانى

١ – مقدمة

كان البناء الاجتماعى فى الدولة العثمانية بصفة اساسية عبارة عن نتاج لعملية امتزاج ماهرة بين التقاليد الاسلامية الاجتماعية – السياسية، وبين كل من العناصر التركية والبيزنطية. وكان المجتمع العثمانى يميز بين الافراد على اساسين: الاول دينى بين المسلمين وغير المسلمين بشكل عام، والثانى وظيفى بين اولئك الذين يعملون فى اجهزة الدولة الادارية والسياسية بدرجات متفاوتة وبين الذين لايعملون فى اى من تلك الاجهزة.

وعلى حين كان المسلمون يتفوقون على غير المسلمين ويتميزون عليهم طبقا لذلك التصنيف من الناحية الرسمية، الا انه فى التطبيق العملى وخلال القرون الاولى فى الامبراطورية كان الناس من اصحاب العقائد المختلفة يعاملون غالبا على قدم المساواة طبقا لوضعهم الوظيفى. ولم يكن مسموحا للمسلمين بالارتداد عن عقيدتهم والا عرضوا انفسهم لعقوبة الاعدام. أما غير المسلمين فكان لهم ان ينضموا للاسلام، اما طوعا او كرها من خلال نظام «الدفشرمة» الذى يجبر فيه غير المسلم اذا ما تم تجنيده بمقتضى هذا النظام، على تغيير عقيدته واعتناق الاسلام (ضريبة الطفل .. أى توريد عدد معين من الاطفال المسيحيين للعيش فى معسكر خاص فى اطار تربية اسلامية). وفيما بعد اصبح معيار التفرقة الدينية بين رعايا الامبراطورية هو المعيار السائد.

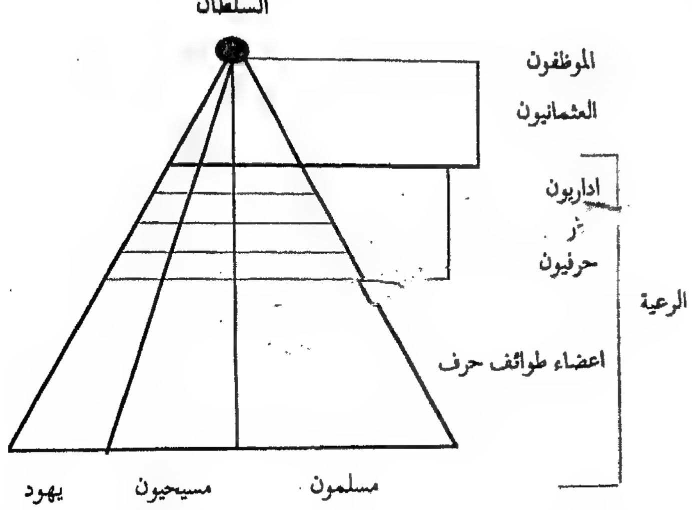
كان موظفو الدولة فى المناصب والمواقع الرئيسية من المسلمين بصفة اساسية ولا أحد غيرهم. أما زعماء طوائف غير المسلمين فكانوا يعتبرون موظفين يتبعون الدولة ومسئولون عن احوال الناس فى دائرة طائفتهم.

وبناء على هذا اتخذ البناء الاجتماعى فى الدولة الشكل الهرمى (انظر الرسم البيانى) تتكون قمته من هؤلاء الذين يعملون للدولة وتنفصل تماما عن القاعدة التى تتكون من سائر العاملين حسب وظائفهم ومهنهم المختلفة. اما الذين يعملون للدولة فقد كان يطلق عليهم اسم «الموظفون العثمانيون» طبقا لتوصيف الباحثين المحدثين، على حين كان يعرف باقى السكان بالرعية.

والحق ان هذا النظام فى التفرقة كان يقوم على التصورات التالية:

عندما بزغ نجم بيت عثمان كالشهب الخاطف كان البناء العقيدى والفلسفى والعلمى والادارى للمذهب السني فى الاسلام قد اكتمل نموه، وعلى حين كان «الاجماع» مايزال

مطلوبا عند اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقة بامور العقيدة والشريعة، وكان «الاجتهاد» امرا خاصا بانصار المذاهب الاربعة فيما يتعلق بامور تطبيقية، وكان كل مذهب من تلك المذاهب الاربعة يعترف للآخر باحتوائه على مبادئ صالحة رغم عدم الاتفاق فيما بينها على بعض الامور.[1] ولقد أخذ العثمانيون بأكثر هذه المذاهب تحررية الا وهو المذهب الحنفى بشكل نموذجى متشدد راسخ لايتغير.



ولقد استقر فى الذهن العثمانى ممارسات معينة بشكل متساو، اخذها العثمانيون عن الامبراطوريات العربية الاسلامية، والعادات التركية التى جلبوها معهم من اواسط آسيا. وكما يكون للتقليد دورا مهما واساسيا فى ارساء المبادئ، فقد كان لها دورا مماثلا فى ارساء الحدود التى استطاع العثمانيون فى اطارها تنظيم دائرة نفوذهم وسلطاتهم. ولابد من التأكيد منذ البداية على ان التنظيم الذى اتبعه العثمانيون كان يغطى الدقائق والتفاصيل المتعلقة بكافة مظاهر الحياة الاجتماعية وسياسة الدولة، وكذا الخاصة بكل الافراد من السلطان إلى اقل فرد يخضع للسلطة .. فكل فرد فى المجتمع يعرف حقوقه وواجباته، وهى امور لم تكن فقط مفروضة بقوة طالما كانت الدولة قادرة على ذلك، بل لقد اوجد العثمانيون شيئا مشابها لمبدأ توازن القوى، والذى كان من شأنه ان يحد من نفوذ اقوى الافراد. وكانت «الحدود» تحدد بدورها وضع كل فرد فى المجتمع بدرجة يصعب تجاوزها بحال من الاحوال، إذ كان من حق اى شخص مقاومة هؤلاء الذين يفرطون فى الحدود بكل الوسائل الممكنة، ان لم يكن ملزما بالقيام بذلك. ولقد كان من شأن هذا المبدأ (الحدود) ان يحمى مصالح الفقراء والطبقات الدنيا فى المجتمع طالما كانت الامور تجرى فى مجراها السليم. كما جعل من الحكم العثمانى حكما مفضلا لدى فلاحى البلقان وعامة الناس من غير النبلاء.

---

(١) المذاهب الأربعة هى: الحنفى نسبة لابى حنيفة (المتوفى سنة ٧٦٧)، والمالكى نسبة إلى مالك ابن انس (المتوفى ٧٩٥)، والشافعى نسبة إلى محمد بن ادريس الشافعى (المتوفى سنه ٨٢٠)، والحنبلى نسبة إلى احمد بن حنبل (المتوفى ٨٥٥).

لقد كانت الامبراطورية العثمانية بمثابة «ضيعة لآل عثمان»، وطالما كان الحاكم العثمانى لايعانى من امراض جسدية او اضطرابات عقلية تحول بينه وبين ممارسة الحكم طبقا للشريعة، وطالما كان مسلما «حسن الاسلام»، فلا حدود لسلطاته من الناحية النظرية .. فهو الذى يملك كل شبر فى ضيعته، وهو السيد المطلق لكل من يعيش على اراضيه. وفى هذا الخصوص كان للسلطان العثمانى حقوق زعيم القبيلة التركية القديم، او تلك التى كانت لزعماء «الغازى» .. فباستطاعته ان يخلع على من يشاء منصب او يحرمه منه حسبما يرى. كما كان باستطاعته ان يأمر باعدام من يرى من كبار رجال الدولة ومصادرة ممتلكاتهم. كما لم يكن من الممكن اتخاذ اى اجراء دون الحصول على موافقته مسبقا. ولقد كان من حسن حظ العثمانيين ان العشرة سلاطين الاوائل منهم كانوا من الرجال القادرين.

وبمقتضى السلطة المطلقة للحاكم، ذهبت الالتزامات التى كانت جزء من «حدوده» والتزاماته ايضا، فقد كان عليه ان يعامل رعاياه، واتباعه بالرحمة والعدل بما يتفق مع التقاليد، بل لقد فرضت عليه حدود اخرى بمقتضى الشريعة وكذا العادات التى نقلت اصلا عن الفرس والخلفاء العرب.

لقد انقسم المجتمع العثمانى اذن وبشكل عام إلى قسمين طبقا لاسلوبين مختلفين: الاسلوب الاول على اساس دينى والذى يميز بين كل من المسلم والذمى ويعنى فيما يعنى فروق كبيرة بين طبقتين من المواطنين من حيث حقوق المواطنة فى الوظائف والفرص، وكذلك فى الضرائب.

اما الاسلوب الثانى فى تقسيم المجتمع العثمانى، فأساسه التمييز بين اولئك الذين يرتبطون بالدولة ومؤسساتها فى اطار وظيفى، وهؤلاء الذين لا يرتبطون بمؤسسات الدولة. وتشمل المجموعة الاولى عائلة السلطان، والمؤسسة العسكرية، ورجال الادارة المركزية والاقليمية، والعلماء الذين أنسنوا الشريعة لتلائم الانسان، والمؤسسات التعليمية، والموظفون المتعلمون. وكانت هذه المجموعة تشمل ايضا فى عرف الحكومة المركزية، الاتباع والحلفاء فى المناطق المفتوحة الذين كان يفترض مثولهم لاوامر السلطان وباستثناء هؤلاء الاتباع والحلفاء الذين كانوا يحاولون دائما التصرف باستقلالية كلما أمكن ذلك، كانت بقية عناصر هذه المجموعة تعرف «بالموظفين العثمانيين» عند الدارسين المحدثين. وهذه التسمية صحيحة ومبررة، ليس فقط لأن بناء الدولة وادارتها يقوم على اكتافهم، بل لأنه كان يربط ما بين هؤلاء الرجال قيم مشتركة وقدر اساسى من التعليم جعلهم يعتقدون انهم يكونون فيما بينهم فئة اجتماعية تختلف بالضرورة عن الاخرين. وكان هؤلاء الموظفون العثمانيون فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة اما مسلمون بال... أو تحولوا إلى الاسلام، وقد يكونون من الرجال الاحرار اصلا او من العبيد.

اما المجموعة الثانية فتتألف من باقى السكان الذين يشكلون اكثر من ٩٠ ٪ من اجمالى العدد. ويعرفون «بالرعايا» ورعاياهم السلطان. ويقع عليهم، مسلمون وذميون، عبء العمل الزراعى والصناعى والتجارى، ويوفر عملهم المنتجات اللازمة، ومن ثم تفرض الضرائب التى تعين الدولة

وموظفيها وعائلة السلطان على الحياة. وكان الاوربيون الذين خضعوا للسلطان العثمانى مع بعض استثناءات قليلة يعدون من الرعايا ايضا.

لقد كان لهذا النظام بقواعده واحكامه الصارمة المطلقة فيما يبدو مزايا عظيمة إذا ما استمرت قائمة وبشرط الا يكون بامكان اعداء الامبراطورية العثمانية تقديم بدائل لما هو قائم فى مجال التكنولوجيا والاقتصاد افضل مما يقدمه العثمانيون. ولكن عندما يصبح اجراء التغييرات فى ملامح هذا النظام امرا ضروريا، يكون تحقيقها أمرا صعبا فى الوقت نفسه، بل ولايمكن تحقيقه، ذلك ان كل مظاهر النظام متداخله ومتشابكة بشكل يصعب عزلها عن بعضها، وبحيث إذا حدث ادنى تغيير فى ابسط مظهر من تلك المظاهر لابد وان يؤثر فى البناء كله ان لم يهدده بالخطر. ومع هذا فبالرغم من سيادة روح المحافظة مع قدر معين من التعصب، وقعت التغييرات وفرضت ضد رغبة قطاع معين من الناس من ذوى المصالح المعينة .. وقد وقعت نتيجة حقيقتين اثنتين:

اولهما ان العثمانيين ببساطة لم يكونوا يعلمون، كما لم يكن بامكانهم تصور طريقا آخرا لادارة الدولة، وكانوا يعتقدون ان اقل تغيير يحدث قد يدمر كل البناء الاجتماعى والسياسى للدولة. والثانية تتلخص فى ان النظام العثمانى الذى كان خلال فترة القرنين الرابع عشر والسادس عشر، هو اعظم منجزات الامبراطورية، اصبح مع مطلع القرن السابع عشر من اكبر اعبائها المرهقة. وعلى هذا يتعين ان نشرح ذلك النظام العثمانى فى كل دقائقة وتفصيلاته وملامحه، لأن اهمال اى مظهر من مظاهره لابد وان يؤدى إلى تشويه الصورة العامة. وسوف نكتفى بالاشارة إلى المظاهر التى لم يكن لها تأثير مباشر على حياة شعوب الولايات الاوربية من الامبراطورية، على حين سوف نهتم بابراز المظاهر الاخرى التى تتصل بحياة شعوب اوربا الشرقية اتصالا مباشرا.

٢ – الموظفون العثمانيون

رغم ان اهتمامنا ينصب اساسا على الرعايا لكن لابد من قول كلمات قليلة عن الموظفين العثمانيين المسئولين عن امور حياة اولئك الرعايا. ويمكن تقسيم اولئك الموظفين طبقا لوظائفهم الرئيسية إلى اربع مجموعات رئيسية هى: مجموعة الحكم والادارة (المُلكية)، ومجموعة الكتبة الاداريين، (قلمية)، وأرباب السيف، وأرباب العلم والعلماء. ويناط بالمجموعة الاولى (المُلكية) مسئوليات وواجبات متعددة تتصل بمجمل نشاطات القصر الامبراطورى وتصل اعدادها إلى الآلاف وتتمتع بنفوذ واسع، وبامكان الفرد فى هذه المجموعة عندما يصل إلى مرتبة معينة، أن يتولى وظيفة ادارية او عسكرية خارج القصر. وقد رصد خليل إنالجيك هذا التغير فى الوظائف خارج القصر الامبراطورى.(١)

ولقد انقسمت تلك المجموعة (المُلكية) إلى مجموعتين فرعيتين متميزتين وهما: آندرون

(1) Inalcik, Ottoman Empire, table I, p. 82

(مجموعة الخدمات داخل القصر)، والبيرون (خدمات خارج القصر). ويرجع سبب التقسيم إلى طبيعة تنظيم القصر الامبراطورى الذى تم بناؤه حول بلاطين كبيرين يفصل بينهما جدار يتوسطه باب السعادة الذى يقود إلى الحضرة السلطانية. والذين يمرون من هذا الباب يكتب عليهم اما قضاء حياتهم داخل القصر او الانتقال خارجه بشكل دورى ليتولوا وظائف اخرى. وكان من المعتاد ان تتولى الشرائح العليا من صفوف الخدمة الداخلية (الآندرون) اهم الوظائف فى الاقاليم والولايات عندما يغادرون القصر، ومن هناك يمكن اعادتهم مرة اخرى إلى العاصمة للعمل فى الادارة المركزية للحكومة التى تدخل فى دائرة عمل مجموعة البيرون. وقد عرف الذين ينتمون إلى الاندرون بالقابيقول .. عبيد السلطان (وكلمة قابى تعنى ايضا باب). وبعد ادخال نظام الدفشرمة فى الامبراطورية العثمانية (انظر القسم الخامس من هذا الفصل) اصبح القابيقول يأتون من الاقاليم الاوربية بصفة اساسية، حيث يبدأ تعليمهم داخل القصر، وينتقلون من مدرسة الغلمان إلى مراكز تدريبية عليا للقيام بمهام داخل البلاط، وقد يتولى افضلهم اعلى المواقع الممكنة بين عناصر الاندرون، وعندما ينقلون خارج القصر وفق جهودهم وانجازاتهم داخل القصر، يتولون اهم الوظائف خارج القصر وفى الاقاليم.

اما طاقم البيرون، فقد تنوعت وظائفه واعماله بحيث شملت عمال الحرف والصناعات، وموظفو المصالح لعامة. ووحدات التدريب اللازمة لها، ومدارس الانكشارية، ووحدات القابيقول العسكرية، ومكاتب الحكومة المركزية، ومختلف الاغوات (المسئولون) عن كل هذه المؤسسات والهيئات. وقد يلتحق بهذا النوع من الخدمة، العبيد او الاحرار ولكنهم فى النهاية وايا كان الاصل يعتبرون عبيد السلطان. على ان اهم وظائف هذا الطاقم (البيرون) قاطبة، كانت تتركز فى العمل فى دوائر الحكومة المركزية التابعة لديوان همايون (المجلس الامبراطورى) ويتولى اعضاؤه الذين يعرفون «بأركان الدولة» مناصب الوزارة، ويعملون تحت رئاسة الصدر الاعظم.

والحق ان اعظم وجهاء الامبراطورية اهمية عملوا فى هذا المجلس: فقاضى عسكر يعتبر اعلى وظائف القضاء (كان يشغل المنصب فى الاصل واحد وفيما بعد اصبح هناك اثنان واحد لآسيا والآخر لاوربا)، والبيلربيك رئيس مدراء الاقاليم فى اوربا واسيا، والدفتردار .. امين خزانة الامبراطورية (كان يشغل المنصب اثنان فى البداية ثم اضيف لهما ثالث يختص بافريقية)، وأغا الانكشارية، وقبودان الاسطول، والنشنجى .. سكرتير المجلس ومهمته التحقق من صحة قرارات المجلس والتأكد من موافقة السلطان عليها وختم كل المستندات بخاتم السلطان (الطغراء). وطالما كان القابيقول الذين تعلموا واكتسبوا خبراتهم فى مدارس ومراكز الخدمة داخل القصر الامبراطورى (اندرون) يمثلون اغلبية فى ديوان همايون، كان هذا معناه ان النظام يعمل بكفاءة واقتدار ويسير فى الطريق الصحيح.

ومن الاهمية بمكان ان ندرك انه كان لكل فرد فى الامبراطورية العثمانية بما فيهم اعضاء ديوان همايون (المجلس الامبراطورى) مكانا محددا فى قائمة الصفوف او فى البناء الوظيفى. واكثر من هذا فوظائف اوربا (روم ايلى) لها مكانة اكبر من وظائف اسيا (الاناضول) ووظائف آسيا تقدم

على افريقية حتى ولو تشابهت أو كانت واحدة. وهكذا فمن السهولة ترتيب الوظائف الكبرى والمهمة فى الحكومة المركزية وفق اهميتها ومكانتها واسبقيتها على النحو التالى:

- الصدر الاعظم
- قاضى عسكر روم ايلى
- قاضى عسكر الاناضول
- بيلربيك روم ايلى
- بيلربيك الاناضول
- دفتر دار روم ايلى
- دفتر دار الاناضول
- دفتر دار افريقية
- اغا الانكشارية
- قبودان الاسطول
- نشنجى

وعلى حين كان اصحاب تلك الوظائف العليا ينتمون إلى طاقم البيرون من شريحة «الموظفين العثمانيين» (الملكية)، الا انهم يصنفون بدورهم فى جماعات فرعية اخرى طبقا لقيمة وظائفهم .. فالبيلربكوات يحتلون مكانة عسكرية وادارية مهمة، واغا الانكشارية وقبودان الاسطول عضوان مهمان فى المؤسسة العسكرية . اما الدفتردار والنشنجى فينتميان إلى الجهاز الادارى على الرغم من ان النشنجى لم يحدث ان غادر الحضرة السلطانية.

واما المجموعة الثانية للوظائف العثمانية وهى القلمية (الكتبة والنساخون) فكان يرأسها الدفترداران الرئيسيان وهما مسئولان عن الصرف من خزانة الدولة، وعن جمع الضرائب بطريق غير مباشر. وكان دفتردارو الاقاليم مسئولون مسئولية مباشرة عن هذا الامر حتى ايام السلطان محمد الثانى، وفيما بعد ساعدهم الملتزمون فى القيام بتلك المهمام. ومن هنا كان لكل من الدفتردار والملتزم تأثير كبير على حياة الناس بشكل مباشر، وسوف نناقش دور كل منهم عند حديثنا عن الادارة بالاقاليم. ومع ان الامور المالية كانت من اختصاص القلمية بصفة رئيسية، الا ان عناصر من هذه الجماعة كانت تباشر مهام متعددة اخرى فى مختلف المؤسسات وتتعامل مع ملايين المستندات من ابسط الالتماسات إلى المعاهدات الرسمية للدولة. وكانت هذه العناصر تتدرب على القيام بمثل هذه الاعمال فى مراكز خاصة، وكان لهم تدرجهم الوظيفى الخاص بهم. ولأن تحقيق اهداف الادارة تتطلب مهارات خاصة ومعارف محددة فقد خلق هذا نوعا من وراثة المهنة بين مجموعة الموظفين الاداريين.

اما المجموعة الثالثة من الموظفين العثمانيين فهى جماعة ارباب السيف (السيفية) وهم رجال الجيش. وتضم بدورها نوعين من العسكر: المحاربون الاقطاعيون الاحرار (التيماريون اى اصحاب التيمار)، ووحدات جيش السلطان من العبيد المأجورين (المعاشلية اى الذين يتقاضون معاشا). وهناك نوع ثالث ويتمثل فى عناصر غير نظامية من انواع مختلفة سوف نتحدث عنهم فى الفصول التالية نظرا لاهميتهم بالنسبة لاوربا الشرقية. أما القوات الخاصة مثل سلاح المهندسين فهى قليلة الاهمية بالنسبة لهذه الدراسة نظرا لعدم تأثيرها على حياة شعوب شرق اوربا مجال الدراسة.

والتيماريون هم عناصر طبقة العسكر القديمة من المحاربين الاحرار الذين كانوا يلتحقون باحدى القيادات العسكرية تطوعا واختيارا كما فعل اسلافهم من قبل. وكانوا يجندون من عائلات البكوات والعائلات الكبيرة الاخرى، وعناصر الغازى الذين كانوا يتميزون بحصولهم على منح الاقطاعيات ومن ثم يدخلون إلى المؤسسة العسكرية «النظامية». وفى اول الامر كانت هذه المجموعة تخدم كسلاح فرسان (السباهية) فى الجيش. ولكن كان يناط بها امور مالية وادارية جعلتهم على اتصال مباشر مع اغلبية السكان، خاصة وان هؤلاء العسكر كانوا يتقاضون مرتباتهم من ناتج جهد الفلاحين.

وكان للتيماريين شأن العناصر الاخرى فى النظام العثمانى، بناؤهم الوظيفى الهرمى. وتتمثل مكانة كل واحد منهم فى ذلك البناء ومسئولياته بمقدار الدخل الذى تدره عليه قطعه من الارض تمنح له يتحدد حجمها بقدر منجزاته العسكرية. وفى هذا النظام (التيمار) كانت الوحدة الاساسية من الارض تعرف بالجفتلك، يختلف حجمها من فرد لآخر. وفى كل الاحوال كان لابد وان تكون القطعة الواحدة كبيرة بدرجة تكفى صاحبها واسرته بما تدره. ويفرض على صاحب الجفتلك الاحتفاظ بسلاحه العسكرى وحصانه ليكون متأهبا عند الطلب. اما اصحاب التيمارات الكبرى (اى مجموعة جفتكات) فعليهم ان يكونوا بكامل دروعهم عندما تحين ساعة حشد القوات المحاربة، وعليهم ايضا ان يوردوا للجيش مايزيد على حاجتهم من دخل التيمار إذا كان يدر دخلا اكبر من الحد الادنى اللازم للحاجة. وفى اوربا كان اصغر تيمار يدر حوالى ثلاثة الاف أقچة،[١] وهو مبلغ اعتبر كافيا لحياة فرد من السباهية. وكان اكبر تيمار يدر دخلا قدره ١٩,٩٩٩ اقچة، وهذا يعنى ان

(١) الأقچة هى الوحدة الاساسية للعملة العثمانية وقد تم سكها لاول مرة فى عهد اورهان وكانت تستخدم فى كل الصفقات الرسمية حتى نهاية القرن السابع عشر. ومنذ عهد اورهان وحتى عام ١٤٥٣ كانت الأقچة تزن ٣,٢ جرام وتحتوى على ٩٠٪ فضة. ثم هبطت قيمتها تدريجيا منذ الاستيلاء على القسطنطينية وحتى عام ١٥٢٠ (سواء بانقاص [illegible] بتعديل نسبة الفضة فيها) الى اكثر من النصف قليلا بالنسبة لقيمتها الاصلية. وظلت محتفظة بمعدل الانخفاض حتى عام ١٥٧٥ [illegible] انخفضت قيمتها إلى النصف خلال الاعوام التسعة التالية. ولعل افضل وسيلة لمعرفة قيمة تلك العملة يكون بمقا[illegible] الاخرى الاجنبية الاوربية المتداولة فى عام ١٦٨٤ كما يلى:

٨٠ أقچة = واحد كاراكروز (الاسم العثمانى لعملة النمسا الفضية جروسوز Grossus)

١٠٠ أقچة = واحد دوكية نمسوية.

١٢٠ أقچة = واحد دوكية بندقى ذهبية.

١٢٠ أقچة = واحد شريفى (عملة ذهبية عثمانية ضربت فى استانبول على غرار الاشرفى المملوكى بنموذج الدوكية البندقى). =

على صاحب هذا التيمار الكبير ان يعول نفرا عسكريا (جيبيلو) بمقدار ثلاثة الاف اقجة وهي الحد الادنى اللازم لمعيشة السباهي. ومن هنا كان اقصى طموح النفر (جيبيلو) ان يحصل على تيمار باسمه يعيش منه مباشرة.

والتيمارات التى تدر دخلا بين ٢٠,٠٠٠ – ٩٩,٩٩٩ آقجة كانت تعرف «بالزعامات»، ويعرف حائزوها باسم الزعماء. وكانت لهذه الاقطاعات واجبات عسكرية مهمة واعباء ادارية تفوق تلك التى كانت للتيمارات البسيطة، على الرغم من ان كل زعامة كان عليها ان تعول نفرا (جيبيلو) لكل خمسة الاف آقجة زيادة فى الدخل عن الاساس. اما التيمارات التى تدر دخلا اكثر من مائة الف آقجة فكانت تعرف باسم «الخاص»، وتخصص لاصحاب الوظائف الاقليمية العليا، والوجهاء المعتزلون، ومعظم موظفى مجموعة الحكم والادارة (الملكية)، وافراد العائلة السلطانية، وحريم السلطان. وبعضها كان يستخدم فى نفقات عائلة السلطان.

وفى هذا الاطار فان كل فرد يعمل فى الارض كان يتبع فى الغالب حائز للارض من مجموعة الموظفين العثمانيين، بل ان اصحاب الاوقاف كانوا يعتمدون كثيرا على جهد عمال الزراعة هؤلاء. ويتصل بحيازة الارض والعمل الزراعى اتصالا مباشرا كل من السباهية والملتزمين او الوكلاء. ويخضع سباهى كل اقليم لحاكم الاقليم (سنجق بك) الذين يقيمون فيه. ويحمل

=وفيما بعد تدهورت قيمة الاقجة اكثر واكثر، وكانت تتذبذب بشدة، وانخفضت انخفاضا شديدا حتى كان ٢٢٠ منها تساوى واحد شريفى. وفى عهد سليمان الثانى (١٦٨٧ – ١٦٩١) وبعد استقرار نسبى حيث كان ١٥٠ آقجة تعادل واحد شريفى، اصبحت قيمتها الرسمية كما يلى: ١,٢٢٠ أقجة= واحد شريفى. وفى الحقيقة كانت قيمة ٣٠٠ أقجة تساوى جنيها ذهبيا.

ومع تدهور الأقجة عمليا قدم العثمانيون عملة جديدة مع استمرار استخدام العملة القديمة فى اعمال الحسابات ومسك الدفاتر. ففى مطلع القرن السابع عشر وخلال حكم عثمان الثانى (١٦١٨ – ١٦٢٢) صدرت «البارة» كعملة جديدة تساوى اربعة أقجة اسميا، وثلاثة فقط فعليا. ولقد ظهرت الوحدات المعدنية الكثيرة المتنوعة من هاتين العملتين (الاقجة والبارة) ايضا فى مطلع القرن السابع عشر. وقد اصدر كل من سليمان الثانى واحمد الثانى (١٦٩١ – ١٦٩٥) عملة ثالثة وهى القرش العثمانى بقيمتين مختلفتين فى بادئ الأمر ثم اصبحت قيمة واحدة تماثل ١٦٠ آقجة.

ثم اصبح لامفر من تغيير العملة الذهبية لأن كل من مصر وسائر الولايات التابعة للدولة فى افريقية بدأت فى سك عملة مستقلة عن العملة العثمانية. وفى عامى ١٦٩٦ – ١٦٩٧ فى حكم مصطفى الثانى (١٦٩٥ – ١٧٠٣) استبدل الشريفى بالطغرالى بنفس قيمة الشريفى الاصلية، واحتفظ خليفته احمد الثالث (١٧٠٣ – ١٧٣٠) بهذه العملة الجديدة ولكنه اصدر فى ١٧١١ عملة معدنية اخف وزنا وانقى معدنا تسمى الزنكيرلى او الفندقى (حوالى ٣,٣ جرام)، وعملة اخرى معدنية صغيرة وهى زر محبوب (٢,٥٠ – ٢,٦ جرام). ولدينا من عام ١٧٢٥ قائمة عثمانية رسمية بقيمة العملات الذهبية الاتية نسبة إلى الآقجة والبارة وهى:

دوكية نمسوى= ٣٦٠ آقجة = ١٢٠ بارة
دوكية بندقى = ٣٧٥ آقجة = ١٢٥ بارة
زنكليرى = ٤٠٠ آقجة = ١٣٣,٣ بارة

على ان قيمة العملة العثمانية استمرت فى التدهور. وفى عهد السلطان محمود الاول (١٧٣٠ – ١٧٥٤) كانت ٤٥٠ آقجة تساوى واحد طغرالى بانخفاض ١٦ – ١٨٪ بالنسبة للفضة. وقد استمر معدل الانخفاض فى العملة العثمانية قائما حتى نهاية فترة هذه الدراسة. انظر:

H.A.R. Gibb and Harold Bowen, Islamic society and the west (Oxford, London, Newyork and Toronto: Oxford University press, 1957), Vol. I, pp. 49 - 59.

السنجق عادة لقب «باشا»، ويحوز تيمارا من حجم «الخاص»، ويكون مرءوسا فقط للبيلربيث. اما الالاى بكوات (قادة الفرق) فكانوا يعملون تحت امرة السنجق بك، ويحوز كل منهم ارضا من حجم «الزعامة»، وكذلك الحال بالنسبة لمن يتبعونهم مباشرة من الصوباشية. ويعمل الصوباشية كرؤساء شرطة فى مختلف الاقضية[1] التى تتكون منها كل سنجقية. و«الچرى سوروجى» هو اقل رتبة عسكرية ويحوز صاحبها تيمارا، وفى وقت السلم يعمل كضابط شرطة لحفظ الامن محليا.

ومن الملاحظ ان اجمالى دخل اية سنجقية من سائر المنتجات الزراعية يوزع كما يلى:[2]

٢٠ ٪ لاصحاب «الخاص» بما فيهم مخصصات السلطان نفسه (خواص هما يون)

١٠ ٪ للزعامات.

٤٠ ٪ للتيمارات

١٠ ٪ لاعانة قوات الحصون والقلاع

١٠ ٪ للاوقاف

١٠ ٪ الباقية فيحتفظ بجزء منها للمصروفات غير المتوقعة. اما الجزء الذى يجنب للحيازة الخاصة فسوف نناقشة بعد الانتهاء من الحديث عن نظام حيازة الارض والزراعة.

كانت عناصر «الاقينجيلر» اقدم اولئك المحاربون المتطوعون من الاتراك الذين تمت تربيتهم فى الولايات الاوربية. وكانوا يقومون باعمال الاستطلاع، ويلقون الرعب فى قلوب الناس فى غاراتهم، وكانوا يعيشون على غنائم الحرب واسلابها. وفى الوقت نفسه كانت امامهم الفرصة لكى يصبحوا من اصحاب التيمارات، إذا ما برزوا بشكل كاف. اما فرق «اليايا» و «البيادة» وهى قوات المشاة غير النظامية، فكانوا يعرفون على انهم جزء من الجيش العثمانى. اما «المسلمية» (المدير الذى يتولى شؤون الولاية بعد عزل الوالى ولحين تعيين وال جديد) فكانت طائفة من الترك المستوطنين فى اوربا وهم عناصر من العسكريين يقومون بمهام عسكرية عادية تشبه اعمال سلاح الفرسان، ولكل منهم قطعة ارض صغيرة يزرعونها بانفسهم، ومعفاة من الضرائب او اية مستحقات، ويقوم ثلثهم فقط أو ربعهم بالخدمة بالعسكرية على ان يتولى الباقون زراعة أرض من يبقى بالخدمة العسكرية، وفى كل الاحوال يحصلون جميعا من وراء ذلك على دخل يكفى معاشهم.

وبالاضافة إلى تلك القوات الاسلامية الاضافية، كان هناك بعض الذميين الذين يقومون بالمهام العسكرية العادية ولهم حقوق المسلمين نفسها، ولكنهم كانوا يعرفون باسماء مختلفة نسبة إلى الاماكن التى جاءوا منها مثل: الاوسكوك، والولاشيون، والمارتولويون وغير ذلك. وكانوا يحسبون

(١) القضاء وجمعه اقضية اصطلاح كان يستخدم للاشارة إلى وحدات ادارية او قانونية وغالبا ما كانا يستخدمان بمعنى واحد دون ان يكونا متطابقين بالضرورة.

(٢) راجع جب، وبون، المرجع السابق، جـ١، ص ٥٢، حاشية رقم ١.

كاعضاء فى طبقة العسكريين نظرا لما يقومون به من اعمال، غير ان اصلهم ليس واضحا بدرجة كافية .. فقد يكونون من نسل المسيحيين الذين حاربوا مع السلطان مراد الاول وبايزيد الاول كحلفاء او كاتباع، وكانوا جزء من المؤسسة العسكرية خلال المائتين وخمسين سنة الاولى من الحكم العثمانى فى البلقان، على الرغم من انهم اصبحوا فيما بعد من العصابات وقطاعى الطرق. وتذكر الموسوعة الاسلامية انهم كانوا فرقة عسكرية منظمة تحت قيادة مراد الثانى فى بداية حكمه، وان من بين الـ ٣٥٠٠ عسكرى فى حامية سليمان الاول التى تركها فى مدينة بودا عام ١٥٤١ كان الف منهم من المارتوليين.[1] وهذا يؤكد حقيقة ان عددهم كان يفوق الثمانين الفا فى عام ١٥٢٧[2]. ولعل بعض التيمارات المسيحية تعود إلى تلك العناصر فى الاصل.

وتشير المصادر فى بعض الاحيان إلى مايعرفون بالفونوكيين Voynks كقوات محاربة، وكذلك الولاشيين الذين يعيشون فى الصرب ومقدونيا والذين كانوا معفون من بعض الضرائب فى البداية فى مقابل دورهم فى حماية الحدود. ولقد فقد الولاشيون هـؤلاء مركزهم السياسى عند نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، على الرغم من احتفاظهم بلهجتهم الرومانية فى وسط جيرانهم السلافيين وحتى العصر الحديث. اما الدربندتشيون Derbendci فكانوا حوالى الفان من عائلات الروم ايلى ويقومون بحراسة الممرات الجبلية والجسور والمواقع الاستراتيجية الاخرى فى مقابل اعفاء ضريبى، وكانوا يمثلون نقطة انتقال من المحاربين الحقيقيين إلى القوات الاضافية، إذ لم يكن يطلب منهم مغادرة مناطقهم وقت الحرب، ويمكن اعتبارهم نوعا من الميلشيات المحلية الخاصة التى يناط بها واجبات محددة.

والحقيقة أن كل من الفونوكيين وكذا الدوجانيشيون Dogancis عبارة عن قوات اضافية بالمعنى المحدد للكلمة. فكل منهما من البلغار مع بعض استثناءات قليلة. فالفونوكيون يربون الخيول للقصر السلطانى ولكبار القوم فى مقابل الحصول على قطعة ارض زراعية واعفاء ضريبى. اما الدوجانيشيون فكانوا يتمتعون بمميزات مشابهة، على الرغم من ان واجبهم كان تربية صقور الصيد. وكان كل منهما يعتبران جزء من الجيش ويحصلون على دخلهم من ارض تمنح لهم، ويتم استرضاء اصحابها الاصليون بشكل او بآخر بعد ان يرغموا على تركها. واخيرا هناك جماعة اليوركيين Yuruks المسجلين كجنود. وهذه الجماعات الرحل من قبائل الترك (التركمان) لم تكن تحوز ارضا، ومع هذا كانت تدفع ضرائب مقابل حق استخدام المراعى.

اما «المعاشلية» فكانوا اصلا عناصر فى جيش عبيد لسلطان من المشاة الانكشارية والفرسان العبيد الذين يعرفون بالسباهية. وفى السنوات التالية كان افراد طاقم سلاح المهندسين ورجال المدفعية وغير ذلك يوخذون من الشباب الذين يجندون للخدمة فى الانكشارية. وكان كل المعاشلية هؤلاء من القابيقول.

(1) Islam Ansiklopedisi (Istanbul: Milli Egitim Basmeui 1945), 7: 34 - 42.
(2) Halil Inalcik 'L,Empire ottoman" Actes du premier Congres International des Etudes Balkaniques et Sud -Est Est Europenes, 6 Vols. (Sofia, Bulgarian Academy of Sciences, 1969), 3:90.

أما «السيفية» فكانت هى المجموعة العسكرية الحقيقية رغم ان مجموعات الموظفين العثمانيين الثلاثة التى استعرضناها سابقا كان تعتبر طبقة عسكرية بمعايير حياة الاتراك القبلية الاولى. اما المجموعة الرابعة من مجموعات الموظفين العثمانيين فهى طبقة ارباب العلم ورجال الدين، ولا يعتبرون من الطبقات العسكرية بطبيعة الحال. ورجال هذه المجموعة من المسلمين كانوا احرار المولد غالبا على الرغم من ان بعض عائلات هذه الطبقة كانوا اصلا من العبيد.

ويعرف رجال العالم والدين «بالعلماء» ويرتبط نشاطهم بالأمور المتعلقة بالثقافة والدين. وتبدو اهمية هذه الطبقة واضحة عندما نتذكر ان الاجراءات القانونية الشرعية جزء من المؤسسة الدينية. ويتعلم رجال العلم والدين فى «المدارس» التى ترعاها الاوقاف وتصرف عليها. ولهذه المدارس بناؤها الوظيفى ومقامها، واشهرها سمعة ومكانة تلك التى اقيمت فى عهد كل من السلطان محمد الثانى وسليمان الاول. ومكانة المدرسة ومقامها تحدد بدورها مكانة اساتذتها وتلاميذها عندما يتخرجون. ولكل مدرسة مدرس رسمى واحد رغم امكانية تعيين بعض المساعدين. وما يقوم المدرس بتدريسه من افكار ومناهج يؤثر فى التلاميذ على المدى البعيد حيث يقومون بدورهم بنقل ما تعلموه وما تأثروا به لتلاميذ المدارس التى يتولون التدريس بها فيما بعد.

وعلى حين ان شعوب جنوب اوربا الشرقية لم يكونوا يعرفون من وظائف العلماء سوى وظيفة واحدة وهى القضاء، الا انه ينبغى ان نذكر ان عناصر هذه الطبقة كان لها نفوذا كبيرا فى الادارة المركزية، وكثيرا ما كانت تتولى الوظائف القيادية، كما تولت بعد تدهور جهاز الدولة، مهام كانت فى الاصل من اختصاص عناصر مجموعات الوظائف العثمانية الثلاثة التى سبقت الاشارة اليها. وكان قاضى عسكر يحتل اعلى مكانة فى صفوف العلماء، ثم شاركه سلطاته مفتى استانبول بعد ان حصل على لقب شيخ الاسلام وتبوأ مكانته العليا تدريجيا. ويمكن القول بشكل عام ان شيخ الاسلام هو بمثابة اعلى سلطة شرعية فى البلاد، وعلى الرغم من انه كان يعين فى وظيفته بمعرفة السلطان والذى كان بامكانه طرده متى شاء، الا ان فتاواه كانت من القوة والتأثير بحيث تستطيع تجريد اى شخص من مكانته ووضعه حتى ولو كان السلطان نفسه. ومع هذا فقد واصل قاضى عسكر الاشراف على النظام القضائى ومتابعته، واستمر المفتيون فى اصدار مختلف الفتاوى التى تتعلق بالمشكلات التى تبرز فى الاقاليم التابعة لهم. وعادة ما كانوا يصدرون فتاواهم فى المسائل التى تحتاج إلى تفسير شرعى صحيح بناء على طلب السلطان او بناء على طلب قضاة الدوائر القضائية فى الولايات. وللهيئة القضائية مراتب ومقامات داخلها، اعلاها مرتبة قاضى استانبول ويليه بالتتابع كل من قاضى مكة، والمدينة، والقاهرة، وبورصة، وادرنه، ودمشق، والقدس، وازمير ثم حلب. على ان اهم شئ فى حياة الناس باى اقليم او ولاية وجود قاضى ومحكمة لمباشرة امور الشريعة والقانون. ولأن القاضي الواحد قد يعجز عن التعامل مع كل القضايا فى دائرته، فان الدائرة القضائية لواحدة كانت تقسم إلى عدة نواحى[1] قضائية، حيث يعين القاضى نائبا له فى كل ناحية.

(١) للناحية عدة معانى، فقد تكون دائرة قضائية صغيرة، وقد تستخدم للاشارة إلى وحدة ادارية كقسم فى مدينة على سبيل لمثال.

بعد ان عرضنا صورة عامة لمجموعات الوظائف العثمانية الاربعة من حيث تنوع مهام ومسئوليات وواجبات كل منها، نتكلم عن ادارة الاقاليم بشئ من التفصيل. كانت ادارة الاقاليم بشكل عام تدخل فى نطاق مسئوليات الموظفين العثمانيين من مجموعة «السيفية» وجماعة العلماء، والمجموعتان اصلا كما سبقت الاشارة تنتميان الى طبقة الحكام (الملكية)، هذا فضلا عن ان دائرة عمل مجموعة الموظفين «القلمية» (الكتبة والنساخ) لم تكن تقتصر فقط على ما يتعلق بالادارة المركزية بالعاصمة، بل امتدت مسئولياتهم وواجباتهم إلى متابعة الادارة فى الاقاليم.

والحق انه من الصعوبة بمكان رسم صورة واضحة لعدد الوظائف الادارية المختلفة بالاقاليم وحدود كل منها، لأنها كانت تتغير باستمرار من وقت لاخر .. فعدد المديرين انفسهم كان فى زيادة مستمرة، كما يتضح من اضطراب المسميات الوظيفية المختلفة والخاصة بالادارة العليا فى الاقاليم. ففى الحكومة المركزية فى استانبول على سبيل المثال رأينا ان هناك اثنان يحملان رتبة البيلربيك، واحد لمنطقة روم ايلى والاخر للاناضول. وفى نهاية القرن الخامس عشر كان هناك حوالى اربعين موظفا رسميا يحملون هذه الرتبة (البيلربكوية) ويبدو ان ذلك كان من باب التشريف لان أعباء الادارة الاساسية ظلت منحصرة فى الاثنين الرئيسيين (للروم ايلى والاناضول). ومن ناحية اخرى كانت الاقسام الادارية التى تتبع حكام الاقاليم تعرف اصلا بالسنجقيات ثم اصبحت تعرف فيما بعد بالبيلربيلكات، ثم بالايالات، وتتبعها اقسام فرعية تعرف بالسنجقيات او اللواءات. واكثر من هذا لم تكن كل الاقاليم تدار باسلوب واحد، فالاقاليم التى تخضع مباشرة للادارة المركزية حيث توجد التيمارات، كانت تمثل الغالبية، وفى الوقت نفسه كانت هناك اقاليم تدار بمعرفة قيادات تقليدية (زعماء قبائل او امراء تابعين) وتعرف بالاقاليم الوراثية (حكومة السناچق)، ولا تلتزم الا بتقديم جزية سنوية تعرف «بالساليانه» لحكومة المركزية، فضلا عن ابداء الولاء التام والطاعة للسلطان.

وطبقا لما أورده خليل انالچيك، كان هناك فى مطلع الربع الاخير من القرن السادس عشر اربع حكومات سناجق فى اوربا فى كل من: مولدافيا، وولاشيا، وترانسلفانيا، ودوبروفنيك Dubrovnik (راجوزا Ragusa ايضا)، وست تيمارات فى كل من: روميليا Rumelia (وهى اقليم حول ادرنه لاصلة له بالروم ايلى)، والبوسنة، وجزر البحر الاسود، وبودا، وتميزفار Temesvar، وقبرص[٩]، واضيفت اليها فيما بعد سبعة اخرى فى كل من: ناجيفاراد Nagyvarad (فاراد، واورادیا ایضا)، وايجر Eger (إغرى ايضا) وكانيزشا Kanizsa، وسيلستر، والمورة، وكريت، وبلجراد، كما انضمت اليها لفترة قصيرة كل من يانوفJanow وكامينتش Kamnice (كامينتش بودلوسكى) فى بولندا. وهناك وحدات من هذا النوع كانت تظهر وتختفى حسب حالات الانفصال والتوحد فيما بينها. ومن الملاحظ ان كلا من كريت وناچيفاراد والمورة كانت تخلو من التيمارات. واستمرت هذه الوحدات الادارية فى الانكماش وما ان اشرف القرن الثامن عشر على الانتهاء، وصل عدد «الايالات» إلى خمس وعشرين ايالة تضم ٢٩٠ سنجقا.

(9) Inalcik, ottoman Empire, p. 106.

على ان معظم حكومات السناجق في اوربا كانت اما صغيرة نسبيا (مثل كريت وقبرص والمورة)، واما خضعت للسيطرة العثمانية لفترة قصيرة مثل ناجيفاراد، ويانوف، وكامينيتش البولنديتين، وبعضها (مثل مولدافيا، وولاشيا، وترانسلفانيا، وراجوزا) كانت مستقلة بدرجة تستحق ان ندرسها بشكل منفصل.

كانت هذه الحكومات فى الواقع بمثابة ممتلكات «هامشية» للسلطنة، وتتلخص كل التزاماتها تجاه الدولة فى تعين القضاة بالمدن الكبرى، وادخال الحامية العثمانية للحصون الكبيرة، فضلا عن اظهار الولاء ودفع الجزية. ولعل استقلال هذه الحكومات يفسر لماذا تأثر الارثوذوكس بنظام الدفشرمة بصفة رئيسية فى الوقت الذى لم يمس الرومان (الكاثوليك) وقلة نسبية من اليونان.

على ان الاقاليم التى تضم الفرق السباهية التى تعيش على التيمارات كانت تمثل النواة الحقيقية لهذا النظام.والادارة العليا لكل اقليم من تلك الاقاليم كانت رهن مشيئة الحاكم وارادته. وكل حاكم يستبقى بعض الوظائف الصغرى فى مقر حكومته للمقيمين، ويوزع سلطاته وصلاحياته بين موظفى مجالس الاقاليم. ومن المعروف ان حكام الاقاليم كانوا اصلا وقبل كل شئ من القيادات العسكرية ومسئ[illegible] عن السباهية من حيث الضبط والربط، ومواجهة الاشتباكات الصغيرة مثل مناوشات الحدود، وتجييش القوات المطلوبة للحملات العسكرية الكبيرة، ومن حين لاخر كانوا يرأسون المحاكم لفض بعض الخصومات والنزاعات طبقا للاعراف والعادات. وكان موظفو حكومة الاقليم الرسميين يتولون امور المناطق المحيطة بعاصمة الاقليم مباشرة، وهذه المناطق كانت تشكل وحدة فرعية للاقليم. اما الوحدات الفرعية الاخرى فكانت تحت حكم البكوات. على ان كل هؤلاء الكبار كانوا ضباطا عسكريين بدرجة او باخرى، وسبقت الاشارة إلى مهامهم الوظيفية.

وبينما كان عدد قليل من مجالس الاقاليم «مستوف الشكل» فى تشكيله من حيث الوظائف المطلوبة، كان معظم المجالس ان لم يكن كلها تضم معظم الوظائف الرسمية المهمة فقط على الاقل. وتعكس اقسام الادارة المركزية فى تشكيلها اسلوب «توازنات القوى» العثمانى. وفى مقدمة هؤلاء الموظفين يأتى «الدفترامين» (امين السجلات)، ومهمته حفظ سجلات الاقطاعات القائمة. وينتمى هو ورئيسه الاعلى «المال دفترداري» الى مجموعة الوظائف العثمانية الرئيسية التى سبقت الاشارة اليها؛ اما «المال دفترداري» هذا فكان بمثابة أمين خزانة الاقليم، وتنحصر مهمته فى استلام الضرائب ودفع مصروفات الاقليم وارسال الفائض إلى الخزانة المركزية للدولة. أما الدفتردار فيعين شأن حكام الاقاليم بمعرفة الحكومة المركزية. وكل منهما يعمل مستقلا عن الاخر، ويراقب كل منهما نشاط الاخر، ويكتب كل منهما عن الاخر التقرير اللازم. واخيرا يأتى نائب الجاوشية (كخيا جاوشلر) ووظيفته لها اهمية فى دائرة الاقليم من الناحية التشريعية من حيث تنفيذ الاوامر وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالعقوبات سواء كانت بناء على قرارات الحاكم او بناء على قرارات قضاة المحاكم المختلفة. وهناك موظف آخر يقال له «المفتش» ويعمل تحت رئاسة «المال دفترداري»، ويقوم بفرض الضرائب على الملكيات العقارية فى الاقليم، وادارة الاقطاعيات او الضياع الخالية لصالح خزانة الاقليم، ورغم

انه فيما يبدو لم يكن عضوا بالمجلس المحلي.

وبالاضافة الى تمثيل مجموعات «السيفية» و «القلمية» في ادارة كل اقليم من اقاليم الدولة، كانت جماعة العلماء ممثلة ايضا، وكانت تتكون من المعلمين وتلاميذهم في مدارس الاقليم، ويحتلون مكانة في الاقليم تفوق مكانة المفتيين والقضاة والنواب الذين يديرون امور المحاكم. وهذه المحاكم كانت مسئولة عن تطبيق الشريعة والقوانين التى كانت تختلف اختلافا كبيرا من اقليم لآخر.

ولأن القوانين تستمد نصوصها من اعراف السلطان، فان صلاحيتها كانت تنتهى دائما بوفاته. وعلى الرغم من انه كان يتعين ان «تتمشى» تلك القوانين مع مبادئ الشريعة، الا انها كانت تستمد نصوصها بصفة رئيسية من القوانين والقواعد والضوابط المحلية التى كان معمول بها قبل الغزو العثمانى، والتى اكد السلطان العثمانى على احترامها. وهذه المسألة لها اهميتها فى هذا المقام، ذلك انه اذا لم يؤكد السلطان على ذلك فكان هذا معناه ان يعيش الناس دون قانون .. فعلى سبيل المثال وقبل اقرار السلطة العثمانية فى وسط المجر بشكل تام، كان على القضاة المعينين ارغام المتخاصمين من اهل الذمة على السفر مسافات طويلة لرفع دعاواهم امام قضاتهم التقليديين من ساداتهم الاقطاعيين الذين تركوا الاراضى التى احتلها العثمانيون، للحصول على الاحكام المناسبة، أما لأن «القوانين» التى شرعها العثمانيون لم تكن قد صدرت بعد، وإما لانها لم تكن معروفة لاولئك القضاة.

والحاصل ان كل سلطان كان يعلن فور تعيينه، احترامه لمجموعة القوانين التى كان معمول بها فى عهد اسلافه، ومن هنا كانت القوانين تصدر تباعا فى مجموعات كاملة لكل اقليم من اقاليم الدولة فيما عرف باسم «قانون نامه».وعلى هذا كانت تلك القوانين متعددة ومتنوعة ومعقدة من حيث التعامل القضائي، بل ان معظم القضاة امضوا حياتهم الوظيفية سواء فى الروم ايلى او فى الاناضول أو افريقية، فى دراسة تلك القوانين والتعرف عليها، فإذا ما باشروا واجباتهم بجدية وامانة، اصبحوا خبراء حقيقيين فى قوانين الاقليم. والحق ان اى قاض خبير من هذا النوع كان يعتبر كنزا ثمينا من كنوز الاقليم لصالح سكانه واهله.

٣ – الرعايا

وهم المسلمون والذميون على السواء الذين يمثلون الاغلبية العظمى للسكان، ويمثلون الدعامة الادارية للمؤسسة العثمانية. وحيثما كان الامر يعنى المسلمين فقط، فمن الملاحظ ان العثمانيين واجهوا نفس المشكلات والمآزق التى واجهها العرب او كان عليم مواجهتها، عندما مدوا سلطانهم ونفوذهم فى مختلف الاصقاع خلال القرن الاول الهجرى : كان واجبهم الرئيسى هو نشر الدين الحق، وكان من المفترض فى الوقت نفسه ان المسلمين جميعا سواسية، ولكن إذا تمتع كل المسلمين بنفس الميزات التى كان الاوائل من الفاتحين يتمتعون بها، فلن يبقى هناك من ينتج:

او من يدفع ضرائب. وعلى هذا فقد ورث العثمانيون الحل الغربي لهذه المشكلة والذى يتمثل فى الخراج، وهى ضريبة الانتفاع بالارض التى كان على الجميع ان يدفعونها بصرف النظر عن العقيدة. غير ان المشكلة ظهرت فى شكل آخر جديد تمثل فى كيفية التعامل مع القبائل التركمانية، إذا انهم كعسكريين (الغازى) كانوا من الكثرة بحيث كان يصعب استيعابهم بالوظائف العثمانية، وكرعايا كانوا غير منتجين عكس شأن بقية الرعايا. ولقد تم التغلب على هذه المشكلة -كما رأينا- بتحويل هؤلاء المسلمين إلى «مسلمّية» و «يووركلية» وبالتالى لم تفقد هذه العناصر مكانتها بل ظلت جزء من طبقة العسكريين، واصبحت منتجة بل وتدفع ضرائب محددة.

ومن المسائل المحيرة ان اغلب الخاضعين للدولة حتى زمن غزوات السلطان سليم الاول (١٥١٢ - ١٥٢٠) كانوا من غير المسلمين، وان عددا كبيرا منهم وخاصة فى الاناضول ابدوا رغبتهم فى اعتناق الاسلام. ومع ان اعتناق الاسلام يعتبر غاية اهداف الدولة الاسلامية الحقة، الا انه قد نتج عن الاعتناق العام للخاضعين فوضى اقتصادية واضطراب فى الامور يتمثل فى انخفاض حصيلة جزية اهل الذمة على الاقل. ومن هنا فان التسامح الشديد الذى عامل به الحكام العثمانيون الاوائل رعاياهم من اهل الذمة -وهى سياسة غير عادية حتى بالنسبة لدولة اسلامية-، واحترامهم للقوانين المحلية للبلاد المفتوحة، وتطابق هذا مع ما جاء فى الشريعة من حيث معاملة «اهل الكتاب» .. كان كفيلا برضى «الرعايا» عن وضعهم الجديد فى الدولة كمنتجين يدفعون ضريبة وليس اهل ذمة يدفعون جزية. ولعل هذا يدخل مع اسباب اخرى فى تفسير سهولة قبول الفلاحين الاوربيين للحكم التركى، وسطوة نموذج التحول للاسلام فى تلك البلاد والذى سوف نناقشه فى الفصل التالى. على انه بعد ان تحقق للدولة اغلبية اسلامية فى المناطق المفتوحة فى اعقاب انتصارات سليم الاول، اصبح العثمانيون اقل تسامحا وكرما فى تعاملهم مع اهل الذمة، واذ ذاك وضحت انماط التعامل، وكانت قوة العثمانيين كافية لاستمرار بقاء النظام الذى يفرضونه.

قبل عام ١٤٥٣ (سقوط القسطنطينية) كان رعايا الدولة ينتظمون فى مجموعات طائفية تبعا للملة (مللية) بصفة غير رسمية، ثم اصبح هذا التصنيف رسميا فى العام التالى. ومن الملاحظ ان هذا النوع من التنظيم الاجتماعى طبقا للعقيدة الدينية كانت له سوابقه .. ففى ادبيات العصر الاسلامى المبكر يشير تعبير «الملة» إلى المسلمين فقط تمييزا لهم عن «أهل الذمة». وهناك سوابق اخرى فى معاملة الاقليات، اذ كان الزعماء الدينيون للاقليات يتولون مراكز تشبه تلك التى تولاها زعماء «الملل» العثمانية فى ايران الساسانية، وان بعض مراسيم الامبراطور جوستينيان المتعلقة باليهود تتشابه مع نظام «الملة» العثمانى الاخير. ومن الطريف حقا ان العثمانيين استعملوا مصطلح الملة للاشارة إلى غير المسلمين اساسا، على الرغم من وجود اشارات من حين لاخر «لملة» المسلمين. ولكن ومنذ البداية (منذ عهد السلطان محمد الثانى وتشريعاته المتصلة بالموضوع فى ١٤٥٣) وبصفة رسمية، كان هناك ملتين فقط، وهما: الاورثوذكس، والأرمن. وعلى الرغم من «عدم الاعتراف رسميا» بملة اليهود حتى ١٨٣٩، الا انه كان لليهود رئيس طائفه (ملة باشي) يقوم بوظائفه خير قيام منذ عام ١٤٥٣.

اما فيما يتعلق بالمسلمين .. فليس هناك مايقال فى هذا الشأن على الرغم من ان عددا كبيرا من سكان اوربا اعتنقوا الاسلام لأن علاقتهم مع السلطات اعتمدت إما على اعتبار انهم خاضعين للشريعة فيما يتعلق بسلوكهم وحياتهم الخاصة، واما على اساس الوظائف التى يباشرونها. وطالما كان هذان الاعتباران موضع تقدير فان النظام الشرعى كان قائما ولا يحتاج الحديث عن واجبات المسلمين الدينية الاساسية الا كلمات قليلة، فالشريعة تنظم ايضا الزواج والطلاق والميراث وكل ما يخص العلاقات داخل الاسرة والمجتمع بشكل عام. وطالما اتبع المسلمون تعاليم الشرع ويدفعون ماعليهم من اموال، تبقى ارواحهم مصونة وحياتهم محفوظة.

كان الارثوذكس اكبر الملل فى الدولة العثمانية .. وليس هناك من شك فى ان اسبابا كثيرة ومعقولة دفعت السلطان محمدالثانى لايجاد ملة مسيحية خاصة باتباع الكنيسة الشرقية، فبعد ان دخل القسطنطينية واسماها استانبول، اعتبر نفسه الخليفة الشرعى للامبراطور البيزنطى، واراد ان يحتفظ لنفسه بوضع الامبراطور وحقوقه فيما يتعلق بالكنيسة الارثوذكسية. ولقد ادرك تماما ان الاغلبية العظمى من رعاياه الخاضعين الجدد كانوا من الارثوذكس ، وان اغلب هؤلاء كانوا يعارضون اعادة توحيد الكنائس طبقا لقرارات مجمع فلورنسا فى ١٤٣٩ والتى كان الامبراطور يوحنا السابع قد وافق عليها، جاعلا منهم موالين محتملين لحاكم اغلب اعدائه من الروم الكاثوليك. واكثر من هذا فقد كان السلطان يعتزم اعادة بناء عاصمته الجديدة (استانبول) وليجعلها مركزا للتجارة والصناعة مرة اخرى. وتحقيقا لهذا الغرض كان يحتاج لمسيحيين موالين، ولم يكن يثق الا فى الارثوذكس فقط، ومن هنا كان يريد السماح لهم بتنظيم طائفى خاص بهم.

ولم يقتصر الامر على ايجاد «ملة» ارثوذكسية، بل ان السلطان محمد الثانى اختار الراهب جَناديوس Gennadius اول رئيس لها (ملة باشى) وهو الخصم اللدود لمجمع فلورنسا، ورفعه الى كرسى البطريركية. وكان جناديوس (والمولود باسم جورج سكولاريوس G. Scholarios) لاهوتيا ضليعا ومتفقها مشهورا وذلك من خلال مواقفه المعارضة للروم الكاثوليك، وهى مواصفات أهلته لأن يتبوأ اعلى مكانة رفيعة لكنيسة ارثوذكسية اعيد توحيدها. ولما كان اعادة توحيد الكنيسة هذا قد اوجد مشكلات خطيرة فى القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر بصفة خاصة، فيتعين الاشارة فى ايجاز شديد لهذه المسألة قبل الحديث عن حقوق ملة الارثوذكس.

عندما اوجد السلطان محمد الثانى طائفة الارثوذكس، كانت هناك أسقفيتان تقومان بعمل البطريركية فى كل من أوهريد ohrid (اوخريد ochrid)، وفى بيك pec (ابيك Ipek). وكانت هناك اسقفية ثالثة فى تورنوفو Turnovo ظلت قائمة حتى ١٣٩٤ عندما خضعت المدينة للعثمانيين واعترف اسقفها بسيادة بطريرك القسطنطينية.[1] وكانت هذه الاسقفيات الثلاثة ترأس الكنائس الارثوذكسية وتستخدم اللغة السلافية فى اقامة الطقوس والشعائر الدينية بها وليس اليونانية. ومن

---

(١) تأسست اول بطريركية بلغارية فى اوهريد فى عام ٨٩٣ فى عهد سيميون simeon(٨٩٣ – ٩٢٧) وكان القديس كلمنت اول من حمل لقب البطريرك. ولقد اتبع سيميون الذى كان اول حاكم بلغارى يلقب نفسه قيصرا، والنموذج البيزنطى فى الادارة معتقدا ان كل امبراطور يجب ان يكون له بطريركه التابع له. وفى عام ١٠١٩ اجبر البيزنطيون البلغاريين على

الملاحظ ان هذه الاسقفيات دافعت عن الشخصية لقومية للبلغاريين والصربيين ضد القسطنطينية، على الرغم من عدم وجودفروق عقائدية لاهوتية بينهما وبين القسطنطينية. ولما كان السلطان محمد الثانى رجلا مسلما حسن الاسلام ولا يعترف الا بالفروق الدينية المذهبية (اللاهوتية)، فقد كان من الطبيعى ان يدخل الارثوذكس جميعا فى «طائفة» واحدة تحت زعامة بطريركية واحدة. اما بالنسبة للتجمعات المسيحية الاخرى فى البلقان فقد كان من شأن تطبيق نظام الملة هناك ان يخلق مشكلات حقيقية.

لقد قام السلطان محمد الثانى بتنصيب البطريرك الجديد بنفسه متبعا فى ذلك نسق حفلات التنصيب التى ابتدعها الاباطرة، والابداع الوحيد المهم الذى اضافه السلطان فى هذا الشأن، انه اعطى جناديوس براءة المنصب، وهى بمثابة امر سلطانى يؤكد توليه المقام الجديد. والحق ان هذه البراءة كانت شيئا عثمانيا خالصا ولكن فى السنوات التالية اصبحت هذه البراءات تعرض للبيع، وبالتالى اصبح فى امكان من يدفع اكثر ان يتولى كرسى البطريركية.[1] وهكذا وبمقتضى «براءة» السلطان محمد الثانى اصبح جناديوس رئيس طائفة ملة الروم (الارثوذكس) برتبة باشوية رفيعة بثلاث شارات من رموز الامبراطورية العثمانية، والسيد غير المنازع للكنيسة الموحدة، والمسئول الرسمى عن سلوك وولاء كافة الارثوذكس الخاضعين للسلطان.

وبجانب كل السلطات الكنسية والقضائية التى كان البطريرك يتمتع بها، كانت له سلطات شرعية اخرى تتعلق بمسائل الزواج والطلاق والميراث وفقا للاصول الكنسية، فضلا عن سلطات امنية اخرى تشمل وجود سجن بطريركى خاص فى استانبول. ولقد سمح للكنيسة –وهذا

= الاعتراف بسيادتهم وبالتالى تقلصت مكانة اوهريد من بطريركية إلى ارشيدوقية. وابتداء من عام ١٢٢٣ وحتى ١٧٦٧ بدأ اساقفة اوهريد يطلقون على اسقفيتهم الارشيدوقية الرئاسية لجستينيان بريما، وكانوا يعتبرون انفسهم بطاركة حتى الحقهم السلطان محمد الثانى باستانبول فى ١٥٣٤ . كانت اوهريد اذن اعظم بطريركية «قومية» للبلغاريين الذين كانت لهم واحدة اخرى فى برسلاف لفترة قصيرة بين عامى ٩٧١ – ٩٧٢ ، وواحدة ثالثة اكثر اهمية فى تورنوفو بين عامى ١٢٣٤ – ١٣٩٤ .
أما بيك فقد اصبحت رئاسة اسقفية صربية فى ١٢١٩ ، ثم اعلنت بطريركية فى عهد قيصر الصرب ستيفان دوشان (١٣٣١ – ١٣٣٥) فى عام ١٣٤٦ . غير ان القسطنطينية لم تعترف بهذا الوضع الجديد ومن ثم اعترف خورى بيك (القس) فى ١٣٦٨ بسيادة القسطنطينية عليه. وعندما نهضت الصرب مرة أخرى تحت زعامة لازار الأول (١٣٧١ – ١٣٨٩) أعرفت القسطنطينية ببيك ككرسى بطريركى فى ١٣٧٥ ، ثم ما لبثت ان الغيت بعد عشر سنوات من الحاقها بالقسطنطينية فى ١٤٥٣ . ولكن فى عام ١٥٥٧ اعلنت من جديد كارشيدوقية وظلت كذلك حتى ١٧٥٥ حيث تقلصت إلى اسقفية إلى ان الغيت تماما فى ١٧٦٦ . بالنسبة لتاريخ البطريركيات المختلفة انظر: N.J. Pantazopoulos, church and Law in The Balkan pennsula during the Ottoman Rule (Thessalonika: Institute for Balkan Studies, 1967) pp. 26 - 34

(١) تولى كرسى البطريركية ابتداء من تعيين جناديوس وحتى نهاية الامبراطورية العثمانية ١٥٩ بطريركا وبعضهم تولى الكرسى اكثر من مرة. ولقد توفى ٢١ منهم وهم فى المنصب، واعدم ستة بامر السلاطين او بغضب الجماهير، وعزل ١٠٥ منهم مما سمح ببيع براءات جديدة لتولية الكرسى. انظر هذه الاعداد فى:
Timothy Ware, The Orthodox Church (Baltimore: pengun Books, 1963), p. 99, B. J. Kidd, The Churches of Eastern Christendom (London, The Faith Press, 1927), p. 304.

طبيعي– بتحصيل العشور الكنسية العادية، بل كانت مسئولة عن تقدير ضرائب الدولة على رعاياها وجمعها، وغالبا ما كانت تستشار فى هذه المسألة. واخيرا كان للمحاكم الكنسية الحق فى نظر القضايا التى يكون اطرافها مسيحيون، والفصل فيها دون الرجوع للقاضى العثمانى، بشرط ان يطلب ذلك المتخاصمون انفسهم طواعية واختيارا.

وعلى هذا فقد كانت المناصب والوظائف الكنسية بدءا من البطريرك وانتهاء بقس أصغر ابروشية، مزدحمة بعدد كبير من الوظائف الادارية والشرعية، بالاضافة إلى الوظائف الكنسية الاكليروسية التقليدية. وفى هذا الاطار اصبحت الكنيسة هى المؤسسة «القومية» الوحيدة التى تعبر عن الشخصية الارثوذكسية. على ان عدم شعور المسيحيين الارثوذكس بانهم اعضاء فى «قومية» او «امة» واحدة رغم ان العثمانيين أعتبروهم اعضاء «ملة» واحدة، جعل من الحاق الكنائس ذات الشعائر السلافية للبطريرك المسكونى، حركة ذات مغزى اوجدت مصاعب جمة للبطريرك وللحكومة المركزية فى استانبول ولشعب البلقان وخاصة فى القرن الثامن عشر.

على ان الصلاحيات التى منحها السلطان محمد الثانى للكنيسة تيسيرا للممارسات العملية، جعلت منها فى النهاية دولة داخل الدولة .. فبمرور الوقت بدأ آباء الكنيسة يعتقدون انهم حكام المسيحيين وحماتهم من الناحية الفعلية de facto، وان الكنيسة هى الهيئة الوحيدة التى تتعامل مع السلطة المركزية فيما يتعلق بشؤون المسيحيين. ولقد أجادت الكنيسة القيام بهذين الامرين بمهارة فائقة، واصبحت حياة مسيحيى البلقان تعتمد بشكل ملحوظ على كفاءة السلطات الاكليروسية بنفس القدر الذى تعتمد فيه على كفاءة الجهاز الادارى العثمانى. ولعل هذا يفسر الجدل الذى دار على نطاق واسع بين مواطنى أوهريد وبيك فيما يتعلق بالمجال الاكليروسى لكل من الاسقفيتين. وهكذا كان على الكنيسة التى انقذت دولته من الدمار ان تمثل المؤسسة التى تقام عليها من جديد الامة – الدولة التى تم احياؤها.

وقبل ان ننهى حديثنا عن طائفة الارثوذكس ينبغى الاشارة فى ايجاز إلى جزيرة قبرص رغم انها لم تقع تحت سيطرة العثمانيين حتى ١٥٧٠ – ١٥٧٣، ذلك انه بعد غزوها تم ادخال اهلها فى طائفة الارثوذكس، ووضعت فيها حامية تركية لضبط توازن الموقف العرقى – الاكليروسى داخل الجزيرة. وإلى هذه الفترة تعود اصول مشكلات قبرص فى العصر الحديث.

كانت لقبرص رئاسة اسقفية منذ مجمع افسوس فى عام ٤٣١ تتكون من عشرين اسقفية تحت قيادة أرشيدوقية واحدة.وبعد الانشقاق الكبير للكنيسة المسيحية بشكل عام، كانت الجزيرة يونانية ارثوذكسية متشددة. وخلال الحملة الصليبية الثالثة استولى عليها الملك ريتشارد الاول ملك انجلترا فى ١١٩١ وباعها إلى جيوى دى لويزنان Guy de Lusignan وظل خلفاؤه يحكمونها حتى عام ١٤٧٥ حين اصبحت ضمن ممتلكات البندقية. وهكذا خضعت قبرص للكاثوليك الرومان نحو اربعة قرون من الزمان قبل الغزو العثمانى لها، وخلال هذه الفترة الطويلة كان كرسى الارشيدوقية كاثوليكيا رومانيا، وكذلك ستة عشر اسقفية من اسقفياتها العشرين، كما اصبح بعض القبارصة

كاثوليكيين وان ظلت الاغلبية ارثوذكسية. وعندما جاء العثمانيون للجزيرة غادرها القساوسة الكاثوليك ومعهم عدد من رعاياهم، واستوطنها الاتراك الذين كانوا قد جاءوا اليها في شكل قوات غازية، واصبحت البقية الباقية ضمن ملة الارثوذكس. وقد اعيد بناء الارشيدوقية رغم ان اسقفياتها ظلت اربعة فقط كما كانت قبلا. ومن الطريف في هذا المقام ان يكون الغزو التركي للجزيرة بمثابة «استعادة» لقبرص لحظيرة الارثوذكسية وذلك من خلال نظام «الملل» العثماني الذي جعل ذلك ممكنا.

وكان لرئيسي الملتين الاخرتين وهما حاخام باشي استانبول لليهود، والبطريرك الجريجورياني في استانبول، الحقوق والصلاحيات والمسئوليات نفسها التي يتمتع بها بطريرك الارثوذكس مع اختلاف في بعض التنظيمات والادارات بينها وبين «ملة الروم» كما سوف يأتي ذكره.

وعلى الرغم من ان العثمانيين لم يعترفوا بملة اليهود رسميا حتى القرن التاسع عشر كما سبقت الاشارة، الا ان السلطان محمد الثاني عين موسى قيزالي أول حاخام باشي للطائفة في عام ١٤٥٣، واعلن في الوقت نفسه السماح لليهود بالبقاء في استانبول وأعطى قيزالي اسبقية بروتوكولية على البطريرك. وفي عهد سليمان الاول كانت الطائفة اليهودية اول من منحت حق تعيين كخيا لها (وكيل) ليمثلها امام الحكومة المركزية. وإذا كان موسى قيزالي احتاج إلى «براءة» السلطان لممارسة مهامه كاول حاخام باشي، فان خلفاءه لم يكونوا بحاجة إلى ذلك اذ كان اختيارهم يتم بمعرفة ابناء الطائفة انفسهم.

وثمة اسباب كثيرة كانت وراء تمتع اليهود بهذه المعاملة الخاصة والتي كانت تعزلهم عن الاخرين، فبينما كان السلطان محمد الثاني يعتبر الارثوذكس كقوة كامنة اكثر الطوائف المسيحية ولاء له، الا انه كان في الوقت نفسه على يقين من وفاء اليهود ودقتهم. ولم يحدث ان عومل يهود اوربا القرن الخامس عشر في اى دولة بافضل مما عاملتهم الدولة العثمانية. وكانوا منذ ايام السلطان مراد الثاني يعملون في خدمة السلاطين وبصفة خاصة كاطباء للقصر، واكثر من هذا كانوا يتقنون مهارات كثيرة غاية في الاهمية، كالمعرفة بلغات كثيرة كان العثمانيون بحاجة اليها بجانب التركية والعربية والفارسية. ولايغرب عن البال في هذا المقام ان اليهود كانوا أصل «اهل الكتاب».

كان اليهود في نظر الحكومة العثمانية شأن الارثوذكس، ملة واحدة، وكانوا جبهة واحده متحدة تجاه المسلمين والشعوب الاخرى من غير اليهود. كما كانوا في الوقت نفسه متماسكين فيما بينهم داخل مجتمعهم. وثمة فرق واضح بين يهود استانبول الذين كانوا يعيشون فيها عندما دخلها العثمانيون وبين اولئك الذين هاجروا اليها باعداد كبيرة اعتمادا على تسامح العثمانيين، وفرارا من الاضطهاد الذى لاحقهم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حيثما كانوا يعيشون. على ان اهل المجموعتين معا (المقيمون والوافدون) كانوا ينقسمون إلى مجموعتين .. فاليهود العثمانيون «الاصليون» كانوا اما من اتباع التلمود (اليهود الربانيون)، واما من القرائين. وكانت جماعة القرائين قد تكونت في بغداد خلال الحكم العباسي، وان كانت قد ظهرت اول ما ظهرت في فلسطين ثم

انتشرت فى كل بلاد الخلافة الاسلامية، ووصلت اعداد قليلة منهم إلى اوربا خلال حكم البيزنطيين، وهناك عرف اتباع التلمود من الناطقين باليونانية بالرومان Romanios او الجريجيون Gregos وكانوا على كل حال يمثلون اغلبية.

اما المهاجرون الوافدون فكانوا اما سفارديم او اشكنازى تبعا للبلد التى وفدوا منها وللغتهم الام. وكان اليهود السفارديم اكثر المجموعتين اهمية لسببين رئيسيين: اولهما انهم كانوا اكثر اليهود المستوطنين عددا فى استانبول والبلقان، وثانيهما انهم اصبحوا اكثر المجموعات نفوذا وهيمنة على الحياة الاجتماعية لليهود، وعلى اختيار الحاخام باشى طوال قرون كثيرة. ولم يقتصر وجودهم النشط والمؤثر على استانبول فقط حيث اصبحوا افضل صناع الاسلحة المعروفين، فضلا عن ممارساتهم لوظائف حيوية فى الحكومة المركزية، بل ان مدن سالونيك، وادرنه، ونيقوبوليس، وصوفيا، وسراييفو إلى حد ما، اصبحت مراكز مهمة للسفارديم فى البلقان حيث حدثت تطورات هامة للثقافة اليهودية خلال الحكم لعثمانى.

ومن الملاحظ ان بعض المهاجرين من الاشكنازى قد استقروا فى اوربا العثمانية واستانبول، وانتقل اغلبهم إلى فلسطين، وكانوا قد قدموا اصلا من المانيا والنمسا والمجر والامارات الرومانية. وفى فلسطين حيث الاراضى المقدسة مالبثوا ان اختلطوا مع اليهود الربانيين واندمجوا معهم واصبحوا يمثلون يهود فلسطين التقليديين.

ولم يرتبط اليهود ابدا بحرفة الزراعة فى حياتهم، ولم تكن الضرائب المفروضة عليهم وسائر الالتزامات الاخرى اقل من تلك المفروضة على سائر الرعايا، ذلك ان الضرائب كانت تتعلق بالوظائف والمهن التى يمارسونها. وتأكيدا لوحدة هذه «الملة» قام سليم الاول بالغاء منصب زعيم طائفة اليهود فى منطقة الشرق عندما دخل القاهرة فى ١٥١٧، واستبدله بنظام رئيس الملة الجديد (حاخام باشى). ولأن هناك تطابقا بين الديانة و«القومية» او «الجنسية» عند اليهود فى مطلع العصر الحديث، كان نظام «الملة» هذا الذى وضعه العثمانيون ملائما لهم تماما من هذه الناحية، وبمقتضاه استطاعوا ان يعيشوا بين ظهرانى الدولة طوال قرون كثيرة عيشة افضل من اى مكان آخر.

وإذا كانت «الملة» اليهودية ظاهرة او حالة اثبتت التوافق بين النظرية والتطبيق، فان «الملة» الارمينية التى كان ينقصها التجانس العرقى والدينى كانت مثالا ظاهرا لاختلاف التطبيق عن النظرية. وعلى الرغم من ان بعض الارمن احتفظوا بصلاتهم مع روما، فان الاغلبية العظمى منهم كانوا ينتمون إلى الكنيسة المونوفيزية (الجامعة الرسولية) والتى كان جريجورى المضيء قد اسسها فى القرن الثالث. وفى الوقت الذى ساد فيه نفوذ كنيسة قوية خارج حدود المناطق الارمنية، فقدت بعض نفوذها بظهور العثمانيين. والحق ان معاقل هذه الكنيسة كانت خارج مجال نفوذ السلطان محمد الثانى فى ارمينيا الكبرى والصغرى، اذ كان مقر رأسها فى اريفان كاثوليكوس Catholicos خارج الاراضى العثمانية. وهذا يعنى ان شعوبا اخرى كثيرة داخل الامبراطورية العثمانية لم تنتظم داخل اى ملة من الملل التى اوجدها السلطان محمد الثانى، إذ لم يقتصر الامر على شعب الارمن فقط،

بل شمل ذلك إسقف الارمن ذاته الذى كان يقيم فى بروسه (بورصه)، فقد كان اكبر زعيم دينى لم ينطوى تحت لواء اى من الملتين الاخرتين فى الاراضى العثمانية. ولقد عين السلطان هذا الاسقف (هوراغيم Horaghim) بطريركا للارمن فى استانبول وتم الاعتراف بملته فى ١٤٦١.

وكان لملة الارمن وضعا خاصا، لأن زعيمها كان يرأس كل رعايا السلطان غير المنتظمين فى اى ملة من الملل الاخرى، وفى الوقت نفسه كان يتمتع بالحقوق والمزايا والتشريفات نفسها التى لسائر رؤساء الطوائف الاخرى. وبينما لم يكن مسئولا عن العدد القليل من الرومان الكاثوليك الذين كانوا يعتبرون اعضاء فى ملة الارثوذكس، نراه مسئولا عن الجماعات المنشقة والهراطقة الذين كانوا يعيشون فى الامبراطورية العثمانية، وكان اكثرهم اهمية فى اوربا البوليشيون Paulicians والبوجوميليون Bogomils وان كانت اعدادهم قد تناقصت وتقلصت اهميتهم بوصول السلطان محمد الثانى للحكم، فيما عدا مجموعة صغيرة منها وهم البولونيكيين pauliniki انتعشوا قرب صوفيا فى العصر الحديث. ومن الملاحظ انه من بين جماعات الهراطقة الاوربيين هؤلاء من اعتنق الاسلام فى اعداد كبيرة.

٤ – مشكلة الارتداد عن العقائد[١]

كان ممنوعا على اى مسلم بطبيعة الحال ان يرتد عن الاسلام اذ كان الموت عقوبة المرتد. والحق ان العثمانيين لم يكونوا يبالون على الاطلاق إذا ما ارتد اى ذمى عن عقيدته واعتنق اخرى غير الاسلام، اذ فى هذه الحالة لن يتغير وضعه داخل الامبراطورية العثمانية فى نطاق اهل الذمة. لقد كان اعتناق الاسلام داخل الامبراطورية قضية مثار جدال شديد .. فعندما اقام العثمانيون اول قاعدة دائمة لهم فى اوربا فى منتصف القرن الرابع عشر، كانت هناك مستوطنة اسلامية صغيرة فى القسطنطينية وعدد آخر قليل مبعثر هنا وهناك داخل البلقان، واستمر عددهم فى التزايد والتكاثر حتى لقد بلغ فى مطلع سبعينات القرن العشرين حوالى سبعة ملايين مسلما يعيشون فى تركيا الاوربية او فى اجزاء من اوربا الشرقية التى كانت يوما ما تحت الحكم العثمانى، ويعيش منهم فى تركيا حوالى مليونين ونصف، ومثلهم فى يوجوسلافيا (السابقة)، وحوالى مليون فى البانيا، و٥٠٠ فى بلغاريا، والباقون فى اليونان او فى رومانيا (علما بانه لاتوجد احصاءات رسمية).

ومن الناحية الاثنية فان مسلمى البلقان كما هو معروف كانوا اما اتراك الاصل، واما سلافيين

(١) هذه النقطة نقلا عن: speros Vryonis, Jr., 'Religious changes and patterns in the Balkans, 14th - 16th centuries" in the book: Henrik Birnbaum and Speros vryonis, jr., eds., Aspects of the Balkans continuity and change (The Hague - paris Mon ton, 1972). وكذلك على كتاب عمر لطفى برقان:
Omer Lutfi Barkan, essai sus les donnes statistiques des registres de recensement dans L,empire Ottoman aux XVe Siecle", Journal of the Economic and Social History of the Orient (1958) :7 - 36

او يونانيين او البانيين .. الخ. اما الاتراك فقد وفدوا كمستوطنين، واما العناصر الاخرى فقد اعتنقت الاسلام. والحق ان هذا التغير المبكر والمهم والذى حدث للتكوين الاثنى والدينى لسكان البلقان، يحتاج إلى بعض الشرح والتفسير.

سبقت الاشارة إلى مشكلة التركمان ومحاولة السلطات العثمانية توطينهم. وقد كان تدفقهم إلى الاراضى العثمانية قد بلغ مداه فى القرن الرابع عشر ومطلع القرن الخامس عشر. ولقد استقر هؤلاء الرعاة الرحل فى الأجزاء الشرقية من الامبراطورية العثمانية شأن الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة الامريكية فيما بعد. وفى خلال القرن الرابع عشر نقل العثمانيون عددا منهم إلى اوربا، وخاصة فى الاراضى التى تعرف الان بتركيا الاوربية، حيث عاشوا كعسكر سوارى (مسلمية)، او ظلوا يحيون حياتهم القبلية ولمدة طويلة، كما كانوا يعرفون باسم اليوروكيون(❖) وكما نعلم فان معظم اولئك الذين جئ بهم من اسيا الصغرى فى اعقاب الاستيطان التركى الكبير قد استقروا بطول الطرق العسكرية الكبيرة، او على نقاط الحصون والقلاع، او فى المدن الكبرى. اما فى الريف فكان المسلمون يتمثلون فقط فى فرق السباهية، وفى قلة شغلت بعض الوظائف الادارية، وما زال احفادهم يعيشون فى المناطق المسيحية القومية الان.

وفى ١٤٧٨ اجرت السلطات العثمانية احصاء لسكان استانبول، واحصاء لسكان الاقاليم الاخرى خلال ١٥٢٠ - ١٥٣٠ على اساس عدد البيوت كوحدة ضريبية، وليس على اساس الافراد، باعتبار ان كل من المسلمين واهل الذمة يدفعون ضرائب مختلفة، وبالتالى يمكن اجراء احصاء من هذا النوع. وقد قام المؤرخ التركى النابه عمر لطفى برقان بتحليل تلك الاحصاءات ونشرها حيث أكدت التفاصيل التى اوردها الصورة العامة لسكان الامبراطورية العثمانية .. ففى اوربا بلغت نسبة بيوت المسلمين ١٨,٨ ٪ (١٩٤٩٥٨) من اجمالى الوحدات السكنية، وبلغت نسبة الوحدات المسيحية ٨٠,٧ ٪ (٨٣٢٧٠٧)، والوحدات اليهودية ٠,٥ ٪ (٤١٣٤). وكان ٨٥ ٪ من وحدات المسلمين ويمثلون الغالبية العظمى، يتركزون فى عشرة أقضية من اجمالى اقضية اوربا العثمانية انذاك وعددها ٢٨ قضاء، واغلب هؤلاء كانوا يقطنون فى اربعة أقضية وهى: قضاء فيزيه Vize (ويقع حاليا فى تركيا الاوربية)، وقضاء سيلسترا Silistra، وشيرمين Chirmen (وهى فى بلغاريا الان)، وقضاء جاليبولى. وبالاضافة إلى ذلك كانت هناك مناطق اخرى خارج شرق البلقان آهلة بالمسلمين وذلك فى كل من مقدونيا والبوسنة - الهرسك وتساليا، وهى اقاليم تعانى من عدة مشكلات خاصة حاليا.

ومن الاهمية بمكان الاشارة إلى انه فى هذه الاقاليم التى تضم عددا كبيرا جدا من المسلمين، نجد أنهم يتركزون بشدة فى المدن الكبرى. ولعل الاحصاءات التى قدمها المؤرخ برقان

(❖) اليوركيون طائفة كانت تقوم بالخدمة فى الخطوط الخلفية فى الاناضول زمن الحرب، ثم انتقلت إلى الروم ايلى وكانت تتشكل كل وحدة من ٣٠ فرد ويوزع على افرادها التيمار مقابل خدماتهم العسكرية (المترجم).

والتى حللها الباحث فريونيز عن سكان اثنا عشر مدينة من المدن الكبرى، لها دلالاتها فى هذا المقام، فهى تؤكد الطبيعة الحضرية للسكان المسلمين (انظر الجدول رقم ١). اما توطين البدو ومنح الاقطاعيات، فكان يتم فى المناطق الريفية، ومع هذا فان المدن كانت مقر الادارات المركزية للاقليم ومركز طوائف الحرف المرتبطة براوبط الآخيين، كما كانت المدن ايضا همزة الوصل بين الطرق الرئيسية التى حرص العثمانيون على ان تكون اداراتها فى ايدى آمنه مواليه

جدول رقم (١)

للشرائح الدينية للسكان في المدن الاوربية الكبري

(اعتمادا علي احصاء ١٥٢٠ - ١٥٣٠)

المدينة	المسلمون ٪	المسيحيون ٪	اليهود ٪	نسبة المسلمين فى القضاء الذى تقع فيه المدينة حسب الامكانات
استانبول (١٤٧٨)	٥٨,٢	٣١,٦	١٠,٢	–
ادرنه	٨٢,١	١٢,٨	٥,١	٪٢٦
تسالونيكا	٢٥,٢	٢٠,٢	٥٤,٣	–
سراييفو	١٠٠	–	–	٪٤٦
لاريسا	٩٠,٢	٩,٨	–	٪١٧,٥
سيريز Serres	٦١,٣	٣٢,٨	٥,٩	–
مونستير	٧٥,٤	٢٠,٢	٤,٨	٪١٠,٥
سكوبيهskopje	٧٤,٨	٢٣,٧	١,٥	٪١٠,٥
صوفيا	٦٦,٤	٢٣,٦	–	٪٦
اثينا	,٥	٩٩,٥	–	–
نيقوبوليس	٣٧,٧	٦٢,٣	–	–
تريكالا	٣٦,٣	٤١,٥	٢٢,٢	٪١٧,٥

ومن الملاحظ ان ١٩ ٪ فقط من الوحدات الاسلامية (البيوت حسب الاحصاء) المحصاة آنذاك والمشار اليها، كان اهلها من البدو الرحل والباقي عائلات مقيمة في المدن او في الريف. ويؤكد فريونيز ان حوالي ٣٠ ٪ من الوحدات الاسلامية التي اضيفت لاحصاء ١٥٢٠ – ١٥٣٠ ترجع للهجرات التركية فضلا عن ان حوالي ٩٦٥٠٠ وحدة منها كان اسلامها نتيجة للارتداد عن العقائد غير الاسلامية.[1] وهناك أمثلة كثيرة على ان اعتناق اهالي تلك المناطق للاسلام، تم بالاكراه والضغط في الفترة التي كانت فيها الامبراطورية العثمانية اكثر رجعية عما كانت عليه في القرون الاولى واقل تسامحا، ان لم تكن اكثر تعصبا. ولعل اوضح مثال على ذلك الاكراه ، ماحدث في اقليم جبل رودوب Rhodope حوالي عام ١٦٦٦ ، ففي الفترة التي سبقت الاحصاء السكاني المشار اليه، يمكن القول انه لم يكره على اعتناق الاسلام من اهالي البلاد الا عناصر الدفشرمة. ولما كان هؤلاء قد نقلوا من بلادهم الاصلية، فان اكراههم على اعتناق الاسلام لم يؤثر على التكوين الديني لبلدان البلقان ذاتها كما جاء في الجدول الاحصائي. كما ان تحول الالبان إلى الاسلام كان ظاهرة القرن السابع عشر، ومع هذا كان اغلب اصحاب التيمارات مسيحيون، الامر الذي يدعونا إلى القول بان اعتناق الاسلام في تلك الفترة المبكرة من عمر الامبراطورية العثمانية كان «طوعا» وليس كرها.

ولقد ذكر فريونيز عدة اسباب رئيسية لاعتناق اهل تلك المناطق للاسلام في تلك الفترة المبكرة، من ذلك المميزات الاقتصادية والقانونية التي يتمتع بها المسلمون، وتأثير المدارس والمؤسسات الاسلامية ونفوذها، والخوف، والتكيف مع العقائد الشعبية. وهذا صحيح، الا انني وباحثون آخرون يعتقدون ان السبب الرابع هو اكثر الاسباب اهمية، الا وهو الاسلام الشعبي folk - Islam. ولقد سبقت الاشارة إلى ذلك والى دور روابط الآخيين في الفصل الاول. ولعل الدور الذي لعبه الشيخ بذر الدين في عهد السلطان موسى كزعيم لثورة شعبية فيما بعد عام ١٤١٦ ، يشير الى وجود معتقدات مشابهة بين اغلبية اتباعه من مسيحيي البلقان. وفي هذا الخصوص تجنب الاشارة الى ان هناك دراسات انثروبولوجية وسيكولوجية أجريت على العناصر اليونانية والسلافية والارثوذكسية في البلقان نوقشت كظاهرة متزامنة في اطار العلاقة أو الاتصال بوجود الاسلام هناك حيث تبين ان نقص التربية الدينية الجادة، وسوء فهم الاصول العقيدية الناتج عن ذلك، واحياء الطقوس الوثنية فيما يتعلق بالخصوبة والصحة ..لخ، وذلك في بيئة لم تتغير بقبول لمسيحية كديانة ، ورغبة رجال الدين في مجاملة رعاياهم، والفروق الكبيرة بين كبار رجال الدين وصغارهم، وعدم التوافق مع السلطات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالكنيسة «الرسمية» .. كل هذا ادى الى ان كثيرا من الطقوس والعادات والمعتقدات الوثنية ظل قائما ومن ثم اوجد ثقافة وديانة شعبية، ماتزال بقاياها قائمة، ويمكن ملاحظتها في عادات شعب البلقان اليوم.

والحق ان كثيرا من تلك الطقوس والمعتقدات كانت منتشرة آنذاك، فالناس في كل مكان يتشوقون إلى المطر مثلا في وقت نزوله كل عام ويربطون بينه وبين الخصوبة وبين عوامل اخرى

(1) Speros Vryonis, Jr., "Religious changes" , pp. 165 - 66.

تتعلق بحياة المجتمع الريفى البدائية، وكانوا يؤمنون دائما بأن كل شئ يكون صحيحا عن طريق الارواح والشياطين .. الخ الذين اذا تم التعامل معهم تعاملا صحيحا سوف ينعكس اثره فى سلوك يرضى اولئك الذين يعولون على ارادتهم الطيبة. فاذا ما وضعنا فى الاعتبار ان التقاليد المتصلة والمرتبطة بتلك المعتقدات الاساسية والمخاوف والعادات، كانت توجد فقط فى الجزء التركى او الاسلامى، واذا ما تذكرنا ان هذا الجزء قد تعلم اشياء من يونانيى آسيا الصغرى خلال قرون طويلة من حياة الحدود المشتركة بين الطرفين، ادركنا ان وجود ملامح معينة متشابهة للديانة الشعبية كما كان المسلمون والمسيحيون يمارسونها، لم يكن شيئا مفاجئا، بل انه شيئا كان متصلا بهذه الحياة والتقاليد المشتركة.

وبطبيعة الحال فالمسيحيون لهم طقوس ومعتقدات معينة ليست لدى المسلمين، بل ليس من المفترض اصلا ان توجد لديهم، من ذلك الاعتقاد فى القديسين واستخدام الايقونات، والتعميد، وهى اكثر المعتقدات اهمية. ومن ناحية اخرى كان لروابط الآخيين كما نعلم، القدرة على ضم جميع الناس يعيشون على الحدود بكل سهولة. وفى الوقت الذى كان العثمانيون يحرزون فيه انتصارات محققة فى اوربا، كانت الروابط الآخية قد اصبحت تعيش حياة «حضرية» اكثر من ذى قبل، ويشكلون فى الغالب جزء من «البناء» العثمانى، وان لم تكن اكثر من مجرد تنظيمات طائفية لها تعاليمها الدينية الشعبية التى تتصل بدائرة عريضة سمحت لهم بالاقامة والاستقرار فى مدن اوربا، وتقوم فى الوقت نفسه بتنظيم وقيادة الطوائف المختلفة، وتسيطر باسلوب غير مباشر على ادارة شؤون تلك المدن. ولقد كانت تلك الروابط بالاشتراك مع المدارس والمؤسسات الخيرية الدينية الاخرى، مسئولة إلى حد ما عن ظاهرة اعتناق مسيحيى تلك المدن للاسلام عائليا.

على ان الدور الذى لعبته روابط الاخيين فى ريف الاناضول من حيث اعتناق الاسلام بين غير المسلمين، انتقل إلى طرق الدروايش (المتصوفة) والتى اصبحت هى المسئولة عما حدث من تحول جماعات كثيرة إلى الاسلام فى مقدونيا والبوسنة والبانيا قبل احصاء عام ١٥٢٠ - ٥٣٠ المشار اليه. وعلى الرغم من ان بعض طرق الدراويش اتبعت خطى الروابط الاخية واصبحت جماعات حضرية منظمة تنظيما جيدا، فان اكثر فصائلها اهمية وهما «البكتاشية»، «الملامية» ظلت جماعات ريفية اساسا احتفظت بطابعها الشعبى. وليس من الواضح [illegible] عدد طرق الدراويش وعدد الفصائل المتفرعة عنها فى اى وقت من الاوقات، وما هو عدد من باشر نشاطه فى الا[illegible] الاوربية فعلا، الا ان عددهم كان كبيرا ولاشك.

وكان للدراويش شأن الآخيين تكاياهم، وتعاليمهم، وطرقهم، وكانها تشرح اصول الحب الصحيحة التى تؤدى إلى الفهم الصوفى الباطنى له، فضلا عن ان نظام الدراويش اقيم على تقاليد الصوفية القديمة والممتدة وعلى اساس من البحث المستقل من اجل الحياة القويمة. ومع هذا فثمة اختلافات ملحوظة بين كل منهما فى الاسباب والنتائج التى انتهى اليها كل منهما فى [illegible] المجتمع الاوربى. فمن الملاحظ مثلا انه بعد وفاة مؤسس الدراويش بوقت قصير، يصبح محاطا بمظاهر التوقير والتبجيل كما لو كان قديسا مسيحيا، وتنسب اليه قدرات خارقة والقيام بالمعجزات، ويصبح

منزله او مقبرته والتكية التى حولها مزارا. وكان اولئك القديسين يعرفون بانهم اولياء الله فى حياتهم وبعد مماتهم. على ان السهولة التى يتم بمقتضاها اعتبار قديس فى قرية اوربية احد اولياء الله بمعرفة احدى طرق الدراويش تتطلب بعض الشرح والتفسير.

والحقيقة انه حتى يحدث هذا القدر من التقديس، كان يتعين على الدرويش ان يتجول هنا وهناك فى مختلف انحاء الامبراطورية العثمانية، وكان على عكس الواحد من الآخيين يتجول باستمرار وبصفة دائمة، ويبشر بطريقته التى يتبعها، ويدعو الناس الى الدخول فيها، ويمارس بعض المراسم الخاصة بها. وكان يعرف «بالباب» وهى كلمة تعنى ان صاحبها يتصف بمجموعة من الصفات تعنى انه انسان مقدس وصاحب معجزات وطبيب مداوى ..الخ، ويعتبر فى نظر الناس من القديسين الاحياء، وليس لمكانته الدينية ومنافعه حدود فى الواقع. وبناء على التشابه الكبير بين المسيحية الشعبية والاسلام الشعبى، فلم تكن هناك صعوبة تذكر فى ان تستوعب «الطرق» الصوفية (الدراويش) العادات المحلية وتتلائم معها سواء كانت من اصول مسيحية او اسلامية، واكثر من هذا فان ما كانت هذه لطرق تبشر به وتدعو اليه، كان لا يخلو من مميزات معينة.. فقد اتسع مفهوم الصيغة التقليدية عن «حسن الطالع» باضافة بعض العادات التى نقلها هؤلاء الدراويش معهم حيثما كانوا، والتى داخلتها ولاشك عادات اخرى من اهل الذمة انتقلت بدورها إلى المسلمين بفعل الظروف لموضوعية.وقد انتهى هذا التداخل والخلط بين العادات والتقاليد إلى ظهور ما يمكن تسميته «اسلام شعبى» اوربى او بلقانى، والذى دخلت ممارساته شعيرة الاعتقاد فى الايقونات، والتعميد، لاتقاء الجنون .. الخ وملامح اخرى كثيرة اساسية غير اسلامية فى اصولها بطبيعة الحال.

وعلى هذا فلم يكن صعبا على المسيحيين الذين كان ايمانهم يقوم على مجموعة متنوعة من الخرافات الشعبية، ان ينتقلوا إلى عقيدة اخرى مشابهة تقوم على الفهم الشعبى للاسلام، وان كانت اكثر ضمانا وأمنا. ولعل هذا التشابه يفسر التحول الجماعى الكبير نحو اعتناق الاسلام فى الفترة المبكرة من حكم الامبراطورية العثمانية، بل انه تفسير اكثر عقلانية واكثر مصداقية من التفسير الدارج الذى يرجع اعتناق الاسلام إلى رغبة السكان فى الاحتفاظ بما يملكون من اراضى، او رغبة المضطهدين دينيا سابقا (من البولوشيين والبوجوميليين) فى ان يصبحوا سادة طغاتهم او مضطهديهم.

وتنبغى الاشارة إلى انه خلال الفترة المبكرة من الحكم العثمانى كان هناك مسيحيون من اصحاب التيمارات فى البانيا وفى اى مكان آخر من البلقان، واكثر من هذا فقد كان باستطاعة اى اسرة مسيحية الاحتفاظ بما تحت يدها من «اقطاعية» ولو انه لم يكن بامكانها توسيع حجمها او تقسيمها. ويمكن ان نأخذ فى الاعتبار ايضا ان البوجوميليين كانوا يعيشون بكثرة فى اقليم البوسنة فى وقت الغزو العثمانى لها.

ويبين الجدول رقم (١) ان سكان سراييفو طبقا لاحصاء عام ١٥٢٠ - ١٥٣٠ كانوا من المسلمين جميعا (بنسبة ١٠٠ ٪). وإذا كان العثمانيون قد اقاموا هذه المدينة فى موقع احدى القرى الصغيرة مما يبرر هذه النسبة الغالبة للمسلمين، الا ان معدل السكان المسلمين فى المدن والاحياء

الاخرى كان ملفتا للنظر بشكل عام، فيتضح من الجدول نفسه ان نسبة المسلمين فى قضاء البوسنة كانت ٤٦٪ على حين انهم كانوا يشكلون ١٨,٤٪ فى عام ١٤٨٩ طبقا لاحصاء جرى قبل تعداد عام ١٥٢٠ – ١٥٣٠ بحوالى ثلاثين عاما تقريبا. وهذا يعنى بوضوح ان تحولا للاسلام بشكل كبير قد حدث خلال ثلاثين عاما، وكان اكثر وضوحا فى المراكز الحضرية، حيث كان البوجوميليون العنصر الاكثر ضعفا، وهى مشكلة لاتزال دراستها مهملة هى وحالات اخرى مشابهة لم يتم الكشف عنها وفحصها ودراستها بعد. وقد يكون صحيحا تماما ان هذا حدث فى الوقت الذى تحول فيه كثير من البولوشيين والبوجوميليين «والهراطقة» الاخرون إلى الاسلام. ولكن هذا يتناقض مع كونهم كانوا رأس الحربة فى عملية التحول الكبرى للاسلام.

بقيت حجة اخيرة تخدم الفكرة القائلة بان التحول إلى الاسلام فى اوربا العثمانية لم يكن اكثر من مجرد انتقال سهل ويسير من مستوى شعبى إلى آخر، ذلك ان الحركات الاجتماعية الدينية والتى اتخذت اشكالا جديدة آنذاك، لم تظل ظاهرة مستمرة تؤدى إلى كثير من الاضطرابات التى سوف نناقشها فيما بعد، بل كانت من القوة لدرجة انها أثرت بشكل واضح على «الملة اليهودية». وهناك اولا عدة أسباب تفسر قلة حجم التحول للاسلام فى الاقاليم العثمانية باوربا عن الاناضول. وليس مطلوبا على كل حال دراسة هذه الاسباب فى ثنايا هذا الكتاب، ولكن ما هو جدير بالاهتمام انه رغم وجود اسباب وعوامل اقتصادية – اجتماعية كثيرة يمكن وضعها فى الاعتبار كأسباب لاعتناق الاسلام، الا ان تنظيم العثمانيين السريع للموقف فى مختلف الاقاليم الاوربية، جعلت هذه العوامل الاقتصادية الاجتماعية اقل دافعا لاعتناق الاسلام عما كانت عليه الحال فى الاناضول التى كانت تعيش حالة من الاضطراب المستمر. ان اعتناق الاسلام فى اوربا كان بين عناصر معينة لم تكن فاهمة لعقيدتها فهما حقيقيا، او لم تكن تمارس شعائرها الممارسة الصادقة. وعلى هذا فقد كان المروق من العقيدة او الخروج عنها بالنسبة لهؤلاء مجرد ارتياح او ملائمة اكثر منه مسألة معتقد وايمان.

٥ – نظام الدفشرمة

إذا كان اعتناق الاسلام شيئا كان ملائما بالنسبة لاولئك الذين غيروا عقيدتهم طوعا وليس كرها، فانم نظام الدفشرمة الذى يمثل اوضح نموذج للاكراه على دخول الاسلام، كان بدوره شيئا ملائما لسلاطين آل عثمان. وكان هذا النظام فى الواقع جماع لكل المسائل التى سبقت مناقشتها فى هذا الفصل، وهى: الموظفون العثمانيون واداراتهم، والرعايا، وتغيير العقيدة.

وكلمة «دُفشرمة» مأخوذة من الفعل «دفشرمك» (فى التركية) ويعنى تسجيل الاسماء. وطبقا للاسلوب الذى كان يتم به اختيار الاطفال وتجميعهم من اسرهم، فان نظام الدفشرمة كان عبارة عن تجميع اولئك الاطفال كضريبة رأس فرضها السلاطين اجباريا على الاسر المسيحية التى لم تعتنق الاسلام. فبالنسبة للعثمانيين كان هذا النظام يوفر عناصر جديدة تدخل فى صفوف الجيش

بشكل منتظم ومستمر وفى كافة المؤسسات الاخرى التى كانت منظمة تنظيما جيدا. ومن المهم أن نفهم هنا ان المؤسسات العبودية الخاصة بالسلاطين بما فيها الانكشارية، كانت سابقة على تأسيس نظام الدفشرمة. كما يجب التأكيد مرة اخرى على ان «العبودية» لم تكن فقط نظاما قديما معروفا فى العالم الاسلامى عندما اصبحت عائلة عثمان عنصرا مهما فى العالم، بل يجب الاشارة إلى طبيعة عبودية المسلم والحرس الخاص للخلفاء العباسيين فى بغداد الذين كانوا فى الغالب من العبيد الاتراك.

لقد كان بامكان الحاكم المسلم شأن اى فرد آخر، شراء العبيد بمختلف الوسائل. ولكن كان من حقه منذ العصر الاسلامى الاول، التمتع بما اطلق عليه الاتراك فيما بعد «حق المخامس» اى الحصول على خمس اسرى الحرب (كغنائم) الذين يتم استرقاقهم، لا لشئ سوى انهم قاوموا الغزو. ويقال ان السلطان مراد الاول (١٣٦٠ – ١٣٨٩) هو اول من أسس وحدات الانكشارية من العبيد الذين استرقهم فى الحروب. وعلى الرغم من انه اصبح ينسب للسلطان مراد هذا الابداع فى تكوين الجيوش، الا أنه من غير المعروف على وجه اليقين متى بدأ نظام الدفشرمة، ومتى اصبح المصدر الكبير للتجنيد. على ان اول اشارة مسجلة فى هذا الشأن، مأخوذة من احدى العظات المسيحية فى عام ١٣٩٥ حيث نعلم ان اولئك العبيد لم يكونوا يستخدمون فى البداية كجنود، وتأكد هذا المعنى بما فعله السلطان بايزيد الاول فى بداية حكمه فبعدما اخضع مختلف الامارات التركية فى الاناضول لحكمة، قام بتعيين حكاما لها من العبيد. وهكذا ومنذ بداية تسعينات القرن الرابع عشر دخل نظام العبيد البلاط العثمانى. وكانت عناصر الدفشرمة، تخدم كل من وظيفتى الادارة والحرب. وتجدر الاشارة ايضا إلى انه رغم عدم التأكد من بدايات نظام الدفشرمة، الا ان هناك دلائل توضح انه كان مطبقا خلال الربع الاخير من القرن الرابع عشر.(١)

ومن الامور الاخرى غير المؤكدة، مسألة تعدد ضريبة الرأس وعدد الشباب الذين ادخلوا الخدمة العسكرية بمقتضى هذه الضريبة، وتاريخ الغاء العمل بنظام الدفشرمة. فلم يكن هناك وقت معين فيما يبدو لجمع افراد تلك الضريبة (اى تحصيل الضريبة). كما لم يكن هناك تحديد للعدد المطلوب فى كل مرة. ولكن يبدو ان هذه الضريبة كانت تفرض عند الحاجة إلى تجنيد انفار للجيش، وبالتالى كانت فى البداية غير متكررة، ثم اصبحت دورية الحدوث، إلى ان اصبحت فى النهاية نادرة الحدوث. وكانت السلطات فى كل مرة تحدد عدد الشباب المطلوب حسب الحاجة. ويعتقد البعض وأنا منهم، ان اجمالى شباب المسيحيين الذين اخذوا «رسميا» من بيوتهم بنظام الدفشرمة بلغ مائتى الف على الاقل خلال قرنين من الزمان من تطبيق هذا النظام. ويقال ان عهد السلطان احمد الثانى (١٦٩١ – ١٦٩٥) شهد الغاء نظام الدفشرمة، ولو ان ان هذا غير مؤكد بشكل قاطع. ولكن من المفهوم ان العمل بهذا النظام توقف فى نهاية حكم السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ – ١٦٤٠)، واستمر قائما حسب مقتضى الحال، وحسب المناسبات وذلك حتى نهاية القرن السابع عشر.

---

(١) يذكر جب وبوون ان نظام الدفشرمة عرف بين عامى ١٤٢١ – ١٤٣٨ (المجتمع الاسلامى، المجلد الاول، الجزء الاول، ص ٥٩، حاشية رقم ٨). وهذا التاريخ غير دقيق بالتأكيد، الا اذا كان المقصود الاشارة إلى اعادة العمل بهذا النظام بعد فترة توقف.

على كل حال .. إذا كان نظام الدفشرمة هو المصدر الكبير لتكوين فرق القابيقول، فان اهل الذمة فى كل انحاء الامبراطورية العثمانية كانوا مصدرها بكل الوسائل. وتجدر الاشارة إلى أن التفاصيل المتعلقة بهذه النقطة، وكذلك الارقام الاحصائية، لاتكفى للشرح والتفسير. والحق ان استيلاء السلطان على العبيد، لم يكن امرا مسموحا به فقط، بل امرا «شرعيا» طبقا للشريعة وبمقتضى الظروف التى تحدد تحصيل الخمس، بل ان تعرض «الشعوب المحمية» (اهل الذمة) لنظام الدفشرمة، جعله يبدو عملا «غير شرعى» على الرغم من ان بول فيتك p.Wittek (المؤرخ الالمانى) يقول انه طبقا للمذهب الشافعى، فان من ينطبق عليه لفظ «اهل الذمة» قبل عام ٦٢٢، هم كل «أهل الكتاب».(١) ولعل هذا يفسر كيف ان تجنيد بعض اليونانيين والارمن قد تم بناء على اتباع العثمانيين للمذهب الشافعى، وربما لم يكن الامر كذلك. وايا كان التفسير، فمن الثابت من الناحية التطبيقية ان نظام الدفشرمة استثنى فئات وعناصر معينة من الخضوع له مثل شباب المدن، والشباب المتزوج، والفوينكويون Voynuks والدوجانشيون Dogancis، والذين يقومون باعمال خاصة مثل عمال المناجم، او سكان القرى المنوط بها تمهيد الطرق والممرات الحيوية، فضلا عن وجود استثناءات مؤقتة شملت آخرين حسب الاحوال. على ان عددا كبيرا من الاطفال الذين خضعوا لضريبة الرأس كانوا اجمالا من السلافيين الأرثوذكس. وهناك استثناءات اخرى لفئات وعناصر اخرى تجعل من تحديد معيار محدد لنظام تجنيد الدفشرمة امرا صعبا فى النهاية.

كان السلاطين يعتقدون ان نظام القابيقول له فضائل جديرة بالاعتبار. فمن ناحية، خضع للاسلوب التقليدى السائد من حيث تعيين الحرس الخصوصى من العبيد، والاستفادة منهم الافادة المثلى؛ وايجاد مجموعة من الرجال تعتمد اعتمادا كليا على الحاكم وتستمد شرعيتها من وجوده. ولم تكن سياسة بايزيد الاول فى تعيين حكام للاقاليم من العبيد سابقة تاريخية بالنسبة للعالم الاسلامى، لكن الجديد فى الموضوع بالاضافة إلى نظام الدفشرمة، توسيع قاعدة الانتفاع بخدمات اولئك العبيد. فمن الملاحظ ان السلطان محمد الثانى قام بتعيين محمود أضنى – وهو من القابيقول – صدرا اعظما عقب الاستيلاء على القسطنطينية بثمانية شهور، وتبع ذلك عملية احلال القابيقول فى وظائف الادارة العامة بدلا من العناصر التركية الأصيلة (غير العبيد)، هذا مع الاخذ فى الاعتبار ان بعضا منهم وصل إلى اعلى المناصب حتى قبل ان يتحلل نظام القابيقول بعد ذلك بنحو قرنين من الزمان.

على أن اسباب التحول نحو استخدام العبيد بهذا الشكل تكمن فى بعض حقائق تاريخ العثمانيين التى سبقت الاشارة اليها. فقد ظل امراء الولايات التركية المتحالفة يعملون على استعادة استقلالهم، وحتى بعد ان اصبحوا على قمة الهرم الاجتماعى العثمانى كوجهاء، ظلوا متمسكين بتقاليد البكوات، وبقوا قوة يمكن ان تتحدى سلطة الحاكم. ولعل المثل الواضح على ذلك، الدور الذى لعبه خليل قندرلى فى عام ١٤٤٦ فى عزل السلطان محمد الثانى واعادة السلطان مراد الثانى،

(1) Paul wittek, "Devshirme and sharia', Bulletin of The School of Oriental and African Studies 7 (1955), p271 - 78.

فلاعجب ان يكون السلطان محمد الثانى هو الذى اكمل تيار اعتماد الحكام على عبيدهم، وكان تيارا متناميا، وانه هو الذى اعطى مدارس تدريب العبيد شكلها النهائى الرسمى.

على ان اقامة نظام ادارى يعتمد على تولى العبيد الوظائف الادارية، لايفسر ابتداع نظام الدفشرمة. وفى هذا الخصوص ليست لدينا حقائق محددة لتفسير قيام هذا النظام، ولكن هناك ثلاث وجهات نظر جديرة بالاعتبار فى هذا السبيل. الاولى بسيطة وواضحة وتقوم على ان شراء العبيد كان امرا مكلفا، على حين ان تجنيد الدفشرمة من الشباب كان مجانا ودون مقابل، على الرغم من استمرار الحصول على عبيد معينين بطريق الشراء من منطقة القرم والقوقاز. واكثر من هذا انه اذا اتفقنا على ان العقود الاخيرة من القرن الرابع عشر تمثل بداية ادخال نظام الدفشرمة، فان ثمن العبيد فى هذه الفترة نفسها لم يكن باهظا، لكن الحصول عليهم كان امرا صعبا.

والحاصل ان البلاد الاوربية التى خضعت للحكم العثمانى كانت تلحق كولايات تابعة للامبراطورية العثمانية كقاعدة، ولم يكن بامكانها ان تقدم نصيب الخمس (من اسرى الحرب العبيد) بالكمية المطلوبة والكافية. واما فى وسط اسيا وبلاد فارس والعراق، فقد ادى ظهور امبراطورية المغول إلى قطع طرق تجارة الرقيق واحتفظ المغول لانفسهم باولئك العبيد، واما فى الاناضول فلم تفلح الانتصارات المباشرة للعثمانيين هناك فى توفير العدد الكافى من العبيد طبقا لنظام اسرى الحرب، لأن معظم المهزومين كانوا من المسلمين الاتراك. والخلاصة ان ذلك الوقت الذى شهد النقص الملحوظ فى توريد العبيد، هو الوقت نفسه الذى كان كل من السلطان مراد الاول وبايزيد الاول يواجهان فيه مصاعب كبيرة مع البكوات، ومن ثم كان الاعتماد بشدة على استخدام العبيد فى الوظائف الادارية والعسكرية العثمانية وما يعنيه من زيادة الطلب على العبيد. ولعل توافق هذه العوامل معا يفسر ادخال نظام الدفشرمة كوسيلة للحصول على العسكر (القول).

لقد كان من شأن التوسع فى نظام الدفشرمة خدمة مجال اكبر من مجرد تجنيد الانكشارية وهم قوة الحروب، اذ ساعد على توفير سباهية الباب العالى، وفيما بعد رجال لسلاح الانشاءات (المهندسين) ورجال المدفعية، وبعض القوات الخاصة. وعلى حين كان الجند- العبيد يمثلون الاغلبية ومعينين للعمل مع القيادات او داخل مؤسسات تدريب ابناء العجم (الاجانب) لخدمات البيرون (خارج القصر)، فان العناصر الواعدة منهم كانت تلحق بمدارس الاندرون (الخدمة داخل القصر) كوصفاء (إيج اوغلانلر فى التركية)، واصبح هؤلاء فيما بعد سادة الدولة المسئولين عن تخريج تلك العناصر.

اما حقيقة ان معظم الذين تولوا دفة الامور فى الدولة ولمدة قرنين من الزمان، كانوا من مسيحيى البلقان – السلاف، فامر يثير اخر جملة المشكلات المتعلقة بهذا الفصل والذى به نختتم مقدمة هذا المجلد .. فماذا كانت الدفشرمة تعنى لاولئك الذين تأثر اطفالهم بها ؟! .. هل افادوا من اصدقائهم واقربائهم فى المراكز العليا لتى تبوأوها فى الدولة؟! ام ان التجربة انتهت إلى لاشى بالنسبة لهم؟!

الحقيقة انه بصرف النظر عن الملامح غير الانسانية لنظام يقوم على فصل الاطفال عن ذويهم للابد، فان سلبيات الدفشرمة تعد امرا ظاهرا وواضحا .. اذا ما تذكرنا ان دائرة الاختيار للتجنيد كانت ضيقة ومحددة نسبيا وتنحصر فى العناصر السلافية الارثوذكسية، وان الشباب الاصغر (الصبية) الاكثر مقدرة كانوا يؤخذون، وان عددهم فى الحقيقة كان اكبر من العدد «الرسمى» لقوات الدفشرمة الذى سبقت الاشارة اليه، ذلك ان ضابط الانكشارية (يايا باشي) المسئول عن اختيار الصنبية كان يجمع اكثر من العدد المطلوب ويقوم ببيعه كعبيد لحسابه بالتعاون الوثيق مع القضاة المحليين والسباهية محققا لنفسه ارباحا مالية. ولقد ادى هذا الاسلوب فى التجنيد إلى خسائر فى الاقتصاد وفى التركيب الاثنى لشعوب المنطقة، وهى امور لم تدرس بعد الدراسة العلمية الكافية، ويجب وضعها فى الاعتبار دائما عند دراسة تلك الفترة من تاريخ هذه المنطقة. وعلى الرغم من ان هؤلاء الناس اكرهوا على اعتناق الاسلام وكانوا مؤيدين متعصبين للنظام العثمانى ولعقيدتهم الجديدة، الا انه من غير المحتمل انهم نسوا تماما اصلهم ولغتهم الاصلية. وفى هذا الخصوص نذكر ان بعض المسئولين منهم فى الاقاليم كانوا على علاقة طيبة بالرعايا، وان بعض السباهية منهم كانوا ايضا على علاقة طيبة مع فلاحى اقطاعياتهم ولو بشكل مؤقت، إلى آخر هذه الامور التى تحتفظ بها ذاكرتهم.

وهناك ما يثبت ان الموظفين العثمانيين الذين كانوا من «الدفشرمة» اصلا، ظلوا يتذكرون بالفعل طفولتهم عندما اخذوا صغارا من ذويهم إلى المعسكرات، ويحنون إلى ذوى القربى منهم .. فابراهيم باشا الصدر الاعظم ايام حكم السلطان سليمان الاول، كان من اصل يونانى وظل فى منصبه مدة ثلاثة عشر عاما قبل ان يشنق فى ١٥٣٦ لارتكابه اخطاء كثيرة من بينها انه كان يحمى اقربائه اليونانيين ويرعى مصالحهم، ومحمد صوقوللو الصدر الاعظم ١٥٦٤ - ١٥٧٩ لم يكن يتصل فقط اتصالات خاصة بعائلته، بل ساعد ايضا اهالى الصرب من خلال محاولة اقناع السلطان باعادة تأسيس اسقفية بيك pec فى ١٥٥٧ بالاشتراك مع اخيه رئيس الاساقفة حتى قبل ان يتولى منصب الصدر الاعظم.

وإذا كانت تلك هى تصرفات الكبار من عناصر الدفشرمة كما اثبتتها الحجج والوثائق، فليس ببعيد ان تتصرف المستويات الادارية الادنى التصرفات نفسها ازاء ذويهم واقربائهم. وإذا لم يكن الامر كذلك .. فلماذا كان ضابط الانكشارية المسئول عن التجنيد للدفشرمة (يايا باشى) يأخذ رشوة ليس لاعضاء الطرف عن اخذ الصبية للتجنيد، بل لأخذ من لا تنطبق عليهم شروط التجنيد؟! واخيرا.. هناك مثال لافت للنظر يتمثل فى حالة مسلمى البوسنة الذين اصروا على ان يؤخذ اطفالهم إلى استانبول.[1] ففى مطلع عام ١٥١٥ وبناء على طلب مسلمى البوسنه تم الحاق الف صبى من البوسنة فى مدارس الاندرون بدون تطبيق عملية الاختيار المعتادة التى تقوم على فرز صفوف ابناء العجم (الاجانب)، وهى عملية تكررت مرارا فى القرن السادس عشر. ومن الملاحظ ان إقدام الاسر

(١) انظر عرض موجز لدفشرمة البوسنة مع الوثائق المتعلقة بها فى:
V. L., Menage, "Devshirme", The Encyclopaedia of Islam, New Edition (Leiden: E.J. Brill. London: Luzac &co., 1965), 2:211.

المسيحية وكذلك المسلمة فى البوسنه وفى أماكن اخرى على دفع رشوة من اجل الحاق ابنائهم بالدفشرمة، لابد وان يكون بناء على اعتقادهم فى مميزات هذا النظام، ليس فقط لاولادهم، ولكن لهم ايضا، والا لكان سلوكهم المشار اليه سلفا، وهو الحرص على التجنيد، لا معنى له.

والحق انه رغم ميزات نظام الدفشرمة بالنسبة للصبية ولذويهم، فان تبعات هذا النظام فيما يتعلق بالاوضاع الانسانية والاثنية والاقتصادية كثيرة لاحصر لها، وضررها كان اكثر من نفعها. وتجدر الاشارة إلى ان استخدام العثمانيين للعبيد، كان واسعا بالمقارنة لما كانت عليه الاحوال فى الولايات الاسلامية مبكرا، كما ان اسلوب الدفشرمة الذى جعل من العبودية نظاما، كان ابداعا عثمانيا متفردا، بل لقد كان هذا النظام يجسد النموذج الشائع لاكراه الناس على اعتناق الاسلام فى السنوات قبل القرن السابع عشر.

❖

القسم الثانى

الحياة داخل الاقاليم «النواة» لاوربا العثمانية

١٤١٣ - ١٥٧٤

الفصل الثالث

اقرار الحكم العثمانى

١٤٥١ - ١٥٦٦

١ - ملاحظات تمهيدية

يتناول الجزء الثاني من هذا الكتاب الاقاليم «النواة» لاوربا العثمانية في اعقاب اعادة تأسيس الامبراطورية العثمانية تحت حكم السلطان محمد الاول، وخلال الفترة التى تميزت فيها الدولة بقوتها، وتميزت ادارة مختلف مؤسساتها بالكفاءة العالية. والحق ان كلمة «النواة» العثمانية هنا يحتاج إلى بعض الشرح والتفسير.

على الرغم من ان الامبراطورية العثمانية كانت دولة غاية فى المركزية، وتقوم على بناء طبقى محدد المعالم والوظائف، لكل فرد فيها وضعه المرسوم داخل طبقته الاجتماعية ووسط طائفته المهنية، الا انها مع ذلك – ومما يدعو للدهشة– كانت كالقط الارقش، متعددة الالوان. ولقد سبقت الاشارة الى سببين اثنين لهذا التنوع والاختلاف. فقد كان واضحا ان هناك اختلافا كبير فى حياة ما يمكن تسميته الاقاليم العثمانية «النواة»، والحياة فى «ولايات» موالدفيا، وولاشيا، وترا نسلفانيا، وراجوزا– دوبرفنيك، والتى كانت إما تابعة لاستانبول وإما حليفة لها .. فبدلا من ان تستند القوانين فى تلك الولايات الى مبادئ الشريعة «وتسايرها»، وجدنا قبولا من العثمانيين لنصوص القوانين الوضعية، بل وحتى تقاليد التنظيمات الشعبية الخاصة بكل إقليم اخضعوه، مما انتج فى النهاية اختلافات على جانب كبير من الاهمية فى حياة الاقاليم التى حكمها العثمانيون حكما مباشرا، وهى تلك المقصودة «بالنواة العثمانية». ولعل ما سبقت الاشارة اليه فى صفحتى ٥٨ –٥٩ من هذا الكتاب بخصوص «السناجق» يعبر تعبيرا صادقا عن هذا القصد (النواة العثمانية)، على الرغم مما حدث من تقليص لحجم هذه السناجق عن حجم «الايالة» الكبيرة، او اعتبارها احدى وحدات الايالة حوالى منتصف القرن السابع عشر وحتى ضياع هذه المناطق من الحكم العثمانى .. فالمقصود اذن بهذا المصطلح، الاراضى الاوربية التى كانت تحت الحكم العثماني المباشر.[1] ولم تكن القوانين

(١) لابد ان نأخذ فى اعتبارنا التغييرات الادارية التى حدثت .. فطبقا لاحصاء ١٦٦٨ – ١٦٦٩ كانت ايالة روم ايلى (وهى معظم شبه جزيرة البلقان) تتكون من ٢٥ سنجقا، وتضم السناجق كلها ٢٢٨ قضاء واربعة وقفيات وناحية واحدة. ولايشمل هذا العدد سنجق زمندريا semendria (حدود الصرب اساسا) وكذا التسعة عشر قضاء التى يشتمل عليها هذا السنجق وكان جزء من ايالة روم ايلى عادة، لكن عند وقت الاحصاء المشار اليه (١٦٦٨ – ١٦٦٩) كان قد الحق بايالة بودا Bude. وبالاضافة=

فقط هى التى انتجت مجموعة الاختلافات الكبيرة بين كل اقليم وآخر، بل ان السلوك اليومى والتصرفات العامة الشائعة للعسكر وللسياسيين والموظفين الرسميين ادى إلى شئ من هذا القبيل، وعلى سبيل المثال فان المشكلات المحلية فى السنجق الذى يضم جزر بحر ايجة كانت تختلف اختلافا عن مشكلات سنجق تيمزفار.

واخيرا يجب ان نتذكر فى هذا الشأن ان الدولة العثمانية نشأت كمجتمع حدود، وفى مثل هذه المجتمعات – مثل الولايات المتحدة الامريكية او روسيا – تتحرك تلك الحدود حيث تمتد وتتسع مع نمو الدولة. وعلى الرغم من ان عدد عناصر «الغازى» والذى كان بامكانهم التوطن فى مناطق هذه الحدود المتسعة، كان يتناقص تناقصا ملحوظا إلى درجة التلاشى، الا ان الحكام استمروا يعاملون مناطق الحدود كاقليم ذا طابع خاص. فعلى سبيل المثال كانت مساحات كبيرة من ايالة بودا وكذلك الضواحى الشمالية لاقليم البوسنة، تعامل معاملة «مناطق الحدود» على الرغم من ان كل منهما كان «نواة عثمانية» بالمعنى الاصطلاحى.[1] ومن الملاحظ ان الحياة على الحدود المشتركة بين الدولة العثمانية والدول المجاورة، كانت تتطور تطورا ذاتيا حسب الاحوال والظروف، طالما لم تكن هناك مواجهات بشأن المعيشة المشتركة من جهة وبين «الغازى» والاكريتوى من جهة اخرى. ورغم هذا فان حياة الحدود بما فيها من حصون وقيادة وحرس، وبما تعنيه من حروب غير معلنة، اوجدت فى النهاية «حدودا» جديدة كان لها تأثيرها على حياة اهلها بشكل عام. ومثل هذه الاختلافات يجب ان توضع فى الاعتبار دائما.

ويجدر بنا ان نذكر بعض الامور اجمالا، وهى التى موضع الجزء الثانى من هذا الكتاب .. كانت معظم الاراضى الاوربية قبل حكم السلطان بايزيد الاول مرتبطة بالامبراطورية العثمانية، اما برباط التبعية، او برباط التحالف. ثم بدأ بايزيد فى نقل اراضى اتباعه او حلفائه هؤلاء الى اقاليم عثمانية صرفة. غير ان هذا العمل اصابه الانهيار فى عام ١٤٠٢، وظل الامر كذلك حتى مطلع حكم السلطان محمد الاول، حيث اصبحت الاراضى الجنوبية الشرقية من اوربا اقاليم عثمانية (١٤١٣). ولهذا السبب لم يكن صعبا التقاط تاريخ العمل بهذا النظام. اما تاريخ انتهاء العمل به فيحتاج إلى مزيد من الشرح .. فيرى المؤرخون فى انتهاء حكم سليمان الاول فى ١٥٦٦ نهاية «العصر الذهبى» حيث كان من الممكن استشفاف علامات الاضطرابات ورصدها. وهذا الرأى صحيح من وجهة النظر العثمانية .. فسليمان الثانى الذى انتهى حكمه فى ١٥٧٤ كان حاكما ضعيفا للغاية، وشهد عهده انهيار قوة الدولة وتنظيمها بشكل سريع. وهذا يعنى ان بوادر الانهيار

=الى ايالتى بودا وروم ايلى كانت الايالات الاوربية الرئيسية قبل القرن السابع عشر تتمثل فى كل من يالتى البوسنة وتيمزفار.وقد اضيفت اليها فى مطلع القرن السابع عشر ايالة كانيزشا Kanizsa. وعند نهاية الربع الاول من القرن السابع عشر اصبحت فاراد Varad ايالة.

(١) لقد درس حازم سابانوفيتش sabanovic هذه الظاهرة فى اعمالة المتعددة المتعلقة بالبوسنة. واهم هذه الاعمال بالنسبة للمشكلة التى نتناولها: المواكب العسكرية لعيسى بك اسحق كوفيتش Isakovic؛ عرض لممتلكات الاراضى فى ١٤٥٥، سرايبفو، معهد الدراسات الشرقية ١٦٦٤، المجلد الثانى، مواكب البوسنة العسكرية، سرايبفو ١٩٥٧، خاصة التنظيم العسكرى للبوسنة من ١٤٦٣ وحتى نهاية القرن السادس عشر، ١٩٦٠.

والاضطراب كانت مرئية وواضحة فى عهد والده سليمان الاول.

على ان حكم السلطان سليمان الثانى كان بالنسبة لسكان الاقاليم مايزال امتدادا «للعصر الذهبى»، لأنه كان يصعب عليهم ادراك حقيقة الاضطرابات التى كانت قد بدأت تكتنف الادارة المركزية فى استانبول. ومع هذا فقد استطاع محمد صوقوللو الذى ظل فى منصب الصدر الاعظم حتى ١٥٧٩ ان يحافظ على كفاءة اجهزة الدولة بشكل مناسب إلى حد كبير، فضلا عن استمرار التوسع العسكرى فى المجر وفى اماكن اخرى. وعلى الرغم من ان قيمة الاقچة (العملة العثمانية) كانت انهيار، الا ان انخفاض قيمة الاشياء كان يحدث تدريجيا، وان لم يؤثر فى الحياة الاقتصادية فى الاقاليم بدرجة اساسية. ولكن هذه التأثير لم يظهر إلا خلال السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ – ١٥٩٥)، حيث لم يعد بالامكان السيطرة على المشكلات الاقتصادية، وحيث اصبح التضخم ظاهرة سائدة، وحيث اصبح فساد الادارة المركزية فى استانبول متفشيا وكذا فى الاجهزة الاداريةللاقاليم، وأثر فيها تأثيرا خطيرا، ومن ثم بدأت الحياة فى الاقاليم تتدهور تدهورا ملحوظا، بل ان ميزان العمليات العسكرية فى نهاية حكم السلطان مراد الثالث كان قد اصبح فى غير صالح العثمانيين. والخلاصة ان كل تلك العوامل والظواهر تشير الى ان الفترة الواقعة بين عامى ١٥٧٤ – ١٥٩٥ (وهى فترة حكم السلطان مراد الثالث) هى التى شهدت بداية تأثر الاقاليم بنتائج ضعف وفساد الحكومةالمركزية.

ومن ناحية اخرى كانت التوسعات العسكرية قد توقفت تحت حكم السلطان سليمان الثانى وحتى نهاية فترة هذا الجزء من الكتاب. وخلال الفترة من توسعات مراد الثانى وسليمان الثانى، وقعت تغييرات اقليمية على جانب كبير من الاهمية فيما يتعلق بالتوسعات داخل الاراضى. ورغم ان انتصارات سليم الاول فى شرق الاناضول والبلاد العربية (١٥١٢ – ١٥٢٠) لاتهم موضوعنا بطريق مباشر، الا انها لا تخلو من اهمية عامة، اذ تميز عهده بان المسلمين فيه كانوا يمثلون إغلبية عامة فى انحاء الامبراطورية. وتحت تأثير طبيعة الاراضى الجديدة التى وقعت هى وزعاماتها الدينية فى حوزة العثمانيين، وحفاظا على الطبيعة الاسلامية للدولة، اصبح السلاطين أكثر تحفظا بل وإكثر رجعية فى الامور والمسائل الدينية. وامتد الاتجاه نفسه بين العلماء وكان مسئولا عما حدث فيما بعد من حيث التفرقة تفرقة حادة بين رعايا الدولة لمسلمين ورعاياها المسيحيين، وما انتهى اليه الامر فى القرن السابع عشر من حيث محاولات اكراه الرعايا على اعتناق الاسلام كما سبقت الاشارة.

لقد ادت انتصارات السلاطين محمد الثانى، وبايزيد الثانى، وسليمان الاول، الى تحديد معالم الاراضى التى اصبحت تمثل «الاقاليم النواة لاوربا العثمانية»، مما يدفعنا إلى تناول امور هذا التوسع بقدر من الدراسة.

٢ – التوسع فى اوربا ١٤٥١ – ١٥٦٦

هناك اسبابا كثيرة ترددت فى ادبيات التاريخ العثمانى لتفسير كيف ان الامبراطورية العثمانية لم يكن من الممكن ان تعيش فى سلام، بل كان عليها ان تكون فى حرب دائمة.وتتلخص هذه الاسباب فى حاجة العثمانيين للغنائم والاسلاب التى كانت تعد مصدرا كبيرا واساسيا للخزانة، والحاجة إلى مزيد من الارض لاقامة «التيمارات» وارضاء طبقة العسكريين، والحاجة لاشغال الجانب الاكبر من المؤسسة العسكرية لتحاشى القلاقل والاضطرابات داخل الدولة، والحاجة الى توسيع دار الاسلام، وهو الامر الذى اصبح فى عهد السلطان محمد الثانى يمثل «تفكيرا امبرياليا» للغزو من اجل صالح الدولة.

على ان كل واحد من تلك الاسباب يمثل بعض الحقيقة فى الواقع، ولكنها مجتمعة تعتبر وافية وشاملة باى مقياس من المقاييس .. فاذا كان اسقاط القسطنطينية على يد السلطان محمد الثانى يخدم كل الاسباب التى قيلت سلفا من حيث الطبيعة المحاربة للدولة العثمانية، فان الاستيلاء على تلك المدينة كان ضرورة سياسية واستراتيجية،ذلك ان وجود قلعة مسيحية ليس فقط لرعايا الدولة المسيحيين بل لكل اوربا فى وسط اراضى السلطان وفى موقع استراتيجى غاية فى الاهمية، كان امرا يهدد أمن السلطنة فى الداخل والخارج. كما ان وجود امبراطور مسيحى وبطريرك للكنيسة داخل الدولة مستقلين عن السلطة العثمانية، كان من شأنه ان يجعل من رعايا السلطان المسيحيين والذين كانوا يمثلون انذاك اغلبية السكان، عناصر للثورة المضادة. هذا فضلا عن ان احتلال تلك المدينة الكبيرة كان من شأنه تقليل خطر الحملات الصليبية الذى بات امرا واضحا بعد مؤتمر فلورنسا، اذا لم يتم اجتثاث جذوره نهائيا. ومن ناحية اخرى كانت القسطنطينية قد اصبحت مصدرا لمؤامرات ودسائس شاركت فيها عناصر طبقة الادارة العليا فى الدولة. ولعل الصدر الاعظم خليل قندرلى كان نموذجا خطرا بادر السلطان محمد الثانى بشنقه فى اعقاب دخوله المدينة بتهمة الخيانة. لكل هذه الامور لم يكن امام السلطان محمد الثانى اية اختيارات إلا ان يضرب الحصار على القسطنطينية حتى سقطت فى ٢٩ مايو ١٤٥٣.

وهناك ايضا اسباب اخرى كثيرة لتفسير العمليات العسكرية التى قام بها السلطان محمد الثانى وخلفاؤه فى اوربا بعد ان دانت لهم امور السلطة والسيادة فى عاصمتهم الجديدة استانبول. وفى هذا الخصوص سوف نسقط من اعتبارنا مشكلات التوسع العسكرى فى اسيا الصغرى، وبلاد فارس، والعراق، ونركز فقط على ما يتعلق باوربا.

فى تلك الاثناء كانت بلاد الصرب والبوسنة والدويلات الالبانية، ماتزال سياسيا فى دائرة البلقان غير العثمانى، كما كانت دوقية اثينا واجزاء كثيرة من شبه جزيرة المورة ماتزال مستقلة.اما البندقية فكانت تتمتع بمواقع كثيرة تحت نفوذها على شاطئ دلماشيا، وفى المورة. والى الشمال من خط نهر الدانوب – سافا كانت هناك امارتان رومانيتان كانتا دائما على استعداد «لمساعدة» بقايا الدويلات المسيحية فى البلقان من خلال التحالف مع المجر التى كانت دولة قوية آنذاك.

كان السلطان محمد الثانى مغرما بالغزو والانتصار فى حد ذاته، وليس من اجل توسيع دائرة التحدى. واما السلطان مراد الثانى فكانت سياسته ترمى الى القضاء على الدويلات المستقلة القائمة بين ظهرانيه واخراج البنادقة والجنويين من الجزر المحيطة وكل ركائزهم على الشواطئ. ولقد استطاع مراد ان يحقق هدفه الاول تقريبا قبيل ان يموت فى ١٤٨١، وكان قد بدأ فعلا التحرك الى مدى ابعد بمهاجمة ليس المجر فقط، بل الاراضى الايطالية ايضا، حيث رابطت قواته فى اوترانتو Otranto فى عام ١٤٨٠، وارتبطت به امارة ولاشيا فى اطار اتفاقيات التبعية ودفع الجزية المعروفة.

ولقد لعبت الظروف دورها فى جعل مهمة السلطان سهلة التحقيق وفى خضوع الدويلات الرومانية له .. فقد ادت مجريات الامور فى المجر وهى الدولة الوحيدة آنذاك التى كان فى مقدورها تنظيم تحالف خطير ضد محمد الثانى، الى انفراده بالعمل دون منازع فبعد وفاة يوحنا هونيادى Hunyadi فى ١٤٥٢ (قبل سقوط القسطنطينية بعام)، انتهز كبار نبلاء الاقطاع فرصة صغر سن خليفته الملك لاديسلاس الخامس (Lászlo)، والذى كان يبلغ ثلاثة عشر عاما فقط، وانشغلوا بالصراعات بين الفرق المختلفة من انصار ومعارضين غير منتبهين لما يحدث فى البلقان، ولكن بين عامى ١٤٥٨ – ١٤٩٠ قيض للمجر ان يتولاها شخص قوى وهو ماثياس matthias ابن يوحنا هونيادى. ولكن وعلى الرغم من انه قد اعد جيشا دائما على حدود بلاده الجنوبية، وكان قادرا على الايقاع بالقوات التراكية المهاجمة، الا انه لم ينتبه الانتباه الكافى لما يجرى فى البلقان من حوداث ايضا، لانشغاله هو الاخر بالحصول على عرش بوهيميا فى الشمال والاستيلاء على ڤيينا ليصبح امبراطور الجرمان. وهكذا ونظرا لتلك الظروف، لم يكن محمد الثانى يخشى الخطر المتوقع من اكبر اعدائه خطرا.

وعلى العكس من ذلك، وبناء على الظروف نفسها اصبح العدو او الغريم الاكبر للسلطان يتمثل فى البطل الالبانى سكندربج Scenderbeg (جورج كاستريوتى Kastriote)، وكان سكندربج قد كون مع مجموعة من اصدقائه فى عام ١٤٤٤ مايعرف بعصبة أليشيو (Les, Alessio) لتكون قاعدة لتحقيق الدولة الالبانية. ونتيجة لحركات التمرد الكثيرة التى كان الالبان يقومون بها والدخول فى مواجهات مع السلطات العثمانية، كتب على قائد قوات العصبة المأمول (وهو سكندربج) ان يقضى بعض الوقت فى ادرنه كرهينة لدى السلطات العثمانية. واكثر من هذا فقد كان عليه كأبن لزعيم تابع، ان يحارب فى صفوف القوات العثمانية واثبات قدراته لدرجة ان السلطان خلع عليه لقب سنجق بك، وفى عام ١٤٣٦ عينه السلطان حاكما لاقليم ديبرا Dibra الالبانى، ومن هنا ذهب على رأس ثلاثمائة فارس لينضم إلى قوات السلطان المجتمعة لملاقاة هونيادى فى ١٤٤٣. ولكنه انتهز هذه الفرصة ليعمل بمفرده لتحقيق اغراضه حيث انتهى الامر بانتفاضة البانية كبيرة وتأسيس العصبة، وظل يحارب الى ان وقع هدنه مسلحة مع السلطان محمد الثانى فى ١٤٦٠، ولم يخلو الامر من اثارة بعض المشاحنات هنا وهناك فى عام ١٤٦٢ ولفترة قصيرة، الا ان حملته النهائية بدأت بهجوم السلطان محمد الثانى فى ١٤٦٤. وبعد ذلك باربع سنوات، ونتيجة لحرب لم تقر بعد، مات سكندربج فى يناير من العام نفسه، ومع هذا ظلت مقاومة الالبان قائمة بعد موته الى ا

خضعت البانيا خضوعا تاما للحكم العثمانى فى ١٤٧٩.

اما بايزيد الثانى الذى كان مسالما بطبيعته، فلم يفعل الا القليل بالنسبة لما حققه السلطان محمد الثانى من انتصارات ناجحة. فقد سحب قواته من اوترانتو، ولكنه واصل الغزوات العثمانية فى غرب البلقان حيث نجح فى طرد البنادقة من المورة كما أمن منطقة دوبروديه Dobrudja المهمة، واجبر مولدافيا على الدخول مع الامبراطورية العثمانية فى علاقة تبعية. ولقد كانت التحركات التى قام بها السلطان بايزيد الثانى على جانب كبير من الاهمية، ويمكن اعتبارها نوعا من عمليات تطهير البلاد من العناصر المضادة فى اعقاب المعارك الكبيرة التى انتصر فيها السلطان محمد الثانى، او نوعا من حماية حدود الدولة جنوب خط الدانوب — سافا الذى كان يمثل حدودا طبيعية ملائمة فى تلك الايام، كما كفلت تأمينا نسبيا للممتلكات العثمانية فى اوربا.

اما فيما يتعلق بسياسات السلطان سليمان لاول، فانها لفرط ضخامتها تستعصى على التقييم، فقد كان معروفا فى اوربا باسم سليمان العظيم، ففى خلال فترة حكمه وصلت الامبراطورية العثمانية الى اوج عظمتها. وعلى الرغم من ان العثمانيين اعتبروا اعماله التشريعية اعظم منجزاته على الاطلاق حتى لقد لقبوه «بالقانونى»، الا أنه من الواضح انه كان سلطانا محاربا لم يمر عام من اعوام حكمه التى بلغت ستة واربعين عاما دون ان يقود جيشه فى معارك هنا وهناك. ولهذا نجد ان كثيرا من الخبراء يعتبرون غيابه المستمر عن استانبول عاصمة السلطنة فى ميدان المعارك، مسئولا الى حد كبير عن ظهور ظاهرة الشللية فى الحكومة المركزية، وعن تعاظم قوة وسلطات الصدور العظام وخاصة الصدر الاعظم ابراهيم، وعن بداية ظهور قوى سياسية داخل القصر تتكون من الحريم والطواشية، ادت الى تدهور وفساد المؤسسات المركزية الحاكمة بسرعة متناهية.

كانت انتصارات سليمان الاول فى كل من إسيا واوربا مكثفة ولها مغزاها، فهى فى نظر دارسو التاريخ العثمانى ادت الى امتداد المحور الشمالى الشرقى — الغربى للدولة العثمانية إلى اقصى نقطة يمكن ان تمتد اليها ابتداء من ابواب فيينا وحتى ايران والخليج الفارسى. واصبح القيام بغزوات مستمرة ودائمة عملا مستحيلا بسبب طول موسم الغزو وحاجة الجند السباهية للعودة سنويا لحيازاتهم (اقطاعياتهم) لتحصيل مستحقاتهم، وكان موسم الغزو يبدأ متأخرا فى الربيع بسبب رداءة الطرق فى اعقاب هطول الامطار وينتهى عادة مع سوء الاحوال الجوية فى اوائل الخريف .. هذا فى الوقت الذى كان يتعين فيه على السباهية العودة إلى حيازاتهم فور انتهاء موسم الحصاد لرعاية اهل بيتهم وشؤون المنزل والقيام بواجباتهم غير العسكرية. ولعل هذه الظروف والملابسات تفسر الاضطرابات التى قامت بين الجند، واهم من ذلك تدهور نظام التيمار خلال الحكومات المتعاقبة التى تلت سليمان.

ومهما يكن من امر صحة تلك الملحوظات والتفسيرات، فانها لاتكفى لتفسير الاجراءات الكبرى التى قام بها السلطان سليمان الاول، حتى ولو افترضنا انه شأن اسلافه الكثيرين كان يقوم بواجبه من اجل توسيع رقعة الاسلام بشكل جاد معتقد أنه سيد الدنيا. على ان تحالفه المعروف مع

فرانسوا الاول الاول ملك فرنسا (١٥١٥ – ١٥٤٧) وسياسته تجاه المجر بصفة خاصة، لا تتناسب مع القول بان سليمان كان يسعى لأن يكون قاهر الدنيا، فقد كان مثالا معاصرا لأعظم حكام اسرة الهابسبورج، الا وهو شارل الخامس (١٥١٩ – ١٥٥٦) الذى كان قاب قوسين او ادنى لأن يحكم العالم بما فعله من اجراءات اكثر مما قام به سليمان. وعلى الرغم من المشكلات الداخلية التي واجهها شارل الخامس في الولايات الالمانية مع بداية حركة الاصلاح الديني، فقد كان يمثل خطرا حقيقيا ليس فقط لفرانسوا الاول، بل لسليمان ايضا. وهذا الخطر يفسر بالضروة تحالف الاثنان: فرانسوا وسليمان معا، كما يفسر ايضا الاتصالات التى تمت بين السيد الاعلى لدولة اسلامية – عثمانية عظمى وامراء المانيا البروتستانت.[١]

والحق ان مشكلة الهابسبورج مست بشكل او بآخر المجر. وحتى نفهم التفسير القائل بعدم امبريالية توسعات سليمان فى اوربا، يتعين التعرف على شؤون المجر واحوالها، خاصة وان هذا الاحوال تتعلق بالتوسع السريع لسلطات الهابسبورج فى المجر.

كان البرت Albert هو اول من توج ملكا على المجر من اسرة الهابسبورج فى ١٤٣٧، ثم اصبح ملكا على بوهيميا فى العالم التالى (١٤٣٨) باسم الامبراطور ألبرت الثانى. وعندما مات صغيرا فى ١٤٤٠ سارع كبار رجال المجر من التجار والصناع والنبلاء الذين كانوا لايرغبون فى ان ترتبط بلادهم ببيت قوى حاكم (بيت هابسبورج)، باختيار فالديسلاف الثالث ياجيتو Waldyslaw III Jagietto ملك بولندة، حاكما للمجر وتوجوه باسم اولاشلوا الاول ulaszlo (١٤٤٠ – ١٤٤٤). غير ان آل هابسبورج لم يستسلموا بسهولة وتمسكوا بادعائهم فى عرش المجر، وعينوا ابن البرت وكان طفلا باسم الملك لاشلوا الخامس Laszlo. وعندما مات الملك ماثياس ابن هونيادى، بحث نبلاء المجر مرة خرى عن حاكم ضعيف فوجدوا ضالتهم فى ياجيتو آخر الا وهو ملك بوهيميا الذين توجوه باسم اولاشلو الثانى (١٤٩٠ – ١٥١٦) وخلفه فى الحكم ابنه لايوش الثاني Lajos (لويس) الذى حكم المدة من ١٥١٦ – ١٥٢٦.

فى تلك الاثناء كان آل هابسبورج يكونون حزبهم الموالى لهم داخل المجر وسط الاجنحة المتعددة لكبار رجال البلد من اصحاب المهن التجارية والصناعية والنبلاء. فمن ناحية أكدوا ادعاءاتهم فى عرش المجر بسلسلة من المصاهرات الذكية، اذ تزوجت ماريا أخت شارل الخامس من لايوش الثانى ملك المجر، وفى الوقت نفسه تزوج شقيق شارل الخامس فرديناند (امبراطور المانيا فيما بعد) من آنا اخت ملك المجر. وهكذا ضمنت اسرة الهابسبورج عرش المجر فى حالة عدم انجاب لايوش الثانى ذكورا.

ولما كانت الادعاءات الشرعية فى العروش على جانب كبير من الاهمية آنذاك، فيتعين ان نذكر ادعائين آخرين فى هذا المجال كان لهما تأثيرهما فى تاريخ جنوب – شرقى اوربا ..فقد تزوجت إبنتان للملك بولندة زجزموند الاول (١٥٠٦ – ١٥٤٨) من شخصيتين مجريتين، اذ

(1) Stephen fischer - Galati, Ottoman Imperialism and German protestantism, 1521 - 1555 (Cambridge, Mass .Harvard University press, 1959.

تزوجت ايزابيلا من جون زابلوياى Zapolyai (يانوش Janos) حاكم ترانسلفايا وهو واحد من اغنى واقوى صفوة المجر، وتزوجت آنا من احد سادة ترانسلفانيا العظام وهو ستيفن باثورى Bathory (اصطفان Istvan). وكانت هاتان الزيجتان على جانب كبير من الاهمية ليس فقط للبولنديين والمجريين، ولكن للتاريخ العثمانى ايضا، فاذا ما وضعنا فى اعتبارنا هذه الزيجات الملكية وما يترتب عليها من امور تتعلق بالحكم والسياسة، امكننا ان نفهم اكثر واكثر سياسة السلطان سليمان الاول.

اتجهت تحركات سليمان الاولى للاستيلاء على بلجراد فى ١٥٢١، ثم رودس واورصوفا orsova فى ١٥٢٢. ومثل هذه التحركات يمكن تفسيرها بالحاجة إلى الوصول بممتلكات الدولة إلى الحدود «الطبيعية» وتوفير الامن اللازم. وكانت بلجراد فى هذا الخصوص بموقعها جنوب الدانوب تمثل آخر القلاع الحصينة فى البلقان التى كانت ما تزال فى ايدى غير عثمانية، على حين كانت اورصوفا تتحكم فى البوابة الحديدية ذات الاهمية الكبرى للملاحة فى الدانوب. اما رودس فقد كانت لها خطورتها ليس على العمليات البحرية العثمانية، ولكن على التجارة والصناعات الحرفية فى آن واحد.

على ان الخطوة الحاسمة التى خطاها سليمان جاءت فى عام ١٥٢٦ عندما عبر الدانوب وهاجم المجر وانتصر عليها فى معركة موهاكز الحاسمة فى ٢٩ اغسطس، وعند ذاك لم تعد المجر تمثل اى تهديد للعثمانيين ولم تكن بعد فى ايدى الهابسبورج. واكثر من هذا كانت المجر ماتزال تعانى من اثار ثورة الفلاحين الكبرى التى حدثت فى عام ١٥١٤، تمزقها التحزبات والصراعات السياسية، ويحكمها ملك شاب قادر على اللعب مع الاطفال. وقد يفسر هجوم سليمان على المجر على انه خطوة عدوانية تستهدف مزيد من الانتصار، ومن الممكن ايضا اعتباره محاولة من سليمان للافادة من الموقف المضطرب فى المجر فى توجيه ضربة تترك البلاد ضعيفة منهكة لسنوات طويلة. ومن ناحية اخرى فان المجر الضعيفة تعطى الفرصة للعثمانيين لتركيز جهودهم تجاه حدود فارس، حيث يواجهون هناك مصاعب ضخمة. والحق انه لن يكون بمقدورنا معرفة ما كان يدور فى ذهن سليمان عندما توجه إلى المجر، لكن السياسة التى اتبعها بعد النصر والتى كانت من الضخامة والتنوع بحيث كان ولابد ان تثير دهشة الجميع حتى سليمان نفسه، تشير إلى ان سليمان لم يكن يحمل فى ذهنه فكرة الغزوات الدائمة.

كان لفرديناند آل هابسبورج شقيق زوجة الملك لايوش الثانى الذى مات فى معركة موهاكز، مطلبا فى عرش المجر، وكان ادعاؤه فى هذا اكثر مشروعية من ادعاء خصمه جون زابولياى. على ان اغلبية طبقة النبلاء وخاصة صغارهم وقطاعات كثيرة اخرى، كانت تعارضه (اى فرديناند) وتفضل عليه جون زابولياى الذى كان مايزال يحتفظ بجيشه سليما. ومن ناحية اخرى كان زابولياى اغنى شخص فى بلاد المجر، ويرتبط بصلة المصاهرة بآخر ملوك المجر (الملك لايوش الثانى). وعلى هذا فقد انتخب ملكا على المجر فى نوفمبر ١٥٢٦، وقامت قواته باحتلال معظم الاراضى التى اخلاها العثمانيون. اما الجناح الاخر من النبلاء، فقد انتخب فرديناند ملكا على المجر بعد شهر واحد من انتخاب زابولياى، واصبح للمجر ملكان دخلا فى حرب اهلية طاحنة استمرت حتى ١٥٣٨. وفى تلك الاثناء تم التوصل إلى اتفاق تولى فرديناند بمقتضاه العرش بعد موت الملك جون وكان مايزال طفلا.

ان تفاصيل معارك الحرب الاهلية والمفاوضات لتى دارت بشأن العرش، تخرج عن اطار هذه الدراسة، ولا يعنينا منها الا ما يتعلق بسياسة سليمان تجاه ما حدث. فمن المفهوم ان سليمان كان يفضل ان يؤول الحكم فى المجر إلى زابولياى باعتباره ليس من اسرة الهابسبورج وخاصة بعد وفاة جون الذى لم يكن له اى تأثير فى السنوات الاولى من الحرب الاهلية، بل وكان يطلب منه المساعدة كسيد اكبر له. ولعل افضل برهان على اهداف سليمان يتمثل فى هذا النوع من الترتيبات التى صاحبت غزوات العثمانيين الاولى فى اوربا، ثم ما حدث من تراجع لها فى ١٤١٣ من اجل تكوين ولايات عثمانية من الاقاليم الاوربية التى دخلها العثمانيون. فمن الملاحظ ان حملات سليمان المتعددة بين عامى ١٥٢٨، و ١٥٤٠ (تاريخ وفاة الملك جون) استهدفت غرضين اساسيين وهما: ابقاء المجر بعيدة عن ايدى اسرة الهابسبورج، وتحويلها إلى ولاية حدود- تابعة.

والذى حدث ان جون زابولياى قبل ان يموت ببضعة شهور كان قد انجب من زوجه البولندية ايزابيلا، ابنه جون زجزموند (يانوش زجزموند)، وعلى الفور تخلى عن سابق اتفاقه مع الهابسبورج، وبعد موته لم تستطع زوجه (ايزابيلا) الاحتفاظ بالعرش لابنها الوليد، وابقاء الهابسبورج بعيدا، اذ لم تكن هناك قوى اخرى فى البلاد قادرة على صد قوة الهابسبورج او قطع الطريق عليها. وهنا عاد سليمان إلى المجر فى ١٥٤٠ليجعل من مدينة بودا ايالة عثمانية ومن الطفل جون زجزموند (ابن زابولياى) ملكا على المجر وتابعا للدولة العثمانية، ومسئولا بوصاية امه ايزابيلا على المقاطعات الشرقية للبلاد (المجر). وقد ادى هذا القرار الى تقسيم المجر الى ثلاثة اجزاء: الجزء الغربى فى حوزة فرديناند، والوسط ايالة عثمانية، والجزء الشرقى تحول بسرعة إلى ولاية جديدة عثمانية تابعة عرفت بامارة ترانسيلفانيا. وعندما اعترف فرديناند الذى كان اكثر اهتماما بشؤون المانيا عن المجر، بالانتصارات العثمانية فى ١٥٤٧ ووافق على دفع جزية سنوية لسليمان – وهو امر يعنى فى نظر العثمانيين قبول حالة التبعية – اعتبر السلطان كل المجر تابعة له، وتتألف من ثلاثة اقاليم: واحد عثمانى، والاثنان يرتبطان بالدولة العثمانية برباط التبعية. ومنذ ذلك التاريخ انحصرت تحركاته شأن اسلافه فى شن الحملات ضد اى حاكم بلقانى او رومانى يخرج عن اطار علاقة التبعية.

ويبدو واضحا من ظاهر التطورات التى عرضنا لها انفا، ان السلطان سليمان كان يفضل بعد انتصاره المذهل فى موهاكز ان يجعل من كل المجر ولاية تابعة على نمط موالدفيا وولاشيا، وانه اعتبر تقسيم المجر الى ثلاثة اجزاء على نحو ما سبقت الاشارة حلا جزئيا لا يرضى تطلعاته المستهدفة .. فاولا وقبل كل شئ، اذا كان سليمان يستهدف تحقيق نصرا تاما، فقد كان من السهل عليه ان يضم المقاطعات الشرقية للبلاد بدلا من ان يعهد بادارتها إلى ايزابيلا وابنها القاصر كما حدث. كما ان اختياره لهذا الوضع يبين ان سليمان كان يدرك ان الارضى الواقعة شمال خط الدانوب – ساقا يمكن الاستيلاء عليها دون مصاعب، وانه اى سليمان وهذا امر له اهميته الكبرى، لم يكن لديه القوى اللازمة البشرية والعسكرية لتحويل هذه الاراضى الى ولاية عثمانية، بتوطين عناصر فيها وتخصيص عدد من التيمارات بها والقيام باجراءات اخرى كالتى قام بها فى البلقان.

على ايه حال .. لقد ضمت إيالة بودا الجديدة رئاسات اسلامية وموظفين واصحاب تيمارات

.. الخ. لكن لم يكن بينهم عناصر تركية، اذ كان غالبيتهم من سادة البوسنة الذين اعتنقوا الاسلام متأخرا، بل ان عددهم فى حقيقة الامر، لم يكن ذا مغزى .. ففى بودا حدث خروج جماعى للسكان كالذى حدث فى البلقان بشكل عام على اثر الغزوات الاولى للعثمانيين، كما تحرك اهالى الصرب الاصليين إلى الشمال من البلقان، ولم يحل محلهم جماعات قبلية او الروابط الآخية واصحاب التيمارات.

وينبغى الاشارة الى ان تمرد التجمعات القبلية وما اثاروه من فتن فى شرق الاناضول قد اوجد مشكلات ومصاعب كثيرة لكل من بايزيد الثانى وسليم الاول وسليمان الاول. على ان قيام السلطان سليم الاول بابادة هذه التجمعات دون رحمة، وقيام رؤسائهم فيما بعد باعلان ولائهم للدولة الصفوية الصاعدة فى فارس التى كان عليها ان تحارب وفى الوقت نفسه تستقبل هجرات تركية جديدة من وسط اسيا، وتدهور النسل الاسلامى كنتيجة للحروب والمعارك المستمرة ..كل هذا حرم العثمانيين من المصدر البشرى المناسب الذى لم يكن دوره يقتصر على احراز الانتصارات الحربية فقط، بل يمتد إلى المساعدة فى امكانية اقامة اقليم «تركية» فى اوربا. وعلى هذا فقد اضطر سليمان الى العودة إلى استخدام الاسلوب العثمانى القديم فى تحويل المناطق المفتوحة الى ولايات تابعة حتى فى اقليم مثل المجر بوجود نتوء قوى ضد خصومه الرئيسيين فى اوربا من اسرة الهابسبورج.

ولكل هذه الظروف كان ايجاد ايالة بودا حلا اضطراريا لجأ اليه سليمان للضرورة ولضعف تابعه زابولياى، وبينما احتلت بودا خلال الأعوام المائة والخمسين التالية اهمية تالية لروم ايلى كولاية عثمانية «نواة» من ولايات الدولة، فان تلك الظروف والملابسات الآنفة تفسر لماذا اختلف تاريخ كل من هاتين الولايتين (بودا ، ورروم ايلى) الاكثر اهمية عن الاخر بشكل ملحوظ. وكانت ايالة بودا اخر الاقاليم العثمانية التى اقامها العثمانيون فى اوربا. وفى هذا الخصوص لايدخل فى الاعتبار الولايات العثمانية التى اقامتها الدولة فى اقليم بولندة فى الربع الاخير من القرن السابع عشر التى لم تستمر الا لمدة قصيرة والتى كان وجودها ظاهريا او على الورق دون وجود فعلى. كما لا يدخل فى الاعتبار ايضا الحملات التى قام بها سليم الثانى لانها لم تفعل اكثر من تغيير شكلى فى حدود ولاية بودا وليس تغييرا مهما جوهريا، وبالنجاح الذى احرزه سليمان تم اقامة الولايات العثمانية «النواة» فى اوربا.

❖

الفصل الرابع

تنظيم المدينة العثمانية وادارتها

١ - السياسات العثمانية تجاه التجارة والطرق التجارية:

لايمكن للمدن ان تزدهر وتنتعش اذا لم تعمل الحكومة على ترقية وتنمية مختلف مجالات النشاط القائمة فيها زمن طويل. وقد كانت النشاطات المتعلقة بالتجارة ابرز ما اشتهرت به تلك المدن آنذاك، ودائما ما وجهت للعثمانيين اتهامات بانهم لم يفهموا اهمية التجارة ومن ثم فشلهم فى دعمها الدعم اللازم. والحق ان التقدم والازدهار الذى شهدته المدن فى الامبراطورية العثمانية يناقض هذه الاتهامات اليقينية. ولكى نبين ان ثمة اساس مستقر لحياة المدينة كان يعكس لدرجة ما فهم الحكومة المركزية لاهمية التجارة، يتعين علينا استعراض السياسة التجارية فى المدينة قبل ان نتناول الحياة لاجتماعية فيها.

حتى عهد قريب اعتاد دارسو تاريخ العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث تفسير انهيار بيزنطة وصعود الامبراطورية العثمانية بالقاء التبعة على الاضطراب الذى لحق تجارة البحر المتوسط فى تلك الفترة. على ان الدراسين المحدثين اوضحوا خطأ هذا القول وما تحوطه من مغالطات، وفى الوقت نفسه استبقوا فى كتاباتهم صورة الاتراك كفرسان متبربرين ومتوحشين يدمرون كل شئ فى طريقهم، وينهبون ويسلبون. والمثير فى هذه النقطة انه كان للعثمانيين شأن فى التجارة وفى الانتاج، وهو وان كان معروفا للمتخصصين، الا انه بحاجة إلى تسليط الضوء عليه اكثر فى دراسات مستقلة جزئية. فهناك معلومات متوفرة الان وبدرجة كافية تفيد اهتمام العثمانيين بالمسائل الاقتصادية بما فى ذلك الصناعة والتجارة كضرورة جوهرية الاستقرار المالى لدولتهم ولظهورها بالمظهر اللائق، على الرغم من قيامهم بفرض ضرائب ضخمة على المنتجين والتجار على السواء، وفرض تنظيمات خاصة لهم.

لم يكن اقتراب العثمانيين من هذا النوع من النشاط من المسائل المثيرة المفاجئة، فقد كان موقفهم يتمشى منطقيا مع التجربة العثمانية ووجهة نظرهم بشأن الدولة. وعلى الرغم من الضعف النسبى الملحوظ الذى كانت عليه بيزنطة فى وقت ظهور العثمانيين على مسرح التاريخ، الا انها كانت ما تزال تتمتع بثروات مالية مناسبة تستطيع ان تستخدمها فى شراء الاعداء. او فى تمويل الحلفاء بما فى ذلك العثمانيين الاوائل .. فما كانت تحتاجه مناطق غرب الاناضول من بضائع

قليلة كانت تحصل عليه بدرجة معقولة بواسطة التجار الذين كانوا على صلة بالمدينة الامبراطورية، ومن خلال قوافل التجار والسفن المحملة بمختلف البضائع المتوجهة الى بيزنطة، والتى تمر بالقرب من الاراضى التى اصبحت فى حوزة العثمانيين بعد ذلك. وعلى هذا فليس من الصعب الربط بين هذا النشاط التجارى الحيوى وبين حصول بيزنطة على الاموال بشكل مستمر من معين لا ينضب فيما يبدو. فاذا كان العثمانيون ميالون للدخول فى معارك من اجل الفوز بالغنائم والاسلاب، كما كان شأنهم الى درجة ما، فان بيزنطة والحال كذلك، تكون هدفا اكثر فتنة وجاذبية لمثل هؤلاء القوم.

ولايجب ان ننسى ايضا ان الامبراطورية العثمانية كانت بمثابة «حظيرة» بيت عثمان، وان اسمها الرسمى تضمن صفة «الزاهرة». وبمعنى اخر اكثر تحديدا فان حظيرة الله لابد وان تزدهر. وفى اطار الحكم العثمانى كان على الرعية ان يبذلوا ما فى وسعهم لتنمية قوة وعظمة وثراء البيت الحاكم. وعلى هذا فانه لم يكن ينظر الى العمل الانتاجى باعتباره واجبا دينيا ومدنيا فحسب، بل كان يعد ايضا رمزا للولاء للحاكم، ومن ناحية اخرى كان جزء من «حدود» السلاطين والتزاماتهم ايجاد الظروف التى تساعد الرعية على الاسهام والعمل بالمظهر اللائق. وفى اطار هذا المنهج تكاتفت تجربة كل من الحاكم والمحكوم وواجباتهما بل وفلسفتهما الاساسية لتتوافق مع الحاجات المتنامية لدولة تتوسع، وبلاط يكبر، وجهاز بيروقراطى يتضخم من اجل ايجاد المناخ الملائم للمنجزات الاقتصادية.

وابتداء بالاستيلاء على بورصة فى ١٣٢٦ نلاحظ ان العثمانيين لم يؤكدوا على كافة الامتيازات التى يتمتع بها الحرفيون والتجار فى كل مدينة دخلوها، بل عملوا جاهدين على اقامة مراكز صناعية وتجارية مزدهرة. وقد ارتبطت تلك المدن معا بشبكة من الطرق اعفيت من مختلف الرسوم للابقاء عليها صالحة ليس فقط للاستخدام العسكرى. كما وجهت العناية نفسها الى الطرق الاخرى التى كانت تستخدم اساسا للتجارة. وبلغ من اهتمام العثمانيين بالتجارة ان المميزات التى يتمتع بها رجال الاسطول التجارى خلعت ايضا على طاقم العاملين فى الطرق.

كانت الطرق الرئيسية فى الاقاليم الاوربية العسكرية والتجارية هى غالبا الطرق التى كانت مستعملة منذ ايام الرومان. وكان الطريق الرئيسى يبدأ من استانبول (المحطة النهائية لعدة طرق من اسيا) الى آسيا الصغرى، ثم الاراضى العربية، ومنها الى ادرنة. وعند أدرنة يتشعب الطريق الى اربع اتجاهات: الخط الشمالى ويمر خلال دوبرديه حتى مدخل الدانوب ويحازى بروت prut الى حدود مولدفيا من جهة الشمال حيث يدخل الاراضى البولندية. واما الخط الجنوبى الذى يصل جاليبولى كان قصيرا ولكن ذو اهمية استراتيجية. واما الطريق المركزى الكبير او الوسط فيبدأ من ادرنة الى بلوفديفplovdiv، وصوفيا، ونيش Nis وبلجراد، وبودا، وله اهميته التجارية الكبيرة والعسكرية ايضا. واما الطريق الرابع الرئيسى فكان يقع جنوب الطريق العسكرى الرئيسى إلى سيرز Serres، وسالونيك، ومونستير، واوهريد Ohrid حتى الى الادراياتيك عند دوريسDurres (او(Durazzo, Dirac, Drac) وله اهمية تجارية اساسا. لقد كان الطريق العسكرى الرئيسى ذو اهمية اقتصادية ليس لأنه يربط استانبول بادرنة، ويربط نيش بكل من بلجراد وبودا فقط، ولكن لانه يمثل النصف الاول من طريق تجارى

غاية في الاهمية ويعتبر الشريان الخامس الكبير، ويتشعب عند بازرچيك Pazardzhik (تاتاربازارشيك Tatarpazarcik) بالقرب من صوفيا، ويمر خلال سكوبيه Skopje، وبرشتينا pristi-na، وسراييفو، وموستار Mostar قبل ان يصل الى دوبرڤنيك (راجوزا Ragusa) على البحر. وهناك طرق اخرى ثانوية تتفرع من هذه الطرق الرئيسية. اما الطريق التجارى الرئيسى «العام» الاخر، فكان طريق الدانوب بطبيعة الحال وكذلك الانهار التى تصب فيه، او التى تصب فى بحر ايجه، وكلها كانت طرقا تجارية رئيسية ايضا.[١]

كانت المدن الاكثر اهمية تقع على طول تلك الطرق الرئيسية والفرعية والممرات المائية. وكان اكثر هذه الطرق كما سبقت الاشارة، من انشاء العثمانيين انفسهم، وان كانت غالبيتها العظمى تدين بوجودها لموقعها الجغرافى اصلا فضلا عن انها كانت مراكز حضرية سابقة منذ زمن الرومان وبيزنطة، وقلة منها انشأها السلافيون.[٢] وعلى الرغم من ان تلك المدن كانت تضم قلة من السكان، الا انها اصبحت النواة الاقتصادية للامبراطورية العثمانية. وخلال فترة الدراسة هذه زاد عدد سكان معظم تلك المدن بفضل وصول المستوطنين الاتراك من ناحية، وبسبب تدفق الناس من القرى المجاورة فرارا من الحروب من ناحية اخرى، وبسبب الفرص التى توفرها الحياة فى المدن من ناحية ثالثة. ولقد ساندت تلك المدن الدولة، ليس فقط بالانتاج والتجارة، ولكن من خلال الضرائب التى كانت تحصل عليها بفعل هذا النشاط. وبتحليل هذه العوامل والاسباب من زوايا مختلفة، يمكن شرح وتفسير الكثير من أوجه حياة شعوب جنوب شرق اوربا خلال افضل سنوات الامبراطورية العثمانية. ومما يجعل هذا الامر سهلا ويسيرا ان معظم المدن النواة فى ايالتى روم ايلى والبوسنة تم تنظيمها على انماط وخطوط متشابهة. ومع الاعتراف بوجود اختلافات فيما بينها بسبب الموقع والنشاط الاقتصادى السائد وظروف موضوعية اخرى، الا ان التنظيمات الاساسية وانماط الحياة كانت متطابقة الى حد قريب. اما المدن فى المجر وفى اقليم ايجه، فانها تقدم نموذجا مختلف المغزى ويحتاج لوصف منفصل.

٢ – تخطيط المدن فى الاقاليم «النواة» لاوربا العثمانية:

تضم كل مدينة فى الدنيا من الناحية العملية حيا للاعمال، واماكن سكنية طيبة واماكن اخرى ردئية، واحياء للصناعة، وحدائق عامة، ومراكز للاستجمام والترويح عن النفس، وحارات مغلقة للاقليات، واقسام اخرى كثيرة متشابهة. وتحدد كل هذه الاقسام والاحياء والمراكز مجتمعة،

(١) انظراسهل مرجع ممكن فى هذا الخصوص الذى كتبه خليل انالجيك والذى يضم افضل خريطة للطرق العثمانية:

Inalcik, Ottoman Empire, pp, 122 - 123

(٢) انظر المختصر التاريخى الممتاز العام عن مدن البلقان الذى كتبه ترايان ستوينوفيتش

Traian stoinnovich, Model and Mirror of the premodern Balkan City, in the book edited by Nikolai Todorov, La Ville Balkanque, XVe- XIXe, Vol.3of Studia Balcanic (sofia; Bulgarian Academy of Sciences, 1970), pp. 83 - 110.

ويستحق المجلد وقفة متأنية

الطبيعية التى تنفرد بها كل مدينة عن الاخرى، ففى المدن الاوربية القديمة التى يعود تاريخها الى العصور القديمة او الوسطى، مايزال من السهل التعرف على الجزء القديم من المدينة الذى بنى حول بعض القلاع او بعض القصور الملكية او قصور النبلاء، وينفصل عن الاحياء الجديدة بحزام من الطرق الواسعة الطويلة التى تقوم مقام الاسوار التى كانت تحمى المدينة القديمة.

ومن الملاحظ ان المدن فى جنوب شرق اوربا تتبع هذا النموذج المألوف بشكل عام دون استثناء. فقد نمت هذه المدن حول الاكروبولس بالنسبة للمدن اليونانية القديمة، او حول بعض الظواهر الطبيعية الجغرافية لمهمة مثل حصن ربوة بودا، وكالميجدان Kalimegdan فى بلجراد، وشبه الجزيرة الصغيرة الواقعة بين القرن الذهبى وبحر مرمرة فى القسطنطينية، او مختلف الخلجان بطول شاطئ البحر والدانوب والتى تقدم افضل التسهيلات كمرافئ طبيعية. ومن المعروف ان العثمانيين لم يفسدوا النموذج الذى وجدوه فى المدن التى استولوا عليها على الرغم من انهم غيروا ملامح المراكز الرئيسية كأن يجعلوها تركية او اسلامية، وباضافة ملامح اخرى مثل المدارس والاسواق. وحتى فى المدن التى اقامها العثمانيون او تلك التى نمت عشوائيا حول النقاط العثمانية المركزية، تم تطبيق النموذج نفسه.

على ان مايفرق ويميز بين اى مدينة تحت الحكم العثمانى عما كانت عليه قبل الغزو ان التقسيمات القائمة بين الاحياء اصبحت منظمة تنظيما مؤسسيا اكثر وضوحا وتحديدا. واما ما يقال عن ترتيب كل شئ فى نظام ادارى سلطوى صارم، واستخراج قواعد منظمة لكل شئ كتقليد عثمانى، كان ينعكس ايضا فى المدينة العثمانية. وبشكل عام فان مدن اوربا العثمانية اخذت ملامح شرقية ولم يقتصر الامر على تنظيم السكان واصحاب المهن المختلفة فى نظام صارم كما سوف نرى، بل ان اماكن العمل والسكن نفسها خضعت لمثل هذا التنظيم.

لم تكن المدينة العثمانية فى واقع الامر اكثر من تكتل متماسك لوحدات ذاتية تجمعت حول نواة عامة، وكل وحدة منفصلة عن الاخرى اما بحواجز طبيعية كالاخاديد او الوهاد، واما بالاسوار وكانت هذه الاسوار غالبا تمثل الجدار الخلفى للمنازل، لها ابواب تغلق عند المساء. وقد ذكر ستويانوفيتش Stoianovich بناء على بيانات جمعها عن عدد كبير من المدن، ان الوحدة الواحدة (محلة) تضم فى المتوسط مابين ٢٥ – ٥٠ منزلا، تزيد بالمراكز الكبيرة مثل استانبول وادرنة واثينا.[١] والتقدير الاتى من جانبنا يؤكد استنتاجات ستيانوفيتش.. ففى السنجقيات حيث كان السكان يدفعون ضرائب حسب عدد الابواب المفتوحة على الشارع، كانت المحلات (الوحدات) تتجزأ باسوار اضافية تحوطها أفنية كبيرة تضم سكانا كثيرين، ومع هذا فان لها بابا واحدا مفتوحا على الشارع. ولم يكن المسلمون والمسيحيون واليهود فقط هم الذين يعيشون فى محلات مختلفة، ولكن كان اصحاب الحرف المختلفة من الملل الثلاثة يعيشون فى محلة واحدة او محلات منفصلة حسب عددهم فى المدينة. وكان قرب المحلة او بعدها عن مركز المدينة يعتمد على عقيدة الذين

(1) Stoianovich, Model and Mirror, p. 96.

يعيشون فيها او المهنة التى يعملون بها.

لكل محلة خفراؤها الذين يحرسونها بالليل تحت اشراف رئيسها الذى كان يعرف عادة «بالمختار»، واحيانا يعرف «بالشيخ». فاذا كانت المحلة كبيرة نوعا ما يكون بها مكان خاص بالعبادة، ورجال دين، ومقهى، وحمام عام، وسوق محلى صغير. ورغم ان تلك الاسوار زالت فيما بعد، الا ان اسماء الاحياء فى مدن البلقان ماتزال باقية لتذكرنا «بالمحلات» القديمة.

ان نظرة عامة وشاملة لأى مدينة تكشف للمراقب تخطيطها، فوسط المدينة او مركزها تميزه قباب المساجد الكبرى، والمبانى الضخمة التى تضم فى جنباتها الاسواق الرئيسية، وقلعة او حصن اذا كان لابد منها، وميدان واسع مفتوح. اما بالنسبة «للمحلات» فان حجم وارتفاع منشآتها يحدد بوضوح «الملة» التى ينتمى اليها السكان. ولم يقتصر امر التمييز هذا على المبانى الخاصة، بل انه كان صفة ايضا للمبانى العامة فى اسلوب بنائها يكشف عن وظائفها، وهكذا على حين لم يكن ممكنا ان ترتفع مبانى الكنائس المسيحية عاليا او تزود بالقباب اللازمة، فان اسلوب بنائها وشكلها يميزها عن المعابد العادية، وتبين ما اذا كان سكان «المحلة» من المسيحيين او من اليهود. كما ان انعدام المآذن فى محلة ما لايشير بالضرورة الى ان سكانها من غير المسلمين، ولكن ارتفاعات المنازل هو الذى يحدد ذلك. وكل مدينة لها قواعدها الخاصة، ومع هذا فان منازل المسلمين كانت بحكم القانون مرتفعة عن منازل اهل الذمة. اما دكاكين وورش الحرفيين فتتمركز خارج منطقة السوق المركزى وتقل فى ارتفاعها بقدم على الاقل. ولقد فرضت تلك القواعد المتعددة للبناء بكل قوة وشدة، وكذلك الحال بالنسبة لقوانين تحديد المناطق ورسمها فى المدينة العثمانية مما اعطاها مظهرا خاصا وملامح محددة. وكان الجانب الاكبر من محلات الاقامة (السكن) صغيرا جدا ويتكون من غرفة واحدة تستخدم فى كل الاغراض بما فى ذلك اعداد الطعام، على الرغم من ان بكل مدينة مبان كبيرة تضم مخازنا وغرفا كثيرة.(١) وعلى الرغم من وجود مناطق سكنية صغيرة اقيمت على طول الطرق الضيقة والدروب، كانت المدن نظيفة كما لاحظ كل الاوربيون الذين جاسوا خلال اقاليم اوربا العثمانية.

كانت الغالبية العظمى من السكان الذين يعيشون فى «المحلات» يعملون فى وسط المدينة، وكان المنظر العام للمنطقة يختلف من مكان لآخر اعتمادا على الاصل الذى كانت عليه المدينة، وعلى موقعها المحدد داخل المدينة، وعلى مبانيها الكبيرة. وايا ماكانت عليه المدينة من تخطيط ومن موقع، فانها غالبا ما تضم مسجد المدينة الكبير، والسوق الكبير، وعدد من الأسبلة والمدارس والحمامات العامة والخانات من مختلف الانواع طبقا لحجم الاوقاف التى يوقفها الوجهاء واهل الخير على اقامة مثل هذه الخدمات، فضلا عن وجود ميدان واحد كبير على الاقل. وعلى اطراف المدينة تقع المنازل الفخمة للوجهاء وللتجار الاغنياء. اما المدن الاكبر فكانت تتميز بوجود عدد من المساجد ومبان اخرى عامة وقلعة او حامية عسكرية.

---

(١) فيما يتعلق بالاحصاءات التفصيلية للنسب المئوية للمنازل بمختلف الاحجام فى المدن البلغارية الكبرى تحت الحكم العثمانى انظر ما كتبه نيقولاى تودروف

Nikolai Todorov, "la Defferienciation de la population urbaine aux XVIIIe Siecle d' apres des registres des Cadis de Vidin, Sofia et Ruse', La ville Balcanique, pp. 45 - 62.

لقد اضاف العثمانيون عند دخولهم بلدان شرق اوربا مختلف العمائر الدينية ومختلف مبانى الخدمات العامة والخدمات التجارية والمستشفيات فى بعض الاحيان، ولو ان بعضها كان قائما بطبيعة الحال من قبل. كما اقام العثمانيون جزء من«امارة» صغيرة او كبيرة وهى مؤسسة اسلامية قديمة تبناها العثمانيون ولها جذورها فى احد اركان الاسلام الخمسة الا وهو الزكاة. وفى هذا المجال يقوم المزكى يوقف قدر معين من ملكيته يدر دخلا معينا، وغالبا ما تكون قطعة ارض زراعية كبيرة تكفى لأن تصبح وحدة ادارية منفصلة (انظر حاشية رقم (١) من الفصل الثالث)، او دخلا ناتج من الضرائب او الايجار .. الخ للاسهام فى «عمل خيرى» معين. وفى هذه الحالة يسحب المزكى مستند «الوقفية» وبعد تسجيلها بمعرفة القاضى المختص وتصديق السلطان يصبح ريع هذه الارض وقفا، اى ملكية لله غير قابلة للأيلولة. ويستخدم ريع الوقفية فى الغرض الاصلى الذى تمت من اجله. ومن الملاحظ ان المبانى او المنشآت التى اقيمت توقيرا لعظمة الله، كانت من الاحجار او الطوب لكى تبقى شاهدة للأبد. لقد تحكم العثمانيون فى تحديد افاق المدن، وكانت تكايا وزوايا جماعة الاخية والدراويش وبعض الوكالات التجارية الكبيرة لكبار التجار، تكمل صورة وسط كل مدينة وبلدة.

وعلى حين كانت المدارس والحمامات والاسبلة والخانات والمبانى العامة الاخرى تلبى حاجات الناس اليومية، كانت المساجد تلبى حاجاتهم الروحية، وتتولى المستشفيات رعاية مشكلاتهم الصحية، ويحدد السوق حجم رخاء المدينة ومدى ثرائها. وكان البدستان هو قلب السوق واطلق الرحالة الاوربيون عليه اسم البازار. وكان اكثر المبانى روعة فى المدينة بصرف النظر عن المساجد العظيمة، اذ كان بناء قويا يمثل قلعة الاقتصاد الفعلى بجدرانه وبواباته السميكة وقوته الخاصة من الحراس. ويضم البدستان دكاكين تتعامل فى البضائع الغالية الثمن جدا، ويعتبر خزينة ودائع آمنة يحفظ فيها التجار واغنياء المدينة اموالهم واشياء قيمة اخرى. وتصطف الدكاكين وحتى الورش الصغيرة على طول الطرق الضيقة حول تلك المبانى الرائعة التى كانت تغطى غالبا بالحصر لوقايتها من المطر وحمايتها من الشمس. وداخل كل من البدستان والقرصية Carsi (السوق) التى تحيط به، كان لمختلف الحرفيين والصناع والتجار اكشاكا صغيرة تتفق مع مكانتهم فى التنظيم الرسمى للنشاط الاقتصادى، فكلما كان الكشك قريبا من البدستان كان هذا يعنى اهميته لاقتصاد المدينة. وكان اصحاب المهنة الواحدة يعملون فى مكان محدد بصرف النظر عن عقيدتهم ..وهكذا كان بائع السجاد يعمل فى حارة بائعى السجاد، والخياطون يعملون فى حارة الخياطين وهلم جرا. وعندما كانت المدينة كبيرة الحجم وتتطلب اسواقا كثيرة كان يتم ترتيب كل سوق على النمط نفسه حول بادستانات اصغر او فى اكثر المبانى العامة شعبية فى اى جزء من اجزاء المدينة.

٣ – نظام طوائف الحرف وحكومة المدينة:

من الملاحظ ان رعايا الامبراطورية العثمانية جميعا كانوا يصنفون فى طبقات فى بناء هرمى تختلف كل منها عن الاخرى حسب درجة اهميتها. ويحتل الغجر والرعاع الذين لا اعمال

واضحة ودائمة لهم ولا ينتسبون لاى هيئة من الهيئات، قاع الهيئة الاجتماعية. وهاتان الشريحتان ومعهما قبائل البدو الرحل لم يكن لهم وضعا معينا فى الهرم الاجتماعى العثمانى، بل انهم خضعوا لضغوط كثيرة لكى يرحلوا او ان «يستقروا» فى وظائف «نافعة». اما الطبقات الاجتماعية الاخرى فقد اعتبرت «طبقات صالحة» ومفيدة . وعلى هذا كان على الدولة ان توفر الحماية اللازمة لافرادها للصالح العام. وكان هذا يعنى ان الحواجز الاجتماعية كانت جامدة نظريا فى الوقت الذى كان الناس يعملون على تحسين احوالهم داخل طبقتهم.

ويشكل الفلاحون والرعاة الشريحة الدنيا من شرائح «الطبقات الصالحة»، ويليها فى الاهمية صغار التجار والحرفيين الذين يغطون بمنتجاتهم حاجات السوق المحلى. وفوق هؤلاء يأتى اصحاب الحرف الصناعية، وفى القمة يأتى كبار التجار اصحاب البازار الذين يعملون بتجارة الصادرات والواردات على مستوى الامبراطورية. وباستثناء الفلاحين كانت كل الشرائح الاجتماعية تعيش وتعمل فى المدن. وفى هذا الخصوص كانت الثلاث طبقات الاولى او التى فى قمة الهرم الاجتماعى، تعمل فى داخل بادستانات المدن او حولها، وكانوا مع عامة الناس ورجال الدين وقادة العسكر والمدنيون وجنود الحامية العسكرية اذا وجدت، يشكلون عامة السكان. وعلى حين كانت النسبة العددية بين المسلمين واهل الذمة تختلف من مدينة لاخرى، وكان المسلمون يتمتعون باعفاءات ضريبية معينة ويسكنون فى احياء افضل، كانت الحياة اليومية للجميع وكذا كافة نشاطاتهم تسير وفق نمط واحد دون فروق .. فكانت الطرائف تنظم نشاط الجميع، وكان شيوخ مختلف الطوائف والمسئولون الكثيرون الذين تعينهم الحكومة للاشراف على الحياة الاقتصادية، يشكلون معا «حكومة المدينة» ولم تكن هناك حكومة بلدية رسمية لها مسئوليها .. فكل صغار التجار والحرفيون واصحاب الحرف ينتظمون فى طوائف ومنظمين تنظيما صارما، على حين كان علية القوم من كبار التجار احرارا فى ادارة اعمالهم بالطريقة التى تدر عليهم فوائد كثيرة خارج نطاق مهنتهم.

على ان دراسة الطوائف ونشاطها لا يعنى استعراض طبيعة الحياة فى المدينة فقط ، بل انه يفرض بالضرورة تناول طبيعة الاجهزة الادارية التى تعينها الدولة لمراقبة نشاط الطوائف، والتفاوض مع شيوخها، مما يعنى فى النهاية شرح وظائف حكومة المدينة بشكل او باخر. وحتى يكون هذا العرض سهلا ويسيرا على الفهم يتعين دراسة المبادئ التى تنظم القواعد التى فرضتها الدولة على الطوائف داخليا وخارجيا.

على الرغم من وجود طوائف متعددة فى المدن الاوربية قبل دخول العثمانيين، الا ان تنظيمات الآخية (الاخيوة) التى دخلت البلاد فى اعقاب العسكر العثمانى، سرعان ما استوعبت داخلها تلك الطوائف. ولقد احضر الاخيون معهم كل تنظيماتهم الخاصة وايضا عناصر «الفتوة»، وكانوا من الذكاء وسعة الافق بحيث استوعبوا نظم الطوائف بل وحتى الممارسات الدينية فى غالب الاحيان. لقد كانت عضوية الناس فى اى طائفة من طوائف الحرف لا تتحدد طبقا «للملة» التى ينتمون اليها —فقد تضم الطائفة الواحدة اكثر من ملة، ويقوم افرادها بالانتاج والبيع فى نفس الشارع الذى يوجد فى القرصية (السوق)، ويتبعون نفس القواعد والاحكام على الرغم من انهم يسكنون

فى «محلات» مختلفة. وانحصر النشاط الاقتصادى لمعظم هؤلاء فى اطار ضيق محدود يتعلق باستخدام المنتج المحلى او استيراد المادة الخام لتصنيعها وبيع بعض المنتجات التى يحتاجها اهل المدن او الريف. ولقد كان من شأن هذه المحددات واحكام الطوائف ان تضع كما سوف نرى، حدودا لنشاط الافراد والعدد الذى يمكن لأى طائفة ان تضمه. وكان الانضمام لاى طائفة من الطوائف يتضمن احتفالا دينيا صوفيا يختلف نوعه من شخص لآخر حسب العقيدة. وكان عدد الاعضاء الجدد لكل طائفة وكذا نشاطهم يحدد طبقا للقواعد العامة للطوائف التى سبقت الاشارة اليها ما لم تكن الطائفة تقوم بانتاج بضائع تحتاجها كافة بلدان الامبراطورية للاستهلاك او للتصدير للسوق الخارجية.

كان للطوائف وظيفة اجتماعية - اخلاقية الى جانب وظائفها الاقتصادية، فكانت تقوم بوظيفة الجمعية الخيرية حيث تقوم برعاية المحتاجين من ابنائها وخاصة الارامل واليتامى. وكان النشاط الاخلاقى والدينى والخيرى لكل طائفة من الطوائف تحت اشراف اكبر شخص فى الرابطة الاخيه الا هو «الشيخ» الذى كان يعتبر اعلى اعضاء الطائفة مكانة، على حين كانت القوة الاقتصادية فى يد «الكتخدا»[1] الذى يختاره الاسطوات من بين صفوفهم. ويقوم الكتخدا بادارة الاعمال والمهام التى تتعلق بالطائفة من حيث الاتصال بالطوائف الاخرى وبرجال الحكومة، ويعرض رأى الطائفة اذا كان الامر يتطلب اصدار قرار يتعلق باحوال المدينة كلها. وهكذا اصبح الكتخدا عضوا فى «حكومة المدينة». وعندما تفرض الظروف مناقشة المهام التى تخص كل الطوائف فى المدينة وتقديم المقترحات المناسبة، يظهر على مسرح الحوادث مسئول اخر بالاسم نفسه (الكتخدا) له اهميته. ولكن فى هذه المرة يكون الكتخدا وكيلا عن المدينة لدى الجهات الاعلى فى الدولة، وليس وكيلا او مسئولا عن طائفة معينة، حيث يحمل الى العاصمة مظالم السكان ومطالبهم بالتعويض عما حاق بهم من خسائر. وعند تأسيس طائفة جديدة يتعين إختيار المسئولين الرئيسيين اولا وهما الشيخ والكتخدا، حيث يتوجهان الى القاضى لتسجيل الرابطة وقواعدها ومعها ما يثبت عدم اعتراض الطوائف القائمة.

وعند انتخاب او تعيين مسئولين جديدين (شيخ وكتخدا) يتعين ايضا تسجيلهما بواسطة القاضى الذى يقوم فى مثل هذه الحالات بدور الوسيط بين موثق العقود وامين محفوظات سجلات المدينة. ولم يقتصر الامر على تسجيل الشيخ والكتخدا فى الوثائق والسجلات الرسمية للمدينة، ولكن ثمة وظائف اخرى كان يتعين تسجيل اصحابها وهم: اليوغيتباشى ووكيله، وايضا الخبيران وهما موظفان رسميان يتم اختيارهما من بين الاسطوات بمعرفتهم. اما الفجيتباشى فيقوم بمهمة

(٥) الكتخدا احد المصطلحات العثمانية التى لاتفهم الا فى سياق الموضوع اذ ان لها معنى اساسى غامض يوازى تقريبا كلمة «وكيل» .كان كتخدا الطوائف هو وكيل الطائفة فى التعامل مع السلطات ولكن معظم واجباته تتم داخل الطائفة التى يكون مسئولها الاول. ومن الملاحظ ان لكل المسئولين الكبار امثال البيلربيك والدفتردار موظفين يعملون تحت رئاستهم يحملون نفس اللقب. ومع هذا فقد كانت مستوياتهم فى الادارة ثانوية او مهمة. وقد اشير ايضا الى الكتخدا باعتباره مسئول مدينة كما سوف يأتى ذكره لاحقا فى هذا الفصل.

وكيل مبيعات او مشتروات للطائفة وتوفير المادة الخام اللازمة لكل الاسطوات، ويتولى ايضا مسئولية نقل المنتجات وتسليمها حسب الاحوال الى الطوائف الاخرى والى الدكاكين فى القرصية او الى المشترين الاخرين. وتنحصر مهمة الخبيران فى الرقابة على جودة الانتاج والاسعار وتسوية المنازعات بين الصناع.

كان الاسطوات يشكلون جوهر ولب الطوائف، وفى الورش الكبيرة كان الألفوات (العرفاء) يعملون تحت رئاسة الاسطوات. ولم يكن باستطاعة الألفوات لاسباب كثيرة ان يمتلكوا ورشا خاصة بهم نظرا لقلة عددهم فى اى مدينة وبالتالى لم يكن بامكان اى منهم ان يكونوا اسطى. والحق ان هؤلاء الألفوات كانوا هم العمال المهرة الفعليين. وفى اسفل الطائفة يأتى الجديك (اى عامل اليومية) والاشراق (اى الصبى). وعلى الرغم من ان المسلمين واهل الذمة كانوا سواء فى المعاملة داخل الطوائف الحرفية فى الفترة الاولى من الحكم العثمانى التى كانت تتميز بالتنظيم الجيد، الا ان وجود الالفوات يشير الى ان الطوائف وان كانت جماعة من المنتجين والبائعين، الا انها كانت قوة اقتصادية قمعية ايضا.

كان نشاط طوائف الحرف فى العصر العثمانى يتشابه مع نشاط تلك الطوائف فى اوربا العصور الوسطى فى كثير من الامور. ومثلما كان حال الطوائف فى اوربا العصور الوسطى من حيث الاهداف، كانت الطوائف العثمانية تستهدف هدفين رئيسيين: الانتاج بوفرة لتغطية حاجات الاستهلاك المحلى، وتحقيق مستوى معيشى مرضى لاعضائها ومنع «العناصر الخارجية» من التعدى على احتكاراتهم.. ولقد حققت الطوائف فى اوربا العصور الوسطى وفى الامبراطورية العثمانية اغراضها بالتنظيم الصارم للانتاج وضبط نوعيته ومراقبة اسعاره وضبط عضوية الطائفة. ومع هذا كان هناك اختلاف كبير بين طوائف العصرين (اوربا الوسطى واوربا العثمانية). ففى اوربا العصور الوسطى نشأت الطوائف فى المراكز الحضرية الغربية الكبيرة استجابة لمؤثر اقتصادى، ثم نمت كتجارة وكانتاج وتوسع حضرى حتى وصلت الى حدود لا تستطيع تجاوزها. وقد ادى هذا الى تدهورها وتصفيتها فى النهاية. واما فى الامبراطورية العثمانية حيث كان كل شئ يخضع لتنظيم صارم كما لو كان ابديا، نلاحظ انه بمجرد تثبيت اسطوات فى اى طائفة فى اى مكان تبقى الطائفة مستمرة. وعلى حين ادى مثل هذا الترتيب الى حماية مصالح اعضاء الطائفة الا انه اعاق نمو قطاعات انتاجية متنوعة وبالتالى نمو المدينة ونمو الاقتصاد. ولقد قاد هذا الى كثير من المشكلات من بينها التغاضى عن القواعد والاحكام المنظمة لعمل الطوائف، على الرغم من توالى صدور المراسيم والاوامر السلطانية باتباع القواعد، ونشوء طوائف جديدة، وظهور روابط غير مشروعة.

وقد كان ظهور طوائف جديدة خارج نطاق الشرعية اقل النتائج ضررا لانها تتعلق على الاقل بالاحتياجات الاقتصادية الحقيقية. لكن عدم مشروعيتها فى الوقت نفسه كان يعنى سيادة الرشوة والفساد العام. ولقد كان ظهور تلك الطوائف الجديدة يمثل مصاعب كبرى .. فخلال تلك الفترة الاولى تبلورت عدة تخصصات انتاجية صاحبها ارتفاع سريع فى الاسعار وايجاد احتكارات جديدة. ولعل افضل مثال على ذلك الاتجاه يتمثل فى انتاج المنسوجات الصوفية بعد استقرار اليهود

السفارديم فى سالونيك، فقد اخذت طائفتهم وضعا احتكاريا بسرعة ملحوظة، وحال وجودها دون انتشار عمال مهرة اخرين، بل واستمر استيراد المنتجات الصوفية على نطاق واسع. لقد كان تقييد نشاط الطوائف وراء معظم المشكلات التى ظهرت فى الفترة المتأخرة من الحكم العثمانى كما سوف نرى.

ولقد فعلت هذه القيود فعلها ايضا داخل الطوائف على وجه الاجمال، اذ خنقت ملكات الابداع وأماتت الحافز لدى العمال. وكان نظام الحسبة وهو مجموعة قوانين تتطابق مع جانب من الشريعة الاسلامية، يحدد الاسعار والاوزان ونوعية المنتجات، ويعاقب المخالفين لكل بند من تلك البنود. وكانت كل ورشة تتسلم مادة خام كافية وعمالة ماهرة تضمن الحياة لصاحب الورشة وعائلته وعماله. ويستند قانون الحسبة الى نظام الحسبة الاسلامي وتعنى ان من واجبات الحاكم ان يطمئن على معاملة الرعايا بالقسط وتحقيق العدل لكل من المنتج والمستهلك.

ولسوء الحظ كانت الرقابة على نوعية الانتاج من الشدة والصرامة بحيث حالت دون تقديم اساليب وافكار جديدة افضل فى الانتاج، واسهم فى هذا التجميد اعتقاد المسلم ان حياة الدنيا عرض زائل وان الاخرة خير وابقى، ومن ثم فان حياة الترف والثراء ليست ضرورية، بل انها حياة خاطئة. وكان من شأن كل هذه الضوابط ان تنظم وتحدد ايضا الارباح فى صرامة شديدة دون نظر الى حقيقة الحاجات وتغير اوضاع وظروف السوق. وفى هذا الشأن تحددت الارباح بنسبة ١٠٪ فى كل انواع المنتجات.

فاذا كانت تلك القواعد والاحكام تستهدف تطبيق فكرة مجتمع المساواة الاسلامى فلا بأس من ذلك .. ومع هذا كان القانون يحابى تاجر الجملة الوسيط على حساب المنتج، ولم يراقب طبقة كبار التجار التى كانت تباشر اعمالها طبقا لمبدأ العرض والطلب وتجنى ارباحا طائلة من وراء ذلك. واكثر من هذا فان تلك الاحكام والقواعد لم تمنع من نمو التفاوت المدهش داخل صفوف وشرائح كل طائفة، كما لم تمنع كبار التجار من تمويل الحرفيين مباشرة من وراء ظهر الطائفة، فقللوا بذلك من قدر بعض الاسطوات ومكانتهم. كما لم يتوقف هؤلاء الكبار ومعهم الرأسماليون الآخرون الذين كسبوا اموالا من التيمارات الكبيرة، عن استخدام نفوذهم للتخلى عن بعض تلك القواعد والاحكام لصالح اسطوات الطوائف الذين اصبحوا يقومون بدور الشريك الصامت فى مشروعات كبار التجار هؤلاء. ولقد قدم تودوروف أمثلة جيدة لهذا التفاوت من خلال دراسة عن قيمة الورش التى سجلها القضاة باسم الورثة آخذا فى الاعتبار نظريا ان كل ورشة من هذه الورش لها اسطى. وفيما يلى التوزيع الذى وجده تودوروف:[1]

٨ افراد يملكون اكثر من ١٠ ورش

---

(1) Todorov, "population urabaine", p.57.

وقد تم حساب ٣ أو ٤ ورش لممتلكات الـ ٦٥ مالكا ٦٥ مرة اى ٣,٥= ٢٢٨ واما باقى الارقام فقد حسبت على الحد الادنى للمجموعة.

٥٣ فردا يملكون اكثر من ٥ ورش

٦٥ فردا يملكون اكثر من ٣ –٤ ورشة

١٢٦ فردا يملكون اكثر من ٢ –٣ ورشة

١ فرد يملك ورشه واحده

وتشير هذه الارقام الى انه من بين ٩٢٥ ورشة وردت فى الاربع سطور الاولى كان ٢٥٢ فردا فقط يمثلون ملكية مشروعة طبقت قواعد واحكام الطائفة كمعيار للمشروعية. وقد كشفت دراسة تودوروف ان ملاك أو اصحاب الورش الكثيرة لم يكونوا من بين رجال الحرف والصناعة، فقد كان احد هؤلاء الذين يملكون خمسة ورش وهو «إلهاك موسى» يملك ايضا ثمانية طواحين ونصف، وواحد وربع خان واشياء اخرى لها قيمتها[1] ولعل هذا يوضح ان رجلا مثل «فارقان» وكان يعمل خياطا ولم يترك لورثته اى دكان او ورشة وكل ادواته التى تركها لاتساوى اكثر من قرش ونصف، لابد وانه كان يعمل لدى شخص آخر مثل إلهاك موسى. وعلى العكس من هذا نجد ان لازار وكان يعمل خياطا ايضا ترك لورثته ادوات ومادة خام ومنتجات جاهزة قيمتها الف ومائة وواحد وسبعون قرشا مما يثبت انه كان اسطى كون نفسه تكوينا جيدا.[2]

وعلى حين اخذ تودوروف بياناته من القرن الثامن عشر من واقع ثلاث مدن فقط، فليس من شك ان التطورات التى ادت الى هذا التباين والتفاوت لا تختص بهذه المدن الثلاث، وانما لابد وانها بدأت فى القرون السابقة. ومن الواضح ان القواعد الصارمة للطائفة ونظام الحسبة لم يحولا دون اساءة استخدامها، كما اضرا بالتنمية الاقتصادية على الرغم من خدمتها لاهداف معينة بشكل مرضى، ولعل هذا يفسر فى جانب الانكماش الذى اصاب مدن اوربا العثمانية فى اواخر الحكم العثمانى بعد ان كانت قد نمت سكانيا وازدهرت فى بدايته.

لم يكن مختلف المهنيين من اصحاب الحرف يقومون فقط بانتاج البضائع والمنتجات بل لقد اضافوا قدرا ملحوظا من الدخل لخزينة الدولة، ذلك ان جميع المهنيين كانوا يدفعون ضرائب للدولة على مساكنهم وعلى ورشهم، ويدفعون رسوما على كل مستند رسمى يحتاجونه، ورسوما اخرى لعقود الزواج وايلولة التركات، وضرائب اخرى على الذين يبقون دون زواج حتى سن معين، وباختصار يدفعون ضرائب عن كل نشاط ممكن ان يتعلق بحياتهم الشخصية. اما المهنيون من اهل الذمة فكانوا يدفعون فوق ماسبق الجزية فضلا عن غرامات متعددة للقاضى بحجة ارتكاب عدد لايصدق من «الجنح» مثل مخاطبة مواطن بطريقة غير لائقة. ويضاف الى هذه الاعباء ضرائب اخرى غير عادية مثلما يحدث من جمع اموال لتقديم هدية للسلطان عند اعتلائه العرش، او فى حالة الدخول فى حرب، الى جانب الاسهام بمبالغ كثيرة من خلال اعمالهم.

وكانت الضرائب تفرض ايضا على المادة الخام التى تستورد إلى المدينة، وخلال عملية النقل

(١) نفسه، ص ٦٠

(٢) نفسه.

تتعرض المنقولات لضرائب متعددة عند عبور الانهار، وعند النقاط الاستراتيجية الاخرى على طول الطريق. وعند وصول المواد الخام الى محطتها الاخيرة يقوم المحتسب وهو احد مسئولى المدينة الرسميين بفحصها وتفتيشها ويقدر قيمتها ويحدد الضريبة المقرر دفعها قبل بيعها بواسطةالوسيط إلى الطوائف التى تتولى توزيعها على مختلف الورش. وكان هذا المحتسب مسئول عن الأسواق وما يرتبط بها من مراقبة الأوزان ونوعية الانتاج بعيدا عن مسئولي الطائفة، وكذا تحصيل مختلف عوائد السوق، كما يقوم بمساعدة القاضى ومسئولى الطائفة فى تحديد الاسعار. وباختصار كان المحتسب بمثابة مدير الشؤون الاقتصادية للمدينة الذى تعينه الدولة، وأحد واجباته الرئيسية تحصيل مختلف الضرائب والرسوم المقررة. وتتضح ضخامة حصيلة الضرائب والرسوم من الارقام المتاحة من عام ١٥٥٣ عندما كانت الامبراطورية فى اوج مجدها العسكرى والاقتصادى. ففى ذلك العام بلغت الاموال فى خزينة الدولة حوالى ١٢,٧٥٠,٠٠٠ دوقية ذهب، منها ١,٠٠٠,٠٠٠ دوقية من الجزية، ٨٠٠,٠٠٠ دوقية خاصة بضريبة الاراضى، و ١,٢٠٠,٠٠٠ دوقية خاصة بالتجارة والجمارك وعوائد اخرى.(١)

كان الكتخدا العام وكتخداوات الطوائف، والمحتسب، وقاضى القضاة ونائبه فى الاقسام الصغيرة، و «مختار» المحلة، يشكلون جميعا ما يشبه «حكومة المدينة». وقد اضيف كتخدا ثالث (كتخدا المحلة) تعينه حكومة المدينة للاشراف على المحلة (القسم). وفيما عدا وظيفتا الموثق القضائي الديني العام، والقاضى، كانت جميع الوظائف الاخرى تزاول بمعرفة اثنين لكل وظيفة. وكل واحد من هذين الاثنين يعمل معه واحد «منتخب» وآخر «معين»: كتخدا الطائفة، والكتخدا، والمحتسب، والخبيران، ومختار المحلة وكتخداه، مع الوضع فى الاعتبار ان المسئول المعين يتمتع بسلطات اكبر من المنتخب. وبالاضافة الى ذلك كان هناك جامع للضرائب فى كل مكان ويختلف وضعه وشخصيته من مكان لاخر اختلافا كبيرا، فعلى سبيل المثال قد يكون موظفا معينا او احد وجهاء البلدة او مزارعا (صاحب مزرعة).

اما المظهر الدائم للحكومة فيتمثل فى وجود رجل «الشرطة» والذى قد يكون باسم «صوباشي»، و«قواس باشي» الذى يرأس قوات تسمى عادة «القواسية»، وواجبهم الرئيسى تنفيذ القرارات واوامر العقاب التى تقررها مختلف السلطات. وعلى الرغم من ان اولئك الموظفين الرسميين لايعتبرون اعضاء فى هيئة ادارة المدينة فى السنجقيات والاقضية، فان وجودهم كان ظاهرا فى كل اركان الاقاليم العثمانية، ولهم وزن كبير خاصة اذا كانت المدينة جزء من سنجقية احد البكوات او كانت فى دائرة «الخاص» السلطانى. وكانت المدينة تضم عناصر اخرى رسمية تشترك فى صنع القرارات المحلية مثل مسئولى مؤسسات الاوقاف (الحمامات العامة والخانات ..الخ) ذلك ان هذه المؤسسات التى يشرفون عليها تلعب دورا مهما فى حياة المدينة، ولأنهم يقومون بتوزيع مبالغ معينة من الاموال طبقا لتعليمات صاحب الوقف، فاذا ما كان الوقف عبارة عن مدرسة فان لكل من المدرس وتلاميذه دورا لا يستهان به فى حياة لمدينة. كما كان لرجال الدين والمدرسين المسيحيين واليهود دورا رسميا ايضا فى حياة المدينة وخاصة فى المدن التى يشكل المسيحيون واليهود فيها

(1) Afet INAN, Apercu general sue l' histoire economique de l' Empire Turc- Ottoman (Istanbul: Maarif Matbaasi, 1941), p. 28

قطاعات مهمة داخل الطوائف الاكثر اهمية وان كان دورا اقل اهمية.

هناك مجموعة اخرى كان لها تأثيرها على الحياة فى كل مكان من المدينة الا وهى مجموعة الوجهاء، وهى عناصر كان لها وزنا كبيرا وشاركت فى المناقشات التى انتهت الى قرارات مصيرية خاصة بالمدينة او كان لها علاقة بقرارات مصيرية اخرى على مستوى اكبر من المستوى المحلى. وينتمى الى هذه المجموعة كبار التجار، وشخصيات اخرى عرفت فيما بعد باسم «الاعيان». وهؤلاء الاعيان كانوا اناس اغنياء بارزين سواء كانوا من اصحاب التيمارات الذين يعيشون فى المدينة بالقرب من اقطاعاتهم (التيمارات)، او موظفون على المعاش اكتسبوا مكانتهم بالميراث او من طبيعة عملهم الوظيفى، وكانوا بهذه الوضعية يتحكمون غالبا من وراء ستار فى كثير من مجالات اقتصاد المدينة، ويتمتعون بمكانة بارزة نظرا لوضعهم الاجتماعى، ويتمتعون باتصالات مرموقة لها وزنها فى العاصمة، بل وكانوا يستشارون فى معظم المسائل والقضايا المهمة.

والحقيقة ان الذى نما وتطور لم يكن حكومة مدينة بالمعنى الاصطلاحى للكلمة، ولكن كانت حكومة مدينة على اية حال تتكون من مجموعة من الناس تم انتخابهم بمعرفة انداد لهم، تمتعوا بمكانة محلية وشكلوا شيئا يشبه اوليجاركية المدينة. وكانت هذه «الحكومة» مسئولة عن تنفيذ مختلف القوانين والاحكام، وفى الوقت نفسه تضع فى اعتبارها مصالح المدينة حيث يستشيرون الاخرين، وتصنع القرارات، وتصوغ الالتماسات والشكاوى التى يتضرر منها الناس حيث يقوم كتخدا المدينة او احد الاعيان المرموقين بتقديمها الى البيلربيك او السنجق بك، او الى الحكومة المركزية فى بعض الحالات.

ولم يكن الاعيان ينتمون الى طبقة الرعايا على الرغم من انهم كانوا يعيشون بينهم ويشاركون فى نشاطاتهم، وانما كانوا ينتمون الى الشريحة الدنيا من الطبقة العليا فى كل مدينة. اما كبار التجار فانهم كانوا اعضاء فى قطيع الرعايا، وسواء اكانوا مسلمين أم ذميين فقد كان وضعهم يختلف بشكل ملحوظ عن كل الموظفين العثمانيين وسائر الرعايا، ويبرهن وجودهم على مدى الاهمية التى اولتها الحكومة للاقتصاد، اذ بدونهم لم يكن بامكان الاقتصاد العثمانى ان يأخذ مجراه بسهولة. وكما سبقت الاشارة كان كبار التجار يتولون مهمة التجارة الداخلية بين سائر البلدان فضلا عن تجارة الاستيراد والتصدير. ولقد ضمت صفوف كبار التجار فى اوربا العثمانية اتراك ويونانيين وصرب ويهود وارمن فى بعض الاحيان. وعلى عكس كل الناس فى المجتمع العثمانى، كان اولئك التجار متحررين من القواعد والاحكام والضوابط المفروضة على الاخرين. وعلى الرغم من ان نشاطهم بما فى ذلك علاقاتهم فيما بينهم كانت تحت الرقابة، الا ان مختلف القواعد والاحكام المطبقة عليهم يمكن مقارنتها بقانون التجارة والاعمال بالمعنى الغربى المعاصر والتى بدونها كان يصعب تنظيم اى نشاط تجارى عادى. ورغم ان كبار التجار هؤلاء ينتمون الى طائفة التجار وهم اناس يعملون بطبيعة الحال فى مجال المال، الا ان ازدراء المسلم العادى لهؤلاء الذين يكدسون المال لم ينطبق عليهم، ولهذا فلم تكن تسرى عليهم قواعد الحسبة.

ومثلما كان صغار التجار واصحاب الحرف والصناعات يسهمون فى رخاء الدولة بما يقومون به من عمل وبما يدفعونه من ضرائب، كان كبار التجار يقومون باعمال كثيرة فى هذا الخصوص لعل اكثرها كان يتمثل فى توزيع المادة الخام والمواد الغذائية والمصنوعات فى طول الامبراطورية وعرضها. ويلى ذلك فى الاهمية دورهم فى تجارة الاستيراد والتصدير، واخيرا ومن وجهة نظر الحكومة المركزية، اسهاماتهم الكبرى فى الجمارك وضريبة المرور والدخولية. وكانت دائرة معاملاتهم فى معظم الحالات على نطاق واسع وخاصة فى السلع الترفية ذات القيمة المرتفعة. ومن الملاحظ ان عددا قليلا من كبار التجار هؤلاء كان لديه المال الكافى للتعامل بمفرده فى كل الانشطة التجارية. اما الجميع فكانوا بحاجة لمن يشاركهم. ولقد ادت هذه الظروف الى ظهور مختلف اشكال المشاركة والمقاولة واقامة سلسلة من الوكالات خضعت للتنظيم القانونى. ومهما كان امر التعقيد الذى يصاحب تكوين مجموعة رجال اعمال ومهما كان عددها، الا انه كان باستطاعتها ادارة العمل وتحقيق ارباح هائلة. وعلى حين تركز كبار التجار هؤلاء فى المراكز التجارية الكبرى فى استانبول وادرنه واثينا وسالونيك وسراييفو وبلجراد، نجد ان قلة اخرى تركزت فى مراكز تجارية صغرى بما فيها الموانئ الرئيسية على الدانوب او على طول ساحل بحر ايجه التى كانت بمثابة مقار لبعض الوكلاء التجاريين المهمين جدا، بل ان اصغر مدينة كانت تضم على الاقل عددا قليلا من وكلاء المشروعات الكبرى. وعلى وجه الاجمال فقد كان هؤلاء الرجال الذين كانوا على تصال بغيرهم فى جميع انحاء الدولة، المصدر الرئيسى للاخبار المحلية والخارجية.

كان طبيعيا أن يستفيد كبار التجار من تشجيع الدولة للتجارة ومن ثم اصبحت فى ايديهم ثروة هائلة من الاموال السائلة، ونادرا ماكانوا يملكون عقارات باستثناء مساكنهم الخاصة وبيوتهم الصيفية. ومن واقع تلك الاموال بدأوا القيام بعمليات تمويل للحرفيين خارج الطائفة عندما بدأ الطلب على بعض البضائع التى لم تكن الطوائف تنتجها بكميات كافية. وهذا الاسلوب لم يقض فقط على الاستقلال الذاتى للطوائف، بل لقد امتدت آثاره الى المناطق الريفية حيث اقيمت اشكال من الصناعات الريفية. وعلى العكس من الغرب الاوربى فلم يحدث ان تطورت هذه الصناعات لتصل الى بداية تأسيس صناعة حقيقية.

وثمة سببان رئيسيان من المحتمل ان يكون وراء تمنع كبار التجار عن المضى ابعد من مجرد القيام بتمويل الانتاج على النحو السالف الذكر: الاول انهم كانوا منظمين كروابط تجارية، وان اسلوب التمويل او الانتاج للبيع قد يكون مبررا كمصدر للتجارة فى البضائع المفترض بيعها، لكن تمويل المشروعات الصناعية قد يضع هؤلاء الرأسماليين فى نشاطات غير مرخص لهم بها مما يضعهم فى مخاطرة. والسبب الثانى يتلخص فى ان الصناعات القليلة القائمة آنذاك وخاصة العسكرية منها مملوكة للدولة ويتم العمل فيها بأسلوب السخرة (العمل العبودى) وتقدم نموذجا لا يستطيع كبار التجار تكراره او زيادة حجمه.

كان كبار التجار وسط عناصر السكان الاكثر اهمية والاعظم نفوذا فى كل مدينة، وكانوا ايضا وسط العناصر الاقل شعبية. وفى ضوء فهم هؤلاء الكبار لاقتصاديات السوق والعمل فليس

مثيرا للدهشة انهم كانوا يستهدفون دائما زيادة الارباح لأعلى درجة ممكنة متبعين فى ذلك ابسط انواع المضاربة الذى يتمثل فى الشراء بسعر رخيص والبيع بسعر عال، ولأن نشاط المضاربة يشمل المواد الغذائية والخام فقد تعرض كبار التجار لكثير من اللوم والتأنيب بسبب نقص المواد التموينية الذى كان يحدث من آن لآخر. غير ان مركز كبار التجار تدهور فى اواخر العصر العثمانى عندما سمحت لهم ثروتهم الحصول على التزام الضرائب الزراعية وكانت وظيفة الملتزم غير شعبية بكل تأكيد. وانتهى امرهم الى ان اصبحوا من طبقة «الرعايا» فقط فى الوقت الذى سعى فيه اصحاب وظائف اخرى من المترجمين والموظفين الكتابيين والاطباء لكى يصبحوا جزء من المؤسسة الادارية السياسية للامبراطورية.

على ان المنافسة الحقيقية الوحيدة التى كانت تواجه كبار التجار كانت تتمثل فى عدد من التجار الاخرين الذين كانوا يقومون بالعمل نفسه ويعيشون فى المدن نفسها ولكن كانوا يتمتعون بمكانة خارج حدود الدولة لأنهم لم يكونوا من رعايا السلطان. ولم يقتصر عمل هؤلاء المنافسون على الاسهام فى الحياة الاقتصادية لمدن اوربا العثمانية وبالتالى للامبراطورية كلها، ولكنهم كانوا ايضا اوربيون من الجنوب الشرقى لاوربا من مدينة راجوزا ومن مدن ساحل دلماشيا، وكانت «محلاتهم» التى يعيشون فيها عبارة عن مدن داخل المدن نفسها لأنهم لم يكونوا يخضعون للسلطات المحلية، ولهم امتيازات بتنظيم شؤون جاليتهم وادارتها طبقا لقوانين واعراف مدنهم الاصلية. وكما هو شأن كبار التجار العثمانيين، كان هؤلاء التجار من غير رعايا الدولة ينتمون لمؤسسات اعمال كبيرة الحجم ومعقدة جدا، وتقع مكانتهم وبنوكهم ومصادر حساباتهم خارج نطاق نفوذ السلطان. ومن المدهش حقا ان تجد مستوطنات راجوزية فى كل مدن اوربا العثمانية حتى لقد يخرج المرء بانطباع مؤداه ان نصف مواطنى جمهورية مدينة راجوزا يعيشون خارج حدودها.

ان هذه المستوطنات الدلماشية مهمة بالنسبة لتاريخ شعوب جنوب شرق اوربا ليس فقط من الناحية التجارية، بل ايضا من الناحية الدينية والثقافية. لقد كانت حياة مدن ساحل دلماشيا مرتبطة بحياة المدن الايطالية، وعلى هذا وكما سوف نرى فى الجزء الثالث من هذا الكتاب، عكست مختلف التغيرات الثقافية والسياسة وغيرها التى حدثت هناك. والذى حدث ان المستوطنين الذين قدموا من مدن دلماشيا الى داخل البلقان احضروا معهم هذه الحضارة والثقافة الغربية (الاوربية). وعلى الرغم من انهم عاشوا فى مستوطنات متماسكة ومنعزلة فى كل مدينة، فلم يكن بامكانهم تجنب الاتصال مع جيرانهم سواء باختيارهم او طبقا للاحكام والقواعد العثمانية. وكانت طرز معمار بيوتهم وملابسهم وتنظيم جاليتهم شيئا لم يكن باستطاعة اهل البلاد المحليين ان يتجنبوا ملاحظته. وينبغى ان نذكر فى هذا المجال ان هؤلاء الناس كانوا من اتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ومن هنا فانهم وباحضارهم قساوستهم معهم، اضافوا ملة اخرى للملل القائمة الاصلية، رغم انهم منعوا بشدة من مزاولة اى نشاط تبشيرى. ولاشك ان وجودهم اسهم فى ظهور المذهب الكاثوليكى الرومانى فى اقصى نقطة فى شرق البلقان الا وهى بلغاريا حيث تعرضوا لاضطهاد شديد فى القرن السابع عشر. والحقيقة ان الدلماشيين لم يكونوا متفوقون مثل كبار التجار العثمانيين ونظرائهم فى

البلقان من السلافيين فقط، ولكنهم على عكس قرنائهم من اليونانيين والسلافيين التجار قدموا المثل الوحيد لاساوب حياة مختلف لسكان اقاليم اوربا العثمانية، وكان نفوذهم وتأثيرهم على الاقل فى المدن امرا لايمكن تجاهله.

لقد كان بكل مدينة جماعة من السكان تنتمى لأسفل شرائح وطبقات الهيئة الاجتماعية وهم «الهائمون على وجوههم» والغجر. وكانت هناك حاجة لهذه العناصر «غير المرغوب فيها» للقيام ببعض الاعمال مثل حمل الاشياء من امتعة وبضائع ومنقولات واعمال اخرى يتطلبها سوق العمل. ولما كانوا خارج «الوسط الاجتماعى» فلايعرف عنهم الا القليل جدا فيما عدا تلك الحالات التى توضح فيها سجلات القضاء اجراءات مانزل بهم من عقاب فردى او جماعى، او حيث تذكر الوثائق محاولات التخلص منهم جميعا، وكل ما يمكن قوله بشئ من التأكيد ان هذه العناصر لم تكن تعتبر جزء من سكان المدينة، ولم يكن لها «محلات» حقيقية خاصة بهم .. ففى كل ليلة كانوا يأوون الى اماكن تمكنوا من اقامتها خارج كردون المدينة. والحق انهم كانوا يمثلون المعادل الحضرى للبدو واليوروكيين.

ان هذه الصورة العامة لمدينة اوربا العثمانية تمثل وصفا دقيقا صحيحا يصح تعميمها على معظم المدن العثمانية بقدر بسيط من التعديل هنا وهناك. وتعتبر استانبول احد الاستثناءات الكبيرة لهذه الصورة العامة على الرغم من احتوائها على طوائفها ومحلاتها ومختلف الطوائف التى سبق ذكرها. ومن المعروف ان لعاصمة السلطنة ملامح لاتوجد بالمدن الاخرى. ولكن لأن دراسة العاصمة عن هذه الزاوية يخرج عن نطاق دراستنا، ولأن هناك دراسات كثيرة هائلة عن هذه المدينة وعن مؤسساتها الخاصة، فلن نقوم هنا بتكرار دراستها، ولاشك ان هناك وظائف اخرى قليلة خاصة بالمدينة تستحق عناية خاصة.

٤ – المدينة «النواة» لاوربا العثمانية:

هناك نماذج كثيرة للمدينة النواة لاوربا العثمانية لا تتطابق تماما مع الوصف الذى قدمناه للمدن فى هذا الفصل. ويمكن مناقشة اكثر هذه النماذج اهمية، لأن تناولها جميعا يحتاج الى دراسة خاصة مستقلة .. فمثلا مستوطنات الحدود التى تعد احد المجموعات السكانية الكبرى، كانت ظاهرة ريفية اكثر منها ظاهرة حضرية، ومن ثم تتعلق بموضوع الفصل التالى. وهذه المستوطنات كانت تقع بشكل رئيسى فى الاراضى التى تمثل حدود ممتلكات اسرة الهابسبورج (فى النمسا). وكانت مدن المجر وسلوفينيا وشرق كرواتيا وشمال البوسنة، هى الاقرب جغرافيا لمستوطنات الحدود تلك. وقبل الغزو العثمانى كانت كل هذه الاقاليم اما مجرية او صربية او بوسنية بالتداول فيما بينها. وعلى هذا فلم تكن مدنا بلقانية صرفة او مدنا غربية حقيقية على الرغم من وجود «مدن حرة – ملكية» فى المجر بدأت فى النمو والتطور على نمط التطور الغربى. ومعظم المدن السلافية نمت وتطورت طبقا للخطوط التى وصفناها الان، ولكن بعضا منها اكتسب امتيازات ملحوظة. والجدير

بالملاحظة هنا حالة مدينة سراييفو وهى مدنية اسلامية صرفة فى الغالب الاعم، وكانت «تحكم ذاتيا» حقيقة حتى لم يكن يسمح للقوات العسكرية بدخولها.

لم يستتبع الاحتلال العثمانى فى البلقان وجود مظاهر تدمير دائمة على نطاق واسع على الرغم من ان الحياة على طول الطرق العسكرية الرئيسية لم تكن آمنة الى ان تم اقرار الحكم العثمانى باحكام، وادت الحملات العسكرية الموسمية الى عمليات تدمير كبيرة سرعان ما كان يتم اصلاح آثارها، ذلك ان اصحاب التيمارات كانوا يحتاجون الفلاحين للعمل فى اراضيهم. وفى حالة عدم عودة الاهالى لاماكنهم بسبب الحروب مثلا، كان العثمانيون ينقلون الاتراك او شعوب اخرى لهذه المناطق للقيام بمهام الاصلاح. ولقد سبق ان عرضنا للاهمية التى وضعها العثمانيون على التجارة والحرف والصناعات واستيطان هؤلاء فى البلدان والمدن وازدهارها خلال العصر الاول من الحكم العثمانى.

ولكن بمجرد عبور العثمانيين لخط الدانوب - سافا تغير الموقف ووقعت اكثر التغييرات اهمية على الحدود المجرية - السلافية وفى المجر ذاتها. وامامنا ظاهرتين تستحقان انتباه خاص من وجهة نظر التطورات التاريخية الحديثة: الاولى كما سبقت الاشارة، محاولة العثمانيين ايجاد ولايات تابعة، والثانية تتمثل فى كيفية اسكان «الايالات» التى كونوها فى هذه الاراضى بسبب نقص عدد المستوطنين من جهة، وعدم امكانية الحكومة احتضانهم ورعايتهم حتى فى حالة توفرهم. والحقيقة انه عندما تحرك العثمانيون الى كرواتيا - سلوفينيا- المجر واجهوا موقفا شبيها الى حد كبير بالموقف الذى واجهوه عندما عبروا الدردنيل، فقد كانت هناك دويلات مسيحية قريبة من المجر واقعة تحت نفوذ اسرة الهابسبورج وترانسلفانيا، يهرب اليها السكان امام الغزو، وهو هروب شجعه النبلاء الذين كانوا قد فروا هم ايضا وشجعوا اتباعهم على اللحاق بهم. ولم يكن لدى العثمانيين القوى البشرية التى كانت لديها فى القرن الرابع عشر لملء هذه الفجوة. واكثر من هذا لم يكن يجدى فى هذا الخصوص توطين البدو الرحل فى هذه المناطق نظرا لطبيعة الأرض.

وقبيل وصول العثمانيين الى السهوب الواسعة الواقعة بين نهرى الدانوب وتسيزا (Theiss) Tisza وهى اراضى مجرية فقيرة اساسا كان يعيش عليها عدد كبير من السكان (يختلف تقدير عددهم من ثلاث مليون الى خمسة مليون نسمة) يزرعون انواعا مختلفة من الحبوب والغلال. وكانت عملية تقليع اشجار الغابات المستمرة قد وصلت الى درجة تهدد مصادر المياه اللازمة للزراعة. وكان على المزارعين ان يتعلموا كيفية العمل تحت هذه الظروف الخاصة اذ عندما كانوا يهجروا المكان بسبب الغزوات كانت الارض تتدهور وتبور حيث تنمو الاعشاب فى الانهار وتسد مجراها وتتراكم كثبان الرمال وتتكون مسطحات قلوية تحول مساحات من الارض الى مستنقعات راكدة. والحال كذلك لم يكن بامكان قبائل البدو الرحل المستوطنين حديثا ويزرعون مساحات صغيرة من الارض (جيفتات) ان يتعايشوا تحت هذه الظروف. وكان بالامكان اصلاح التدمير الذى حاق بالغابات والذي احدثته اولى غزوات السلطان سليمان الاول، لولا الحرب الاهلية بين الامراء المتنافسين، وغزوات سليمان المتعددة، والحروب بين العثمانيين والهابسبورج والتى استمرت حتى

عام ١٦٩٩ وجعلت من تلك المساحات ارض معارك حدودية دائمة اصابتها مظاهر التعرية الطبيعية بشكل يمكن ملاحظته حتى اليوم.

وعلى هذا كان من شأن الموقف الحربى الدائم مع تعرية التربة وهروب السكان، ان يجعل من الصعب على المدن وعلى مواطنيها ان يعيشوا حياة مستقرة. ولقد حاكى كثير من المجريين ومعظم الالمان نموذج النبلاء والفلاحين بدورهم وابتعدوا عن تلك الاماكن. والحاصل ان المراكز الادارية العثمانية الكبرى مثل بودا، وبست Pest وبيتش pecs وشيزجد Szeged، جذبت اليها الاداريين اللازمين وكذلك العسكريين واصحاب الحرف والمهن المختلفة كما حدث فى البلقان. ولكن هنا وعلى عكس البلقان لم يكن هناك سكان محليون اصلا للتعاون والمشاركة فى الحياة. ولهذا اصبحت هذه الاماكن فيما بعد بلدانا اسلامية حقيقية، فقد كان عدد سكان بودا حوالى عام ١٥٠٠ مايقرب من خمسة الاف نسمة. وكان طبيعيا ان يكونوا جميعا من المسيحيين، ولكن فى عام ١٥٤٧ تقلص عدد المسيحيين فى مدينة بودا الى حوالى الف نسمة، سرعان ما تقلصوا الى سبعين فردا فقط بعد ذلك بثمانين عاما (١٦٢٧). [1]

وكان الحال كذلك فى المدن الاخرى من حيث انحسار عدد السكان الاصليين (المسيحيون) ولو ان المدن الواقعة جنوب المجر قد كسبت عددا قليلا من المسيحيين من اهالى الصرب ورومانيا الذين انتقلوا الى كل من مدن باشكا Bacska، وبارنيا Baranya، وبانات Banat، وما تعرف اليوم بڤويڤودينا Vojvodina، وايضا الى سلوفينيا حيث كان عدد المسيحيين ملحوظا. ولقد كان لهذا التغير الاثنى نتائج تاريخية مازال باقية.

ومن السهل تفسير وشرح هذه التحركات والانتقالات من مكان لاخر بسهولة ووضوح .. فمن المعروف ان معظم الموظفين الرسميين «الاتراك» فى المجر كانوا من اهالى البوسنة الذين يتكلمون الصربية، ولهم اتصالات منذ قرون طويلة مع تجار وصناع الصرب. وعلى الرغم من ان العقيدة الدينية كانت تفصل بين الطرفين، الا ان امورا مشتركة كانت تجمعهما تكفى لتسهيل التعاون بينهما ليس فقط فى المدن ولكن فى المناطق الريفية الواقعة غرب نهر الدانوب وشمال نهر الدراڤا حيث حل الفلاحون الصربيون محل المجريين الهاربين. ولقد حدثت الظاهرة نفسها فى المنطقة شرق نهر تسيزا حيث يوجد الان اقليم كريصانا الرومانى Crisana. وكان المجريون قد فروا ايضا الى ترانسلفانيا او الى شمالها، وبالتالى كان من الطبيعى للرومانيين فقط الاكثر عددا والاسوأ ظروفا فى ترانسلفانيا ان ينتقلوا الى تلك الاراضى الخالية. وعلى الرغم من انهم لم يتمتعوا بكثير من الحرية تحت سيطرة السادة العثمانيين فى كل من تميزفار Temesvar ثم فى ناجيفاراد Nagyvarad قياسا على ما كانوا عليه فى ترانسلفانيا، الا انهم استطاعوا الاستقرار فى تلك الجهات واصبحوا مزارعين، وهو امر كان مستحيلا عليهم فى ترانسلفانيا، حيث كانت الارض

---

(1) JOZSEF PERENYI, "Villes Hongroises sous la domination Ottomane aux XVIe-XVIIe siecles. leschefs - Lieux de l' administration Ottomane', in La Ville Balkanique, p. 25 - 31.

الخصبة المتناثرة هنا وهناك مزدحمة بالسكان. وفى هذا المقام فان الطبيعة الاثنية للمدن لم تتغير فقط فى الجهات الواقعة غرب نهر الدانوب، بل فى الجهات الواقعة شرق نهر تسيزا ايضا.

على ان التطور الاكثر اثارة حدث فى منطقة السهوب الواسعة الخربة والتى لم تكن تصلح لتكون تيمارات، ومن ثم بقيت جزء من ملكية السلطان الشخصية. ففى خلال النصف الثانى من القرن الخامس عشر اخذ الفلاحون المجريون يتخلصون ببطء من حالة الاذلال الكلى التى كانوا يعيشون فيها، اذ نمت تدريجيا على ارض السهوب الواسعة تلك، عدة قرى زراعية قامت بدور مراكز السوق، وهى وان لم تكن مدنا حرة بالمعنى، الا انها كانت دائما ممتلكات لمختلف اللوردات ومع هذا لم يعتبر سكانها اقنان ارض serfs اذ كانت لهم حقوقا معينة وكانوا فى طريقهم نحو التحرر الكامل على الاقل لدرجة الحرية التى كانت عليها «المدن الحرة». ومن الناحية القانونية والشرعية نجد ان اهل هذه المدن (فى كل من اوبيدا oppida اللاتينية وميزوڤاروسوك او Mezovarosok أو مدن البرارى ان شئت الدقة، قد فقدوا معظم حقوقهم وامتيازاتهم عندما سن الدايت المجرى مجموعة قوانين وتنظيمات ضد الفلاحين فى اعقاب انتفاضة كبيرة فى ١٥١٤. ورغم ذلك ظل الناس هناك متمسكون بطرق معيشتهم وحياتهم الى ان وصل العثمانيون بعد اثنى عشر عاما من معركة موهاكز. ولأن هذه البلدان كانت تقع فى مركز الهجمات التركية الاولى بين نهرين. فلم يكن من السهل على سكانها الفرار. واكثر من هذا فالفلاحون كانوا على نقيض النبلاء، لم يتعرضوا لاغراء اللحاق بمن استطاع الفرار من النبلاء. وهكذا فقد نمت حياة جديدة حول هذه البلدان المثيرة. ولقد اصبحت بعض بلدان البرارى هذه مثل ناجيكوروس Nagykoros وكيشكمت Kecskemet وسجلد Cegld اكثر اهمية، وواحدة من المدن المجرية الطليعية فيما بعد.

فى بلدان البرارى تلك وقع تطور فريد ساعد عليه الاحتلال العثمانى لوسط المجر. فمن ناحية حاولت هذه البلدان ان تنتعش وان تحيا وان تمد من امتيازاتها. ومن ناحية اخرى كان العثمانيون بحاجة لطريقة ما تجعل هذه السهوب الواسعة المهجورة ارضا مفيدة ونافعة. وكانت الطريقة الوحيدة فى هذا الشأن اذا ما وضعنا فى اعتبارنا ان الارض كانت قد تخربت وتدمرت بفعل الحروب كما سبقت الاشارة، تتلخص فى تربية الحيوانات ورعيها بما يتناسب مع هذه المساحات الواسعة. وعندما وصل العثمانيون ناجيكوروس حصل اكثر ثلاثة اشخاص اهمية فى اوبيدا على حوالى ٩٢,٥٠٠آكر (الآكر= فدانان ونصف) بعضها مراعى.[1] وفى منتصف القرن السابع عشر زادت حيازات البلدة الى حوالى ٤٦٦,٠٠٠ اكر بضم اراضى القرى المهجورة حولها. ومن الاهمية بمكان ان ندرك ان هذه الاراضى كانت تعتبر «ميرى» اى ملكية الدولة بواسطة الحكومة العثمانية طبقا لارادة السلطان (خاص همايون) او من خاصات بيلربيك مدينة بودا.

(١) المعلومات الاقتصادية عن اوبيدا مأخوذة من يوسف بيرينيperenyi فى مقالته:
Trois Villes hongroises sous la domination Ottoman au XVIIe siecle 'Acts du premier Congres International des Etudes Balkanques et Sud - Est Europeenes, IV (Sofia, Bulgarian Academy of Sciences; 1969), 581 - 91. unless otherwise mentioned

وبطبيعة الحال كانت تلك البلدان تدفع ضريبة الارض «الخراج، والجزية، والعشور للكنيسة على ما ينتجونه، وكانت فى هذه الحالة الماشية. وقد بلغت ضريبة العشر المحصلة من كل المدن سنويا حوالى ثمانية الاف الى عشرة الاف رأس. وإذا ما وضعنا فى الاعتبار انه كانت تمر من نقطة فاشVacz الجموكية وحدها الفا رأس شهريا فى طريقها من المنطقة العثمانية إلى اراضى الهابسبورج، وان ما كان يصدر من المجر باتجاه الغرب بلغ مائة الف رأس سنويا، ادركنا كم كانت ضريبة العشر ضريبة حقيقية. [١] وكانت النقاط الجمركية وكذلك مخاضات نهر الدانوب والقناطر المقامة عليه، تؤجر لبعض الاشخاص حيث تدر دخلا معتبرا للحكومة العثمانية. فعلى سبيل المثال دفعت النقطة الجمركية ومحطة المعديات على جزيرة شزبلCsepel (جنوب بودا) ايجارا قدره ٦٠٠ ألف أقجة عن ثلاث سنوات بين عامى ١٥٤٣ - ١٥٤٦. وتشير تلك المبالغ الكبيرة الى اهمية تربية المواشى وتجارة اهالى مدينة ميزوڤاروس. [٢] اذ اذدهرت اوبيدا وزاد عدد سكان ناجيكوروس من حوالى ٢٢٠٠ - ٢٥٠٠ نسمة قبل الاحتلال العثمانى الى لضعف بعد حوالى مائة وخمسين عاما من الاحتلال. ولمعرفة الصورة الحقيقية لحياة هذه البلدان الاقتصادية يتعين مقارنة دخل ملكياتهم الزراعية والعقارية المتزايدة وارباحهم من الثروة الحيوانية بما كان عليهم من التزامات .. ففى عام ١٦٣١ كان على اهالى ناجيكوروس اربعة انواع من الضرائب الواجب دفعها نقدا او عينا كما يأتى:

٤٦٠٠٠ أقجة تقريبا خراج

٢٤٠٠٠ أقجة تقريبا جزية

٤٨٠٠٠ أقجة تقريبا عشور المواشى.

١٧٠٠٠ أقجة تقريبا قيمة ٢٠ عربة خشب الى بيلربيك مدينة بودا

١٣٥٠٠٠ أقجة اجمالى

والذى يهمنا فى هذا الخصوص انه «بمقارنة هذه الارقام والمبالغ بارقام القرن لسادس عشر مع الوضع فى الاعتبار ايضا تدهور قيمة الاقجة، ندرك ان الاعباء الضريبية على المدينة زادت زيادة طفيفة». [٣] ومن الواضح ان المدينة عاشت حياة طيبة، وعندما تظل الالتزامات كما هى دون تغيير مع زيادة الدخل، يتضح كيف ان مدينة ناجيكوروس كانت تعيش حياة رغدة وطيبة.

(1) Balint Homan and Gyula Szekfu, Magyar Tortenet (History of Hungary), 5 Vols. Budapest, kiralyi Magyar Egyetemi Nyomda, 1939), 3: 415
(2) Homan and Szefu, 3: 434.
(3) Perenyi, "Trois Villes", p. 588.

ومن الملاحظ ان مقدار الضريبة الوارد هنا تقريبى لأن المؤلف حسب المبلغ بالفلورين (عملة نمساوية تساوى شلنين انجليزى). وكانت قيمته تتراوح بين ٦٠ - ٧٠ أقجة والارقام الواردة هنا حسبت على اساس معدل ١ : ٦٥.

كان لبلدان البرارى هذه ملامح غير عادية ايضا، فلم يكن بها مستوطنون مسلمون وبالتالى لم تشهد الروابط الاخية وما يرتبط بها من وظائف وممارسات، ذلك ان هذه البلاد حكمت نفسها بنفسها، ولم تكن تشهد ممثلى السلطات الا عند جمع الضرائب، كما لم يكن لديها قضاة ولكن كان اهلها يتمتعون بصلاحيات قضائية محدودة. وكان بعض المتخاصمين يضطرون للسفر الى مسافات للمثول امام «رؤسائهم الشرعيين» اى سادتهم القدامى من اللوردات الاقطاعيين.

لقد كان هذا الوضع القضائى، وحساب الضرائب على اساس العملة النمساوية وغير ذلك من امور، تبين خصوصية اخرى لم تقتصر على مدن البرارى، ولكن امتدت الى بعض قرى الحدود ايضا، ونعنى بها الخضوع لسلطة مزدوجة، ذلك ان نبلاء المجر لم يتنازلوا عن حقوقهم فى الاراضى او المقاطعات التى اصبحت تحت الحكم العثمانى، اذ انهم طالبوا بحق السفر الى «اراضيهم» التى اصبحت فى حوزة العثمانيين والاقامة فيها بصفة مؤقتة دون ازعاج او تحرش ودون دفع ضرائب. كما طلبوا ايضا بحقوقهم فى الدخل والضرائب الخاصة بتلك المقاطعات. وهنا اقدم العثمانيون على خطوة مقابلة لمطالب النبلاء، اذ فرضوا ضرائب على الاماكن التى كانت تقع رسميا على الجانب الاخر من الحدود ولم تكن تحت سيطرتهم سيطرة مباشرة، وكلفوا حرس الحدود بالتسلل من وقت لاخر وجمع الضرائب بالقوة. ولقد كانت تلك المطالب والدعاوى المقابلة موضوعا اساسيا فى كل مفاوضة تمت بين العثمانيين والهابسبورج كدولة مع دولة وبين السلطات المحلية للحدود، وكثيرا ما انتهت هذه المفاوضات فى كثير من الحالات الى اذدواجية ضريبية على اهل المنطقة من الناحية الفعلية (de facto كانت حصيلتها رمزية على ايه حال. والحق انه اذا كان هذا الاسلوب الغريب قد اصاب فقط مناطق «الحدود» الحقيقية حيث تستطيع قوات الحرس الاغارة عليها «وتحصيل» الضرائب مهما كانت الاحوال، فانها ظاهرة قد لاتستلفت النظر. ولكن عندما تصيب اماكن بعيدة عن الحدود مثل مدن ميزوفاروس (ولو ان هذه المدن كانت تتجاهل لورداتها الغائبون) فانها تمثل موقفا فريدا فى اقاليم «نواة» اوربا العثمانية.

اما فيما يتعلق باوبيدا فهى حالة نمت وتطورت خارج ثنائية ظروف المصالح الاقتصادية والقرب من العدو. والحال نفسه ينطبق بشكل ما على جزر ايجة، وافضل نموذجا لها جزيرتى خيوس Khios ورودس، اذا كان لمعظمها حكاما عثمانيون عقب الغزو العثمانى، ولكنهم احتفظوا بمؤسساتهم وحكموا انفسهم وادارو شؤونهم بشكل عام، ولم يخضعوا للضرائب العثمانية المعتادة ولكن فرضت عليهم رسوما ثابتة تقدم سنويا، ولم تكن بسيطة، فجزيرة خيوس كانت تدفع عشرة الاف دوقية خلال حكم سليمان الاول، وهو المبلغ نفسه الذى كانت تدفعه راجوزا التى كانت اكثر ثروة وغنى، وتدفعه كذلك كأتاوة كل من ولاشيا وترانسلفانيا وهما اكثر ثروة واغنى مصادر.[1] وبشكل عام عانت هذه الجزر من الحروب العثمانية البندقية المتوطنة ومن عمليات «الانتقام» المتبادل بين المنتصرين. ولكن فى وقت السلم كانت مدنهم وقراهم تترك لحالها، وكانت افضل شأنا مما كانت عليه مستوطنات اليونانيين على الارض اليونانية ذاتها.

(1) Jnan, Apercu general, p. 28.

ففى بلاد اليونان كان هناك عددا قليلا من الاقاليم «المحكومة ذاتيا». وحيثما كان الوضع الجغرافى والظروف المحلية الخاصة تجعل من الحكم المباشر امرا مكلفا وباهظا، كان العثمانيون يكتفون بتحصيل الضرائب بتوطين قلة من الموظفين لهم امتيازات عينية يعترفون بسلطتهم وسيادتهم. وقد اوجد هذا الموقف بعض المشكلات خلال فترة الحكم العثمانى الاول المزدهرة، ولكنها اصبحت سوابق خطيرة نتج عنها مصاعب كبيرة فى القرون التالية من الحكم العثمانى. وقد شهدت الارض اليونانية نفسها عددا كثيرا من هذه الاقاليم المحكومة ذاتيا، وكانت اكثرها شهرة فى جبال سوليو Souliou غرب ايبروس تمركزت حول بلدة ايونينا ioannina وفى جبال ماينالون Mainalon شمال وشرق مدينة تريبوليس الحالية وسط المورة حيث اسرة مڤروميخاليس Mavromikalis حكما فعليا، وفى وسط سلسلة جبال بيندوس pindus. ولقد اصبح بعض هؤلاء «الملوك» المحليون على اتصال وثيق مع المؤسسة الرسمية (الحكومية العثمانية) بحيث سمح لهم بتجاوز السلطات الاقليمية والمحلية وارسال ممثليهم من الوكلاء الى استانبول مباشرة للتفاوض مع الادارة المركزية. وفى البانيا وكرنا جورا Crna Gora تمتع عدد كبير من الاقاليم الصغيرة «بحريات» مشابهة. والحاصل ان التمتع بهذا النوع من الامتيازات اقتصر فقط على الذين كان بامكانهم اقامة سلطة محلية قوية. والحق ان حال الفلاحين فى هذا النوع من تلك الاقاليم كان اسوأ بكثير من حال الذين خضعوا مباشرة للحكم العثمانى.

ويتضح من المناقشة السابقة لبعض العينات المختارة وجود قدر كاف من المرونة فى الادارة للامبراطورية العثمانية المركزية المتشددة، امكن معها وجود هذا القدر من التنوع فى مدن «النواة» لاوربا العثمانية. وقد سهلت هذه المرونة فى المقابل المحافظة على النظام فى اقليم كبير يختلف سكانه فى العادات ويتنوعون فى الحاجات.

❖

الفصل الخامس

ريف اوربا العثمانية

١ - نظام ملكية الارض:

ينبغى ان تبدأ مناقشة الحياة فى المجتمع الريفى بالقاء نظرة سريعة على نظام ملكية الارض لما له من تأثير نظرى وعملى على حياة كل انسان يعيشٍ خارج نطاق المدن. لقد اعترف العثمانيون بثلاثة انماط اساسية لحيازة الارض وهى: الميرى، الملك، والوقف. ومن الملاحظ انه فى البلاد التى هزمها العثمانيون كانت كل ملكيات الاراضى من الناحية النظرية تعتبر من نوع الميرى، اى ملكية الدولة، وهذا يعنى ان السلطان لم يعترف بحقوق الملكية القائمة عند الغزو. وبمقتضى هذا الرأى كانت كل التيمارات اراضى ميرى وليس لأصحابها اية حقوق ملكية قانونية على الارض (اى ملكية رقبة)، وانما لهم حق الانتفاع بها فقط. ومع ذلك وابتداء بمختلف الترتيبات التى حدثت فى آسيا الصغرى عندما بدأ نجم العثمانيين يصعد، وحيث كان كثير من اصحاب الاراضى التى اصبحت خاضعة للحكم العثمانى من المسلمين الاتراك، وجدنا ان السلاطين كانوا يحترمون انواع الملكيات القائمة او يهبون الارض منحة لكبار معاونيهم. اما الاراضى التى فى حوزة افراد يرثها اولادهم واحفادهم كانت تعتبر اراضي ملك. اما النوع الثالث من الحيازة - الملكية فهو المعروف بالوقف، وهوعبارة عن تخصيص جانب من الارض او العقار للصرف منه على «المؤسسات الخيرية». ويعتبر الوقف فى هذه الحالة ملكا لله نظريا، وبالتالى فهو غير قابل للنقل او التداول بين آخرين. ومن الملاحظ ان اراضى الوقف هذه كانت فى الاصل اراضى ميرى او اراضى ملك واوقفت بموافقة اصحابها الذين هم الدولة أو السلطان او بعض ملاكها الافراد.

اما الاهمية النسبية لهذه الانواع الثلاثة للحيازة فى اوربا فيمكن التعرف عليها من الاحصاء الذى قام به عمر لطفى برقان عن عام ١٥٢٧. ففى ذلك العام بلغ اجمالى الدخل من اقاليم اوربا العثمانية ١٩٨ مليون اقجة او حوالى ٣٧٪ من اجمالى ايرادات الدولة. وبلغت نسبة مدفوعات الجزية فى هذا المبلغ ٤٢,٣٪، والباقى من عوائد الجمارك والتزامات اخرى تتعلق بالحرف واعمال المناجم ومختلف الاعمال الزراعية. ومن اجمالى المبالغ التى جمعت من الروم ايلى دخل خزينة الدولة ٤٨٪ منها، وحصل اصحاب التيمارات على ٤٦٪، اما الـ ٦٪ الباقية فهى خاصة بالاوقاف

وارضى المُلك، وهى نسبة تبين مدى ضآلة حجم تلك الحيازات او الملكيات.[١]

وفى ضوء المعلومات المأخوذة من انالچيك وعنان وبطريق غير مباشر من برقان، يمكن اجراء محاولة لتحليل المبلغ الاجمالى الذى ذكره انالچيك ليتضح المصدر الحقيقى للايرادات وتوزيعها بالنسبة للمناطق التى جاءت منها، حضرية وريفية. وتعطى الاحصاءات والحسابات الاولى المؤشرات الاتية:

٢١,٢ ٪ من الدخل مصدره المناجم والعوائد الجمركية والتجاره   وقدره ٤١٩٧٦٠٠٠ أقچة

٤٢,٣ ٪ من الدخل مصدره الجزية   وقدرة ٨٣٧٥٤٠٠٠ أقچة

٤٢,٨ ٪ من الدخل مصدره ضرائب على فلاحى اراضى «الخاص» وقدرة ٤٩١٠٤٠٠٠ أقچة

١١,٧ ٪ منالدخل مصدره ضرائب على فلاحين اخرين   وقدرة ٢٣١٦٦٠٠٠ إقچة

٪١٠٠,٠   ١٩٨٠٠٠٠٠٠ أقچة

ويوضح التحليل الاتى اقسام الدخل كما يـأتى:

٣٦,٥ ٪ ضرائب على كل الفلاحين   وقدرة ٧٢٢٧٠٠٠٠ أقچة

٩٠,٠ من ايرادات جزية قدرها ٨٣٧٥٤٠٠٠ أقچة   وقدرة ٧٥٣٧٨٦٠٠ //

٧٤,٥٦ ٪ من اجمالى الايرادات مأخوذ من المناطق الريفية   وقدرة ١٤٧٦٤٨٦٠٠ //

٢١,٢ ٪ من الدخل جاءت من المناجم والعوائد الجمركية والتجارة   وقدرة ٤١٩٧٠٠٠٠ //

١٠,٠ ٪ من ايرادات الجزية وقدرها ٨٣٧٥٤٠٠٠   وقدرة ٨٣٧٥٠٠٠ //

٢٥,٤٤ ٪من اجمالى الايرادات مأخوذة من مناطق حضرية   وقدرة ٥٠٣٥١٤٠٠ //

وهذه الارقام[٢] تعكس الاهمية النسبية لكل من المدن والقرى فى اوربا العثمانية.

---

(1) Halil Inalck, "L' Empire Ottoman", Actes du premier Congres, 3: 75 - 103
ويلاحظ ان الارقام الواردة هنا وكذا المستخدمة فى حاشية رقم (٢) من هذا الفصل معتمدة على اعمال عمر لطفى برقان.

(٢) تستند تلك الاحصاءات على المادة التى اوردها انالچيك (المرجع نفسه) وعلى كتاب عنان: Aprecu general, pp. 27 - 28 - وعلى حين ان تلك المادة تختص بسنوات مختلفة (انالچيك عن عام ١٥٢٧ وعنان عن عام ١٥٥٣) الا انه يمكن استخدامها دون صعوبة لأن انالچيك يذكر ان الضرائب ارتفعت ارتفاعا حادا بعد عام ١٥٢٧ وان ظلت نسبة مصادر الدخل والنفقات كما هى حتى حوالى عام ١٥٨٤. ويقدر عنان اجمالى دخل الدولة فى ١٥٥٣ من ١٠,٥ – ١٥ مليون دوقية، ويذكر ارقاما محددة فيما يتعلق بالايرادات المأخوذة من المناجم والجمارك والحرف فقط. وبتطبيق هذه الارقام او توزيعها على الـ ١٢,٧٥ مليون دوقية وهو متوسط الرقمين الواردين (١٠,٥ – ١٥) يصبح من الممكن ان تصل نسبة الايرادات الخاصة بالمصادر=

ولما كان سكان الحضر لايزيدون على ١٠ ٪ من اجمالى السكان، فان اسهمامات تلك المناطق فى الدخل العام وهى ربع الاجمالى تصل الى ٤٧,١ ٪ من الخزينة. والواقع ان المناطق الريفية لم تكن تكون فقط النسبة الكبرى من دافعى الجزية والتى بدونها كانت ايرادات الخزينة تقل الى النصف، ولكن هذه المناطق كانت ارض التيمارات، ونظام التيمارات كان نظاما مهما جدا للاغراض العسكرية والادارية. ولعل اهمية هذه التيمارات تبدو واضحة عندما ندرك ان نسبة الـ ٤٦ ٪ من ايرادات الروميللى (روم ايلى) التى سبق ذكرها والخاصة باصحاب التيمارات، كان يقتسمها اويشارك فيها ١٧٢٨٨ فردا فى عام ١٥٢٧ تدر عليهم دخلا بمتوسط ٥٢٦٨ أقچة.

كانت الملكية من اى نوع مرتبطة بالواجبات والالتزامات، فقد سبقت الاشارة الى الاعباء العسكرية الملقاة على عاتق اصحاب التيمارات والموظفين التابعين لهم امثال رجال الشرطة وجامعو الضرائب. وكانت الاوامر المتعلقة بامور الاوقاف واجبة التنفيذ ايضا بشدة وصرامة، وكان لايسمح بانشاء اى وقف الا باذن خاص من السلطان ويكون لخدمة غرض محدد. ولم تكن عملية تأسيس الوقف هى التى تخضع لتنظيم صارم فقط بل كان على قاضى الحى الذى توجد به مؤسسة الوقف ان يراقب بانتظام ادارة الوقف واكتشاف أوجه اساءة استخدامه، وقد يوصى بطرد ناظر الوقف او يقترح اعادة الوقف للدولة مرة اخرى فى حالة اهمال ادارته اهمالا كليا او ثبوت عدم الحاجة اليه. والحق ان كل من السلطانين محمد الثانى وسليمان الاول قاما بحل اوقاف كثيرة لمثل تلك الاسباب. لكن اتخاذ مثل هذه الخطوة واجهت مصاعب حقيقية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لعدم وجود سلاطين اقوياء بدرجة كافية يستطيعون القيام باجراءات حاسمة. ومن المعروف ان نظام الوقف لم يكن امرا خاصا بالمسلمين فقط، بل كانت هناك مؤسسات خيرية مسيحية ايضا خصصت للصرف عليها اراض معينة. وعلى الرغم من أن كثيرا من اراضى الكنائس قد صودرت بعد الغزو العثمانى، الا ان الاديرة وبعض الابروشيات احتفظت باراضيها وان خضعت للمراقبة نفسها التى خضعت لها الاوقاف الاسلامية. والحقيقة ان الاوقاف واراضى «الخاص» السلطانية كانت مفيدة جدا من وجهة نظر المزارع كلما مر الزمن لأن هذين النوعين من الحيازة كانا غير

= الثلاثة (الفحم والجمارك والحرف) ٢١,٢ ٪ من الاجمالى. واننى اوافق على هذه النسبة المئوية على الرغم من انها تبدو كبيرة بالنسبة لروم ايلى فى عام ١٥٢٧. ويقسم الاجمالى الذى اورده انالچيك الى ٤٦ ٪ من كل الايرادات تأتى من المصادر الثلاثة التى اوردها عنان ومن المأخوذ من دخل «الخاص»، وعليه فان ٢١,٢ ٪ تأتى من المناجم والجمارك والحرف و ٢٤,٨ ٪ من حيازات «الخاص». واخيرا فاننى ارجع نسبة الـ ١١,٧ ٪ التى لم يحسبها انالچيك عندما حدد قائمة مصادر الدخل الى عمال الزراعة بالارض اكثر من ارجاعها «للخاص»، لانه تم تغطية مصادر الدخل المحتملة الاخرى، ولأن الفلاحين الذين يعملون فى التيمارات يدفعون ضرائب للدولة، وهى الارقام التى استخدمها فى التحليل الاول عاليه. وفى تحليلى لارقام الجزية اضع فى اعتبارى حجم المدن فى عام ١٥٢٧ اذ لم ترد استانبول وهى مدينة كبيرة فى دخل الروم ايلى، وكانت ادرنة ايضا مدينة كبيرة نسبيا، ومن بين المدن الاخرى كانت مدينتى تسالونيك واثينا فقط تضم اكثر من الفى عائلة تدفع الجزية. وفى ذلك العام كان هناك ١١١١٧٩٩ وحدة تدفع جزية فى الزوميللى (على اساس اماكن السكن او المنازل). وعلى هذا فان ٩٠ ٪ من هذه الوحدات تكون وحدات ريفية صرفة او مدن صغيرة الحجم عملها الرئيسى الزراعة. ومع احتمال وجود خطأ، الا ان الارقام الناتجة من تلك الفرضيات تستند على ارقام صحيحة تبدو دقيقة فى ضوء معرفتنا العامة عن الروميلى فى بداية القرن السادس عشر.

قابلين للايلولة او الانتقال من شخص لآخر وما يتبع ذلك من صنوف المعاناة. وعلى هذا فقد تخلص الفلاحون من بعض المقطعين (التابع الاقطاعى) الطموحين اولا ومن الذين حلوا محلهم فيما بعد عند انهيار النظام كله.

ومن الاهمية بمكان ان نلاحظ ان الاوقاف المسيحية والتيمارات ظلت باقية جنبا الى جنب حيازات المسلمين وان كانت قليلة العدد. فاذا اضفنا الى ذلك حيازات «العسكرية» المسيحية والحيازات الصغيرة التى احتفظ بها افراد عائلات «الرعايا»، من المسيحيين، يصبح من الواضح خطأ المقولة القديمة والمتكررة والتى تقول ان المسيحيين فقدوا كل اراضيهم عند وصول العثمانيين. وكانت ملكية الاراضى الاساسية بانواعها التى عرضناها قائمة فى ميزوڤاروس المجرية، وكذا نظام «السااليانه» الخاص فى اجزاء مختلفة من اوربا العثمانية تتماثل مع ملكية اراضى غير المسلمين بنسب ملحوظة.

وبصرف النظر عن التعليمات الخاصة بتطبيق نظام ملكية الاراضى فى اى اقليم من الاقاليم، كان المزارع يزرع اساسا الحبوب والخضراوات والفواكه فضلا عن عنايته بالمنتجات الحيوانية، ويقوم بدفع ضرائب متنوعة. ولسوء الحظ فان الريف تحت الحكم العثمانى لم يدرس الدراسة الجادة مثلما حدث بالنسبة للمدن، ومانزال نفتقر الى المصادر الموثقة التى تحدد الانتاج الزراعى نوعا وكما. ويمكن القول دون شك انه باستثناء بعض المنتجات مثل الصوف والجلود وماشابه ذلك من منتجات ثانوية، كان الريف ينتج ايضا «المحاصيل الصناعية».

ومن الملاحظ انه لم يوجد فى الامبراطورية العثمانية المالك الزراعى صاحب المشروعات التجارية الصناعية الذى يسعى الى السوق، شأن الذى بدأ فى الظهور فى القرن السادس عشر بشكل عام مع نشأة الرأسمالية التجارية .. فنظار الاوقاف لم يكونوا حتى خبراء فى الزراعة ولكن كانوا مجرد مديرين لمؤسسات من نوعيات مختلفة وكان يرضيهم فى كل الاحوال ان الدخل الذى يتلقونه يساعدهم فى ادارة المؤسسة المسئولون عنها. واما اصحاب اراضى الملك (الملكية الخاصة) من ناحية اخرى فكانوا قلة وكانت اراضيهم صغيرة المساحة لا تسمح بالدخول فى تجربة السوق، كما لم يكن اصحاب التيمارات ونظار اراضى «الخاص السلطانى» ملاك اراضى بالمعنى، بل كانوا مجرد منتفعين وقتيين من دخول معينة، او عبارة عن نظار ضياع على اكثر تقدير.

كان الوجه الاخر لهذا التطور الذى افاد المزارع، الغاء سلطة مالك الارض على الارض التى يفلحها المزارع والتى كانت تجعله يتحكم فى كل نواحى حياة المزارعين ..فلم تشهد الامبراطورية العثمانية نظام اقنان الارض، اذ كان كل شخص يخضع مباشرة للسلطان ويعتمد على قوانينه واداريية. وعلى هذا اختلفت انواع الضرائب وحجمها وسائر الالتزامات الاخرى المفروضة على الفلاحين اختلافا قليلا نسبيا من مكان الى مكان ومن نوع من الاراضى الى اخرى. كما اختلفت التزامات الفلاحين تبعا للدخل الذى تدره الارض اعتمادا على موقعها ونوع الانتاج الذى تقدمه.

كان الفلاح فى اوربا العثمانية يدفع عشر ما ينتجه بصفه اساسية، على حين ان الضريبة التى

فرضها العثمانيون كانت ثابتة نظريا وعمليا طالما كان النظام يمارس سياساته بكفاءة ودقة. ولعل هذا الاسلوب المنظم تنظيما جيدا يفسر لماذا قام كثير من سكان جنوب شرق اوربا بمساعدة العثمانيين خلال غزواتهم، ولماذا كانوا يفضلون الحياة تحت الحكم العثماني المباشر عن البقاء تحت سيطرة اللورد المحلي. والحق ان الضرائب العثمانية كثيرا ما كانت توصف بانها خفيفة بالقياس لما كان يفرضه الاقطاعي الاوربي السابق على الغزو العثماني، وربما لم تكن كذلك في الواقع وكل ما هنالك انها كانت منظمة وثابتة، ويتضح هذا النظام في قيام الحكومة باجراء تعداد سكاني على فترات دورية منتظمة كل عشر سنوات يقوم موظفون معينون بتسجيل عدد السكان الذين يخضعون للضريبة (ارباب الاسر)، واحصاء اوجه النشاط الاقتصادي، وتحديد قيمة ثابتة للضريبة على كل فرد تظل سارية حتى التعداد التالي. وعلى هذا يعرف كل فلاح الذي عليه بالنسبة «للسيده» وللدولة، ويستطيع ان يخطط حياته طبقا لذلك. وتبدو اهمية هذا الاسلوب في انه اكد كثيرا على ان تدفع الضرائب نقدا، وهو امر لم يكن كذلك في النظم السابقة على العثمانيين، ورغم ان الدفع نقدا ربما كان يزيد من اعباء الفلاحين لعدم علمهم بقيمة المطلوب دفعه تماما في المرة التالية.

لقد كانت هناك عدة اسباب وراء اصرار العثمانيين على تحصيل الضرائب نقدا .. فالامبراطورية تعج بالعبيد، والفروق الطبقية تعم الطوائف المهنية والدينية، ومن هنا كان العثمانيون راغبون عن اقرار العمل على الاخرين بواسطة شخص غير عبد. وقد انبثق هذا الموقف من الطبيعة المركزية للحكومة ومن المبدأ الشرعي الذي يقول ان الارض ومن عليها ملك للسلطان. ومن ناحية اخرى كان العمل يعني خضوع شخص لاخر وليس للسلطان، وهو امر كان غير مقبول للتفكير العثماني. وبالاضافة الى هذا السبب الفكري او الدستوري اذا صح هذا التعبير كان هناك عاملا اقتصاديا له اهمية كبرى، فقد بلغت النفقات التي تحملتها الدولة للمحافظة على مؤسساتها الامبراطورية المتمثلة في البيرون والاندرون في استانبول ثلاثة مليون ونصف أقچة في عام ١٥٢٧.[١] فضلا عن حاجة الدولة للاموال لدفع معاشات العسكريين (رواتب) والقوات البحرية، وشراء بعض مواد معينة من الخارج لحاجة المصانع الحكومية. وعندما نمت تجارة الدولة مع شركائها في ايطاليا وفرنسا نموا سريعا في طريق اقتصاد المال (الرأسمالية)، احتاجت الدولة الاموال السائلة (الدخل النقدي) للاستثمار ولتموين اسواق المدن والقرى. وعلى هذا كانت كل من الضرائب العينية والنقدية متساوية الاهمية: فالضرائب العينية تخص منتفعو حيازات التابعين الاقطاعيين (المقطعين) ونظار الاوقاف، واما الضرائب النقدية فتذهب الى خزينة الدولة بصفة رئيسية.

كان الفلاح يدفع الضرائب المطلوبة لاولئك المنتفعين الذين يطالبون بثمرة جهودهم. وكان المنتفعون يحتفظون لانفسهم بما يحتاجونه ويبيعون الباقي. وبعد ان يدفعوا الضرائب المفروضة عليهم نقدا يحتفظون بما يتبقى من مال. لقد كانت هذه الاموال المتبقية تمثل المال الاحتياطي الذي اقترضته الدولة من اصحابه بالاكراه بواسطة الغرامات المالية المشروعة، او عن طريق فرض ضرائب

(١) عمر لطفي برقان، ميزانية عام ٩٣٣ - ٩٣٤ هـ (١٥٢٧ - ١٥٢٨م) بالتركية:
(Istanbul Universitesi Iktisat Fakultesi Mecmuasi 15 (1953 - 54): 251 - 329

الأخرى غير عادية وتسمى «عوارض» تلجأ اليها الدولة كلما كانت فى حاجة الى اموال اضافية.

وتمشيا مع رغبة الدولة العثمانية فى ضبط وتنظيم كل شئ والتأكد من عدم انهيار النظام، لم يكن على الرعايا ان يرتبطوا بطبقاتهم الاجتماعية ووظائفهم المهنية فقط، بل اتخذت الاجراءات للتأكد من انهم لم يرغموا على ترك طبقتهم او وظيفتهم، ومن الطبيعى فى هذا الشأن ان كل صاحب تيمار وكل صاحب وقف، يحتفظ بوثيقة تثبت حيازته العقارية، او تثبت حقه فى التمتع بايراد عقارات وملكيات معينة. وكان يعاد النظر بصفة دورية فى تلك الوثائق، وعندما يتم اكتشاف اساءة استخدام العقار او التلاعب فيه يتم التصحيح طالما كانت الدولة قوية فى فرض مطالبها.

والى جانب موضوع الملكية والانتفاع بها كانت هناك حقوقا اساسية يصعب الاقتراب منها كالاوقاف، الا اذا كانت قد اوقفت بطريق غير شرعى، او لم تعد تؤدى وظيفة «نافعة»، وكذلك الامر فى حالة حيازات الملك (الملكية الخاصة)، الا اذا كان الهدف تنظيم احوال اصحاب التيمارات والفلاحين على السواء. وقد اصبح «العرف» ومجموعة «القوانين» السلطانية هى التى تنظم حقوق الملكية. وقد سمحت تلك «القوانين» للعثمانيين ان يقرروا حقوقا معينة للملكية لم تكن تتطابق مع الشريعة الاسلامية ان لم تتناقض معها. وافضل مثال على ذلك ما كان يحدث من تقسيم للارض بعد وفاة مالكها ..فطبقا للشريعة الاسلامية لابد من تقسيم الارض بين الورثة، لكن هذا المبدأ كان ممنوعا فى الامبراطورية العثمانية لأن السلاطين والمسئولين ادركوا ان تطبيق الشريعة فى هذا الخصوص يضر بالانتاج.

كانت التيمارات فى الاصل منحة من الحاكم كما سبقت الاشارة وسرعان ما اصبحت وحدات اقتصادية مهمة ودعامة اساسية لوحدة الجيش الاقطاعية. وكان كل مالك ضيعة اقطاعية له حق اخذ ماتدره الضيعة طالما يؤدى واجباته المقررة بكفاءة ومقدرة. والمهم فيما يتعلق بحقوق الملكية فى التيمار انه على الرغم من ان التيمارات كانت اراضى «ميرى» تؤول الى الدولة فى حالة وفاة «السباهى»، فقد وضعت نصوص معينة تعترف بما يمكن تسميته مطالب للورثة للحصول على الارض نفسها او الافادة من ريعها على الاقل. وقد اتخذ هذا الاجراء فيما يبدو لضمان استقرار المؤسسة العسكرية والنظام الاقتصادى ككل.

كان كل تيمار يحتوى على قطعة معينة تعرف بالجفلك الخاص (الوسية الخاصة) يقوم صاحب التميار (التيمارلى) بزراعتها مباشرة او من خلال مستأجر خاص ينوب عنه، ويتوقف حجمها شأن المساحة الكلية للتيمار على خصوبة التربة، ولكن كقاعدة كانت تتراوح بين ١٤ – ٣٥ آكر.[1] وهذه الحيازة الاساسية كانت تعرف ايضا باسم «القيليج» (السيف) وكانت غالبا ما تمنح لأكبر ابناء السباهى المتوفى لتضمن له معاشا (درلك). اما اذا كان التيمار كبيرا بدرجة ملحوظة يصبح لابناء السباهى الصغار حقوقا معينة فى الاجزاء المتبقية من التميار وبحيث لا يتجاوز الجزء الواحد الدرلك الاساسى (المعاش). فاذا لم يكن للسباهى المتوفى اولادا فيكون القيليج

(١) تساوى هذه المساحة طبقا للمقاييس التركية من ٦٠ – ١٥٠ دونم والدونم الواحد يساوى ١١٢٤٢٤ ياردة مربعة.

(السيف) من نصيب أبرز التابعين لصاحب لتيمار الراحل (والتابع يعرف بالجبه لو)، وكان من شأن الحروب ان تضيف اراضى جديدة. ومع ان الاحكام والتنظيمات التى فرضت على كافة انحاء الامبراطورية بمقتضى قانون نامه الذى اصدره السلطان محمد الثانى والسلطان سليمان الاول لم تكن تتطابق مع الشريعة او حتى مع المبدأ الاساسى الذى اقيم بمقتضاه نظام التيمار، الا انها حققت بعض الاغراض المهمة .. فقد ابقت على «طبقة العسكر» داخل طبقتهم، ومنعت ظهور عناصر «عسكرية» بدون مورد معين حتى لايصبحون خطرا حقيقيا على الدولة، وضمنت استمرارا شرعيا لحقوق الملكية، واستمرارا للوظائف غير العسكرية لاصحاب التيمارات، وعدم اعاقة الانتاج الزراعى، كما ضمنت ايضا العلاقات بين السباهى الذى يعرف الاقليم وعاداته وبين الفلاحين.

لقد سبقت الاشارة الى انه فى وقت الغزو كان العثمانيون يعدون بيانات رسمية (محررات) لكل اقليم يؤكدون من خلالها على معظم القوانين السائدة فى الاقليم مالم تصدر تعليمات جديدة، كما سبق القول انه فى ذلك الوقت كان الفلاحون يحتفظون بقطعة من الارض كملكية خاصة اذا ما سمحت به حقوقهم الشرعية وزد فعلهم تجاه العثمانيين. وهذا يفسر احياء ارستقراطية الارض فى بلاد الصرب. وفى هذا الاطار لم يكن عدد الفلاحين الذين يحوزون ارضا كملكية (من نوع الملك) كثيرا. ويظهر معظمهم فى المحررات (البيانات الرسمية) كمنتمين لتيمار ما، او لوقفية معينة، او للخاص السلطانى. وكان على السلطات حماية حدود الفلاحين (حقوقهم) من التصرفات التعسفية التى يقوم بها العسكر.

كان كل فلاح يملك ملكية خاصة ما، ويصرح له بالانتفاع بانماط مختلفة من الارض طبقا لترتيبات تتشابه مع نظام الايجار فى بلاد غرب اوربا. وتعرف حقوقه فى ملكيته وايجاره «بالتصرف»، ويعترف به «قانونا» رغم ان الشريعة لم تكن تسمح به .. فاذا كان الفلاح يزرع ارضه ويدفع ما عليه من ضرائب، يحق لابنه الاكبر ان يرث حق «التصرف» آليا دون ان يدفع ضرائب ايلولة او ميراث. فاذا مات دون ان يكون له ابنا ذكرا ينتقل الارث الى ابنته، وفى هذه الحالة يصبح زوج الابنة مالكا للتصرف. اما اذا مات دون ان يكون له اولادا ذكورا او اناثا، يصبح «التصرف» من حق اخيه فى المقام الاول، فاذا لم يكن له اخ، يؤول الامر لاخته (اى زوجها فى فى الواقع)، ومن حق ابواه ان يرثا ايضا. وفى كل تلك الاحوال يطلب من مجموعة من المسلمين «المحايدين» تقييم «التصرف»، وعلى اساس التقييم تقدر ضريبة يطلق عليها «طابو» (نوع من الحلوان او البقشيش) يدفعها الوارث قبل تسجيل «التصرف» باسمه، فاذا كانت صاحبة «التصرف» امرأة وماتت فان الميراث يؤول لابنها بعد ان يدفع الطابو. وفى حالة عدم وجود اى ورثة شرعيين يقوم موظف فك الزمام بادارة الحيازة حتى يتقدم من يرغب فى اخذها. وايا ما كان المسئول عن هذه العملية سواء كان صاحب التميار او المتولى (ناظر الوقف) او ناظر الخاص (السلطانى)، فيتعين عليه ان يعرض الارض اولا على فلاحى قرية المالك المتوفى، فاذا لم يتقدم احدهم يعرض الامر على آخرين خارج القرية.

وبهذا الاسلوب كانت حقوق الفلاحين محفوظة، فلم يكن من الممكن طردهم خارج

الارض التى يعملون فيها. كما كانوا يضمنون ايضا استمرار ايجاراتهم بشكل افضل مما كان عليه الحال فى امارات غرب اوربا ودويلاتها. ومن ناحية اخرى لم يكن باستطاعتهم مغادرة الارض الا اذا وجدوا الشخص الذى يتولى مسئولية «التصرف» ، وبشرط ان يكون مقبولا من زملائهم الفلاحين ابناء القرية وسائر من يستفيد من عمله. وكل هذه الاجراءات كانت تتطابق مع الاعتقاد العثمانى بوجوب التصاق الناس جميعا فى الطبقة والمهنة والوظيفة التى يوجد كل منهم فيها وذلك حفاظا على التوازن الاجتماعى فى الدولة. غير ان هذا الاعتقاد جعل من نمو المدن امرا صعبا وحال دون التقدم التكنولوجى فى الريف. وطالما كان باستطاعة الفلاح ان يعيش، وطالما كان الذين يستفيدون منه راضون عنه، فلم يكن هناك ثمة دافع او حافز على تغيير النظام او الاسلوب.

٢ – الضرائب فى الريف:

لقد تولدت الالتزامات التى سبق مناقشتها من واقع الضرائب التى فرضت على الارض ومنتجاتها، او تلك التى فرضت على ارباب الاسر العائلات ذلك ان الضرائب الفردية مع استثناءات قليلة كانت تفرض على «الخانات». ويوضح التحليل الاتى العقارات المؤهلة لدفع ضريبة عنها، والاراضى التى تدفع ضريبة عن انتاجها وما اذا كانت الارض من نوع الملكية الخاصة (الملك) او من نوع الميرى، او من نوع الوقف:

<u>الملكيات الخاضعة للضريبة</u>	<u>ملك</u>	<u>ميرى</u>	<u>وقف</u>
		<u>نوع الملكية</u>	
<u>١ – الاراضى الزراعية</u>			
أ – الاراضى المزروعة		×	
ب – المراعى		×	
<u>٢ – اراضى الغابات</u>		×	
<u>٣ – البساتين والكروم</u>			
أ – الاراضى		×	
ب – الاشجار وتكعيبات العنب	×		
٤ – منازل ومبانى المزرعة (وتشمل قطعة الارض)	×		
٥ – ارض الحديقة بحجم نصف دونم (٥٦٢ ياردة مربعة)	×		
٦ – شونة القرية (الارض العامة للتبن)	×		
٧ – شون اخرى		×	

كانت تلك الاراضى وما تنتجه يخضع للضرائب مع استثنائين فقط وهما: التبن الخاص بكل القرية (شونة القرية)، وانتاج ارض الحديقة اذا كان لاستهلاك الفلاح نفسه وليس للتسويق. وكان اصحاب التيمارات يقومون بتحصيل الضرائب من الفلاحين. اما الضرائب المقررة على الوقف فيقوم المتولى (ناظر الوقف) بتحصيلها. واما الضرائب العامة المقررة فى انحاء الامبراطورية فيقوم الملتزمون بتحصيلها.

وبالاضافةالى تلك الضرائب كانت هناك رسوما اخرى تعرف برسوم المراعى وتحصل مرتين فى العام شتاء وصيفا. وليس واضحا ما اذا كانت تدفع عينا أم نقدا، ولكن المعروف ان قيمتها كانت تحدد طبقا لحجم القطيع وتتراوح بين ١٠ - ٢٥ أقجة. ومن الثابت ان اليوروكيين فى الروميللى وكان عددهم سبع وثلاثين الف عائلة فى نهاية الربع الاول من القرن السادس عشر، كانوا يدفعون تلك الضريبة وكذا جماعة اليرلية التى كانت تشتغل بالرعى وتربية الحيوانات فى اقاليم اوربا العثمانية ولايعرف عددها على وجه اليقين. اما القبائل المتجولة والفلاحون المستقرون فكانوا يدفعون رسوما فى فصل الشتاء (آغيل رسمى). ولم نجد فى السجلات الا حالة واحدة تشير الى ان الحد الادنى لهذه الرسوم كان ٥٠ أقجة عن عدد من القطيع يتكون من خروف واحد فقط .. وكل الذين يربون الماشية سواء كانوا من البدو الرحل او من المستوطنين يدفعون رسوما عما يملكونه من اغنام لا نعرف مقدارها على وجه التحديد. ولكن وطبقا لمثال من عام ١٥٥٠ نعرف ان الضريبة كانت تفرض بواقع نصف أقجة على كل رأس من المائة الاولى من اجمالى عدد المواشى. وبعد ذلك بسبعين عاما اصبحت الرسوم تقرر بواقع آقجة واحدة على كل رأس دون اعفاء المائة الاولى من النصف. ومع ان هذه الضريبة كانت تخص الاغنام كما يتضح من اسمها. الا انها فرضت ايضا على كل ذوات الاربع من صغار الحيوانات مثل الماعز والخنازير. ولم اعثر على مايدل على تحصيل ضرائب على الابقار والخيل او الدواجن على الرغم من ان هذه الحيوانات كانت تذكر بالنوع والعدد عند اقرار حقوق الورثة، وفى بيان الاشياء التى كانت تورد اجبارا للسباهى، وفى حالات اخرى سجلتها المحاكم الشرعية. اما فيما يتعلق بالوضع فى أوبيدا فى وسط المجر فقد فرضت ضريبة العشر على الابقار فضلا عن وجود دلائل على دفع ضريبة بيع عليها وعلى الخيول ايضا. وليس من الواضح ما اذا كانت هذه الضرائب عادية ام غير عادية، اذ كانت ببساطة نوعا من انواع الفرض المفروضة (اتاوات) والتى لم يكن بامكان الفلاحين الامتناع عن دفعها وتضاف الى ما كانوا يدفعونه من التزامات فردية متعددة.

وفى ضوء المعلومات الكثيرة المتوفرة عن سائر مدفوعات القطاع الزراعى فى انحاء الامبراطورية، نستطيع ان نقرر ان الضريبة الاساسية كانت ضريبة العشر، وكانت قيمتها تقدر كل عام قبيل موسم الحصاد. وفى هذه الحالة يقوم الفلاح بحصاد العشر ودرسه وتوريده الى شونة البضائع او الى السوق الميرى. وقد اختلف مقدار العشر من مكان لمكان، فقد يكون عشر الانتاج فعلا كحد ادنى، وقد يكون النصف كحد اعلى. ويتوقف هذا على المنطقة وعلى نوع المحصول وعلى العادات. وعلى كل حال كان العشر يورد اجباريا عن كل انواع الحبوب وعن التبن والقش

والفواكه والخضروات والبكماز (نوع من العنب). والى جانب العشر كانت هناك ضريبة اخرى تعرف بالسالارية متوسط قيمتها كما تبدو من السجلات ١٥٪ وتفرض على انواع اخرى من المحصولات مثل الشعير والذرة العويجة والشوفان والشيلم. كما كان يخصص ٢٥٪ من المحصول كعليقة علف لحصان السباهى لكى يبدو بالشكل الملائم اثناء الحرب. واخيرا هناك ضريبة النحل (قوغان) وتقرر على الخلايا وتدفع عينا بواقع العشر ايضا أو نقدا بمبلغ يتراوح من ١,٥ – ٢ اقجة عن كل خلية. ومن الملاحظ انه كان بالامكان ان تدفع كل تلك العشور المقررة نقدا وليس عينا وهو ما تثبته حالات معظم البساتين والكروم.

اما بالنسبة للعقارات والطواحين واعمال الحدادة وسائر الخدمات الاخرى، فقد فرض توريد الضرائب عنها نقدا. وكانت قيمة الضريبة تختلف من مكان لاخر ومن وقت لاخر. والحق انه من الصعب عمليا إعطاء دلائل ذات مغزى ومعنى للضرائب التى كان يدفعها سكان اوربا العثمانية ما لم تتم دراسة تفصيلية لكل الحالات. ولكن من المعقول ان نتصور ان هذه الضرائب كانت ترتفع تبعا للتضخم وتبعا لحاجة خزينة الدولة المتزايدة للمال.

واما فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الاشخاص .. فمن الضرورى ان نفرق بين تلك التى يدفعها المسلمون وتلك التى يدفعها الذميون . كانت الضريبة الرئيسية التى يدفعها المسلمون وتعرف باسم «رسوم رعية» قد تكونت من واقع ضريبتين من ضرائب الرءوس الثلاثة، وكان اكثرها اهمية رسوم الجيفت التى حلت محل الخدمات الاقطاعية القديمة. وحدد السلطان محمد الثانى قيمتها نقدا بـ ٢٢ اقجة بدلا من السخرة والتوريد العينى وظلت ثابتة لا تتغير وذلك طبقا للتقدير الاتى:(١)

٣ آقجة عن ٣ ايام سخرة

٧ آقجة عن واحد حمل عربة تبن

٧ آقجة عن نصف عربة قش

٣ آقجة عن واحد حمل عربة خشب

٢ آقجة عن استخدام العربة.

وفى منتصف القرن السابع عشر رفع اجمالى الضريبة الى ثلاثين آقجة عن الجيفت الواحد، وخمسة عشر اقجة عن الجيفتات الاصغر. ويدفع الرجال المتزوجون اثنا عشر اقجة اضافية ضريبة زواج، على حين يدفع غير المتزوجين ستة اقجات ضريبة عزوبية. اما البيت الذى يضم اكثر من ذكر واحد وعمر كل منهم اكثرمن اثنى عشر ربيعا، فتدفع ضريبة رأس واحدة (جيفت)، وواحدة ضريبة زواج، وعدد من ضرائب العزوبية حسب عدد غير المتزوجين من الذكور الذين يعيشون فى

(1) Inalcik, "L'Empire Ottoman", Actes du permier Congres, 3:82.

البيت. اما الذميون فكانوا يدفعون مقابل «رسوم الرعية» التى يدفعها المسلمون، رسوما تسمى «اسپنجة» بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية للذمى، وتختلف قيمتها طبقا لقيمة ارض الانتفاع، ويدفعها ايضا اهل الذمة من غير ملاك الاراضى الزراعية بقيمة ثابتة قدرها ٢٥ اقچة.

اما ذكور اهل الذمة فوق الاثنى عشر ربيعا فيدفعون الجزية بصرف النظر عن وظائفهم او حالتهم الاقتصادية و حالتهم الاجتماعية (الزواج). والمعروف أن الجزية احد الضرائب الاسلامية القديمة، وتعنى ضريبة الرأس، واعتبرها الذين فرضوها بمثابة مال حماية يدفع مقابل ميزة العيش فى دولة «آمنة» يقع عبء الدفاع عنها على كاهل آخرين. وكان مقدار هذه الضريبةيتوقف على قدر ثروة «الذمى»، ومن هنا كانت ثلاث شرائح: عالية ومتوسطة ومنخفضة. وقد وضعها العثمانيون فى البداية بنفس تصور الدولة الاسلامية المبكرة من حيث مقدارها وشرائحها ايضا بهذا التصور النظرى، ثم حدث اختلاف فى مقدار المبالغ التى تجمع من هذه الضريبة في فترات مختلفة، مما كان يعنى وجود تحول ملحوظ عن النظرية الاساسية الاسلامية فى هذه الشأن.

ومن السهل حساب او احصاء المبلغ الذى يدفعه بيت الذمى، اذا ما رجعنا الى الارقام الخاصة بالدخول والتى ذكرناها فى بداية هذا الفصل ..فاذا ما اخذنا الجزية مثلا ووجدنا ان اجمالى المبالغ المحصلة من ولايات اوربا العثمانية فى ١٥٢٧ بلغت ٨٣,٧٥٤,٠٠٠ آقچة، وضعنا فى الاعتبار ان هذا المبلغ حصيلة عدد ٩١٦٨٤١ بيتا ذميا، امكننا القول ان الضريبة التى يدفعها البيت الواحد تبلغ ٩١,٥ آقچة. واذا افترضنا ان معظم بيوت اهل الذمة من دافعى الشريحة المتوسطة للضريبة، وان كل بيت يضم ذكرين فقط، فان مقدار الجزية للذكر الذمى الواحد يترواح من ٤٥ – ٤٦ آقچة من الشريحة الوسطى، وهذا الافتراض من جانبنا قد يضع الجزية التى تقررت فى عام ١٥٥٠ طبقا لاحكام قاضى صوفيا (بواقع ٧٠ آقچة قبل التضخم الكبير)، فى الشريحة العليا للضريبة.[(١)] وتوضح سجلات محكمة صوفيا ان هذه الضريبة ارتفعت ارتفاعا حادا عن معدل التضخم حيث وصلت الى ٢٠٠ اقچة، وذلك طبقا للامر الذى تلقاه من استانبول والذى كان يقضى بوجوب «تحصيل» هذا المبلغ من كل ذمى. على ان هذا التمييز بين الثلاث شرائح ضريبية زال فيما يبدو فى عام ١٦١٠.[(٢)]

ولم تكن تلك الضريبة هى الامر الوحيد غير العادى فى مجتمعات اوربا العثمانية (١٦١٠)، ففى العام نفسه تسلم قاضى صوفيا براءة سلطانية (أمرا) لتعيين شخص لتحصيل الجزية من الغجر. ولم يكن اولئك الغجر من بين الاغنياء جدا، ومع هذا فرضت عليهم ضريبة مقدارها ٢٥٠ اقچة، اما المسلمون منهم فكانوا يدفعون ١٨٠ آقچة.[(٣)]

وعلى حين ان هذه المبالغ اجمالية وتتضمن ضرائب اخرى صغيرة بجانب الجزية، فانها

(1) Galab D. Galabov and Herbert W. Duda, Die protokollarbucher des Kadiamtes Sofia, Vol. 55 of Sudotsteuropaische Arbeiten (Munchen ;Oldenbourg, 1960), doc. no. 211. p. 56.

(٢) نفسه، وثيقة رقم ٤٨٧، ص ١٢٠.

(٣) نفسه، وثيقة رقم ٥٠٦، ص ١٢٧.

تدلل على ان هناك مسلمين دفعوا جزية لا لشئ سوى انهم كانوا من الغجر، ومع ذلك هناك من يقول ان ضريبة الـ ٧٠ آقجة هذه لم يكن يدفعها المسلمون، وهذا قول غير دقيق لان الوثائق تثبت انه في عام ١٦١٠ كان على «كل فرد» في سنجق صوفيا ان يدفع ٢٠٠ آقجة جزية، ولم يعف منها بالتأكيد اولئك الغجر المنبوذين. ولعل من المفارقات المثيرة التى نخرج بها من قراءة وثائق الضريبة، ان الغجر وهم شعب فقير قد يخضع مسلموهم لضرائب غير شرعية وكأن عقيدتهم الدينية تستحق خصم ضريبي قدره سبعون آقجة.

ومع ان الامثلة التى اوردناها عاليه جاءت كلها من سنجق واحد، الا ان ذلك لايعني ان ظاهرة الارتفاع الحاد في قيمة الضريبة وعدم الالتزام بالشرائح الضريبية الثلاثة واخضاع الغجر المسلمين للضريبة، قد اقتصرت فقط على هذا السنجق دون الوحدات الادارية الاخرى فى اوربا العثمانية. ولكن الاكثر احتمالا ان هذه التجاوزات كانت امورا عادية وقعت فى كل السناجق بدرجات متفاوتة من باب سد العجز الكبير في خزينة الدولة.

وبالاضافة الى ماسبق كانت هناك ضريبة اخرى «عادية» تفرض على كل من المسلمين والذميين معا، وهى ضريبة زواج العروس (المرأة) بواقع ٦٠ اقجة للبكر المسلمة و ٤٠ آقجة للارملة او المطلقة. وفي حالة زواج الذمية فتنخفض الرسوم إلى النصف لكل حالة، ولا تدفع رسوما من اى نوع فى حالة زواج الأمة. وحسب معلوماتى فان رسوم الزواج هذه تعد الحالة الوحيدة التى كان المسلمون يدفعون فيها اموالا اكثر ما كان يدفعه أهل الذمة. ولم يقتصر الامر على الزواج فقد كان والد العروس يدفع ضريبة عند زواجها تتراوح بين ٦ - ٩ اقجة او ثلاث اقجات حسب دخله، فاذا ما كان من اليوروكيين يدفع خمسة آقجات فقط. اما فيما يتعلق بصلة هذه الضريبة بعملية الزواج وكيف اصبحت امرا رسميا، فامر غير واضح، بل ان اسمها نفسه لايفسر شيئا شأن ضريبة الدخان.(١) وكانت حصيلة كل هذه الضرائب على كل حال لا بأس بها. وكان سكان المدن يدفعون ايضا الجزية ورسوم الزواج وضرائب ومتطلبات اخرى تتصل باعمالهم وقد تدخل فى تكاليف منتجاتهم التى يضمنون ارباحا منها لاتقل عن ١٠٪. واما سكان الريف على الجانب الاخر فكانوا يدفعون العشر على منتجاتهم كما هو معروف، ورغم ان ارباحهم ودخولهم تتوقف على ظروف المناخ وظروف السوق ومتغيرات اخرى خارج ارادتهم.

وبتجميع كل انواع الضرائب المفروضة على اهالى الريف وسكان المدن سوف يتضح فى النهاية ان اهل الريف كانوايدفعون اكثر من سكان المدن على ما ينتجون عينا او نقدا او كليهما. ومع هذا فهناك ثلاثة اسباب جعلت اهالى الريف يشعرون ان حالتهم افضل عما كانت عليه قبل وصول العثمانيين: فاولا اصبح لديهم «سادة» يتصرفون وفق القانون بل وبالامكان مقاضاتهم اذا ماتجاوزا القانون، بدلا من نبلاء متقلبين لا ضابط لهم ولارقيب عليهم يأخذون من الفلاحين اكثر ما يحق

(1) Joseph von hammer, Staatsverfassung und staatsverwaltung des Reiches, 2, Vols. (1815, reprinted., Hidesheim : Georgolms, 1963)

ويشير المؤلف الى ان هذه الضريبة اخذت عن البيزنطيين ولكن هذا خطأ لان البيزنطيين لم يكونوا يعرفون الدخان. وتدل ملحوظته فقط على ان هذه الضريبة الغريبة لم تكن من ابتداع العصر الاخير.

لهم أخذه، وثانيا اصبح اهالى الريف يعرفون بين تعداد وآخر ما هو المطلوب دفعه من التزامات بالضبط ولمن يدفعون، وثالثا واخيرا توقف الحروب التى دمرت زراعاتهم وحقولهم.

لقد كانت ضرائب الريف ثقيلة ومع هذا كان بامكان المزارعين والفلاحين تحملها اذا كانت تمثل كل ما عليهم من التزامات. ولكن لم يكن الامر كذلك اذ كان على كل اهالى الريف والحضر ان يدفعوا ضرائب غير عادية سواء فى مناسبات الاعياد او الاحتفالات مثل تتويج سلطان جديد على عرش السلطنة، او فى حالات الطوارئ مثل الحروب الطويلة المكلفة. وحتى عندما كانت هذه الضرائب تفرض فقط من حين لآخر، كان يمكن تحملها ايضا، ولكن مع نهاية القرن السادس عشر فرضت ضرائب اخرى كثيرة استثنائية اصبحت بمرور الوقت «عادية» وتعرف باسم «البدلات». فاذا اضفنا الى هذا البدلات عددا كبيرا من الضرائب الاخرى غير العادية والتى فرضت فيما بعد، وان الدولة عجزت عن كبح جماح «السادة اللوردات» ليكونوا امناء فى ممارسة مسئولياتهم فى القرنين التاليين (السابع عشر والثامن عشر)، ادركنا كم كان العبء ثقيلا، وعرفنا اسباب انهيار النظام الريفى كما سوف يأتى ذكره فى القسم الرابع من الكتاب. ورغم وجود قلاقل فى الريف حتى قبيل نهاية القرن السادس عشر، الا ان اسباب هذه القلاقل لم تكن فيما يبدو بفعل الضغوط الاقتصادية.

٣ - التخوم:

يستخدم الصربيون والكرواتيون والاتراك والمجريون كلمة «بالانكا» Palanka للتعبير عن شئ مختلف بين هذه الشعوب. ولكن هناك معنى واحد لها فى كل اللغات الثلاث متفق عليه وهو «حاجز من الاعمدة المدببة». وهذا المعنى لا يثير دهشة لأن شعوب هذه اللغات كانوا يقيمون هذه الأعمدة بطول مئات الاميال على حدود غير محصنة طبيعيا او محصنة تحصينا ضعيفا، ويبدأ اطول هذه الاعمدة فى شمالى البوسنة ثم الى الشمال الشرقى عبر نهر سافا شرق زغرب مباشرة، ثم تتجه شمالا فى خط مستقيم مع انحراف بسيط نحو شرق الحدود الحالية بين النمسا والمجر وحتى نهر الدانوب. ومن الدانوب يسير خط البالانكا بمحازاة النهر لمسافة بسيطة تاركا مختلف الجزر فى هذا الاقليم الواقع فى ممتلكات اسرة الهابسبورج، ثم يعبر النهر متجها الى الشمال قليلا حتى يصل الى المنحدرات الجنوبية لجبال كاربثيان Carpathian. ثم يسير بمحازاة الجبل فى اراضى تشيكوسلوفاكيا (قبل تفكيكها) حتى نهر تسيزا، ويستمر بمحازاة النهر حتى يصل الى سلسلة جبال تأخذ اسماء مختلفة ابتداء من خط شمالى - جنوبى يفصل ترانسلفانيا الحالية من قريصانا حتى يصل الى نقطة اتصال هذه السلسلة بجبال الالب فى ترانسلفانيا والتى كانت تكون الحدود العثمانية - الترانسلفانية. والحق ان هذا الخط لم يكن بهذا الامتداد دائما، كما لم تكن حدوده واضحة لأن الاراضى التى كانت بحوزة العثمانيين كانت تتسع وتضيق بشكل متكرر خلال سنوات الحروب الطويلة مع الهابسبورج. ويصعب فى الواقع ان نتحدث عن حدود بالمعنى الحديث للكلمة، إذ ان ما كان قائما

ويعرف بانه اقليم حدود او منطقة تخوم، كان شيئا اقرب الى اراضى المشاع، على الرغم من ان معاهدات السلام واتفاقيات الهدنة دائما ما كانت ترسم الحدود.

كانت تلك الحدود/ التخوم فى اوربا العثمانية تشبه شريط الارض الثابت الذى كان يفصل المسلمين عن البيزنطيين فى الاناضول بآسيا الصغرى منذ عدة قرون سابقة حيث اقيمت عليه مجتمعات حدود كبيرة (تخوم). لكن هؤلاء الذين كانوا يعيشون فى تلك المجتمعات الحدودية (البالانكات) لم يكونوا جماعات الاكريتويين Akritoi او جماعات الغازى (الاتراك) كما كان الحال فى آسيا الصغرى، فضلا عن انهم كانوا يختلفون فى كثير من الامور عن محاربى الحدود السابقين. ومع ذلك كان هناك اوجه شبه كبيرة بينهما، من ذلك ان الحصون او القلاع كانت تقام على المداخل الرئيسية «للحدود» وكانت تقع عادة فى المدن الصغيرة والتى كانت على الجانب العثمانى يتولاها حكام من درجة سنجق بك او مسئولون من درجة حاكم «قضاء» صغير الحجم، او حتى اقل من مستوى قائد حامية. ولقد اقيمت البالانكات بين هذه النقاط المحصنة، وسكنتها وحدات عسكرية صغيرة. وعلى جانبى الحدود كان لكل بالانكا من البالانكات مركز رئيسى يسمى «فاجفار» Vagvar ومعناه «آخر القلاع» والكلمة تشرح بنفسها وظيفة الفاجفار دون اجتهاد ادبى او لغوى .. انها حصن حدود. فاذا ما نظرت الى هذه النقاط القوية للحصون من جانبى الحدود شعرت وكأنها تقف عند نهاية الدنيا. ومن المفترض ان تكون هذه القلاع على جانبى الحدود جزء من نظام عسكرى منظم يخضع لقيادة عامة مهيمنة. ولكن فى الحقيقة كان المسئولون المحليون يتصرفون بمعرفتهم ولا يتحكمون الا قليلا فى الجماعات المسلحة التى تعيش فى هذه البالانكات.

كان مجتمع التخوم فى دنيا البالانكا هذه يشبه مجتمع الغازى القديم والاكريتوى فى آسيا الصغرى من حيث انه كان يتكون فى جانبه الاكبر من محاربين غير نظاميين، منهم عدد لابأس به من العناصر التى اعتنقت الاسلام، ممن هربوا من الجيوش المسيحية، او من الجانب العثمانى. ولكن لم يكن هناك نوعا من الحياة المشتركة والتكافل الحقيقى بين هذه العناصر كالذى كان قائما فى الاناضول. ولا شك ان ثمة «قانون حدود» خاص بالسلوك قد تم التوصل اليه هناك لم يستند الى تقاليد «الغازى» الاوائل فقط، بل استند ايضا على التقاليد المحلية الجديدة. ففى خلال المواجهة الطويلة بين المجريين والعثمانيين قبل الانتصار الحاسم الذى احرزه السلطان سليمان الاول، نشأ ما يمكن تسميته «فكر حراسة الحدود» بين اهالى البوسنة والصرب والمجر ورومانيا وكرواتيا الذين كانوا يعيشون على طول خط الدانوب – سافا. ومن المعروف مثلا ان جيش الملك ماثياس الذى عرف «بالجيش الاسود» والذى احرز عدة انتصارات على العثمانيين، تكون من خلال محاولات تنظيم واستخدام محاربى الحدود هؤلاء باسلوب منهجى. وقد طبق الهابسبورج الفكرة نفسها مبكرا فى ١٥٢٢ فى تنظيمهم «للحدود العسكرية» تطورت الى شكل مؤسسى فى كرواتيا اولا ثم فى سلوفينيا وبانات واستمرت حتى عام ١٨٨١.[1] ولكن بعد موت الملك ماثياس انفرط عقد «الجيش الاسود»، ولم يعد للمؤسسة النمساوية تأثيرها وقوتها حتى نهاية القرن السابع عشر.

---

(1) Gunther E. Rothenberg, The Austrian Military Border in Croatia, 1522- 1747 (Urbana University of illinois press, 1960); The Military Border in Croatia, 1740 - 1881 (chicago- London: university of Chicago press, 1966).

فى تلك الاثناء كان رجال الحدود يعيشون حياتهم الخاصة وفق احكامهم واعرافهم، وكان معظم «الجنود» الذين يسكنون البالانكات مهتمون بشكل رئيسى بشؤون حياتهم وبتمييز انفسهم كلما امكن بدرجة كافية لكى يتحولوا الى مؤسسة عسكرية نظامية، حتى إذا ما تحركت الجيوش عبر المناطق التى يقيمون فيها، شاركوا فى الحملات الكبيرة منها، وكانوا دوما لا يأبهون باى «سلام» رسمى بين الحكومة العثمانية والقوى الاوربية. ولم يكن بامكانهم ان يتصرفوا عكس هذا فى الواقع، اذ كانوا معظم الوقت يعيشون فى مساحات من الاراضى الخربة المهجورة. اما سكان هذه المناطق الخربة فقد كانوا يعيشون فى تجمعات متناثرة هنا وهناك، ويقومون بانتاج ما يحتاجونه بشق الانفس تاركين هؤلاء العسكر المقيمون فى البالانكات وحدهم. ولما كان هؤلاء العسكر لا يتلقون رواتبهم بشكل منتظم، فلم يكن امامهم سوى القيام بالاغارات هنا وهناك على هذه التجمعات الآمنة. والدليل على ذلك ان بيلربيك مدينة بودا تبادل مع قائد قوات حدود الهابسبورج الاف الرسائل الخطية بشكل منتظم حول انتهاك الحدود، بل ان كل من حكومتى الدولة العثمانية والهابسبورج تبادلا الرسائل حول الموضوع نفسه، وكان اكثر هذه المحاورات طرافة ما حدث بين قادة قلاع الحدود وقادة البالانكات الذين كان كل منهما يواجه الاخر.(١) ومن مجموع هذه الرسائل المتبادلة تبلورت صورة الحياة فى مناطق الحدود (التخوم).

لم يكن العسكر بشكل عام يهتمون كثيرا كما هو واضح بتحطيم العدو او القضاء عليه كما هو الحال فى اهتمامهم بجمع الاسلاب والغنائم والاسرى. وكانت الغنائم تقدر بالمواد الاساسية التى تتطلبها الحياة اليومية، فقد كان كل شئ من الغنائم بما فيها الاسرى يمكن اعادته او الافراج عنه مقابل مبلغ محدد من المال. غير ان هذا الاسلوب كانت له آثاره المدمرة على الانتاج بشكل عام .. فالفلاح الميت لايمكن ان ينتج مرة اخرى، والعسكرى الميت لا يمكن افتدائه، والحقل الذى يدمر لا يمكن ان يزرع لسنوات طويلة. وعلى هذا اصبحت الحياة على الحدود والحال كذلك اكثر خطرا عما كانت عليه عندما كانت الجيوش النظامية تتصادم. وقد انتج هذا النوع من الحياة والذى سادته قيم اقتصادية معينة كسهولة انتقال البضائع والاشياء من كل نوع، ما اصبح يعرف «بقانون الحدود» احترمه كل من الطرفين.

والجدير بالذكر ان «الفدية» اصبحت تشكل المصدر الرئيسى للدخل وللحياة على الحدود .. فالاسرى كانوا يستخدمون فى العمل قبل افتدائهم مع المحافظة عليهم فى احسن حال تشجيعا للطرف الاخر على الافتداء وشراء حريتهم. ومن الطبيعى ان يتوقف ثمن الافتداء على اهمية الاسير

---

(١) انظر افضل المجموعات التى تتعلق بالمراسلات المتبادلة باللغة المجرية فى:
Gustav Bayerle, Ottoman Diplomacy in Hungary (Bloomington; indiana University press, 1972)
ويلاحظ ان المادة العلمية منظمة جدا فى دار المحفوظات المجرية فى بودابست حيث ان معظم هذه المادة المتعلقة بالحدود محفوظة ضمن اوراق عائلات باتثيانى Batthyany، وفستتش Festetich، واسترهازى Esterhazy حيث كان بعض افراد هذه العائلات قادة مناطق حدود معظم الوقت.

.. ما اذا كان جنديا ام فلاحا. وتظهر الوثائق المتعلقة بمختلف المفاوضات فى هذا الشأن بوضوح، نشوء اسلوب قيمى يحدد البضائع المطلوبة والبضائع غير المطلوبة. وفى نهاية القرن السادس عشر ظهر ما اصبح يعرف باسم «سماسرة الفدية» وهم من أصفهم فى مكان اخر من هذا الكتاب «باصحاب مهنة حرفة الاسرى». والحقيقة ان المفاوضات التى يقوم بها هؤلاء السماسرة والاتفاقات التى يعقدونها مع قادة الحدود الذين يحتفظون بالاسرى، تعطى معلومات جيدة عن الارض التى فى حوزة الفلاحين الذين يعيشون فى المنطقة، واقتصاديات مناطق الحدود والحياة فيها.[1]

ويلاحظ ان الفدية التى كانت محددة لافتداء الفلاحين وخاصة فلاحى الصرب فى جنوبى اقليم المجر والذين هاجروا اليها خلال الفترة، كانت اعلى من تلك التى تدفع لجندى الحدود المحارب، ولعل تناثر تجمعات السكان المزارعين فى تلك المناطق كما سبقت الاشارة، تفسر تلك المجموعة الغريبة من القيم بالاضافة الى حقيقة استمرار وجود بعض الفلاحين فى مناطق فى مناطق الحدود، بل واستمرار الهجرة اليها حيث يتم تقديرهم ماليا انتظار للافتداء. وكان للاسرى قيمة معينة لافتدائهم، ذلك ان نظام الدفشرمة ووجود اسواق النخاسة القديمة بوفرة بعد غزوات سليم الاول، جعلت نقل العبيد من ابعد مناطق الحدود الى مراكز النخاسة واسواقها عملية غير اقتصادية، فضلا عن ان محارب الحدود كانت تنقصه التنظيمات اللازمة لمثل هذه التجارة. اما اولئك الذين كانوا يلتقطون كعبيد وما كان اكثرهم، فقد كانوا يعتقلون بمعرفة الجيش النظامى خلال الحروب التى تمت بين القوات العثمانية وقوات الهابسبورج.

ورغم ان الحدود كانت تحت سيطرة العسكر، الا ان الحياة فيها كانت حياة ريفية. وكان مجتمع الحدود يتكون بصفة رئيسية من قرية عشوائية يعمل سكانها بالزراعة والرعى، وتتعرض للخطر، وتتم حمايتها فى آن واحد بواسطة محاربى الحدود المحدثين والذين كانوا يتمركزون فى حصونهم القليلة وحتى فى بالانكاتهم الاصغر. ومع ان عدد الناس الذين كانوا منغمسين فى هذا النوع الغريب من الحياة الريفية لم يكن كبيرا، الا ان الامر كانت له اهميته. وباستثناء البوسنة ومناطق معينة من البانيا، استطاع المسلمون وغير المسلمين فى مناطق الحدود التوصل الى قدر من فهم عادات كل منهما وطريقة حياتهما، والا كان من الحتمى ان تبقى الحياة بينهم خشنة فى تلك المناطق البعيدة عن العمران. وبدون هذا الفهم المشترك كانت له من السهل تدمير مصادر الحياة المشتركة من بشرية وبيئية والتى يحتاج اصلاحها لمئات السنين.

واخيرا .. ففى مناطق الحدود هذه كان الاعداء قادرون على تنمية روح الاحترام المتبادل بينهما بحيث يمكن ملاحظة اثار التصرفات الانسانية بين الطرفين حتى ولو كانت شيئا ضئيلا.

---

(1) Peter F. Sugar, "The Ottoman professional prisoner" on the western Borders of the Empire in the Sixteenth and Seventeenth Centuries" Etudes Balkaniques, Vol. 7, no. 2 (1971), pp. 82 - 91.

٤ – ملحوظات ختامية

يجب ابداء بعض الملحوظات الختامية حول الحياة فى الاقاليم «النواة» لاوربا العثمانية قبيل ١٥٧٤ . فقد كانت الفترة قبل هذا التاريخ تعتبر «العصر الذهبى» للامبراطورية العثمانية حيث كان الناس سعداء، ويشعرون بكثير من الراحة والبهجة فى المدينة وفى الريف على السواء وعلى اختلاف عقائدهم ومذاهبهم .. فاليهود الذين وفدوا الى الامبراطورية العثمانية خلال هذا العصر عاشوا بشكل افضل مما كانوا عليه فى اى مكان آخر فى اوربا. وكان من بينهم على سبيل المثال السفارديم (اليهود الشرقيون) الذين طووا من حياتهم صفحة ايامهم العصيبة فى اسبانيا ولم يعودوا يتذكرون الا الطيب منها، هذا رغم شعورهم بالاستياء عموما لاعتبارهم رعايا «من الدرجة الثانية». اما المسيحيون فقد كانوا حقيقة يتمتعون بالسلام، ويشعرون بالقانون والنظام. وعلى الرغم من انهم كانوا بعيدين عن الوعى بذاتيتهم الدينية، الا انهم مع مرور الوقت اكتشفوا شخصيتهم الذاتية حول الكنائس. وكانت هذه الكنائس تحتفظ ببعض ممتلكاتها، وتتمتع بسلطة فى تنظيم حياة رعاياها، ولكنها كانت نهبا للانشقاقات الداخلية، وتعانى من تدنى المعارف وانحطاط العلوم، والكهنة فقدوا الامل فى ضمان وظائفهم الاكليروسية العالية، وابدوا استياءهم من قيود معينة مثل عدم بناء قباب اعلى الكنائس، وعدم تعليق اجراس فيها، وعدم بناء كنائس جديدة فضلا عن الصعوبات الكبيرة التى تواجههم عندما تتطلب الامور اصلاح الكنائس القائمة. وباختصار كانت هناك تفرقة دينية ابدوا استياءهم منها وامتعاضهم، وحتى اذا كان الذمى يريد ان ينسى وضعه المهين فى هذا المجتمع ولا يتذكره، فقد كان يحدث ما كان يذكره يوميا بحقيقة مكانته، اذ كان يجازى بالغرامة اذا ارتدى ملابسا او ثيابا غير تلك المحددة لاهل الذمة، واذا ما امتطى خيلا، واذا لم يظهر الاحترام الكافى للمسلمين، واذا ما اخل بالتقاليد فى امور لا حصر لها.

ومع ان الناس كانوا آمنين من هجمات العسكر او قطاع الطرق، الا أنهم لم يفلتوا من المشكلات الصحية المزمنة الخاصة بالملاريا وانتقال العدوى، كما حدث بالنسبة للطاعون الذى تفشى فى كل اوربا فى القرن السادس عشر. وبالرغم من العدد الكبير من الناس الذين راحوا ضحية هذا الطاعون، الا انه من اللافت للنظر ان سكان الروميللى زادوا بسرعة كبيرة حتى منتصف القرن السادس عشر، على حين ان عدد سكان ايالتى بودا وتيمزقار من ناحية اخرى قلوا بشكل سريع، وخاصة فى النصف الثانى من القرن نفسه. وكانت سهول المجر الواسعة بما تضمه من مناطق حدود وتخوم ومناطق شبه صحراوية، مستقرا لمختلف الحشرات والهوام الحاملة للامراض المتنوعة، بدرجة جعلت الارض بين نهرى الدانوب وتسيزا اقل الاماكن الصحية فى اوربا انذاك. ففى الحروب الكثيرة التى وقعت بين الهابسبورج والعثمانيين بين عامى ١٥٢٦ – ١٦٩٩ فقد الهابسبورج رجالا كثيرين بسبب تلك الامراض اكثر مما فقدوا بسبب الحرب ذاتها. وفى المانيا وفور عودة جيوشها من اى مكان، كان الناس يبدأون فى الحديث عن «المرض المجرى». ومما يدل على حقيقة ان الارض المجرية كانت مباءة للامراض ان بسمارك فى ١٨٦٦ استشهد بالظروف الصحية فى سهول المجر الواسعة عندما كان يحاول اقناع قائده مولتكه اتفاقية سلام بعد معركة كونيجراتز Koniggratz وقبل

ان تتقهقر قوات العدو الى المجر ويضطر الالمان لتعقبها هناك.

والحقيقة ان الحياة فى اوربا العثمانية كانت تمضى فى رتابة قاتلة .. فالناس يؤدون اعمالهم ثم يعودون الى منازلهم الصغيرة وينتظرون المساء حتى يأوون الى فراشهم. ولم يعودوا ينفقون بعض الوقت كما كان الحال فى الماضى البعيد، فى الصيد فى الغابات، وصيد الاسماك، وتنظيم المواكب الدينية وسائر الاحتفالات وايام الاعياد، ذلك ان هذه الامور منعت ولم يبق الا مناسبات واعياد المسلمين، هذا فضلا عن ان محاولة التخلص من الظروف المحيطة وتحسينها كان امرا ضئيلا. وباستثناء اسطوات الحرف البارزين وكبار التجار كان الناس يعيشون حياة بسيطة ويتمتعون بقليل من الراحة والحياة الرغدة.

اما العثمانيون انفسهم فلم يكونوا يضيقون بمظاهر الحياة الرتيبة المملولة، اذ كانوا يتجولون فى حرية هنا وهناك، وحتى العسكريون منهم يقومون برحلات الصيد فى الغابات، ويمتطون الخيل فى غير اوقات الحرب، والاكثر اهمية من هذا انهم يحكمون دولة تسير امورها وفق ما كانوا يأملون، ولا يهمهم امر اهل الذمة مادام كل ذمى يعرف حقيقة مكانته ويكفى انه (اى الذمى) ينتفع من الاسبلة والحمامات والخانات وسائر المؤسسات العامة التى اقامها العثمانيون. على ان وجود هذه المؤسسات العامة لم يكن يعنى وجود سياسة اجتماعية عثمانية تساعد الناس على ان يكونوا راضين بما هم فيه عن اقتناع لا ان يكونون مجبورين على ابداء مظاهر الطاعة المصطنعة. والحقيقة ان حالة «السلام العثمانى» والتى اقامها السلاطين اتقاء للحرب، جعل الحكام ينتبهون الا قليلا لاحوال رعاياهم مما ادى الى اتساع الفجوة بينهم وبين المحكومين، وهى فجوة فرضت نفسها على عنصرى المجتمع، اى الحاكم والمحكوم، عند نهاية «العصر الذهبى» عما كانت عليه فى بدايته عندما اعتلى السلطان محمد الثانى العرش للمرة الثانية.

كان من شأن هذه الفجوة ان جعلت الاتصالات المشتركة بين المسلمين واهل الذمة فى حكم المستحيل تقريبا من ناحية، وبين المسئولين العثمانيين والرعية من ناحية اخرى، واستبعد من الذهن اى امكانية للتعاون بين تلك الاطراف جميعا فى الوقت الذى كانت الدولة تواجه مصاعب خطيرة وكانت بحاجة الى كل تقدير والى ارادة طيبة من الجميع لمواجهة ما تتعرض له من مشكلات. وبدلا من العمل على تقريب جسور الفجوة لمواجهة الاخطار الخارجية، عمل رجال السلطة على المحافظة على استمرار الاوضاع القديمة عن طريق الاكثار من الاجراءات المركزية مثل فرض مختلف الضرائب الاستثنائية، وارتكاب حماقات مختلفة حتى اتسع الخرق على الراتق، واكتشف العثمانيون فجأة انهم يحكمون ملايين من الاعداء الناقمين المقهورين.

ومن الغريب ان شعوب جنوب شرقى اوربا لم تكن مسئولة عن تلك الفجوة وما اثارته من شقاق. كما لم يكن العثمانيون بدورهم ايضا مسئولون .. لماذا؟! الحق انه فى ذلك الزمن من العصر الذهبى العثمانى، كانت فكرة بناء الامة فى بدايتها الاولى وتسعى لتأكيد ذاتها فى صيغ واشكال غامضة فى [illegible] الغربية المتقدمة. وفى الوقت نفسه كان تصور بناء الامة– الدولة فكرة غريبة

كلية بالنسبة لصفوة حاكمة لم تكن تعتبر نفسها جزء من جماعة اثنية واحدة، وتطلق كلمة «ترك» على فلاحى الاناضول من باب التحقير والاذدراء، ولا تعترف الا بالفروق الدينية والمكانة الاجتماعية. لقد كان العثمانيون يعتقدون ان الله قد قدر لهم ان يسودوا العالم، ولم يكن فى معتقداتهم ومؤسساتهم ما يثيرهم او يحفزهم للإفادة من سنوات السلام الداخلى والازدهار المالى الذى حققوه فى القيام ببناء المجتمع، وظلوا محتفظين وهم فى اواخر القرن السادس عشر بسياسة اثبتت نجاحها فى مطلع القرن الرابع عشر منذ حقق عثمان انتصاره العظيم فى عام ١٣٠١ .

وهكذا عندما بلغت الامبراطورية العثمانية اوجها، كانت دولة مركزية الادارة والسياسة على درجة عالية من البيروقراطية القانونية الشرعية، ولايبالى سادتها كلية بالشكل الذى ينبغى ان تكون عليه الدولة الحقيقية من حيث ان تكون كيانا مستقلا قانونيا وجغرافيا وتقاليديا وثقافيا، تستمد الذاتية ووجودها من دعم حكامها حتى فى وقت الاضطرابات، وتستند الى ارادة ورغبة اغلبية سكانها حتى ولو لم يتم التعبير عنها، تلك الارادة التى اوجدت تراثهم المشترك وكيانهم المستقل فى المقام الاول. لقد كانت الامبراطورية العثمانية بمثابة صدفية ذهبية مدججة بالسلاح اخذ غطاؤها يخف ويرق كلما تنمو وتكبر مع جفاف النبع الذى يضخ الرجال لزيادة طبقات العسكر. وكأى صدفية وبمجرد ان يثقب سمكها الرقيق لايمكن انقاذها. لقد كان ينقص الامبراطورية عنصرا جوهريا تحتاجه اى دولة لتحفظ نفسها، الا وهو سكان يشعرون انهم والدولة وحدة واحدة.

لقد كانت شعوب جنوب شرق اوربا فى ذلك «العصر الذهبى» العثمانى غير معادية اصلا لحكامها الجدد العثمانيون، ولكنها بدأت فى تغيير موقفها ببطء بأخذ موقف اللامبالاة وعدم الاكتراث اولا، ثم باظهار العداء الكامن الدفين. وتكمن الاسباب الرئيسية فى هذا التغيير، فى موقف الحكام، وفى رتابة الحياة المملولة دون وجود فرصة للتغيير، واهمها فى نظرى قدرة العثمانيين الادارية التى يعجب بها الاخرون، فلقد ادار ابناء عثمان الحياة ونظموها بكفاءة عالية الى الدرجة التى شعر معها الفلاح البلقانى غير المتعلم والمتواضع والبسيط غير الطموح، ان عليه ان يتحرك فوراً قبل ان تقتلع جذور البقية الباقية من شخصيته، اذ جعلوه يضيق ذرعا بتغلغل ادارتهم فى كل شؤون حياته. وطبقا لفلسفة الادارة هذه كانت اى حركة يحتمل ان يقوم بها الفلاح يمكن ان تعتبر «غير مشروعة» ومن ثم تستلزم توقيع الغرامات والعقوبات الخطيرة. ومثل هذه الاجراءات اشعرت الفلاحين البؤساء وكذا سكان المدن بالاغتراب، والاكثر من هذا ان هؤلاء الناس رأوا ان اولئك الذين يعاقبونهم كانوا هم انفسهم يتصرفون تصرفات غير مشروعة بشكل مستمر. وعندما يكون الخارجون على القانون هم الذين يحكمون ويعاقبون الاخرين على اقل الهفوات، فان الشخص المعاقب لابد وان ينتقم.

ومع اننى اعتقد ان بعض القوانين وبعض الاحكام والتنظيمات، وبعض القواعد والتوجيهات الخاصة، لايمكن ان تصنع معايشة مع الحاكم وتجعل الحكم يسيراء الا انه من شأنها ان تؤدى الى تجنب الجو الخانق وعدم الفهم المشترك بين الطبقات الاجتماعية والذى اوجد فى النهاية معظم المصاعب الداخلية التى ظهرت فى اة نين السابع عشر والثامن عشر. والحقيقة ان هذه الاحكام

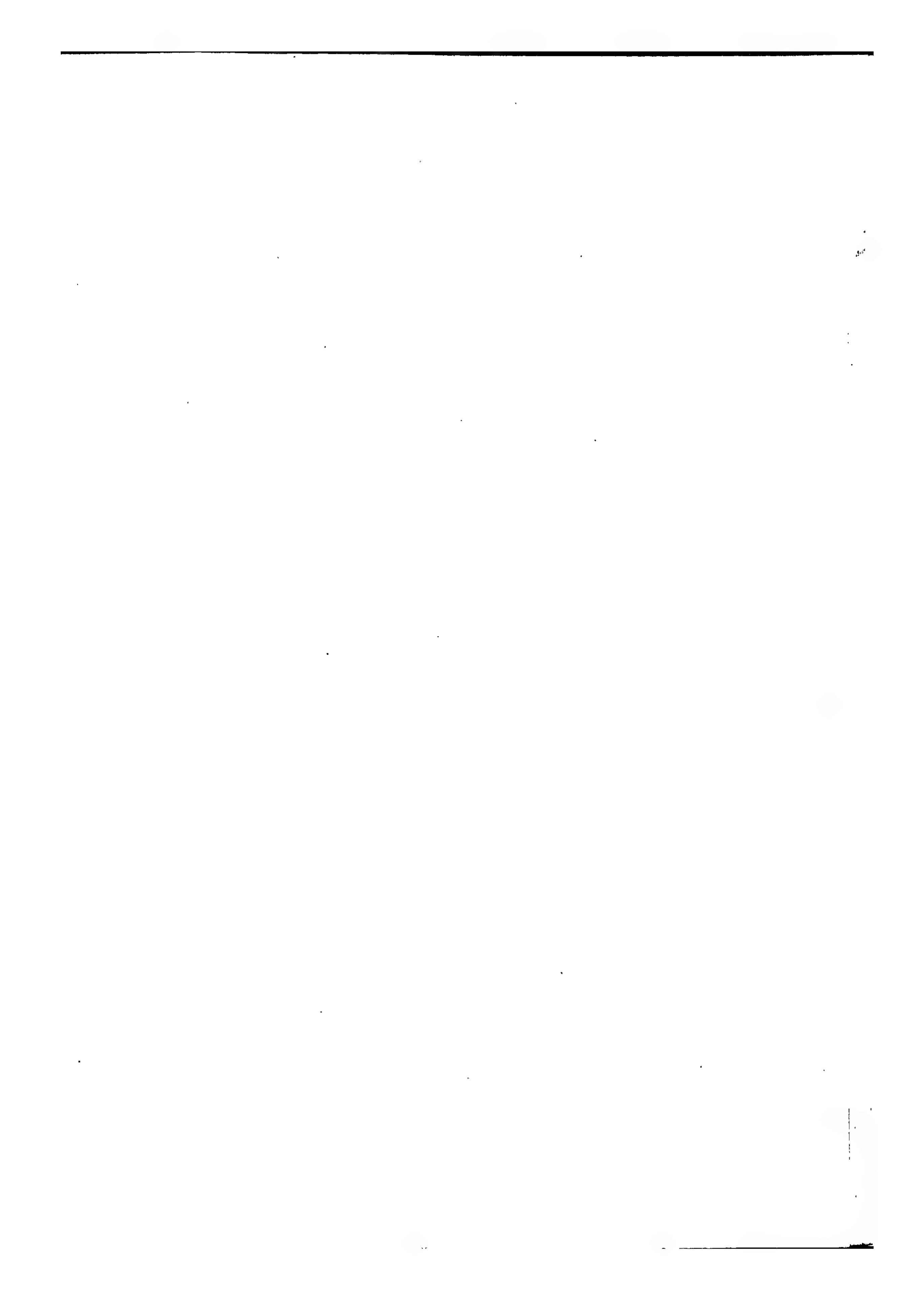
والقواعد المتعددة سنت فى العصر الذهبى وقامت على تنفيذها بيروقراطية مركزية ذات كفاءة عالية، وتمثل هذه الحقيقة فى نظرى الجانب الادنى لعظمة العصر الذهبى. ولست اتفق مع معظم هؤلاء الذين رأوا ان العبقرية العثمانية تتمثل فى قدرتها على ان تحكم بفاعلية وبكفاءة ملايين من الناس من الاخلاط الذين لا تجمعهم اى روابط مشتركة باحكام، واذا كانت هذه ميزة عظمى للامبراطورية فقد كانت ايضا اساس ضعفها العظيم.

❖

القسم الثالث

الولايات التابعة ودافعة الجزية

فى اوربا العثمانية



الفصل السادس

مولدافيا وولاشيا

١ - عصر الامراء المحليين

كان العثمانيون يعتبرون كل حكام الدويلات الذين قبلوا دفع الجزية اتباعا لهم بالمعنى الاصطلاحيVassals. وقد شملت علاقة التبعية هذه جهات كثيرة في اوربا بما فيها اسرة الهابسبورج في عهد فرديناند الاول (١٥٢٦ - ١٥٦٤) الذى فعل ذلك في عام ١٥٣٣ ليشترى السلام من العثمانيين، ولو ان تبعيته كانت شكلية شأن كل من راجوزا وترانسلفانيا التى عولت اكثر على النيات الطيبة للعثمانيين اكثر من حكام فيينا، وذلك على عكس امارتي الدانوب (موالدفيا وولاشيا) اللتان كانتا تابعتين بالمعنى القانوني المحدد للكلمة مع تمتعهما بدرجة من الحرية والاستقلال مكناها من اكتشاف طرق للنمو والتطور بعيدا عن العثمانيين.

ومن الصعب في الواقع ان لم يكن مستحيلا اعطاء ولو صورة عامة تخطيطية لتاريخ كل الدويلات التابعة في اوربا العثمانية، ولهذا سوف نكتفي بتوضيح حقيقة روابط تلك الدويلات (الولايات) مع العثمانيين، والتعريف في ايجاز بأكثر الشخصيات اهمية، وكذا اكثر معالم التطور اهمية. ولما كانت امارتا الدانوب قد ارتبطتا بالعثمانيين لفترة اطول من ترانسلفانيا وكانتا اكثر قربا من راجوزا للعثما نيين يصبح من المناسب تناول هاتين الامارتين اولا.

كان الرومان الذين يعود اصلهم الى الداشيين يعيشون في كل من امارتي مولدافيا وولاشيا، وهو امر اثبتت صحته الاكتشافات الاثرية والسجلات الرومانية الخاصة باقليم داشيا Dacia. ومن الصعب العثور على مدونات بلغة داشية لأن الرومان كانوا يتكلمون اللاتينية كما هو معروف. وربما ترجع اصول الداشية الى ايام داشيا الرومانية، او قد لاترجع اليها. وايا كانت الاسباب وراء اتخاذ الامارتين للاتينية لغة لهما زمن بازارب Basarab اول امير لولاشيا (تولى الامارة حوالى ١٣١٠)، وزمن دراجوز Dragos اول امير لمولدافيا (تولى الامارة حوالى ١٣٥٢)، فان اسلاف الرومانيين الحاليين كانوا يتكلمون الداشية. وكانت عاصمة موالدفيا تنتقل بين اكثر من مدينة كان اخرها مدينة سوكييفا Suceava ثم الى اياصى في ١٤٦٦. كما انتقلت عاصمة ولاشيا هى الاخرى من ارجيز Arges الى تيرجوفيست Tirgoviste ثم الى بوكورشتى Bucureesti في ١٦٥٩.

كان مركاى سلباترين Mircea cel Batrin اول حاكم روماني يوافق في عام ١٣٩١ على ان

يدفع جزية للعثمانيين رغم انه دخل في حرب معهم بعد ذلك بعامين انتهت بهزيمة بايزيد الاول في انقره عام ١٤٠٢، وكان من نتائجها ازاحة الضغط العثماني مؤقتا عن ولاشيا. ثم مالبث الموقف ان تغير وارغم مركاى على الاعتراف بتبعيته للعثمانيين مع دفع جزية سنوية قدرها ثلاثة الاف دوقية. على ان هذه التبعية لم تكن حالة دائمة، اذ استطاع كثير من حكام ولاشيا مقاومة العثمانيين. ولكن بعد وفاة ڤلاد تيبش Vlad Tepes في ١٤٧٦ اصبحت تبعية ولاشيا للعثمانيين امرا دائما ومؤكدا. اما مولدافيا التي تقع بعيدا عن البلقان فقد احتفظت باستقلالها التام لفترة اطول ولم تصبح ولاية تابعة تدفع جزية الا في ١٥١٢. ولقد ظلت تبعية ولاشيا ومولدافيا للعثمانيين علاقة قائمة دون تغير طوال قرنين من الزمان إلى أن أقدم العثمانيون في ١٧١٤ ومن جانبهم على استبدال التبعية باتفاق مع الامارتين يعطى اهلها حق اختيار حكامهم بمعرفتهم..وقد تلا ذلك ما يسمى بالعصر الفناريوتي Phanariot والذى استمر من عام ١٧١٤ الى ١٨٣٠ قطعت خلاله الرابطة التي تربط الامارتين بالعثمانيين في مجالات مختلفة، ومن ثم بدأ تاريخ رومانيا المستقلة.

والحقيقة انه قبل العصر الفناريوتي وحتى عام ١٥١٢ حاول عدد من الأمراء الرومانيين من حكام مولدافيا ابتداء من مركاى سلباترين الى ستيفان سلمير Cel Mere (العظيم)، انتهاز كل فرصة للتصرف باستقلالية عن سادتهم لاستعادة استقلالهم. وكان من بين هؤلاء الامراء الامير فلاد تيبش الذى اخذ «شهرة اسطورة دراكولا التاريخية» بين قومه، لما نسب اليه من قوة وقسوة لم يسبق لها مثيل في الحروب التي دخلها ضد العثمانيين بالتحالف مع چون هونيادى والملك ماثياس، على الرغم من انه لم يحرز انتصارا في اى منها.

وكان ستيفان سلمير شخصيا أكثر خطرا من فلاد تيبش حتى لقد لقب بستيفان العظيم وقد اصبح حاكما لمولدافيا في ١٤٥٧ في ظروف صعبة، اذ كانت القسطنطينية قد سقطت في يد العثمانيين وقام السلطان محمد الثاني بتحويل البلقان الى ولايات عثمانية بسرعة، وقام ماثياس ملك المجر بتحويل توجهاته واهتماماته ناحية الغرب، ورنا كاشيمير Casimirحاكم بولندا (١٤٤٧ - ١٤٩٢) ببصره ناحية الشمال. ولم يكن فلاد تيبش الذى ساعد ستيفان في اعتلاء العرش، اكثر من صديق يعتمد عليه .. ففى ١٤٦٢ هرب الى المجر امام جيش السلطان محمد الثاني وظل هناك لمدة اربعة عشر سنة لم يقدم خلالها خلفاؤه لحاكم مولدافيا (ستيفان العظيم) الا مساعدات قليلة حتى لقد وجد ستيفان نفسه وحيدا معزولا.

بدأ ستيفان حكمه بمحاولة اعداد جيش نظامى من أقنان الارض. وعندما عارضته الارستقراطية الزراعية (البويار) ملاك الاراضى الزراعية، اخذ يعد العدة لتكوين جيش من الفلاحين الاحرار ترتبط حريتهم بالخدمة العسكرية. وليس من المعروف على وجه اليقين حجم القوة التي كونها، لكنها كانت قوة لابأس بها، ويحتمل انها كانت تتكون من٤٥ ألف الى ٧٥ ألف رجل، الا انها كانت سيئة الاعداد والتجهيز بحيث لم يكن بامكانها خوض معارك ضارية ضد قوة منظمة تنظيما جيدا مثل قوة العثمانيين. وكانت فرصتها الوحيدة في اختيار القوة واحراز النصر ان تكون

تحت قيادة قائد متميز من الطراز الاول. وكان ستيفان هو ذلك القائد الممتاز فى عيون اهل مولدافيا، اذ كان يعرف تماما مواطن القوة والضعيف فى قواته. وقد برهن على قيادته الواعية حقا فى عام ١٤٦٧ عندما هاجمه المجريون الذين ارادوا تحويل مولدافيا الى ولاية تابعة، اذ ظل يتراجع امام جيش المجر الهائل الى ان وصل هذا الجيش الى بايا Baia الى جنوب سوكيبفا بحوالى ٣٥ ميلا. وهنا لم يصادف اية مقاومة فاقام المجريون معسكرا لراحة الجند. وفى منتصف ليل ١٤ ديسمبر تسلل جيش ستيفان «الفلاحى» الى معسكر المجريين فى اسلوب من اساليب العمل الفدائى الحديث واحرز نصرا حاسما.

كان التهديد الحقيقي لستيفان يأتى من العثمانيين وليس من ماثياس ملك المجر الذى كانت مغامراته فى الهجوم على مولدافيا مجرد انحراف عارض عن سياسته المتوجهة نحو الغرب. ومن ناحية اخرى كان رادوسلفروموز Radu cel Frumos المقلب بالعادل والذى حكم ولاشيا منذ هروب فلاد تيبش فى ١٤٦٢، يخضع كلية للعثمانيين حتى لقد سمح لجيوشهم بالمرور داخل اراضيه. وشعورا من ستيفان بحاجته الى شخص يعتمد عليه فى حدوده الجنوبية، قام بغزو ولاشيا فى ١٤٧١ وخلع رادو ووضع مكانه بازاراب – لايوتا Laiota المعروف بتشدده ضد الاعداء بارادة حديدية. وهكذا وتحت قيادة ستيفان، كان جيش امارتى ولاشيا ومولدافيا قادر على دفع العثمانيين للتقهقر الى الخلف فى ١٤٧٣، فما كان من السلطان محمد الا ان انذر ستيفان فى العام التالى بعزمه على اخضاع مولدافيا للسلطة العثمانية. وقبل ان يجيب ستيفان على الانذار وضع فى ذهنه خطة دفاعية تقوم على حرق الارض الزراعية عمدا، وحصل على موافقة كل من البويار والفلاحين على ذلك. وبعد ان رفض ستيفان مطالب السلطان محمد ارسلت قوة عثمانية بقيادة الصدر الاعظم لمهاجمة ستيفان، وهنا نفذ ستيفان خطته وانسحب تاركا الارض خرابا يبابا للغزاة. واسهم الشتاء فى معاناة الجيش العثمانى حتى اصبح يعانى الجوع والضعف والوهن، وهنا هاجمه ستيفان فى ١٠ يناير ١٤٧٥ على بعد ٤٥ ميلا جنوب اياصى بالقرب من فازلوى.Vaslui . وهكذا نجحت الخطة التى سبق ان نفذها ستيفان ضد المجريين قبل ذلك بسنوات قليلة.

وعلى الرغم من الانتصارات التى احرزها ستيفان، الا انه ظل يشعر بالضيق والاكتئاب بسبب عزلته، اذ ذهبت صرخاته طلبا للمساعدة ادراج الرياح، الا من عبارات التحية والبركة ازجاها له البابا. وهكذا وجد نفسه يواجه وحيدا هجوما عثمانيا بقيادة السلطان محمد نفسه فى العام التالى ١٤٧٦ حيث انتصر العثمانيون، وتقهقر ستيفان الى مكان قصى فى شمال بلاده. ولم ينقذه من الهلاك الا تفشى الكوليرا فى المعسكر العثمانى من ناحية ووصول قوة مساعدة من ترانسلفانيا من ناحية اخرى، فانسحب السلطان مضطرا. ولم تتعرض البلاد لهجوم عثمانى بعد ذلك الا فى عام ١٤٨٤ عندما احتلت قوات بايزيد الثانى كل من كيليا Kilia واكرمان Akerman وبيلجورود -Biel gorod ، وشيتاتيا البا Cetatea Alba، ومونكاسترو Moncastro ترتب عليه عزل مولدافيا عن البحر

الاسود. ثم اوغلت القوات العثمانية داخل البلاد حتى وصلت العاصمة سوكييفا، غير ان ستيفان استطاع رد العدوان واوقع الهزيمة بالعثمانيين فى ١٤٨٦. وحينذاك انسحب العثمانيون من كل اراضى مولدافيا تاركين كل مواقعهم عدا المدينتين المحصنتين على نهر الدانوب. ولم يقتصر الامر على ذلك بل ان ستيفان اضطر لأن يقاتل البولنديين طوال السنوات الثمانى الاخيرة من حكمه، اذ كانت بولندا تحاول مد سيادتها على بلاده مولدافيا. والحقيقة ان ستيفان ابدى امتعاضه من سياسة جيرانه المسيحيين، وكان يرى ان تبعية ابنه وولى عهده للعثمانيين وخضوعه لهم بمقتضى شروط مناسبة ومعقولة، افضل من خضوعة للمجريين والبولنديين وهو ما اقدم عليه الحاكم الذى حلفه.

لم يكن ستيفان رجلا عسكريا ناجحا ويتمتع بقدرات ادارية هائلة، ولكنه كان متدينا فاهتم ببناء الكنائس والاديرة، واقام توازنا بين مختلف القوى داخل بلاده ، فتمتع بتأييد رجال الدين والبويار والفلاحين ومساندتهم. غير ان سوء حظه اوقعه وشعبه وسط جيران ان لم يدركوا حقيقة الخطر العثمانى على وجهه الصحيح، فلم يقدموا له المساعدة التى طلبها فى الوقت المناسب.

ولقد كانت اوضاع مولدافيا تحت حكم ستيفان مستقرة وتقوم العلاقات بين اهلها على مجمل العادات القديمة السائدة فى امارتى الدانوب. وكان الامير الحاكم فى امارتى الدانوب حاكما مطلقا من الناحية النظرية رغم انه كان ينتخب «رسميا» بواسطة جماعة النبلاء ورجال الدين، وتوافق عليه الأهالى المقيمة بمكان الانتخاب، بل ويحكم من خلال مجلس استشارى يتكون من كبار الشخصيات فى البلدة وابناء عائلات النبلاء المرموقة. وكان الانخراط فى صفوف هيئة النبلاء مقتصر على الامراء وهم فقط الذين كان بامكانهم منح الارض للبويار الجشعين وللكنيسة. ومن الملاحظ ان عددا قليلا فقط من الحكام كان بمقدورهم الاحتفاظ بالعرش اطول مدة ممكنة (انظر الملحق رقم ٤)، ذلك لأن وراثة العرش لم تكن امرا منظما ابدا فضلا عن كثرة الانقلابات داخل القصور. وكان على الشخص الذى يريد السلطة ان «يشترى» الاصدقاء، فى الوقت الذى زادت فيه اعداد الفلاحين الذين يعملون فى اراضى اللوردات واراضى الكنيسة والذين كانوا يعرفون بالدوروبنتى dorobanti، وتناقص عدد الفلاحين الاحرار المعروفين بالكلراسى Calarasi بسرعة ملحوظة والحق انه لايمكن ان يطلق على هؤلاء الدوروبنتى لفظ اقنان الارض بالمعنى الاصطلاحى اذ كان لهم بعض حقوق التملك وكان بامكانهم تغيير محل اقامتهم متى شاءوا.

كان معظم دخل الامارة وكذا طبقة النبلاء يأتى من ضريبة العشر. غير ان قدرة الفلاحين على توفير العشر اصبح صعبا مع مرور الايام بسبب التضخم الذى صاحب الثروة العثمانية، وبسبب زيادة الجزية التى يدفعها الامرء التابعين للسلطان (الافصال) والذين اضطروا لتوفيرها، ان يزيدوا من حجم الالتزامات المفروضة على الفلاحين. ومع ذلك فثمة شرائح وطبقات معينة تلى الامير فى السلم الاجتماعى، انتعشت فى فترة النفوذ العثمانى حتى لقد كانت الوظائف الكبرى والمجالس تعرف بالاسم لشرقى لها (اى العثمانى) وليس الاسم المحلى. ومنهذه الشرائح: رجال الكنيسة،

والنبلاء، وشريحتان معينتان من الفلاحين اضيفت لها مؤخرا طبقة تجار .

وبسبب عدم وجود حكام اقوياء بعد وفاة ستيفان العظيم باستثناء واحد او اثنين ظلت المؤسسات دون تغيير اساسى، ويشغلها الاقطاعيون (البويار) طوال القرن الاخير قبل العصر الفناريوتى. ومن ناحية اخرى أدى ابقاء السلطان العثمانى على اسلوب اختيار الامير لتولى الامارة مقابل هدية مناسبة يقدمها الامير دون فرض قاعدة محددة .. ادى الى ايجاد فرص للمكائد وللمؤمرات بين المتنافسين فى التعامل مع السلطات العثمانية المدنية ومع رجال الكنيسة اليونانية. والحقيقة ان البويار بتسلطهم على امور الامارة اسهموا فى زيادة بؤس السكان وتعاستهم المتزايدة بشكل عام مثلما اسهمت الادارة العثمانية الفاسدة ورجال الكنيسة الجشعين، رغم ابقاء العثمانيين على المؤسسات الرومانية القائمة دون مساس كما سبقت الاشارة، بل واسهامهم فى التوصل الى بعض التطورات الجديدة المفيدة لنافعة وساعدهم على ذلك القدرة على التأثير فى عملية اختيار الامراء والثروة التى كانت تنمو بسرعة ملحوظة.

وقبل ان تستعرض الفترة الاخيرة من حكم امارتى الدانوب، ينبغى ان نستكمل رواية تولى عرش الامارتين من بعد موت ستيفان العظيم حيث نتناول اميرين جديرين بالذكر وهما: الامير بترو راريص Rares حاكم مولدافيا (١٥٢٧ - ١٥٤٦) وميهاى فيتازول Mihai Viteazul الملقب بالشجاع حاكم ولاشيا (١٥٩٣ - ١٦٠١). وكان هذان الرجلان شخصيتين مختلفتين جدا اختلف المؤرخون الرومانيون بشأنهما حيث تناولوا تاريخ كل منهما بطريقة مختلفة. كان مهياى من النبلاء ذوى القدرات العسكرية الرائعة المتنوعة. ولم يكن من المتوقع ابدا ان يصبح بطلا عظيما لأمته، ولكن .. ولأنه استطاع توحيد امارتى لدانوب وترانسلفانيا لفترة قصيرة تحت حكمه، اصبح الاب الروحى لرومانيا الحديثة.

كان كل من الرجلين من دهاقنة المكائد والمؤامرات، وهو شرط اساسى لاى امير رومانى ناجح فى القرن السادس عشر. ورغم انهما ارتبطا بالامبراطورية العثمانية بعلاقة التبعية، الا ان ذلك لم يكن ليخيف الهابسبورج او حكام بولندا من آل ياجيللو Jagiello وآل فازا Vasa اذ كان كل من هؤلاء بناة امبراطوريات، بل على العكس كان على هذين الاميرين الرومانيين ارضاء سادتهم فى استانبول واللجوء الى المناورة للتخلص من اطماع جيرانهم المسيحيين الاقوياء من الهابسبورج وحكام بولندا بما فيهم امراء ترانسلفانيا. وفيما بعد دخل حكام موسكو الناهضين وتاتار القرم الاقوياء وحتى القوزاق من حين لاخر، اللعبة الصعبة الخاصة بادعاءات الوصاية والمطالبة بعرش الامارتين وذلك اعتمادا على تأييد ومساندة احدى القوى الخارجية والقيام بشن هجمات عسكرية سافرة.

وقد كان لهذا الموقف المتوازن الذى وقفه اميرا الدانوب بين السلطة العثمانية والقوى المجاورة بعض المميزات القليلة، فقد استطاع الامراء الرومانيون التحكم فى ميزان «العلاقات الخارجية» التى

كان خطرها يفوق فائدتها، ونجحوا فى استمرار تنظيم التجارة مع جيرانهم بدرجة كبيرة. والاكثر اهمية من هذا ان العلاقات الثقافية وخاصة مع بولندا لم تنقطع وكانت الامارتان قادرتان على المشاركة فى الحركة الثقافية الاوربية بفاعلية اكثر من مشاركة «اقاليم نواة اوربا العثمانية». وعلى هذا قدم الرومانيون ثمنا كبيرا لاستبقاء هذه الميزات .. فعلى حين كان العثمانيون يحمون اراضيهم، كان نادرا ما يدافعون عن اراضى اتباعهم، اذ تركوهم يتلقون الضربات من جيرانهم «ويعاقبون» لعلاقاتهم مع «العدو» (اى العثمانيون)، غير مدركين انه تحت مثل هذه الظروف لم يكن ممكنا تجنب مثل هذا الامر.

والحاصل ان بترو راريص الذى رأى ان زابولياى يخسر الصراع على المساعدة مع فرديناند، كان من الطبيعى ان يسعى لتأمين حدوده الغربية، ومن ثم اقدم على احتلال اجزاء من ترانسلفانيا فى ١٥٢٩، ١٥٣٠. وفى العام التالى (١٥٣١) قام بالهجوم على بولندا بالتحالف مع موسكو لكنه هزم. وطوال السبع سنوات التالية ظل يناور ويخادع ويتحرك بين كل من فرديناند، وزابولياى، والبولنديين، وحكام موسكو، وسادته العثمانيين الذين فقدوا كل ثقة فيه فى النهاية، ومن ثم دخل السلطان سليمان الاول معركة كبيرة معه فى ١٥٣٨ انتهت باخضاع كل من مولدافيا ووضع ابن بترو راريص على العرش. وفى تلك الاثناء كان العثمانيون قد اقاموا حصن بندر Bender مكملين بذلك خطا من النقاط القوية على الدانوب الادنى والدنيستر، واستمروا فى وضع الحاميات العسكرية. وعندما مات زابولياى هرب راريص وكان اسيرا لديه، الى استانبول. وفى عام ١٥٤١ عاد الى مولدافيا واعتلى العرش مرة اخرى بمساعدة العثمانيين وكان الثمن باهظا فى هذه المرة اذ اشترط عليه العثمانيون ان يقبل وجود حارس من الانكشارية فى قصره، وان يوافق على رفع الجزية المحددة الى اثنى عشر الف دوقية. ثم مات الرجل فى ١٥٤٦ وخلفه عدد كثير من الامراء الذين لم يكونوا يتمايزون فيما بينهم الا بقدر ما يرتكبونه من رذائل وآثام.. وهكذا .. عندما اوشك القرن السادس عشر على الانتهاء، كان تاريخ مولدافيا مجرد صفحة بائسة تعيسة.

اما بالنسبة لولاشيا فعندما شارف القرن السادس عشر على الانتهاء كان وضع اميرها ميهاى فيتايزول وسط القوى المجاورة يشبه راريص من حيث انه كان عليه ان يناور ويخادع ويتحرك بين كافة القوى، الى ان أوقفه اخيرا الجنرال جورج باستا Basta من الهابسبورج بخدعة قاتلة، بل كان موقفه اكثر ارتباكا مما كان عليه راريص .. ذلك ان استانبول كانت آنذك تغوص بسرعة ملحوظة فى مستنقع الفساد، وكان امراء مولدافيا ضعافا واقعين تحت نفوذ زيجزموند الثالث (١٥٨٧ - ١٦٣٢) اول ملوك بولندا من اسرة فازا وكان رجلا طموحا جدا، اما ترانسلفانيا فكان يحكمها اثنان من اضعف الامراء بعد فترة من القوة وهما زيجزموند واندرو باثورى Bathory اللذان عجزا عن منع الهابسبورج من مهاجمة اراضيهما، بل ان زيجزموند باثورى ذهب ابعد من هذا العجز حين تنازل عن اراضيه للامبراطور رودولف.

وتحت هذه الظروف لم يكن امام ميهاى مجال للاختيار الا القيام بتحركات مضادة قبل ان تحاصر امارته الصغيرة بالعمالقة من كل صوب. وكان لديه جيشا قويا محدود لعدد يتكون اساسا من اعيان الريف في امارتي الدانوب وهي قوة جديدة تطابقت مصالحها مع مصالح الامير طالما كان المحافظة على الاستقلال الداخلى لولاشيا امرا معنيا، وان كان هؤلاء الاعيان لعبوا دورا فعالا فى تدهور وضع الفلاحين فى الامارة تدهورا سريعا. وبهذه القوة الجديدة قاد ميهاى حملتين عسكريتين رائعتين: الاولى فى ١٥٩٥ ضد العثمانيين الذين ساءهم تحركاته الدبلوماسية المستقلة، والثانية فى ١٥٩٩ ضد اندرو باثورى. وفى العام التالى (١٦٠٠) اصبح سيد مولدافيا دون منازع.

ومع ذلك كان ضعف ميهاى يكمن فى انه كان عليه ان يعتمد على النبلاء ايضا فى ترانسلفانيا وهم القوة الوحيدة التى تستطيع ان تعترف به كحاكم وتوفر له القوة العسكرية الضرورية. وعلى حين كان قطاع من هؤلاء النبلاء المجريين يؤيد ميهاى امير ولاشيا، استاء قطاع اخر من كونه والاشيا، بينما كان قطاع ثالث ينسق مع مبعوثى الامبراطور رودولف. وكنتيجة للمكائد المعقدة ارسل الهابسبورج جيشا الى ترانسلفانيا لمساعدة الفريق المؤيد لهم بقيادة الجنرال المتمكن باستا الذى هزم ميهاى فى سبتمبر ١٦٠٠ واجبره على عبور جبال كاربثيان، واذ ذاك تشجع البولنديون وتحركوا الى مولدافيا ووضعوا مرشحهم على العرش. غير ان ميهاى – وكان محتفظا برباطة جأشه وهدوئه – سرعان ما تصالح مع رودولف وعاد الى ترانسلفانيا فى العام التالى كحليف لباستا. وقد استطاع هذان القائدان الماهران القضاء على كل القوى المعارضة لهما فى سهولة ويسر. لكن باستا الذى ادرك ان اهدافه لاتتطابق مع اهداف حليفه ميهاى، خدعه ودبر مقتله. وبوفاة ميهاى اختفى من على المسرح آخر الامراء الرومانيين الذين كانوا قادرين على اتخاذ مواقف سياسية مستقلة، وسقطت السلطة بعد ذلك اكثر واكثر فى يد البويار (كبار الملاك الزراعيين).

على أن سيطرة البويار لم تتهدد الا طوال عقدين من الزمان عندما كان ماتى بازاراب Matei Basarab (١٦٣٢ – ١٦٥٨) يحكم ولاشيا وفازيليه لوبو Vasile Lupu (١٦٣٤–١٦٥٣) يحكم مولدافيا. ومن الملاحظ ان فترة حكم كل منهم الطويلة على غير المعتاد تدل على انهما كانا يتمتعان بقدرة استثنائية، ولكنهما كانا غير قادرين على الوقوف ضد التيار لاسباب كثيرة .. فاولا : فى الوقت الذى اصبح فيه كل من ماتى بازاراب وفازيليه حكاما، كانت معظم اراضى الامارة قد منحت للبويار او للكنائس بواسطة الامراء السابقين. وهكذا كانت الطريقة الوحيدة امام هذين الحاكمين للحصول على تأييد النبلاء هى السماح لهم باطلاق يدهم فى الفلاحين، وثانيا: كان فازيليه لوبو شخصا طموحا غير قانع بامارة مولدافيا، وكان يطمع فى عرش ولاشيا الاغنى، وثالثا: كان العثمانيون يؤيدون مغامرات لوبو، ذلك انهم كانوا فى وضع غير موات قبل ظهور الصدر الاعظم كوبرولو، كما لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بمقاومة ضغط رومانيا المتحدة من اجل التنازلات. وعلى هذا فبدلا من ان يقوم الاميران القويان نسبيا بعمل مشترك، حارب كل منهما الاخر ثلاث

مرات فى ١٦٣٧ و١٦٣٩، و ١٦٥٢، وكان هذا فى صالح العثمانيين بطبيعة الحال - وفى كل هذه الحروب كان فازليه لوبو هو المعتدى.

وعلى الرغم من انه لم يكن ممكنا استخلاص تنازلات من العثمانيين حتى بواسطةالعمل المشترك، الا انه كان ممكنا فعلا تحقيق استقرار داخلى فى الامارتين تحت الحكم الطويل نسبيا للاميرين القويين رغم النمو السريع لسلطة النبلاء، اذ عمل كل منهما على تركيز جهدهما فى الامور الداخلية. والمثال على ذلك شخصية لوبو الذى تدعمت سلطاته بفضل تشجيع العثمانيين، ولو أنه لم ينتهز هذه الفرصة التى كانت آخر الفرص لكى يكبح جماح النفوذ المتنامى للنبلاء.

وقبل ان ننتقل الى موضوع اخر، يجدر بنا ان نذكر انه خلال حكم هذين الاميرين نالت عائلات فناريوتيه اول مكاسبها فى الامارتين بمساعدة العثمانيين وبطريرك الكنيسة الاورثوذكسية (انظر القسم الرابع من هذا الفصل). وفى هذا الخصوص استخدم الفناريوتيون موقعهم الجغرافى ووضعهم المالى للتأثير على تعيينات رجال السلك الكنسى (الاكليروس)، واكثر من هذا نراهم يتورطون فى مختلف المدفوعات المالية التى كان على الاميرين دفعها لاستانبول، وكذلك فى التجارة المتنامية بين مدينتهم وبين مولدافيا وولاشيا، وهو ماسوف نعالجه فى القسم التالى من هذا الفصل.

والحق ان وجود حاكم قوى بشكل استثنائى فى القرن السادس عشر، وكذلك سيطرة البويار فى القرن السابع عشر، كان امرا ممكنا بسبب موقف العثمانيين تجاه امارتى الدانوب. فطالما ان هاتين الامارتين لا تتورطان فى الشؤون الخارجية الى درجة تهديد السياسة العثمانية، وطالما انهما يدفعان ما عليهما من ضرائب والتزامات، وطالما ان القلاع والحصون الرئيسية بالامارتين فى يد العثمانيين وفى امان، كانت استانبول لا تهتم الا قليلا نسبيا لما يحدث فى مولدافيا وولاشيا. ولقد اصبحت تلك الالتزامات المفروضة اكثر عبئا وتكلفة فى القرن السابع عشر عما كانت عليه فى القرن السادس عشر، وهى حقيقة تتصل بالتدهور السريع لوضع الفلاحين الرومانيين، وبالظهور السريع للشريحة الدنيا من البويار. وعلى هذا وقبل ان نعرض لفترة حكم البويار والفناريوتيين لفترة طويلة من الزمن، ينبغى استعراض الاعباء التى فرضها العثمانيون على اتباعهم من الامراء الرومانيين حكام امارتى الدانوب (مولدافيا وولاشيا).

٢ - العلاقات العثمانية مع مولدافيا وولاشيا

كانت اتفاقية التبعية التى عقدها بوغدان الثالث Bogdan III امير مولدافيا ابن ستيفان سلمير مع العثمانيين فى مطلع حكمه، تشبه تلك التى عقدت بين العثمانيين وحكام ولاشيا. وبمقتضاها كان العثمانيون يحصلون على جزية سنوية ومواد غذائية معينة من منتجات الامارتين ترسل مباشرة الى استانبول، ولايمارس الامير المنتخب سلطاته الا بعد التصديق على اختياره من قبل «سيده» السلطان العثمانى. وفى مقابل ذلك يترك تصريف الامور الداخلية للامراء «وللمؤسسات الحاكمة

المحلية» ، بالاسلوب نفسه الذى كانت عليه من حيث شغل الوظائف العامة وممارستها. كما نصت اتفاقية التبعية على ألا ينتقل المسلمون الى مولدافيا وولاشيا، أو يعيشون فيهما، وألا تقام فيهما مساجد، وألا ترابط بهما حامية عثمانية. على ان السلطات العثمانية لم تراع هذه النصوص والشروط بدقة .. فقد رابطت حامية عثمانية فى كل من كيليا وآكرمان، وبنيت مدينة بندر، واضطر الامير راريص لقبول فرقة انكشارية فى قصره «كحرس شخصى». وقد تكررت تلك الاجراءات المخالفة بشكل او بآخر فيما يعد بما فى ذلك توطين المسلمين فى دوبريه. ورغم ان هذه الاجراءات كانت غير مشروعة وتتنافى مع اتفاقية التبعية، الا انها لم تكن ذات تأثير حاسم واضح على تطور رومانيا، الا من بعض الامراء، واستخدام الاثاث والمنسوجات التركية.

كانت للعلاقات «الرسمية» والمشكلات الاقتصادية التى اوجدتها رابطة التبعية اهميتها، وكانت الجزية السنوية التى ترسلها الامارتان لاستانبول اول مظهر من مظاهر التبعية الدائمة، وكانت قيمتها تختلف بين الامارتين حسب الثروة وتتأرجح ارتفاعا وهبوطا (انظر الجدول رقم ٢) حيث كانت ولاشيا تدفع اكثر من مولدافيا لأنها الاكثر غنى وثروة.(١)

وعلى حين يمكن ارجاع الارتفاع فى قيمة الجزية الى التضخم والى حاجة الخزنية المركزية المتزايدة للاموال، الا ان التذبذب الملاحظ فى قيمتها امر غير مقبول منطقيا .. فالتضخم الكبير الذى حدث بعد عام ١٥٨٤ مثلا أثر على قيمة الأقجة، ولكن لم يكن يؤثر على الدوقية، ومن هنا فان الارتفاع المفاجئ فى قيمة الجزية لايمكن ارجاعه الى التضخم الا بطريق غير مباشر. ويفسر هذا قيام الحكومة العثمانية لمواجهة التزاماتها بمضاعفة الجزية على اولئك الذين يدفعون بعملة لم تتأثر بالتضخم (وهى الدوقية) ، ذلك ان معظم دخل الخزنية المركزية من اقاليم اوربا العثمانية كان يأتى بالأقجة التى انخفضت قيمتها بفعل التخضم. كما يمكن تفسير ارتفاع قيمة الجزية المقررة على الامارتين فى عام ١٥٩٣ اذا افترضنا ان القيمة المدفوعة تمثل الجزية الاساسية والضرائب الاستثنائية (العوارض) خلال فترة حرب طويلة مكلفة مع الهابسبورج. واما انخفاض المبلغ عام ١٦٠١ بالنسبة لولاشيا فمن المحتمل انه كان يعكس قدرة ميهاى فيتايزول فى المساومة بشدة مع السلطات العثمانية. واما المبالغ التى جمعت بعد منتصف القرن السابع عشر فقد جاءت نتيجة اعادة تنظيم الادارة بواسطة الصدر الاعظم كوبرولو.

---

(١) انظر بيانات الجزية كما اوردها المؤرخون الرومان الثلاثة:
P. Constantinescu, Iasi, Em. Condurachi, C. Daicoviciu
Istoria Rominiei 4 Vols. (Bucresti, Editura Academier Republicii populare Romini, 1960 - 62), 2 : 779 - 80 and 3: 14 - 16.

جدول رقم (٢)

الجزية التي تدفعها امارتا الدانوب

ولاشيا		مولدافيا	
السنة	القيمة بالدوكية	السنة	القيمة بالدوكية
١٤١٧	٣٠٠٠	١٤٥٦	٢٠٠٠
١٥٠٣	٨٠٠٠	١٤٦٥	٣٠٠٠
١٥٤١	١٢٠٠٠	١٤٨١	٦٠٠٠
١٥٤٢	٢٤٠٠٠	١٥٠٣	١٠٠٠٠
١٥٤٥ - ١٥٥٩	٥٠٠٠٠	١٥٥٢ - ١٥٦١	٣٠٠٠٠
١٥٦٧	٦٥٠٠٠ تقريبا	١٥٦٨ - ١٥٧٢	٣٥٠٠٠
١٥٨٤	١٢٥٠٠٠	١٥٩٣	٦٥٠٠٠
١٥٩٣	١٥٥٠٠٠	١٦٢٠	٣٨٠٠٠
١٦٠١	٣٢٠٠٠	١٦٣٤ - ١٦٥٣	٢٥٠٠٠
١٦٣٢	١٣٠٠٠٠	١٦٨٥ - ١٦٩٣	٢٦٠٠٠
لم تتغير المبالغ وبقيت كما هي حتى بداية حكم الفناريوتيين		وقد ارتفع المبلغ الى ٤٢٠٠٠ قبيل عصر حكم الفناريوتيين	

وبالاضافة الى ضريبة التبعية المتفق عليها كانت امارتا الدانوب تدفعان مبالغ اخرى أطلق عليها الرومانيون اسم «البشكوشوريل». ومن الواضح انها نطقا رومانيا للكلمة التركية «بشكشلر» ومعناها حرفيا هدايا. وهي عبارة عن هدية تدفع للسلاطين عند اعتلائهم العرش (هدية العرش الجديد)، ويدفعها الامراء في الامارتين عند تولي حكم الامارة. واول اشارة لهدية من هذا النوع كانت تلك التي دفعها بترو راريص عندما اصبح اميرا على مولدافيا وكانت عبارة عن اثنا عشر الف دوقية مع هدايا اخرى.[1] ولكن وفيما بعد ونظرا لانتشار الفساد بعد وفاة الصدر الاعظم محمد صوقوللو لم يعد الأمر يقتصر على هدية السلطان، بل كان لابد من مراضاة عدد كبير جدا من موظفي البيرون والاندرون بالهدايا. فاذا ما وضعنا في الاعتبار ان الامراء في مولدافيا وولاشيا كانوا يتغيرون بشكل سريع، ادركنا ان الرومان بدأوا يعتبرون البشكوشوريل ضريبة عادية، وهي ضريبة كانت اثقل بكثير من الجزية السنوية اذ بلغ معدل هذه «الهدايا» ٦٥٠٠٠٠ دوقية سنويا بين عامي ١٥٨١ - ١٥٩٠.[2] وفي السنوات التالية لم تكن قيمة الهدايا كبيرة لكنها ظلت قائمة من حيث المبدأ.

(١) نفسه، ٢ - ٧٨٠

(٢) نفسه، ٢ - ٧٨٢

ومن الملاحظ ان سجلات المدفوعات فى هاتين الامارتين لا تتضمن المبالغ الاضافية التى كانت تصرف بشكل غير رسمى على «الهدايا» فى استانبول .. فقد كان القابوكخيا وهو مندوب رسمى لدى الحكومة المركزية لمباشرة مصالح سيده الامير يدفع هو الاخر مبالغ ضخمة ليتولى وظيفته مثلما يفعل الوكلاء غير الرسميين للعناصر الطموحة التى تتطلع لمنصب الامارة. وعلى هذا يجب اضافة قيمة تلك الهدايا والرشاوى الى قائمة المدفوعات التى تصل الى خزينة الدولة فى استانبول. وعندما يفكر المرء فى تنوع الاموال المدفوعة نقدا وعينا لايملك الا الدهشة والاعجاب للثراء الذى كانت عليه ولايتى الدانوب، والجهد الذى كان يبذله الفلاحون والذى نتج عنه ليس فقط تدعيم ومساعدة الامراء الحكام المحليين وكذا البويار والكنائس، بل وامكانية انتاج هذا «الفائض القابل للتصدير».

ومن الممكن تحديد قيمة المدفوعات العينية اذا تتبعنا الضريبة المحددة على «الصادرات» التى كانت ترسل الى استانبول. ويكفى ايراد مثال واحد فى هذا الخصوص، ففى منتصف القرن السابع عشر تقريبا ارسلت ولاشيا ٤٢٠٠٠ رطل عسل، و ٢٥٠٠٠ رطل حبوب سنويا، على حين كانت مولدافيا ترسل ٢٨٠٠٠ رطل عسل ومثلها من الحبوب، وجلود ٦٠٠ ثور، و ٦٠٠ «وزنة» من الشحم (لصناعة الشموع)، ٥٠٠ – ٦٠٠ «قطعة» قماش لصناعة ملابس العبيد الذين يعملون على السفن، ٢٨٠٠ – ٣٣٠٠ رطل حبوب اضافى لاطعام عمال الترسانات.(١) ويجب ان نضع فى الاعتبار ايضا انه كان على هاتين الامارتين امداد الحاميات العسكرية العثمانية المعسكرة على ارضها بما تحتاجه. وهكذا نجد ان الالتزامات التى كانت ملقاة على عاتق الامارتين بما فيها مختلف «الهدايا» كانت تصل الى مبالغ كبيرة، وتمثل فى الوقت نفسه استنزافا اقتصاديا حقيقيا. ورغم ان اميرى ولاشيا ومولدافيا كانا من الناحية الرسمية مسئولان عن جمع الاموال والبضائع التى ترسل الى استانبول، الا انهما كانا يعتمدان بشكل كبير على النبلاء او على من يوالونهم لجمع المطلوب من الفلاحين. ويمكن ارجاع النمو السريع لسلطة البويار الى هذه الحقيقة وحدها، ولو ان ضعف الحكام وقصر ومدة ولايتهم بشكل سريع عجل بنمو سلطة البويار.

ويذكر المؤرخ الرومانى المشهور اكزنوبول Xenopol انه فى مطلع القرن السابع عشر كانت ايرادات الامارتين سنويا تبلغ ٦٠٠٠٠٠ – ٨٠٠٠٠٠ دوقية، يذهب ثلثاها الى استانبول، ويصرف الاميران منها مائة الف على نفقات القصور وعلى القوات المرتزقة، ويبقى لهما مائة الف اخرى.(١) فاذا كانت تلك المبالغ صحيحة فانها تفسر لماذا كان كثير من الرجال يتآمرون ويدبرون المكائد والمؤامرات، وينفقون اموالا ضخمة من اجل الفوز بعرش الامارة. ولابد من التساؤل عن مصادر الاموال التى انفقوها على تلك الاغراض. ومن الواضح ان قلة من الرجال كانوا يستطيعون توفير تلك النفقات بشكل او بآخر، والتفسير الوحيد لهذا الامر لابد وانه يكمن فى وجود البويار الذين رغب كل منهم فى الفوز بالوظائف المربحة بمجرد تولى مرشحهم عرش الامارة آملين ضد كل

---

(١) نفسه، ٣ : ٢١ – ٢٢

(5) Alexander Dimitri Xenopol, Histoire des Roumeines de la Dacie Trajane, 2 Vol. (paris: E.Leroux, 1896), I: 531, quated R.W. Seton - wetson, A history of the Roumanions (1934; reprinted, Hamden, Conn. Archon Books, 1963) p. 73

الاحتمالات، ان حكمه قد يستمر اطول مدة ممكنة يستطيعون خلالها الافادة من استثماراتهم. ومثل هذا التفسير لابد وان يلقى الضوء على كيفية نمو قوة النبلاء وتدهور طبقة الفلاحين السريع. وعلى هذا فليس غريبا ان كثيرا من المؤرخين الرومان يعتبرون الفترة بين وفاة ميهاى فيتايزول وبداية فترة حكم الفناريوتيين بقرن البويار.

أشرنا فى نهاية القسم الأول من هذا الفصل الى بداية تورط الفناريوتيين ماليا فى الشئون الرومانية ليس فقط فيما يتعلق بتمويل قيمة الجزية والبشكوشوريل، بل ايضا فيما يتعلق بنوع ثالث من المطالب العثمانية التى كان على كل من اللوردات المحليين والتجار واليونانيين ونوعيات اخرى من الناس توفيرها والتى كانت تتمثل فى حاجة استانبول الى الطعام والمواد الخام اللازمة لصناعات بعينها فى المدن .. فخلال الايام الاخيرة من استقلال القسطنطينية (المدينة الدولة) كان عدد سكانها قليلا يبلغ فقط اربعون الف، ولكن فى ١٥٢٠ وبمقتضى سياسات السلطان محمد الثانى وخلفاؤه فى اعادة التوطين زاد عدد السكان حوالى ٧٠٠٪ طبقا لتعداد ذلك العام. وفى نهاية القرن السادس عشر كان يعيش فى استانبول (القسطنطينية) اكثر من نصف مليون تقريبا يضاف اليهم سكان عدد كثير من الضواحى المترامية. ورغم ان السلاطين قاموا باعادة تسكين القرى الاوربية والاسيوية القريبة من عاصمتهم الجديدة، الا انها لم تكن تستطيع توفير العمران اللازم لعاصمة حقيقية، فضلا عن ان نقص الطعام الذى كانت تعانى منه العاصمة من آن لاخر، ادى الى اندلاع الشغب الذى هدد استقرار الدولة. ولهذا وحتى تأمن الدولة من الهزات المفاجئة احتفظت للعاصمة بالصادرات التى كانت تصل اليها من اقاليم معينة اوربية واسيوية بل ومن مصر احيانا.

وهكذا وجد الحكام العثمانيون انفسهم امام مأزق كبير، اذ كان عليهم ان يتأكدوا ان استانبول يصلها ما تحتاجه من ضروريات بسعر معقول، وان هذا العطاء لم يؤثر على الانتاج الزراعى والحرفى والتجارة فى الاقاليم «الواهبة» . اما المشكلة الكبرى الحقيقية فكانت تتلخص فى ان «اسعار السوق» فى الاقاليم كانت غالبا اعلى من القوة الشرائية فى اسواق استانبول خاصة وان استانبول كانت تزدحم بالفقراء . ومن هنا نظمت الفرمانات السلطانية نوع وكمية وثمن المواد التموينية. وفى الوقت نفسه ومن اجل الابقاء على اقتصاد الاقاليم متماسكا وحيويا، قامت الحكومة باعفاء الاقاليم التى تقوم بتوريد ما تطلبه استانبول من ضرائب معينة فى محاولة لايجاد توازن بين التكاليف والدخول. وثمة عناصر معينة كانت تقوم بعملية شراء المشتروات المطلوبة لاستانبول ترسلها الحكومة المركزية فى العاصمة مزودين بتعليمات محددة. وبعض هذه العناصر كانت ممن يقيمون بالاقاليم نفسها. وكانت هذه العملية تتم من وراء ظهر حكام الامارتين، وبالتالى فقد كان نشاطها فى امارتى الدانوب «غير شرعى» طبقا لاتفاقيات التبعية. ومع هذا فمن المفيد ان نعرض لنشاطهم فى السياق العام لتاريخ رومانيا (امارتا الدانوب) . ولابد ان نتذكر انهم كانوا يزاولون نشاطهم فى كل ايالات اوربا العثمانية وبصفة خاصة فى روم ايلى وفى بلغاريا وتراقيا وسنجقيات مقدونيا.

كانت مشتروات الطعام الاجبارية وخاصة من الحبوب والاغنام والبقرة تتم تحت اسماء مختلفة وهى: الاستيراد ، والمبايعة، والمقايسة. والناس الذين يكلفون بشراء كميات محددة من

المواشي باسعار محددة غالبا ضد رغبتهم، كانوا يعرفون ببائعي المواشي.[١] اما الذين يكلفون بتربية بعض المواشي لارسالها الى استانبول فكانوا يعرفون بموردي المواشي (جلبكاشان). وعادة ما كان يتم اختيار عناصر معينة لهذا الغرض من مختلف الشرائح بما فيهم المهنيون واعضاء الطوائف الحرفية، بصرف النظر عن العقيدة الدينية. ويعود العمل بهذا الاسلوب في امارتي الدانوب الى عام ١٥٨٦ ثم ساد في بقية اقاليم اوربا العثمانية في منتصف القرن السابع عشر. وكان التعيين في هذه الوظيفة يقتصر على النخبة دون العامة. ورغم ان عملية تسليم هذه الموارد التموينية المطلوبة لاستانبول كانت معفاة من رسوم الطريق عند النقل ومن رسوم المراعي خلال مراحل تربية المواشي، الا ان بائعي المواشي هؤلاء كانوا عادة ما يلجأون الى عمليات الغش عبر تلك المراحل. وقد اصبح اولئك الذين لجأوا الى مختلف اساليب الغش التجاري في هذه العمليات من صغار الرأسماليين الذين اخذوا وضعهم في القرن الثامن عشر. ويبدو ان اغلبية هذه العناصر التي قامت بتوريد المشتروات كانت من اهل الذمة. واما في امارتي الدانوب فقد جاء معظم هذه العناصر من اصحاب الحرف والتجار في المدن، او من طبقة عامة الريف الناهضة.

ومن الصعب بيان ضخامة وحجم البضائع والمنتجات وغيرها التي تم ارسالها لاستانبول في جدول احصائي نظرا لنقص المعلومات. ولكن هناك ارقام قليلة في متناول اليد. ويذكر شفيتكوفا Cvetkova انه خلال العقود الاخيرة من القرن السادس عشر كانت المناطق التي تمثل بلغاريا حاليا تقريبا ترسل اكثر من ٤٤٠٠٠٠ رأس غنم سنويا.[٢] كما ان المعلومات الخاصة بمولدافيا وولاشيا (امارتا الدانوب) في هذا الخصوص تنقصها الدقة، ولكن ما لدينا من معلومات قليلة له خطورته. فقد حددت فرمانات السلطان سليمان الاول في سنوات ١٥٥٨ ، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦٦ انه على الامارتين تسليم من ثمانين الف الى مائة الف كيلة شعير لزوم الاصطبلات السلطانية وحدها بسعر ٦ — ١٠ أقجة للكيلة الواحدة.[٣]

وفي ١٥٥٦ حدد السلطان سليمان ان ترسل مولدافيا الف ثور سنويا. وفي ١٥٩١ تقرر ان ترسل مائة وواحد واربعون الف رأس غنم.[٤] وامامنا مثال مثير من مولدافيا يصور كل من المصاعب المالية للاميرين، واهمية البضائع المرسلة، وأهمية هؤلاء الذين شاركوا في تجارة الاحتكار هذه. ففي ١٥٨٩ اجبر جزار يدعى برفانا Pervana من الواضح انه يعمل بائع مواشي او مورد لها (جلبكاشان) ابن احد الامراء الحكام لكي يرسل له تسعة الاف رأس غنم مقابل دين قدره ٤٢٠٠٠٠ أقجة.[٥]

---

(١) انظر أفضل دراسة مختصرة في اللغة الأوربيه تتناول مشكلة المشتروات الاجبارية:
Bistra Cvetkova, "Le service des' Celep' et la ravitaillement en batail dans l' Empire Ottoman (X ve- XVIII es, Etudes Historiques (Sofia, Bulgarian Academy of Sciences), 3 (1961): 145 - 172.

(٢) نفسه، ص ٦٦٩ — ٦٧٠

(٣) الكيلة الاستانبولي تساوي حوالى ٨٨ رطل وهناك انواع مختلفة من الكيلات في انحاء الامبراطورية أنظر: María Alexandrescu -Dersca, "Quelques donnees sur le rarutaillement de Constatinople aux XVI e Siecle", Actes du premier Congres, 3: 666

(٤) نفسه، ص ٦٦٩ — ٦٧٠.

(٥) نفسه، ص ٦٧٠

ولابد انه حقق صفقة رابحة من هذه العملية لأنه فى عام ١٥٨٥ كان سعر أقة لحم الضأن فى استانبول ثلاثة أقچات.(١) فاذا ما تذكرنا انه حوالى ذلك الوقت كانت المائة وثمانون أقجة تساوى دوقية بندقية واحدة، يصبح من الواضح ان هذه الجزار كان غنيا جدا على حين كان الامير غارق فى الديون.(٢)

كانت هذه التجارة التى شكلت اسلوبا احتكاريا قد زادت قوة بفعل بعض المشتروات الاجبارية الخاصة والتى كانت تعتبر نوعا من الضرائب تفرض مقابل التصريح باستيراد الحبوب وتعرف باسم سرسات، مع البيع بسعر مخفض لصالح القوات العسكرية وقت الحروب. وقد خضعت السرسات شأن غيرها من الضرائب لحجم معين يتم تسليمه بسعر محدد ويتم جمعها بنفس اسلوب البضائع المستوردة. ومن الصعب الحصول على ارقام محددة ذات مغزى لحجم المشتروات او البضائع المسلمة، لكن اذا وضعنا فى إعتبارنا عدد مرات الحروب وحجم الجيوش فلابد وان هذه «المبيعات المخفضة كانت شيئا له اهميته».

وبايجاد طبقة من ميسورى الحال بلغت الاف فى كل من ولايات اوربا العثمانية، فكان يعنى ان العثمانيين خلقوا قوة اقتصادية - اجتماعية جديدة لعبت دورا متزايد الاهمية فى تاريخ تلك البلدان. ورغم انه يمكن ان يكون للعثمانيين الحق فى اقامة الاحتكارات فى اقاليمهم الخاصة، فمن المؤكد انه لم يكن لهم الحق فى فعل ذلك فى مولدافيا وولاشيا، وهى حقيقة تدل على مدى العجز الذى كان يعانى منه امراء هاتين الامارتين فى الدفاع عن حقوق بلادهم. وليس هناك ادنى شك فى ان افعال العثمانيين وابتزازاتهم والتى لم يكن منصوص عليها فى اتفاقيات التبعية كان لها آثارها الخطرة فى مولدافيا وولاشيا اكثر مما كانت تنص عليه تلك الاتفاقيات، رغم ان حق السلطان فى التصديق على انتخاب الامراء امتزج باسلوب غير منتظم لوراثة العرش وتطلع كثيرين له وهى امور لايمكن تقديرها.

٣ - قرن البويار

كان البويار باستثناء فترة حكم ماتى بازاراب Matei Basararb وفازيليه لوبو، هم الطبقة التى سيطرت وسادت طوال القرن السابع عشر كله تقريبا. وتذكر المراجع المختلفة تفاصيل قصة صعود هؤلاء النبلاء الى قمة السلطة وتوليهم امور الحكم.(٣) وهى قصة مألوفه ومتكررة يعرفها كل من

(١) يلاحظ ان الكيلة الاستانبولى تساوى مائة أقة.

(٢) نفسه، اذا افترضنا ان رأس الضأن الصغير ينتج ٥٠ أقة من اللحم (حوالى ٤٥ رطل) فان عدد ٨٠٠٠ رأس تساوى بسعر السوق ١٢٠٠٠٠٠ أقچة. ولابد ان نأخذ فى الاعتبار ان الف رأس منها تفقد عند النقل. واذا اضفنا لسعر الشراء ٥٠٪ زيادة للنفقات والرشاوى فان جملة التكاليف تصل الى ٦٣٠٠٠٠ أقجة تترك لهذا الجزار ربحا هائلا جدا. ومعظم بائعوا المواشى يتعاملون مع كميات صغيرة وغالبا ما كانت لها مشكلات حقيقية فى الوفاء بالتزاماتهم.

(3) Istoria Rominiei, 2: 850,- 56, 861 - 67, 921 - 25.
بالاضافة الى اشارات متفرقة فى صفحات اخرى: 3: 76 - 77, 128 - 54

درس سيطرة النبلاء فى اى دولة اوربية، وهاهو بترو شيوبول Petru Schiopul احد هؤلاء البويار الذى سيطر على شئون الحكم فى مولدافيا بشكل متقطع خلال لفترة من ١٥٧٤ - ١٥٩١، يصف فترة سيطرته بانها «جمهورية البويار».

والحقيقة ان سيطرة هؤلاء النبلاء البويار ترجع الى زيادة عددهم فى المقام الاول بحيث جعلوا من انفسهم سادة على اراضى الامارتين، وحينذاك حولوا معظم الفلاحين الاحرار الى تابعين. ولما كانت قوتهم فى ازدياد، فقد ازدادت مختلف طلباتهم من السلع والخدمات الامر الذى ادى الى هبوط طبقة الفلاحين الى مستوى القنية Serfdom . ومن وجهة نظرنا لم يكن هؤلاء النبلاء يرسلون ما تنتجه اراضيهم الى «السوق» التركية فى استانبول فقط بل ان جانبا كبيرا مما كانت تنتجة اراضيهم كان يعاد تصديره خارج الاراضى العثمانية فى القرن السابع عشر.[1] وهذا يعنى ان البويار نبلاء الارض الزراعية فى كل شرق اوربا، اصبحوا يعملون بالتسويق دون ان تكون لهم دراية بفنون التسويق تجاريا او حتى باساليب الزراعة الحديثة. ولكنهم استطاعوا تحقيق اقصى حد من الارباح التجارية عن طريق زيادة ارهاق الفلاحين بالاعباء والالتزامات، وشاركهم فى هذا المسعى من اجل الثراء على حساب الفلاحين، رهبان الاديرة الذين كانوا يملكون مقاطعات كبيرة ولايقلون استغلالا عن البويار. ولقد شهدت اقاليم اوربا العثمانية كما سوف نرى تطورات مشابهة فى الفترة نفسها. وهى تطورات لم تكن شرعية وكانت انعكاسا لضعف السلطات المركزية فى استانبول. اما فى امارتى الدانوب (مولدافيا ولاشيا) فقد كان ضعف السلطات المركزية عنصرا مشتركا فيما حدث ايضا لكن بشكل بدا شرعيا.

ولم يقتصر الامر على تفوق البويار نبلاء الارض الزراعية، بل ان ارباب الصناعة والتجارة الاغنياء الذين لم تكن لهم القابا رومانية، اصبحوا فى مرتبة اجتماعية اعلى من الشريحة الدنيا من النبلاء. كما اصبحت بعض العائلات الكبيرة منهم (مثل موفيلا Movila، وستريوشى، واوريشة ureche وآخرون) اكثر قوة من الامراء الحكام، بل لقد اعتلت بعض هذه العائلات عرش الامارة، واحتكرت الوظائف المهمة، واصبح افرادها هم الموجهين الحقيقيين لسياسة امارتى مولدافيا ولاشيا، على حين ان النبلاء الاقل قوة شغلوا الوظائف الاقل اهمية. وكان من الطبيعى والحال كذلك ان يعمل النبلاء ورجال الدين على التنصل من دفع التزاماتهم الضريبية وتقديم خدمات اخرى تلقى على عاتق فلاحيهم. وقد نتج عن هذا فى النهاية تدمير الارض الزراعية والذى كان ملحوظا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

والحقيقة ان تلك التطورات لم تقتصر على رومانيا (امارتا الدانوب) ، ذلك ان نفوذ البويار

(١) انظر الدراسة الجيدة بالانجليزية لتجارة الصادرات والتى تعطى معلومات كثيرة عن امارتى مولدافيا وولاشيا:- Paul Cernovodeanu, England' s Trade policy in the Levant, 1660 - 1614, Vol. 41, No. 2 of Bibliotheca Historica Romaniae (Bucharest: Academy of Sciences publications House, 1972)
وقد كانت معظم التجارة توجه الى ترانسلفانيا وبولندا وحتى ممتلكات الهابسبورج.

وتأثيرهم فى المدن كان ظاهرة فريدة فعلا. والحاصل ان مدن اوربا الغربية فى نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث شهدت تحررا سريعا من القيود الاقطاعية القديمة، وهو اتجاه كاد يحدث فى المجر كما سبقت الاشارة لولا ان طبقة النبلاء هناك استطاعت اعاقته بالتحرك ضد الاوبيدا Oppida آخذين من انتفاضة الفلاحين فى ١٥١٤ ذريعة ومبررا. اما فى امارتى الدانوب فقد كانت طبقة النبلاء من القوة وخاصة عند نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر لدرجة ارغام الامراء الحكام على منحهم اراضى المدن ومنشآتها ملكية تامة. وما ان اشرف القرن الثامن عشر على نهايته حتى اخذ النبلاء اللوردات ورجال الاكليروس حق تشييد مدنا يملكونها ملكية تامة (دومين).[١] واصبح من حقهم الاستيلاء على ايراداتها وهناك امثلة معينة تؤكد ان النبلاء ورهبان الاديرة اعتبروا تلك المدن ممتلكات خاصة لهم كالارض، ومن ثم عملوا على ابتزاز الفلاحين باداء الخدمات والقيام بما يطلب من واجبات ومهام. ورغم محاولات رفع هذه الضغوط عن المدن، الا انها نمت وتطورت واحتفظ اصحابها ببعض حقوقهم وامتيازاتهم. وما ان جاء القرن التاسع عشر حتى كان نفوذ اللوردات وتأثيرهم يمضى بخطى ثابتة فى طريق التسلط والسيطرة.

والحق ان القرن السابع عشر بالنسبة لامارتى الدانوب وخاصة للفلاحين، كان حقبة قاتمة او فترة مأساوية، وتستحق التطورات التى وقعت وكذا كثير من الشخصيات التى ظهرت خلال تلك الحقبة، دراسة اكثر تفصيلا من هذا التعميم الذى قدمناه، وذلك من خلال متابعة نمو نفوذ اليونانيين ولغتهم، والتعرف على الاوضاع الثقافية فى مولدافيا وولاشيا، اذ كان للنفوذ اليونانى دورا فى المناخ الثقافى فى الامارتين، واعتبر اساسا لمجمل التطورات التى وقعت هناك فى القرن الثامن عشر.

ففى استانبول كان نفوذ اليونانيين ينمو ويكبر بشكل ملحوظ، وحول البطريركية الارثوذكسية فى حى الفنار استطاعت العائلات هناك (التى عرفت اصطلاحا بالعائلات الفنريوتية نسبة الى المكان) ان تتمتع بنفوذ قوى على المؤسسات الاكليروسية من خلال استثماراتها فى الشحن البحرى والتجارة بشكل عام، ومن خلال اقراض الناس بما يريدون من اموال بما فيهم الامراء الرومانيين. ولما كانت هذه العائلات تعرف لغات الغرب الاوربى وثقافته بشكل عام، وكانت الدولة العثمانية فى حاجة الى هذه اللغات فى التعامل دبلوماسيا مع الهابسبورج والبولنديين وروسيا الناهضة فقد زادت هذه العائلات قوة ونفوذا. وهكذا عندما انشئت وظيفة كبير المترجمين فى ١٦٦٩ فى الدولة اصبح من يشغلها يعين وزيرا للخارجية. وكان اول من تولى هذه الوظيفة بنايوتى نيكوسيوس panagiotis Nikousios وهو وان لم يكن من الفناريوتيين الا انه كان يونانيا من جزيرة خيوس. وفى ١٦٧٣ خلفه الكسندر ماڤروكورداتوس Mavrocordatos وهو شاب فنريوتى كان فى اواخر الثلاثينات من عمره وظل يؤدى وظيفته بشكل متواصل تقريبا حتى وفاته فى ١٧٠٩. وكان ماڤروكورداتوس شاب

(١) انظر افضل مقالة فى اللغة الغربية عن المدن الرومانية التى كتبها:

Valentia Georgescu, "Le regime de la propriete dans les villes Roumaines et leur organisation admiinistrative aux XVIIIe XVIIIe Siecles - Valachie et Moldavie", la ville Balkanique, pp 63 - 81.

نابه درس القانون والطب فى اوربا الغربية، ونشر اعمالا علمية كثيرة. وبتوليه وظيفة الترجمة اصبح الفناريوتيون شركاء صغار فى الادارات العثمانية. كما اصبح عدد كبير منهم بما فيهم عائلة مافروكورداتوس نفسه بمثابة «خاصة» لامراء مولدافيا ولاشيا (خوذابودار). وقد اصبح نفوذهم فائقا فى الامور السياسية للامارتين خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن السابع عشر.

ومن بين العائلات الفنريوتية التى حكمت اخيرا فى الاراضى الرومانية عائلات دوكازDucas ، وخيكاز Ghicas، وروسيتى Rosetti والتى ترومنت بمضى الوقت (اى اصبحو رومانيين). وكانت اولى هذه العائلات التى استقرت فى شمال الدانوب عائلة كانتاكوزين Cantacuzene التى كانت تحكم قديما فى بيزنطة وانتقلت الى ولاشيا ومولدافيا فى مطلع القرن السابع عشر. وفى ١٦٧٩ اصبح زربان Serban (١٦٧٨ – ١٦٨٨) اميرا على ولاشيا، وكان اول عضو فى تلك العائلات التى ترومنت جزئيا. وبفضل عملية الرومنة هذه حدثت اضافة صغيرة لطبقة البويار ولكن على جانب كبير من الاهمية، اذ بدأ الناس ذوى الاملاك والمثقفون اضفاء نغمة جديدة فى حياة الشرائح العليا لهذه المجموعة المسيطرة اجتماعيا.

ثم وفد الى المكان فيما بعد يونانيون اقل مكانة وفى مقدمتهم التجار الذين جذبتهم تجارة الصادرات الواسعة لامارتى الدانوب، ورجال الدين الذين انتشروا فى البلاد، فكان ما كان من نمو نفوذ الكنيسة فى ملكية الاراضى والعقارات فى المدن كنتيجة مألوفة لعملية طويلة فى تاريخ كل البلاد الاوربية، وتعود الى عادات الحكام الاوائل فى بناء الكنائس والاديرة ومنحها للرهبان هبة شاملة الارض والامتيازات. وخلال حكم فازيليه لوبو وماتى بازاراب، كانت العطايا من هذا النوع سواء التى كان يقدمها الامراء او صفوة النبلاء، كثيرة ومن أجل الاديرة فى خارج الاراضى الرومانية فى المراكز الاورثوذكسية الشهيرة مثل جبل آثوس Mt.Athos. وكان من شأن هذه الاجراءات وضع اراضى كبيرة واسعة (دومين) تحت ادارة الكنيسةاليونانية. وفى منتصف القرن السابع عشر حدث ان اغتصب رجال الكنيسة اليونانية كنيسة سلوفينيا وجعلوا شعائرها باللغة اليونانية مثلما حدث فى كنائس إمارتا الدانوب.

وفى الوقت نفسه كانت البروتستانتية تكتسب انصارا واتباعا كثيرين بين سكان ترانسلفانيا من الجرمان والمجريين، كما قام اتباع لوثر وكالفن بترجمة الكتاب المقدس الى لغاتهم والى لغة رومية. ولأن الكنيسة اليونانية وكنيسة سلوفينيا كانتا أضعف من ان تقاوما جهود التبشير البروتستانتية، فكان لابد من استخدام الكنيسة الرومانية لهذا الغرض. وفى تلك الاثناء كان ماتى بازاراب قد أنشأ اول مطبعة فى عام ١٦٣٤ وطبعت اول كتاب بالرومانية في الامارتين فى ١٦٤٠. وكان الكتاب عبارة عن مجموعة القوانين العثمانية. وعلى هذا ففى ١٦٨٨ وفى إطار ذلك الصراع المذهبى طبعت ترجمة للانجيل باللغة الرومانية ولاول مرة بتكليف من الامير زربان كانتاكوزينو عرفت باسم انجيل زربان Biblia lui Serban. والمعتقد ان مترجم هذا الانجيل هو نيقولاى ميلشكو Milescu وهو شخصية تناظر الكسندر مافروكورداتوس فى المهارة وسعة الافق والمعرفة الكبيرة باحوال اوربا بدرجة اثبتت ان الثقافة لم تكن حكرا على اليونانيين. وهكذا عندما بدأت حقبة الفنريوتيين كان قد

تم طبع ٤٥٧ عملا باللغة الرومانية.(١)

اذا ما وضعنا فى الاعتبار عدم الاستقرار الذى صاحب تلك الحقبة، ونمو نفوذ اليونانيين، وانانية البويار ورجال الكنيسة، أدركنا ان الحياة الثقافية فى القرن السابع عشر كانت حياة عجيبة تستحق الانتباه .. فلقد ترتب على رعونة الطبقة العليا من السادة فى الامارتين وسياساتهم غير المفيدة، نمو بناء ثقافى يتناقض مع التكوين الثقافى لتلك الطبقة، شدت من أزره العناصر الغنية من غير النبلاء ودعمته. وقد تمثل هذا البناء الثقافى الجديد فى نشر ترجمات ومؤلفات فى مجال الدين والقانون والادب والفلسفة والتاريخ. اما المؤرخون المولدافيون الذين كتبوا خلال حقبة الفنريوتيين فهم: جريجور اوريشة Grigore Ureche (١٥٩٠ - ١٦٧٤)، وميرون قسطنطين Miron Constantin (١٦٣٣ - ١٦٩١)، وايون نوكولش Ion Noculce (١٦٧٢ - ١٧٤٥). ويعتبر كتاب أوريشة عن تاريخ مولدافيا Letopisetul Tarii Moldavii والذى يتوقف بحوادثه عند عام ١٥٩٤ اعظم ما كتب قيمة.. واما ديمتريو كانتمير Dimitriu Cantemir (١٦٧٣ - ١٧٢٣) آخر أمير حكم مولدافيا من غير العائلات الفنريوتية، فكان شخصا متعلما تعليما راقيا، وكان يفهم المعنى الحقيقى للتاريخ وكيف انه يجب ان تعتمد على التوثيق والبرهنة ومن هنا فيعتبر اول مؤرخ حقيقى لتاريخ الدولة العثمانية، وليس مجرد راوية بكتابة: تاريخ الامبراطورية العثمانية Istoria Imperiului Ottoma-nu والذى كتبه فى منفاه بروسيا بين عامى ١٧١٤ - ١٧١٦. وفى ١٧١٦ وضع كتابا عن تاريخ مولدافيا Descriptio Moldaviae وفيما بعد اصبح احد مؤسسى اكاديمية سانت بطرسبرج، كما انتخب عضوا فى الاكاديمية البروسية. ورغم ان كثيرا من هذه الأعمال الثقافية والمؤلفات التاريخية المثيرة للاعجاب قد وضعها رومانيون بلغتهم، الا انها كانت فى موضوعاتها واسلوبها متأثرة بالنفوذ اليونانى الذى كان متناميا فى مولدافيا ولاشيا، وهو ذلك النفوذ الذى كان عاملا اساسيا فى اعادة تعليم وتثقيف رجال الدين، وفى تغيير العادات والقيم الثقافية للطبقة العليا من اغنياء البويار. ومثلما كان النفوذ اليونانى اساس حكم الفنريوتيين، فقد كان عاملا مساعدا للتطور الثقافى عن طريق غرس عناصر ثقافية جديدة فى البيئة الرومانية. ويجب ان نتذكر فى هذا المجال ان هذه العناصر الجديدة لم تكن تمثل استحضارا لافكار «غربية» فى «وسط ثقافى شرقى تركى»، ذلك ان اتصالات امارتا الدانوب مع ترانسلفانيا والمجر وبولندا خاصة، لم تسمح ابدا بتمشرق الحياة الثقافية الرومانية تمشرقا تاما، ولأن الافكار الغربية لم تكن بعيدة ابدا عن هاتين الامارتين. وكل ما حدث خلال معظم الحقبة الفنريوتية ان الامارتين اقتطعتا من جسم الحضارة الغربية مؤقتا ومن ثم تعين عليها ان تعتمد على اليونانيين وعلى ثقافتهم، وانه رغم الحقبة القاتمة من سيادة البويار، الا انها اسهمت اسهاما مهما فى تاريخ الشعب الرومانى وتطوره.

ان اضطرار كانتمير لكتابة معظم اعماله فى المنفى يدل على افتقاده الامان فى امارته. ولم يكن هذا راجع فقط الى تزايد ضغط البويار على الامراء وان كان فى معظم الاحيان لاقيمة له، بل

(1) Istoria Rominiei, 3: 258

وتعطى الصفحات من ٢٥٦ - ٢٩٤ فى هذا الكتاب صورة رائعة وصفية للتاريخ الثقافى للقرن السابع عشر.

كان يرجع ايضا الى مطالب العثمانيين وتدخلهم هم والعائلات الفنريوتية فى شئون الامارة. ولعل افضل مثال للضغط العثمانى يتضح فى زيادة مدفوعات البشكوشوريل بشكل منتظم حيث بلغت ٦٥٠٠٠٠ أقچة عندما استأنف زربان كنتاكوزينى حكمه. هذا فضلا عن اعباء اضافية من نوع الابتزاز فرضت على الحاكم الذى «تطول مدة حكمه» فى الامارة. ومن هؤلاء كان امير ولاشيا قسطنطين برنكوڤينو Brincoveanu وقد قضى حياته يشاهد اعدام افراد عائلته قبل ان يشنق هو نفسه فى استانبول. كما كان اكثر الحكام الرومانيين الذين واجهوا مصاعب حقيقية خلال القرن السابع عشر (قرن الحكام الرومان). وقد امتد حكمه من عام ١٦٨٨ – ١٧١٤ وهى السنوات التى شهدت انسحاب العثمانيين السريع من المجر بعد هجومهم للمرة الثانية على فيينا فى ١٦٨٣، والذى انتهى بمعاهدة الصلح المشهورة كارلوفيتز (Karlocza, Karlovci). وقد استتبع تقدم الهابسبورج هذا اختفاء امارات ترانسلفانيا المستقلة جاعلا من الهابسبورج جيران مولدافيا وولاشيا قوة دولية. ومن الواضح ان نمو قوة الهابسبورج وانهيار القوة العثمانية فى الوقت نفسه، كان يمثل مأزقا دبلوماسيا وعسكريا لامارتى الدانوب، فضلا عن مصاعب اخرى تمثلت فى تدخل البولنديين فى شئون مولدافيا، وكان ضعف امرائها عديم الفائدة لبرنكوڤينو (حاكم ولاشيا) الذى حاول ان يحتفظ بموقف محايد فى الحرب النمسوية – العثمانية الطويلة. وهكذا وبتنازل العثمانيين عن شرق اوكرانيا لروسيا بمقتضى صلح رادزين Radzyu فى ١٦٨١ ظهرت قوة جديدة على مسرح الحوادث.

على كل حال فعند نهاية القرن كان البويار قد انشقوا الى ثلاثة مجموعات: مجموعة كانت تفضل استمرار الروابط مع العثمانيين، ومجموعة من اتباع روسيا، ومجموعة ثالثة من انصار النمسا. وفى مولدافيا كانت هناك عناصر تناصر البولنديين وكان على برنكوڤينو امير ولاشيا ان يتعامل مع هذه القوى الاربعة منفردا ودون اى مساعدة من مولدافيا. واستطاع رغم كل هذه الظروف ان يحتفظ بالعرش لمدة ستة وعشرين عاما مما يدل دلالة قاطعة على قدرة هذا الرجل الدبلوماسية غير العادية.

والحقيقة ان برنكوڤينو كان راغبا عن الحرب وعن الدخول فى معارك حتى عندما كان يرغم عليها. وكان على يقين من ان الذين كان يحاربهم كانوا يفهمون انه انما يفعل ذلك مكرها. ورغم ان هذا النوع من السياسة انقذ ولاشيا من المصير الذى انتهت اليه مولدافيا، وكانت قد اكتسحت مرارا من قوات التاتار وهم فى فى طريقهم لمساعدة الجيش العثمانى، كما كانت عرضة لغارات البولنديين، ولغارات جيوش السلطان من آن لآخر، الا ان هذه السياسة وصمته بالعمالة المزدوجة وانه رجل لايعتمد عليه. ولقد وضعته هذه السياسة عدة مرات فى مواقف خطرة مهلكة عندما كان يقع فى يد احد اطراف الحرب الدائرة خطابات متبادلة بينه وبين احد تلك الاطراف. وطالما كان العثمانيون معنيون بأمره فقد كان باستطاعته الافلات من مثل هذه المواقف مستخدما فى ذلك رشاوى كثيرة مما كان يكلف الفلاحين اعباء فوق اعبائهم، مع ابعاد جناح البويار الذى كان يؤيد سياسته آنذاك. ولهذا وعندما قبض عليه فى النهاية فى قصره بواسطة رسول من استانبول لم يحرك

ساكنا للدفاع عن نفسه، ومع هذا فقد انقذ برنكوڤينو بسياسته بلده من مخاطر ومصاعب اعظم من تلك التى ارغم على وضعها فيها مرارا بلعبته الخطرة مثل ذلك الموقف الصعب الذى وجدت فيه امارتى الدانوب نفسها فور فشل الهجوم التركى على فيينا فى ١٦٨٣، وهى لعبة على كل حال تبين شخصيته «الملتوية» وطموحاته الزائدة.

اما ديمتريو كانتمير فقد فهم الدرس تماما اذ عندما وضعه العثمانيون على عرش مولدافيا مع اوامر صريحة بابعاد برنكوفينو، وصل الى اقتناع مفاده ن افضل سياسة يمكن اتباعها فى ١٧١٠ هو التعاون مع روسيا، وهو ذات الاقتناع الذى كان برنكوفينو قد توصل اليه، ومن ثم كانت لحظة نادرة أن يتفق اميران رومانيان فى التوجهات وبالتالى فى التعاون معا. وهكذا عندما شرع كانتمير فى اتباع سياسة اعتقد انها صحيحة بكل عزم وتصميم، نجد ان برنكوفينو يتصرف التصرف نفسه ولكن بهمة اقل بعد سنوات طويلة من محاولة ابقاء باب البدائل مفتوحا. وهكذا عندما اعلن العثمانيون الحرب على روسيا كان كانتيمر الحليف المخلص للقيصر بطرس. وفى ابريل ١٧١١ عقد مع روسيا اتفاقية سرية تضمن مستقبله فى حالة النصر او الهزيمة مكنته فيما بعد من ان يعيش «فى رفاهية» فى سانت بطرسبرج. وكان من المفترض ان يقدم برنكوڤينو يد المساعدة ايضا للروس الذين اعتمدوا اعتمادا كبيرا على المساعدات التى كان عليه تقديمها. غير انه وقد اعتاد المناورة والبحث عن اعذار للتنصل من المسئولية فضلا عن انه كان اقرب الى مركز السلطة العثمانية، لم يتحرك اى حركة بعد ان عبر بطرس نهر بروت Prut فى يولية ١٧١١. وهكذا اسمهم اسهاما واضحا فى الانتصار الذى احرزه العثمانيون على بطرس فى ١١ يولية (١٧١١) فى معركة ستانيلستى Stanilesti.

- ولما هرب كانتمير الى روسيا ومعه زعماء البويار الموالين لروسيا، حل محله فى عرش مولدافيا ابن نيقولاى ماڤروكورداتوس كبير مترجمى الدولة العثمانية والذى كان قد مضى على وفاته وقت قليل. وكان توليه عرش مولدافيا علامة على بداية الحقبة الفنريوتية. اما برنكوڤينو فقد كان يشعر بعداء تجاه نيقولاى الذى كان يطمع ايضا فى عرش ولاشيا. غير ان علاقات ماڤروكورداتوس الجيدة واتصالاته الوثيقة باستانبول ونمو النفوذ النمساوى فى المدينة والذى كان ايضا معاديا بالأمير ولاشيا، واكتشاف مراسلات جديدة بين برنكوڤينو وبين فيينا بالاضافة لوجود بعض المشكلات الداخلية .. كل هذه العوامل وضعت الامير العجوز (برنكوفينو) فى عزلة تامة جعلت القبض عليه واعدامه فيما بعد امرا ممكنا. وبعد سقوطه وضع نيقولاى ماڤروكورداتوس على عرش ولاشيا، ومن ثم بدأ حكم الفناريين فى ثانى امارتى الدانوب.

٤ – الحقبة الفنارية

من الملاحظ ان المادة العلمية الخاصة بالقرن الثامن عشر متوفرة بشكل اكثر من تلك الخاصة بالقرون السابقة مما ساعد على اعداد بحوث كثيرة عن هذا القرن باللغات الغربية على جانب كبير

من الاهمية.(١) وهذه الدراسات جعلت مهمتى سهلة الى حد ما من حيث البحث عن المعلومات، وبقيت الصعوبة فى ضرورة التوصل الى نظرة عامة اوسع من التى قدمتها تلك الدراسات. وتجب الاشارة الى ان هذا القسم من الفصل لايغطى كل الحقبة الفنارية. ويرى البعض ان تلك الحقبة انتهت بمعاهدة ادرنه فى ١٨٢٩ او باصدار القانون البرلمانى الاساسى، وهو قانون شبه دستورى اصدره فى ١٨٣١ الجنرال الروسى الكونت بول كيزيليف Kiseleff عندما كانت روسيا تحتل امارتى الدانوب (ولاشيا ومولدافيا). ومن الملاحظ ان الثورة الفرنسية والتغييرات الكبرى التى وقعت فى الامبراطورية العثمانية فى الوقت نفسه، أثرت فى مولدافيا وولاشيا بطريقة او باخرى، وغيرت من طبيعة النظام الفنرى بشكل ما عما نقوم باستعراضه فى تلك الصفحات. ولسوف تشمل دراستنا المنطقة حتى الفاصل المائى بين اوربا ودائرة النفوذ العثمانى.

واول سؤال ينبغى الاجابة عليه هو: من هم الفناريون؟. لقد ذهب معظم المؤلفين حتى وقت قريب الى القول بان الفناريين ما هم الا عائلات من اصول يونانية كانت تعيش فى منطقة الفنار باستانبول. لكن يصعب تصديق هذا القول على اطلاقه، اذ لابد وانه يعنى ان منطقة الفنار كانت اكثر الاحياء اكتظاظا بالسكان وان كل فرد فيها لابد وان يكون على درجة كبيرة من الثراء والنفوذ، وهذا امر لم يكن حقيقيا. ولكن اذا اردنا تحديد هوية الفناريين فيجب ان نبدأ بتتبع اكثر العائلات اليونانية اهمية فى استانبول آنذاك، والتى ارتبطت اعمالها ومستقبلها الوظيفى بالادارة العثمانية، وتكونت ثرواتها من التجارة ومن اداء مختلف الخدمات، ومن تولى مسئولية مختلف الوظائف السياسية والاقتصادية، وكيف انها اصبحت تدريجيا وببطء احتكارا فى ايديهم بفضل ماكانوا يتمتعون به فى مركز السلطة. ويضاف الى هذه النخبة من العائلات عدد كبير من اليونانيين الذين وثقوا علاقاتهم باستانبول، وقاموا بدور الوساطة بينها وبين انحاء الامبراطورية. وقد نتج عن هذا ان اصبحت هذه العائلات بمثابة دولة صغيرة داخل الدولة الكبيرة، لم يكن بامكان احدهما البقاء دون الآخر. ورغم ان « الكبيرة» كانت تسيطر على «الصغيرة» الى درجة ان اقوى شخصية فنارية كل العوبة فى يد اى صدر أعظم طموح داخل الدوائر الاسلامية الحاكمة، الا انه قد حدث فى بداية القرن الثامن عشر نوعا من المشاركة بين الطرفين (اى الدولتان الكبيرة والصغيرة) لدرجة ان احدهما

---

(١) نشرت مقالات كثيرة تتصل بالموضوع فى مجلة :

Bullettin de l'Associaion Etudes du Sud - Est Europeen

وفى مجلة: Revue Roumaine d' Histoire

وفى مجلات اخرى كثيرة. وهناك عدة بحوث منفردة متوفرة. ولكن هناك بحثين يكفيان لتوضيح حجم المطبوعات المتعلقة بالموضوع وهما:

V.Mihordea, Maitres du sol et payans dans les principautes Roumaines au XVIIIe siecle, Vol. 36 of Bibliotheca Historica Romaniae (Bucharest: Academy of the Romanian Socialist Republic, 1971) and Vlad Georgescu, memoires et projets de reforme dans les principautes Roumaines 1769 - 1830 (Bucharest: A.I.E.S.E.E., 1970)

ويعتبر ڤلاد جيورشسكو نموذجا للمؤلفين الكثيرين الذين نشروا مقالات جيدة فى المجلات الغربية. انظر مقالته:

The Romanian Boyars in the Eighteenth Century: Their political Ideology, East European Quarterly, Vol. 7, No. I (Spring, 1973) , pp 31 - 40.

لم يكن يستطيع ان يبقى دون الاخر .. ومما يؤكد هذا ان الكتابات التاريخية السلافية والرومانية تشير الى الدور اليونانى – التركى المزدوج.

وفى رومانيا (امارتا الدانوب) كان عدد كبير من رجال الاعمال الفناريين ورجال الدين قد شقوا طريقهم الى هناك خلال القرن السابع عشر، واستطاعوا ان يتكيفوا مع الظروف المحلية وتصاهروا مع البويار فاضافوا بذلك عنصرا جديدا فى البناء الاجتماعى للامارتين جنبا الى جنب طبقة النبلاء . وخلال اقامة الفناريين هناك «ترومنت» كثرة من عائلاتهم وفى مقدمتها عائلة كنتاكوزين، واكتسبت عدة عائلات من البويار عادات وتقاليد فنرية بل وحتى اللغة اليونانية. وفى القرن الثامن عشر شملت عملية «الرومنة» هذه كثيرا من الناس عندما كان كل امير جديد يستقدم اتباعه ويعهد اليهم بالوظائف والمواقع المهمة ودخلهم فى صفوف طبقة النبلاء الرومانيين. ورغم ان مصير اكثر هؤلاء الوجهاء المستوردين كان يرتبط بمصير سادتهم، الا ان الاغلبية العظمى منهم استطاعت ان تفلت من النتائج المترتبة على تغيير الحكام، وكونت فيما بينها طبقة نبلاء «جديدة» فى امارتى الدانوب (مولدافيا وولاشيا). وحتى تحمى هذه الطبقة الجديدة مصالحها من خطر العناصر الطفيلية التى تصاحب عادة الحاكم التالى، بادر كثير من عناصرها بالتحالف مع طبقة النبلاء «القديمة».

وعلى هذا فالفناريون وخاصة فى سياق تاريخ رومانيا (امارتا الدانوب) ليسوا يونانيين اصلا. ولكن من المؤكد انهم مجموعة من الناس يتكلمون اليونانية، ويمكن ان يكونوا من اصول وجنسيات مختلفة بما فيها الرومانية. وقد حدد اولئك القوم حياتهم ومستقبلهم فى نطاق دولتهم «الصغرى» ضمنا. والحقيقة ان صفة الفنارى تنطبق على معظم ان لم يكن كل الامراء الذين حكموا مولدافيا وولاشيا فى القرن الثامن عشر. وعلى النبلاء الذين والوهم، وكذا النبلاء الذين والوا العثمانيين. واما الاخرون فلايمكن اعتبارهم فناريين بهذا المعنى الاصطلاحى حتى ولو كانوا ينتمون لصفوة العائلات الفنارية وعاشوا فى الامارتين، اذ كانوا يشكلون القوى المعارضة.

وعلى هذا فان اصطلاح الفناريين يعنى اصحاب النفوذ فى امارتى الدانوب بكل ما يرتبط به من سياسات ومواجهات، الذين خضعوا خضوعا تاما لاستانبول التى استخدمتهم فى عدة مواقع فى مقدمتها مولدافيا وولاشيا. واذا كانت سلسلة الامراء السابقين لهاتين الامارتين والتى انتهت بكل من برنكوفينو وكانتمير «ينتخبون» محليا بمعرفة النبلاء كما سبقت الاشارة، وكانوا يعرفون عند رعاياهم بالحكام domn or voievod، فان الحكام الجدد من الفناريين كانت تعينهم استانبول ولا ينتخبون، ويعرف الواحد منهم بالوالى (خودبودار). وهذا التمييز بين المصطلحين والذى صاغه الرومانيون منذ فترة مبكرة فى القرن الثامن عشر، يعد امرا مهما ويفسر بدقة لماذا لجأت لدولة العثمانية الى اسلوب جديد فى اختيار اتباعها الرومانيين ذلك ان الدومن domn كان حاكما مستقلا، اما الخوذبودار فكان واليا بالفعل يعين ويعزل شأن البيلربيك، ويتلخص واجبه الرئيسى فى تنفيذ رغبات الحكومة المركزية فى استانبول. وقد لخص المؤرخ ڤلاد جيوشيشكو هذا التغيير الذى حقق اغراضه بقوله:

«لقد تخلل الجيش وتخلخلت التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية التى كانت سائدة فى وسط شرق اوربا خلال القرن السابع عشر وحلت محلها توجهات اخرى مستوحاة من دنيا استانبول. كما ان الصلات التى كانت قائمة بين المثقفين واوربا فى القرن السابع عشر لم تعد قوية فى القرن الثامن عشر، نظرا لأن العثمانيين وكذلك الفناريين كانوا يخشون تأثير اوربا على الرومانيين (امارتا الدانوب) [وعندما نتكلم عن اوربا هنا فنحن نقصد اوربا التى تمتد من سانت بطرسبرج الى باريس] ولأكثر من قرن من الزمان كان على الامارتين ان تقبلا ما عمل على تجنبه كل الزعماء السياسيون والمفكرون خلال قرون، الا وهو الاندماج – ولو انه كان بدرجة محدودة – فى نظام تسيطر عليه القيم العثمانية والفنارية» .(١)

وهذا الكلام يصف بدقة متناهية ما الذى يعنيه خضوع البلاد الرومانية (امارتا الدانوب) لحكم الفناريين، اذ بدون وجود جيش خاص لايمكن للامارتين اتباع سياسة خارجية مستقلة حتى ولو بالدرجة المحدودة التى حاولها برنكوفنيو عندما اراد التصرف باستقلالية عن استانبول خلال الحروب التى اندلعت اواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، وهى اوضاع جعلت من مولدافيا ولاشيا اقاليم عثمانية بدرجة اكبر مما كانتا عليه قبلا. ويضاف الى هذا انه باختفاء النخبة الثقافية فى القرن السابع عشر سواء بالموت أو بالهجرة، تضاءلت فرصة الجيل الجديد فى الحصول على الخبرات اللازمة بسبب القيود التى فرضت على السفر والتجارة. ولم تكن الحياة الثقافية فقط هى التى تدهورت سريعا، بل ان هذا التدهور لحق التعليم الاساسى ايضا فيما عدا المؤسسات الكنسية المدعمة التى ظلت محتفظة بقدرتها على العمل، وان كانت قد اصبحت جميعا فى يد الفناريين فى القرن الثامن عشر. وهكذا فان تحول صيغة الحكم من دومن (حاكم) الى والى (خوذبودار) فى كل من الامارتين، لم يكن يعنى فقط التقليل من شأن القيمة السياسية للامارة من الاستقلال الى التبعية كما تعكسه الاختلافات بين مضمون وشكل اللقبين كما سبقت الاشارة، بل نتج عنه تخلفا ثقافيا ملحوظا.

والحاصل ان طبقة النبلاء والتجار الاغنياء فى امارتى الدانوب بدأت فى استيعاب الثقافة والقيم اليونانية. ولسوء الحظ فلم تكن القيم تعنى المعارف اليونانية الكلاسيكية او الاعمال العظيمة لاباء الكنيسة الارثوذكسية العمالقة، او حتى الاحياء البطيئ للمعارف والثقافة اليونانية، ولكنها كانت تعكس نمطا غريبا لاسلوب حياة توصل اليه اولئك الفناريون فى استانبول من واقع محاكاة «الموظفين العثمانيين»، بحيث اصبح من الصعب فى نهاية القرن الثامن عشر تمييز منازل طبقة النبلاء الرومانيين وملابسهم وحتى عاداتهم الغذائية من أثرياء الفناريين أو حتى عثمانيى استانبول وما حولها. وهو تغيير فى النهاية لم يكن من الممكن تجنبه، فضلا عن انه كان له مغزاه ودلالاته.

والحقيقة انه كان من الصعب تجنب هذا التغيير لعدة اسباب اولها انتماء الفناريين لفئة خاصة من الناس، وما اوجده ذلك الانتماء من مصاعب. فقد كانوا اما موظفين عثمانيين يقومون بكل المهام، واما عناصر موالية لهم طوال قرن من الزمان كانت كفاءة الادارة العثمانية فيه قد هبطت،

(1) Georgescu, "Boyars in Eighteenth Century" , p. 32

وبلغ الفساد ذروته. وعلى الرغم من ان الفساد الادارى يساعد على استمرار الحياة احيانا، الا انه جعل من الاستمرار فى الوظائف امرا غير مؤكد. ويوضح الملحق رقم (٤) ان خمس وعشرين فردا من احد عشر عائلة فنارية تولوا الحكم فى كل من مولدافيا وولاشيا من بداية الحقبة الفنارية وحتى عام ١٨٠٤. ولما كان عدد كبير منهم قد تولى الحكم اكثر من مرة، فان المجموع الكلى للحكام منهم يصبح اثنين وستون حاكما. ولكن اذا حدث وخرج احدهم من منصبه فليس بامكانه العودة مرة اخرى. ومن الملاحظ ان عددا كبيرا من هؤلاء الخمس والعشرون رجلا حكموا مرة واحدة فقط ولمدة قصيرة، ذلك ان عملية الفوز بمثل هذه التعيينات كانت تتطلب صرف اموال كثيرة فى استانبول، بحيث ان «حاكم» المستقبل هو الذى يدفع اكثر من غيره، وقد يسهم انصاره فى هذه الاموال وهم مطمئنون الى انهم سوف يستعيدون مادفعوه فيما بعد عندما يتولى رجلهم حكم الامارة.

اما السبب الثانى فى صعوبة تجنب التغيير فانه يترتب على السبب الاول، حيث كان الحاكم الجديد (الوالى) يشغل كل المواقع والوظائف المهمة باولئك الذين ساعدوه بالمال. وفى الوقت نفسه كان على الوالى ان يحصل لنفسه على مكاسب سريعة. ولما كانت كل الوظائف والمواقع المهمة فى يد الفناريين الذين كانت منازلهم واسلوب حياتهم صورة من منازل واسلوب حياة الولاة، فسرعان ما اضطر البويار لمحاكاة هذا الاسلوب فى الحياة حتى لا يعتبرون كاولاد العم فى بلد متخلف. ولقد زاد هذا الاتجاه قوة وتدعيما بوجود طبقة النبلاء «الجديدة» التى سبقت الاشارة اليها، والتى احتفظت باسلوب حياتها حتى بعد ان اصبحت عناصرها بويار رومانيون او على الرغم من مصاهراتهم «للنبلاء القدامى». وقد كان هذا الاندماج بين النبلاء الفناريين والنبلاء غير الفناريين يعتبر العامل الثالث الذى ادى الى ادخال اسلوب حياة اجنبى الى الطبقات العليا فى المجتمع الرومانى. وينبغى ان نتذكر ان هذا الاسلوب الجديد فى الحياة لم يكن يعنى بالضرورة تطابقا تاما مع القيم الفنارية، ذلك ان العناصر المعارضة كانت قائمة واصبحت قوية مع مرور سنوات القرن الثامن عشر على الرغم من عدم امكانية تمييز عناصرها من حيث المظهر الخارجى من اولئك الذين يودون القضاء عليهم.

على ان التغيير لم يقتصر على المظاهر الخارجية لحياة طبقة النبلاء، بل ان وضعها فى الامارة مر بتغييرات لها مغزاها. وهذا يفسر الى حد كبير معارضة كثير من البويار لما كان يحدث .. فالنبالة فى الامارتين كما هو الحال فى اى مكان آخر كانت لقبا يحصل عليه الفرد اما بالمولد واما بمنحة من الحاكم. والنبيل فى الاصل كان شخصا محاربا، وفى مقابل مايقوم به من خدمات شملت اداء مهام معينة، كان يعفى من الضرائب، ويمنح حقوقا اقطاعية على الفلاحين، وله ارض تمثل اساس مكانته وسلطته وقوته. وفى ١٧٣٩ قام قسطنطين مافروكورداتوس خلال فترة حكمه لولاشيا بتغيير هذا الاسلوب، وكذلك الحال فى مولدافيا عندما اصبح واليا (خوذبودار) عليها بعد ذلك بعامين (١٧٤١) حيث حول لقب النبالة بالوراثة الى «النبالة بالخدمة» وهو مصطلح يعرفه جيدا دارسو تاريخ روسيا. وبناء على هذا تقلصت حقوق نبلاء الوراثة التى كانوا ينفردون بها، وارتبطت

مكانة النبيل وسط طبقة النبلاء وما يتمتع به من امتيازات واعفاءات ضريبية بوضعه الوظيفى تنسحب على اولاده من بعده. ولقد اكملت هذه القوانين الاصلاحية فعلا عملية الانتقال من النظام الرومانى القديم الى النظام الفنارى، لأنها وضعت الولاة المعينين، والفناريين، والنبلاء «الجدد» على قمة البناء الهرمى لطبقة النبلاء واصحاب السلطات من المسئولين. وكان من شأن اعادة تنظيم البناء الطبقى على ذلك النحو، تغيير وضع تلك العائلات التى ألفت السلطة، بل جعل منها مركزا لحركة مقاومة حقيقية.

ولم تقتصر اصلاحات قسطنطين مافروكورداتوس على طبقة النبلاء فقط، بل شملت الاديرة والشؤون المالية للامارة، وحتى اوضاع الفلاحين. ولهذا اعتبر مافروكورداتوس أهم امير فنارى فى النصف الاول من القرن الثامن عشر.[1] وباعتباره واليا (خوذبودار) على مولدافيا اربع مرات فى سبع سنوات، ولولاشيا خمس مرات فى خمسة عشر سنة، فقد كان فاهم لمشكلات الامارتين افضل من اى أمير فنارى من الفناريين الاوائل، ويبدو انه كان يفهم ان النظام الفنارى المالى والالتزامات «التجارية» تجاه استانبول، لم تكن منظمة كلية بسبب احلال الرشوة على نطاق واسع محل الضرائب القديمة، والتعرض لمختلف الابتزار عند تخصيص حكم الامارة لاى فرد، او عند محاولة اى حاكم الاحتفاظ به، او عند محاولة اى امير اقصاء احد منافسيه غن العرش والحلول محله، وايضا فى حالة زيادة طلبات استانبول غير المتوقعة من البضائع وسائر المشتروات. فاذا اضفنا الى هذه المطالب حاجة الفناريين للمناخ اللازم لاستثماراتهم، وحاجة البويار للعيش فى رفاهية، ادركنا كيف ان هذه المطالب كانت تمثل عبئا وضغطا ثقيلا جدا على الفلاحين. ومما زاد الموقف سوءا قيام الاديرة والنبلاء والولاة بفرض اعباء اقطاعية ضخمة فى دوائرهم وفى المدن ما استطاعوا الى ذلك سبيلا، وهو اتجاه كانت بوادره قد بدأت فى القرن السابق. وقد واجه الفلاحون هذه الأعباء المتزايدة بالتكاسل عن العمل، واخفاء الانتاج، والهجرة فى اعداد كبيرة، وبالتالى اصبح من الصعوبة بمكان على كل من البويار والفناريين وحتى سلطات استانبول الحصول على مايريدون. وفى هذا الخصوص فقد هاجر من ولاشيا وحدها ٧٧٠٠٠ أسرة فلاحية من اجمالى ١٤٧٠٠٠ اسرة خلال الفترة من ١٧٤١ – ١٧٤٦ حيث ذهبوا الى جنوب الدانوب بصفة رئيسية.[2]

وحتى لاينزل الفلاحون الى مرتبة القنية اصدر قسطنطين مافروكورداتوس قرارات اصلاحية فى ولاشيا عام ١٧٤٦ وفى مولدافيا عام ١٧٤٩ تقضى بالغاء ثلاثة ضرائب كانت تدفع على البقر ومعاصر العنب وبساتين الكروم (وكان البويار مسئولون عن توريد هذه الضرائب، لكن الفلاحين هم الذين كانوا يقدمونها)، وسمح للفلاحين بشراء حريتهم مقابل ١٠ أقجات. واكثر من هذا تم تصنيف الفلاحين فى فئات طبقا لعدد ما يملكون من ثيران، وعلى اساس هذا العدد استعادوا حقوقهم القديمة فى استخدام المراعى، وقطع الخشب من الغابات، والحصول على مساحة مساوية

---

(١) انظر القسم المخصص لاصلاحاته فى: Istoria Rominiei, 3 : 435 - 46.

(2) David Mitrany, The land and the peasant in Rumania (1930; reprinted., Newyork: Greenwood press 1968), p. 16

من الارض لزراعتها. كما حددت القرارات مقدار العشر الذى يجب على الفلاحين تقديمه. كما تحددت اعمال السخرة واصبحت من ثمانية الى عشرة ايام فقط عمل فى السنه. كما اعفيت الحدائق المنزلية والبساتين من ضريبة العشر، ولكن «لم يكن من حق الفلاح الذى يملك ارضا ورثها ان يتخلى عنها».[1]

وعلى الرغم من ان هذه الاصلاحات كانت فى الحد الادنى، الا انها كانت تمثل اقصى ما امكن لقسطنطين مافروكورداتس الحصول عليه من طبقة النبلاء ورجال الدين. وثمة شوائب خطيرة فى تلك القوانين الاصلاحية جعلت مكاسب الفلاحين الصغيرة ضربا من الوهم والخداع. فالى جانب ربط الفلاح بارضه لاول مرة فان اعباء العمل لم تحدد بايام معينة ولكن حددت بحجم العمل المطلوب انهاؤه. وهكذا تضاعفت ايام العمل المطلوبة من الفلاح مرة او مرتين وكانت قبلا محددة بايام معينة. ومن ناحية اخرى عهد الوالى بمهمة تنفيذ تلك القرارات الى عناصر من ارستقراطية القرية، وهؤلاء فسروا القواعد والنصوص لصالح ملاك الاراضى بطبيعة الحال، مما فتح الباب واسعا لاسترقاق الفلاحين فى النصف الثانى من القرن.

اما اسباب سوء مصير الفلاحين الذى اخذ يتداعى بسرعة فيتلخص فى ان استمرار ارسال المنتجات الزراعية باسعار محددة الى استانبول كان يعنى زيادة اموال البويار، على الرغم من انخفاض الاسعار، اذ كان بامكان البويار ان يبيعوا العشر الذى يقدمه الفلاحون فيزيد حجم المباع. ومن ناحية اخرى فقد تطلبت انماط حياة الرفاهية التى ادخلها الفناريون الى المجتمع، دخلا اضافيا ولم يكن بامكان البويار تحقيقه الابمزيد من استغلال الفلاحين عن ذى قبل. كما كان من شأن ادخال صناعة تقطير الكحول من البطاطس ومحاصيل زراعية اخرى، توفير مصدر اخر للدخل، وجعل ملاك الاراضى اكثر تحمسا للحصول على منتجات اكثر عن ذى قبل من فلاحيهم.

على ان فلاحى مولدافيا عانوا معاناة أشد وطأة من فلاحى ولاشيا، ففى ١٧٦٦ أرغم البويار جريجور الثالث غيكا (١٧٦٤ – ١٧٦٧) على اصدار قرار ليس بزيادة عدد ايام السخرة المفروضة على الفلاحين الى اثنى عشر يوما فقط، ولكن بزيادة عدد ايام العمل اليومية المطلوبة عما كان الفلاحين مرغمين عليه فعلا لتصل من ٣٥ يوما الى ٤٠ يوما كل سنة، وهو مكسب لم يكن البويار راضون عنه، ومن ثم ارغموا جريجور غيكا فى ١٧٧٥ (وكان اميرا للمرة الخامسة ١٧٧٤ – ١٧٧٧) على اصدار قرار باضافة خمسة ايام عمل اخرى على الايام الاجبارية المفروضة على الفلاحين، بجانب الواجبات الاضافية الاخرى مثل اصلاح السدود واعمال الرى وما يرتبط بها من اعمال. وقد تزامنت الاعباء الجديدة مع تسليم العشر العينى للكنيسة، وانفاق عشرة ايام سخرة عند صاحب الارض (اللورد). والحق ان ايام السخرة فى ارض اللورد تمثل قوة عمل فعلية كان من الممكن استخدامها فى الارضى المتروكة لولا علاقات الالتزام الاقطاعية التى نتج عنها فى النهاية زيادة دخل اللورد زيادة ملحوظة، ونزول الفلاح الى مرتبة القن.

---
(١) نفسه ، ص ٢١

وفى عام ١٧٧٦ زاد الكسندرو ايبسيلانتى Ipsilanti حاكم ولاشيا (١٧٧٤ - ١٧٨٢) ايام العمل الاجبارى على الفلاحين الى اثنى عشر يوما، وكان من الممكن استبدال هذا الالتزام بدفع مبلغ نقدى محدد. واكثر من هذا ان القرار لم يضع حدا معينا لحجم العمل المطلوب مما كان يعنى مضاعفة ايام العمل الفعلية ربما ثلاث مرات، لولا ان الشهر كان ثلاثين يوما فقط. ومع ذلك فمن الملاحظ ان فلاحى ولاشيا عند نهاية القرن نادرا ما كانوا يعملون حتى الايام الاثنى عشر المحددة قانونا. والحق اننى لم اعثر على تفسير مرضى لهذا الاختلاف الواضح بين الامارتين فى علاقات العمل هذه، رغم كثرة التفسيرات التى قدمت، واكثر من هذا حدث ان فرضت عدة قيود والتزامات اخرى على فلاحى الامارتين فيما بعد خلال القرن التاسع عشر بلغت من الشدة حدا عجز معه التشريع البرلمانى الصادر فى ١٨٣١ عن تخفيف حجم معاناة الفلاحين.

وعلى حين استخدم البويار معظم ثروتهم الجديدة التى نتجت من زيادة الاعباء على الفلاحين، فى الصرف على مظاهر الاستهلاك والترف بشكل واضح، كان هناك آخرون يعملون على صياغة برامج سياسية وقانونية خلال الربع الاخير من القرن تأثرا بحركة الاستنارة وبأعمال الملوك المستبدين المستنيرين، وخاصةمجموعة قوانين جوزيف الثانى وكاترين العظيمة. ووجد اولئك المصلحون فى اعمال المفكرين الرومانيين فى القرن السابق معينا لافكارهم الاصلاحية.[١] وهى حقيقة تدل على ان الارهاصات الثقافية الواعدة التى انبثقت فى القرن السابع عشر لم تتقدم تقدما له مغزى خلال القرن الثامن عشر. وهناك عدة عوامل مختلفة لتفسير هذا الوضع المتردى سبقت الاشارة اليها، من ذلك الحكم «الاجنبى» لامارتى الدانوب، وتفشى الفساد، وقطع الروابط والاتصالات مع بولندا وترانسلفانيا، وزيادة شيوع اللغة اليونانية وثقافتها والقيم والتقاليد الفنارية. وهذه العوامل تفسر ايضا نمو الاهتمام باصلاح المفاهيم السياسية والقانونية لاولئك البويار الذين اصبحوا يتمتعون باكثر مما تسمح به خصائصهم الفردية وقدراتهم الذهنية.[٢] وعموما فقد كانت صيغة الخطط الاصلاحية لدى هؤلاء المصلحون فى البداية تستهدف الاصلاح و«الاستقلال» واضعين فى اذهانهم اعادة تأسيس الحكم الوطنى. وفيما بعد تقدموا بخطط تستهدف تحقيق الاستقلال بالمعنى الحقيقى للكلمة، بل وحتى توحيد الامارتين (مولدافيا وولاشيا). ولقد كانت الظروف الموضوعية الخارجية والداخلية وراء هذا التطور الاصلاحى.

فخلال الفترة من بداية الحقبة الفنارية وحتى ١٧٩٢ حين اصبحت انظار القوى الكبرى معلقة على ما يحدث فى فرنسا من وقائع ومنازعات (حوادث الثورة الفرنسية) كانت الدولة العثمانية قد دخلت فى ثلاث حروب مع كل من روسيا (١٧١٠ - ١٧١١، ١٧٦٨ - ١٧٧٤، ١٧٨٩

(١) انظر اعمال فلادجيورشيشكو المذكورة فى حاشية صفحة ١٥٥ من هذا الفصل.

(٢) بالنسبة لمحاولات الاصلاح القانونى انظر افضل عرض موجز عنها فى الكتابات الغربية ما كتبه فالنتين جيورشيسكو: Valentine Al. Georgescu, "Initiative et echec: deux structure phanariotes en natiere de droit (1711 - 1721). Leur insertion dans le contexte des realites Roumaines", Bulletin d' Association Internationale d' Etudes du Sud - Est Europeen, Vol. 10, No.I (1972), pp. 15 - 37.

- ١٧٩٢)، وحرب واحدة مع النمسا (١٧١٦ - ١٧١٨)، وواحدة مع كل من روسيا والنمسا (١٧٣٦ - ١٧٣٩). كما اشتركت النمسا جزئيا فى الحرب الروسية العثمانية (١٧٨٨-١٧٩١). وخلال تلك الحروب احتلت القوات النمساوية والروسية) اراضى امارتى الدانوب اربع مرات ولمدد تتراوح بين بضعة شهور فى ١٧١١ الى خمس سنوات فى ١٧٦٩ - ١٧٧٤، ١٧٨٧ - ١٧٩٢. ولقد تركت سنوات الاحتلال هذه علامات واضحة على تفكير اهالى الامارتين الرومانيين، وجعلتهم يدركون - وهذا اكثر اهمية- ان مواقع بلادهم الاستراتيجية اصبحت مثار خلاف ونزاع بين حكامهم الذين كانوا اعجز من ان يقوموا بحمايتهم، كما ادركوا ايضا ان هناك قوتين كبيرتين اوضحتا بشدة انهما تعتبران اراضى مولدافيا وولاشيا اجزاء من مجالاتهم الحيوية كقدر محتوم.

وقد نتج عن هذه الاطماع التوسعية اقتطاع بوكوڤينا Bukovina فقط خلال القرن الثامن عشر (فعليا فى خريف ١٧٧٤ وقانونيا فى ربيع العام التالى عندما سلمها العثمانيون للنمساويين)، الا ان هذا الاجراء فى حد ذاته خلق شعورا بامكانية تنازل العثمانيين عن كثير من اجزاء مولدافيا الشمالية الغربية الى النمساويين والروس، مما كان له تأثير فى تفكير وافعال كل من الولاة وكذا البويار فى الامارتين. كما ادت هذه التوسعات الى تعميق الانقسام بين الاجنحة الثلاثة المتنافسة حول اى قوة من القوى الثلاثة يفضلون الانضمام اليها: روسيا، او النمسا ، أو البقاء بشكل دائم فى الدائرة العثمانية. لكن هؤلاء جميعا كانوا قلة، اذ كانت الغالبية متفقة على نقطة وحدة الا وهى اعادة السلطة لطبقة النبلاء الرومانيين، ثم توسيع نطاق «الحكم الذاتى» الى اقصى حد ممكن. ولكنهم اختلفوا حول وسائل بلوغ هذه الاهداف. وكان واضحا من ناحية اخرى ان الثلاث قوى الكبرى (روسيا والنمسا والدولة العثمانية) لم تكن تقبل ان تستخدم او توظف لصالح اغراض الرومانيين. والحاصل ان انصار كل من هذه القوى بدأوا يتخذون مواقف متطرفة لصالح القوة التى يناصرونها مما جعل مسرح السياسة المحلية اكثر تعقيدا. ولما كانت التحركات المصاحبة لمواقف تلك الاطراف جميعا وتفاصيلها تخرج عن نطاق هذا الكتاب، فسوف نكتفى بالقول ان السياسات التى أثرت فى الشئون الداخلية والتعهدات الخارجية الاجنبية تشابكت معا فى جديلة واحدة. وكانت كلها تصاغ فى العواصم الاجنبية دون مشاركة الرومانيين الذين اقتصر دورهم على رد الفعل. وكان من شأن تنامى الخطر المحدق بمستقبل الامارتين ان يزيد من امر البحث عن حلول سياسية على حساب سائر الانشطة الاخرى.

ولعل معاهدة كوتشك كينارجى المشهورة والتى وقعت فى ٢١ يولية ١٧٧٤ خير مثال على التعهدات الخارجية التى تم التوصل اليها دون مشاركة رومانية. فقد كانت الامارتان تحت الاحتلال الروسى طوال خمس سنوات قبيل توقيع تلك المعاهدة، وكان أمر تقرير ما تكسباه من الحرب ومن الاحتلال الروسى الطويل لهما بيد الروس كلية. وعلى حين كان افضل ما فى المعاهدة المادتين ٧، ١٤ اللتان اعطتا روسيا «الحق» فى حماية «العقيدة المسيحية» فى الامبراطورية العثمانية، وكذلك المادة رقم (٣) التى جعلت من اراضى تاتار القرم «دولة مستقلة»، الا انها احتوت على عدة مواد

أضرت بوضع الامارتين واهلها .. فالمادة الاولى أقرت العفو العام عن كل الذين عارضوا العثمانيين وساعدوا اعداءهم بما فيهم اهالى مولدافيا وولاشيا، واعادت لهم الالقاب والممتلكات. وأعطت المادة التاسعة لروسيا حق تأسيس قنصلية لها في اى مكان ترغب فيه في امارتى الدانوب. واما المادة السادسة عشرة فقد رجعت بمقتضاها الامارتان الى حظيرة الحكم العثمانى مع اعفائهما من دفع اى «جزية» لمدة عامين، اعيدت بعدها. وتقرر عدم التسامح فى اية مخالفات، واحتفظت روسيا بحق التحدث باسم الامارتين فى استانبول. ولقد قصد بهذا الشرط الاخير، وبتأسيس قنصلية روسية فى كل من: اياصى، وبوخارست، الاحتفاظ بالنفوذ الروسى فى الامارتين وبامكانية التدخل اكثر واكثر فى شئونهما.

اما ما كان يدور فى ذهن روسيا حقيقة عند صياغة نصوص تلك المعاهدة، فقد اتضح بعد اول تقسيم حدث لبولندا عندما عادت الامبراطورة كاترين العظيمة مرة اخرى لخططها التوسعية تجاه الجنوب فى اطار مشروعها المشهور المعروف «بالمشروع اليونانى». ولقد عجل هذا باندلاع آخر الحروب التى اشتبكت فيها كل من النمسا وروسيا والعثمانيين قبل ان تأخذ الحوادث مجراها بفعل الثورة الفرنسية التى عرقلت مؤقتا التطور السريع لما اصبح يعرف فى التاريخ بالمسألة الشرقية.

وتجدر الاشارة الى ان معاهدات الصلح التى اعقبت تلك الحروب (وهى: زيزتوفا Sistova مع النمسا فى ١٧٩١، واياصى مع روسيا ١٧٩٢) لم تتطلب تضحيات كبيرة من جانب امارتى الدانوب. وتثبت الوثائق ان الطبقات الحاكمة فى الامارتين فى تلك الاثناء لم تكن راضية عن عودة بلادهم للعثمانيين مرة اخرى. وكانوا فى ذلك على حق، اذ انتهز العثمانيون فرصة انشغال النمسا وروسيا فى كل مكان لكى يخرقوا كل نصوص معاهدة كوتشك كينارجى، ويعودون الى لعبة الكراسى الموسيقية مرة اخرى مع الولاة (الخوسبودارية) فضلا عن فرض الرشاوى الكبيرة (الابتزاز) فى الوقت الذى لم يكونوا قادرين على حماية ولاشيا من الاغارات القاسية لباشا ڤيدين بشفان اوغلو الذى اشاع حالة من الفوضى والدمار شمال الدانوب، والذى شهد عند نهاية القرن اسوأ الذين حكموه الا وهو قسطنطين هنجرلى Hengerli (١٧٩٧ – ١٧٩٩)، الذى قتل لحسن الحظ باوامر السلطان قبل ان يدمر اقتصاد ولاشيا تدميرا كاملا.

فى تلك الاثناء وبسبب غزو نابليون لمصر، دخل العثمانيون فى تحالف مع بريطانيا العظمى وروسيا. وانتهزت روسيا الموقف لتقوى من وضعها فى امارتى الدانوب. ففى ١٨٠٢ ارغمت العثمانيين على الموافقة على ابطال كل الضرائب غير القانونية التى فرضت منذ معاهدة كوتشك كينارجى، والموافقة على ان يكون تعيين الولاة (الهوسبودارية) لمدة سبع سنوات، وعدم عزل الوالى قبل انتهاء مدة ولايته دون موافقة روسيا. وعلى هذا وفى اطار هذه الظروف لم يكن مدهشا او مثيرا ان آخر واليين حكما قبل انتفاضة الصرب فى ١٨٠٤ وهما قسطنطين ايبشيلانتى (١٨٠٢ – ١٨٠٦) فى ولاشيا، والكسندر موروزى Moruzi (١٨٠٢ – ١٨٠٦) فى مولدافيا، كانا متعاطفين بشدة مع الروس، واظهرا ان بلديهما تدور فى فلك روسيا.

وهكذا وعندما اوشك القرن الثامن عشر على الانتهاء، كانت الحقبة الفنارية تقترب من نهايتها فى الوقت الذى تغلغلت فيه كمية كافية من الافكار الغربية فى امارتى الدانوب لتجعل من تاريخها فى القرن التاسع عشر شيئا مختلفا تماما عما تنبأ به المراقبون الذين كتبوا عنهما خلال الحقبة النابوليونية. وقد اخذت هذه البلاد الخطوات الأولى تجاه الاستقلال والوحدة مستخدمين كل فرصة ممكنة لتخليص انفسهم من الهيمنة العثمانية. فقد حاول ايبشيلانتى مساعدة الصرب فى انتفاضتها، وساعد على التدخل الروسى هناك وبدأ بسلسلة من التصرفات قادت الى الحرب بين العثمانيين وروسيا فى ١٨٠٦. وبهذه الحرب يبدأ فى تقديرى «التاريخ الحديث» لرومانيا.

الفصل السابع

ترانسلفانيا

١ – خلفية تاريخية

ترانسلفانيا عبارة عن مثلث من الارض تحيطه من الشرق جبال كاربائيا من منابع نهر تسيزا وحتى اقصى امتدادها فى الجنوب تقريبا عند مدينة براسوف Brasov حيث تختلط بسلسلة اخرى تمتد الى جهة الغرب وتعرف بجبال كاربائيا الجنوبية او جبال الب ترانسلفانيا. وتمثل سلسلة الجبال الجنوبية هذه الحدود الجنوبية لمثلث ترانسلفانيا على حين ان الضلع الثالث لهذا المثلث يتكون من سلسلة هضاب تعرف باسماء: سمنيك Semenic أو بويانا روسكاى Poiana Ruscai، ومونتى ميتاليفيرى Muntii Metaliferi، ومونتى بيهورلو Muntii Bihorului ، ومونتى مسسولو Muntii Me-seului، وكولماى كودرولو Culmea Codrului. وعندما كانت ترانسلفانيا امارة مستقلة تحت الحماية العثمانية عدة مرات، كانت الارض الواقعة بين سلسلة تلك الهضاب ونهر تسيزا (اقليم قريصانا فى رومانيا الحالية) وشرق سلوفاكيا واوكرانيا من ناحية جبال كاربائيا (روثينيا Ruthenia) ، جزء من هذه الولاية.

واول ظهور لترانسلفانيا فى التاريخ المكتوب تحت اسم داشيا Dacia. وقد هاجمها الرومان فى نهاية القرن الاول الميلادى وحكموها من عام ١٠٥ – ٢٥٨م. وقد ترك الداشيون مخلفات أثرية كثيرة، ويعتقد اهالى رومانيا المعاصرة انهم ينحدرون من سلالة الداشيين. وخلال خضوع الداشيين للرومان تآلفوا مع لغة الغزاة واختلطت بما كانوا يتكلمون حيث اشتقت الرومانية الحديثة من هذه التركيبة اللغوية القديمة. وكان موضوع الثقافة اللاتينية زمن الوجود الرومانى القديم مثار نزاع وجدل من المجريين. فالمجريون يوافقون على ان الداشيين كانوا يعيشون فعلا فى ترانسلفانيا عندما حكمها الرومان، ويعترفون بانهم تعلموا لغة سادتهم الغزاة. غير أن المجريين يزعمون ايضا ان هؤلاء الداشيون اما انهم تركوا المكان عقب تحرك الرومان إلى جنوب الدانوب، واما انهم اختفوا وتلاشوا خلال القرون الطويلة بين نهاية حكم الرومان وظهور المجريين فى نهاية القرن التاسع، وهى الفترة التى عجز فيها الداشيون عن مقاومة مختلف عناصر الغزاة من القوط والهون والغجر والآفار والبلغار الذين حكموا ترانسلفانيا زمنا ما لفترة طويلة. ويزعم المجريون ايضا ان الرومانيين عادوا من جنوب الدانوب فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر بشكل خاص.

حاول كل من الطرفين (الرومان والمجريون) تبرير ادعاءتها واهرقوا كثيرا من المداد وسودوا كثيرا من الصفحات لاثبات تلك المزاعم. والحقيقة ان هذه المحاولات لم تنجح الا فى استنفار مشاعر الكراهية فى النفوس. والحق انه ليس هناك من شك فى ان الداشيين عاشوا فى ترانسلفانيا عندما غزا الرومان هذه البلاد. ومن المحتمل انهم تعلموا لغة هؤلاء الغزاة الذين كانوا اكثر تحضرا طوال مائة وخمسين عاما من وجودهم تحت حكم الرومان. وعلى هذا يصبح من المعقول ان نفترض ان اولئك الذين ارتبطوا بالقيم الرومانية من الداشيين غادروا البلاد مع الفرق العسكرية الرومانية، وان الذين ظلوا منهم تلاشوا خلال القرون الستة التالية التى شهدت اضطرابات وقلاقل كثيرة. وهذا لايعنى انه لم يبق اية عناصر داشية رومانية فى ترانسلفانيا عند نهاية القرن التاسع. وعلى العكس فقد كانت هناك قلة قليلة جدا بالقياس الى عددهم عشية وصول الرومان. ولعل بقاؤهم يفسر عودة المهاجرين مرة أخرى من جنوب الدانوب، وهى هجرة قامت بها عناصر رومانية كبيرة على مدى مئات السنين عندما اصبحت الحياة جنوب الدانوب اقل امنا عن مناطق شمال النهر، حيث كان المهاجرون الرومان يتطلعون الى اماكن آمنة بين قوم يشعرون بصلة القرابة. وبمعنى آخر فاننى اعتقد ان الرومانيين على صواب فى ادعائهم باستمرار انهم كانوا يعيشون فى ترانسلفانيا، وان المجريين على صواب ايضا فى اشارتهم الى ان عدد الرومان الذين يعيشون هناك تزايد بشكل حاد فى القرنين الثانى والثالث عشر. ومهما يكن من امر فمن المؤكد انه عندما اصبحت ترانسلفانيا امارة مستقلة، كان الرومان يشكلون نصف سكانها على الاقل.

اما بالنسبة للمجرين فان عام ٨٩٦ يمثل تاريخا متفق عليه لغزوهم للمجر. لكن تاريخ تحركهم شرقا من السهوب المجرية وعبور الحدود الجبلية الغربية الى ترانسلفانيا امر غيا متفق عليه .. فهناك عدة تحركات وانتقالات وهجرات هنا وهناك استمرت حوالى مائة عام، توقفت بتحقيق النصر النهائى فى عام ١٠٠٣. وفى تلك الاثناء اصبحت آبولوم Apulum الرومانية القديمة (حاليا البا ايوليا Alba Iulia) مقر الاقامة، واصبح جيلافرڤار Gyulafeherver وهو من اصل مجرى حاكما (اشبانا ispan) على ترانسلفانيا من قبل القديس استيفان. وبدءا من هذا التعيين، اصبح تاريخ ترانسلفانيا يتوازى مع تاريخ المجر بما فى ذلك نمو حكم طبقة النبلاء وتفوقهم على بقية السكان، وتقسيم البلاد الى مقاطعات مختلفة يحكم كل منها احد الرفاق المجريين من الوافدين يعينهم الملك. وبمرور الزمن تحولت المقاطعات المجرية الى وحدات ادارية سيطر عليها النبلاء. ويشير هذا الى ان التطور الترانسلفانى كان شيئا مختلفا.

والحقيقة ان المجريين لم يكونوا آخر الشعوب التى اندفعت من سهول اوراسيا نحو الغرب فى هجرات متتالية بحيث اصبحت ترانسلفانيا منطقة الدفاع الشرقية لمملكة المجر. وقدوضعت تحت وصاية مسئول ملكى خاص يلقب بالڤادا Vajde وكان يتمتع بسلطات الوصى على العرش ويتصرف بشكل مستقل من لناحية العملية. وفى عام ١٢٦٣ كان من حقه تعيين المجريين الوافدين على السبع مقاطعات الترانسلفانية. وكان مسئول الملك هو الوحيد بجانب الجماعة الكرواتية الذى يعد حاكما كرواتيا (بانوس banus) والذى كان يدير مملكة صغيرة داخل المملكة الكبيرة. ويمسك

باmور الجماعات تحت ولايته وبموافقة الملك فقط. على ان هذا التطور لم يمنح طبقة النبلاء المجريين – الترانسلفانيين وضعا خاصا، بل جعلهم اعضاء اول امة من الثلاث قوميات التى تتكون منها ترانسلفانيا (ناتيو natio) وكلمة أمة – قومية هذه لاتعنى شيئا مما تعنيه الكلمة فى العصر الحديث، وكل ما تعنيه ببساطة انها تشير الى مجموعة من الناس –طبقة النبلاء فى حالتنا هذه– تتمتع بحقوق سياسية وقانونية كاملة. وفى نهاية القرن الرابع عشر ضمت هذه الامة الاولى بين ظهرانيها فيما ضمت من عناصر، عدة عائلات ليست من اصول مجرية اثنيا. وتعتبر عائلة هونيادى الشهيرة افضل مثال لعائلة من اصول رومانية اصبحت عنصرا من عناصر «الامة» المجرية.

ويلاحظ ان اسرة هونيادى تمثل نموذجا للمشكلة التى يواجهها الرومان، فلم يكن هناك سبب عند المجريين المنتصرين يدعوهم للتعامل مع سكان ترانسلفانيا ايا ما كانت روابطهم الاثنية، باى أسلوب سوى مفهوم الطبقة الاقطاعية وما يرتبط بذلك من علاقات، خاصة وان القيم التى كانوا يعتنقونها ليست قومية بالمعنى المعاصر، ولكنها قيم اقطاعية منذ قبل القديس استيفان .. القيم الغربية المسيطرة مع المسيحية فى آن واحد. وعندما قبل المجريون هذا الاسلوب، اكتسبت القيادة القديمة وضعية النبالة آليا. ولم تكن مثل هذه القيادة قائمة وسط الرومانيين آنذاك ولكن عندما نهض الرومان وخاصة فى القرون الاولى من حكم المجريين، لم يكن الانتساب لطبقة النبلاء امرا صعبا. كما لم يكن صعبا على اى فرد من الشريحة الدنيا ان يصبح فى صفوف الشريحة العليا فى المجتمع، اذ اصبحوا آليا اعضاء فى تلك الطبقة، ومن خلالها ارتفعت مكانتهم تاركين بقية عناصرهم خلفهم دون ان يكون امامهم احتمال ان يتطوروا الى امة natio (عشيرة) بمفهوم العصور الوسطى. ثم اضيفت مشكلات دينية ومشكلات اخرى لمشكلة اصل الرومانيين حتى لقد كانوا الشعب الوحيد الذى لايكون أمة natio. واكثر من هذا كانوا فى نظر كل الذين حققوا قوميتهم وقت استقلال ترانسلفانيا، غير مؤهلين لكى يكونوا امة او قومية.

وبالاضافة الى المجريين هناك ما يطلق عليهم الساكسون (وهم مستوطنون جرمان قدموا من حيث أتى الفلاندرز) وكذا عشيرة السكيليين Szekelys الذين يصعب تحديد اصلهم .. فالسكيليون طبقا لتقاليدهم كانوا من بقايا قبائل الهون التى كانت قد بقيت فى المكان عقب تراجع الهون من اوربا. وعلى الرغم من انهم تكلموا المجرية طبقا للوثائق، وكانوا اقرباء للمجريين من الناحية العرقية واللغوية، الا انهم لم يكونوا جزء من الشعب الذى انتقل من سهوب اوراسيا الى المجر فى القرن التاسع، ولأنهم كانوا يعيشون فى تجمعاتهم الخاصة فى جنوب شرقى ترانسلفانيا (اصبحت كانتونات فيما بعد)، ويتمتعون بحكم ذاتى تام فى مقابل التزامهم بحراسة الحدود، فقد كانوا يعتبرون نبلاء فى اعين البعض كما كانوا يختارون من بينهم من يتولى امورهم. اما حياتهم فقد كانت قبلية ومشاعية ومن ثم كان من الصعب ان تنشأ بينهم طبقة لوردات وكبار ملاك اراضى، وان ظلوا جماعة متميزة فى اطار تقاليدها وعاداتها واحكامها الخاصة. ونظرا لأن الحكام المجريين الاقطاعيين اعتبروهم منذ البداية نبلاء، فقد اصبحوا يشكلون آليا ثانى قومية من قوميات ترانسلفانيا ويخضعون للقادة الذى كان يتصل بهم عن طريق رجالاتهم. وكانوا لايدفعون اية ضرائب وينتخبون

سنويا من بينهم مسئوليهم المحليين فى كل حى من الاحياء. وقبيل ان تصبح ترانسلفانيا امارة مستقلة بقليل اصبح السكيليون مثارا للنزاع كما سوف نرى.

اما القومية الثالثة فى ترانسلفانيا فقد كان يشكلها الجرمان السكسون، وكانوا قد استقدموا الى ترانسلفانيا خلال حكم الملك جيزا الثانى geza II فى القرن الثانى عشر (١١٤١ - ١١٦٢) حيث استخدموا مرة اخرى للقيام بحراسة ممرات الحدود، ومنحوا ارضا مقابل ذلك فى اقليم شيبيو Sibiu. وقد استقر بعض المستطونين اللاحقين حول بيشتريتا Bistrite ثم عاد معظمهم الى حيث جاءوا، وتوسعوا ناحية الشرق بمحازاة المنحدرات الشمالية لجبال ألب ترانسلفانيا بصفة اساسية. وايضا ناحية الشمال فى الاراضى الواقعة بين نهرى اولت olt وتارناڤا Tarnava. ولأن هذه العناصر قدمت الى ترانسلفانيا بدعوة من ملوك لمجر لاسباب اعتبرها الملوك ذات اهمية (مثل الدفاع عن الحدود، والاستيطان للتعمير، والحرف الصناعية) فقد تمتعوا بعدة امتيازات من البداية تم تقنينها فى عام ١٢٢٤ بمقتضى الاندريا نوم Andreanum وهو ميثاق اصدره الملك اندرو الثانى (١٢٠٥ - ١٢٣٥)، منحهم بمقتضاه كقومية متحدة الاقليم الواقع بين اوراشتى Orastie وباريولت Baraolt. ولم يكن بامكان أحد غير هؤلاء السكسون الجرمان الاستقرار فى هذه المنطقة. وبمقتضى الميثاق كان لهم حق انتخاب زعاماتهم المحلية الذين كانوا مسئولين فقط امام القادا مع اعفائهم من الالتزامات السنوية مقابل دفع ٥٠٠ مارك بالقيمة و الوزن الذى كان متبعا ايام الملك بيلا الثالث Bela (١١٧٢ - ١١٩٦)، وتحددت التزاماتهم العسكرية بتقديم ٥٠٠ رجل للخدمة داخل البلاد ومائة رجل للعمل وراء الحدود فى حروب خارجية تحت قيادة الملك، وخمسون رجلا فقط اذا كان القائد شخص آخر غير الملك. واكثر من هذا كان من حقهم انتخاب قساوستهم وقضاتهم والتقاضى امام محكمة الملك فى حالة عدم قدرة قضاتهم على تصفية الخلافات او وضع حلول لها. كما كان لهم حق السيطرة على اسواقهم الخاصة والسفر الى الاسواق الاخرى وعقد الاتفاقات والصفقات فى اى مكان بالبلاد دون دفع اى ضرائب او الالتزامات. والخلاصة ان الاندريا نوم رفع السكسون الجرمان الى مصاف القومية natio الترانسلفانية الثالثة كاملة.

كان « للقوميات» الثلاثة (المجريون، والجرمان السكسون، السكيليون) تنظيماتها السياسية والاكليروسية الخاصة بها، وكل منها تتمتع بدرجة من الحكم الذاتى فى احوالها الخاصة. وكان للمجريين والسكيليين نبلاءهم منذ البداية، وما لبث ان نمت بين الساكسون مجموعة من الافراد موازية للنبلاء تمتعت بامتيازات وكانت تعرف بالجراڤيين Graves. وبنمو المدن الساكسونية نموا سريعا كانت قيادات البرجوازية تمثل العنصر الحقيقى المهم داخل القومية natio.

فى ١٣٠١ مات آخر ملوك الارپاد Arpad وبعد انتهاء فترة حكم قصيرة لاثنين لا قيمة لهما، اختار المجريون مرة اخرى من عائلة انجوا النابولية Anjous تشارلز روبرت ملكا عليهم. غير ان المجريين الترانسلفانيين بقيادة القادا رفضوا الاعتراف بهذا الاختيار الذى ظل قائما الى ان استطاعت قوات تشالز روبرت فى ١٣٢٤ انهاء هذا الاعتراض الترانسلفانى عليه بعد ستة عشر عاما من توليه العرش. وفى اعقاب ذلك اعاد هذا الملك تنظيم البناء السياسى والادارى للمقاطعات السبع واضعا اياها فى

ايدى اعوانه ومؤيديه من صغار النبلاء واثرياء الريف. ومنذ بدايات حكم ملوك عائلة انجوا والصراع قائم على السلطة فى دول المجر بين الاسر الارستقراطية وصغار النبلاء.

اما القومية السكيلية فى ترانسلفانيا فقد كانت تعتبر أدنى القوميات الثلاثة ومن ثم عانى ابناؤها معاناة شديدة بعد بروز اصحاب الحرف والتجارة الذى حدث فى اعقاب وفاة الملك ماثياس الاول فى ١٤٩٠ . والحاصل انه قد برزت من قلب هذا الصراع اسرة زابوليای Zapolyai .وقبل ان نعرض لهذا الحدث المهم ينبغى مناقشة حدث آخر على جنب كبير من الاهمية ألا وهو تمرد الفلاحين الكبير فى ١٤٣٧ - ١٤٣٨ ، والذى انتهى بتثبيت وضعية الثلاث قوميات بشكل مؤكد، واستبعاد الرومانيين من كل مشاركة سياسية ممكنة فى الحياة السياسية لترانسلفانيا.(١)

كان هناك سببان رئيسيان لتمرد الفلاحين يمكن تليخصهما فيما يأتى: الاول التغيرات التى طرأت على وضعية طبقة الفلاحين فى ترانسلفانيا، والثانى تعاظم الخطر العثمانى. كان لويس العظيم ابن تشارلز روبرت مهتم بحماية أقنان الارض من الاعباء المتزايدة التى يفرضها ملاك الاراضى من اللوردات .. ففى ١٣٥١ اصدر قانونا يحدد بمقتضاه الالتزامات المقررة على الفلاحين بتقديم عشر الانتاج للكنيسة وعشر آخر الى اللورد. غير ان هذا القانون لم يكن مطبقا بصرامة فى ترانسلفانيا حيث كانت تسود العادات والتقاليد القائمة. وعندما بدأت الحروب العثمانية، كانت المدن تأخذ طريقها فى النمو والاتساع الامر الذى ادى الى انقاص عدد الفلاحين المجريين والسكسونيين سواء بسبب المعارك الحربية مع العثمانيين، او بسبب الهجرة الى المدن الجديدة. وفى محاولة لاحلال آخرين محلهم قام رجال الاكليروس واللوردات الذين هم فى خدمة الكنيسة، بارغام الفلاحين الرومانيين على الاستقرار فى تلك الاراضى واصبحوا اقنانا. وقد ادى هذا الاجراء الى فقدان الكنيسة لجانب كير من ايراداتها، لأن هؤلاء الاقنان الجدد وكانوا من الارثوذوكس لم يدفعوا العشر المقرر فى الوقت الذى تضاعف فيه حجم الالتزامات العسكرية على الكنيسة كمالك للاراضى. وحتى يصبح فى امكان اللوردات الكنسيين تجهيز العدد المطلوب من الجند، أرغم الفلاحين الرومانيين اخيرا على دفع عشر الكنيسة مما زاد من التراماتهم ومن غضبهم فى الوقت نفسه بشكل ملحوظ .. وهو ارغام طبق على كل الاقنان الجدد الذين يستقرون فى الارض حيث يلزموا بتقديم العشور والقيام بسائر الخدمات وغيرها. اما الاقنان القدامى فقد كانوا يعانون هم الاخرون منذ بدأ النبلاء فى تحصيل العشر بمقتضى قانون لويس العظيم لمواجهة التزاماتهم العسكرية المتزايدة، وفى الوقت نفسه استمروا فى تحصيل كافة « الرسوم والمستحقات التقليدية» من الفلاحين ايضا.

وبينما كانت هذه التطورات الداخلية تحدث اضطر زيجزموند ملك لوكسمبرج (١٣٨٧ - ١٤٣٧) امام الخطر العثمانى الى تخفيض قيمة العملة وفرض ضرائب جديدة وتشكيل تنظيمات عسكرية جديدة لترانسلفانيا وبمقتضاها تعين ضمن اشياء اخرى ان يؤخذ قن واحد من كل ثلاثة

(١) انظر افضل وصف لحوادث عامى ١٤٣٧ - ١٤٣٨ كتب فى اللغات الغربية ما كتبه ستيفان باشكو:
Stefan pascu, Der Transsilvanische volkaufstand, 1437 - 38, Vol. 7 of Bibliotheca Historica Romaniae (Bucharest: Romanian Academy of Sciences 1964).

وثلاثين قنا فى القوات المسلحة. ولما كانت هذه النسبة لا توفر العدد الكافى من المجندين فقد وافقت القوميات الثلاثة بالجمعية الترانسلفانية على ان يلتحق بالجيش قن واحد من كل عشرة وليس من كل ثلاثة وثلاثين.

وكان من شأن هذه الاعباء المزدوجة الاقتصادية والعسكرية قيام اضطراب متزايد بدأ بعام ١٤٢٩. ولم تحاول السلطات تفهم كنه هذا الاضطراب. ولكنها عملت على قمعه فقط، والحاصل ان الفلاحين الاقنان رفضوا دفع الضرائب، وتهربوا من مسئولى التجنيد، فما كان من جيورج ليبر George Leper اسقف ألبا ايوليا Alba Iulia الا ان اصدر قرارا بحرمان هؤلاء الذين رفضوا احترام التزاماتهم من رحمة الكنيسة، مما ساء الى الموقف اكثر، بل ذهب الى ابعد من هذا عندما اتهم اولئك الفلاحين العصاة فى عام ١٤٣٦ بتهمة الهرطقة، واستقدم محاكم التفتيش الى ترانسلفانيا، لا لتقوم بنشاطها العادى، بل لارغام الاقنان الرومانيين على اعتناق الكاثوليكية الرومانية. كما طالب بدفع العشور المتأخرة وسائر الالتزامات الاخرى التى لم تدفع من قبل بالعملة الجديدة، مما زاد من الاعباء الملقاة على عاتق الفلاحين، ومن ثم لم يكن امامهم الا التمرد جميعا بصرف النظر عن اصولهم الاثنية فى ربيع ١٤٣٧. ولقد اشترك فى هذا التمرد مع الفلاحين عدد كبير من الشريحة الدنيا من النبلاء الذين يشكلون غالبية القيادات العسكرية، وكذلك عدد من البرجوازية معربين عن غضبهم ازاء الحكم التعسفى الذى تمارسه طبقة رجال الدين والارستقراطية.

وفى معركة كبيرة اواخر يونية ١٤٣٨ استخدم فيها الفلاحون التكتيك التابوريوتي Taborites اوقعوا الهزيمة بقوات القادة بالقرب من مدينة بوبلنا Bobalna. ولقد انتهى هذا الانتصار الى تسوية وافق النبلاء بمقتضاها على استعادة الفلاحين حقوقهم وتحريرهم من القنية، وتنازل الاسقف ليبر عن مطالباته بالعشور المتأخرة، وعن قيام الارثوذوكس بتوريد العشر للكنيسة. كما تنازل النبلاء عن حقهم فى تحصيل الضرائب الجديدة وسائر الالتزامات الاخرى. واكثر من هذا فقد اعترف بحق الفلاحين فى حرية الهجرة والانتقال من جديد مرة اخرى، بل لقد اضيف حق جديد يسمح لجمعية عسكرية بان تجتمع مرة واحدة سنويا لمقاضاة ومعاقبة اولئك اللوردات الذين اغتصبوا حقوق الفلاحين.

ولقد كان من الممكن ان ينتج عن مجمل هذه الحقوق الاساسية «قومية» رابعة رومانية (فى ترانسلفانيا) نظرا للعدد الكبير من الفلاحين الرومانيين، او التوصل إلى تطور آخر يعطى الفلاحين فى ترانسلفانيا حرية اكبر من تلك التى يتمتع به الفلاحون فى أى مكن آخر فى اوربا. وهى تطورات لم تكن طبقة النبلاء تريدها بطبيعة العال. على ان الذى حدث فى النهاية شئ مختلف تماما، اذ تكون اتحاد يضم القوميات الثلاثة باسم «اتحاد القوميات الثلاثة» اعلن رسميا فى ١٦ سبتمبر ١٤٣٧ فى اجتماع حضرته قيادات القوميات الثلاثة فى قرية كابلنا Capalna بالقرب من مدينة كالجو Calgau الحالية شمالى ترانسلفانيا. غير ان توجهات الاتحاد الجديد ضد كل «اعداء» القوميات الثلاثة المتحدة ادت الى تجديد العداوات فى المدى القصير والى تحجر بنائه فى المدى البعيد. فقد كانت الحقوق .. كل الحقوق، مقتصرة على عضاء الاتحاد فقط بحيث كان يستحيل على اى عنصر جديد وفى

مقدمتهم الرومانيين، التمتع بأي حق في ترانسلفانيا.

وبعد عدة هزائم لحقت بالاتحاد استطاع اخيرا وببعض المساعدة من الملك، ايقاع الهزيمة بالفلاحين، وتم التنكيل دمويا بزعماء التمرد وبالمعتقلين، وحرمان مدينة كولوزفار Kolozsvar لفترة من امتيازاتها بسبب مساندتها لتمرد لفلاحين. وفي الاجتماع الاول لاتحاد القوميات الثلاثة الذى انعقد في ١٤٣٨ تقرر حرمان الفلاحين من كل حقوقهم فيما عدا حرية الهجرة او التنقل بشكل محدود مع اعادة – وهذا امر طبيعي – فرض كل الرسوم والالتزامات والواجبات التى كانوا قد وافقوا على الغائها قبل اقل من عام مضى. على ان هذا التمرد والاتحاد الذى نتج عن حوادثه اعطى لترانسلفانيا مؤسساتها الاجتماعية السياسية وتنظيماتها خلال فترة وجودها امارة مستقلة.

نعود الان الى تمزد السكيليين الذى ساعد على بروز عائلة زابولياى. فقد كان السيكليون يعيشون في احيائهم الخاصة حياة مشتركة، الا انهم سرعان ما تركوا الارض اذ لم يعد بامكان اكثرهم الاحتفاظ بمستوى معيشى اقتصادى معين يسمح لهم بتقديم الخدمات العسكرية والتى ترتكز على اساسها ما يتمتعون به من امتيازات. وهنا انتهزت العناصر الاكثر ثراء ومقدرة بينهم هذا الموقف الاقتصادى المتدهور وحاولت الاستيلاء على معظم الاراضى لتجعل من باقى السكان اقنانا. ولكن من حسن حظ هؤلاء الفلاحين الذين كانوا سيصبحون اقنانا ان تلك المحاولات تمت فى ايام الملك ماثياس الاول (١٤٥٨ – ١٤٩٠) والذى كان لا يأمن لاصحاب الحرف والتجار، ويعمل على تكوين شريحة دنيا من الارستقراطية. وعلى هذا وبناء على اوامر من الملك قام الفادا جون شنتجيورجى Szentgyorgyi وهو من السكيليين البارزين بتوكيد امتيازات اولئك الفلاحين فى عام ١٤٦٦ ومنع استقنانهم. ومع هذا فقد ظلت المشكلات الاقتصادية والمشكلات المتعلقة بالامور العسكرية كما هى. وفى ١٤٧٣ اصدر الملك تنظيمات عسكرية جديدة ميزت بين اولئك الذين يقدرون على الالتحاق بالجيش بواقع ثلاثة فرسان، واولئك ينضمون فرادى بتسليح بسيط، واولئك الذين يكونون مجرد مشاة فقط. وقد اعتبرت هذه المجموعات الثلاثة نبلاء احرار. اما الذين لم يكن بامكانهم الخدمة العسكرية حتى فى ادنى درجاتها اى فى سلاح المشاة فانهم يكونون عرضة للاستقنان. وعلى الرغم من ان هذه القواعد حفظت للسكيليين حرياتهم الا انها لم تغير من طبيعة المشكلات الاقتصادية التى كانوا يعانون منها .. ففى ١٤٩١ وبعد وفاة ماثياس قام ستيفن باثورى Bathory وهو من السكيليين البارزين والذى اصبح قادا بمعاملة اولئك الفلاحين كأنهم رعاياه، ان لم يكونوا اقنانه دون اى تقدير او اعتبار للقانون كلية. ولكن كان من حسن حظ هؤلاء الفلاحين انه كان لباثورى اعداء من الشخصيات المهمة فى البلاد. وبتشجيع منهم قام اولاشلو الثانى Ulaszlo (١٤٩٠ – ١٥١٦) بطرد باثورى فى ١٤٩٣ والتأكيد من جديد فى ١٤٩٩ على حقوق وامتيازات السكيليين.

كان طرد باثورى جزء من الصراع بين اصحاب الحرف والتجار من جهة والشريحة الدنيا من النبلاء (صغار النبلاء) من جهة اخرى والذى كان له تأثيره الكبير على ايام حكم ماثياس الاول. وقد انتهزت عائلة زابولياى المتنفذة فرصة هذا الانشقاق وانضمت الى جانب صغار النبلاء على امل

الوصول الى العرش بمساعدتهم مثلما كان الحال مع ماثياس. وفى هذا الصراع عقد السكيليون من صغار النبلاء عدة اجتماعات دون موافقة الملك ودون اذن من الفادا لمساندة زابلوياى. وفى ١٥١٠ استطاع زابولياى وهو فى سن الرابعة والعشرين ارغام الملك اولاشلو الثانى على تعيينه فادا لترانسلفانيا. وبمجرد ان اكتسب جون زابولياى هذه الوضعية عمل على ان تكون بلاده هادئة مستكينة وذلك بالتخلص من السكيليون فى ١٥١٩ عندما سحقهم وصادر كثيرا من ممتلكاتهم.

ولما كان جون زابولياى قد لعب دور «المنقذ» قبل ذلك بخمس سنوات خلال تمرد الدوشا Dozsa (انظر الفصل الثالث) فقد اصبح هوالمرشح «القومى» لعرش ترانسلفانيا بعد انتصاره على السكيليين وذلك عندما جعل منه الملك لويس (لايوس Lajos) ١٥١٦ — ١٥٢٦ البالغ من العمر ثلاثة عشر عاما اقوى رجل فى اطار ترانسلفانيا موحدة «وهادئة» كانت بمثابة قاعدة لقوته. وكان يتحدث باسم صغار النبلاء الذين انتخبوه ملكا فى ١٥٢٦، على حين لجأ اصحاب الحرف والتجار الى فرديناند الهابسبورجى. وكانت النتيجة قيام حرب اهلية انتهت بتدخل السلطان سليمان الاول فى شئون المجر عام ١٥٤١ لصالح ابن زابولياى الذى كان طفلا، وتقسيم البلاد الى ثلاث مناطق كما سبقت الاشارة فى الفصل الثالث، وتكوين امارة ترانسلفانيا المستقلة فى ذلك العام كولاية عثمانية تابعة تحت حكم ايزابيلا ارملة زابولياى. وعلى الرغم من ان محاولات وزيرها الاول الكاردينال مارتينوزى Martinuzzi الذى اراد اعادة توحيد المجر لمحاربة العثمانيين قد نجحت فى قيام حكم هابسبورجى فى ترانسلفانيا خلال الفترة من ١٥٥٦ — ١٥٥٩، الا ان تدخل السلطان سليمان الاول وضع ايزابيلا على العرش ومن ثم بدأت الامارة الجديدة تعيش حياة مستقلة طوال قرن ونصف من الزمان.

٢ – الاساس القانوني لامارة ترانسلفانيا

كان تطور ترانسلفانيا لتكون امارة قد بدأ يأخذ مجراه بطريقة او باخرى عام ١٥٢٦، فالفادا كان يتمتع بسلطات هائلة فضلا عن انه كان يحمل لقب زعيم السكيليين طوال قرن من الزمان. ورغم ان الثلاثة «قوميات» كانت ممثلة فى مجالس الدايت المجرية وترتبط بقوانين البلاد، الا انه كان لكل منها دايته الخاص المستقل (مجلسه النيابى) منذ القرن الرابع عشر. ولقد تدعم هذا الاستقلال بالاتحاد الرسمى للقوميات الثلاثة، وبسياسات الفادات الاقوياء الذين كان زابولياى آخرهم. وقد ظلت «القوميات» الثلاثة تمثل قوميات ترانسلفانيا «سياسيا» مع بقاء التقسيمات الطبقية الاجتماعية كما هى دون تغيير. وقد نتج عن ذلك ترتيب سياسى فريد فى نوعه ظل قائما طوال وجود ترانسلفانيا وحدة سياسية مستقلة. ثم تطور هذا الوضع المتفرد خلال فترة حكم ايزابيلا (١٥٤١ — ١٥٥٩) وابنها جون زجزموند زابولياى (١٥٥٩ — ١٥٧١). وقد بدا أوضح ما يكون وبشكل افضل من خلال التعامل مع المشكلات التى واجهت كل منهما. ولكن قبل ان نتناول اسلوب كل منهما ينبغى الحديث بشكل موجز عن السلطة التشريعية الثنائية التى كان يمثلها دايت محلى وآخر

مجرى عام، وعن مجموعات القوانين الثنائية ايضا التى كانت سائدة والتى سبقت الاشارة اليها.

بعد سنوات كثيرة من العمل ونزولا على رغبة الملك ستيفن قدم ڤربوشى Werboczy مجموعة القانون المجرى للدايت نفسه الذى اتخذ الاجراءات العنيفة ضد الاوبيدا وضد الفلاحين فى عام ١٥٧٤. ولقد عرف هذا القانون باسم المخطوط الثلاثى Codex Tripartitum لأنه كان يتكون من ثلاثة اقسام رئيسية ووافق عليه الملك والدايت ولكنه لم يصدر رسميا ابدا بسبب معارضة بعض العناصر القوية من اصحاب الحرف والتجار. على ان ڤربوشى نشر هذا المخطوط بعد ذلك بسنوات ثلاثة فى فيينا فاصبح القانون الاساسى للمملكة. وكان تأثيره عظيما جدا وظل معمول به طوال عدة قرون وعرف باسم «القانون». ولم يقتصر دور الدايت على تقديم مختلف التفسيرات والشروح التى تتطابق معه، بل لقد قام بمهام اخرى وان كانت قليلة، وفى مقدمتها فى هذا الخصوص البحث عن العلاقة المماثلة للاتصال بين الشريعة الاسلامية والقانون فى الامبراطورية العثمانية، رغم ان المخطوط الثلاثى لم يكن له اى بعد دينى او مغزى.

وعندما اصبح هذا القانون الجديد الوثيقة الشرعية الاساسية لمملكة المجر، كانت ترانسلفانيا ماتزال جزء من تلك المملكة، وبالتالى قبلته ووافقت عليه. وظل هو القانون الاساسى للامارة حتى بعد انفصالها عن المجر. واقتصر عمل الدايت الترانسلفانى على تفسيره بدقة وشرحه بتفصيل اكثر مما قام به المجريون انفسهم. وهكذا اتبعت ترانسلفانيا قوانين مملكة المجر رغم انها كانت فى حرب دائمة معها.

وعلى حين كان للمخطوط الثلاثى وحوادث اخرى فى ممتلكات الهابسبورج تأثيرها على وضع الملك وادارته في المجر، احتفظ امراء ترانسلفانيا وهم ورثة منصب القادا، بكثير من سلطات القادا المطلقة دون ان يتعرضوا لخطر التهديد بالعزل من منصبهم. ولقد جعلت هذه السلطة التى ترافقت مع ميل الدايت لقصر وظيفته على التفسيرات القانونية فقط، من الامراء حكاما مطلقين دون حسيب، ولم يكن يكبح من جماحهم الا مجلس الامارة الذى يتكون من اثنى عشر عضوا ولو انه كان اداة غير فعالة فى هذا الخصوص، لأن اعضاءه كانوا يعينون ويعزلون بإرادة الامراء.

ومع ذلك كان اولئك الحكام الاقوياء لامارة ترانسلفانيا تابعين ليس فقط لسلطة واحدة، ولكن لسلطتين قويتين وهما ملك المجر والسلطان العثمانى. وكانت علاقة التبعية المزدوجة هذه ظاهرة فريدة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. غير ان الترانسلفانيين لم يأخذوا الامر مأخذ الجد، فمن الملاحظ انهم اتبعوا سياساتهم الخاصة، بل لقد دخلوا فى حروب متكررة ضد ساداتهم (ملك المجر والسلطان العثمانى). على ان اعتمادا امراء ترانسلفانيا على العثمانيين يؤرخ ابتداء من انتخابات الملكية المزدوجة عام ١٥٢٦، واتكاء چون زابولياى على المساعدة العثمانية له خلال الحرب الاهلية الطويلة. اما ايزابيلا فقد اعتمدت بشكل اكثر على مودة السلطان العثمانى. على انه ينبغى ان نتذكر هنا (انظر الفصل الثالث) ان السلطان سليمان الاول لم يكن راغبا فى اقامة امارة عثمانية خالصة فى المجر لكن من المؤكد انه كان يرغب فى وجود حاكم ضعيف تابع هناك. وقد

اضطر بعد وفاة جون زابولياى ان يغير سياسته بما يبقى الهابسبورج بعيدين عن منطقتى شرق المجر وترانسلفانيا.

كانت ايزابيلا بعد عودتها للعرش تخشى عزلها مرة اخرى، ولم تكن تثق فى اى احد، ومن هنا دخلت فى تجربة مع طبقة النبلاء ليس فقط من اجل الاحتفاظ بالسلطة المطلقة، ولكن للحيولة بينهم وبين التدخل فى تنشئة ابنها. وكانت فى الوقت نفسه بحاجة الى تأييد هذه الطبقة لمساعدتها فى الاحتفاظ ليس فقط بترانسلفانيا ولقبها الملكى، بل للاحتفاظ باراضى شرق المجر الواقعة بين الحدود الغربية لترانسلفانيا ونهر تسيزا والتى كانت تحت وصايتها، وكانت تعرف لفترة معينة باسم بارتيوم partium. وكان فرديناند الاول يريد فى عام ١٥٥٦ الاعتراف بترانسلفانيا كامارة مستقلة مقابل اراضى بارتيوم هذه ولكن دون جدوى. ولقد ظلت هذه القضية قائمة دون حل الى ان ماتت ايزابيلا.

كان ابن ايزابيلا جون زيجزموند زابولياى البالغ من العمر تسعة عشر عاما والذى تولى العرش بلقب ملك المجر المنتخب، شخصا لطيفا مرحا حسن التربية، تعلم بنفسه، لكنه كان معتل الصحة، ضعيف الارادة. وقد احتفظ طوال فترة حكمه باصدقاء والدته كمستشارين رئيسيين له، وفى مقدمتهم جسبار بيكز Gaspar Békés الدبلوماسى الاريب، وجورج بلاندراتا Blandrata طبيب البلاط، وثلاثة اشقاء من شباب عائلة باثورى.

ولما كان فرديناند يعرف ضعف جون زيجزموند زابولياى فقد قام بمهاجمته فى ١٥٦١، وهنا انتهز الغاضبون على زابولياى الفرصة ومنهم السكيليين وتحالفوا مع العدو، واصبح الموقف حرجا وميئوسا لدرجة ان جون زيجزموند كان على استعداد للاستسلام. غير ان قائده الشاب الجنرال ستيفن باثورى حال دون ذلك، ونجح فى قمع المتمردين وتوصل بمساعدة العثمانيين الى تجميد الموقف العسكرى الذى انتهى الى هدنة فى ١٥٦٣. وعندما مات فرديناند فى العالم التالى، حاول باثورى تحرير بلاده بمقاومة الهجوم لكنه هزم. وبمقتضى صلح شتمار Szatmar فى ١٥٦٥ اخذ الهابسبورج كل اراضى البارتيوم عدا أراضى مدينة ناجيفاراد Nagyvarad (ومن اسمائها اوراديا Ora-dea وجروسفاردين Grosswardein، وفاراد Varad) وارغام جون زيجزموند على التخلى عن لقبه الملكى ليصبح اميرا فقط لترانسلفانيا، وان تكون بلاده جزء من المجر باداء يمين الولاء للملك الجديد مكسميليان الاول (١٥٦٤-١٥٧٦)، واكثر من هذا تزوج اخت مكسميليان واعترف بحق الهابسبورج فى عرش ترانسلفانيا اذا ما مات دون وريث، وهكذا تأسست اول تبعية رسمية لترانسلفانيا.

وكان طبيعيا ألا يوافق السلطان سليمان الاول على هذه الترتيبات، وما كان منه الا ان ارسل جيشا يحمل معه فرمانا سلطانيا يؤكد ان ترانسلفانيا ولاية تابعة من ولايات الامبراطورية العثمانية، وعليها ان تدفع الجزية السنوية ومقدارها عشرة آلاف دوكية، مع اعطائها حقوق مولدافيا ولاشيا والتى تتمثل بصفة رئيسية فى انتخاب امرائها. وبموافقة جون زيجزموند والجناح المضاد للهابسبورج

على هذا الترتيب، تأسست ثانى تبعية رسمية لامارة ترانسلفانيا واحدة للهابسبورج والثانية للعثمانيين.

وفى العام التالى (١٥٦٦) قام سليمان الاول على رأس جيش بحملة ضد الهابسبورج حيث التقى مع جون زيجزموند عند بلجراد. على ان هذه الحرب التى بدأها سليمان الاول وكلفته حياته استمرت بين جون زيجزموند ومكسميليان حتى عام ١٥٧٠، وانتهت بصلح سبيير Speier وبمقتضاه اعيدت معظم اراضى البارتيوم الى ترانسلفانيا مقابل تأكيد جون زجزموند تبعيته للهابسبورج، وتكرار تأكيد ان ترانسلفانيا جزء من المجر. ولقد قبل مكسميليان هذا الترتيب اذ كان تطور الامور سيكون فى صالحه، فهو يعرف ان جون زيجزموند شخص معتل الصحة ولايمكن ان ينجب وريثا. والحقيقة ان جون زيجزموند ما لبث ان مات فى ربيع ١٥٧١ وعلى هذا اصبح للهابسبورج ادعاء قويا فى عرش ترانسلفانيا. لكن نبلاء ترانسلفانيا وجدوا فى فرمان السلطان سليمان الاول فرصة مواتية للتخلص من التبعية للهابسبورج ومن ثم بادروا بانتخاب ستيفن باثورى اميرا على البلاد.

وقبل ان نترك سنوات حكم زابولياى ينبغى مناقشة حدث آخر اعطى لترانسلفانيا صيغتها الفريدة والنهائية فى بنائها ونعنى به اضافة ما يسمى «بالاربعة اديان المعتمدة» لاتحاد الثلاث قوميات، والتى بمقتضاها استكملت ترانسلفانيا نسقا جعلت بارون ميكلوس فيسيلنياى Baron Miklos Wesselenyi يطلق عليها فى القرن التاسع عشر «خطايا ترانسلفانيا السبعة القاتلة». ويشير التصور الخاص بالاربعة اديان المعتمدة الى ان هذا التطور كان نتيجة لحركة الاصلاح الدينى[1].

والحق ان تاريخ الاصلاح الدينى فى المجر يتوازى مع الحركة فى وسط اوربا بشكل عام. ومن اللافت للنظر ان الشخصية التى كانت تحمى الحركة فى اوائلها كانت من الهابسبورج، ونعنى بها الملكة مارى زوجة لويس الثانى .. فقد كان عدم شعبيتها بين المجريين سببا فى صعوبة انتشار تعاليم لوثر فى البداية ومن ثم اقتصرت فقط على العناصر الالمانية فى سلوفاكيا وترانسلفانيا. وفى ترانسلفانيا اصبح يوحنا هونتروس Honterus من مدنية براسوف Brasov رسول اللوثرية الكبير حيث اكتسب المدينة الى الدعوة اولا، وسرعان ما انضمت اليه معظم العناصر السكسونية من السكان. ثم انتشرت الحركة من السكسونيين الى المجريين. ومما جعل التحول الى اللوثرية سهلا ان جون زابلوياى على الرغم من بقائة على المذهب الرومانى الكاثوليكى، فانه ابدى عدم تحيز كبير بالنسبة للامور الدينية لسبب بسيط وهو انه نفسه كان قد تعرض للحرمان من الكنيسة باعتباره حليفا للعثمانيين. وعندما

---

(١) هناك عدد من الأعمال الجيدة تتعلق بالاصلاح والاصلاح المضاد فى ترانسلفانيا ولكن قلة منها كتبت بلغات اوربية غربية نذكر منها ثلاثة اعمال تستحق الاشارة وهى:

Janos Gyorgy Bauhofer, History of the protestant church in Hungary from the beginning of the Reformation to 1850 with special rference to Transylvania, trans. J. Graig (New York, J.C Derby, 1854); John Fosel. Saxons througt Seventeen Century. A history of the Transylvanian Saxons (Cleveland: The Centeral Alliance of the Transylvanian Saxons, 1936); Earl Morse Wilbur, A history of Unitarianism in Transylvania, England and America, 2 Vols. (Cambridge, Mass; Harvard University press, 1945 - 52).

عادت الملكة ايزابيلا لعرش ترانسلفانيا كانت اغلبية السكان من غير الرومانيين قد اصبحوا لوثريين، على حين ان معظم اصحاب طوائف الحرف والتجار وعائلاتهم ظلوا رومانيين كاثوليك.

وفى ١٥٥٦ ظهرت الكالفينية ليس فقط فى المجر حيث اصبحت مدينة دبرسين Debrecen مركزها، ومارتين كلمنشى kalmancsehi المتحدث الرئيسى باسمها، بل لقد ظهرت ايضا فى ترانسلفانيا .. ففي ذلك العام (١٥٥٦) نظم كلمنشي أول محاورة دينية في مدينة كولوزفار Ko-lozsvar لكن لم يستجب له احد. وبعد ذلك بثلاثة اعوام اى فى ١٥٥٩ نجح خليفته بيتر ميليوش – يوهاس Meliusz - Juhasz فى تحويل رجال الدين فى المدينة الى الكالفينية. ولم يأت عام ١٥٦٤ الا واصبح معظم المجريين كالفينيين على حين تمسك الساكسونيين بمعتقداتهم اللوثرية واقاموا كنيسة منفصلة خاصة بهم.

وفى عام ١٥٦٤ هذا وافق الدايت فى ترانسلفانيا على قانون جديد يعطى «اللوثريين فى كولوزفار وفى شيبين Szeben » نفس حقوق الرومانيين الكاثوليك. واصبح من حق كل وحدة محلية اختيار عقيدتها الدينية، ومن حق اصحاب العقيدة الاخرى من السكان ان يبقوا فى اماكنهم وممارسة شعائر عقيدتهم فى حرية. على ان مرسوم التسامح هذا والجدير بالعناية لم ينسحب على الارثوذكس او اليهود او القلة الإرمينية. وكل الذى اوجده «ثلاثة عقائد دينية معتمدة تتمشى مع الثلاث قوميات». واما العقائد الأخرى فكانت تتمتع بمجرد التسامح دون ان يكون لاصحابها اى حقوق ودون ان يكون لكنائسها او رجال دينها اية إمتيازات. ولقد اصبح هذا التطور الملحوظ ممكنا بفضل تعاطف الحاكم جون زيجزموند الذى كان اللاهوت مثار اهتمامه الكبير، فضلا عن انه تأثر تأثرا كبيرا بالميول البروتستنتية لمستشاره الرئيسى ميشيل تشاكى Csaki وكذا طبيبه الشخصى جورج بلاندراتا.

وكان بلاندراتا قد اضطرّ لمغادرة بلده فى ايطاليا بسبب معتقداته المضاده للثالوث antitrinitarian حاملا اياها معه الى بولندا ومن هناك تبع ايزابيلا الى المجر وترانسلفانيا. ولم يؤثر فقط على الامير بل على فرنسيس دافيد اسقف كولوزفار الكلفينى والذى عرف فى عام ١٥٦٤ بانه موحدا منكرا للثالوث. وهكذا ففى العام الذى «اعتمدت فيه ثلاثة عقائد دينية ظهرت عقيدة رابعة» (منكرة للثالوث).(١) ولقد صاحب هذا الظهور الجديد مناقشات ومجادلات كثيرة حتى اضطر الدايت الذى اجتمع فى توردا Torda فى ١٥٦٨ تحت ضغط الامير ان يمنح اعترافا جزئيا «بعقيدة فرنسيس دافيد»، ووضعها فى مكانة وسطى بين العقائد المعتمدة والاخرى التى تتمتع بالتسامح (الارثوذوكس، واليهود، والارمن). وفى الغام التالى اعتنق جون – زجزموند العقيدة الجديدة، واخيرا وفى عام ١٥٧١ وافق دايت ماروزفزارلى Narosvasarhely على ان يزيد عدد العقائد الدينية المعتمدة الى اربعة. ومالبث الاعتماد ان شمل الموحدين منكرو الثالوث هم الاخرون.

(١) اول وثيقة تستخدم وصف منكر الثالوث unitarian تعود الى عام ١٦٠٠ (انظر وقائع دايت ليشفالفا Leczfalva) واما الكنيسة التى كانت تدين بهذا المذهب فقد بدأت تطلق على نفسها هذا اللفظ مؤخرا فى عام ١٦٣٨.

ولولا ذلك لواجهوا المصير نفسه الذى سبق ان لاقوه فى بلاد ايطاليا وبولندا. والحاصل انه فى ١٥٧١ كان ستيفن باثورى اميرا وكان رومانيا كاثوليكى العقيدة، وشخص قوى قام بدعوة الجيزويت وسمح بحركة الاصلاح المضاد (الكاثوليكى). وعلى الرغم من ان جهود باثورى فى هذا الشأن نجحت بين المجريين الا انه تمسك بالقانون ولم يكره الكنائس البروتستنتية على الخضوع. لكنه حال دون ظهور عقائد دينية اخرى باعلانه ان مرسوم دايت ماورزفزارلى جدد للابد العقائد المعتمدة والعقائد المتسامح معها، «وانه لن يسمح بوجود عقائد اخرى فى ترانسلفانيا. وهكذا انطوت «الخطايا القاتلة» للاقليم على الرقم الانجيلى سبعة.

ومن الملاحظ انه بعد باثورى بدأ نوع من التطابق بين القوميات والعقاذد الدينية فمثلا كان السكسونيون لوثريين، والسكيليون موحدين (منكرو الثالوث)، والمجريون كالفينيين. ولم يكن من شأن هذا تعميق الشقة او الانقسام بين «القوميات» بدرجة اكثر واكثر، بل لقد وضع حاجز مزدوج فى الطريق الذى كان من الممكن ان يؤدى الى تحسين احوال جمهور الرومانيين. ففى ١٥٧٢ اعترف باثورى بالاسقفية الارثوذكسية القديمة التى كانت قد تأسست فى ألبا ايوليا Alba Iulia وكان وجودها مسموح به فى اطار العقائد المتسامح معها لكن حركة الاصلاح المضاد جعل الاسقفية تمارس وظائفها بصعوبة فقد كان مستحيلا عمليا على تلك الدائرة الاسقفية المضى قدما فى تحسين احوال اتباع العقيدة الارثوذكسية.

والخلاصة انه عندما مات جون – زجزموند كان الاساس الشرعى القانونى لترانسلفانيا قد تأسس، اذ اصبح لها أمير يتولى شؤونها كان تابعا مرتين، لكنه لم يتعرض للمضايقة من مجلس الامراء أو الدايت، وكانت امارته تخضع لمجموعتين من القوانين وهما: المخطوط الثلاثى والقانون الذى اصدره اميرها الحاكم، ولها اخيرا اسلوب متفرد يحدد الحقوق الاجتماعية والسياسية اعتمادا على الانتماء لاحدى القوميات الثلاث، ولاحدى العقائد الدينية الاربعة المعتمدة. وهذه الاوضاع تتشابه فى غموضها إلى حد ما مع الاوضاع فى سويسرا فى مرحلتها المبكرة عندما كانت تخضع لحكم اوليجاركى، حيث كان يعيش فى جنيف التى تحميها سلسلة من الجبال المان لوثريون، وايطاليون كاثوليك، وسويسريون كالفينيون. ولكن هناك ايضا اختلافات كبيرة بين الحالتين .. فعلى عكس حال سويسرا حيث كان لكل شخص مكان فى البناء، كان نصف سكان ترانسلفانيا على الاقل من الرومان الارثوذوكس تركوا خارج بناء الدولة السياسى والاجتماعى والدينى.

٣– فترة حكم اسرة باثورى ١٥٧١–١٦١٣

بعد وفاة جون – زجزموند زابولياى سيطر على حكم ترانسلفانيا قائمة اسماء باثورى، وراكوشى، Rakoczi، وبثلين Bethlen، وكانوا جميعا باستثناء بثلين اقارب لكل من اسرة زابولياى،

واسرة ياجيللو البولندية Jegiellose. وهذا يفسر لماذا كانت اسرتا باثورى وراكوشى منغمستين دائما فى الشؤون البولندية. وتصور شجرة العائلة الموضحة فى شكل رقم (١) تلك العلاقات(١).

كان مقدرا لاسرة باثورى ان تصبح اسرة ملكية من خلال شبكة المصاهرات مع كل من أسرتى ياجيللو وزابولياى والتى كانت تعطيهم حق ادعاء العرش باستثناء زجزموند راكوشى، وستيفن بوشكاى Bocskai (اخ غير شقيق لكريستوفر) اللذان حكما قبيل موت جابرييل آخر ملوك أسرة باثورى الذى مات فى ١٦١٣ (انظر شجرة العائلة شكل رقم (١).

لقد بدأ عهد أسرة باثورى مبشرا بالخير والتفاؤل. كان ستيفن باثورى رجلا على دراية عظيمة بقدرات دبلوماسية وعسكرية هائلة، كما كان حاكما خشنا وطاغية ايضا. وقد امضى معظم سنوات ازدهاره ومجده فى بولندا حيث احتل مكانة وسط ملوك البلد العظام. ولعل من سوء حظ بولندا والمجر وترانسلفانيا ان هذا الرجل مات دون ان ينجب اولادا. وعلى الرغم من ان مكانته فى التاريخ معروفة بما فعله فى بولندا، الا انه كان ايضا قادر على استعادة النظام بسرعة فى ترانسلفانيا بمجرد ان اصبح اميرا عليها. وعلى حين انه حكم الامارة بنفسه فى البداية ثم من خلال اخيه كريستوفر بعد ان انتقل الى بولندا فى ١٥٧٦ ثم اخيرا من خلال ابن عمه زجزموند، الا ان كل شخص كان ينظر اليه باعتباره الامير. ولقد اوجدت مكانته وسمعته عصرا من الهدوء والازدهار تمتعت به ترانسلفانيا لمرة واحدة لم تتكرر فى تاريخها كامارة مستقلة.

لقد رأى المؤرخون المجريون فى ستيفن باثورى بطلا عظيما ادرك ان «المستقبل العظيم للمجر» بحاجة الى استقلال ترانسلفانيا. كما عرف ان كلا من الهابسبورج والعثمانيين يمثلون خطرا واحدا فى الدرجة والنوع، ولو ان خطر الهابسبورج أشد وطأة. وهذا يفسر لدى هؤلاء المؤرخين لماذا كانت سياسة باثورى الحيادية فى صالح العثمانيين الى حد ما. ومن الواضح ان باثورى كان يتحرك ببراعة ومناورة فائقة بين القوتين العظمتين (الهابسبورج والعثمانيون) محتفظا بالسلام مع العثمانيين من ناحية ويرقب بدأب الهابسبورج من ناحية اخرى. لكن انغماسه فى شؤون بولندا فعليا منذ تولى حكم ترانسلفانيا جعل من الصعب الموافقة على هذا التفسير لسياسته. على انه يجب ان نعترف ان اى بطل مجرى حتى ولو لم يكن طموحا لابد وان يعارض محاولات الهابسبورج الحصول على عرش بولندا. والحقيقة انه ليس من السهل التعرف على دافع باثورى من وراء تورطه فى شؤون بولندا، ولو انه لم يكن ممكنا ان يتصرف تصرفا آخر تحت نفس الظروف. غير ان تحركاته تتفق كثيرا مع خصائص رجل يتصف بالطموح والدهاء حاول التمكين لنفسه ولاسرته من عرش بولندا، والمجر، وترانسلفانيا الموحدة موجدا بذلك قوة جديدة ذات اهمية رئيسية فى الشؤون الاوربية.

عند وفاة جون – زجزموند زابولياى كان المنافس الاكبر لباثورى على عرش ترانسلفانيا جازبار Gaspar Bekes مستشار الامير الراحل. وعلى هذا فعندما انتخب باثورى أميرا على ترانسلفانيا

---

(١) اعتمادا على صورة شجرة العائلة كاملة كما جاءت فى كتاب

Ladislas Makkai, Histoire de Transylvanie (Paris: Les Presses Universitaires de France, 1946), between pp. 184-185.

شكل رقم (١)

شجرة أسرة باثوري

نيكولاس تجليدى ← شقيقه — كاثرين — زوجة — ستيفن باثورى
(ڤادا ترانسلفاينا)

(جد زوجة)
زجزموند راكوتش
(اميرترانسلفانيا)
جورج الاول
(اميرترانسلفانيا)
جورج الثانى
(اميرترانسلفانيا)
فرانسيس الاول

أبناء ستيفن باثورى:
اندرو
ستيفن*
كريستوفر
(أمير ترانسلفانيا)

أبناء اندرو:
ستيفن
اندرو
(كاردينال وأمير ترانسلفانيا)
بالثازار

أبناء ستيفن:
تزوج من صوفيا — (جورج الثانى)
جابرييل
(أمير ترانسلفانيا)

أبناء كريستوفر:
زجزموند
(أمير ترانسلفانيا)
جريزليدز
تزوجت چون زامويسكى
(المستشار الرسمى للولاية)

اثار بيكز تمردا بين السكيليين الذين كانوا مايزالون غير راضين، وقاموا ضد باثورى لكن محاولتهم فشلت. وفور قمع هذا التمرد مات آخر افراد اسرة ياجيللو فى مطلع عام ١٥٧٢. ولما كان مكسميليان يرغب فى عرش بولندا لاحد ابنائه، فقد طالب به احتجاجا بالروابط العائلية. وكان لباثورى هوالاخر – والذى كان قد اقسم يمين الولاء لمكسميليان عندما اصبح حاكما لترانسلفانيا – روابط عائلية مشابهة، ومن ثم اصبح المنافس الحتمى الذى لامفر منه للهابسبورج. ولهذا السبب اخذ مكسميليان جانب بيكز واصبحت الحرب بين الاثنين المرشحين لعرش ترانسلفانيا امرا لامفر منه عندما انتخب البولنديون هنرى دى ڤالوا de Valois ملكا عليهم، وسارع بيكز بالذهاب الى فيينا. ولأن الهابسبورج لم يجدوا فائدة من تأييده فقد مضى فى طريقة الى استانبول حيث كان يأمل فى ان يساند العثمانيون مطلبه فى عرش ترانسلفانيا. وفى استانبول احبطت اماله، اذ استخدم العثمانيون وجوده فقط فى رفع الجزية السنوية المقررة على ترانسلفانيا الى ١٥ ألف دوكية. وهكذا أمن باثورى فى ترانسلفانيا لكن الهدوء لم يستمر طويلا.

فى ١٥٧٤ عاد هنرى دى ڤالوا الى فرنسا واصبح كل من مكسيمليان وباثورى مرة ثانية المرشحين الحتميين لعرش بولندا. وقام الهابسبورج بدعوة بيكز الى فيينا وارسلوه الى ترانسلفانيا بتأييد من السكيليين فى اثارة تمرد آخر. على ان باثورى انتصر مرة اخرى واخذ ينتقم انتقاما دمويا من قادة التمرد فيما عدا بيكز الذى فر هاربا. وعاقب السكيليين بالغاء القرارات الخاصة بحرياتهم مما اثار ضغائن وخصومات طويلة استمرت قائمة حتى مات جابرييل اخر اسرة باثورى الحاكمة. وخلال العام التالى وقع فى بولندا الشئ نفسه الذى سبق ان وقع فى المجر عام ١٥٢٦ فقد حدث ان انتخب صغار النبلاء باثورى ملكا فى ١٥ ديسمبر ١٥٧٤ وبعد ذلك بيومين فقط قام اصحاب الحرف والتجار بتقديم العرش نفسه لمكسميليان، ولم يحل دون نشوب الحرب الا موت مكسميليان فى مطلع ١٥٧٦ واصبح عرش بولندا خالصا لباثورى.

وعلى الرغم من ان باثورى انتقل الى كراكاو Kracow ولم يعد إلى ترانسلفانيا ابدا، الا ان مكانته وسمعته هى الشئ الذى كان اخاه كريستوفر بحاجة اليه «لكى يحكم المكان نفسه». وكان كريستوفر الذى كانت له علاقات ممتازة مع ستيفن، رجلا لطيف المعشر ذو شعبية وسط كل القطاعات السكان فى ترانسلفانيا فيما عدا السكيليين. ولقد شارك الترانسلفانيون فى حروب باثورى ضد روسيا وبشكل عام كان البلدان (روسيا وترانسلفانيا) يعملان معا جنيا الى جنب ولسوء الحظ توفى كريستوفر فى ١٥٨١ وخلفه فى الحكم ابنه زجزموند.

كان زجزموند ابن كريستوفر رجلا طموحا يغار من كل شئ ومن كل انسان، ويبدو انه كان مختل العقل او على احسن تقدير غير مستقر ذهنيا. ولما كان خاضعا لتأثير الجزويت فقد اعتبر العثمانيين اعداءه، وكان راغبا فى المشاركة فى حرب صليبية ضدهم، لكنه لقى معارضة شديدة من اولئك الذين اعتقدوا بصواب سياسة عمه العظيم (ستيفن باثورى)، وكذلك عارضه النبلاء البروتستنت الذين كانوا يخشون من ان يؤدى التعاون او التحالف مع الهابسبورج فى مثل هذه الحرب الصليبية، الى تهديد حريتهم الدينية. وقد التقت المعارضة حول بالثازار Balthazar ابن عم

الامير الجديد، ونجحت فى طرد جماعة الجزويت من ترانسلفانيا عام ١٥٨٨. ولم يبق منهم الا من وافق على ان يكون قسا علمانيا او دنيويا. كان الفونس كاريللو Carillo الاسبانى المولد احد الجزويت الذين بقوا فى ترانسلفانيا واصبح ذا نفوذ كبير على حياة الامير (زجزموند) فقد كان قسيسه الخاص وكاهن اعترافه. اما ستيفن بوشكاى عم الامير زجزموند فقد كان جنرالا متمكنا وينتمى الى الحزب المؤيد للحرب ضد العثمانيين.

وعلى الرغم من ان الحزب المعارض للحرب بقيادة بالثازار كان يمثل اغلبية فى ترانسلفانيا، الا ان مركزه اصبح صعبا عندما اقدم العثمانيون فى ١٥٩٣ على شن حملة جديدة ضد المجر كانت البداية لما يعرف «بالحرب الطويلة» ، والتى استمرت حتى عقد صلح زيزتفتوروك Zsitvato-rok فى ١٦٠٦. ومن ناحية اخرى القى البابا عظته لتأييد اعلان حرب صليبية ضد العثمانيين لكن دون نجاح، واعلن البولنديون ضرورة اتباع سياسة ستيفن باثورى، لكن زجزموند تحت تأثير هزائم العثمانيين الاولى ارسل كاريللو الى براج للتفاوض بشأن تكوين حلف مع الهابسبورج. غير ان خططه الهجومية باءت بالفشل، اذ ظهرت الحاجة الى ارسال جيشه الى الشمال لمواجهة قوات التتار الذين كانوا يقتربون لمساعدة العثمانيين .. ثم ما كان من انفضاض جنرالاته ومستشاره الرئيسى من حوله مما جعله فى سورة غضب هائلة دفعته لأن يتنازل عن العرش لغريمه بالثازار. لكنه سرعان ما غيرا رأيه وعاد لتولى العرش مرة اخرى بمساعدة بوشكاى حيث تخلص من اعدائه شنقا بما فيهم بالثازار.

وهكذا اصبح الطريق للحرب ضد العثمانيين مفتوحا وذهب بوشكاى الى براج هذه المرة حيث توصل الى عقد حلف، كما عثر على ارشيدوقة لتكون زوجة لأميره زجزموند. وانضمت امارتا الدانوب الى باثورى ونجحت الحملة فى بادئ الامر فى كل من المجر وولاشيا التى كان اميرها ميهاى فيتايزول معروف بقدرته، ولاشك ان الموقف كان حرجا، فقد اتضح قلق زجزموند واختلاله فى رغبته فى التخلص من زواجه، وفى حلمه ان يكون كاردينالا ، على حين قام البولنديون الذين كانوا يعارضون اية اتصالات مع الهابسبورج بمهاجمة حلفائه المولدافيين. وادى هذا الى تشجيع السكيليين على التمرد مرة اخرى وارغام جيش ترانسلفانيا على العودة الى بلادهم. وبعد فترة من الراحة قام العثمانيون بالهجوم مرة اخرى حيث نجحوا فى احتلال عدة قلاع فى المجر، واخيرا وفى اواخر ١٥٩٦ اوقعوا هزيمة ساحقة بقوات الهابسبورج وترانسلفانيا المشتركة فى ميزوكريشتز Mezokeresztes. ومرة اخرى فقد زجزموند هدوءه واتزانه وبعد سنه من المفاوضات تنازل عن العرش فى اواخر ١٥٧٩ لصالح الامبراطور رودولف، واصبحت الفرصة سانحة لحزب انصار السلام. لكن بوشكاى تدخل ورتب لعودة زجزموند للعرش مرة اخرى. وعندما رفض الامبراطور الاعتراف به امير على ترانسلفانيا فى ١٥٩٩ ، تنازل عن العرش لثالث مرة لصالح ابن عمه الكاردينال اندرو باثورى.

على كل حال كان الموقف برمته يدعو لليأس، وفى محاولة للحصول على تأييد لعقد صلح مع العثمانيين تفاوض اندور مع البولنديين للحصول على مساعدتهم. على ان بوشكاى ذهب عائدا

لاقطاعيته فى اقليم بيهار Bihar حيث حاول تكوين جيش جديد من المرتزقة المحترفين الذين لا ارض لهم ويعرفون باسم الهايدو Hajdu. ومن ناحية اخرى قرر الهابسبورج تسوية مشكلة ترانسلفانيا للأبد حيث ارسلوا جيشا بقيادة جورج باستا Basta لاحتلال الامارة.. وفى تلك الاثناء وتحت ضغط البولنديين من الشمال والعثمانيين من الجنوب، تحرك ميهاى فيتايزول الى ترانسلفانيا لكى يحول دون احتلال الهابسبورج لها. وانضمت اليه قوات السكيليين ولم يعد امام الكاردينال من سبيل الا الفرار الى بولندا وفى الطريق اعتقله السكيليون وقطعوا رأسة.

وخلال الخمس سنوات التالية اصبحت ترانسلفانيا مسرحا لمعارك للقوات البولندية والتركية والولاشية وقوات الهابسبورج. وفى وسط تلك الاضطرابات عاد زجزموند الى ترانسلفانيا بمساعدة البولنديين، وتولى العرش مرة اخرى فى ١٦٠١ ولكن لاسابيع قليلة. وبعد ان تخلص باستا من ميهاى فيتايزول بقى زجزموند فى البلاد كمندوب للهابسبورج بالتناوب مع باستا الى ان غادر البلاد نهائيا فى ١٦٠٣ واصبحت البلاد التى تركها خربة تحت حكم الجنرال باستا الذى هزم امام موسى السكيلى Moses Szekely بمساعدة الاتراك وسرعان ما انتخب السكيلى اميرا بواسطة اتباعه لكن لم يكن بامكانه الحصول على تأييد «القوميات الثلاث»، وهنا استطاع باستا بمساعدة ولاشيا من هزيمة السكيلى فى نهاية عام ١٦٠٣ فى معركة مات فيها السكيلى. وفى العام التالى أصبح باستا سيد ترانسلفانيا المطلق لكنه لم يكن محبوبا جماهيريا.

٤ – آخر الأمراء

أصبحت قيادة المقاومة الان فى يد جبريل بيثلن Bethlen وكان شابا صغيرا فى الثالثة والعشرين من عمره مختفيا فى البلدان العثمانية. وكان يعرف انه لايمتلك الوسائل الكافية ليعمل ويفكر مثل بوشكاى كقائد. ولما كان الجنرال باستا قد ادرك ان الجناح الموالى للهابسبورج قد اصبح عقيما ولا جدوى منه، فقد رغب فى تغيير سياساته، لكنه كان مترددا فى الوقت الذى كان يتراسل فيه مع بيثلن. وقد حدث ان وقعت احدى هذه الخطابات فى أيدى الهابسبورج ولكن بوشكاى وقد ادرك انه سوف يعتقل، لجأ الى الهايدو واعدا اياهم بالارض فى حالة تحقيق النصر. وهكذا ففى اكتوبر ١٦٠٤ هزمت قواته الجيش الملكى الذى ارسل ضده. وعلى هذا منح العثمانيون عرش ترانسلفانيا لبوشكاى بناء على نصيحة بيثلن الذى لم تقتصر عمليات قواته على صد قوات الهابسبورج، بل لقد تحركت ناحية الغرب قدر المستطاع حتى براتزلافا Bratislava (بوشونى Pozsny، برسبرج Pressburg). وفى أبريل ١٦٠٥ انتخب لعرش المجر. لكنه رفض، وشرع فى مفاوضات الصلح.

وفى مطلع صيف ١٦٠٦ تم التوصل الى صلح فى فيينا حيث اعترف الهابسبورج بمقتضاه ببوشكاى أميرا على ترانسلفانيا التى اصبحت تضم اذ ذاك او على الاقل مدة حياته جزءا من

أوكرانيا ناحية جبال كارباتيا وشرقى سلوفاكيا. كما وعد الامبراطور رودولف بمنح الحرية الدينية للمجر، وتعهد بشغل وظائف المملكة بالمجريين. وقد حقق هذان الالتزامان لبوشكاى مكانة عالية فى تاريخ المجر. ثم انه اوفى بوعده للهايدو حيث وطنهم فى السهوب الواقعة فى مدينة ديبرسين Debrecen. وعلى هذا وعندما تم التوصل الى صلح مع العثمانيين، كانوا يطالبون بقلعتين وقعتا تحت سيطرة ترانسلفانيا. ولسوء الطالع مات بوشكاى فجأة ودون توقع فى ديسمبر ١٦٠٦.

وقبل ان يموت بوشكاى كان قد رشح نبيلا سلوفاكيا ليخلفه فى الحكم، لكن الترانسلفانيين انتخبوا زجزموند راكوشى Rakoczi وكان الغرض الرئيسى من انتخابه، قطع الطريق على ادعاءات جبرييل باثورى فى العرش، والذى كان فى السابعة عشرة من عمره آنذاك. وهنا تأزم الموقف مرة أخرى لأن حكومة المجر الملكية طالبت بعودة الاراضى التى كانت قد ضمت لترانسلفانيا مدة حياة بوشكاى، وحصلت عليها بالفعل. وتعامل المجريون بفظاظة وقسوة مع تجمعات الهايدو الذين تمردوا واتصلوا بجماعة باثورى. وتحقيقا للسلام تنحى زجزموند راكوشى عن العرش ١٦٠٨ لصالح جبرييل باثورى.

بدأ حكم آخر أسرة باثورى (جابرييل) بداية جيدة، فقد كان يتمتع بشعبية واضحة، ونجح فى تسوية مشكلات الهايدو والسكيليين. وعقد معاهدة مع الهابسبورج أصبحت بلاده بمقتضاها غير ملزمة بالدخول فى حرب مع الاتراك. ولكن لسوء الحظ كان جابرييل باثورى شابا لعوبا مولع بالنساء، كما كان مضطرب غير مستقر متقلب المزاج شأن زجزموند باثورى، وتنقصة اى حنكة سياسية. كما لم يكن يدرك مدى جسامة الاصلاح الكاثوليكى المضاد فى المجر وبصفة خاصة ما كان يحمله من عدوانية، فضلا عن أنه لم يكن مستعدا كلية لمواجهة مؤامرات الكاثوليك المجريين، ونبلاء ترانسلفانيا الكاثوليك، وايضا رادو زربان Radu Serban أمير ولاشيا الى ان أقدموا على محاولة فاشلة للتخلص منه. وعند ذاك قام بمصادرة ممتلكات كل النبلاء الكاثوليك، وطرد آخر رجال الجيزويت فى ١٦١٠ فاثار بذلك كل من المجريين والبولنديين. وحتى تصبح الأمور اكثر سوءا، انهم الساكسونيين بالتعاطف مع الهابسبورج، وبادر باحتلال سيبيو Sibiu، وأبطل كل ماكانوا يتمتعون به من امتيازات وصادر ممتلكاتهم. وعندما «تحقق» له ما اراد، أرسل قوات الهايدو الى مولدافيا، فقام الاتراك بالهجوم على أراضى الهايدو مما اضطر الهايدو الى التراجع من موالدفيا. ومالبث ان أحاط به الاعداء من كل جانب، ولم يبق أمامه الا الدفاع عن نفسه فى سيبيو الساكسونية المعادية له. وفى تلك الاثناء قام الاتراك بتغيير خططهم لسبب لايتعلق بالموقف فى ترانسلفانيا مما أدى الى انقاذ حياة باثورى.

والذى حدث ان الساكسونيين بقيادة ميشيل ڤيس Weiss حاكم براصوف، كانوا يرتبون تمردا انضم اليه بعض السكيليين. وقد قاد حركة التمرد انتونى غيشىGhyczy (انطال Antal) أقرب صديق للامير باثورى، وكان شخصا فاسدا لا فائدة منه، وبالتالى تمكن باثورى من القضاء على التمرد الذى انتهى بموت فيس.ولكن عدم توازن جبرييل باثورى واختلاله النفسى كما سبقت

الاشارة، دفعه لأن يشنق زعيم الهايدو، بل وتخلص من جبرييل بيثلن الذى كان الشخص الوحيد القدير حوله ، ووضع مكانه الخائن غيشى. وقرر اعادة حقوق الساكسونيين مرة اخرى، لكن الوقت كان متأخرا، اذ تحرك ضده بيثلن على رأس قوات بمساعدة الأتراك. وهنا بادر غيشى الذى أدرك اقتراب الخطر باغتيال باثورى فى اكتوبر ١٦١٣ ، ومالبث ان شنق غيشى بأمر جابرييل بيثلن الأمير الجديد.

بتولى جابرييل بيثلن العرش بدأ «العصر الذهبى» الثانى لترانسلفانيا والذى استمر حتى مات خليفته جورج الاول راكوشى فى ١٦٤٨. وكان الاثنان يتصفان بالقدرة العسكرية والادارية، واصبحا من الشخصيات المهمة فى التاريخ الاوربى اذ حاربا الى جانب البروتستنت فى حروب الثلاثين عاما الدينية. ولايمكن بحال من الاحوال انكار قدراتهما واهميتهما فى التاريخ. ولايعنى هذا قبول ادعاء المؤرخين المجريين بان سياسات كل من الرجلين انقذت البروتستنتية المجرية، أو حتى انقذت وضع المجر الخاص فى دائرة الهابسبورج المتنامية. ولاشك ان دوافع كل منهما تحوطها الشبهات بسبب عقيدتهما الدينية من ناحية، وبطولتهما بالنسبة للمجر من ناحية أخرى، اذ كان لكل منهما خططا وتصورات تتعلق بعرش المجر وبولندا وحتى موالدفيا وولاشيا، وكانا شأن باثورى العظيم ستيفن، يحلمان بامبراطورية كبيرة فى وسط أوربا. ولايمكن بالتالى تفسير كل خطواتهما وسياستهما الا على هذا الأساس. فاذا ما وضعنا فى الاعتبار الموقف الاوربى العام وما كانا يتمتعان به من قدرات خاصة، أدركنا كم كانا ناجحين وموفقين على الرغم من انهما لم يحققا كل ما كانا يتوقان اليه. ورغم ان بيثلن انتخب ملكا على المجر الا انه كان من الحكمة والدبلوماسية بحيث لم يسمح بان يتوج ملكا، بل انه انتهز الفرصة للحصول على تنازلات كبرى من الهابسبورج فى صلح نيكولزبورج Nikolsbourg فى ١٦٢١ . وكان لكل من الاميرين نفوذا عريضا فى امارتى الدانوب، بل ويتحالف مع حكامهما، وبالتالى لم يكن باستطاعه العثمانيين اتخاذ اجراءات فعالة لمنع هاتين القوتين من التأثير على «اتباعهما» فى امارتى الدانوب.

ولقد احتذى هذان الترانسلفانيان (جابرييل بيثلن وجورج الاول راكوشى) نموذج جابرييل باثورى فى مصادرة الاقطاعيات. وبهذا الاسلوب اصبحا من الاغنياء، واستقلا كلية عنها وعن الدايت، واصبح فى امكانهما ادارة شؤون بلادهما بالطريقة التى يريان انها مناسبة. وكان معظم جنودهما من المرتزقة يدفعون لهم مرتبات من ريع اقطاعياتهما الواسعة. وقد حقق لهما هذا الاسلوب الأمان، وأعفى السكان من الخدمة العسكرية على الأقل. وكانا، وخاصة بيثلن، مهتمان بالثقافة والاقتصاد، فانتعشت تحت حكمهما السياسة المركنتيلية فى ترانسلفانيا، مما ساعد على زيادة دخل الامارة، كما انتعشت التجارة مع امارتى الدانوب. وعندما جورج الاول راكوشى كانت ترانسلفانيا ارضا ثرية. ولأن الجميع كانوا يعتبرونها مستقلة، فقد كانت قوة يحسب حسابها فى كل البلاطات الاوربية.

ولكن .. تغير كل شئ فجأة فى عام ١٦٤٨ ، اذ اطلق صلح وستفاليا يد الهابسبورج على الاقل وقتيا ومات جورج الاول وخلفه ابنه الذى كان متعصبا دينيا، واستعادت الامبراطورية العثمانية

قوتها وتأثيرها بين القوى. وأما الحوادث التى غيرت من مستقبل ترانسلفانيا فقد بدأت بتمرد القوزاق بقيادة بوجدان همشلنكى Bogdan Hmelniczki الذى تحالف مع فازليه لوبو ضد ماتاى بازاراب Basarab المعروف اسما بتابع جورج الثانى راكوشى. وكانت مشكلة القوزاق تسيطر على اهتمام راكوشى حتى عام ١٥٦٥ عندما هاجم تشارلز جوستاف ملك السويد بولندا. وهنا استغاث البولنديون براكوشى، لكنه كبروتستنتى فاضل قدم مساعدته للسويد. وفى يناير من العام التالى (١٥٦٦) دخل الاراضى البولندية على رأس قواته، على امل الحصول على عرش بولندا. وفى تلك الاثناء كان يتولى منصب الصدارة العظمى فى الامبراطورية العثمانية محمد كوبرللو أول وأعظم آل كوبرللو الذين تولوا هذا المنصب ، حيث امر راكوشى بالانسحاب من بولندا والعودة الى بلاده. غير ان جورج الثانى تجاهل أوامر الصدر الاعظم، واستمر يحارب فى بولندا حتى وجد نفسه دون حلفاء لانسحاب ملك السويد عندما تعرضت بلاده لهجوم الأتراك، واضطر جورج للانسحاب فى النهاية بعد ان دمر البولنديون وتاتار القرم جيشه، واصبحت البلاد فى حالة هيجان ضده عندما وصل مرسوما سلطانيا من استانبول بعزله، وتولية فرانسيز ريدى Rhedei الذى كان طاعنا فى السن، على أمل أن يموت معطيا الفرصة للاتراك لنسيان غضبهم مما حدث، حيث سمحوا لراكوشى باستعادة العرش مرة اخرى. ولم يستطع جورج الانتظار، ففى ١٦٥٨ عاد الى ترانسلفانيا من موقعه فى سلوفاكيا، فى الوقت الذى جهز الصدر الأعظم محمد كوبرللو جيشا ضده وطلب من تاتار القرم حماية هجومه من جهة الشمال. وكان احتلال هاتان القوتان للامارة بداية لانهيار ثروتها الاقتصادية بشكل سريع. وهنا شرع آكوز بركشى Akos Barcsai القيادة السياسية البارزة فى ترانسلفانيا فى الدخول فى مفاوضات مع كوبرللو حيث وافق على دفع تعويضات عن الحرب، وجزية سنوية مقدراها ٤٠ ألف دوكية، وأجلس على عرش الامارة بمعرفة الصدر الأعظم، وفى ١٦٥٩ حاول جورج استعادة عرشه مرة أخرى الا ان محاولته باءت بالفشل، ولم ينتج عنها الا هجوما تركيا جديدا وتخريب واسع، بل وموته فى المعركة عام ١٦٦٠.

ولقد حاول خليفته كيمنى Kemeny محاربة الأتراك لكنه هزم هو الآخر، وقام الاتراك بتعيين ميشيل الأول آبافى Apafi. وكان عهد آبافى طويلا بائسا فى بلاد خربتها الحروب المتصلة وسادتها الانشقاقات الحزبية، وتفشت فيها المؤامرات السياسية، وكان الأمير الحاكم نفسه يتأرجح بين السياسات الموالية للاتراك والموالية للهابسبورج. لكنه اختار ان يكون مواليا للأتراك فى أسوأ لحظة ممكنة فى عام ١٦٨٣، عندما نجحت انتصارات تشارلز اللوريني العظيمة فى استخلاص المجر من الحكم التركى حيث لم يكن أمامه سوى معاهدة بلاى Blaj (بالازفالفا Balazsfalva وبلازندورف Blasen-dorf) فى ٢٧ أكتوبر ١٦٨٦. وقد أتاحت له هذه المعاهدة الاحتفاظ بامتيازاتها ولكنها أرغمت اهالى ترانسلفانيا على قبول «حماية» ليوبولد الاول (١٦٥٧ – ١٧٠٥). وقد تضمنت هذه التبعية الجديدة ادخال حاميات عسكرية للهابسبورج فى قلاع وحصون ترانسلفانيا، ودفع جزية سنوية مقدارها مائة الف دوكية، وهى أكبر بكثير مما كان يطلبه العثمانيون. ولقد صدق دايت ترانسلفانيا على هذه المعاهدة وأعلن عودة ترانسلفانيا الى المجر.

قام الامبراطور ليوبولد بارسال الجنرال انطون كارافا Caraffa الى ترانسلفانيا مندوبا امبراطوريا. وبناء على ذلك فقد كل من الامير آبافي ومجلس النبلاء والدايت كل السلطات، وعاشت ترانسلفانيا حياة البلد المحتل، وعندما مات آبافي فى ١٦٩٠ قام العثمانيون بتعيين ايمرى توكولى Imre Tokoli أميرا على ترانسلفانيا، على حين انتخب الدايت ميشيل الثانى آبافى. وقد استطاع توكولى دخول الامارة والبقاء فيها قرابة شهر قبل ان ترغمه القوات الامبراطورية على الفرار. أما آبافى فلم يصدق الامبراطور ليوبولد الاول على انتخابه، وظل فى أحسن الاحوال أميرا اسميا، يعيش شبه سجين فى ڤيينا حتى وفاته فى ١٧١٣. على ان غزو توكولى لم يمر دون نتائج، اذ كانت الحرب بين العثمانيين والهابسبورج مستمرة، وكان هناك احتمال لنصر تركى غير متوقع مع تغير فى موقف ترانسلفانيا فى الوقت نفسه. ولهذه الأسباب كان ليوبولد الاول مستعد للتباحث مع نيوكولاس (ميكلوس Miklos) بيثلن، والذى كان دايت ترانسلفانيا قد أرسلة ممثلا له. وفى ٤ ديسمبر ١٦٩١ صدرت «وثيقة ليوبولد» Diploma Leopoldinum كمحاولة لضمان الولاء الدائم لاهالى ترانسلفانيا. وكانت هذه الخطوة تتفق ليس مع ما كان فى ذهن بيثلن واصدقائه، بل كانت تتفق ايضا مع سياسة ليوبولد الاول. ففى ١٦٩٠، ١٦٩١ أصدر الامبراطور وثائق مماثلة لأهالى الصرب الذين سارعوا بدخول جنوبى المجر فى اعداد كبيرة بمجرد ان دعاهم لذلك.

وعلى الرغم من ان العثمانيين لم يكفوا عن مطالبتهم بالسيادة على ترانسلفانيا حتى تم توقيع صلح كارلوفيتش Karlovci فى ١٦٩٩، الا ان «وثيقة ليوبولد» أنهت فى الواقع استقلال ترانسلفانيا وأوجدت اطارا سياسيا لوجودها داخل مجال الهابسبورج ظلت فيه دون تغيير حتى عام ١٨٤٨. ولقد اعادت الوثيقة تأكيد «الخطايا السبع القاتلة»، وامتيازات «الثلاث قوميات»، والوضع الخاص «للعقائد الأربعة المعتمدة» داخل اطار امارة مستقلة لم تعد متحدة مع المجر. كما اعترفت الوثيقة بالقاب ووظائف المسئولين، كما حددت دور «القوات الخارجية» بالاقتصار على تمركز طبقة من العسكريين الامبراطوريين فى ترانسلفانيا. كما أكدت على دفع الجزية السنوية ومقدارها مائة ألف دوكية للخزينة الامبراطورية وان اصبحت تدفع فى شكل ضرائب. على ان ليوبولد استمر فى معارضة انتخاب ميشيل الثانى آبافى اميرا على ترانسلفانيا، وعين مكانه جورج بانفى Banffy محافظا يحكم باسمه. وعندما حمل خليفته جوزيف الاول (١٧٠٥ - ١٧١١) لقب امير ترانسلفانيا، اصبح دور المحافظ governor مماثلا لمنصب الفادا قبل عام عام ١٥٢٦. ومع هذا لم يستطع اولئك المحافظون (الحكام) تحقيق الاستقلال والقوة التى كان يتمتع بها الفادا. وعلى الرغم من ان الدايت استخدم حقوقه فى انتخاب الأمير مرة أخرى عام ١٧٠٥ بانتخاب فرانسيس) فيرنسFerenc) الثانى راكوش الذى قاد يوما ما تمردا ضد الهابسبورج، الا ان هذا الحقيقة لم تغير الموقف الذى تأسس بمقتضى وثيقة ١٦٩١.

٥ - الخلاصة

ان تاريخ ترانسلفانيا كأمارة مستقلة هى قصة الفرص السياسية الحزينة الضائعة، فالسيادة العثمانية عليها كانت أخف من تلك التى كانت على امارتى الدانوب. ولم تصل الجزية السنوية المفروضة عليها ٤٠ ألف دوكية الا فى عام ١٦٥٨. وبمقارنة هذا المبلغ بما كانت تدفعه مولدافيا ولاشيا (امارتا الدانوب)، نجد ان ماكانت تدفعه ترانسلفانيا، لايعد شيئا ذا قيمة. وأكثر من هذا فلم تحمل ترانسلفانيا بضرائب خاصة، كما لم تكن بحاجة الى رشوة استانبول باستمراركما كانت تفعل الامارتان الواقعتان الى شرقها. كما لم تكن مضطرة الى «توجيه صادراتها» باحجام محددة واسعار ثابتة للسلطنة العثمانية. وعلى هذا استطاعت ترانسلفانيا ان تحقق رخاء اقتصاديا تحت حكم كل من ستيفن باثورى ، وجابرييل بيثلن، وجورج الاول راكوتش. وأخيرا وعلى النقيض من مولدافيا ولاشيا لم يحدث ان تدخل العثمانيون فى شؤون ترانسلفانيا الا عندما خاض امراؤها وخاصة زجزموند باثورى وجورج الثانى راكوش، غمار مغامرات كانت تهدد بالفعل مصالح السلطان العثمانى، وقد أتيحت للامارة فرصة تشكيل مصيرها بدرجة أكبر مما كان متاحا لامارتى الدانوب التابعتين للعثمانيين، بل واستخدمت ترانسلفانيا بمهارة ملحوظة السيادة العثمانية فى اتصالاتها الهابسبورج.ومن ناحية اخرى كان تدخل الهابسبورج سواء فى شكل التوسع الامبريالى، أو فى شكل حركة الاصلاح الكاثوليكى المضاد، كان يعد اكثر خطرا من تدخل العثمانيين فيما لايعنيهم من شؤون ترانسلفانيا. ومع هذا فلم يحدث ان وجهت قوات الهابسبورج بكاملها تجاه ترانسلفانيا، ذلك ان كثرة الاهتمامات الاخرى للعائلة الامبراطورية، والانشقاقات داخل الاجنحة المتعددة فى البيت الملكى للمجر، حال دون تركيز الهابسبورج لقواتها ضد ترانسلفانيا، بل انه رغم امكانية مواجهة هذا الخطر، الا ان الهابسبورج تعاملوا مع هذا الوضع بنجاح ملحوظ.

وأما على المستوى الاقتصادى فلم يكن لترانسلفانيا مصادرها الطبيعية فقط شأن مولدافيا ولاشيا، بل لقد استمتعت مدنها وطبقتها البورجوازية بحرية الحركة والعمل بدرجة اكبر مما كان عليه الحال فى مولدافيا ولاشيا. وكان ضمن سكان المدينة الساكسون الذين كانت لقدرتهم الاقتصادية وحسن درايتهم بالأمور أمر لامثيل له فى بلدان شرق اوربا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولقد اصبحت اراضيهم التى عهد بها اليهم لأسباب دفاعية، مراكز اقتصادية عندما تسبب الاحتلال العثمانى لوسط المجر فى ارغام تجارة ترانسلفانيا على التحول ناحية الشرق. وكانت التجارة مع امارتى الدانوب، والتى كانت تتم بشكل رئيسى من خلال المدن الساكسونية بواسطة الساكسونيين والرومانيين، وغيرهم من تجار البلقان، قد زادت بشكل ملحوظ مما نتج عنه ارتباط تلك الاراضى بعضها ببعض، مما ساعد جابرييل بيثلن فى اقامة سياساته المركنتيلية الناجحة جدا.

كانت علاقات ترانسلفانيا بامارتى الدانوب كما سبق ان رأينا، أوسع نطاقا من مجال التجارة البسيطة فاذا ما وضعنا فى الاعتبار الموقع الجغرافى والمشكلات المشتركة بين الامارات الثلاث (ترانسلفانيا، ومولدافيا، ولاشيا) أدركنا ان التعاون السياسى والعسكرى بينها أمر لم يكن بالامكان تحاشيه، رغم ان هذا التعاون لم يستغل الاستغلال الصحيح من أى من الامارات الثلاث. ورغم ان

عدم استقرار احوال امارتى الدانوب كان يعزى الى حد كبير لنقص مغزى هذا التعاون السياسى، فمن الملاحظ ايضا ان ترانسلفانيا التى كانت اكثر استقرارا لم توفق هى الاخرى فى وجود قيادة نشطة.

على انه لاينبغى القاء تبعة خضوع كل من مولدافيا وولاشيا لحكم عناصر رومانية، وخضوع ترانسلفانيا لحكم مجريين على نقض هذا التعاون المنشود. فمن المعروف ان القومية لم تكن قوة لها وزنها خلال فترة البحث، وعلى الرغم من حقيقة ان الدوائر الحاكمة الترانسلفانية كانت تنظر باحتقار لأقنانهم الرومانيين. فلم تكن هناك «كراهية قومية» متبادلة من الجانبين كانت تحول دون التعاون بينهما على المستوين السياسى والعسكرى.

ويمكن القول ان كثيرا من أمراء شرق اوربا كانوا ينظرون الى اراضيهم كنواة لدولة قوية مسيحية غير هابسبورجية. واذا كانت الفرصة قد أتيحت لاى منهم للقيام بهذا الدور، فقد كانت متوفرة بالفعل لامراء ترانسلفانيا، لكنها ضاعت. فاذا ما تساءل أحد عن أسباب ضياع الفرصة، فان الاجابة ليست بالأمر السهل.

والحق انه رغم وجود ثلاثة فقط من السبعة «خطايا القاتلة» فى ترانسلفانيا عندما بدأت وجودها المستقل، الا انها لم تستطع تجنب وجود بقية السبعة خطايا باى حال من الاحوال، لا ان تعمل على انقاص عددها. كما كان وجود «القوميات الثلاث» بما لكل منها من امتيازات ومصالح مختلفة يشير الى التوجه نحو بناء اجتماعى تعددى آنذاك. وقد أخذ هذا الاتجاه فى النمّو الى أن أقدم ستيفن باثورى على تثبيت عدد العقائد المعتمدة فى الامارة بأربعة عقائد ومنع التعددية. وعند ذاك وفقط، أصبح النظام الاقطاعى فى أسوأ أشكاله مؤسسا بشكل مؤكد فى ترانسلفانيا. واستخدم الامراء حقوقا تقليدية كانت سائدة قبل الاقطاع تأكيدا لقوتهم على حساب «القوميات الثلاث» وعلى حساب مجالس الدايات.

ويشير العرض الموجز السابق الى نقيصتين أساسيتين فى البناء الاجتماعى – السياسى الداخلى لترانسلفانيا. وتتلخص الاولى فى السهولة التى مكنت الامراء من التلاعب «بالقوميات الثلاثة»، وضرب كل منها بالاخر. ففى مولدافيا وولاشيا وبولندا والمجر الملكية، كان الحكام يواجهون قوة واحدة، ألا وهى طبقة النبلاء. ورغم ان هذه الطبقة كانت منقسمة الى اكثر من جناح، الا انها كانت تتفق جميعا على شئ واحد، الا وهو حماية وضعهم داخل بناء الدولة بما يحفظ استمرار امتيازاتهم، وما ينتج عن ذلك بطبيعة الحال من تحديد سلطة الحكام وتقييدهم. وفى ترانسلفانيا كان الحب مفتقدا بعض الشئ بين «القوميات الثلاثة»، وكان الامراء يعتمدون على تأييد واحدة من تلك القوميات او اثنتين عندما يتحركون ضد الآخرين. وباختصار كانت ترانسلفانيا مجتمعا قبل اقطاعى واقطاعى فى آن واحد. لقد حال عدم وجود طبقة عليا متحدة اتحادا حقيقيا دون تطبيق نظام صحيح وتلك حقيقة. ولقد كان نقص مثل هذه الوحدة سببا فى اعطاء أعدائها وخاصة الهابسبورج، فرصة العثور على العناصر المتمردة واستمالتها، مما أضعف من قدرة ترانسلفانيا على

توجيه كل طاقاتها فى الطريق المناسب.

أما النقيصة الثانية فكانت تتمثل فى استبعاد السكان الرومانيين استبعادا تاما من مفهوم «الأمة السياسية» Political nation، وعلى حين ينبغى رفض تفسير المشاعر «القومية» هنا، فان التفرقة العنصرية بين السكان على أساس الفروق الاثنية، كانت تنمو نموا ملحوظا وخاصة وقد اضافت الاختلافات الدينية ابعادا جديدة الى اختلافات السياسية والاقتصادية. ففى كل مكان كان القن Serf يعتبر كائنا وضيعا، لكنه عندما يتكلم لغة مغايرة للغة سيده ويذهب الى كنيسة غير التى يذهب اليها سيده، تصبح الهوة بينهما اعرض من ان يتم اجتيازها بسهولة. وباستثناء الاستقلال الاقتصادى، كان ذلك مصير القن فى كل مكان. ولم تكن ترانسلفانيا تهتم ابدا بسكانها الرومانيين، وتبعا لذلك كانت تعمل بتأييد من نصف سكانها فقط. ولم يحدث الا فى عهد جورج الاول راكوشي فقط أن أثيرت مصالح الأمراء عند الرومانيين، الا ان الوقت كان متأخرا.

وحتى جورج الاول هذا كان أكثرا اهتماما بالشؤون الخارجية عن المشكلات المحلية. وكان انغماس اولئك الامراء من الحكام المطلقين فى الشؤون الخارجية وراء ضياع الفرصة فى بقاء ترانسلفانيا مستقلة، اذ دخل كل امراؤها الحروب. وعلى حين كانت حروب جون زابولياى دفاعية أساسا للاحتفاظ بالعرش، كانت حروب كل خلفائه عدوانية أساسا. وفى هذا الخصوص فان حكاما غير ذى كفاءة ومقدرة أمثال زجزموند، وجابرييل باثورى، وجورج الثانى راكوتشى، لم يكونوا يختلفون عن الحكام ذوى الكفاءات والقدرة مثل ستيفن باثورى وجابرييل بيثلن وجورج الاول راكوتشى.

ولدى المؤرخين وخاصة المجريين أسبابا كثيرة تفسر هذه الحروب المتصلة، من ذلك ان امراء ترانسلفانيا وقد أدركوا ان بلادهم تقع بين العثمانيين والهابسبورج والبولنديين، وان كانت فى وضع أفضل من مولدافيا ولاشيا، فانهم فهموا بالتالى ان قدرهم يفرض عليهم ان يقودوا نضال شعوب جنوب شرقى أوربا. ولقد ركز هؤلاء المؤرخون على الأسباب الدينية فى شرح وتفسير حروب ترانسلفانيا، وأشاروا أكثر من مرة للروح المجرية الوطنية لامراء ترانسلفانيا، وأبرزوا حقيقة ان تلك الحروب حالت دون خضوع التاج المجرى دينيا وسياسيا لسلطة الهابسبورج المتفوقة، ورغم ان هذه الحجج فيها كثير من الصدق والحقيقة. فانه لاينبغى ان ننسى ان عائلتى بيثلن وراكوتشي لم تكونا ترانسلفانية، وان ممتلكاتهما الأصلية كانت تقع فى منطقة البارتيوم Partium، ومن هنا كانتا مهتمتان بعمق بالامور الخاصة بمملكة المجر.

ومهما يكن من أمر صحة هذه الحجج، فانها لاتفسر فى رأينا سلوك امراء ترانسلفانيا. فكما كان هؤلاء الامراء يستهدفون تحقيق قوة شاملة على حساب «القوميات الثلاث» فى البلاد وقد نجحوا فى ذلك، فقد كانوا يتوقون لتحقيق هدفا مطلقا مشابها فى الشؤون الخارجية يخرج بهم عن نطاق ما تتطلبه الأغراض الدينية والمحلية لترانسلفانيا. أما هذا الهدف الخارجى الذى كان مستمرا، فكان يتلخص فى رغبتهم فى ايجاد دولة كبرى فى النهاية تشمل المجر وبولندا ومولدافيا ولاشيا،

بالاضافة طبعا الى ترانسلفانيا. وقد أدى الذهاب بعيدا عما تقتضيه الظروف الموضوعية للامارة دينيا وسياسيا، والتشبث بسياسة امبريالية، الى اضعاف القاعدة الأساسية لقوة الامراء، ألا وهى ترانسلفانيا نفسها وجعلها تعجز حتى عن ان تكون نواة لولاية مستقلة ناهضة فى جنوب شرقى اوربا.

وعلى الرغم من ان الطموح الشخصى والرغبة فى تأسيس ملكية تلعب دورا مهما بالتأكيد فى هذه السياسة المتعاظمة لامراء ترانسلفانيا، فانه لاينبغى ان ننسى ان اولئك الامراء ايضا بدأوا حكمهم من خلال «ميراث» لم يكن باستطاعتهم نسيانه. فمثلا كان زابولياى الذى خلفوه فى حكم ترانسلفانيا واليه ينتمى خلفاؤه الاول، انتخب ملكا على المجر، كما كان لحكام الامارة من أسرة باثورى ادعاءات غامضة فى عرش المجر. وبعد ان اصبح ستيفن باثورى ملكا على بولندا، اعتقدت أسرته وكذا أقرباء أسرة راكوتشى أن لهم حقا فى عرش مملكة المجر ايضا. والحق انه لم يوجد من بين امراء اوربا فى تاريخها الحديث من طرح جانبا فكرة المطالبة بالتوسع فى الاراضى المجاورة له، ولم يكن امراء ترانسلفانيا استثناء لتلك القاعدة بطبيعة الحال. وكان لطموح اولئك الامراء ماكان يعرف بالمبررات الشرعية. وفى سنوات الحروب الدينية كانت تلك المبررات فى مستوى الهدوء النسبى للامراء الذين مارست بلادهم قدرا من التسامح الدينى اكثر من غيرهم. وباضافة تلك الظروف الى التفسيرات التى قدمها المؤرخون والتى سبقت الاشارة اليها، يمكن فهم سياسات أسرة باثورى وبيثلن وأسرة راكوتشى فهما أفضل.

وتبقى نقيصة أخرى أساسية، ألا وهى أنه حتى الامراء ذوى المقدرة اعمتهم ايضا اهدافهم الشخصية عن ادراك انهم لايملكون القوى الكافية. وان سياساتهم اضعفت قاعدتهم الاساسية (اى ترانسلفانيا نفسها) بحيث اصبحت عاجزة عن ان تقوم بالدور المطلوب. لقد كان سوء التقدير والرغبة فى القوة سببا فى تدمير قوة «القوميات الثلاث» واضعاف اى تماسك للمشاعر الترانسلفانية من جانب السكان. كما كان وراء ضعضعة الوضع الاقتصادى لترانسلفانيا والذى بدا واضحا بعد أول هزيمة حقيقية وقعت أيام جورج الثانى راكوتشى، والذى ترك البلاد دون اى قدرة على استرداد ما كان، وقاد الأمور بسرعة الى نهاية وجودها كأمارة مستقلة.

اذا وضعنا فى الاعتبار موقف العثمانيين تجاه ترانسلفانيا، وعجز الهابسبورج عن حشد القوة الكافية لكبح جماحهم، والثروة الاقتصادية الأساسية للبلاد، أدركنا ان الامارة كانت مرشحة لدور بيدمونت بالنسبة لجنوب شرقى أوربا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. غير أن سياسات أمرائها جعلت هذا الاحتمال أمرا غير مكن، وأورثها لمستقبل من الفقر والانقسام. وعلى الرغم من ان الملكية المجرية كسبت من هذه السياسة فيبقى السؤال الخاص .. ما اذا كان هذا المكسب قد أرضى المجريين فى ترانسلفانيا تاركين العناصر الاخرى من السكان وحدهم يبرر بدرجة كافية التضحيات التى قدمت؟. والاجابة على ضوء فهم الماضى بعد حدوثه تكون بالنفى، خاصة عندما يضع المرء فى اعتباره الفرص التى لم تستغل الاستغلال الصحيح، بل أهملت لصالح سكان مملكة المجر على حساب اولئك الذين يعيشون فى ترانسلفانيا.

الفصل الثامن

دوبروڤنيك (راجوزا)

١ – خليفة تاريخية

فى ١٩٠٤ كتب لويجى ڤيلارى Luigi Villari أحد الباحثين الايطاليين كتابا عن تاريخ دوبروڤنيك مايزال يحتفظ بقيمته وفائدته حتى الآن. ولقد عبر ڤيلارى عن الزواية التى كانت تهمه فى هذه الدراسة من خلال العنوان الفرعى للكتاب الذى جاء تحت عنوان «حلقة فى الانتصار التركى». وفى معالجته لهذه الزواية يركز تركيزا شديدا على العلاقة بين دوبروڤنيك والعثمانيين، لأنه بانعقاد أول معاهدة بين الطرفين فى ١٤٥٨ كانت المدينة – الدولة الدلماشية (دوبروڤنيك) قد استكملت جوانب تطورها وأصبحت أعظم قوة اقتصادية فى البلقان.[1] كانت دوبروڤنيك واحدة من عدة مدن – موانئ على ساحل دلماشيا تشمل مدن: سبليت Split (سبلاتو Spalato)، وزادار Zadar (زارا Zara) وسيبنيك Sipenik (سبنيكو Sebenico)، وكوتور Kotor (كتارو Cattaro)، وتروجير Trogir (تراو Trau) والتى احتفظت بعلاقات وثيقة طوال عدة قرون مع أوربا الغربية وخاصة ايطاليا. وقد عاشت تلك المدن على الملاحة والتجارة والصناعة، وكانت بمثابة الأبواب التى دخلت منها المؤثرات الثقافية الغربية الى البلقان اثناء الحكم العثمانى. وكانت دوبروڤنيك أكثر هذه المدن اهمية ثقافيا واقتصاديا، كما كانت الوحيدة التى بقيت مستقلة عن دولة البندقية فى ١٤٠٢، ومن ثم كانت المنفذ الوحيد لتجارة البلقان (ناهيك عن مدينة دوريس Durres الأقل أهمية) مع «أقاليم» أوربا العثمانية. ويفسر الموقع الفريد لدوبروڤنيك الأهمية التى القاها العثمانيون على المدينة التى استفادت كثيرا من اتصالها بالاراضى العثمانية. وفى هذا الخصوص فان العنوان الفرعى الذى وضعه فيلارى لكتابه يعد أمرا من قبيل المبالغة.

خلال الفترة من ١٤٥٩ – ١٤٩٩ كما سبقت الاشارة فى الفصل الثالث، نجح العثمانيون فى اخضاع كل الدويلات والمدن المستقلة فى البلقان باستثناء دوبروڤنيك التى ظلت الوحدة البلقانية المستقلة الوحيدة حتى عام ١٨٠٦، عندما احتلتها قوات نابليون. وفى هذا الفصل سوف نركز فقط على زوايتين اثنتين فقط من تاريخ دوبروڤنيك وهما: اتصال المدينة بالامبراطورية العثمانية، ومغزى وجودها للتطور التاريخى للسلاف الجنوبيين. أما التجارة وهى أكثر ملامح دوبروڤنيك أهمية

(1) Luigi Villari, The Republic of Ragusa, an Episode of the Turkish conquest (London: J.M. Dent, 1904.

فسوف نعرض لها عندما تدعو الضرورة[1].

يذكر المؤرخ قسطنطين بورفيروجيناتيوس Porphyrogenetus ان غارات قبائل الآفار Avar فى القرن السابع دمرت مدينة إبيدايروس Epidaurus ورحل الناجون من الدمار الى مسافة ١٥ ميل تقريبا ناحية الشمال الى موقع اكثر أمنا، وأسسوا مدينة جديدة باسم راجوزيوم Ragusium (دوبروفنيك)[2] ولما كانت الارض المحيطة براجوزيوم صخرية جرداء، فقد اضطر المستوطنون الجدد من البداية ان يدفعوا جزية لرؤساء أقاليم السلاف المجاورة المعروفة باسم موجوريز Mogoris للحصول على حق زراعة الارض هناك لمواجهة اعباء الحياة. ولقد ظلت موارد راجوزا لاتكفى سكانها حتى بعد ان امتدت من أستاريا Astarea على الطريق الرئيسى لتشمل الثلاث جزر الصغيرة: كولوشيب Kolocep، ولوبود Lopud، وشيبان Sipan، وحتى آخر حجم وصلت اليه فى عام ١٤٢٦[3]. وما ان جاء منتصف القرن الخامس عشر حتى كان عدد سكان المدينة نفسها قد بلغ حوالى خمسة الى ستة الآف نسمة. أما سكان الاقليم ككل فقد بلغ حوالى ٢٥ - ٣٠ ألف نسمة. واذا ما وضعنا فى الاعتبار ان الطاعون انتشر فى دوبروفنيك ثمانية عشر مرة بين عامى ١٣٤٨ - ١٦٩١، وانها تعرضت لزلزال مدمر فى ١٦٦٧، يمكننا ان نفترض باطمئنان ان سكانها لم يتجاوزوا أكثر من ٣٠ ألف نسمة على الرغم من أن بعض المؤلفين ذكروا ارقاما اكثر من هذا[4]. ومن الملاحظ ان علاقات دوبروفنيك مع البلدان السلافية استمرت طويلا منذ فترة مبكرة، فضلا عن علاقاتها مع القوى المجاورة الأخرى وهى: البندقية، ودولتى الصرب والبوسنة، وكرواتيا، والمجر، ونابولى. ولما كانت دوبروفنيك ميناء بحريا أساسا، فكان من الطبيعى ان تهتم بالتجارة البحرية، وعقد صلات تجارية مع البلقان. ففى ١١٩١ منح امبراطور بيزنطة اسحق الثانى انجيلوس Isaac 11 Angelus (١١٨٥ - ١١٩٥) تجار المدينة حق حرية التجارة فى اراضيه. وقبيل ذلك ببضع سنوات كانت قد حصلت على امتيازات مماثلة من الصرب (١١٨٦) ومن البوسنة (١١٨٩). وقد فتحت هذه المعاهدات الثلاث شبه الجزيرة لتجار دوبروفنيك.

---

(١) لمن يرغب فى التعرف على تفاصيل هذه التجارة وكذلك أفضل صورة لتاريخ دوبروفنيك يمكنه الرجوع الى الدراسة الممتازة الآتية: Francis W. Carter, Dubrovnik (Ragusa). A classic city - state (London and New York: Seminar press, 1972

(٢) يعتمد القسم الاول من هذا الفصل بشكل أساسى على موجز تاريخ دوبروفنيك فى بداياتها الاولى كما ورد فى الفصلين الاول والثانى من كتاب- Barisa Kiekic, Dubrovnik in the 14 th and 15 th Centuries: A city between East and West (Norman: University of Oklahoma press, 1972)

(٣) اضيفت جزيرة لاستوفو Lastovo للاقليم الاصلى فى منتصف القرن الثالث عشر وتبع ذلك شراء جزيرة بلياسك peljesac فى ١٣٣٣ من الصرب والتى اتحدت مع الاقليم الاصلى عندما استحوذت دوبروفنيك على الارض التى تفصل الاثنين فى ١٣٩٩، والتى كانت تعرف باسم بريموريه Primorje. وبين هذين الاستيلاءين ضمت جزيرة مليت Mljet. وبين عامى ١٤١٩ - ١٤٢٦ اضافت دوبروفنيك اقليم كونافلى Konavli الواقع جنوب أستاريا ويشمل مدينة كافتات Cavtat التى شيدت على انقاض مدينة إيبادايروس. وقد بلغت مساحة كل الاراضى المضمومة ٤٢١,٥ ميل مربع بما فيها جزيرة لوكروم Lokrum الصغيرة على مدخل ميناء المدينة.

(4) Carter, Dubrovnik, p. 16

ومن الملاحظ ان المعاهدة مع البوسنة تضمنت لأول مرة الاسم السلافى لراجوزا، ألا وهو دوبروڤنيك، رغم ان الاسم الرسمى لها وهو كوميونة راجوزى اللاتينية Latik Communitas Ragusu كان مايزال مستخدما. ومن ناحية اخرى كانت المدينة قد اصبحت أسقفية لأكثر من قرن من الزمان، ويتكلم معظم سكانها لغتين حتى اصبح العنصر السلافى يشكل اغلبية السكان مع القرن الثالث عشر.

ومن العجيب ان دوبروڤنيك بعد ان حصلت على كل تلك الامتيازات التجارية خضعت للبندقية فى ١٢٠٥، وظلت تحت هيمنتها حتى عام ١٣٥٨ عندما أوقع ملك المجر لويس العظيم (١٣٤٢ – ١٣٩٢) الهزيمة بالبندقية وجردها من ممتلكاتها على ساحل دلماشيا. وفى اعقاب ذلك عقد لويس معاهدة مع دوبروڤنيك أصبحت بمقتضاها مستقلة استقلالا كاملا تحت سيادة اسمية له.

والحق ان دوبروفنيك تحت حكم البندقية استكملت تنظيماتها السياسية والاجتماعية بشكل نهائي بفضل البنادقة البارزين الذين حكموها. وبعد انتهاء حكمهم صعد الى كرسى الحكم كاهن محلى منتخب (كينز Knez). واذا كان الحاكم البندقى يمارس الحكم بالتفاهم مع النبلاء المحليين، الا ان الكاهن الذى خلفه، لم يكن اكثر من رئيس رمزى. وكانت مدة ادارته لاتزيد احيانا على شهر فقط. وكان يساعد كل منهما (الحاكم البندقى والكينز) مجلسان: الاول المجلس الصغير (Consilium Minus, Mab Vijece)، ويتكون من أحد عشر عضوا من النبلاء والقضاة، ويقوم بدور المحكمة العليا وبواجبات الشرطة وتنظيم الاسواق، والثانى هو المجلس الكبير(Consilium Minus, Veliko Vijece) ويتكون من حوالى ثلاثمائة نبيل، ومهمته انتخاب اعضاء الهيئات السياسية الاخرى، ويتمتع بسلطات تشريعية وله القول الاخير فيما يتعلق بالقرارات ذات الاهمية الكبرى، رغم ان اجراءاته لاتصبح قانونية الا بعد ان يصدق عليها الأسقف. كان السناتو (Consilium Rogatorum, Vijece Unmoljenih) ويتكون من ٤٥ عضوا بما فيهم الكاهن وأعضاء المجلس الصغير، يعتبر أهم الهيئات السياسية والمجال الوحيد للسلطة الاوليجاركية الأبوية. وكان أعضاؤه دائما من مجموعة الأسر الصغيرة التى أعدت أفرادها لممارسة شؤون الحياة، وهو الهيئة التى تقوم باعداد مشروعات القوانين للمجلس الكبير ويناقش أمور الحرب والسلام، ويصدق على المعاهدات، ويتعامل مع كل المشكلات الدبلوماسية المهمة لدولة المدينة.

وعلى الرغم من ان النبلاء الارستقراطيين (البطارقة) كانوا يسيطرون على مجالات الحياة السياسية والاقتصادية لدوبروڤنيك، ويملكون معظم الاراضى الواقعة خارج المدينة فضلا عن مساحة كبيرة من المدينة نفسها، الا انهم لم يحتكروا الحياة السياسية أو الاقتصادية، بل كانوا يتعاونون مع التجار والحرفيين وقباطنة البحر وأصحاب طوائف الحرف والمهن الذين احتفظوا بكثير من حقوقهم فى تنظيم شؤونهم الخاصة. وكانت مصالح كل هذه المجموعات واحدة ومتداخلة قبل كل شئ فالنبلاء الارستقراطيون لهم السيطرة بسبب أصولهم الاجتماعية كنبلاء، وبسبب ثروتهم التى جعلتهم يقومون بدور البنوك فى اقراض سائر السكان. ولم تكن دوبروڤنيك مجرد مركز تجارى

فقط، بل كانت مركزا صناعيا ايضا، اذ انتظم الحرفيون بها فى طوائف وروابط، وان ظلت نشاطاتها بسيطة دون أهمية حتى القرن الخامس عشر.

وعندما حرمت العبودية رسميا فى دوبروفنيك فى ١٤١٦ بقرار من المجلس الكبير، وجد الفلاحون أنفسهم فى أسفل الهرم الاجتماعى. وكانت قلة قليلة منهم تملك أرضا، وقاوموا محاولات النبلاء الارستقراطيين والكنيسة لاستقنانهم وظلوا أحرارا، وتحددت ما عليهم من التزامات بمقتضى عقود. أما من الناحية الشرعية فقد كانوا خاضعين لقانون الدولة. وهذا يعنى انهم لم يكونوا يحاكمون فى محكمة اللوردات، كما احتفظوا بحقهم فى حرية الهجرة والتنقل. والحق ان انتعاش المدينة ونموها وازدهارها كان بحاجة الى قوم مهيئين لمعاملة الفلاحين الاحرار الذين جذبتهم المدينة وحل محلهم الوافدون من السلاف والالبان وعناصر اخرى من الاراضى المجاورة.

وينبغى اضافة بعض التطورات الاخرى لتلك التطورات السابقة، والتى لم تبدأ بحكم البنادقة وان وصلت (باستثناء الغاء العبودية) الى شكلها النهائي تحت هذا الحكم، ولعل أكثر اسهامات البندقية أهمية، المساعدة التى قدمتها للحفاظ على استقلال دوبروفنيك من أطماع الدويلات السلافية الناهضة، وتمكينها من عقد اتفاقات تجارية مع اليونان وبلغاريا ساعدتها على مد نشاطها الاقتصادى داخل منطقة البلقان. وعند نهاية حكم البندقية نجحت دوبروفنيك فى اقامة روابط طيبة من جديد مع البوسنة والصرب. وكانت هذه الروابط على جانب كبير من الأهمية، ذلك ان تجارة دوبروفنيك كنموذج أخذت شكلها النهائي فى القرن الثالث عشر، حيث بدأ العمل فى مناجم الصرب بحثا عن المعادن يأخذ شكل الاستثمار الجاد. وكان أهالى دوبروفنيك منذ البداية مهتمون اهتماما عميقا بالبحث فى المناجم. وعندما انتهى حكم البندقية لهم لم يكونوا فقط يتاجرون فى الفضة والنحاس والرصاص والحديد، بل كانوا يديرون ويملكون مناجم المعادن فى الصرب، كما تمتعوا بوضع مماثل فى مناجم البوسنة ايضا، فاذا ما وضعنا فى الاعتبار ما كانوا يتمتعون به من امتيازات فى اراضى البلقان بما فى فى ذلك اعفائهم من الضرائب، وحق التجارة دون عوائق، وحق تسوية أمورهم طبقا لقوانينهم وأمام قضاتهم .. أدركنا أن أهميتهم كانت تزداد بشكل ملحوظ. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل لقد كانت لراجوزا مستعمراتها فى كل المراكز التجارية بالبلقان باستثناء بلغاريا فى منتصف القرن الرابع عشر. وينبغى ان نتذكر فى هذا الخصوص ان «القانون» العثمانى اعترف بالترتيبات والاوضاع السابقة على الوجود العثمانى بالبلقان، مما جعل الامتيازات التى كان يتمتع بها اهالى راجوزا فى اوربا العثمانية فيما بعد ذات مغزى كبير.

وبنهاية حكم البنادقة لدوبروفنيك زالت العقبات الملاحية التى كانت البندقية قد فرضتها، حيث أتيح للمدينة ان تمد تجارتها البحرية المحمولة على نحو ١٨٠ مركبا لتحقق ارتباطاتها مع ارضها الرئيسية. ومن الملاحظ ان نموذج تجارة دوبروفنيك الذى ظل دون تغيير خلال الحكم العثمانى للبلقان أخذ شكله النهائي فى النصف الثانى من القرن الرابع عشر، اذ كانت دوبروفنيك تصدر المعادن ومختلف انواع المنتجات الحيوانية، وبعض انواع الأطعمة من شبه الجزيرة، وتمدها بالملح والمصنوعات الغربية وبصفة خاصة المنسوجات ومواد الترف والرفاهية. وقد نمت تجارة دوبروفنيك

نموا سريعا حتى امتدت الى اسبانيا وسوريا ومصر وكل بلاد البحر المتوسط بشكل عام. وكان تجار دوبروڤنيك قد حصلوا عام ١٣٧٣ من البابوات على تصريح بالتجارة مع المسلمين، مما كان سببا فى تسهيل اتصالاتهم الاولى بالعثمانيين الى حد ما.

وهكذا ففى ١٣٩٢ حدث اول اتصال لدوبروڤنيك بالعثمانيين عندما كانوا يغزون الاراضى المحيطة بالمدنية. وفى عام ١٣٩٧ حصلت دوبروڤنيك من الحكومة العثمانية على اذن بحرية التجارة والاستيطان فى البلقان، وهو اذن لم يكن اكثر من اعادة تأكيد لحقوق قائمة. وقد تجدد هذا الأذن باتفاقية فى ١٤٤٧ تلتها معاهدة اخيرة فى ١٤٥٨ وضعت دوبروڤنيك بمقتضاها تحت الحماية العثمانية مقابل ١٥٠٠ دوكية سنويا تدفعها. وقد ارتفع المبلغ الى ١٢٥٠٠ دوكية فى عام ١٤٨١ حيث تم تثبيته طوال علاقات دوبروڤنيك مع العثمانيين. وعلى الرغم من ان سكندربيج (١٤٠٣ ؟ - ١٤٦٨) وماثياس كورفينوس (١٤٥٨ - ١٤٩٠)، وحتى البابوات طالبوا دوبروڤنيك مرارا بقطع روابطها مع الأتراك، الا ان المدينة كانت تدرك الامتيازات التى تعود عليها من تلك العلاقات.

وما ان جاء عام ١٤٨١ حتى كانت دوبروڤنيك قد أقامت كافة منظماتها الداخلية وأسلوب تجارتها ومستعمراتها التجارية فى البلقان، والتى امتدت اكثر واكثر اثناء حكم العثمانيين لشبه الجزيرة. كما كانت قد غيرت اسمها فى مطلع هذا القرن (القرن الخامس عشر) رسميا من كوميونة Communitas الى جمهورية Republic. وكل ما كان على العثمانيين ان يفعلوه الحال كذلك، هو الاعتراف بما هو قائم ما داموا مهتمين بالسماح لدوبروڤنيك بالاحتفاظ باستقلالها قائما ومواصلة النشاطات التجارية معها فى البلقان. ولما كانت التجارة أمرا مهما للعثمانيين فقد عملوا على ان تظل تجارة الولايات الاوربية الجديدة التى خضعت لهم والتى تمر بالطرق التقليدية بعيدة عن متناول أيدى اعدائهم من البنادقة. غير ان البنادقة مالبثوا أن افاقوا بسرعة من الهزائهم التى انزلها بها حكام المجر من أسرة آنجو Anjou، وعادوا للتحكم من جديد (بعد الربع الاول من القرن الخامس عشر) فى كل الموانئ المهمة على ساحل دلماشيا فيما عدا دوبروڤنيك. ولما كان العثمانيون مهتمون بتأمين طرق التجارة البلقانية على البحر الادرياتى، فلم يكن امامهم الا تأمين ميناء دوبروڤنيك وذلك بتقديم كافة التسهيلات التجارية للمدينة سواء عن طريق الحرب أم من خلال اتفاقية او معاهدة.

٢ - علاقات دوبروڤنيك مع العثمانيين

لم تكن مهمة دبلوماسى جمهورية دوبروڤنيك سهلة فى عقد علاقات مع الآخرين .. فعندما عقدوا أول اتفاقاتهم مع العثمانيين كانت المجر صاحبة السيادة الاسمية على الجمهورية مازال قادرة على القيام باعمال عدوانية. وفى الوقت نفسه كان ساسة أوربا وخاصة البابا مايزالون يفكرون فى شن حرب صليبية ضد العثمانيين، وينظرون شذرا لأى حكومة مسيحية تحتفظ بعلاقات دبلوماسية

وتجارية طيبة مع «الكفار» (غير المسيحيين)، إلا ان ساسة دوبروڤنيك أدركوا فى ١٣٩٧ ببعد نظرهم ان العثمانيين اصبحوا بالفعل القوة الرئيسية فى البلقان، وظلوا متمسكين بهذا الرأى حتى بعد هزيمة العثمانيين هزيمة كبرى فى أنقرة ١٤٠٢. وقبيل معركة ڤارنا Varna فى ١٤٤٤ ظلت دوبروفنيك بمعزل عن الحلفاء المعادين للعثمانيين دون اثارة حفيظة اعداء الدولة العثمانية فى الوقت نفسه. وأكثر من هذا نجحت دوبروفنيك فى الحصول على أذن باباوى (١٤٣٢) للتجارة مع العدو (العثمانيون المسلمون). وبعد معركة ڤارنا تطلب الأمر مهارة كبرى لابقاء العلاقات الدوبروڤنيكية – العثمانية دون تغيير من الناحية العملية طوال عدة قرون، رغم التغييرات الكثيرة التى وقعت فى الامبراطورية العثمانية. وعلى الرغم من الاعتراف بحقيقة ان هذه العلاقات كانت ذات مميزات مشتركة ساعدت كثيرا ساسة دوبروڤنيك، الا انها قللت دون شك من ضخامة ما حققوه من أهداف.

وتمثل العلاقة بين المدينة – الدولة الصغيرة (دوبروڤنيك) والامبراطورية الكبيرة (الامبراطورية العثمانية) صفحة مثيرة فى اطار العلاقات المعاصرة (١) اذ كانت دوبروڤنيك الولاية التابعة الوحيدة من ولايات الامبراطورية العثمانية التى لم تتعرض اراضيها للغزو الخارجى خلال فترة تبعيتها الطويلة. كما كان وضعها ملتبسا ومبهما من وجهة نظر الفقه الاسلامى العثمانى. وليس هناك من شك فى ان دوبروفنيك كانت أقل الولايات ضررا بروابطها مع العثمانيين عما كانت عليه احوال مولدافيا وولاشيا وترانسلفانيا، وان مواطنيها حظوا بتقدير خاص من «سادتهم».

والحاصل انه بعد عام ١٤٠٢ (تاريخ هزيمة العثمانيين فى أنقرة) لم تعد معاهدة ١٣٩٧ التى أسست العلاقات بين الدولة العثمانية ودوبروڤنيك قائمة. وعلى هذا ففى ١٤٤٢ استؤنفت العلاقات من جديد بين الطرفين. وأعيد التفاوض بشأنها، وتنظيم العلاقات فى ١٤٥٨، حيث أخذت شكلها النهائى بمقتضى اتفاقية فى عام ١٤٨١؛ ورغم ان العثمانيين قاموا بتغيير هذه الاتفاقية أكثر من مرة لصالحهم ومن جانبهم فقط، الا ان دوبروڤنيك كانت دائما تعارض تلك التغييرات، وكان دبلوماسيوها قادرون دائما على اعادة الأمور الى نصابها بعد فترة قصيرة وفق الاتفاقية التى ظلت دون تغيير فعلى حتى وصول جيش نابليون الى دلماشيا.

كانت اتفاقية ١٤٨١ تعرف فى الوثائق العثمانية باسم «عهدنامة»، وهى صورة للوثائق

---

(١) ان هناك كثيرا من المؤلفات التى تتناول تاريخ دوبروفنيك ولكن الدراسات الخاصة باتصالات المدينة مع العثمانيين تعد قليلة نسبيا. ومن هذه الدراسات المنشورة هناك ثلاثة فقط تستحق انتباهنا خاصة وقد تم الاعتماد عليها بشكل مكثف فى كتابة الصفحات التالية من هذا القسم من الفصل Ivan Bozic , Dubrovniki turska uxiv veku (Beograd Srpska Akademia Nauka, 1952) (دوبروفنيك وتركيا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر) Vuk vinaver, Dubrovnik u xvlll veka ، دوبروڤنيك وتركيا فى القرن ١٨ [illegible] (Beograd: srpska Akedemia Nauka, 1960) ' Nicolaes H Biegman, the Turco - Ragusan Relationship according to the firmans of Murad III 1575 - 1595 مخطوطة فى أرشيف دولة دوبروڤنيك (The Hague - paris: Mouton, 1967)

الاسلامية الشرعية التى كانت تربط الولايات التابعة الاخرى بالعثمانيين. ومن الملاحظ من نصوص هذه الاتفاقيات انها لم تكن تتطابق تماما مع منهج تقسيم العالم فى العرف العثمانى الى دارين: دار الاسلام، ودار الحرب. كما لم تكن تتطابق ايضا مع احكام المذهب الحنفى السائد فى الامبراطورية العثمانية لأنها أوجدت عالما ثالثا. ولقد توصل العثمانيون الى حل لهذه المشكلة الشرعية يقوم على اعتبار ان كل ارض تدفع لهم اى شئ جزء من دار الاسلام. وقد أبرزوا هذا التفسير فى الاتفاقيات التى عقدوها مع الحكام الآخرين، ووصفوا كل مايدفع بالخراج، وهى ضريبة تدفع مقابل السماح بالانتفاع بالارض، اما فى حالة الولايات التى لم تكن علاقتها بالدولة العثمانية علاقة تبعية بالمعنى الشرعى بما فى ذلك مولدافيا وولاشيا وترانسلفانيا، فكان السكان يعتبرون أهل ذمة ويعاملون على هذا فى اى مكان يحلون به من اجزاء السطنة. ومن هنا كان التدخل فى شؤون حياتهم أمرا مبررا قانونيا وشرعيا.

وعلى الرغم من ان علاقة دوبروفنيك باستانبول على الورق كانت على شاكلة علاقات الولايات التابعة الاخرى، الا انها فى الواقع العملى كانت شيئا آخرا. ولقد صاغ المؤرخ بيجمان Biegman عبارة مناسبة تصف هذه العلاقة حين وصف دوبروفنيك بانها «جزء الحكم الذاتى فى الامبراطورية العثمانية»[1]، اذ لم تكن الجمهورية - المدينة هذه تحكم نفسها بطريقتها الخاصة فقط، بل كانت تقوم بالمهام الأساسية لأى دولة ذات سيادة، مثل حماية مواطنيها فى الداخل والخارج حتى ولو كانوا فى مشكلات مع سيدهم «الاسمى» (اى الدولة العثمانية). ورغم ان معظم الوثائق العثمانية تشير الى اهالى راجوزا (دوبروفنيك) باعتبارهم اهل ذمة، الا ان هناك وثائق أخرى تصفهم «بالفرنجة» (وهو تعبير يطلق على المسيحيين سكان دار الحرب)، بل ان بيجمان عثر على وثيقة استخدمت تعبير« اللاتين» لتمييز سكان دوبروفنيك عن اهالى الولايات الاخرى. ومن الثابت ان تحديد وضع دوبروفنيك بدقة وكذلك سكانها لم يكن واضحا تماما فى ذهن العثمانيين. ولعل القدرة على ابقاء هذا الوضع غامضا طوال قرون كثيرة يعد أعظم انجازات الدبلوماسية الدوبروفنيكية، ويفسر لدرجة كبيرة الرغبة فى الاحتفاظ بالاستقلال التام لتحقيق كل الاغراض عمليا.

والى جانب المصالح المشتركة بين استانبول ودوبروفنيك بفعل مهارة دبلوماسيى المدينة، هناك عاملا له مغزاه فى الوضعية الخاصة لهذه المدينة الدلماشية، إلا وهو شكل حكومتها. كان العثمانيون فى علاقاتهم الخارجية يتعاملون دائما مع الافراد: ملوك، وأمراء، وسلاطين مماليك، وحتى عندما كانوا يضطرون الى تقديم تنازلات أو امتيازات داخل دولتهم، أو يمنحون شخصيات محلية قوية امتيازات معينة، فان هذا كان يحدث نتيجة قدرة فرد معين أو عائلة بعينها على الاستحواذ على موضع القوة والاحتفاظ به. وعلى هذا وطبقا للتصور العثمانى فى السياسة، كان «الامير» الفرد هو مفتاح الموقف فى كل حساباتهم وترتيباتهم .. فهو تابعهم الذى يدين بالولاء لهم، والمسئول عن سلوك رعاياه وتحصيل الضرائب وادارة الشؤون السياسة بما يرضى العثمانيين. وكان تثبيته أو تعيينه أو

(1) Biegman, The Turco - Ragusan Relationship, p. 26

عزله وضمان الاعتماد عليه، باحاطته بكوكبة من «المستشارين» و «الحراس» من شأنه تسوية كل المشكلات السياسية التى قد تنجم عن علاقة التابع بالسيد، طالما كان العثمانيون معنيون بالأمر.

ومن ناحية اخرى لم يكن لدى العثمانيين الخبرة الكافية ولا حتى التصورات النظرية اللازمة لكيفية التعامل مع جمهورية او ليجاركية من نوع دوبروفنيك، وليس من خلال أمير حاكم. ولكن ولأنهم كانوا متسامحين مع دوبروفنيك بكل مالها وما عليها. فقد اضطروا للتعامل مع مجلس سناتو الجمهورية كهيئة عامة، وليس مع شخصية واحدة، فى المدينة (أمير حاكم)، يستطيعون من خلالها ضبط ومراقبة أحوال المدينة مثلما كانوا يفعلون فى الاماكن الاخرى. وكون ان العثمانيين كانوا يوجهون كل رسائلهم الى دوبروفنيك من خلال بكوات المدينة (السناتورز/ الشيوخ)، يشير الى عجز العثمانيين عن التعامل مع فكرة الهيئة العامة الحاكمة، وهو دليل ايضا على مقام دوبروفنيك فى البناء القيمى التركى، فاذا عرفنا ان من يحمل رتبة «بك» فى المجتمع العثمانى يعتبر شخصية مهمة ذات مكانة عالية، وإذا عرفنا ايضا ان نبلاء ترانسلفانيا وملاك الاراضى الزراعية (البويار) فى امارتى الدانوب لم يكونوا يعتبرون «بكوات» فى استانبول، على حين ان اعضاء مجلس السناتو فى دوبروفنيك كانوا يعتبرون كذلك، أدركنا مدى أهمية دوبروفنيك عند العثمانيين.

وثمة اختلاف آخر له مغزاه بين وضع دوبروفنيك ووضع الولايات التابعة الاخرى، الا وهو المكانة التى حظى بها مواطنيها الذين يعيشون فى دائرة الامبراطورية العثمانية، وهذا الوضع مرة أخرى لم يكن يتطابق مع الاطار الشرعى أو القانونى الذى حددته الدولة التركية. وتفسير ذلك انه اذا كانت دوبروفنيك تعتبر لدى العثمانيين دولة مستقلة، فكان ينبغى طبقا لذلك الاطار اعتبار كل سكانها أجانب ينبغى أن يحصلوا على اذن للاقامة فى انحاء الامبراطورية كزائرين لمدة عام، فاذا طالت مدة اقامتهم على عام، فقدوا وضعيتهم الخصوصية، ويصبحون آليا رعايا ذميين للسلطان. أما إذا كانت مدينتهم تعتبر جزءا مكملا للامبراطورية العثمانية، فلهم ان يتمتعوا بوضعية أهل الذمة بكل ما يرتبط بذلك من قيود والتزامات، ويبدو واضحا ان دوبروفنيك لم تكن تخضع لشئ من هذه التصورات أو القيود أو الحدود، ولو انها كانت تخضع لما استطاعت ممارسة نشاطها التجارى الواسع، الذى كان مقيدا لها وللعثمانيين، والذى كان من شأنه تمتع مواطنيها بوضعية خاصة داخل الامبراطورية العثمانية.

ومن دلائل اتساع دائرة نشاط دوبروفنيك، انها اقامت مستوطنات تتمتع بحقوق خاصة فى كل المراكز التجارية المهمة فى البوسنة والصرب، من حيث التمتع باعفاءات ضريبية، وخضوع أهلها لقانون مدينتهم، وحكمهم أنفسهم من الناحية العملية. وبعد الفتح العثمانى تأسست مستوطنات من تجار دوبروفنيك فى المراكز التجارية الكبرى فى اقليم بلغاريا وحتى فى مدينتى بودا وبست مستوطنات من تجار دوبروفنيك. واعتقد وطبقا لتقديراتى الأولية فانّ عدد اهالى تلك المستوطنات من مواطنى دوبروفنيك، الذين يتمعتون بوضعية خاصة فى الامبراطورية العثمانية، قد بلغ من ألفين الى ثلاثة الاف شخص، أو حوالى ١٠ ٪ من سكان الجمهورية (دوبروفنيك)، وبدونهم لم يكن بالامكان ان تبقى تجارة دوبروفنيك قائمة مزدهرة، بل ان وضعيتهم الخاصة جعلت ذلك الأمر ممكنا.

لقد احتفظ سكان المستوطنات الراجوزية «بمواطنتهم» الدبروفنيكية بصرف النظر عن مدة اقامتهم فى الاقاليم العثمانية. وكانوا معفون من كل الضرائب الفردية التى كانت مفروضة على أهل الذمة، ومعفون أيضا من رسوم المرور ودخول الأسواق، التى كان يدفعها أهل الذمة والمسلمون من أصحاب الأعمال. ولكن وبعد الفتح العثمانى للبلقان نقص عدد الاماكن التى كان يسمح لدوبروفنيك أن تحتفظ فيها بقناصل مقيمين نقصا حادا، ومع هذا ظل الراجوزيون الذين يعيشون خارج دوبروفنيك يحاكمون أمام سلطاتهم وطبقا لقوانينهم الخاصة، بل كانت ملكياتهم محفوظة ومصونة، ويعفون من رسوم الأيلولة ومن الضرائب على الاقطاعيات التى كانت تفرض بموت أصحابها، وحتى ولو كان الورثة يعيشون فى دوبروفنيك وليس فى المستوطنات نفسها حيث المتوفين وثراوتهم. وباختصار كان من شأن هذه الامتيازات المهمة تحقيق التعاون العثمانى - الدوبروفنيكى لصالح الطرفين.

وهناك زاوية أخرى فريدة فى العلاقات بين دوبروفنيك والامبراطورية العثمانية، ألا وهى القناصل فلم تكن دوبروفنيك الولاية التابعة الوحيدة التى لها قناصلها فى بعض المدن العثمانية، بل لقد احتفظت بالاتصالات مع الحكومة شأن الدول المستقلة. وبدلا من ان يكون لها وكيل مقيم فى استانبول (قابى كخيا) لمعالجة مشكلاتها فى استانبول، كانت دوبروفنيك ترسل كل عام رسلا خصوصيين بتعليمات محددة لعاصمة الامبراطورية ولتسوية كل قضايا ومسائل المصالح المشتركة ومن الطبيعى ان تصحب مثل هذه التسويات دفع رشاوى من آن لآخر. لكن مثل هذه التصرفات كانت محدودة بشدة بسبب تعليمات مجلس سناتو دوبروفنيك. وعلى هذا فان دوبروفنيك عكس مولدافيا وولاشيا تعد مسئولة عن الفساد الادارى فى استانبول الذى أحدثته مثل هذه الرشاوى.

فاذا ما وضعنا فى الاعتبار بالاضافة للملامح الخاصة التى سبقت الاشارة اليها، الحق الذى كانت تتمتع به دوبروفنيك فى وجود قناصل لها فى الدول الاجنبية، يعقدون الاتفاقات، وترفع سفنها التجارية أعلامها، لابد وان تخرج بانطباع ان دوبروفنيك كانت دولة مستقلة تماما، وان كان استقلالا له شكلا قانونيا محددا، فهى تخضع لسيادة دولة اخرى (الدولة العثمانية)، ولم يكن لها جيشا دفاعيا خاصا بل تولى الجيش العثمانى مهمة حمايتها. وكان هذا فى حد ذاته كفيلا بردع اى قوة تفكر فى الاعتداء عليها، رغم انها لم تتعرض للخطر بشكل حقيقى أبدا بعد عام ١٤٢٠، وعندما كانت تتعرض مراكبها لهجوم القراصنة، كانت استانبول تتدخل فى الوقت المناسب.

ومن الملاحظ ان العثمانيين منحوا دوبروفنيك هذه الوضعية مقابل ما تقدمه لهم من خدمات اقتصادية، اذ كانت تمثل لهم منفذا على البحر الادرياتى، ومصدرا للواردات المطلوبة الأساسية والترفيهية، فضلا عن قيام دوبروفنيك بدور «نافذة العثمانيين على الغرب» ، ومن خلالها كانت استانبول تحصل على المعلومات والاسرار التى تحتاجها للمواقف السياسية.

وتسهيلا لمرور البضائع والمعلومات دون عوائق، منح العثمانيون دوبروفنيك «وضعية الدولة الأكثر تفضيلا» بالمعنى المحدد للكلمة. ومن ذلك ان اى تاجر من دوبروفنيك يقوم بتصدير بضائع

من اى اقليم عثمانى يدفع ٢٪ جمارك شأن أى تاجر آخر، سواء أكان رعية عثمانية أم تاجرا أجنبيا. على أن وضعية «الأكثر تفضيلا» هذه بالنسبة لدوبروفنيك كانت تتضح فى الجمارك المفروضة على البضائع المستوردة، والتى تبلغ ٥٪ اذا كان المستورد تاجرا أجنبيا، و٤٪ اذا كان من اهل الذمة و ٣٪ اذا كان المستورد من رجال الاعمال المسلمين، أما تجار دوبروفنيك فكانوا يدفعون ٥٪ على البضائع التى كانوا يبيعونها فى استانبول وأدرنة وبورصة، و٢٪ فقط على البضائع التى يبيعونها فى الأسواق الأخرى من الامبراطورية. والجدير بالذكر ان نسبة ال ٥٪ هذه كانت تحصل فقط على البضائع المباعة فعلا فى تلك المدن الثلاثة وذلك تحت اشراف الموظفين العثمانيين. وفى استانبول كان مندوب من دوبروفنيك يقيم هناك لتذليل الصعاب التى قد تواجه أبناء مدينته، ويدافع عن حقوقهم. واستطاع هؤلاء المندوبون الحصول على موافقة الدولة العثمانية على تحويل نسبة الـ ٢٪ جمارك الى مبلغ سنوى قدره مائه ألف أقچة، يدفع على قسطين كل ستة شهور. وأكثر من هذا فان هذا المبلغ الذى اعتبره العثمانيون نوعا من الخراج، عهد المسئولون عن تحصيلة وتسلميه إلى استابنول الى ملتزم يعينه مجلس سناتو دوبروفنيك من بين مواطنى المدينة لمدة ثلاث سنوات. وبفعل هذا النص القانونى أصبح مستحيلا على السلطات خارج استانبول وأدرنة وبورصة، خلق مشكلات ومصاعب لتجار دوبروفنيك، كما حال دون وقوع المضايقات التى تصحب عملية تحصيل الخراج، والتى كانت قد تفشت فى كل الاقاليم العثمانية وبشكل متزايد منذ اواخر القرن السادس عشر.

وبالاضافة إلى ضرائب التصدير والاستيراد التى تدفعها دوبروفنيك، والبضائع التى توردها، والارباح التى يحصل عليها تجارها من صادراتهم، والمبالغ القليلة نسبيا التى يحصل عليها الموظفون العثمانيون فى شكل الرشاوى، فان الميزة المالية الوحيدة التى كانت تحصل عليها الامبراطورية العثمانية من علاقتها مع دوبروفنيك كانت تتمثل فى الجزية السنوية وقدرها ١٢٥٠٠ دوكية. ومن الملاحظ ان هذا الوضع برمته كان له ما يبرره من وجهة نظرا استانبول، لأنه بدون دوبروفنيك لم يكن ليتاح للعثمانيين اى منفذ تجارى على البحر الادرياتى للاتصال من خلاله بدائرة واسعة من التجارة المتنوعة، وبما يحفظ استمرار اقتصاد البلقان.[1]

ان هذا العرض الموجز لوضعية دبروفنيك كولاية تابعة لاستانبول لأكثر من ثلاثمائة عام، لا تمثل فقط النوعية الثالثة لهذا الشكل من التبعية الذى قام العثمانيون بتأسيسه، بل يدلل ايضا على قدرة دوبروفنيك على لعب دورا ثقافيا فى تاريخ شعوب البلقان كما سبقت الاشارة. وهو ما سوف نتناوله فى النقطة الثالثة من هذا الفصل. والحق ان وجود دولة صغيرة مستقلة تقع وسط دويلات البلقان لها اتصالات حرة مع الغرب، وتتمتع بقدر من الثراء يساعدها فى الاتفاق على الفنانين والادباء..دولة بهذه المواصفات تستطيع ان تقوم بدور «بيدمونت الثقافى» بالنسبة للسلاف الجنوبيين.

ولقد ساعدت الظروف الموضوعية دوبروفنيك على القيام بدورها الثقافى المهم طوال تاريخها بشكل عام، ذلك ان دولة – المدينة التى أسستها فى البداية العناصر الرومانية التى استوطنت ساحل

---

(١) يذكر كارتر ان دوبرفنيك كانت تحتوى على معلومات هائلة وقيمة بخصوص التجارة، والاسعار، وتغير قيمة العملة، وأهمية تنوع البضائع وسط اجمالى التجارة بين دوبروفنيك والبلقان. ويمكن للمهتمين بملامح العلاقات العثمانية – الدوبروفنيكة الرجوع الى ما كتبه كارتر.

دلماشيا ، اصبحت نسخة من المدينة – الدولة الايطالية على الساحل الشرقى للبحر الادرياتى. ولقد كانت كل منظماتها السياسية، وحياتها، وتجارتها، ووضعية مواطنيها، وصورتهم الذاتية.. مرآة لكل الدول– المدن الايطالية، ولم يحدث ان توقفت دوبروفنيك مطلقا عن ان تكون «رومانية» ثم «ايطالية» فيما بعد فى تصوراتها بالنسبة للعالم وفى تفكيرها. ولكنها عكس النماذج الايطالية التى يمكن مقارنتها، كانت تعيش فى عالمين: عالم ايطالى، وعالم بلقانى .. فعلى حين كان شعبها يحتضن القيم الغربية ويرعاها، كان فى الوقت نفسه من سلاف البلقان الذين يفهمون جيدا أصولهم وبيئاتهم التى وفدوا منها، والمصير الذى يجمعهم باقرانهم، ورغم ان هذا التعميم يمكن ان ينطبق على شعوب دلماشيا الى حد ما، الا ان دوبروفنيك المستقلة لم تقم بمهمة «نافذة العثمانيين على الغرب» ، بل كانت كذلك بالنسبة لشعوب البلقان بشكل خاص.

٣ – الاسهامات الثقافية لدوبروفنيك

اذا ما وضعنا فى الاعتبار الموقع الجغرافى لدوبروفنيك وشكل حكومتها، ومصالحها التجارية، وخبرات قياداتها فى الثقافة اللاتينية والايطالية والسلافية، أدركنا ان الحياة الثقافية لدوبروفنيك كانت نموذجا وسط التيارات الثقافية الشائعة فى ايطاليا، لاحتوائها على عناصر محلية وضحت معالمها فى اللهجة السلافية فى دلماشيا. وكما كان شأن المدن – الدول الايطالية التى ترسل ابنائها للتعلم والعمل فى الخارج، ويعود اليها اكثر من ابنائها المتعلمين والفنانين، كانت دوبروفنيك وطن المعماريين البارزين والرسامين، والنحاتين، وصانعى المشغولات الذهبية والفضية، بل وحتى العلماء. وكانت هذه الطائفة من اصحاب المهارات المتنوعة فى خدمة طبقة النبلاء الارستقراطيين من المتعلمين، وطبقة التجار، وكذلك الكنيسة، ومازالت بعض المبانى التى شيدوها وبعض اللوحات التى رسموها قائمة حتى الوقت الحاضر تشهد على قدرة صانعيها، وتظهر بوضوح المكانة التى احتلتها دوبروفنيك فى الدائرة الثقافية الأوربية على مر العصور وخاصة فى ايطاليا.

ورغم ان هذه العمائر واللوحات تعد تحفا قيمة، الا انه لم يكن لها تأثيرها فى حياة السلافيين وهم تحت الحكم العثمانى، حيث لم يكونوا قادرين على تأملها وفهمها واستيعاب تفاصيلها. كما لم يدركوا أهمية اثنين من أشهر ابناء دوبروفنيك فى العلم وهما مارتن جيتالديش Getaldic (١٥٦٨ – ١٦٢٦)، ورودييه بوسكوفيتش Rudjer Boskovic (١٧١١ – ١٧٨٧)، اذ كانت شهرتهما تغطى أوربا كلها فى حياتهما.. ولكن فيما بعد كانا محل فخر وتقدير اليوغسلافيين لفضلهما على العلم.

وكان الادب بالوانه المختلفة أعظم اسهام قدمته بلدان ساحل دلماشيا ودوبروفنيك على وجه الخصوص للتنمية الثقافية لهذه الشعوب .. فعلى سبيل المثال هناك ملحمة كوزوفو Kosovo فى الشعر الشعبى وغيرها من الاعمال الأدبية التى كان لها تأثيرها فى أعمال الشعراء العظام الذين عاشوا وانتجوا بعد اليقظة الثقافية ابتداء من دوزيتى أوبرادوفيتش Dositej Obradovic (١٧٣٩ – ١٨١١)،

وفوك كارادزيتش Vuk Karadzic (١٧٨٧ – ١٨٦٤). وكانت الاعمال الادبية التى انتجها أدباء دوبروفنيك على جانب كبير من الاهمية للتاريخ الثقافى لكل الناطقين بالصربية والكرواتية، وهى تستحق تقديم عرض موجز لها[1]. وعلى الرغم من أن أدباء دوبروفنيك وكتابها كتبوا اعمالهم بثلاثة لغات، فان الذين كتبوا منهم بالسلافية هم الذين أصبحوا آباء الادب اليوجوسلافى، ومن هنا كانت أهميتهم بالنسبة لموضوع هذا الكتاب.

لم يكن أحد من اولئك الكتاب والادباء يعيش من أعماله ومؤلفاته، فقد كانت لكل منهم مهنته ووظيفته .. كان منهم رجال دين، ومدرسون، ودبلوماسيون وغير ذلك، فضلا عن ان معظمهم كانوا من أصول ارستقراطية أو من اغنياء التجار. وفى أحيان قليلة كان أحد أبناء الطبقات الدنيا ينجذب الى عالم الأدب ويحترف الكتابة. والحق انه كان على اولئك المؤلفين وكذا القراء ان يكونوا على درجة معينة من التعليم لكى يستفيدوا، ليس فقط من الاعمال الكلاسيكية واعمال عصر النهضة (الرينسانس) والمراجع التى استندت اليها تلك الاعمال ويفهموها، بل لكى يكون بامكانهم تقدير اعمالهم حق قدرها وذلك بمقارنتها بالاعمال الرومانية والايطالية «الاصلية»، طالما كانوا يهتمون باسلوب الكتابة ونظم الشعر. ومن ناحية اخرى فان تحصيل قدر من التعليم الاساسى بما فى ذلك القدرة على القراءة والكتابة بالايطالية والسلافية على الاقل، ومعرفة بعض الرياضيات، أمر ضرورى لكل شخص يعمل بالصناعة أو الملاحة وخاصة التجارة. ولهذا كان بدبروفنيك عدة «مدارس للتعليم الأساسى» يتعلم فيها اولئك الرعايا. وأما الذين فى امكانهم مواصلة قسط أعلى من هذا التعليم الأساسى ماديا ومعنويا، فكانوا يلتحقون بالجامعات الايطالية لهذا الغرض. ولكن فى ١٤٣٣ أسست المدينة – الجمهورية (دوبروفنيك) مدرسة عليا ليكون التعليم المتقدم فى متناول أكبر عدد من الناس بتكاليف أقل، حيث تم الاستعانة بالمدرسين اللازمين من ايطاليا. وكان من اوائل هؤلاء المدرسين فيليبوس دى دفريزيز كورتيجيانيس Philippus de Diversis de Quartigianis الذى

---

(١) لايوجد كتاب فى أى لغة أوربية غربية خصص بشكل محدد للانتاج الأدبى لدوبروفنيك. ويضم الكتاب الذى ألفه يوسب توربارينا Josip Torbarina بعنوان Italian Influences on the poets of the Ragusan Republic (London : Williams & Norgate, 1931) معلومات عن معظم أدباء وكتاب دوبروفنيك. أما الكتاب الذى وضعه دراجوليوب بافلوفيتش Dragoljub pavloic بعنوان «فى تاريخ أدب وثقافة دوبروفنيك - دراسات ومقالات» Iz Knjize-vene I Kultume istoije Dubrovnika k Sludije I Clanci (Sarajevo : Svjetlost, 1955 يعنى بالموضوع الذى نبحثه هنا. وهناك تفاصيل أكثر فى الفصل الخاص بدبروفنيك فى كتاب Mihal Kombol, Povijest hwatske Knjizevnosti do narodnog preporoda 2 nd, ed . (Zagreb: Matica Havatska, 1961 تاريخ الأدب الكرواتى حتى الاحياء القومى. أما أفضل كتاب فى اللغة الانجليزية يضم معلومات تتعلق بالموضوع فهو كتاب أنطون باراك Antun Barac, A History of Yugoslav Literature, trans peter Mijuskovic (Beograd : Center for The Rehabilitation of Disabled war veterans, 1955) وقد أعيد طبعه تحت رقم (١) من سلسلة The joint Committee on Eastern Europe publication Series (Ann Arbor ; A. C. L. S, 1973 وهناك معلومات موجزة فى معظم الكتب التى تتناول دوبروفنيك بما فيها كتاب Krekic and Carter المشار اليهما فى هامش رقم (١) ص ١٩١ وهامش رقم (١) ص ١٩٢ وهناك قائمة تاريخية فى كتاب كارتر «دوبروفنيك» pp. 511 - 13 .

قام بالتدريس في دوبروفنيك بين عامي ١٤٣٤ – ١٤٤٠ ، ويعتبر كتابه Situs aedificiorum, poli-tiae et laudabiluim Conuetudinum inclytae civitatiae Ragusii (العمائر والسياسات والعادات المحمودة لمدينة دوبروفنيك المتميزة) الذى نشر فى عام ١٤٤٠ أفضل المصادر التى تناولت دوبروفنيك بدءا من القرن الخامس عشر.

ومن الطبيعى ان أناس تلقوا هذا النوع من التعليم ان يكونوا مهتمين بكثير من أوجة الحياة العامة الى جانب الاعمال الأدبية وجمع الكتب. ومن هؤلاء كان ايفان جازول Gazul (١٤٠٠ – ١٤٦٥)، عالم الفلك الذى عمل فى جهات مختلفة من أوربا وترك كتبه لكتدرائية المدينة بشرط الاحتفاظ بها فى مكان معين، وان تكون فى متناول الجميع. وبهذا اصبح مؤسس مكتبة دوبروفنيك العامة، ومن الملاحظ ان الكتب الاولى التى كانت فى متناول الناس باللاتينية أو الايطالية وكذا أولى قصائد الشعر والمسرحيات كتبها مؤلفون دوبروفنيكيون.

أما أول من كتب بالسلافية أثنان هما: سيسكومنكتيش Sisko Mencetic (١٤٥٧ – ١٥٢٧)، ديوريه درزيتش Djorje Drzic (١٤٦١ – ١٥٠١) وكانت كتاباتهما فى البداية على نسق الاعمال الايطالية المعاصرة آنذاك، مع ادخال عناصر من الشعر العامى. ولما أخذا ينظمان الشعر باللغة السلافية نظماه بالابجدية اللاتينية. على أن افضل الأعمال بشكل عام كانت تلك التى تعبر عن مسائل محلية (تيمات) مزجت بمهارة بالنماذج الايطالية، مثل مسرحيات مارين درزيتش (١٥٠٨ – ١٥٦٧)، والتى ماتزال تقدم على المسرح اليوجوسلافى (يوجوسلافيا السابقة). وكثير من تلك الأعمال الاولى للكتاب السلافيين ظهرت فى مجموعة رانينا Zbornika Niska Ranjia التى تم اعدادها فى عام ١٥٠٧ [1]. ولكن هذه المجموعة لسوء الحظ أتلفت خلال الحرب العالمية الثانية. وهناك كاتب مسرحى آخر مرموق وهو نيقولا فيترانيتش كافيتش Vetranic _ Cavcic (١٤٨٢ – ١٥٧٦) تضمنت أعماله عناصر شعرية شعبية. ونؤكد مرة أخرى على أن كل هؤلاء الكتاب ينحدرون من أصول ارستقراطية أو من عائلات أغنياء التجار. باستثناء قلة تنتمى الى الطبقات الدنيا كانت محل اعجاب نقاد الأدب، لقدرتها على استخدام الاساليب اللغوية السلافية فى الكتابة. وفى مقدمتهم اندرية كوبرانوفيتش Cubranovic (مات حوالى ١٥٥٠).

وبالامكان ان نعدد اسماء اخرى كثيرة لكن اكثرها شهرة واهمية بالنسبة للادب اليوجوسلافى ايفان جوندوليتش Gundulic (١٥٨٩ ؟– ١٦٣٨) الذى كان ينتمى الى احد العائلات الارستقراطية القديمة الكبيرة .. أمضى جوندوليتش حياته فى الوظائف العامة والدبلوماسية، وكان عضوا فى «المجلس الصغير» وايضا بمجلس الشيوخ (السناتو). وقد اتخذ من أشعار تاسو Tasso نموذجا اسلوبيا له فى قرض الشعر معتقدا انه اكثر ملائمة للسلافيين عن الاساليب التى كان يتبعها السابقون عليه. ويتمثل اسهامه الادبى بشكل عام فى الملحمة الشعرية العظيمة التى نظمها بعنوان «عثمان». وعلى الرغم من ان الشخصية الرئيسية فى هذه الملحمة كانت السلطان عثمان الثانى المأساوى (١٦١٨ – ١٦٢٢)، الا ان هناك ابطالا رومانيين وبولنديين وسلافيين وبطلات لعبوا ادوارا مهمة فى روايته الجيلية عن ولايات أوربا العثمانية، حيث تضمنت

(1) Carter, Dubrovnic, p. 503

اشارات كثيرة لابطال اوائل مثل ستيفن دوشان Dusan فضلا عن ازجاء عبارات المديح المتكررة لدوبرفنيك مع التنبوء بمستقبل زاهر للسلافيين الجنوبيين. وكان المجال التاريخى لملحمة عثمان، وكذا اسلوبها اللغوى وتركيب حوادثها وخطها الدرامى سببا فى وضعها فى مصاف الملاحم الكبرى فى عالم الأدب، وشكلت هى وملحمة كوزوفو، وجبل جارلاند لبيتار الثانى نيجوس جورشكى ڤيناك Peter II Njegos Gorski Vijenac التى نشرت فى ١٨٤٧، الثلاثية العظيمة لملحمة الشعر اليوجوسلافى. وبعد جوندوليتش استمر الشعراء ينظمون الشعر، وعلى الرغم من ان احدا لم ينظم قصائد ذات قيمة أدبية، الا انهم حافظوا على تقاليد الشعر.

أما كتاب النثر فى دوبروڤنيك فلم تكن اسهاماتهم مرموقة فى مجال الدراسات الأدبية وقليل منهم مثل بنكو كوتروليفتش Benko Kotruljevic (١٤٠٠؟ – ١٤٦٩) يستحقون الذكر كرواد فى مجالهم، على حين يكتسب الآخرون اهميتهم باعتبارهم مؤرخين وليسوا أدباء. كان كوتروليفتش تاجرا استقر فى النهاية فى نابولى فى عام ١٤٥١ حيث اصبح قنصلا لدوبرفنيك ثم من كبار الموظفين الرسميين فى بلاط ملوك نابولى. وقد عرف بكتابه «عن التجارة والتاجر الحقيقى» الذى نشر بالايطالية عام ١٤٥٨. ويذكر أحد الباحثين عن هذا الكتاب «انه كان أول محاولة باسلوب علمى عن أصول التجارة وطبيعتها وملامحها الكثيرة وفنونها .. كما أكد على وجهات النظر الخاصة بنشأة المواطنة الحديثة فى الحياة والتعليم والدين والمشكلات الاجتماعية»(١).

أما فى التاريخ فلم يوجد من كتب باللغة السلافية. ولهذا السبب لم تكن للكتابات التاريخية القيمة الثقافية التى كانت للقصيد الشعرى. وانحصرت أهمية المؤرخين فى نقل المعلومات التى توجد فى أرشيف دوبروڤنيك. على أن اعظم الأعمال بعد العمل الذى وضعه ديفريزيز عبارة عن حوليات لمؤلفين مجهولين. وترجع اولاها الى نهاية القرن الخامس عشر، وتغطى تاريخ دوبروڤنيك المدرك من السنوات الاولى وحتى حوالى نهاية القرن السابع عشر.

ويعتبر الكتاب الذى وضعه لودفيك توبرون كرفيتش Ludovik Tuberon Crijevic (١٤٥٩ – ١٥٢٧) من عدة مجلدات، ذا قيمة خاصة فى حقل دراسات جنوب شرقى أوربا. وقد درس كرڤيتش الفلسفة واللاهوت والرياضيات فى باريس، ثم عاد الى دوبروڤنيك ليهتم بدراسة التاريخ فى اواخر ايام حياته. ويتناول المجلد الحادى عشر من اعماله وهو بعنوان Commentarii Suorum Temporum الفترة من ١٤٩٠ – ١٥٢٢ مركزا بصفة رئيسية على الشؤون العثمانية والمجرية وقد بلغ هذا المجلد قيمة كبيرة حتى لقد طبع بعد مائة عام من طبعه لأول مرة فى فرنكفورت عام ١٦٠٣.

أما تاريخ راجوزا Ragusan Chronicle الذى كتبه فى نهاية القرن الثامن عشر دوزونو راستتش Dozono Rastic الباحث الكلاسيكى الدوبروڤنيكى (١٧٥٥ – ١٨١٥) فانه يعد افضل تاريخ لراجوزا الى حد بعيد، اذ يروى قصة دوبروڤنيك حتى ١٤٥١.

(1) Krekic, Dubrovnik, p. 125.

وبالاضافة الى هذه الاعمال الأصلية المبتكرة، هناك عدة ترجمات أعدت فى دوبروفنيك فى مجالات الاداب والعلوم الكلاسيكية من اللاتينية واليونانية والايطالية الى السلافية. على ان ترجمة هذه الاعمال الكلاسيكية لتكون فى متناول القارئ السلافى يعادل فى قيمته ومغزاه من وجهة نظر التطور الثقافى والتاريخ ابتكار هذه الاعمال نفسها.

أما اسهامات دوبروفنيك فى تاريخ السلاف الجنوبيين، فلايمكن ان يتساوى بتاريخ مدينة أو اقليم قبيل تأسيس المتروبوليتانية Metropolitanate فى كتاب كارولفيتش Carlovic عند نهاية القرن السابع عشر، اذ انه بعد ذلك التاريخ نما مركز ثقافى أورثوذوكسى يضاهى المركز الكاثوليكى لدوبروفنيك. وحول هذا المركز ظهر رجال فى قامة ورفعة وأهمية أوبرادوفيتشObradovic. والحق انه بدون التقاليد الدلماشية وخاصة تقاليد دوبروفنيك، كان لامفر من ان تواجه هذه المراكز الثقافية التى نشأت مؤخرا كثيرا من المصاعب لكى تبدأ أعمالها.

٤ – خلاصة

لدوبروفنيك تاريخ طويل موثق توثيقا جيدا[١]. وقد سبق التنويه الى انه لم يوجد بين الولايات التابعة للامبراطورية العثمانية من استطاعت الاحتفاظ باستقلال عن استانبول مثلما فعلت دوبروفنيك . ومن اللافت للنظر ان أقاليم «الحكم الذاتى» داخل الامبراطورية بما فيها، أجزاء مختلفة فى اليونان ، وكرناجورا Crna Gora والبانيا، كانت أكثر تبعية حسب مزاج الحكومة المركزية العثمانية من الولايات التابعة أصلا. ولابد ان محاولات حدثت من جانب هؤلاء الاتباع أو اللوردات المحليين لتأمين الحصول على بعض الامتيازات المهمة. لكن الفوضى النسبية فى حفظ المعلومات بالسجلات تجعل من المستحيل على المؤرخ ان يعرف الكثير عن حقيقة هذه المحاولات. وعلى هذا تبقى دوبروفنيك مثالنا الوحيد على علاقة أفادت الطرفين: العثمانيون، وواحد من «تابعيهم» . ولاشك ايضا ان الاشارات الى اسهامات دوبروفنيك الثقافية فى تاريخ الشعب اليوجوسلافى جاءت قليلة، ولاتكفى لبيان تأثيرها. ولايبقى الا ملمح أخير ينبغى ملاحظته لبيان اسهامات دوبروفنيك فى حياة هذه الشعوب.

فباستثناء كبار التجار اليونانيين كان الراجوزيون التجار هم الوحيدين الذين أحرزوا تقدما مهنيا فى بلدان الغرب. فقد استخدموا النظام المصرفى الحديث بما فيه تسهيلات الاقتراض. كما كانوا على علم بنظام التأمين، وأدركوا جيدا طبيعة السوق الاوربى واحتياجاته الواسعة. وعلى عكس اليونانيين كانوا يتكلمون لغة من يتعاملون معهم فى البلقان. ولا ينبغى ان ننسى فى هذا المقام انهم عكس اليونانيين، لم يعتبروا أهل ذمة. وهكذا كان من السهل عليهم التعامل مع شعوب دائرة

---

(١) بدأ الاحتفاظ بالسجلات والوثائق بشكل منظم فى دوبروفنيك منذ عام ١٢٧٨، ويمكن الاطلاع على وصف كامل لمحتويات ارشيف المدينة فى كتاب Carter, Dubrovnik, Appendix 3, pp 601 - 661

الاقاليم العثمانية. ونتيجة لذلك فقد تعلم السلافيون والالبانيون كثيرا عن مجال الاعمال الحديثة وطبيعتهم وأساليبها من الراجوزيين أكثر مما تعلموه من اليونانيين. بل ان التجار من أهل الذمة ومن المسلمين تعلموا أيضا كثيرا من تلك الاساليب من زياراتهم المتكررة لدوبروفنيك. وقد بلغ من عظمة تطور هذه المدينة ان «الصبية» فى المنطقة فى أواخر القرن السادس عشر كانوا يتنافسون مع معلميهم .. فنجد ان تجار البوسنة بشكل خاص حاكوا تجار دوبروفنيك وأصبحوا أول رجال أعمال سلافيين يعملون وفق أساليب العمل الحديثة. والحق ان هناك عوامل أخرى غير دور دبروفنيك أسهمت فى احياء مجال الاعمال الحديثة (عالم البيزنيس) فى البلقان فى القرن السادس عشر[١]. ومع هذا لا ينبغى التقليل من قيمة أهمية نموذج دوبروفنيك فى هذا الخصوص على الاقل بالنسبة لعزب البلقان.

❖

(١) انظر المقالة الممتازة الشاملة التى كتبها Traian Stoianovich بعنوان: The Conquering Balkan Orthodox Merchants" Journal of Economic History, Vol., 20, no. 2 (June, 1960) ,pp. 234 - 313

القسم الرابع

الحياة فى ولايات اوروبا العثمانية

١٥٧٤ - ١٨٠٤

الفصل التاسع

تغيير المصير

١ – تدهور الامبراطورية العثمانية

رغم ان جذور تدهور الامبراطورية العثمانية والأعراض الاولى لهذا التدهور كانت قديمة، إلا ان مظاهره كانت ملموسة خلال الثلث الأخير من القرن السادس عشر. ورغم ان بعض السلاطين الاقوياء بمساعدة الصدور العظام من أسرة كوبرولو حاولوا وقف هذا التدهور، الا ان تيار التدهور استمر دون توقف حتى مطلع القرن التاسع عشر.

ولقد اتفق الباحثون على عدة أسباب لهذا التغير أو التحول فى مصير أو مسار الامبراطورية العثمانية ولم يختلفوا الا فى التقدير النسبى لطول فترة الفساد والعفن المستديم والمنتظم.

أما الأسباب التى أوردها كثير من الباحثين لتدهور الدولة العثمانية فانها تتلخص فى : حدوث تغير شديد فى شخصية الحكام ومهاراتهم ونشاطاتهم، وزيادة نفوذ «الإندرون» فى شئون الدولة، مع انشقاق «البيرون» الى أكثر من جناح متنافس؛ وقيام روابط قوية بين رجال الادارة المركزية فى الداخل وعناصر الادارة الحاكمة فى الولايات؛ وزيادة معدل الفساد الادارى الذى نتج فى جانب منه عن ظهور تلك الأجنحة المتصارعة؛ والتضخم المفاجئ الذى حدث فى أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، وربما بسبب تحول التجارة الدولية من حوض البحر المتوسط الى الأطلنطى وتدفق الفضة من الامريكتين الى الامبراطورية العثمانية؛ والصراع بين العنصر التركى القديم (المتمثل فى البكوات وعناصر الغازى والسباهية)، ونسل الرقيق والذى أدى الى اختراق هيئة «الموظفين العثمانيين»، وتنظيم المؤسسة العسكرية، وأخيرا عجز الامبراطورية العثمانية عن التوسع أكثر وأكثر على انه ينبغى ان نستعرض فى ايجاز تلك الأسباب التى أسهمت فى التدهور المنتظم لقوة الامبراطورية العثمانية فى الداخل وفى الخارج على السواء.

خلال المائتين وسته وستون سنة الأولى من عمر الدولة العثمانية، لم يكن فى مقدور بيت عثمان توفير حكام قادرون قدرة ملحوظة، فى الوقت الذى كانت اسهاماتهم لتنمية الامبراطورية وبقاءها أمرا سياسيا. وليس من الحكمة ان نفترض كما فعل البعض ان تغيرا بيولوجيا غامضا فى تركيب الأسرة الحاكمة حدث فجأة، وكانت بدايته السلطان سليم الثانى (١٥٦٦ – ١٥٧٤)، اذ من الملاحظ ان بيت عثمان لم ينجب بعده إلا شخصيات عاجزة محبطة، باستثناء السلاطين من نسل ابراهيم (١٦٤٠ – ١٦٤٨) الذين كانوا رجالا أقوياء قادرين.

كانت مقدرة الحاكم الفردية طبقا للتصور العثمانى للدولة أمرا أساسيا وجوهريا لمهام حكم الامبراطورية .. ذلك ان الدور المفترض للحاكم فى الدولة يضع على كاهلة عبئا ثقيلا بدرجة لا يستطيع القيام به إلا شخصيات استثنائية. وكان اتساع الامبراطورية وبالتالى زيادة اعبائها أمرا يفوق امكانات البشر فى الادارة. ومن هنا وجدنا ان السلطان محمد الثانى كان أول من توقف عن حضور جلسات المجالس المختلفة فى الدولة، لأنه ببساطة لم يكن يجد الوقت الكافى لذلك. واصبح كبار المسئولين فى غيابه أكثر أهمية مما فتح الباب لانحرافهم بالمسئوليات الوظيفية فيما بعد، وكانت هذه المسئوليات تزيد فى حالة غياب السلطان عن العاصمة فى المعارك الحربية. ولعل أبرز مثال لذلك سليم الاول (١٥١٢ - ١٥٢٠)، وسليمان الاول (١٥٢٠ - ١٥٦٦) اللذان كانا خارج استانبول معظم الوقت بحرزان الانتصارات، أو يقومان بغزواتهم المختلفة هنا وهناك. وخلال فترة الغياب هذه كان المسئولون يملأون فراغ القيادة.

وعلى حين ان العوامل السابقة تفسر بشكل جزئي الظروف التى جعلت من الصعب على السلاطين المتأخرين ان يكونوا فاعلين ومؤثرين كما كان حال السابقين. وتشير ايضا الى أسباب زيادة قوة رجال الادارة بشكل منتظم، الا انها لا تكفى لتفسير حالة الضعف الشخصى التى كان عليها معظم خلفاء السلطان سليمان الأول، ذلك ان الامراء العثمانيين ابتداء من أورخان كانوا يتلقون أفضل تعليم ممكن آنذاك وتدريب، اذ نراهم وقد تولوا ادارة الاقاليم برعاية ذوى الخبرة من الاداريين، فضلا عن توليهم بعض المناصب الأخرى فى بعض الحالات. وعلى هذا فعندما يجيئ الوقت لاعتلاء عرش السلطنة، يكونون على دراية بالمشكلات والقضايا التى عليهم ان يتعاملوا معها، ويستطيعون الاعتماد على الولاء الشخصى لاولئك الرجال الذين كانوا يعملون معهم فى مختلف الوظائف التى تولوها.

والحاصل ان أسس تولى العرش فى بيت عثمان قبل سليمان الاول لم تكن قد استقرت، فكل أمير عثمانى كان يعتبر مرشحا للعرش. ومن هنا كان التنافس الحاد بين الامراء من ناحية وبين أتباعهم وانصارهم بالتالى، ومن ثم قيام حروب أهلية من آن لآخر. ورغبة من السلاطين فى الاحتفاظ بالعرش دون منافس، عمد كل واحد منهم الى التخلص من اقربائه الذكور. وقد أدى هذا الأسلوب فى اقتتال الاخوة الى سريان شعور التهديد بينهم، واستمرارحركة الانشقاقات ووجود الأجنحة المتصارعة بل لقد زادت قوة صناع حاكم المستقبل، وخاصة من داخل الجيش ، وقيام المجابهات الجديدة كلما خلا العرش بوفاة السلطان.

ثم تغير هذا الموقف الخاص بنظام الوراثة بغتة عندما تبنى سليمان الأول النموذج العربى الاسلامى فى خلافة المناصب، بان يتولى العرش أكبر الذكور الأحياء فى الأسرة. وعلى الرغم من عدم النص على هذا الأسلوب تشريعيا، الا انه اتبع بشكل متكرر. ومع هذا فقد كان من شأن هذا الأسلوب الأكثر انسانية فى اختيار الحاكم، ان يخلق موقفا أكثر تعقيدا من أسلوب قتل الأخوة بعضهم بعضا اذا ما استمر تعيين العدد الكبير من الأمراء كما كان الأمر فى الماضى فى المناصب الادارية الكبرى، والتى كانت بمثابة مرتكزات للقوة والسلطة. ولقد توقف أسلوب قتل الأخوة فيما

بينهم، كما توقف ايضا تدريب الأمراء العثمانيين على الادارة والحكم نظريا وعمليا وحل محله ما يسمي «بالقفص»، ومعناه فى الأدبيات الغربية «أسلوب القفص الذهبى» حيث يحرم كل الأمراء عدا أكبرهم من ممارسة الحياة حتى يأتيهم الموت داخل القصر. وطبقا لهذا الاسلوب فالسلطان الجديد هو الذى يظهر للعالم، وأما الأمراء الاخرون فانهم يقضون ايامهم فى داخل القصر فى حياة الترف والرفاهية بين الحريم والخصيان (الطواشي)، حتى اذا ماساعدت الظروف أحدهم على ارتقاء العرش وهو فى أرذل العمر وضد رغبته غالبا، كانت تنقصه ليس فقط المهارة الضرورية للمهام الصعبة التى عليه انجازها، بل كانت تنقصه فى الواقع اى معرفة بأوجه نواحى الحياة كما ينبغى.

ان التغير الذى حدث فى أسلوب وراثة العرش وفى تدريب حكام المستقبل، يفسره نمو قوة «الاندرون» وخاصة الحريم والطواشي بحيث أصبحت والدة الحاكم أحد الزعامات الأكثر نجاحا بين أجنحة «الاندرون» المتصارعة .. ولأنها لم تكن على علم اطلاقا بامور الدولة فكانت من ثم أقل العناصر تأهيلا لكى تصبح العنصر الأكثر أهمية ونفوذا داخل «المؤسسة الحاكمة».

ان نمو قوة الاندرون يرجع الى الروابط بين أجنحة الاندرون والبيرون، حيث لم يكن فى مقدور أحدهم العمل بمعزل عن الآخر. ولم تكن جماعة الاندرون تقدم الحاكم فقط، بل لقد كانت أداة فعالة فى اختيار خليفته. ومع هذا فلم يكن بامكانها ان تحكم دون تعاون جماعة البيرون. ومن المفهوم ان تنعكس فى هذه الأجنحة ايضا أصل عناصرها، وما اذا كانوا أحرار المولد أم عبيدا، بصرف النظر عن حقيقة ان عناصر جماعة الاندرون من العبيد كلية حتى فى عصر سليمان الاول، واحتفظوا بعلاقة وثيقة مع الرجال الأحرار الذين كانوا رقيقا فى الاصل. وكان من الطبيعى انهم يرغبون فى الاحتفاظ بمواقع القوة التى اكتسبوها ويفضلون السياسات التى دفعت بهم الى مراكز القوة والشهرة. وفى الوقت نفسه تطلع ابناء «الارستقراطية» القديمة من البكوات والغازى والسباهية الى استعادة مواقعهم التى فقدوها، ومن ثم أيدوا كل الاجراءات التى من شأنها تحقيق هذا الهدف. والحاصل انه اصبحنا أمام مجموعة كبيرة متغلغلة فى أجهزة الخدمات الداخلية والخارجية (الاندرون والبيرون) ربطوا مستقبلهم بنجم أمير من الأمراء، أو بنجم مسئول بارز يتألقون معه ويأفلون معه.

وكان سدنة اى أمير من الأمراء يعتبرون اعتلاء أميرهم العرش نصرا مؤزرا لهم. لكن وضعهم كان يرتهن بمدة حكم هذا الأمير بشكل أو بآخر. وأصبح تدبير المؤامرات على نطاق واسع الشغل الشاغل لرجال الادارة فى استانبول، بل واصبحت الوظيفة الدائمة أقل ضمانا عما كانت عليه فى سابق الايام. وعلى هذا فان اولئك الذين فى السلطة كانوا يعملون ليس فقط على جمع أكبر قدر من الثروة باسرع وقت ممكن، بل كانوا يعملون ايضا بما يؤكد استمرار هذه الثروة لهم، أو لأسرهم على الأقل اذا ما دارت عجلة الحظ ضدهم. وأصبح تخصيص أوقاف وهمية باسمهم معفاة من الضرائب هو القاعدة من أجل المستقبل. ومن الملاحظ ان مثل هذه التصرفات لم تكن جديدة تماما، بل لقد حدثت فى فترة مبكرة ولكن على نطاق ضيق، وتمكن حكام اقوياء من نوع السلطان محمد الثانى وسليمان الاول من ابطالها، على حين لم يكن ذلك فى مقدور الحكام

الضعاف، والا انفض انصارهم من حولهم ووقعت الفرقة بينهم.

كانت الرغبة فى تجميع اكبر قدر من الثروة باسرع وقت ممكن أحد أسباب نمو فساد الرجال الذين كان كل همهم من المنصب تأمين الحصول على الأموال. ولكن ذلك لم يكن السبب الوحيد فقد كان التضخم أحد العوامل المهمة التى أسهمت فى حالة الفساد، وهو التضخم الذى بدأ فى عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥)، وكان يفسر بتدفق الفضة أو بتدهور قيمتها، والذى تسبب فى ارتفاع تكلفة البضائع ارتفاعا كبيرا وخاصة المستورد منها. وكان التضخم معناه ان دخل الاقطاعيات يشترى بضائع اقل مما كان يحدث فى السابق، اى انخفاض القدرة الشرائية للداخل المتحصل من الاقطاعيات عن ذى قبل، وخاصة فيما يتعلق بالسلع الترفيهية الفاخرة، ومن ثم فان أسهل طريقة لايجاد مصادر جديدة للدخل يكون «ببيع» الخدمات، وكذا «الاسم التجارى». وليس من شك فى ان التغير فى سعر الفضة أسهم فى نمو الفساد الادارى ولكنه لايفسر العجز الضخم الذى حدث فجأة فى ميزانية الدولة، مما يعنى ان اسباب ذلك العجز لابد وان توجد فى مكان آخر.

لقد سبق ان ذكرنا فى الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب ان السلطات العثمانية قامت بتثبيت أسعار المنتجات المحلية من المواد الغذائية الأساسية والسلع الاستهلاكية الاخرى. وأما الأسلحة بمختلف انواعها والزى العسكرى وسائر الحاجات العسكرية فانها تتأثر بالتضخم، لأنها كانت تنتج بواسطة العبيد فى ترسانات الدولة، أو بواسطة حرفيين داخل حدود الامبراطورية . وهذا معناه ان استيراد بعض الأشياء القليلة نسبيا بثمن مرتفع نتيجة التضخم، لايفسر هذا العجز الهائل الذى هيمن على ميزانية الدولة فجأة، والذى يرجع ظهوره الى عامل آخر حاسم يجب وضعه فى الاعتبار عند متابعة تدهور ثروات الامبراطورية ، سواء بالنسبة للدولة او بالنسبة لتطور بلدان جنوب شرقى اوربا تحت الحكم العثمانى.

سبقت الاشارة الى أن أحد أسباب نقص ايرادات الدولة كان بسبب الزيادة المفاجئة فى عدد الوقفيات مما نتج عنه فقدان الخزينة جانبا كبيرا من مصادر الايرادات من جراء اعفاء الأوقاف من الضرائب. وبالاضافة الى ذلك كانت هناك أوجه نفقات كثيرة لم يكن بالامكان تغطية مصروفاتها حتى من خلال الضرائب غير العادية (الاستثنائية). وكان أكبر هذه النفقات وأعظمها ما كان يتصل «بالحروب الطويلة» مع النمسا (١٥٩٣ - ١٦٠٦)، والصراع القائم مع بلاد فارس. وقد كان لهذه الحروب وليس فقط التضخم، دور فى ايجاد المشكلات الاقتصادية، فضلا عن ايجاد مصاعب اخرى أدت الى نتاج بعيدة الأثر. ومن ناحية أخرى فكان من شأن الاعتماد فى الحرب بشكل أساسى على التجنيد الاجبارى الاقطاعى، وعلى القوات المرتزقة، التعجيل بزيادة نفوذ قوات المعاشلية فى استانبول وسيطرتهم عسكريا على قوات الغازى الاقطاعية، والقضاء على معظم صفوف السباهية مما نتج عنه تغيرات بعيدة المدى اقتصاديا واثنوجرافيا، كانت لها اهمية كبرى بالنسبة للامبراطورية العثمانية بشكل عام ولتاريخ جنوب شرقى اوربا بشكل خاص.

ويقودنا دور هذا الجانب العسكرى فى تكوين ظاهرة التضخم الى آخر الأسباب المعتاد ذكرها لتدهور الامبراطورية العثمانية، وهو عبارة عن مجموعة عناصر متشابكة تتضمن ارتفاع شأن المرتزقة فى المؤسسة العسكرية أو نقص غنائم الحروب، وخاصة انكماش الاراضى الجديدة المفتوحة لاعانة اصحاب التيمارات وما ترتب على محاولات السباهية وضعهم اقتصاديا ووضع عائلاتهم. أما الشرح الذى يقدم عادة لهذه العناصر المتشابكة فيمكن تلخيصه فيما يأتى:

كانت الامبراطورية العثمانية دولة عسكرية أولا وأخيرا، تهتم اهتماما قليلا جدا بأمور التجارة والانتاج، وتعتمد على غنائم الغزوات والحروب كمصدر اساسى للدخل. وتأتى هذه الغنائم من هزيمة عدد كبير من الاقاليم أو البلدان، وتستخدم ايضا لاشباع حاجات العسكريين الاقتصادية بتقسيمها الى قطع فى شكل: «تيمارات». وعلى هذا فكلما كان التوسع الخارجى على نطاق واسع ممكنا، كلما كان فى مقدور الدولة ان تقابل مسئولياتها. ولكن بمجرد وقف التوسعات لسبب أو لآخر، تصبح المشكلات أمر لامفر منه، ولايمكن تحاشيه.

وإذا ما وضعنا فى الاعتبار الطبيعة الحربية للدولة العثمانية من حيث ان الجيش يكون تحت الادارة الشخصية للسلطان، وان الجنود يسرحون وقت الحصاد للذهاب الى مقاطعاتهم لتحصيل الايراد، وأن موسم القتال والغزوات كان محدودا لأنه يبدأ فى الربيع عندما تصبح الطرق صالحة للمرور وينتهى قرب وقت الحصاد، أدركنا ان وقت العمليات العسكرية كان محدودا للغاية. وبمجرد اتساع حدود الامبراطورية من أبواب ڤيينا إلى آذربيجان والعراق لم يعد هناك مجال للتوسع بعد ذلك، وهكذا انكمشت ايرادات الدولة من غنائم الحرب وأسلابها. ولما لم يعد بالامكان ايجاد اراض جديدة لتكون اقطاعات، عمل اصحاب الاقطاعات القائمة على الاحتفاظ بها عن طريق تحويلها الى حيازات أو ممتلكات خاصة.

ويعد هذا التفسير مرضيا بالنسبة للملاحظ السطحى للأمور .. فبوصول الامبراطورية العثمانية الى الحدود المشار اليها توقفت عن التوسع، وحدث ما حدث من التحول فى حيازة الاقطاعيات. ولا شك ان هناك بعض عوامل مهمة فى هذه النقطة تشير الى علاقات سببية مختلفة. فمن الناحية النظرية البحتة كان على السلطان ان يقود جيشه بنفسه .. ولكن من الناحية العملية كان عدد كبير من السلاطين العظام يرسلون قواتهم فى الغالب تحت قيادة أخرى غيرهم. وأكثر من هذا اصبحت العناصر الاقطاعية فى الجيش عند نهاية القرن السادس عشر عناصر ثانوية غير أساسية. وتولى المرتزقة معظم المعارك الحربية، وهؤلاء لم يكونوا بحاجة الى العودة لاراضيهم فى الخريف. كما ينبغى أن نتذكر ان الحاجة الى تيمارات جديدة كان امرا ملحا فى نهاية القرن السادس عشر، لأن تيمارات فارس استوعبت قوات تركية من وسط آسيا. والحقيقة انه لم يكن بالامكان تخصيص او اعادة توزيع التيمارات التى اصبحت خالية فى أوربا كنتيجة «للحرب الطويلة» لعدم وجود مطالبين بها. وعندما تدهورت الطبقة الاقطاعية القديمة، كان يجب ايجاد من يحل محلها لمباشرة زراعة الأرض. وهكذا فان الحاجة للارض وليس ندرتها هو الذى خلق النظام الجديد لحيازة الارض. وهذا يعنى فى النهاية ان توقف التوسع العثمانى لم يكن سببا فى تدهور الاوضاع الاقتصادية.

واذا ما أخذنا فى الاعتبار عاملين آخرين سبق مناقشتهما فسوف تظهر أمامنا صورة مختلفة تماما: من ذلك مصالح الحكومة العثمانية فى التجارة وحيلها لتحويل حكام الاقاليم المحيطة (القرم، ومولدافيا ، وولاشيا، ودوبروفنيك، وترانسلفانيا) الى اتباع اقطاعيين. ومن ناحية أخرى كانت محاولة السلطان سليمان الاول لتحويل وسط المجر الى تبعية اقطاعية من هذا النوع تشير الى ان السلطات المركزية فى استانبول أدركت محدودية قدرتها على حكم الاراضى الممتدة حكما مباشرا، وأنه على حين كانت هذه السلطات مستمرة فى مواصلة «رسالتها» فى توسيع دار السلام، فانها لم تضع المستقبل الاقتصادى للدولة على أساس الدخل الناتج من الغنائم والاسلاب. وفى هذا الخصوص تجب الاشارة الى انه لم يكن من المفترض ان تقوم الدولة بتجريد الولايات التابعة من كل منتجاتها .. اذ ان كل ما كان عليها هو ان تدفع الجزية فقط. ولهذا فانه يتعين على المرء ان يفتش فى أماكن أخرى عن تفسير ملامح التدهور العسكرى والمالى للامبراطورية العثمانية، والابتعاد كلما أمكن عن التفسيرات المعتادة التى تقدم والتى تتلخص فى عجز الدولة عن توسيع حدودها الى أبعد مما ذهبت اليه.

ففى خلال الفترة نفسها كانت اوربا الغربية تقاسى من التضخم وتعانى من المشكلات السكانية المتصلة بتكرار منتظم للطاعون. ومع ذلك فقد كانت قادرة على التغلب على هذه المصاعب، والتوصل الى تخطيط منهج جديد جعلها تتزعم العالم. لكن الدولة العثمانية لم تواجه المشكلات نفسها بأسلوب مشابه، وهذا هو وجه الاختلاف الذى يتعين شرحه وتفسيره، لأنه فيما يتعلق بالمساحة والثروة كانت الامبراطورية العثمانية كفرنسا والاراضى المنخفضة أو انجلترا. أما فيما يتعلق بالمؤسسات والاقتصاد والمبادئ الاساسية فى كل من الغرب والدولة العثمانية، فليس هناك مجال للمقارنة بينهما، لكن الاشارة الى بعض الامور تكفى لتوضيح هذه الاختلافات والفروق ...

فاولا هناك اختلاف كبير بين وضعية ومكانة الحكام فى الغرب، ووضعية ومكانة السلطان العثمانى .. فالحاكم فى الغرب بدأ كرأس لبناء هرمى اقطاعى كان على قمته بسلطات محدودة. ورغم ان هذه السلطات كانت تزداد بشكل منتظم، الا انها كانت دائما محدودة، والعكس صحيح تماما بالنسبة للسلاطين. ولهذا السبب كان الحاكم الضعيف فى الدولة الغربية أقل شرا بكثير من السلطان الضعيف. كما ان نمو حريات المدن وتعاظم قوتها والذى أتاح وقوع التغيرات الاقتصادية عندما اصبح امرا ضروريا، لم تتوازى مع امتيازات مشابهة منحت للمدن تحت الحكم العثمانى. فقد كانت اوضاع المدن العثمانية وتنظيماتها الداخلية منظمة تنظيما صارما بحيث اذا حاول اى فرد او مجموعة ادخال اى عناصر للتغيير، يواجه بمعارضة من السلطات المحافظة المتشددة، التى تسند وتدعم اولئك الذين يعارضون الابداع والتجديد. ونتيجة لذلك كان اقتصاد اوربا الغربية فى نهاية القرن الثامن عشر قد اصبح «حديثا» فعلا، على حين كان اقتصاد الامبراطورية العثمانية مايزال ينتمي «للعصور الوسطى». لقد كان عنصر المحافظة الذى ساد كل مجالات وأوجة الحياة هو الذى حول الدولة العثمانية من قوة تكنولوجية متكافئة وعلى قدم المساواة والندية مع اعدائها فى النصف الاول من القرن السادس عشر، الى قوة «متخلفة» فى نهاية القرن الثامن عشر. ان هذه بضعة

عوامل تضاف الى التخلف الاقتصادى والتأخر التكنولوجى، والعجز عن التعامل مع المشكلات المادية.

وفى مجال المقارنة بين الامبراطورية العثمانية والغرب بعد منتصف القرن السادس عشر، يأتى الاختلاف بين دور الجيش فى كل منهما، وهو عامل له اهميته شأن الاختلافات الاقتصادية. ففى كل من المنطقتين حدث تدهور لأهمية القوى الاقطاعية وارتفاع لقيمة الجيوش النظامية المحترفة. وفى نهاية القرن السادس عشر مثلا بلغ عدد العسكر الاقطاعيين فى اوربا وآسيا الصغرى (من السباهية والجيبلو (اى من اتباع التيمارلى) مائتين وثلاثون الف محارب، على حين كان بالامكان فى نهاية القرن الثامن عشر حشد خمسون الف محارب فقط. ولم يكن هذا النقص فى حشد الجند شيئا مأساويا، ذلك ان تحديث أساليب الحرب وتكوين أسلحة المشاة والقوات الفنية، فرص التقليل من الاعتماد على العسكر التقليدين. وإذا ما وضعنا فى الاعتبار الاهداف الادارية التى قام بها السباهية، أدركنا أن اختفاءهم كان يعني ضرورة تقديم عدد كبير من الموظفين المدنيين كبديل، الا ان هذا لم يحدث بسبب ما كان ينقص الامبراطورية العثمانية من أموال ومن عناصر مدربة تدريبا مناسبا للقيام بعبء العمل الادارى. وهكذا فبدلا من ان تتولى طبقة محترفة جديدة أمور الادارة فى الدولة، عهد بوظائف السباهية الى موظفين خربى الذمة، والى رجال الدين من المسلمين واهل الذمة على السواء، والى ملتزمين. وكانت لكل فئة من هذه الفئات مصالحها الخاصة التى وضعتها نصب عينها واهتماماتها، وليس مصالح الدولة التى لم تكن تدفع لهم اية مرتبات.

أما الجنود المحترفون من قوات المعاشلية فقد كانوا من المرتزقة كما كما الحال فى الغرب الاوربى، رغم ان القوات العثمانية كانت من العبيد أساسا. ولما كانت القوات الغربية تتكون من رجال أحرار فقد جعل هذه علاقاتهم بالدولة وبالحاكم أشبه بعلاقة العمال واصحاب الاعمال مع ما يمكن ان يخلقوه من اضطربات ومشكلات. لكن السلطان العثمانى كان يملك جنوده، وعليه يقع عبء رعايتهم حتى عندما لايكون بحاجة اليهم. ومن ناحية اخرى كان من شأن تبعية قوات المعاشلية للدولة ان اصبح من المستحيل على الحكومة العثمانية «اعادتهم الى بلدانهم» عندما تنعدم الحاجة اليهم، فجعلت منهم بذلك قوة عسكرية دائمة لها دور فى شئون الدولة. ولقد ترتب على ذلك نتيجة مؤداها انه على حين اصبح الحكام فى الغرب الاوربى سادة جيوشهم وأصحاب الأمر والنهى، كان العكس فى الامبراطورية العثمانية حيث أصبح العسكر هم سادة الدولة واصحاب الامر والنهى فى أمورها. وهكذا ففى نهاية القرن الثامن عشر بلغ عدد الذين طالبوا بامتيازات الانكشارية وكانوا آنذاك فى شكل هيئة ورثت هذا النظام، أربعمائة الف لم يكن يصلح منهم للخدمة العسكرية سوى عشرين ألف. وعندما حاولت الحكومة تقوية مركزها فى العاصمة بالتخلص من هؤلاء الرجال المسلحون المتمركزين فيها وذلك بارسالهم الى الاقاليم ليكونوا حاميات عسكرية، فانها لم تفعل أكثر من نقل المشكلات الى الاقاليم، حيث لا قانون ولا نظام يحكم العلاقات. وكانت النتيجة مزيد من المشكلات الاقتصادية وتضاؤل ولاء أهل الذمة نحو الدولة.

وأخيرا هناك اختلاف كبير فى التصورات الأساسية لكل من الامبراطورية العثمانية والغرب

الاوربى .. فالاساس الجوهرى للامبراطورية العثمانية والتنظيم الادارى لم يتأسس او يتكون بشكل حديدى صارم فقط (انظر الفصل الثانى)، بل كان غير قابل للتغيير، اذ ان دولة آل عثمان وجدت لغرض وحيد، الا وهو تنفيذ مشيئة الله على الارض بنشر الاسلام. وفى هذه الحالة فما هو خطأ وما هو صواب معروف سلفا، والفروق بين المسلمين وأهل الذمة واضحة ولايمكن تغييرها، أما الغرب فلدية قدر معين من حرية التفكير، وحرية التجربة، والتوصل ليس فقط الى فلسفات جديدة بل الى تفسيرات جديدة للمسيحية. والعالم العثمانى عالم جامد، على حين ان الغرب الاوربى كان متغير دوما، ويتكيف مع المتطلبات الاجتماعية -الاقتصادية والسياسية لعالم بتوسع بانتظام أصبح هو مركزه. وفى الغرب الاوربى بدأت الدولة الحديثة تأخذ شكلها وأصبحت تعنى أشياء وأشياء حتى لأقل مواطنيها شأنا. أما الامبراطورية العثمانية فقد سارت فى الطريق العكسى. وعلى حين حل القانون المركزى فى الغرب محل القانون الشخصى. ظلت الامبراطورية العثمانية عبارة عن مجموعات من الأفراد يعتمد وضع كل منهم وحقوقه وواجباته كلية على عقيدته الدينية ومهنته أو وظيفته. وقد حدث أن تعمق الفرق الأصلى فى صفوف المسلمين بين الموظفين العثمانيين وأصحاب العقائد الحقيقية عندما أغلق الموظفون العثمانيون باب الخدمة عليهم لحماية امتيازاتهم، وجعلوا الانضمام الى صفوفهم مسألة أكثر صعوبة. ولم تكن الحكومة قوية بدرجة كافية لكى توقف تطور الامور بهذا الشكل. والحاصل ان أهل الذمة وقد تجمعوا كل فى ملته، اصبحوا أقل اهتماما فى استمرار احياء الدولة العثمانية عندما توقف القانون والنظام كلية، وحل محله التعصب الدينى فى البداية، ثم ترحيل العناصر غير المرغوب فيها من استانبول الى الاقاليم. وهكذا فان التطور البطيئ للقوميات الحديثة الذى حدث فى الغرب لم يحدث فى عالم السلطنة العثمانية فقط، بل لقد بدأ تماسكة الغامض فى التفكك.

وفى تلخيص مختلف تلك الأسباب المترابطة والتى يؤثر كل منها فى الآخر لتفسير التدهور المفاجئ للامبراطورية العثمانية، والذى يبدو انه بدأ فى الثلث الأخير من القرن السادس عشر .. ففى تقديرى يأتى تصور الدولة فى ذهن العثمانيين على انها «الصيغة المطلقة لبيت عثمان المزدهرة بفعل الحماية الالهية» سببا يفوق كل الاعتبارات والتقديرات والأسباب الأخرى. وعلى حين كان هذا التصور قوة كبرى للامبراطورية قبل فتوحات السلطان سليم الاول وسليمان الاول، أصبح ضعفها الكبير عندما اصبح حجم الدولة وتعدد الأهداف الملقاة على عاتق الحاكم، أكبر من امكانيات أكثر الرجال قدرة على التعامل معها وأى تغيير قد يحدث فى الواقع وان كان غير مقبول نظريا، لابد وأن يتضمن نمو فى قوة ونفوذ اولئك الذين لا يخول لهم الوصول الى السلطة والنفوذ، وهم اولئك الذين كانوا يتعرضون للتحدى المستمر. وقد ترافق هذا العامل مع التغير الذى حدث فى نظام أو اسلوب وراثة العرش مما أدى فى النهاية الى عدم الاستقرار فى الحكومة، وجعل وقوع الفساد أمرا ممكنا. ولم يحدث ان تخلت الدولة العثمانية عن رسالتها السماوية، لكن هذه الرسالة حالت دون تكامل وتآلف سكانها، بل وخلقت اتجاهات مركزية طاردة بعد تلاشى ظاهرة التسامح وضياع القانون والنظام. والحال كذلك .. كان التصور الأساسى القديم للدولة العثمانية بحاجة الى تنقيح ثورى بعد منتصف القرن السادس عشر. لكن فى هذا الوقت كانت روح المحافظة التى تبرر كل شئ

سلفا، وغياب قطاع مهم من السكان يعرف الكثير عن النظم الأخرى فى الحكم حتى ولو مجرد التفكير فى شئ مختلف، جعل الاصلاح أمرا خارج نطاق التصور والتخيل. وهكذا .. تحجرت الامبراطورية العثمانية فى منتصف القرن السادس عشر وظلت كذلك حتى القرن التاسع عشر.

وأما الذى حدث حوالى منتصف القرن السادس عشر عندما أصبح هذا التحجر حقيقة ماثلة، يمكن مناقشته، فقد يعتبر عند البعض أمرا حتميا لم يكن بالامكان تحاشيه أو قد يعتبر نتيجة لمجموعة من التطورات المشئومة التى تصادف حدوثها كلها فى آن واحد. ولنطرح هذا التساؤل .. هل عدم قدرة الدولة على التعامل مع الازمات الاقتصادية – المالية التى ظهرت فجأة يعتبر امرا لايمكن تحاشيه .. أم هل كان من سوء الطالع المشئوم أن هذه المشكلات المهمة واجهت الدولة فى وقت عز فيه الرجال القادرون على التعامل معها؟؟ . وأيا ما كان الأمر فان هذه الأزمات اضافت الى الفساد الادارى المتنامى ابعادا أخرى للأزمة وهى عدم قدرة الحكومة وعجزها، وظهور اتجاهات الطرد المركزية من العاصمة لهؤلاء الذين لم يكونوا «موظفين عثمانيين».

ويبقى أخيرا ان نضع فى الاعتبار توقيت «الحرب الطويلة» كعامل أولى فى التدهور السريع الذى حدث فيما يتعلق بمصير الامبراطورية العثمانية، وهى الحرب التى زادت من نفوذ قوات المعاشلية. وأهلكت صفوف السباهية فى اوربا، وخربت مساحة كبيرة من أجود اراضى المجر، وعمقت من الأزمة الاقتصادية بما رافقتها من نفقات باهظة تطلبتها العمليات العسكرية. وغيرت الموقف تماما فى أقاليم أوربا العثمانية والتى كانت حتى قيام تلك الحرب الأساس الأكثر صلابة فى دوام الامبراطورية. وبمجرد ان توقفت هذه الاقاليم عن ان تكون دعامة الامبراطورية اقتصاديا وديموجرافيا، زاد التدهور ولم يعد حتى فى امكان الصدور العظام من أسرة كوبريللو ايقاف التدهور او تحويل مساره. لقد كانت التغيرات التى وقعت فى جنوب شرقى اوربا حاسمة بالنسبة لمصير الدولة العثمانية. كما كانت فيما يبدو أكثر الحوادث التى وقعت أهمية بالنسبة لاولئك الذين يهتمون بتاريخ مصائر وأقدار سكان جنوب شرقى أوربا بشكل وثيق مثلما كان عليه الحال فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

٢ – حروب القرن السابع عشر وعصر اسرة كوبريللو

كانت أول حرب دخلتها الامبراطورية العثمانية بعد وفاة السلطان سليمان الاول، الحرب التى كانت ضد ما كان يسمى «التحالف المقدس الثانى» (١٥٧١ – ١٥٨١)، وهى أكثر الحروب شهرة بالنسبة لهزيمة العثمانيين فى معركة ليبانتو البحرية فى ١٥٧١. والحقيقة ان المعركة كانت غير مهمة بالنسبة للعثمانيين لأنهم سرعان ما عوضوا خسائرهم خلال عام. ولم يكن بامكان اعدائهم استغلال النصر الذى أحرزوه. ومن ناحية أخرى كان انتصار العثمانيين على قبرص التى اعترفت بفقدانها للبندقية عندما انسحبت من الحرب فى ١٥٧٣، كان يمثل تقدما عسكريا له مغزاه. وكان الجيش العثمانى خلال هذه الحرب مايزال يقوم بوظائفه على أكمل وجه تحت القيادة

القوية لسنان باشا الصدر الأعظم فيما بعد. ويجب ألا ننسى أنه فى الوقت الذى كانت هذه الحرب تشتعل فى أوربا كان العثمانيون يحاربون الصفويين فى فارس ايضا. وكانت هذه الحرب ايذانا ببوادر الاضطرابات التى حدثت فيما بعد مع الجيش .. ففى استانبول تمردت فرق الانكشارية فى اعوام ١٥٨٩، و ١٥٩٠، و ١٥٩١. وتمرد فرسان المعاشلية فى ١٥٩٣ وهو العام نفسه الذى بدأت فيه «الحرب الطويلة». وقد وقع أول تمرد حقيقى فى آسيا الصغرى عام ١٥٩٦ وكان يعرف بتمرد كيلالى Celali (وقد سبقته عدة تمردات). وقد أضعف استمراره فى القرن التالى قوة الاناضول كقاعدة للامبراطورية، فى الوقت الذى كانت قاعدتها الاوربية تتفكك أيضا.

على كل حال .. ففى ١٥٧١ كان الجيش العثمانى مايزال قادر على القيام بحملات عسكرية والدخول فى معارك. أما فى ١٥٩٣ فكانت قدرة القوات العثمانية على القتال موضع تساؤل. فرغم ان القوات العثمانية كانت تتمتع بقيادات قوية مثل سنان باشا ثم السلطان محمد الثالث، الا ان «الحرب الطويلة» دللت على حدوث تغيير فى قدرتهما على استغلال الظروف .. فطوال عشر سنوات وحتى الهجوم على الفرس فى ١٦٠٣، كان العثمانيون يحاربون فى جبهة واحدة ضد قوات فقيرة التنظيم. وهكذا .. وحال اتضاح ان مساندة الهابسبورج لتحالف بين مولدافيا وولاشيا وترانسلفانيا قد يحرز انتصارا حاسما، وجدنا ان اضطراب زجزموند باثورى وعدم استقرار احواله، وتركيز الهابسبورج على هزيمة ترانسلفانيا أكثر من ضرب العثمانيين، وضعف كفاءة قادة الهابسبورج العسكريين .. كل هذا أدى الى تغيير المد لصالح العثمانيين الذين احرزوا نصرا مؤزرا فى معركة ميزوكرشتز Mezokeresztes فى أكتوبر ١٥٩٦. والحق ان مثل هذا النصر لو حدث قبل خمسين عاما لكان كفيلا بحصول العثمانيين على امتيازات مهمة بمقتضاه. ولكن فى نهاية القرن السادس عشر كان الجيش العثمانى قد أصبح غير قادر حتى على استغلال او استثمار نجاحاته وانتصاراته. غير ان الحرب طال أمدها لعشر سنوات أخرى. أحرز الجانبان فيها انتصارات جزئية هنا وهناك،، لكن الامبراطورية العثمانية كانت محمطة اقتصاديا وتواجه حربا على جبهتين. وعندما تمردت الانكشارية فى ١٦٠٣ لم يعد العسكر راغبين فى مواصلة الحرب أكثر من هذا.

وفى عام ١٦٠٥ لم يعد بامكان العثمانيين الابقاء على مرشحهم ستيفن بوشكاى Bocskai على عرش ترانسلفانيا. وفى العام التالى اضطروا لعقد صلح زيستفاتوروك Zsitvatorok على الجبهة الغربية، وتحويل كل اهتمامهم نحو بلاد فارس. وكان من نتائج هذا الصلح تدمير مزيد من الاراضى المجرية وتحويلها الى مناطق خربة، مع مكاسب لا تذكر للعثمانيين، لكنه أنهى دفع الجزية من قبل الهابسبورج. واذا ما استخدمنا التفسير الاسلامى - العثمانى المحدد فى هذا الخصوص، فان هذا الصلح كان يعنى ان العثمانيين اطلقوا سراح «تابع» وتخلوا عن ارض تعتبر طبقا لتصورهم الفكرى النظرى جزء من دار الاسلام. ومن الملاحظ انه خلال هذه الحرب كانت القوات العثمانية تحارب بشكل جيد الى حد ما من آن لآخر. لكنها فى كل الاحوال كانت ماتزال قوات قوية وقادرة دائما. وأكثر من هذا فان الدولة لم تستطع تعويض نفقات الحرب وخسائرها فى الارواح والاقتصاد

باحراز قيمة متساوية لما فقدته. وهكذا ورغم النصر الظاهرى الذى احرزه العثمانيون، وحيازة أراض جديدة اضافية، الا انهم عانوا من خسارة لم يكن بالامكان تعويضها ابدا.

ورغم عقد الصلح، الا ان العثمانيين والهابسبورج استمروا فى الاشتباك فى مناوشات على الحدود من آن لآخر، حيث استطاع العثمانيون فى أحد هذه المناوشات احتلال مدينة فاشVacz ووضعها تحت حكمهم فى ١٦١٩. لكن ما حدث كان يرجع الى غباء قادة الهابسبورج العسكريين أكثر من كونه راجع لقدرة القوات العثمانية.

على أن اهم نتائج الحرب الأكثر أهمية هو انهاء العمل بنظام الدفشرمة فى تجنيد الانكشارية، وهو أمر يرجع فى الغالب الى عام ١٦٣٨، ورغم ان استخدام ضريبة الاطفال (أخذ نسبة معينة من أطفال كل قرية كضريبة ويتم تنشئتهم تنشئة اسلامية عسكرية) بشكل متكرر قد قل قبل نصف قرن من ذلك، الا ان الالغاء الرسمى لهذا النظام كان دلالة واضحة على زيادة نفوذ الانكشارية على السياسة العسكرية . وقد ضمن الغاء الدفشرمة عضوية دائمة لعناصرها فى الهيئة العسكرية بالميراث، وكان بداية انتهاء دورها كوحدة من وحدات الحرب وبروزها كعنصر خطر مدمر.

أما العمل العسكرى المهم التالى للعثمانيين فى اوربا فقد بدأ بهجوم على كريت التى كانت فى حوزة البندقية فى عام ١٦٤٥ . ولقد عسكت هذه الحرب التى استمرت حتى عام ١٦٧٠ أفول نجم العثمانيين رغم انها انتهت بهزيمة كريت. اذ كانت الحملة تتطلب عمليات حصار ونشاط بحرى كان يستلزم عدد محدود من الرجال. وقبل قرن من هذا الواقعة كان بامكان العثمانيين توفير القوة المطلوبة لمثل هذه العملية دون اضعاف القوة الرئيسية للجيش. أما تلك العملية فكانت تستدعى سحب كل القوات ذات الكفاءة التى يمكن حشدها. وعلى هذا فلم يكن بامكان القائد البندقى فرانسيسكو موررسينى Morosini ان يحارب فى المورة فقط، بل كان من السهل عليه ان يغرى السكان بالتمرد. وبالتالى كان على العثمانيين أن يعتمدوا على قوة أخرى اضافية تسحب من البانيا او يعتمدوا على لوردات المنطقة الاقوياء للاعداد للمقاومة التى يمكن تنظيمها.

وطوال فترة الحرب عمت الفوضى شبه الجزيرة المهمة هذه. وأدت مع بطء إحراز تقدم فى جزيرة كريت وهزائم الاسطول المتكررة إلى أزمة فى استانبول. ففى ١٦٥٦ أرغم السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ - ١٦٨٧) على تعيين محمد كوبروللو صدرا أعظما بسلطات مطلقة. وهكذا بدأ عصر أسرة كوبروللو (انظر الملحق رقم ٢)، وهو تعيين جاء فى وقته تماما، فقد كانت مغامرة جورج الثانى راكوتشى الفاشلة فى بولندا (انظر الفصل السابع)، والمظهر الضعيف للقوات العثمانية اثناء محاربة البنادقة مشجعا للهابسبورج على مهاجمة العثمانيين فى ١٦٦٣ . وأصبحت اراضى البارتيوم Partium المهمة المكتسبة حديثا (انظر الفصل السابع) وغيرها فى خطر. ولأن العثمانيين كانوا غير قادرين على المقاومة بشكل خطر، فقد أنزلت بهم هزيمة ساحقة فى سانت جوتثاردSt. Gotthard فى ١٦٦٤ . ورغم ان الهابسبورج حققوا هذا الانتصار العظيم، الا انهم كانوا أغبى من ان يستغلوا مثل هذه الانتصارات الكبرى شأن العثمانيين بعد معركة ميزوكيرشتز Mezokeresztes. ولقد لعب

غباء الجنرال ريموندو مونتكيشولى Raimondo Montecucculi دورا مهما فى اخفاق قوات الهابسبورج فى الافادة من النصر. لكن السبب الرئيسى الذى حال دون ان يدفع العثمانيون الثمن غاليا لعدم استعدادهم للحرب الموقف فى اوربا الغربية آنذاك لأن فيينا كانت مغتبطة لعقد هدنة ڤازڤار Vasvar مع العثمانيين فى ١٦٤٤ مما أتاح للعثمانيين فرصة أكمال هزيمة كريت، كما أعطى أسرة كوبروللو الوقت لايقاف تفكيك الامبراطورية بصفة مؤقتة على الأقل.

كانت عائلة كوبروللو والتى أعدت طائفة من الادرايين المتميزين، والجنود، والدراسين لبلدهم منذ منتصف القرن السابع عشر، من أصل ألبانى تنتمى لجماعة من الألبان الذين تم توطينهم قسرا فى آسيا الصغرى منذ فترة مبكرة. وكان محمد كوبروللو أول افراد هذه العائلة شهرة ورفعة، قد بدأ عمله فى «البيرون» فى صناعة الفطائر (فطاطرى)، ومن هذه البداية المتواضعة أرتقى بسرعة فى سلك الخدمات حتى أصبح فى السنوات التالية حاكما لدمشق، وطرابلس، والقدس، وقسطنديل. وعندما عينه السلطان محمد الرابع صدرا أعظما كان قد بلغ السبعين من العمر. وقد طالب محمد باشا كوبروللو بسلطات كاملة قبل توليه المنصب. واستجاب السلطان لطلبه خاصة وان السلطان كان رجلا لعوبا لايهتم الا بحياة اللهو والمتعة. وكان من حسن حظ السلطنة ان حافظ السلطان محمد الرابع على كلمته ولم يتدخل فى شؤون ادارة الصدر الأعظم محمد كوبروللو وابنه احمد من بعده، وهو موقف يحسب له اذ لم يكن هناك مواقف تذكر له فى تاريخ الدولة العثمانية.

ولما كان الصدر الأعظم محمد كوبروللو قد عقد العزم على تغيير مجرى التدهور الذى لحق بالامبراطورية، فقد هاجم بشدة ما كان يعتبره السبب الرئيسى فى هذا التدهور، ألا وهو الفساد وتحقيقا لهذا نسب اليه فى خلال الخمس سنوات التى امضاها فى منصبه، انه أصدر أوامره بشنق حوالى ثلاثين ألفا من المسئولين والعلماء بتهمة الاختلاس، او بتهمة ارتكاب خطايا وذنوب اخرى، الأمر الذى أجبر الآخرين على الامتثال للفضيلة والاستقامة. وعلى هذا دخلت الخزينة مرة أخرى كافة الايرادات التى كانت تدخل فى جيوب اولئك الموظفين، بالاضافة الى ان الصدر الاعظم محمدباشا أنقص عدد اولئك الذين يتقاضون مرتبات ثابتة من الدولة، وبفضل هذه الاجراءات انخفض العجز فى ميزانية الدولة بشكل واضح من ١٦٠ مليون آقچة فى ١٦٥٣ الى ١٢ مليونا فقط فى ١٦٦٠ (١) لقد كان محمد كوبروللو مهتم أساسا باستعادة كفاءة الجهاز الادارى للامبراطورية العثمانية، وانهاء مظاهر انحراف وفساد الموظفين والمسئولين باختلاف مستوياتهم. وقد عهد بمسئولية العمليات العسكرية الى ابنه أحمد وخليفته فى منصب الصدارة العظمى الذى كان قائدا عسكريا قديرا جدا.

والجدير بالذكر ان أحمد كوبروللو هذا الذى خسر معركة سانت جوتثارد التى سبقت الاشارة اليها، هو نفسه الذى قاد حملة كريت الى النصر فى النهاية، وهو ايضا الذى بعد ان اصبح

(1) Gibb and Bowen, Islamic Society and The West, Vol. pt. 1, p. 26, n.1.

وقد أشار هذان المؤلفان الى أن ارقام العجز المتوفرة بين عامى ١٦٥٣، ١٦٦٠ لايمكن الاعتماد عليها.

صدرا أعظما بعد أبيه، انتهز فرصة فترات الهدوء النسبى لمواصلة العمل الذى بدأه أباه، كما حاول باعتباره عسكريا، اعادة تنظيم الجيش بتشكيل وحدات عسكرية جديدة من فلاحى الاناضول لموازنة القوة المتنامية للانكشارية. وفى هذه الخطوات تكمن بداية مستقبل الجيوش العثمانية. غير ان هذه القوات الجديدة التى عرفت باسم «الغونوللو» اى المتطوعين، لم تصبح ابدا قوية بالدرجة التى تفى بالغرض الذى كان فى ذهن أحمد باشا الصدر الاعظم. وعندما تهاوت الأيدى القوية لعائلة كوبرولو أصبحت الانكشارية مرة أخرى قوة شيطانية.

انتهت الحرب مع بولندا (١٦٧٢ - ١٦٧٦) التى وقعت فى آخر سنوات فترة أحمد كوبرولو فى الصدارة العظمى بحصول الامبراطورية العثمانية على آخر مكسبها من التوسع الاقليمى فى تاريخها. وقد بدأت هذه الحرب عندما تمرد القوزاق ضد بولندا وتحالفوا مع تاتار القرم وطالبوا بالحماية العثمانية. وقد تم لهم ما أرادوا حيث قاد أحمد باشا بنفسه القوات العثمانية التى أحرزت النصر النهائي. وفى صلح زورافنو Zurawno الذى عقد بعد الحرب، تنازل البولنديون عن بودول Podole وغرب أوكرانيا للعثمانيين، ووافقوا على دفع جزية سنوية مقدراها ٢٢٠٠٠٠ دوكية. وهناك انتصار آخر احرزه العثمانيون ويتمثل فى الاستيلاء على جزيرة تينوس Tenosفى ١٧١٥ لكنه لم يكن ذو مغزى أو أهمية.

على كل حال.. لقد كان النصر أمرا عابرا اذ كان على العثمانيين بعد ان تمركزوا فى أوكرانيا ان يواجهوا لأول مرة قوة روسيا المتنامية. وقدر لخليفة أحمد باشا فى منصب الصدارة العظمى (قره مصطفى كوبرولو) ان يبدأ عهده باول حرب عثمانية مع الروس فى ١٦٧٧، وهى الحرب التى استمرت أربع سنوات، وانتهت باول خسارة دائمة لاراضى الدولة عندما تنازلت فى صلح رادزين Radzyn عن غرب أوكرانيا لقيصر روسيا.

لقد اختار كارا مصطفى اللحظة المواتية لتجديد الحرب ضد الهابسبورج. والسؤال الذى يطرح نفسه الان .. لماذا لم يكن واضحا تماما ان هذا الرجل كان أمينا على الرغم من انه لم يكن موهوبا مثل محمد واحمد كوبرولو، أول اثنان توليا منصب الصدر الاعظم. كما كان رجلا طموحا جدا وغير آمن الى حد ما فى منصبة لأنه لم يكن ينتمى الى الفرع الرئيسى لعائلة كوبرولو، ومدين بمنصبه الى صداقته للسلطان، ولا شئ غير ذلك.

وعلى هذا، وفى ضوء كل الاعتبارات، وهزيمة العثمانيين فى أوكرانيا يبدو ان الرجل كان يريد احراز نصر كبير يدعم به وضعيته الوظيفية. ومهما يكن من أمر، فقد بدأت المشاحنات بين الطرفين فى ١٦٨٢ حيث قاد الصدر الاعظم جيشا ضخما قواته مائتى ألف مقاتل، فضلا عن جيش الاتباع الذى يصاحب دائما الجيوش العثمانية فى المعارك الى ابواب فيينا. وقد استطاعت قوات الكونت روديبه ڤون ستارهمبرج Rudiger Von Starhemberg القليلة العدد الدفاع عن المدينة. لكن مصير المعركة تحدد بالقيادة السيئة لقره مصطفى الذى اتاح الفرصة لقوات المانية اضافية بقيادة تشارلز اللوريني، وجيشا بولنديا كبيرا بقيادة الملك جون الثالث سوبيشكى Sobieski (١٦٧٤ -

١٦٩٦) لأخذ مواقع حول الجيش العثمانى فقط دون تحرش أو اعتداء. وعندما قام الاعداء بمهاجمة الجيش العثمانى فى ١٢ سبتمبر أرتكب قره مصطفى عدة أخطاء تكتيكية أصبحت الهزيمة معها أمرا لا مفر منه. وهنا قرر الامبراطور ليوبولد الاول (١٦٥٧ - ١٧٠٥) ان ينتهز الفرصة لاستغلال هذه النصر، رغم انه كان مايزال منغمسا فى مشكلات اوربا الغربية، حيث وضع قواته تحت قيادة ثلاثة من أبرع الجنرالات وهم : شارلز اللوريني، ولويس أوف بادن، ويوجين أوف سافوى.

وفى تلك الاثناء كان السلطان العثمانى قد أمر بشنق الصدر الاعظم قره مصطفى لقيادته السيئة أمام ابواب فيينا، ومن ثم واجه الجيش العثمانى الذى فقد كثيرا من رجاله، العدو القادم دون قيادة قوية. وبناء على هذه التطورات انضمت البندقية الى بولندا والهابسبورج، وتكون الحلف المقدس الثالث. وبهذا انشطرت القوات العثمانية وسارت قوات الهابسبورج وقوات البندقية من نصر الى نصر. ففى المجر سقطت بودا فى ١٦٨٦م، واحرز تشارلز اللوريني نصرا حاسما فى العام التالى فى معركة موهاكز الثانية. فى الوقت نفسه كان البنادقة يتقدمون فى المورة، وفى نهاية عام ١٦٨٧ كان موروسينى على رأس الجيش مرة أخرى تعاونه وحدات المانية بقيادة مكسمليان البرونزويكى، قوات سويدية بقيادة أوتو فون كوينجزماركس Koengsmarks، وبضع وحدات ايطالية حيث استطاع تحقيق نصر على كل المنطقة، وفى العام التالى استولى الحلفاء على اثينا (وكانت مدافعهم قد حطمت البارثينون). وكان عجز العثمانيين الواضح عن الحرب، دافعا للروس لكى يعودوا الى معمعة القتال حيث استطاعوا حصار آزوف فى ١٦٨٧.

لقد أهاجت كل هذه الاحداث وخاصة الهزيمة فى موقعة موهاكز، الجنود العثمانيين الذين أرغموا السلطان على التنازل عن العرش، بينما كانوا يتظاهرون فى استانبول ويثيرون الشغب، بل وحطموا أجزاء من المدينة. وبعد هذا ظهر السلطان الجديد سليمان الثانى (١٦٨٧ - ١٦٩١) من «قفصه الذهبى» دون ان تكون لدية أية معلومات عن الموقف أو اى فكرة عما يجب عمله، بل ان الادارة المركزية توقفت عن القيام بوظائفها من الناحية العملية. وفى العام التالى واصلت قوات الهابسبورج انتصاراتها داخل المجر حيث قامت بتطهيرها من القوات العثمانية، وعبرت نهر الدانوب وهزمت بلجراد، وواصلت زحفها بمحازاة النهر حتى ڤيدين Vidin التى سقطت فى ١٦٨٩. وفى العام نفسه وفى طريقها الى الجنوب دخلت نيش: ومن الطبيعى والحال كذلك ان ينتج عن تحريك هذه القوات تخريب مساحات أخرى من البلقان وتشجيع كثير من أهل الذمة لتقديم المساعدة للغزاة. لقد كان الموقف حرجا لدرجة ان العسكر المشاغبين مثلا كانوا متحمسين للخضوع لقيادة قوية مرة أخرى وهى القيادة التى توفرت فى مصطفى كوبريوللو الصدر الأعظم الجديد.

والحق ان استعاده مصطفى لمدينة ڤيدين وبلجراد فى ١٦٩٠ والذى انتهى بهجرة جماعية للصربيين الى المجر سوف نناقشها فى الفصل التالى. وكان من سوء حظ العثمانيين ان فقد الرجل حياته فى العام التالى فى معركة نوڤى سلانكمن Novi Slankamen. ولم ينقذ العثمانيين هذه المرة الا انشغال الهابسبورج فى حروب حلف أوجزبرج، حيث لم يكن بامكانهم مواصلة الهجوم

الشامل. على ان الحروب استمرت وكان ينقص العثمانيين مرة أخرى القيادة. وخلال الاعوام التالية سقط ما تبقى من القلاع العثمانية فى المجر، وسقطت آزوف فى يد الروس فى ١٦٩٦، وواصل البنادقة احتلال المورة، كما احتلوا عدة جزر أخرى. وعندما أحرز يوجين أوف سافوى انتصارا حاسما آخرا فى زنتا Zenta عام ١٦٩٧، لجأ العثمانيون الى قيادة كوبرولوية أخرى، تمثلت هذه المرة فى شخص حسين كوبرولو الذى شرع يعمل من اجل الصلح.

وهكذا وفى ٢٦ يناير ١٦٦٩ عقد افدح صلح فى تاريخ العثمانيين، ألا وهو صلح سرمسكى كارولفتش Sremski Karlovci (كارولوفيتز Karlovitz، كارلوشا Karloca)، حيث أرغم العثمانيين على التخلى عن كل المجر وترانسلفانيا، والاحتفاظ فقط ببنات Banat فى تميزڤار Temesvar، والاعتراف بانتصارات البندقية فى المورة ومعظم ساحل دلماشيا، واعادة بودول Podole الى البولنديين. وقد حاول الروس الحصول على مزيد من المكاسب لكنهم عقدوا صلحا هم الآخرون فى ١٧٠٢، حيث احتفظوا بآزوف. وبعد توقيع الصلح مع الروس اعتزل حسين كوبرولو الصدر الاعظم. وباعتزاله يكون عهد حكم كوبرولو قد حقق أغراضه، اذا ما صرفنا النظر عن فترة الشهور القليلة من عام ١٧١٠ عندما تولى نعمان كوبرولو منصب الصدر الاعظم كآخر واحد من هذه الأسرة.

والحق ان عهد أسرة كوبرولو (١٦٥٦ - ١٧٠٢) خضع لكثير من التفسيرات .. فقد قيل انه برغم مرور الامبراطورية العثمانية بفترة من التدهور استغرقت نحو تسعين عاما ابتداء من وفاة السلطان سليمان الاول، الا انها كانت ماتزال تحتوى على مقومات الحياة فى وقت تولى محمد باشا كوبرولو منصب الصدر الاعظم، ولم تكن بحاجة الا الى قيادة قوية وأمينة لاعادة تأكيد نفسها كقوة عظمى. ويؤكد أولئك الذين يشاركون هذا الرأي على أن القيادة العسكرية السيئة لكارا مصطفى كوبرولو، هى التى أنهت قبل الاوان محاولات استعادة الدولة العثمانية لنشاطها أو تجديده. وعلى النقيض من هذا الرأى هناك خبراء يشعرون ان عهد كوبرولو لم يكن أكثر من شهادة لامعة على قدرات وقوة محمد وأحمد كوبرولو وهما من أعظم من تولى منصب الصدارة .. فى ذلك الوقت لم يكن السلطان يهتم كثيرا بشئون الدولة لدرجة ان المؤامرات داخل القصر لم تكن تحفل به، وان أول اثنان توليا منصب الصدارة العظمى من آل كوبرولو (أحمد ومحمد)، انتهزا فرصة هذا الموقف للاستحواذ على سلطات مطلقة لم تكن من حقهما فى الواقع، وقد أدت هذه السلطات مع ما كان يتمتعان به من قدرة وأمانة وقسوة، الى وجود صحوة ظاهرية مصطنعة كان من السهل انهيارها حتى بدون هزيمة عسكرية كبرى، وذلك فى حالة نجاح الموظفين العثمانيين فى تتويج سلطان على العرش ممن يتأثرون بما يحاك عادة فى القصر من مؤامرات ودسائس ومعارك المجموعات المتصارعة. ومن الملاحظ ان كلا هذين التفسيرين يقدران الموقف من وجهة نظر الحكومة المركزية ودورها، ورغم ان تقدير أو تقييم عهد آل كوبرولو فى ضوء كفاءة الادارة المركزية له وجاهته، الا أنه يجب البحث عن معيار آخر للوصول الى تقويم صحيح وهذا ما سوف نحاوله.

فى الفترة بين صعود محمد كوبرولو الى منصب الصدارة العظمى (١٦٥٦) والهجوم على

فيينا (١٦٨٣)، ظهر جيل جديد من الاداريين. ومن المفترض نظريا ان شباب ذلك الجيل لابد وانهم تعلموا وتربوا كموظفين عثمانيين طبقا للمبادئ الصارمة التى فرضها آل كوبرولو، فاذا لم يكن بامكان الصدور العظام السيطرة على أوجه الحياة العثمانية، فان هذا يعنى ان الجيل الجديد قد وقع تحت تأثير المدرسة القديمة الفاسدة اداريا والتى كانت قادرة على شغل المواقع الادارية المهمة فى الدولة برجالها. وعلى هذا كان ينبغى ان تكون الادارة قوية وأمنية بالقدر الذى يجعلها تواجه بنجاح أزمة كبرى مثل تلك التى نشأت فى أعقاب الهزيمة أمام أبواب فيينا. لكن هذا لم يحدث فيما يبدو .. فعلى حين كان آل كوبرولو قادرين فعلا على تعيين الرجال الأمناء فى أكثر المواقع الوظيفية أهمية. والغاء العجز فى الميزانية والعمل على توازنها غالبا، الا انهم لم يكونوا قادرين على تغيير أو تعديل جوهر الامراض الاساسية الى تعانى منها الدولة، ومن ثم اعادت تلك المصاعب وخاصة المواقف الناتجة عنها، تأكيد ذاتها حال انهيار مكانة آل كوبرولو، وكان لابد لها ان تعاود الظهور مرة أخرى عاجلا أو اجلا بدون الحاجة الى تعرض الدولة لهزيمة كبرى، ذلك انها كانت أمراضا جوهرية.

على أن التحولات الاقتصادية والديموجرافية الكبرى التى نتجت عن «الحرب الطويلة» لم تتبدل الى العكس، وظلت كما هى خلال فترة حكم آل كوبرولو، وأكثر من هذا فقد استعرت هذه التحولات الكبرى لتغير الموقف برمته فى اقاليم اوربا العثمانية الأساسية، ولتشد من أزر الاتجاهات التى بدأت فى تسعينات القرن السادس عشر، اذ استمر التدهور السكانى فى تلك الاقاليم فى كل من المدن والقرى، مما أوجد نقصا حادا فى القوة العاملة والانتاج، ومهد الطريق الى تغيير شكل القرية والمدينة. فمثلا كان عدد اصحاب التيمارات يقل بانتظام، ونشأت الحاجة الى اعادة بناء الجهاز الادارى. ومن ناحية اخرى لم تنجح الاصلاحات العسكرية. ولم يقض على نفوذ فرق المعاشلية وخاصة الانكشارية. وعلى هذا لم تتغير الاوضاع وخاصة فى الاقاليم التى كانت تجعل من الافعال غير القانونية والشرعية ومن الفساد الادارى أمرا ممكنا. كما لم يتم القضاء ايضا على أسباب الافعال المضادة لآل كوبرولو والمعادية للاصلاح. ولعل هذا يفسر لماذا كان بامكان اى تمرد عسكرى بعد معركة موهاكز الثانية أن يحطم ليس فقط الكفاءة القتالية للجيش بل يحطم كل العمل الاصلاحى الذى قام به آل كوبرولو. والحق ان افراد هذه العائلة كانوا قادرين فعلا على تطهير الادارة المركزية للدولة من كل المنحرفيين والذين يسيئون استخدام سلطاتهم المطلقة، وبالخوف الذى أوجده محمد كوبرولو (أول صدر أعظم من آل كوبرولو) فى نفوس المسئولين بعمليات الشنق والاعدام التى قام بها على نطاق واسع لاولئك المنحرفين. كما كان بامكانهم ارغام الجهاز الادارى بالاقاليم على الامتثال لأوامر وطلبات استانبول بشكل غير مسبوق منذ وفاة الصدر الأعظم محمد صوقوللو (١٥٧٩). كما كان العسكريون يؤدون أعمالهم بكفاءة ملحوظة طالما كانت قياداتهم قوية، ويتقاضون معاشهم بانتظام، ولا يجدون انفسهم فى مواجهة أزمات وكوارث بدرجة عالية. ومن الملاحظ انه فى دولة تتميز بالمركزية الشديدة والارتباط بالتقاليد، توجد فعالية بدرجة عالية فى المركز فقط (العاصمة – الادارة المركزية) مع تحسين فى الاداء بشكل مؤقت ولكن بدون حل لمشكلات الدولة الاجتماعية – الاقتصادية. ورغم ان آل كوبرولو انجزوا الكثير،

الا ان ما قاموا به لم يمس المشكلات العميقة،وعندما أقدموا على ذلك كما حدث فى موضوع الاصلاح العسكرى، فأن ذلك تم دون نجاح، ومن المعروف انه لايمكن حل أي مشكلات حقيقية عن طريق استبدال مسئولين باخرين.

ان الاستنتاج الذى يقدم نفسه فيما يتعلق بتقويم فترة حكم آل كوبرولو، عندما يؤخذ فى الاعتبار ما هو أكثر من كفاءة الحكومة المركزية، مايأتى: فى منتصف القرن السابع عشر كانت هناك عدة مشكلات أعقد من ان تستجيب لمحاولات الاصلاح والتى كانت تتركز ببساطة على اعادة الحيوية لكفاءة الجهاز الادارى والجيش. وعلى هذا فان وجهة النظر القائلة بان كل ما كانت تحتاجه الدولة لتصويب الاخطاء واعادة ترسيخ الامبراطورية هو قيادة أمنية لايمكن ان تصمد . ذلك ان الذى كانت تحتاجه الدولة هو اجراء تغييرات أساسية لم يكن فى مقدور أي أحد أن يدركها حتى آل كوبرولو الذين نشأوا فى الوسط الوظيفى العثمانى، وبقدر ما كانت الانجازات التى حققها آل كوبرولو ملحوظة ومرموقة، بقدر ما كان مصيرها الفشل المطلق. ولعل أعظم اسهام قامت به هذه الأسرة له مغزاه، انها لم تحكم خلال فترة من التاريخ العثمانى عندما كان ضعف الدولة الواضح يشجع بسهولة القيام بهجوم ضدها من أي من خصومها القدامى من الهابسبورج أو الروس الاعداء الجدد، وهو الاعتداء الذى اذا حدث لم يكن يمكن التصدى له وكبحه. وهناك عدة أسباب لعدم قيام هاتين القوتين (الهابسبورج والروس) باتخاذ خطوات ايجابية ضد العثمانيين فى النصف الثانى من القرن السابع عشر، يتلخص أحدها فى أن ادارة آل كوبرولو نجحت فى التغطية على حقائق أمور الدولة. ولهذا وعندما أصبح من غير الممكن فى القرن الثامن عشر اخفاء عجز الامبراطورية العثمانية، لم يعد ممكنا تجسيد الهجوم المشئوم الذى قد يودى بالامبراطورية نظرا لأن القوى الكبرى كانت تعمل ضد بعضها البعض فى محاولة لحل ما أصبح يعرف باسم «المسألة الشرقية».

٣ - حروب ما بعد القرن الثامن عشر

خلال الفترة بين صلح سرمسكى كارلوفيتش Sremski Karlovci وانفجار ثورة الصرب فى ١٨٠٤ ، دخل العثمانيون فى ستة حروب كان لها تأثيرها على اقاليمها الأوربية، بصرف النظر عن الحروب النابليونية الى أثرت على مجمل تطورات المنطقة وعلى الرغم من عدم اشتراك العثمانيين فى حروب نابليون هذه. وكانت الاقاليم العثمانية ميدان تلك الحروب جميعا، وهى حقيقة تدلل بوضوح على ان ميزان القوة العسكرية قد تحول تحولا جذريا ضد الدولة. فمنذ القرن الثامن عشر كانت الامبراطورية العثمانية فى موقف الدفاع بوضوح، والحرب الوحيدة التى نالت من ورائها أرضا، كانت حربها مع البندقية ١٧١٤ - ١٧١٨ ، والتى كانت بدورها فى مرحلة التدهور مثلما كانت عليه الامبراطورية العثمانية. وكانت الحرب على أرض شعبها من الارثوذوكس الذين كانوا يمتعضون من حكم الكنيسة الكاثوليكية، ومن ثم كانت ترحب بالجهود الحربية العثمانية وتؤيدها. والحقيقة المفاجئة انه خلال هذه القرن كله (ق ١٨) كانت المنطقة الوحيدة التى فقدها العثمانيون فى اوربا

هى بانات Banat فى تميزفار Temesvar (فضلا عن القرم والذى يخرج موضوع سقوطها عن موضوع هذا الكتاب)، وهو أمر يمكن تفسيره بوقوع الغيرة بين القوى العظمى التى كانت كل منها تعمل ضد الاخرى، وكل منها يبدى للعثمانيين «صداقة» معهم ضد الخصوم الآخرين، أو يمكن تفسيره بالاحداث الاوربية التى أرغمت خصوم العثمانيين على مغادرة المعكسر المضاد للعثمانيين للتفرغ لمشكلاتهم.

كانت أول حروب القرن الثامن عشر تلك الحرب مع روسيا ١٧١٠ – ١٧١١، وقد سبق استعراضها فى الفصل السادس. كما سبق أن رأينا كيف ان تصرفات قسطنطين برنكوفينو Brincoveanu وضعت بطرس الاكبر فى موقف دقيق حرج كان من الممكن ان ينتهى بموته فى أحد سجون استانبول. وقصة هروبة بواسطة رشوة الصدر الأعظم معروفة ولا تحتاج الى تكرار. ومسألة امكانية رشوة مسئول كبير بهذا الشكل يدلل على المستوى الذى هبطت الية الامبراطورية العثمانية بعد بضع سنوات قليلة فقط من اعتزال حسين كوبرولو منصبه (الصدر الاعظم) فى ١٧٠٢. وهو يفسر أيضا لماذا كان القرن الثامن عشر ومن وجهة نظر العثمانيين والشعوب التى خضعت لهم أسوأ قرن فى السنوات الطويلة التى شاركوا فيها الدولة. وعندما ندرك ان سبعين عاما من التغلب على المصاعب تفصل بين أسر بطرس الأكبر وبين اعتلاء سليم الثالث العرش العثمانى (١٧٨٩). يمكننا فهم مدى جسامة المشكلة التى واجهها رجل مصلح.

لقد بدأ العثمانيون الحرب مع جمهورية البندقية، وكانوا يريدون استعادة المورة. والحقيقة انها كانت حربا سهلة لأن البندقية لم تكن فقط ضعيفة، بل لأنها كانت تعتمد فى الدفاع عن كثير من المواقع الحربية المهمة على المرتزقة الذين لم يكونوا على استعداد للموت فى سبيل الجمهورية بطبيعة الحال. وأكثر من هذا كان بطريرك الارثوذوكس فى استانبول يقوى من مشاعر اهالى المورة المعادية للكاثوليكية، والذى أصدر قرارا بحرمان كل الارثوذوكس الذين يساعدون قوات البندقية. غير ان البندقية وكانت تدرك تماما ضعفها، وتحاول تدعيم قواتها، بدأت الحرب باخلاء عدة حصون وقلاع كانت تحتلها، مما ثبط عزيمة انصارها، ومما اضعف من معنويات الجند الذين كان يسيطر عليهم كثيرا من القادة العسكريين، والذين استسلموا دون معارك بدلا من الدفاع عن مواقعهم كما هو مفروض، وهكذا.. وفى خلال ثلاثة شهور من عام ١٧١٥ تم للقوات العثمانية استعادة معظم شبه جزيرة المورة، ولو ان القتال استمر فى منطقة ماينا Maina وعدة جزر أخرى.

وقد رأى الهابسبورج فى انشغال العثمانيين فى الجنوب، فرصة سانحة فانضموا الى البندقية فى ١٧١٦ حيث حققوا انتصارا مهما فى العام نفسه عند بتروفارادين Petrovaradin (بيتر فارادين Peterwaradin، وبيتر فاراد petervarad). واحتل جنود الامبراطور (الهابسبورج) بلجراد، وبانات تميزفار، وولاشيا الصغرى (أولتنيا Oltenia) فى العام التالى. وكانوا على استعداد للتقدم بعمق أكثر فى البلقان. وفى تلك الاثناء قامت بريطانيا العظمى بتقديم خدماتها لكل من البندقية وللعثمانيين. اما السبب فى موقف بريطانيا هذا فيمكن تلخيصة فى ان المسألة الشرقية ارغمت بريطانيا من وجهة نظر أوربا الغربية، على انقاذ كل من العثمانيين والبنادقة، وتقديم شروط أكثر

من مقبولة للهابسبورج فى الوقت نفسه. وفى صلح بوزارڤاش Pozarevac الذى أعقب الحرب، تم الاعتراف بالانتصارات التى حققتها البندقية. ورغم انها كانت انتصارات غير ذات مغزى، الا ان العثمانيين وجدوا فيها عزاء وسلوى لأنفسهم بما كسبوه فى جنوبى اليونان. ورغم هذا فقد انقذت البندقية من تدمير وانهيار كامل كان محققا لو انها واصلت الحرب. وهكذا تم انقاذ «التوازن» فى البلقان مؤقتا.

وطوال الثمانية عشر سنة التالية، بقى العثمانيون واعدائهم من الاوربيين فى سلام. ولكن تم عقد معاهدتين مهمتين مع روسيا فى ١٧٢٠، ١٧٤٢. وكانت معاهدة ١٧٢٠ خاصة بتنظيم التجارة والقضايا الدبلوماسية التى لم تكن قد حسمت فى ١٧١١، وكذلك تعيين الحدود بين الدولتين بشكل أكثر تفصيلا. واما المعاهدة الثانية (١٧٢٤) فكانت مجرد وثيقة مؤقتة لرسم خطوط لتقسيم بلاد فارس بين العثمانيين والروس.

وكان المفترض من الناحية النظرية ان هاتين المعاهدتين تنهيان المشكلات القائمة بين الدولتين ولكن من الناحية العملية كانت قوة روسيا تزداد نموا، وكذلك رغبتها تزداد فى الوصول الى البحر الاسود. وقبل ان تتحرك روسيا لتحقيق أغراضها توصلت الى اتفاق مع امبراطور النمسا فى فيينا، وهو اتفاق يبرهن مرة اخرى على انه لم يكن بامكان اى قوة عظمى فى القرن الثامن عشر ان تشعر بالامان فى التصرف على مسئوليتها. وبعد ان تم عقد تحالف بين النمسا وروسيا. بدأ الروس فى التحرش بالعثمانيين فى ١٧٣٦ حيث سرعان ماغزوا القرم واحتلوا آزوف. وبعد الانتصارات التى حققها الروس طالبوا بنقل كل الاراضى العثمانية الواقعة من مصب تهر الدانوب الى القوقاز شمالى شواطئ البحر الاسود الى السيادة الروسية.

ومن ناحية اخرى وفى مطلع ١٧٣٧ تعرض العثمانيين لتهديد من جبهة أخرى، اذ كانت جيوش الهابسبورج قد احتلت كل من نيش، وبرشتينا ونوڤى - بازار Yeni - Pazar جنوب الدانوب وكذلك ولاشيا، واجزاء من مولدافيا شمال النهر. وقدب تطلبت هذه الغزوات الواسعة النطاق توزيع ونشر فرق الجيش فى جهات مختلفة. لكن الهجوم العثمانى المضاد فى ١٧٣٨ مع القيادة الضعيفة للهابسبورج أرغمت الهابسبورج على الانسحاب واخلاء البلقان باستثناء بلجراد التى حاصرتها القوات العثمانية.

لكن الامبراطور النمساوى وقد وجد نفسه يواجه هذا الموقف العسكرى السئ فضلا عن اهتمامه بمسألة من يخلفه فى العرش (حيث لم يكن له ابناء وكان كبير السن معتل الصحة)، رحب بتدخل كل من بريطانيا العظمى والاراضى المنخفضة وفرنسا الذين كانوا معنيين مرة أخرى بتوازن القوى فى الشرق الأدنى. وقد أخذ السفير الفرنسى فى استانبول المركيز دي فيينوفيه De Villeneuve على عاتقه مهمة التوصل الى صلح. وقد ركز السفير جهوده على النمسا لأنه كان يدرك ان الاداء السئ لقواتها العسكرية، والخوف من موت الامبراطور تشارلز فى اى وقت يرغمها على قبول صلح باى شروط كما كان يعرف ان انسحاب النمسا من الحرب قد يرغم روسيا التى

لم يكن بامكانها مواجهة «التحالف الاوربي» منفردة على انهاء الخصومة والنزاع. وقد كان صلح بلجراد (سبتمبر ١٧٣٩) الذى انهى الحرب فى صالح العثمانيين بفضل فهم السفير الفرنسى لموقف كل من النمسا وروسيا، والذى أراد استغلاله بالكامل لصالح بلده. وبمقتضى الصلح اعادت النمسا بلجراد وولاشيا الصغرى للعثمانيين، بل وفقدت كل شئ حصلت عليه فى صلح بوزاريفاش. كما احتفظت روسيا بآزوف بشرط ان تكون مدينة غير محصنة، مع وعد بعدم ابقاء قوات بحرية لها فى البحر الاسود، وان تنقل تجارتها فى البحر الاسود على مراكب ترفع العلم العثمانى.. وعلى حين حارب الجيش العثمانى بكفاءة مدهشة فى ١٧٣٨ ضد قوات الهابسبورج، فان المحصلة المناسبة للحرب حدوث صراع القوى الكبرى وتدخلهم فى مجريات الامور.

أما الحرب التالية المهمة بين عامى ١٧٦٨ - ١٧٧٤ فانها أول حرب من حربين تسبب فى قيامها طموحات كاترين الكبيرة قيصرة روسيا (١٧٦٢ - ١٧٩٦). ولم تنته النهاية المرجوة للعثمانيين. وبفضل سياسة فردريك الاكبر حاكم بروسيا (١٧٤٠ - ١٧٨٦) امتنع الهابسبورج عن التورط فى هذه الحرب، وحول انتباه كاترين من المشكلة العثمانية الى المشكلة البولندية، فانقذ بذلك العثمانيين من خسائر أكبر مما كونوا يعانون منه فى الواقع. لكن النمسا استفادت من الموقف برمته .. ففى ١٧٧٤ وعند انتهاء المنازعات، احتلت بوكوفينا Bukovina التى كانت حتى ذلك الوقت جزء من مولدافيا.

كانت الحرب مع روسيا على مرحلتين، وكان الجيش الروسى يمضى قدما للامام محرزا النجاح تلو النجاح، وسرعان ما احتل امارتى الدانوب والحصون العثمانية الكبيرة فى كيليا Kiliaو وآكرمان Akerman، وأزميل Izmail (اسماعيلIsmail)، وبندر وبرايلا Braila (ايبرايل Ibrail) عند مصب نهر الدانوب، كما تقدم داخل القرم. وبعد هذه الانتصارات المبكرة فى ١٧٦٨ - ١٧٧٠ انشغلت القوات الروسية فى تنظيم المناطق المحتلة وفى مواجهة مشكلات التموين والامراض والاوبئة، ولم تتقدم بالتالى الى مناطق أخرى.

ولم تستطع الحملة البحرية الشهيرة التى قادها جريجورى اورلوف ان تحرز تقدما مماثلا او انتصارات مماثلة للانتصارات التى حققها الجيش على الارض. وبشكل عام لم يكن القادة الروس باستثناء الكابتن جون الفنستون Elphinstone على مستوى من المهارة والكفاءة، اذ سرعان ما فقدت قوات القيصر كل ما كانت قد حققته واكتسبته. والذى حدث ان شبه جزيرة المورة والجزر اليونانية، وكانت مسرح عمليات الحرب، قد انقسمت فيما بينها بالنسبة للموقف من الحرب .. فالمناطق التقليدية التى كانت تعادى العثمانيين مثل منطقة ماينا Maina ساعدت روسيا، على حين بقيت مناطق أخرى على ولائها لاستانبول. والحاصل ان العثمانيين لم يكونوا يحتفظون بقوات نظامية لتواجه هذا التحول فى الحملات العسكرية، ومن ثم كانوا يحاربون بمساعدة قوات محلية تم تجميعها وكانت غالبا من المسيحيين، فضلا عن عدد كبير من القوات الالبانية. وكانت هذه القوات كافية لأن تبطل مفعول كل النجاحات التى أحرزها الأعداء على الاراضى العثمانية. وبالتالى لم يأت منتصف عام ١٧٧٠ الا واضطرت معظم القوات الروسية الى العودة لمراكبهم،

وقامت القوات الالبانية بابادة اتباع الروس فى المنطقة.

على ان العمليات البحرية الروسية كانت مازال تقدم فرصا للنجاح هنا وهناك خاصة وان قائد الاسطول العثمانى قبطان باشا حسام الدين كان غبيا وجبانا، فهو الذى رغم نصحه، وضع الاسطول مرتين فى موضع صعب ومستحيل فى معركة مضيق شيسم Cesme بين الأرض وجزيرة خيوس Chios (صاكيز Sakis). وبهذا فقد ضمن ابادة اسطوله، كما راقب المعركة من الشاطئ القريب فى ٧ يولية ١٧٧٠. ولم يحل دون حدوث كارثة حقيقية الا قيادة حسن باشا للمعركة الذى أصبح «قبوداِن» ثم الصدر الأعظم فيما بعد. ولقد أعطت هذه المعركة للروس ميزة هائلة لاستغلالها، فاقترح الفينستون الابحار فى الدردنيل والهجوم على استانبول التى كانت فى هرج ومرج. وتوقعت خطته ان يصاب أهل المدينة بالهلع والرعب خوفا من الطاعون واقتراب الروس. ووقوع الفوضى حتى لايستطيع أحد أن يعرف ما الذى يقوم به، كمل توقعت الخطة ان يؤدى الظهور المفاجئ لاسطول الروس المنتصر الى تسليم المدينة (استانبول) للقوات الروسية بسهولة. غير ان أورلوف عارض هذه الخطة، وعلى هذا لم يحدث شيئا طوال اسبوعين. ثم تقرر الهجوم على جزيرة ليمنوس Lemnos (ليمنى Limni) فى مدخل الدردنيل. غير ان الجزيرة التى كانت محصنة تحصينا جيدا قاومت الهجوم الروسى عدة شهور، ولم ينجح الروس فى الحصول على شئ. وعلى حين استدعت بريطانيا ضباطها الذين كانوا يخدمون فى الاسطول الروسى، قام فرانسيس دى توت De Tott، وهو رجل فرنسى مجرى المولد ويعمل فى خدمة العثمانيين، بتحصين الدردنيل، وقام حسن باشا بتنظيم الاسطول العثمانى، وفى أواخر اكتوبر استطاع حسن باشا فك الحصار عن جزيرة ليمنوس، فى الوقت الذى تخلى فيه الروس عن كل معداتهم العسكرية ومرافعهم. وعلى الرغم من ان الاسطول الروسى كان يواصل جولاته فى بحر ايجه حتى نهاية الحرب، الا انه لم يعد مصدر خطر للعثمانيين بسبب نقص الامدادات،، وعدم وجود القيادات الجيدة. وهكذا وبفضل غباء أورلوف، أضاع الروس أكبر فرصة تنتظرها أى دولة منذ ١٤٥٣ لاحتلال استانبول.

ولما كانت الامبراطورة كاترين متورطة بشكل ثقيل فى الشؤون البولندية، فقد وافقت على عقد هدنة فى جيرجيو Giurgiu فى مايو ١٧٧٢، وان ظلت مفاوضات الصلح التى تلت هذه الهدنة عقيمة. وبعد الاتفاق الأول على تقسيم بولندا، استأنفت روسيا الحرب حيث تمكنت من عبور الدانوب الى بلغاريا، وأرغم العثمانيين على استئناف المفاوضات، والتى انتهت بتوقيع معاهدة كوتشك فينارجى المشهورة فى ٣٠ يولية ١٧٧٤. ورغم ان روسيا كسبت من هذه المعاهدة مساحة صغيرة نسبيا من الأرض الواقعة بين نهرى الدنيستر وبروت Brut، ووافقت على اخلاء كل الاراضى المحتلة الأخرى، الا انها قبلت بتوازن القوى فى البلقان والشرق الأدنى، وأصبحت قوة فرضت على الحكومة العثمانية ان تنتبه لها بشدة، بل ولرعايا الدولة فى الاقاليم الاوربية. وقد أرغمت روسيا الدولة العثمانية على الاعتراف بالقرم كدولة مستقلة، وأحرزت مكاسب السياسية التى سبقت الاشارة اليها فى الفصل الخاص بمولدافيا وولاشيا. كما تم تحرير البحرية الروسية والملاحة التجارية الروسية من كل القيود التى كانت مفروضة عليها. وازداد نفوذها أهمية داخل

الدوائر الكنسية الارثوذوكسية فى الامبراطورية العثمانية، وكذلك زادت مكانتها فى المشكلات السياسية للمسيحيين (رعايا الدولة من المسيحيين)، وخاصة مسيحيى امارتى الدانوب.

وبعد ذلك بسنوات قليلة وفى ١٧٨٣ انتهكت روسيا نصوص هذه المعاهدة حين ضمت القرم لها، وارغمت الدولة العثمانية على الاعتراف بهذا الأمر الواقع فى معاهدة وقعت فى استانبول فى يناير ١٧٨٤. على ان هذه المكاسب كانت قاصرة عن تحقيق اهداف الامبراطورة كاترين قيصرة روسيا ولهذا فبعد ان توصلت هى وجوزيف الثانى امبراطور النمسا (١٧٨٠ - ١٧٩٠) الى اتفاق على تقسيم الاراضى العثمانية فى اوربا، على ان يخصص جانب من نصيب روسيا الذى يشمل استانبول ليكون دولة يونانية يحكمها دوق القسطنطينية الكبير وعاصمتها استانبول، ظلا يتحينان الفرصة لبدء المنازعات لتنفيذ ما اتفقا عليه. وعلى هذا وبمجرد ان احتجت الدولة العثمانية على النشاطات غير المشروعة لقناصل روسيا فى امارتى الدانوب، بادرت روسيا باعلان الحرب فى ١٧٨٧. وخلال تلك الحرب اعتلى سليم الثالث المأساوى (١٧٨٩ - ١٨٠٧) عرش الامبراطورية العثمانية، وواجه أول الحروب المتعددة التى نشبت والتى أرغم على دخولها ضد رغبته وارادته. وأعلنت النمسا الحرب هى الاخرى فى مطلع عام ١٧٨٨ بعد فترة قصيرة من اعلان روسيا. وتمكنت القوات الروسية تحت القيادة المتمكنة للأميرين الكسندر سوفاروف، ونيقولا ربنين Repnin من الاستيلاء على أوفاكوف (أوزو Ozu)، وتحركت الى مولدافيا وولاشيا ودوبروديه. أما القوات النمساوية فقد توغلت فى الصرب والبوسنة، ثم انسحبت فى ١٧٨٨. ولكن فى العام التالى استولت على بلغراد ودخلت ولاشيا مرة اخرى. وفى ١٧٩٠ مات جوزيف الثانى وخلفه على عرش النمسا ليوبولد الثانى (١٧٩٠ - ١٧٩٢) الذى كان يعارض الحرب، و كان يواجه مواقف ثورية فى بلجيكا والمجر، مع احتمال نشوب حرب مع بروسيا، ومن ثم بادر فورا بالدخول فى مباحثات للصلح انتهت فى ١٧٩١ بتوقيع صلح زيفشتوف Svishtov (زيزتوفا Szisztova/ زيزتوف Zistov). وعلى هذا اعيد ترتيب ما كان عليه الوضع قبل الحرب، مع تعديل طفيف فى الحدود لصالح النمسا فى المنطقة حول الأبواب الحديدية على نهر الدانوب وحدود البوسنة بمحازاة نهر سافا. وهكذا انتهت آخر حروب الدولة العثمانية مع جيرانها الكبار التى دارت على حدودها الشمالية الغربية بأن اصبح خط الدانوب - سافا خط حدود.

كان انسلاخ النمسا من الحرب بالاضافة الى التطورات التى حدثت فى بولندا وفرنسا، سببا فى ارغام روسيا على انهاء الحرب بشروط فى صالح الامبراطورية العثمانية.. ففى يناير ١٧٩٢ حددت معاهدة اياصى IASI الحدود بين الدولتين فى اوربا بمحازاة نهرى الدنيستر وكوبان KU-BAN، ويعتبر خط حدود نهر الدنيستر مهما بالنسبة لموضوع هذه الدراسة، لأنه بهذا أرغمت روسيا على اعادة كل اراضى رومانيا الى الامبراطورية العثمانية. ورغم ان هذه الحرب لم تكن آخر الحروب الروسية العثمانية، الا ان خط الحدود هذا ظل ثابتا خلال القرن التاسع باستثناء منطقة بساربيا التى تأرجحت أكثر من مرة بين الدولتين.

فى كل حروب القرن الثامن عشر هذه نلاحظ ان حظ الامبراطورية العثمانية الطيب لم يأت

فقط من قدرتها على الدفاع عن نفسها من واقع لعبة توازن القوى التى أرغمت كل من أسرة رومانوف (روسيا) وأسرة الهابسبورج (النمسا) على التعامل مع العثمانيين برفق ولين .. لكن الثمن الذى دفعته استانبول كان فى قدرتها على التحرك بحرية وليس فى التنازل عن اراض أخرى . فبعد معاهدة كوتشك قينارجى أصبح للنفوذ الروسى دورا مؤثرا فى عمليات اتخاذ القرار فى الحكومة العثمانية. كما زاد نفوذ فرنسا ايضا خلال عصر الثورة، وفى القرن التاسع عشر تفوق النفوذ البريطانى ثم الالمانى. والجدير بالذكر ان الدبلوماسية العثمانية منذ بداية القرن الثامن اثبتت نجاحا وتوفيقا مثلما كان الحال بالنسبة للقيادة العسكرية قبل ذلك. ولكن لسوء الحظ ان هذه القدرة على ضبط الامور وموازنتها عسكريا ودبلوماسيا، لم تؤثر فى السياسة الداخلية فى القرن الثامن عشر، فنرى ان سليم الثالث دفع بحياته لمحاولاته احداث تغيير فى مؤسسات السلطنة. وفى الفصول التالية سوف نناقش أثر جهوده والحركة المضادة التى قام بها اعداؤه فى الولايات الاوربية.

وعندما نقارن بين حجم الامبراطورية العثمانية فى عام ١٨٠٤ وما كانت عليه فى ١٥٧٤ ربما يظهر لنا ان التغيرات الاقليمية التى وقعت فى جنوب شرقى اوربا من حيث فقدانها المجر وترانسلفانيا لا مغزى لها .. فالمجر مثلا لم تكن ابدا ذات قيمة اقتصادية للدولة العثمانية، كما ان ترانسلفانيا كانت تسهم اسهاما قليلا بالنسبة لقوة الدولة العثمانية. ومع هذا فقد كان فقدان العثمانيين لهذه الاراضى له مغزاه، لأنه لم يكن يدل فقط على ازدياد ضعف العسكرية العثمانية، بل لقد أتى بقوات الهابسبورج الى خط الدانوب – سافا، حيث بامكانها، بل لقد فعلت أكثر من مرة، غزو ولايات «اوربا العثمانية». ولم تؤد هذه الغزوات المتكررة الى تخريب اقتصاد هذه المنطقة المهمة فقط، بل لقد أدى الى انقاص عدد سكانها حيث أوجدت الهجرة الجماعية للصربيين فى عامى ١٦٩٠ ، ١٦٩٤ مركزا ثقافيا ثانيا فى اراضى الهابسبورج بجانب كرواتيا، زاد نفوذه وتأثيره وسط العناصر السلافية فى الجنوب والتى كانت ماتزال تحت الحكم العثمانى خلال القرن الثامن عشر. وكان تغلغل النفوذ الغربى وأفكاره الذى كان سهلا بالتغير الذى حدث فى الحدود، أمرا مهما لحركات الاحياء القومى التى وقعت فى القرن التاسع عشر فى هذه المناطق، مثلما ساعد تدهور كفاءة الادارة العثمانية والنظام الحاكم عموما.

لقد كان تضعضع القدرة العثمانية على الحكم هو الذى جعل من الاوضاع عام ١٨٠٤ تختلف اختلافا جذريا عن اوضاع ١٥٧٤ . ففى خلال هذه الفترة التى تزيد على قرنين من الزمان، تحولت الدولة العثمانية من دولة قوية منظمة تنظيما جيدا الى دولة تحكمها الفوضى وتخضع الاقاليم فيها الى شرائعها وتقاليدها واعرافها المحلية، أكثر من خضوعها للقوانين والمراسيم التى تصدرها الحكومة العثمانية. وفى عام ١٨٠٤ كان حجم الامبراطورية العثمانية هو المظهر الرائع الوحيد لها. ولم يكن أحد يعرف ولا حتى رعاياها كيف تدار أمور الدولة. ولم يعد ممكنا تحاشى وقوع التغيير لكن القرنين السيئين (١٧ – ١٨) وما حدث من تدهور فيهما، جعل من المستحيل وقوع مثل هذا التغيير. فلم يعد الاصلاح العثمانى أمرا يطلبه أهل الذمة فى أوربا آنذاك، اذ كانوا يريدون ان يحكموا وطنهم بانفسهم على الاقل. لكن هذا امر لم يكن من الممكن للدولة ان تمنحة حتى ولو

كانت تميل الى فعل ذلك، لا لشئ الا لأنها فقدت السيطرة على عناصر الادارة العثمانية فى الاقاليم حيث الموظفين العثمانيين الذين كانوا يعارضون منح مزيد من الحقوق للذميين على حسابهم.

ولقد أوضحت ثورة الصرب فى ١٨٠٤ وهى أولى الثورات الناجحة ضد الدولة العثمانية، كيف أن مطالب سكان اوربا العثمانية قد صعدت بسرعة ملحوظة من ايجاد حكومة فعالة ، لحكم وطنهم، الى الاعتقاد اخيرا بان الاستقلال يمثل الحد الادنى لمطالبهم لتأمين حياتهم وثروتهم. ومع ان الامبراطورية العثمانية غيرت من نفسها فى القرن التاسع عشر، الا ان هذا التغيير لم يؤثر الا فى أقل القليل من رعاياها الاوربيين السابقين الذين حان الوقت بالنسبة لهم من أجل القيام بالثورات القومية وتحقيق الاستقلال.

وكان ميلوس أوبرنوفيتش Milos Obrenovic أول رجل قاد تمردا ناجحا فى الصرب. وقد أطلق عليه الفلاحون الساخطون لقب «الباشا الصربى». ولقد ظل التأثير العثمانى قائما ولسوء الحظ، وكان تأثيرا يتعلق بممارسات عثمانية فى ذلك القرنين السيئين (١٧-١٨)، بحيث لم يحتفظ أهالى أوربا العثمانية الا بذكرى مريرة عن الحكم العثمانى.

❖

الفصل العاشر

تغير أوربا العثمانية

١ – مقدمة

خلال الفترة من ١٤١٣ – ١٥٧٤ كانت كافة مؤسسات الدولة تباشر مهمامها ووظائفها بشكل جيد، وكان رعايا السلطان من المسلمين وأهل الذمة وسائر الموظفين، مايزالون يرغبون بدرجة أو بأخرى فى الاستمرار داخل الحدود المرسومة لهم. كما كانت الغالبية العظمى من الناس قد أصبحت مرتبطة باعمالها وبوضعها الاجتماعى الذى نشأت فيه. ولما كانت الاختلافات واضحة بين طبيعة اختصاصات الموظفين وعلاقاتهم المتشابكة، وبين رعايا المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى، فلم يكن صعبا علينا عند كتابة تاريخ هذه الفترة ان نعالج العناصر الثلاثة الرئيسية للمجتمع كوحدة متميزة (انظر الفصول من الثانى الى الخامس من هذا الكتاب). ورغم ان اتباع هذه الطريقة من شأنه أن يسهل مهمة القارئ فى متابعة الموضوع، حيث تتيح له الانتقال على سبيل المثال من فصل يختص بالحياة الحضرية الى فصل آخر يتناول زاوية أخرى فى الموضوع نفسه، وبهذا يتابع تاريخ المدينة من البداية الى النهاية، الا اننى شعرت ان هذا الاسلوب المميز قد يسقط عدة نقاط من الاعتبار أكثر مما يبدو من المساعدة التى يقدمها للقارئ، بل ان المعالجة المتزامنة للموضوعات قد تجعل مهمة القارئ فى الواقع أكثر صعوبة.

فمن الملاحظ ان مجموعة التغيرات التى وقعت بعد عام ١٥٧٤ كانت متشابكة تشابكا وثيقا، بحيث يصعب أن لم يكن مستحيلا ان نناقش جزئيات المجتمع الحضرى والريفى بشكل منفصل دون أن ينتهى الامر الى غموض الخطوط الرئيسية لعملية التحول، فمثلا نجد ان التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى الريف أثرت بشكل أو بآخر فى الواقع الاقتصادى للمدن، وان أسباب التغيرات فى المدن وفى الريف كانت واحدة. وان التغيرات الاقتصادية متصلة اتصالا وثيقا بالتحولات الديموجرافية والاساليب الادارية الجديدة. وعلى هذا ظننت انه من الافضل تناول كل هذه القضايا على أساس موضوعى فى فصلين من أجل تقديم نظرة تاريخية شاملة لتاريخ المنطقة بعد عام ١٥٧٤. وسوف نتناول فى هذا الفصل وفى الفصول التالية مجموعة التطورات المختلفة فى موضوعات معينة، وفى الوقت نفسه ساحاول قدر الامكان دراسة الظاهرة الحضرية بشكل منفصل عن الظاهرة الريفية، بغرض مساعدة اولئك الراغبين فى متابعة الرواية التى قدمناها فى الفصل الاول.

ولا يعنى اختيارنا لعام ١٥٧٤ كعلامة لنهاية مرحلة أنها مرحلة فاصلة فى التطور، بل يعنى ان كل شيء من الناحية النظرية بقى كما عليه فى القرون السابقة .. فالادارة المركزية بفروعها المتعددة وأقسامها ومكاتبها بقيت دون اصلاح، ورغم حدوث تغيير فى التقسيمات الادارية للولايات وتوابعها، وحصول أصحاب الوظائف على القاب جديدة، الا ان العلاقات بين الادارة المركزية فى استانبول وحكومات الولايات، ظلت كما هى دون تغيير. وكذلك الحال فيما يتعلق بالعلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية وقطاعات النشاط الاقتصادى. أما الذى تغير تغيرا جذريا حقيقة فلم يكن نوعية أصحاب الوظائف، بل الاوضاع المعيشية للناس، والاهمية النسبية لبعض الوظائف، فمثلا أصبحت وظيفة الملتزم (جامع الضرائب) فى القرنين السابع عشر والثامن عشر على جانب كبير من الاهمية بالنسبة للرعايا. ورغم ان وضع الملتزم وكذلك التزامه (الأرض) كان قائما منذ بداية الدولة العثمانية، الا ان الذى تغير كان عدد الالتزامات والأسلوب الذى كان يباشر به الملتزم واجباته. كما كانت هناك تغيرات اخرى على جانب كبير من الاهمية لعل أكثرها أهمية ما كان يتعلق بحيازة الارض. ولم تكن هذه التغيرات مجرد نقلة نسبية فى الاساليب التى كانت سائدة قبلا، بل كانت تمثل تصرفات غير قانونية صارخة، حتى فى اطار القانون القائم، والذى لم تيغير أبدا، وهى التصرفات التى نشأت بسبب عجز الحكومة عن كبح جماح هؤلاء الذين تحايلوا على مختلف القواعد والنظم والقوانين. ورغم ان هذه الترتيبات المستحدثة أصبحت مع مضى الزمن «تقاليد ارتضاها الناس»، بل وكانت فى النهاية أمر مسلم به، الا انها لم تكن أبدا شرعية أو قانونية من الناحية النظرية، وكان من الممكن الغائها بواسطة حكومة نشطة وحيوية، مثلما فعل السلطان محمود الثانى بعد قضائه على الانكيشارية فى ١٨٢٦ حين وقف ضد اولئك الذين اقاموا اوضاعهم الاجتماعية على أسس غير مشروعة قانونا، مما أثبت امكانية ازالة المخالفات مهما طال أمدها وذلك من خلال ارادة حاكمة قوية.

ومن اللافت للنظر انه خلال السنوات التى تلت ١٥٧٤ كان آل كوبرووللو وحدهم الذين يستخدمون الشرعية لتبرير تصرفاتهم غير القانونية. ولم يكن متيسرا لأى شخص آخر، بل كان الرعب ينتظره اذا ما فكر فى تحقيق مستوى من المعيشة بطريقة غير مشروعة. ولعل هذا يفسر أساليب بعض الرعايا الذين كان هدفهم الأكبر هو كيفية استبعاد أكبر قدر ممكن من حيازاتهم العقارية من دائرة تدخل السلطات، أو البحث عن مشروعات مربحة غير مشروعة كانشاء طوائف حرفية لا يمكن منعها بحجة ما تقدمه من فائدة للمجتمع. وهذه التصرفات بصرف النظر عن الدوافع التى كانت وراءها، سواء أكانت الحاجة أو الطمع، كانت تعنى انتهاك حدود مصالح آخرين، وكان لها ردود أفعال مضادة أدت فى النهاية الى تفتيت النظام الاجتماعى تماما. والصفحات التالية تتناول الوقائع التى أثرت فى الحياة اليومية والتى خلقت أنماطا اجتماعيا - اقتصادية جديدة كانت دائمة المغزى والدلالة، ولا تتناول الشكل القانونى لمؤسسات ثابتة. وكذلك سوف تتناول مجمل العلاقات التى أثر فيها الشكل القانونى للمؤسسات.

ورغم وقوع التغييرات فى كل مكان وامكانية رؤية نموذجا عاما للتحول، الا ان «النظام

الجديد» المنبثق كان نسقا واحدا بلا جدال. ولم يكن هذا مما يثير الدهشة لأن النماذج الجديدة كانت انعكاسا للأوضاع المحلية، ولم يكن تغيرا بفعل ضغط السلطة المركزية. وعلى هذا سوف نتناول اولا الانماط العامة المشتركة، ثم نتناول المتغيرات المحلية المتنوعة ذات الأهمية والتى أضافت ابعادا اخرى لها دلالاتها فى تفتيت صورة جنوب شرقى أوربا، وخلقت مجموعة من التمايزات والاختلافات ظلت قائمة حتى الوقت الراهن (زمن وضع الكتاب). ويربط هذا الفصل بين ثلاثة ملامح متشابكة جدا للحياة العامة المشتركة فى المنطقة، وهى الاقتصاد، والديموجرافيا، والادارة.

كان التغير الاقتصادى الأساسى يتمثل فى التحول من أسلوب التيمار فى الاراضى الزراعية الى أسلوب نظام الچفلك. وزغم استحالة تحديد أسباب هذا التغير، الا انه يمكن القول ان الاقلال من نظام التيمارات العسكرية تدريجيا، وكذلك انتشار ظاهرة الفساد والجشع الذى صاحب هذا النظام، كان له تأثيره فى هذا التحول مثلما كان الحال بالنسبة لشرائح ومجموعات الموظفين العثمانيين. كما يمكن القول ايضا انه لم يكن من الممكن تحاشى وقوع هذا التغيير، نظرا لنقص عدد أصحاب التيمارات بشكل كبير بسبب كثرة الأوبئة، وانخفاض معدل المواليد، والخسائر الكبرى فى الارواح التى وقعت خلال «الحرب الطويلة». بحيث لم يبق العدد الكافى لاستمرار هذا الاسلوب القديم فى ادارة الارض، او الابقاء على وضع هذه المجموعة داخل دائرة الموظفين العثمانيين.

ومهما كانت أسباب هذا التحول فى نظام حيازة الارض، فلابد انه تضمن تحولا اداريا فى الوقت نفسه، ذلك ان اصحاب التيمارات لم يكونوا فقط جندا، بل لقد كانوا ايضا اداريين، ومن ثم نشأت باختفائهم التدريجى حاجة ضرورية لظهور «موظفين مدنيين» آخرين. ومع هذا فلم تحل مجموعة جديدة محل اصحاب التيمارات هؤلاء، اذ تولت عناصر أخرى مهامهم، ألا وهم العلماء، ورجال الدين المسيحيين، والتجار، والملتزمون، وأكثر العائلات قوة، ومجموعات أخرى، بل لقد اكتسب اشخاص معينين أهمية فى المجتمع لم تكن لهم فى السابق، وتغيرت الانماط الاجتماعية والادارية فى الولايات تغييرا كاملا.

٢ - القرية الجديدة

سبقت الاشارة فى الفصل الثانى الى النظرية التى اقيم عليها نظام حيازة الارض الزراعية. وتتلخص فى أن العثمانيين اعترفوا بثلاثة أنماط لحيازة الأرض الزراعية .. فأراضى «الميرى» خاصة بالسلطان، واراضى «الملك» كانت ملكية خاصة، أما اراضى «الأوقاف» وهى زراعية فى الغالب فتعنى ان ريعها يخصص لرعاية المؤسسات الخيرية. وعندما كانت الحكومة قوية كان جزءا كبيرا من الارض يدخل فى نطاق «الميرى» ومن ثم تتمتع السلطات بما تدره من انتاج، وبما يدفعه منتفعيها من ضرائب. وكانت كل التيمارات أراضى ميرى ويمكن للسلطات ان تتحكم فى اسلوب الانتفاع بها، اذ كان صاحب التيمار يحصل على قدر معين من ريع الأرض مقابل القيام بالخدمة العسكرية واداء بعض الواجبات التى تكون من اختصاص الموظفين المدنيين فى دول أخرى. وكان لصاحب التيمار سلطات محددة على كل فلاحية من مسلمين وأهل ذمة .. فهم الذين يقومون بتوريد

المنتجات المطلوبة، والقيام بسائر الخدمات المطلوبة، وعليهم طاعته كمسئول ادارى مدنى. وبصرف النظر عن هذه الالتزامات تجاه اصحاب التيمارات، فقد كان الرعايا أحرارا ولهم حدودهم الخاصة بهم التى تكفل السلطات قانونية حمايتها. وكان صاحب التيمار جنديا اداريا ينتفع من استعداد الدولة فى ان تدفع له حاجة الرعايا الذين يعيشون فى حيازته، ولكنه لم يكن مالكا للأرض بالمعنى القانونى، ونتيجة لهذا لم يكن يهتم بالارض او البشر الذين يعملون عليها، فاذا ما ابدى اى اهتمام وفكر فى التغلغل فى حياة فلاحيه، تسارع السلطات الشرعية باخباره بحدود سلطاته. وهكذا وباستثناء ملكيات الوقف، احتفظت الدولة بسيطرة كاملة على الأرض وعلى ريعها.

كانت الاوقاف عملا طيبا وواجب الأتقياء الورعين، وكان يتم تشجيعها طالما كانت تتم بالطريق الشرعى وبموافقة السلطات، ولصالح غرض جدير بالخدمة حقا. وكان لكل وقف كما سبقت الاشارة مسئول عن ادارة شوونه يعرف «بالمتولى». أما ناظر الوقف فهو الذى يشرف على الأمور اليومية للوقف حيث يقوم بتجنيب جزء من ريعه لصالح الغرض الذى أوقف من أجله. ولقد أتاح هذا النص القانونى لخربى الذمة . النظار والمتوليين، استغلال نظام الوقف لصالحهم، اذ كان تجنيب جزء كبير من ريع الوقف لصالح جانب بسيط من الجوانب المخصصة للانفاق عليه، من شأنه ان يوفر مبالغ كبيرة لصالح المتولى، أما اذا كان الواقف قد اشترط ان يكون المتولى رأس الأسرة صاحبة الوقف، فان هذا كان يعنى ضمان المستقبل المالى للأسرة. ومن الملاحظ انه قد حدثت منذ البداية صور كثيرة من صور اساءة استخدام الوقف عن طريق ذلك الأسلوب. لكن السلاطين الاقوياء استطاعوا تصحيح مسار هذه التصرفات بالغاء الأوقاف صورية وتحويلها الى «ملك ميرى» مرة أخرى. وفى القرنين موضع دراستنا (ق ١٧ - ١٨) زاد عدد الأوقاف التى يستفيد أصحابها بمعظم ريعها، وبالتالى نقص حجم ايرادات الدولة بما يوازى ما كان يذهب الى جيب أسرة الواقف .. ومن ناحية أخرى كانت مثل هذه الترتيبات الزائفة لادارة الواقف مفضلة لفلاحيه، اذ أنها رحمتهم من ابتزاز طبقة لوردات الأرض الجدد والملتزمين. ورغم ان عدد الأوقاف كان فى ازدياد بشكل ملحوظ، الا ان عدد فلاحى الوقف المحميين من التكاليف المختلفة المفروضة على من يعمل فى غير وأراضى الأوقاف، ظل قليلا لأن كل من يريد تخصيص وقف معين لابد وأن يكون من أصحاب «الملك»، أو أن يكون من حقه التصرف فى أراضى ميرى. ولما كان السلاطين فقط هم الذين يتمتعون بحق التصرف فى الأراضى الميرى، فان حجم الذين كانوا يملكون ملكية خاصة كان ضيئلا.

وعلى الرغم من أن السلاطين طبقا للتقاليد استمروا فى عمليات الوقف، الا ان الخسارة الرئيسية للدخل والذى تعتبر الحكومة مسئولة عنه، انبثق من الممارسات المرتبطة بالفساد الادارى، وزيادة نفوذ عناصر «الاندرون». وتقدم مدينة أثينا صورة حقيقية لهذا التطور فى تلك الأمور والاوضاع ففى النصف الاول من القرن السابع عشر منحت المدينة بكاملها اقطاعية لرئيس الطواشى السود[1] (الكزلار أغاسى) الذى قام بتعيين ممثلية، وكان يحصل على دخل سنوى قدرة ثلاثون ألف دوكية من هذه المدنية[2] . ورغم ان الدولة كانت تخسر هذا الدخل، الا ان أثينا كانت تتمتع بنوع من

(١) كان الطواشى السود يمثلون أكبر جناح داخل الاندرون.

(٢) هناك عدة تواريخ لمنح هذه الاقطاعية فى القرن ١٧ أقدمها ان المنح تم فى عام ١٦١٠ وأحدثها انه تم فى ١٦٤٥.

الحكومة الذاتية، اذ لم تخضع طويلا لسنجق بك ايوبويا Euboca. وكانت صلاحيات الكزلار أغاسى ومندوبيه أو ممثليه محددة فقط بتحصيل الأيرادات.

وتمثل أثينا ايضا نموذجا جيدا لكيفية تغير الاقتصاد والادارة عندما تنتقل الادارة من شخص لآخر. فعندما أصبحت أثينا اقطاعية لرئيس الطواشي السود (الكزلار أغاسى)، فقدت الدولة الايرادات التى كانت تحصل عليها منها. كما فقد السنجق الذى كانت أثينا تتبعه سلطانه، وظهر على المسرح مجموعتان جديدتان من الاداريين وهما مندوبى الكزلار أغاسى الذى يعينهم، ورجال الحكومة المحلية التى كانت تتكون من نبلاء أثينا (الأراخنة archons).

ويضاف الى هذه التطورات الاقتصادية والادارية لاثينا تطورا ثالثا ديموجرافيا .. فعندما استولى البنادقة على اثينا أدركوا انهم اعجز من ان يسيطروا عليها، ومن ثم قرروا اخلائها من سكانها. وقد قدر سيمون كابازيلاس Kabasilas وهو مؤرخ معاصر، عدد الذكور الذين كانوا يعيشون فى أثينا خلال الربع الاخير من القرن السادس عشر باثنى عشر ألفا. واتفق باحثون كثيرون على ان عدد سكان المدينة وقت هجوم البنادقة كان يبلغ حوالى عشرين ألف[1]. ورغم ان كثيرا من السكان الذين تم ترحيلهم قد عادوا بعد عام ١٧٥١، الا ان عدد سكان أثينا كان مايزال أقل من عشرين ألف عندما دخل أوتو Otto أول ملك على اليونان الحديثة العاصمة فى ١٨٣٢.

وحيث أن أثينا تستخدم كنموذج لمختلف التطورات والممارسات غير المألوفة التى وقعت بعد انهيار الادارة العثمانية، فيمكن اضافة ظاهرتين أخرتين للصورة العامة توضحان مدى الاخلال بالتمايز الذى كان قائما بين الموظفين العثمانيين والرعايا، وكذلك الاخلال بالمييزات الممنوحة للملل. ويذكر وليام ميللر دون تحديد تاريخ معين، أنه عندما أمر البطريرك المسكونى بعزل أسقف مدينة أثينا، وجدنا ان الكزلار أغاسى يبطل هذا القرار بناء على طلب الأثينيين. وقد أورد ميللر ايضا حالة تعيين ديمتريوس باليولوجوس Paleologos فى وظيفة رئيس هيئة ادارة الكزلار أغاسى فى ١٧١٢ وهو من عائلة تدعى دون اثبات انها تنحدر من البيت الملكى القديم[2].

كانت التغيرات التى نتجت عن زيادة عدد الأوقاف والممارسات غير المألوفة كتلك التى أشرنا اليها فيما يتعلق باثينا، لها مغزاها ودلالاتها. ومع هذا فان أهمية هذه التغيرات تعد تافهة فى الغالب اذا ما قورنت بمغزى تحول التيمارات الى چفالك، وهو التحول الذى كان يعنى التغيير غير القانونى لاراضى الميرى لتكون اراضى ملك، وبالتالى ادخال أسلوب الملكية الزراعية بالمعنى العام، واحداث تغيير جذرى فى كل من حياة الفلاحين وانماط الانتاج الزراعى. ولقد أثر هذا الأسلوب الجديد فى الملكية الزراعية والانتاج الريفى فى بعض مظاهر الحياة فى المدن التى كانت ترتبط بشكل أو بآخر بما يحدث فى الريف، بالاضافة الى خلق علاقات اقتصادية جديدة أسهمت بقدر ملحوظ فى اعادة

(1) William Miller, Essays on the Latin Orient (Cambridge: Cambridge Universily Press, 1921) pp. 377, 387

(٢) نفسه، ص ٣٩٢، ٤١٦

تنظيم اجتماعى وديموجرافى جديد.

لم يكن الجفلك ابداعا عثمانيا حقيقة، فقد كان يمثل امتدادا وتطبيقا غير مشروع لمبدأ كان معترف به لعدة قرون، اذ كان بامكان الأسر من رعايا المسلمين أو أهل الذمة بمقتضى ظروف معينة، حيازة «چيفت» وهى أصغر وحدة أساسية من الأرض الضرورية لاعاشة أى أسرة. وقد أعطى هذا التصرف التبرير النظرى والأساس الواقعى لاسم «الجفلك» كنظام أو أسلوب فى المستقبل. وكان «الچيفت» كوحدة أساسية هو مركز كل تيمار، ويقوم السباهى بزراعته لنفسه وغالبا ما كان يؤول الى ابنه فى حالة وفاته، حتى ولو كانت مستحقات الوارث تافهة، لدرجة انه قد لايحصل على شئ فى حالة اعادة توزيع قطعة الأرض. وهكذا كانت تلك الحيازة الأساسية تقليديا ان لم يكن شرعيا، تعتبر ملكية خاصة وبمقتضى هاتين العادتين القائمتين (واحدة قانونية والأخرى تقليدية) كانت الانتاج الزراعى لأصغر حجم للملكية، يتم فى حدود الاكتفاء الذاتى، ويوفر الحد الأدنى للمعيشة لأكبر عدد من الناس. وكان استمرار هذا الأسلوب يعنى نمو اقطاعات الأرض نموا حقيقيا، وهو ما حدث فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

لقد جذبت مشكلة الجفلك الذى كان يعرف فى الاقاليم التى تتكلم اليونانية باسم هيبوستستيكا Hypoststika ويعرف باسم «بيليك» Beylik فى البوسنة، اهتمامات كثير من الباحثين الذين ساعدونى كثيرا بما توصلوا اليه فى هذه الخصوص[1]. وقد حدد بوش – زانتنر «الجفلك» بانه اقطاعية أوضيعة تشبه ما كانت عليه الحيازات الاوربية المعروفة، حيث يملكها شخص واحد ويديرها، سواء بنفسه أو بمساعدة ناظر أو وكيل ينوب عنه، وله مساحة معينة خاصة به حول قصره. وهذا العريف أو التحديد ليس فقط هو المقبول بشكل عام، بل انه يمت الى الحقيقة والواقع بالنسبة للفلاحين ولسادة الارض من اللوردات. وعلى حين ان تعريفات الباحثين الآخرين مثل شفتكوفا Cvetkova أكثر تحديدا وأكثر صوابا من الناحية الفنية، الا اننا سوف نستخدم تعريف بوش —زانتنر.

وثمة عوامل معينة اسهمت فى انهيار التيمارات ونشأة الجفالك. ومن وجهة النظر العثمانية

(١) أكثر الدراسات شمولا فى هذا الشأن ما كتبه ريتشارد بوش – زانتنر Busch - Zantner بعنوان Agrarverfassung, Gesellschchaft und Siedlung in Sudosteuropa unter besondesen Berucksichtigung des Turkeinzeit (Leipzig: Harrassowitz, 1938) وقد نشر كمجلد رقم ٣ فى سلسلة Beihefte Zur Leipziger Vietejahrsschrift fur sudosteurop وهناك دراسة صغيرة الحجم لها قيمتها وهى التى كتبها عمر لطفى برقان بعنوان Ciftliks, Islam Ansiklopedisi , 3: 392 - 97. وهناك عملين شاملين لمؤلفين بلغاريين وهما: Vera Mutafcieva and Strasimir Dimitrov, Die Agrarverhaltnissim Osmanischen Reich im XV - XV1 Jahrhundert,Z" and especially Cvetkova, "Quelques proplemes du feodalisme Ottoman a L'epoque du XV1e siecle au XV11le Siecle. Both are in Actes du premier Congres, vol. 3, pp. 689 - 702 - and 706 - 20 respectively. By far the best, short, easily accessible study in English is Traian Stoinaovich' Land Tenure and Related Sectors of the Balkan Economy", The Journal of Economic Hconomic History 13 (Fall, 1953): 398 - 411.

هناك سببان رئيسيان لما حدث .. اولاً الفساد الادارى الذى لم يسمح لحائزى التيمار بتحويلها الى ملكية خاصة، بل باضفاء طابع «الشرعية» على ماقاموا به من اجراءات فى الوثائق والمستندات التى صدرت بمعرفة الادارة المركزية فى العاصمة استانبول، وبواسطة قضاة الأقاليم. وبدون هذا النوع من السياسات لم يكن من الممكن لهذا الاسلوب الجديد فى حيازة الارض ان ينتشر على نطاق واسع كما حدث بالفعل. وثانيا: حاجة السلطات المركزية للأموال، والعجز الهائل فى الميزانية الذى حدث بسبب التضخم الذى وقع خلال الربع الاخير من القرن السادس عشر، والنفقات الضخمة التى تطلبتها «الحرب الطويلة» .. كل هذا حرك اتجاها انتهى بتسهيل اقامة الچفالك.

ولما كانت الدولة بحاجة الى اكبر قدر من الايرادات بشكل منتظم، وعدم استطاعتها الاعتماد طويلا على أمانة موظفى الادارت المختلفة، بدأت الحكومة فى تأخير حق تحصيل ايرادات الدولة بشكل متكرر لأفراد كان باستطاعتهم ان يدفعوا للخزينة هذه الايرادات فورا. وهذه الايجارات قد تكون فى شكل مقاطعات أو التزامات حيث استخدم التعبيران بالتبادل فى كثير من الاحيان. أما «المقاطعة» فتعنى أساسا «قطع» قطعة من الحيازة .. فمثلا مقاطعة كبيرة خاصة بالسلطان يمكن ان يعهد بها لشخص لتوريد ما عليها من أموال فى مقابل مبلغ محدد من المال لعدد معين من السنين. وأما الالتزام فلم يكن اكثر من أسلوب لتجميع الايرادات وبصفة رئيسية الضرائب لصالح جامع ضرائب يقوم بدفع مبلغ محدد مقدما عن فترة معينة يحاول خلالها تحقيق ارباح عما استثمره من المال الذي سبق وان دفعه مقدما. وهذا النوع من العمل أو الممارسة من الناحية النظرية لم يغير حق الملكية القانونى للأرض أو مصادر الدخل الأخرى، ولكنه كان استمرارا للممارسات القديمة التى كان يرتكز عليها نظام التيمار نفسه من حيث منح حقوق معينة ومنافع لأفراد مقابل قيامهم بواجبات معينة.

فاذا ماتركنا استانبول وذهبنا الى الاقاليم، وجدنا الصراع قد نشب بين جامعى الضرائب (الملتزمون) الذين هبطوا على مختلف الاقاليم بشكل سريع، والموظفين العثمانيين هناك، نظرا لتعارض مصالح كل من الطرفين فى الغالب. ولم يكن عدد اولئك الافراد الذين كانوا يعيشون بعيدا عن العاصمة (استانبول) ويملكون من الاموال بما يجعلهم «مقرضين» للحكومة غير ذى قيمة أو اعتبار .. فجماعة كبار التجار والاعيان كما سبقت الاشارة فى الفصل الرابع، كانوا يملكون ثروة معتبرة ومستثمرة فى كثير من النشاطات الاقتصادية درت عليهم دخلا اضافيا ضخما. ولما كانوا رأسماليين يهتمون بتوسيع نطاق ارباحهم، فقد انغمسوا فى ذلك النمط الجديد من «مجال الاعمال»، اى الاقراض حيث ادعوا انه جزء من حدودهم. وأكثر من هذا فقد اصروا على ان كثيرا من الملتزمين ليس لهم الحق القانونى للقيام بمثل هذا النوع من النشاطات. وفى هذا المجال ومن أجل الحصول على نصيب من المصادر الجديدة للثروة، فقد لحق بهم البيلربكوات والسنجق بكوات الذين لم يكونوا فقط خربى الذمة الى أخمص القدم، بل كانوا قد إستهلكوا جانبا كبيرا من ريع حيازاتهم الخاصة. ولقد حاكى هؤلاء الموظفون الرسميون الحكومة المركزية، حيث قاموا بتقسيم حيازاتهم الى التزامات، وقاموا بتأجيرها، أو عملوا على ان يكونوا هم أنفسهم ملتزمين. ولم

يمض الا وقت قليل حتى اندمجت تلك العناصر وتوحدت في مجموعة واحدة قامت عمليا بدور البنوك بالنسبة للدولة. وقد دخل كثير من أغنياء أهل الذمة صفوف هذه المجموعة.

ومن الواضح ان الاستثمار الزراعى كان مشروعا استثماريا ناجحا ومربحا وهذا من واقع انتشاره وثمة سببان لذلك .. فان الحكومة بسبب حاجتها الى المال كان عليها ان تمنح الملتزمين شروطا مقبولة، وفى الوقت نفسه كان عليها ان تترك المكلفون بالزراعة والذين كان عليهم استقطاع الايجار من الايرادات لرحمة جامعى تلك الايرادات وعطفهم. وقد أدى هذا الوضع الى حدوث عدة انتهاكات للقانون وتجاهل امتيازات وحقوق ليس فقط الرعايا، بل وايضا اصحاب التيمارات الذين لم يكونوا أغنياء بالدرجة التى تجعلهم يشاركون فى تلك المشروعات الاستثمارية الجديدة. والذين كانت اقطاعياتهم تقع داخل أو بالقرب من دائرة الاقاليم الى أطلقت فيها يد الملتزمين الاغنياء لهذا العمل الجديد.

ولقد كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء الخطوة التالية للتحول من نظام التيمار الى الجفلك. أما السبب الاول فهو الخاص بمنح الاقطاعيات الى اشخاص لا يتمتعون بحق ملكيتها بسبب عدم ادائهم الواجبات العسكرية الادارية المنوطة بهم. وتقدم لنا حالة أثينا والكزلار أغاسى صورة واضحة لهذا التطور .. فالملاك الغائبون لم يكونوا يزرعون حيازاتهم، بل أصبحوا بدخولهم صفوف السادة الاقطاعيين مثلا يحتذى شجع الآخرين على المطالبة بحقوق على ما فى أيديهم من حيازات دون اداء الواجبات اللازمة عليهم. ولقد كان من شأن هذا الاتجاه اضعاف المؤسسة العسكرية وتدعيم الاتجاه ايضا نحو الحصول على ادعاءات على الاراضى على أسس شخصية وليس بناء على تأدية الخدمات كما كان يحدث.

والسبب الثانى الذى لايقل أهمية عن الاول، فانه يتمثل فى رغبة الحكومة المركزية فى زيادة عدد الحيازات الزراعية التى يمكن زراعتها تحقيقا لزيادة الايرادات. وكانت أسهل طريقة لتحقيق ذلك هى زيادة عدد الاراضى السلطانية، اى الاراضى الخاصة، وتوسيع حجم الموجود منها فعلا. وعلى هذا الحقت عدة اقطاعيات كثيرة بالاراضى السلطانية بدلا من اعادة توزيعها أو تكليف الآخرين بها عند وفاة حائزيها. وقد أدت هذه الخطوة الى تقليل عدد السباهية من ناحية، واضعاف قوتهم فى مقاومة التعدى على حقوقهم، بل واضعاف المؤسسة العسكرية بطريق غير مباشر من ناحية أخرى.

وأما العامل الثالث أو السبب الذى انبثق من السببين السابقين فانه يتلخص فى الشعور بعدم الاطمئنان فى الاستقرار الوظيفى. وهذا الشعور لم يصب فقط حائزى الاقطاعيات الذين تم طردهم ببطء من ارضيهم، بل لقد امتد ايضا الى اولئك الذين أفادوا من التطورات الجديدة.

ولقد حاول أصحاب التيمارات الذين لم يكونوا أقوياء أو اغنياء بدرجة كافية لكى يصبحوا ملتزمين على مانحت أيديهم من أراضى، تأمين مستقبلهم المالى وذلك بتحويل اقطاعياتهم الى ملكيات وراثية، أو تحويلها الى أموال سائلة يقومون باستثمارها فى اى شكل من أشكال المشروعات

الانتاجية التى تدر دخلا. ومن الواضح ان أيا من هذين التصرفين كان غير قانونى من الناحية النظرية. وكان يتعين تأمينه بمستندات «قانونية» أصدرها رجال القضاء خربى الذمة. وتثبت الوثائق الموجودة أن الأمر لم يقتصر فقط على أصدار «حجج ملكية» بمنح الارض ملكية خاصة، بل اصدار حجج ايضا بتسجيل بيع الاقطاعيات الذى تم فعلا[1].

وكان الملتزمون غير أمنين على اعمالهم، اذ استثمروا اموالهم بشكل مكثف حيث كانوا يدفعون أموالا مقدما فى مخاطرة قد تحقق لهم أرباحا، ولم يكونوا متأكدين بامكانية تحقيق المكاسب التى يتوقعونها. غير ان مظاهر الفساد فى استانبول وحاجة الدولة المستمرة للاموال السائلة، كان من شأنه ان يقلل مدة الالتزام التى يستطيعون خلالها تحصيل الأيرادات الممكنة من الأرض، أو من اية حيازات أو ملكيات أخرى استأجروها وذات صفة انتاجية وتدر دخلا. كما كانوا (الملتزمون) مهتمون أساسا باطالة مدة الالتزام حتى لقد نجحوا فيما بعد فى الحصول على «ايجارة خاصة» حيث تم منح حق الالتزام مدة حياة الملتزم. وبطبيعة الحال كان أى شخص قوى يحصل على هذه «الايجارة الخاصة» يحاول ان يجعلها وراثية فى اسرته. وفى هذا الاطار عمل من تبقى من أصحاب التيمارات والملتزمين على بلوغ الهدف نفسه، اى تحويل حيازة الميرى التى عهد بها اليهم لفترة محددة، الى حيازة من نوع «الملك». وكان هذا التحول بالنسبة للحيازة الزراعية يعنى التحول من نظام التيمارات الى الجفالك.

ومما سهل من عملية التحول من نظام معين فى حيازة الارض (التيمار) الى نظام آخر (الجفالك)، التغيرات الديموجرافية الهائلة التى وقعت، والتى سوف نناقشها فى النقطة التالية من هذا الفصل. ويكفى القول فى هذه النقطة حاليا ان الوضع الديموجرافى كان عبارة عن تدهور فى عدد السكان من المسلمين وأهل الذمة على السواء، مع هجرة خارجية على نطاق واسع من أهل الذمة، ولما كان معظم الرعايا فى الاقاليم الاوربية من أهل الذمة، فان هجراتهم الخارجية هذه كان لها نتائج اقتصادية خطيرة، وكان لها ارتباط وثيق بتطور نمط الانتاج الجديد الذى نشأ مع اقامة نظام الجفالك.

كانت الاقطاعيات القديمة تتكون من قطعة الارض الخاصة بالمقطع (التابع الاقطاعى)، يزرعها بافضل الطرق التى توفر له المستوى الاساسى للمعيشة، وحيازات الفلاحين المتنوعة الاحجام والتى كانت تنتج ما يكفى لأن يعيشوا، وامداد «السيد/ اللورد» بقدر من الدخل يرفع من مستوى معيشته فوق الحاجات الضرورية، وما يسمح لهم بدفع الضرائب عن طريق بيع ما يتبقى لهم من فائض فى المدن والضواحى القريبة. وهكذا فعلى حين كانت الاقطاعيات تنتج فائضا، الا ان اقتصادها لم يكن يوجه من أجل السوق. كما ان المقطع نفسه (التابع الاقطاعى) لم يكن يهتم بنمط الانتاج او نوعية الانتاج الذى يختاره الفلاحون. ومن الطبيعى انه فى حالة الچفلك، كما هو الحال فى اى ضيعة كبيرة مملوكة ملكية خاصة، لايمكن اتباع ذلك النمط من الانتاج اذا كان

(1) Cvetkova, "Quelques problemes", p. 713 and Galabov and Duda, protokopllar-bucher, Doc. Nos. 815 and 1135 and pp. 234 and 350.

المالك يريد الحصول على دخل وفير. ففي هذه الحالة لابد من اخضاع الانتاج لادارة مركزية وترشيده وضبطه بما يدر أكبر قدر من الدخل. كما لابد ان يصبح موجها من أجل السوق وليس الاستهلاك. وهذا التحول يتضمن بالضرورة ادخال محاصيل جديدة على الانتاج الزراعى مثل القطن، والخضروات، ثم البطاطس والأذرة فيما بعد، فضلا عن زيادة الانتاج الحيوانى. وهذا التطور الذى أشرنا اليه يرجع الى كل من ضخامة حجم الحيازات وندرة الأيدى العاملة. ولقد أثبت السوق المحلى أنه أصغر من اى يستوعب كل هذه المنتجات الجديدة، وخاصة الحبوب نظرا لأن التدهور فى عدد السكان لم يقتصر على المناطق الريفية، ولأن تقلص سكان الحضر من ناحية اخرى لم يكن يسمح باستيعاب المنتج من السلع الزراعية. وعلى هذا فان الحصول على الارباح او المكاسب من حيازة الأرض لا يمكن ان يتحقق الا من زيادة الصادرات التى تدر عائدا هائلا، وتحافظ فى الوقت نفسه على مستوى معقول للأسعار المحلية.

ولقد أدى البيع خارجيا (التصدير) الى اضعاف سلطات الادارة المركزية، والى الفساد ونمو استقلالية ولاة الاقاليم الذين اصبح كثير منهم فى حكم الأمراء المحليين فى القرن الثامن عشر. ومن المعروف ان تصدير السلع الاستراتيجية مثل الرصاص والحديد، وكل المنتجات الزراعية، كان ممنوعا فى الامبراطورية العثمانية. ومع هذا فان هذه السلع الممنوع تصديرها، كانت تصدر الى حد ما وأن كان تصدير بعضها قد خضع لبعض شروط معينة مثلما كان يحدث مع ميزوفاروزوك Mezovaro-sok فى المجر، أو كانت تنظمها معاهدات مثلما كان الحال مع دوبروفنيك، أو كانت تمثل الحد الأدنى من التنازلات الذى كان تفرضه تعاقدات التجارة الدولية لتأمين استيراد مواد معينة مهمة. ولكن من الملاحظ ان هذه القيود التى كانت تنظم تجارة الصادرات على ذلك النحو لم يعد يعمل بها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولعل هذا يقدم نموذجا للفجوة بين النظرية والتطبيق، وكيف ان أوامر وتعليمات استانبول كانت عديمة الأهمية فى الاقاليم بصفة خاصة فى القرون الاخيرة من عمر الامبراطورية العثمانية. وعلى هذا كانت معظم أعمال التصدير غير قانونية من الناحية النظرية، لكن لم يكن أحد يجرؤ على منع البيلربكوات وحتى السنجق بكوات، وكثير منهم يملك جفالك كبيرة، من اصدار تراخيص تصدير محلية مقابل رسوم معينة.

وفى اطار هذه التطورات ظهرت مجموعة جديدة من تجار الصادرات كان أكثرهم من الالبان والسلاف. وقد استطاع هؤلاء مع جماعة كبار التجار والتى أصبحت فى القرون الأخيرة تتألف من عدد كبير من أهل الذمة (اليونانيون قبل السيادة العثمانية) وعدد أقل من المسلمين، تغيير التركيب الاجتماعى والسياسى للمدن، وارتفع شأنهم وزادت فاعليتهم فى حركات البعث القومية التى حدثت فى القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر. وكان كثير من عائلات التجار هذه قد أصبحت غنية وأكثر أهمية لدرجة أنهم دخلوا فى دائرة الالتزام واصبحوا ملتزمين، بل ومسئولين محليين فى الادارات الوسطى. وكانوا متشددين مع بنى قوميتهم وصارمين مثلما كان الأتراك معهم وأقل شعبية لأنهم ينتمون الى المجموعة نفسها، كما فعل اولئك الذين اضطدوهم وقمعوهم.

وبصرف النظر عما اذا كان سيد الارض الجديد صاحب وقفية أو صاحب تيمار سابق، أو

أحد الباشوات أو البكوات المحليين، أو أحد عناصر حاشية السلطان المقيمين فى العاصمة استانبول، أو ملتزم سابق .. فقد كان فى الغالب الأعم «مالكا غائبا» ، يدير چفلكه بمساعدة ناظر أو وكيل. وعلى عاتق ايهما وقعت مسئولية صياغة العلاقة الجديدة بين السيد والفلاح. وفى التوصل الى علاقة مؤقتة لحين تحقيق تسوية نهائية، كانت هناك عدة علامات فى هذا الطريق لتحقيق المراد فى النهاية. فمن الناحية النظرية أو على الورق فقط. احتفظ الرعايا بكل حقوقهم وكان عليهم اداء بعض الالتزامات مقابل تمتعهم بالحقوق. وكان من المفترض أنهم أحرارا ومن حقهم ان يرفعوا القضايا امام الدوائر القضائية فى المحاكم، أو يهاجروا الى بلد آخر .. الخ. ومن ناحية أخرى كان سيد الأرض يريد تحقيق أقصى حد ممكن من الرقابة والسيطرة على أفعال الفلاحين وتحركاتهم. وبمعنى آخر كان يريد تجريدهم من حقوقهم وربطهم بالارض كأقنان Serfs. وعلى الرغم من صعوبة الحيلولة بين هؤلاء الافراد الاقوياء وبين استرقاق فلاحى جنوب شرقى اوربا بمقتضى القواعد والاعتبارات القانونية، الا ان ندرة الأيدى العاملة وعدم القدرة على ارغام الفلاح المهاجر الى أرض أحد النبلاء الأقوياء على العودة الى مقره مرة أخرى، كفل استمرار عملية الاسترقاق. ومع هذا لم يكن ما حدث يعنى ان وضع الفلاحين لم يتغير، وان الاعتماد على «السيد» لم يزد زيادة ملحوظة.

لقد تولد ضياع أمن العامة من فساد اللوردات الجدد، ومن السلوك المتدنى «للعناصر غير المرغوب فيها» التى كانت قد طردت خارج استانبول واستقرت فى الاقاليم. ومن زيادة النشاط المتعصب للمتطرفين الدينيين الذين كانت السلطات عاجزة عن صدهم وكبح جماحهم، أو غير راغبة فى القيام بذلك أصلا، مما ترك الفلاحين أمام ثلاثة بدائل: الهجرة الى أماكن آمنة .. الى الجبال بصفة رئيسية واقامة مستوطنات جديدة على «أرض حرة» ، أو مقابلة العنف بالعنف وتكوين «عصابات وطنية» وروابط من اللصوص وقطاع الطرق للدفاع عن النفس ومن ثم يصبحون من الخارجين على القانون، أو أن يلجأوا الى رجل قوى يستطيع توفير الأمان الذى لم تستطع السلطات ضمانه. والحاصل ان الفلاحين اتبعوا كل من هذه الطرق الثلاثة. وبطبيعة الحال فان اولئك الذين اختاروا البديلين الأولين كانوا غير موجودين بالنسبة لسادة الأرض الجدد. أما الذين بقوا فى أماكنهم وكانوا راغبين فى العمل، اصبحوا ذوى قيمة وأهمية. والحقيقة ان الحاجة الى الأمن زادت من اتجاه مركزية الأمور، والذى كان الانتاج من أجل السوق يتطلبه. وأصبح قصر الضيعة الذى كان قد بدأ فى الظهور فى الاقطاعيات يشبه غالبا قلعة صغيرة تحرسها قوات اللورد الخاصة وتدافع عنها. وحتى يكون هذا الدفاع ممكنا كان من الضرورى نقل الناس الى أماكن محمية بشكل أو بآخر. كما كان من الضرورى تغيير مواقع كثير من القرى القديمة لتكون قريبة من قصر الضيعة، وبالتالى أصبح سكان هذه القرى وغيرهم من الفلاحين الذين أتلفت قراهم وتحمطت بالخارجين عن القانون معتمدين اعتمادا كليا على «سادتهم».

ولقد كان هذا الاعتماد مهما لعدة أسباب أهمها بصفة أساسية، أنه كان وسيلة اللوردات (سادة الأرض) للاحتفاظ بفلاحيهم ومنعهم من ترك اماكنهم. وكان اللوردات فى معظم الجفالك لايملكون فقط بيوت الفلاحين، بل كانوا يملكون حتى أدواتهم الانتاجية. وهناك حالات لقرى

تم بناؤها وتجهيزها بكافة الأدوات والمعدات قبل استحضار المستأجرين. وكان يتم تسليف الحبوب والمواشي والمال للرعايا باسعار ربوية بضمان الوعد بالانتاج. ولقد مكنت هذه العلاقة اللورد من ان يمنع بعض الفلاحين من الهجرة وترك الارض وارغامهم على البقاء بمقتضى «عقد عمل» ملزم أمام المحكمة. والحقيقة ان مجمل العلاقات التى كانت قائمة لم يقض عليها، بل كانت تمارس بتشجيع .. فكل القرى استمرت فى روابط جماعية مع ساداتها الذين كانوا يتناقشون معهم فى أمورهم من خلال مسئوليهم أوقياداتهم أو كبرائهم –كما كان هناك ميلا للابقاء على العناصر غير المستقرة فى المكان. وقبل كل شئ لم يكن زملاء اللورد يرغبون فى القيام بنصيبيهم من المسئولية بعد وفاته. وقد ذهب بوش – زانتنر الى القول ان نظام الجفلك هو الذى اعطى نظام الزادروجا التقليدية شكله النهائي وكذا السلطة الكاملة على حياة وأرواح سكان الجفلك[1] .. فالقرية فى هذا الاطار تختار «كمتها Kmet » الذى يقوم بعمل رجل شرطة محلى، وبمهمة قاضى صغير تحت أشراف «الكنز» Knes شيخ الجالية. ومن الملاحظ ان الاسلوب الجديد لحيازة الارض، غير نمط علاقات الشرق الادنى الى نمط شرق اوربى يشبه ما كان قائما فى روسيا وبولندا والمجر ورومانيا. وكثيرا ماتعرض هذا الاسلوب أو النمط الشرق أوربى للنقد بقسوة باعتباره أسلوبا متخلفا وقمعيا بمقارنته بنمط غرب ووسط أوربا. ولكن يجب ان نتذكر أنه كان منبت زعماء الاصلاح والحركات القومية بمختلف الاشكال فى كل من بولندا والمجر، وبدرجة أقل فى روسيا ورومانيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

هل كان الجفلك كنظام لملكية الارض تتوفر فيه الامكانيات نفسها التى كانت تتوفر لنمط ملكية الارض فى شرقى أوربا ليكون أساسا للتنمية والبناء» ؟!.. ان الاجابة التقليدية التى تقدم غالبا لهذا السؤال تدور حول ان ادخال نظام الجفلك كان ضارا وأحد الدلالات الواضحة على أن الاسلوب العثمانى الذى كانت زراعته تعتمد على نظام التيمار، قد تدهور وانهار. ولكن هناك عدة أسباب تمنعنا من المشاركة فى هذا الرأى ..

وأول هذه الأسباب أنه على الرغم من ان العثمانيين قد حولوا أصلا وفعلا نمط البلقان فى ملكية الارض من النمط الاوربى الى النمط الشرق أدنى، عندما استولوا عليه وأخضعوه كسادة، الا انهم فى عمليات التحويل هذه أوقفوا النمو التام للاقطاع والذى كان فى هذا الجزء من العالم متخلفا بعدة قرون عن الاقطاع الذى كان سائدا فى اوربا الغربية. فمثلا لم يصبح فلاح الصرب «قنا» Serf اذا احتفظ كما سبقت الاشارة فى الفصل الخامس بعدد من الحقوق والامتيازات والتى كانت تكون هى وماعليه من التزامات جزء من حدوده المشروعة. والفجوة بين السيد والفلاح فى اوربا الغربية لم تكن عميقة ابدا كما كانت فى الاجزاء الأخرى من اوربا الشرقية.

أما سبب عدم اكتمال تطور الاقطاع فى اوربا الشرقية، فكان يتمثل فى ان وصول العثمانيين أبعد الطبقات الحاكمة التقليدية من على مسرح الحوادث. وبقدر ما كان هذا الابعاد مفيدا

(1) Busch - Zantner, Agrarver fassung, p. 135.

للفلاح، كان لاختفائه نتائج بعيدة المدى وأليمة وكئيبة. وبتأسيس الجفلك ظهرت على المسرح مجموعة قيادية جديدة فى شكل سادة الارض وزعماء الفلاحين. وارتكز التعايش بين مالك الجفلك والفلاحين على حقوق مضمونة سلفا. كان فلاحو الزادروجا فى الصرب يتمتعون بحقوق كبيرة فى نظام الجفلك عما كان عليه الفلاحون فى مقدونيا وبلغاريا. وهذا يفسر لماذا كانت بلاد الصرب أول من تمرد على الحكم العثمانى.

والسبب الثانى انه فى اوربا الشرقية ادى نظام الملكية الزراعية الى وجود زعامات وقيادات رغم عزلة الفلاحين عن سادة الارض من الناحية العملية وعدم حق الفلاحين فى الشكوى. وأما امكانات الجفلك الذى كان سادته وفلاحية يشتركون فى بعض الحقوق ولهم مصالح مشتركة ليصبح قوة من أجل التغيير، كانت أعظم مما كانت عليه اقطاعيات أوربا الشرقية. ولقد فهم النمساويون هذه الامكانية وأدخلوا عناصر هيئة الرئيس أو الزعيم عندما حكموا الاقاليم السلافية بين عامى ١٧١٨ – ١٧٣٩. ولقد أدرك عدد كبير من اللوردات الاقوياء هذا الأمر (أنظر الفصل الثانى)، لكن استانبول حصرت نفسها فى تثبيت وضع هيئة الرئاسة أو الزعامة الممثلة فى كل من الأوبر – كينز(Ober - Knes) من خلال براءة يصدرها الباشوات المحليون. وهؤلاء الوجهاء الجدد سهلوا التعامل بين كل العناصر المعينة من السلطات، وسادة الارض، والفلاحين. وعندما أدركت استانبول ان هؤلاء الوجهاء الجدد حصلوا على المكانة والثروة الكافية، وأصبحوا قاب قوسين أو أدنى لأن يكونوا قيادة تمثل قوة اجتماعية، كان الوقت قد أصبح متأخرا. وعندما انتبهت استانبول لخطورة هذه العناصر خلال حكم السلطان سليم الثالث، كان الجفلك قد انتهى كنظام.

وثالثا، كان نظام جفلك القرن السابع عشر يملك من الامكانات ما يؤدى الى تغير جذرى بحيث يصبح القوة التى تعيد النشاط والحيوية والطاقة للامبراطورية العثمانية .. فالناس الذين يعملون فى ظل هذا النظام الجديد للملكية الزراعية، كانوا مايزالون عثمانى التوجه وليسوا قوميين. وكان من الممكن ان تفيد الامبراطورية العثمانية من امكانيات القوى الاقتصادية والاجتماعية التى تمثلها الجفالك، اذا كانت قد ظلت كما هى ولم يتم القضاء عليها فى القرن الثامن عشر هى الأخرى. وليس هناك ما يدلل على هذه الامكانية أفضل من المرحلة الاولى للتمرد الذى وقع فى الصرب فى ١٨٠٤، حيث كانت حقوق الفلاحين هى الأقوى، والجفلك مايزال قويا. وقد أثبت تحول هذه الحركة السريع من حركة فى صالح السلطان الى حركة تستهدف انهاء الحكم العثمانى كل الجدل والنزاعات التى سبقت الاشارة اليها .. كان الجفلك عثمانى التوجه أساسا، ولكن خلال القرن الثامن عشر كان هؤلاء الذين يعيشون فى الريف قد تعلموا درسا قاسيا مريرا مؤداه ان استانبول لم تعد تملك القوة لفرض ارادتها وحماية رعاياها المخلصين.

على كل حال، يمكن تلخيص الملامح المهمة التى تشخص الريف العثمانى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر كما يلى:

كان الجفلك المملوك ملكية خاصة يمثل الوحدة الزراعية السائدة، ومالكها الذى كان

مسلما أو ذميا كان مالكا غائبا، يدير أرضه بمساعدة ناظر. وكان استغلال الجفلك اقتصاديا يتم فى اطار اقتصاد السوق بما يشمل زراعة محصولات جديدة فى مجال مبيعات البضائع. وقد تغير الريف تغيرا ماديا ملحوظا، فقد أخليت مساحات كبيرة جدا من السكان واستخدمت مراعى، والتفت القرى حول قصور الضيعة المحصنة. ومن الناحية النظرية كان سكان القرى يحتفظون بحريتهم القانونية. ولكن فى الواقع كانوا مقيدين بالارض عادة، لأن كل شئ كانوا يحتاجونه من أجل الحياة يملكه اللورد، الذى كان أيضا دائنهم، ولأن المجتمع الذى كانوا ينتمون اليه لا يشجع هجرة اعضائه. وقد احتفظت تلك الجاليات المشاعية بدرجة كبيرة من الحكومة الذاتية الداخلية، وتراكمت عناصر القوة فى يد زعمائها بمضى الوقت، مما نتج عنه فى النهاية وجود عنصر قيادى جديد بين الفلاحين.

٣ – التغيرات الديموجرافية

لم تقع التغيرات الديموجرافية فى القرية فقط بل حدثت فى المدينة أيضا، وشاعت فى كل بلدان شرقى أوربا ونتج عنها تحولات لها دلالاتها، لعل أهمها نقص عدد السكان. ورغم أنه لاتوجد لدينا بيانات احصائية دقيقة فى هذا الشأن، الا ان سجلات الضرائب تعكس بوضوح هذا الوضع، وتوضح تضاؤل عدد العنصر التركى – المسلم، وهو أمر لاحظه الرحالة والمشاهدون المعاصرون. وليس تفسيره بالامر العسير، ذلك ان الطواعين والمعارك العسكرية أدت الى موت كثير من هذا العنصر. وكان من الصعوبة بمكان –كما سبقت الاشارة– تعويض هذه الخسارة فى الأرواح باحلال عناصر أخرى محلها لأن ظهور التيموريين، ثم الصفويين فى بلاد فارس، حال دون سهولة انتقال قبائل وسط اسيا التركية أو هجرتهم الى الاراضى العثمانية. وانتهى الأمر الى ان أصبح العنصر التركى الذى كان غنيا من الناحية المالية وحضريا الى درجة ما، يتوزع فى أسر صغيرة نسبيا شأن العناصر الاجتماعية الأخرى المنتشرة فى أوربا آنذاك.

ومن ناحية أخرى أدى انخفاض معدل المواليد بين المسلمين الاوربيين وارتفاع معدل الوفيات لأسباب طبيعية أو لأسباب أخرى، وعجز الحكومة عن ملء الفجوة السكانية بالعنصر التركى بصفة مستمرة، أدى الى نقص نسبة الأتراك – المسلمين بين سكان ولايات أوربا العثمانية. أما نقص عدد المسلمين فى الريف فقد ارتبط بالتحول الذى حدث فى نظام التيمار – الجفلك كما سبقت الاشارة، وزيادة عدد الذميين الذين سعوا الى حيازة الأرض، وزيادة الاعتماد على الرعايا المحليين فى مسئولية ادارة شوون القرية. على أن قلة عدد المسلمين فى جنوب شرقى أوربا عما كان عليه الحال من قبل، ليست هى الأمر المهم بقدر أنهم على ضآلتهم قد تركزوا فى المدن الكبيرة والصغيرة على السواء وليس فى الريف. ولعل انتشار الملكية الزراعية الغائبة يفسر هذا التغير الديموجرافى فى المناطق الريفية.

أما سكان المناطق الريفية المسيحية فكانوا يتناقصون هم الاخرون يوما بعد يوما. وكانت

الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض كما سبقت الاشارة هي: الحملات العسكرية وتزايد الارغام غير القانوني للناس على الهجرة الى مناطق آمنة بما فيها المدن، ومعارك انتصار البنادقة على المورة والاستيلاء عليها واستعادة العثمانيين لها كان لهما التأثير نفسه سكانيا، وحملات الهابسبورج المتوالية على القطاع الشمالي الشرقي من الممتلكات العثمانية وحكمهم المؤقت لاجزاء معينة من هذا القطاع ثم اعادة الحكم العثماني في هذه المناطق وما أدى اليه من هجرات ضخمة على نطاق واسع منها. وأكثر هذه التحركات السكانية شهرة هجرتان جماعيتان للصربيين في عامي ١٦٩٠، ١٦٩٤ الى الاقاليم التي اصبحت في يد الهابسبورج. فقد انتقل حوالي مائتي ألف صربي بقيادة أسقف ايبك Ipek (بيك Pec) المتروبوليتاني أرزينيه الثالث كرنويفيتش Arsenije III Cernojevic ناحية الشمال مع تراجع قوات الهابسبورج وتقهقرهم في ١٦٩٠، ثم تبعتهم مجموعة صغيرة في عام ١٦٩٤. وقد تلت هاتين الهجرتين الكبيرتين هجرات جماعية على مر السنين، ولكن في اعداد صغيرة نسبيا.

وهكذا تسببت هذه الهجرات الجماعية في آخر الأمر الى حلول أناس جدد محل المهاجرين، وتغيرت بالتالي الخريطة الديموجرافية لمنطقة جنوب شرقي أوربا تغيرا كاملا. ففي نهاية القرن السابع عشر كان عدد كبير من الصربيين قد نزح الى جنوبي المجر، واستقر الالبانيون في المنطقة الخالية المعروفة الآن باقيم كوزوفو — ميتوهيا Kosovo - Metohija في يوجوسلافيا، وفي ايبروس Epirus وحتى في المورة، وبدأ البلغاريون يستوطنون مناطق أخرى كثيرة وينتقلون من مناطقهم التقليدية تجاه شواطئ بحرايجة والى مقدونيا. ومن الطبيعي ان مثل هذه التحركات السكانية الكبيرة والصغيرة لم تكن تمثل فتوحات قمعية أو تشريد للآخرين من ديارهم، اذ كان يعيش في تلك المناطق التي تمت الهجرة اليها ولقرون طويلة بعض السكان الذين ينتمون لنفس قومية المهاجرين الجدد. لكن الهجرات الواسعة المهمة التي تمت في القرنين السابع عشر والثامن عشر أعطت تلك المناطق وجها ديموجرافيا جديدا أصبح مهما عندما ظهرت فكرة القومية الى الوجود. ورغم ان عدد المهاجرين الجدد الى تلك المناطق كان أقل من عدد سكانها الأصليين في البداية، الا انهم سرعان ما أصبحوا يشكلون الأغلبية.

وهكذا ورغم ان عدد الذميين اجمالا كان هو الآخر في انخفاض بشكل دائم كما لاحظنا، الا انهم لم يحلوا محل عناصر اسلامية غالبا، ولكنهم كانوا يحلون محل بعضهم البعض في مختلف بلدان جنوب شرقي أوربا. وهذا النوع من التغير السكاني كانت له أهميته وتأثيره في المدن كما كان مهما أيضا في المناطق الريفية. ففي المستوطنات الحضرية، حل اليونانيون والسلاڤيون والالبانيون بدرجة أقل، محل ليس فقط المسلمين، بل محل اليهود بدرجة ملحوظة. وفي القرن السابع عشر وعندما بدأ التعصب الديني يسود الامبراطورية العثمانية، كانت دولتان أوربيتان على الأقل وهما انجلترا وهولندا، تسيران في الطريق المعاكس، الا وهو التسامح الديني، ومن ثم هجرة عدد كبير من يهود جنوب شرقي أوربا جماعيا الى هاتين الدولتين. وتقدم تسالونيك كمدينة تضم أكبر عدد من تجمعات اليهود أفضل صورة لما نعرضه. فقد انخفض عدد اليهود فيها من أربعين ألف في ١٦٦٠

الى حوالى أثنى عشر الف فقط فى ١٧٩٢. وقد حدث انخفاض مماثل لعدد اليهود فى اماكن أخرى مثل سراييفو ، وزيمون Zemun، وڤيدين ، وسكوبيه، وبلغراد، وبدرجة أقل فى صوفيا، وموناستير، وأدرنة، وكل منها كان يضم جاليات يهودية قوية[١]. وبالاضافة الى نمو التعصب العثمانى ونمو التسامح فى الغرب فى المقابل، أدى الانشقاق الداخلى والذى سوف يناقش فى الفصل الثانى عشر، الى اسراع اليهود بالهجرة الى بلدان أخرى.

والى جانب تضاؤل العناصر العثمانية واليهودية، وزيادة العناصر المسيحية من اهل البلاد المحليين، ظهرت مجموعة مسلمة جديدة فى المدن الكبرى والصغرى قوامها العناصر غير المرغوب فى وجودها باستانبول والذين طردوا منها. ففى تسالونيك حل محل العنصر اليهودى المهاجر عدد قليل من المسيحيين بلغت نسبتهم حوالى ٢٥٪ من سكان المدينة فى ١٧٩٢، على حين كانت «الانكشارية» من العناصر غير المرغوب فيها تشكل حوالى ٥٥٪ من السكان[٢]. وقد وقعت تغييرات مماثلة فى العناصر السكانية فى معظم المدن الأخرى.

ومن الملاحظ ان بعض المدن كانت تعانى من خسارة كبرى فى عدد سكانها من المسيحيين فى القرن السابع عشر. وعلى الرغم من انها استعادت بعض سكانها خلال القرن التالى، الا ان السكان لم يصلوا الى الحجم الأصلى قبل نهاية الفترة موضع الدراسة. فمثلا فقدت بلغراد حوالى نصف سكانها فى الربع الأخير من القرن السابع عشر، وفقدت مدينة سكوبيه حوالى ٨٠٪ من سكانها. أما حالة أثينا فقد سبقت الاشارة اليها. وظلت مواقع أخرى كما هى دون تغير كبير فى اجمالى عدد سكانها، بل ان بعضها قد زاد، ولكن التركيب السكانى لتلك المواقع تغير تغيرا جذريا، وخير مثال على ذلك تسالونيك التى ظل عدد سكانها مستقرا عند ستون الفا تقريبا، وبلوڤديف Plovdiv التى زاد عدد سكانها المسيحيين من ٢٤٠ الى عشرة الآف من ثمانينات القرن السادس عشر وثمانينات القرن السابع عشر، وبانيالوكا Banjaluka فى البوسنة التى كانت نسبة المسيحيين فيها ٦٪ فى عام ١٦٥٥، ثم أصبحت ٨٠٪ فى عام ١٨٠٧[٣]. وتقدم دراسة نيقولاى تودوروف الحديثة نماذج متعددة لهذا النوع من التغير فى التركيب السكانى[٤].

وعلى الرغم من خطورة التعميم، الا انه من الملاحظ انه مع نقص عدد سكان المدن زادت نسبة السكان الحضر بالنسبة لاجمالى عدد السكان، مما كان يعنى ان المدن الكبرى والصغرى اصبحت مركزا لسائر النشاطات الاقتصادية عما كانت عليه فى القرون السابقة.

وهكذا وفى خلال ~~فترة~~ البحث (القرنان ١٧ — ١٨) حدثت اعادة للتركيبة القومية لمعظم

---

(1) Traian Stoianovich, "The coquering Balkan Orthodox Merchant", pp. 246 - 47

(٢) نفسه ، ص ٢٥١

(٣) نفسه

(4) Nikolai Todorov, Balkanskiat Grad, XV -XIX vek. Socialno- Ikanomichesko I De-mografsko Razvitie (المدينة البلقانية من القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر، التطورات الاقتصادية الاجتماعية والسكانية) Sofia: Izdatestvo Nauka I Lzkustvo, 1972 وهى افضل دراسة فى الموضوع، فقد اتبع المؤلف المدخل الكمى العددى فضلا عن وجود عدد كبير من الاحصاءات الممتازة بالكتاب.

المراكز الحضرية أو المدنية، وحدث اتجاه معاكس للاتجاه الذى أدخله الاحتلال العثمانى من الناحية الدينية - الاثنوجرافية .. فالمراكز التى كانت مؤسسات عثمانية فقدت ملامحها التركية الأصلية، وأخذت معها فى هذا الاتجاه الناس الذين كانوا أغلبية المناطق الريفية المحيطة، وأخيرا اكتسبت بعض المدن تركيبة ديموجرافية عكست نماذج الهجرة الداخلية. ولقد أوجدت هذه التغيرات مع التغيرات التى وقعت فى المناطق أو الاجزاء الريفية ما يسمى «بلدان القلب الجسورة الشجاعة» والتى أصبحت مركز الحركة القومية فى فترة ما بعد حركة التحرر. كما أوجدت مدنا أصبحت تمثل المراكز الرئيسية للمواجهة ضد العثمانيين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وهى كل من: شمال ايبروس، والفيوفودينا، وباكا Backa، وبانات Banat، وكوزوفو - ميتوهيا، ومقدونيا، وجنوبى ثيراش Thrace.

وقد تواكب مع هذه التغير الديموجرافى تحولا اقتصاديا سبق استعراضه فى المناطق الريفية لم يشتمل فقط على ظهور أنماط جديدة فى نظام الحيازة الزراعية، بل شمل ظهور القرية الجديدة، واستخدام المساحات الكبيرة من الأرض الفراغ لتربية المواشي، وادخال محاصيل زراعية جديدة، وتوجيه الانتاج الزراعى بقصد السوق والذى أوجد طبقة تجارية جديدة اكتسبت وضعا اقتصاديا واداريا وسياسيا، وان كان معظمها يعيش فى المدن الكبرى.

٤ - المدينة الجديدة

رغم ان مدينة جنوب شرقى أوربا الجديدة كانت أقل تركية مما كانت علية فى السابق، الا ان قوام الطبقة العليا من سكانها كا مايزال اسلاميا. وقد استفاد معظم عناصر هذه الطبقة من التحول الذى حدث فى المناطق الريفية حيث اصبحوا ملاكا غائبين، ثم لحق بهم بعض سكان الريف السابقين الذين استفادوا ايضا من التحول نفسه فى حيازة اراضى او اقطاعات، وانتقلوا الى المدن للاستمتاع بحياة الترف والثروة. كما لحق بهؤلاء ايضا آخرون من التجار بصفة رئيسية الذين كانوا غالبا من الذميين، وكانت اعدادهم قد زادت نسبيا بالنسبة لعدد المسامين. ولكن ولما كان المسلمون يمثلون العناصر الغنية القديمة والجديدة على السواء، ويملكون الجفالك باسهل الوسائل، فقد أصبحوا يتمتعون آليا باعلى مكانة بالمجتمع، وأعطوا طابعا معينا «للمجتمع الراقى». ويبرهن على ذلك الحقيقة القائلة بانه لم يكن أمام غير المسلم اذا كان هو الأغنى، الا ان يتحايل على التقاليد حتى يثبت مكانته فى المجتمع، حتى لقد يرتدى أزياء المسلمين ويبنى منزله على شاكلة منازلهم.

وبصرف النظر عن اختلاف العقيدة الدينية، كان عدد الاغنياء فى المدن يزداد بشكل ملحوظ. ولقد أجرى تودوروف قياسا لهذه الزيادة بالنسبة للقرن عشر على أساس ضريبة المساكن التى كانت تفرض عند التصرف فى المساكن بالبيع او بالايلولة، وذلك من واقع سجلات مدن ڤيدين، وروزيه Ruse، وصوفيا، كما يتضح من الجدول التالى[1]:

---

(1) Todorov, Balkanskiat Grad, p. 161

ومن سوء الحظ ان الارقام القيمة المتعلقة بالسكان فى هذا العمل تتعلق فقط بالقرن التاسع عشر

السنوات	١٧٠٠ – ١٧١٠	١٧٣١ – ١٧٤٠	١٧٧١ – ١٧٨٠	١٧٩١ – ١٨٠٠
قيمة المنازل	العدد / النسبة			
أقل من ٢٠٠ قرشا(١)	١٠٠/١٢	٪٨٤,٦ /٢٠٤	٪٥٥,٠/٢٠٩	٪٤١,٤/ ١٨٥
من ٢٠١ – ٥٠٠ قرشا	٠/٠	٪١٣,٨/٣٣	٪٢٩,٥ /١١٢	٪٣٤,١/ ١٥٢
من ٥٠١ – ١٠٠٠ قرش	٠/٠	٪١,٢/٣	٪١٠/٣٨	٪١٦,٤/ ٧٣
أكثر من ١٠٠٠ قرش	٠/٠	٪٤,٠/١	٪٥,٠٥ /٢١	٪٨,١/ ٣٦
أجمالى	٪١٠٠/١٢	٪١٠٠ /٢٤١	٪١٠٠/٣٨٠	٪١٠٠/ ٤٤٦

وتوضح هذه الارقام زيادة عدد المساكن الغالية الثمن خلال القرن الثامن عشر على الأقل فى تلك المدن الثلاثة، لأن أرقام البيع والايلولة تعد دليلا عادلا على قيمة المساكن بشكل عام. ولقد تأكد هذا الانطباع من المؤلف نفسه الذى ذكر فى عمل آخر له ان «عدد المساكن غالية الثمن تضاعف خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر(٢)».

ورغم ان جميع المدن الأخرى لم تكن تماثل تلك المدن الثلاثة فى الحجم وفى تركيب السكان مع نقص المعلومات الاحصائية، الا انه فى ضوء المعلومات العامة المتاحة يمكن القول ان عدد الافراد الاغنياء حقيقة قد زاد فى معظم هذه المدن .. فاولئك الافراد الذين كانت ثروتهم تستند

(١) انظر الفصل الثانى هامش ص ٥٣

(2)Todorov, "Population Urbaine", p. 61.

الى الحيازة العقارية بما فيها الچفالك، كانوا يسعون لتولى اعمالا أخرى بما فيها «الوظائف الحكومية» وهى مواقع كانت فى الغالب بشكل وراثى. وبمقتضى هذه الاوضاع ظهرت الى سطح الحياة طبقة عليا جديدة رأسمالية – بيروقراطية كان معظم عناصرها من المسلمين، وان كان عدد الذميين يتزايد ايضا داخل هذه الطبقة، وأصبح غير المسلمين هم أولئك «الچوربچية» وأشياء أخرى ممن أصبحوا زعماء وقيادات فى القرن التاسع عشر.

اما عناصر الطبقة العليا من الذميين فقد نشأت ثروة كثير منهم من تجارة التجزئة، وأصبحوا فى عداد الطبقة التجارية الجديدة. ولم ينشأوا نتيجة للنشاط الزراعى الجديد الموجه من أجل السوق، أو تجارة الصادرات غير المشروعة التى سبقت الاشارة اليها، ولكن لأن تغيرا حقيقيا حدث فى النمط الاقتصادى القائم فى المدنية نفسها.

على ان التحول الجذرى الذى حدث فى المدينة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر قد ارتبط ايضا بالتغيرات التى حدثت فى نظام الحرف .. فحتى نهاية القرن السادس عشر كانت السياسة المركنتيلية العثمانية، وسياسة الحماية الجمركية، وقدرة الحكومة على فرض تنظيماتها المتعددة، قد أدت الى حماية البناء الانتاجى فى المدن. ولكن فى القرون الأخيرة كانت الأوامر التى تصدر من العاصمة بخصوص السياسة الانتاجية أضعف من أن تفرض على قوى الانتاج المحلية. غير انه فى حالة الزراعة مثلا فمن الصعب ان لم يكن من المستحيل العثور على علاقة سببية واضحة بين التغيرات التى وقعت فى نظام طوائف الحرف والنظام الجديد فى المدن.

على كل حال .. لقد حدثت التغيرات فى فترة قصيرة من الزمن يصعب متابعتها حسب وقوعها. فقد أرغمت الظروف الاقتصادية والسياسية الطوائف لوضع ضوابط وفرض تعديلات فى بنائها وسياساتها وكانت هذه التغيرات فى الوقت نفسه سببا لتطورات جديدة مهمة. ولما كانت الاسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما نتج عنها من آثار متشابكة، فانه يصعب كشف غموض العلاقة المشتركة بين الاسباب والنتائج رغم ان النتائج توضح ذلك بشكل ظاهر.

وبالاضافة الى الاتجاهات الجديدة التى سبقت مناقشتها فى هذا الفصل، كان أول تطور مهم تجب الاشارة اليه هو تقلص انتاج طوائف الحرف فى مدن ولايات اوربا العثمانية، بسبب نقص عدد سكانها. ولقد ترافق مع هذا التطور كما سبقت الاشارة تطوران آخران أضعفا من مكانة المنتج فى المدينة، اذ قدمت الاحتمالات الجديدة للاستثمار فى مجال الاراضى الفرصة للاعيان وكبار التجار والرأسماليين الآخرين فى المدن لاستثمار أموالهم فى مختلف المشروعات، بل وتولى الالتزام لتحصيل الضرائب، والاقبال على حيازة الاراضى التى تدر ريعا أكبر مما تدره طوائف الحرف المنهارة بفعل القواعد والتنظيمات الصارمة التى تقيدها. على ان نمو تجارة الصادرات فى ظل حماية الامتيازات[1]

---

(١) الامتيازات عبارة عن اتفاقيات تجارية دولية. ولما أصبحت الامبراطورية العثمانية ضعيفة الجانب فقد اصبحت هذه الاتفاقيات تفسر لصالح تلك الدول. وبمقتضاها لم تحدد معدلات الجمارك فقط بل لقد بدأت الدول الاجنبية تحصل على حق «حماية» تجارها الذين كان نشاطهم التجارى موضع اهتمام متزايد.

لم يؤد فقط الى زيادة الأهمية الاقتصادية للطبقة التجارية الجديدة وزيادة نفوذها في المدن، بل لقد جعل الصناع الذين كانوا بحاجة الى منافذ لتسويق منتجاتهم يلجأون اليهم للقيام بهذه المهمة.

كانت طوائف الحرف قد أدركت آليات السوق، ومن ثم حاولت ان تضبط أحوالها وسياساتها بما يتمشى مع هذا الوضع الجديد. لكنها كانت مقيدة تقييدا كبيرا بالتنظيمات والقواعد الصارمة التي كانت تحميها في الماضي. وعندما زاد الطلب على سبيل المثال على الانتاج بناء على طلب التجار ولم تستطع طوائف الحرف تلبيته، كان الحل فيما يبدو يأتي أما بزيادة عدد اسطوات الحرف، أو باقامة طوائف حرف جديدة. لكن السلطات العثمانية كانت تنكر هذه الحلول، ومن ثم كانت النتيجة ظهور مجموعة غير مشروعة من الحرفيين تقوم على نظام بسيط «للانتاج» يموله التجار الذين لم يكن نشاطهم يخضع لأية تنظيمات مثلما هو حال طوائف الحرف التي كان وجودها يضر مجموعة الحرفيين الجدد بشكل ملحوظ. وعندما كشفت فرص العمل الجديدة في الاستثمارات عن نفسها بظهور صناعة الدخان على سبيل المثال. أخذ أمر تنظيم تداول هذه السلعة الجديدة وبيعها بالنسبة للطوائف التقليدية فترة أكثر من قرن من الزمان، بحيث لم تتأسس طائفة للدخاخنية الا في القرن الثامن عشر فقط .. وحينئذ لم يكن بالامكان ابعادها عن سوق الانتاج الرسمي.

والحقيقة ان العمل في سوق متغير بقواعد وتنظيمات قديمة آخذه في الزوال، يعد أمرا غاية في الصعوبة بشكل عام. غير ان الذي اضر طوائف الحرف بشكل كبير لم يكن هذا السوق المتغير، وانما تدهور تنظيماتهم الداخلية وتخلفها. وهناك عدة أسباب معقدة ومتشابكة لتدهور تنظيمات الطوائف، ويكفي ان نذكر ثلاثة أسباب فقط تبدو أكثرها دلالة.

كان أقل تلك الأسباب أهمية التغير الديموجرافي الذي تمثل في زيادة عدد الذميين في المدن وبالتالي في طوائف الحرف. ولم تكن هذه الزيادة تعني تحولا مهما طالما كان بامكان الطوائف الاحتفاظ باسلوب التسامح في بنائها الذي عرفت به من قديم. غير ان التعصب الديني كان يتعاظم عند العلماء المسلمين أصحاب كل التنظيمات بما فيها طوائف الحرف.

أما العامل الثاني فهو التعصب الديني الذي أدى الى تغييرات مهمة. فرغم ان كل طائفة من طوائف الحرف ظلت وحدة واحدة من الناحية الأسمية، الا انه تأسست داخلها أقسام للذميين وأخرى للمسلمين. وبدأت كل من المجموعتين تتباعدان تدريجيا، ومن ثم تتنافران. وما ان أشرف القرن السابع عشر على نهايته الا وكان الذميون ينتخبون «اليغتي باشي» الخاص بهم، مما يدل عمليا على انشطار طوائف الحرف دينيا. وبعد ذلك بحوالي مائة عام تم الاعتراف بهذا الانشطار بشكل رسمي عندما حصلت بعض الوحدات الذمية في الطوائف على حق ان يكون لها «الكخيا» الخاص بها. وفي الوقت نفسه بدأ الذميون يحتفلون باعيادهم بعيدا عن التنظيم الأبوي، وينظمون مؤسساتهم الخيرية الاجتماعية. وهكذا انتهى الأمر الى ظهور تنظيمين متنافسين متعاديين في وقت لم يكن بامكان سوق العمل المتقلص بقادر على استيعاب أكثر من تنظيم واحد. وفي الوقت الذي استمرت فيه السلطات في الوقوف الى جانب طوائف حرف المسلمين وتدعمها، وقفت طبقة التجار الجديدة الصاعدة الى جانب تنظيمات الذميين، مما أدى الى تفاقم الموقف أكثر وأكثر.

أما العامل الثالث فهو الذى خلق أعظم المصاعب وأخطرها، ويتلخص فى الرابطة المتنامية بين طوائف الحرف والانكشارية الذين ظهروا فى مدن الاقاليم سواء فى شكل الحامية العسكرية أو كعناصر غير مرغوب فيها كانت قد أرغمت على مغادرة استانبول كما سبقت الاشارة. أما كيف ولماذا استطاع عسكر الانكشارية ان ينتسبوا الى معظم طوائف الحرف، فانها نقطة بعيدة عن موضع هذه الدراسة. ويكفى القول فى هذا الشأن انه تحقق الكثير من خلال العلاقات المشتركة بين كل من طوائف الحرف والانكشارية مع بعض فرق المتصوفة (الدراويش) من خلال اساليب الضغط والارهاب التى اتبعها هؤلاء العسكر السابقون (الانكشارية). وقد استطاع هؤلاء الاعضاء الجدد فى طوائف الحرف من الانكشارية الذين كانوا أقل اهتماما بحرفة الطائفة بسبب وضعهم العسكرى المروق من سلطات رئيس الطائفة لأنهم «كعسكر» لايعاقبون الا بواسطة رؤسائهم من الضباط. وعلى هذا أصبح من الصعوبة بمكان ارغام اعضاء الطائفة من غير الانكشارية على الالتزام بالقواعد والطاعة.

والحق ان تدفق الانكشارية على طوائف الحرف، وان زاد من حجم عضويتها، الا أنه لم يزد من انتاجيها، فضلا عن ان وجودهم أضعف ايضا تنظيمات الفتوة القديمة، وضعضع من نفوذ مسئولى الطوائف الذين تضاءلت سلطتهم الدينية والاخلاقية فى الوقت الذى كانت تنمو فيه طرق الدراويش (المتصوفة). وفى هذا الاطار أدت التغيرات الاقتصادية والديموجرافية والداخلية الى تقويض نشاطات طوائف الحرف الانتاجية والاجتماعية، بالتالى تقليل أهميتها فى حياة المدينة. وانتقل الدور القيادى الذى كان يلعبه رؤساء طوائف الحرف فى القرون الماضية حتى فى ادارة المدينة، إلى الوجهاء المحليين، والتجار، وانكشارية طوائف الحرف الجدد الذين لم يكونوا يقدرون المسئولية حق قدرها، ويستندون فى نفوذهم على مجرد أنهم كانوا اعضاء فى فرق الانكشارية، وانه باستطاعتهم فرض مطالبهم بالقوة.

وبفقدان طوائف الحرف لنفوذها ولتماسكها الداخلى، لم تعد قادرة على العناية بشئون اعضائها ويتضح ذلك بجلاء من مقارنة الأجور بارتفاع سعر القمح الذى كان مايزال القوت الاساسى للانسان العادى فى استانبول . وينبغى ان نتذكر هنا ان الحكومة اهتمت اهتماما كبيرا بالاسعار فى العاصمة (انظر الفصل الخامس) حيث كان سهلا عليها ان تفرض تعليماتها وتنظيماتها بشكل أفضل بالنسبة للاقاليم. وعلى هذا فمن الصحيح ان نفترض ان التوازن بين الأسعار والأجور كان اقل وجودا فى مدن جنوب شرقى أوربا عما قد توضحه لنا الأرقام. ففى العاصمة استانبول ارتفعت أجور العمال المهرة ٨٠٠٪ على حين زادت أجور العمال غير المهرة ٣٥٠٪ فقط[1].

أما عدد الاسطوات والملاحظين الذين كان دخلهم يتناسب مع الاسعار فكان قليلا. أما أغلبية أعضاء طوائف الحرف فقد رأوا انخفاض قوتهم الشرائية الى النصف. وبالتالى لم يكن عجيبا أنهم

(1) Traian Stoianovich, "Factors in the Decline of ottoman society in The Balkans", Slavic revie w21 (December 1962): 627

حاولوا تنظيم أنفسهم داخل الطائفة وخارجها مما أضعف الطوائف أكثر وأكثر..

ولقد انعكست كل تلك التغيرات اتلاقتصادية على حجم المدن الكبرى والصغرى حيث كان سكان معظمها آخذ فى الانكماش، ليس فقط كنتيجة للتدهور العام في عدد سكان الأقاليم الأوربية، بل لأن المدن أصبحت تقدم فرصا معيشية أقل عما كانت عليه الأحوال فى أيام ازدهار الامبراطورية. ولقد زاد هذا الأمر وضوحا فى الاختفاء التدريجى للضواحى نتيجة زيادة نشاط الخارجين على القانون ونشاط العصابات الذى جعل سكان هذه المناطق ينتقلون الى أماكن أكثر أمنا. ومن المفارقات المثيرة انه صاحب اقامة الاغنياء للمبانى داخل المدن الصغيرة، زيادة فى عدد الفقراء الذين يعيشون بجوار هذه المبانى الفخمة.

لقد تزايدت مظاهر الفروق بين المسلمين وأهل الذمة فى كل مستويات الدخل، رغم التماثل بين أغنياء أهل الذمة وبين المسلمين فى الملبس والمسكن. ومما يدلل على زيادة الهوة بين الطرفين، فساد معظم المسئولين وارتشائهم، وعجز القلة الشريفة عن فرض القانون، وزيادة عدد هؤلاء الذين أصبحوا فوق القانون بحصولهم على براءات الامتياز التى وضعتهم تحت حماية القناصل الاجانب، وتدهور كفاءة طوائف الحرف ونمو قوة الانكشارية فى ادارة الأمور الاقتصادية والاجتماعية للمدن، واخيرا وليس آخرا ضيق سوق التوزيع فى المدن. وقد حدثت هذه التطورات بعيدا عن العاصمة استانبول، وكانت لها دلالتها على المدى البعيد فى المدن أكثر منها فى الريف.

وفى الريف أصبح الفلاحون يعتبرون المالك الغائب وناظره (مندوبه المحلى)، عنصرا أجنبيا يقاومون سلطاتهما المتزايدة بدرجة أو باخرى، ويعيشون كرعايا فى اطار من الترابط فى مواجهة «السيد الاجنبى».. يقاومونه ويخافونه فى الوقت نفسه. والحق انه لم يكن بوسع سيد الارض ان يضغط على الفلاح أكثر من اللازم حتى لا يفقد كثيرا من قوة العمل التى يحتاجها، فضلا عن أن الفلاح كان مايزال يتمتع بحق الهجرة قانونا.

أما فى المدن فكان المسلمون والذميون يعيشون معا فى علاقات طيبة وصلات قوية يوميا. وكانت عناصر الانكشارية الخارجة على القانون من القوة بحيث لم يكن بامكان السلطات الضعيفة وكذا طوائف الحرف كبح جماحها. ولم يكن السادة الجدد، والملاك الغائبون الذين يعيشون فى المدن الصغرى، والتجار، وكذا الانكشارية، يقفون ضد من يريد مغادرة المدنية، ولكن كانوا يهتمون اهتماما كبيرا بتحقيق أقصى ربح ممكن من سوق يتقلص بشكل سريع، ويتعرض لمنافسة متزايدة. وعلى هذا كان من المستحيل التعايش بينهم وبين العناصر الأخرى من السكان أصحاب المستوى الاقتصادى الأقل. وحتى فى داخل الدائرة الضيقة للطبقة العليا فى المدينة، كانت الانقسامات بين شرائحها من الحدة بحيث لم تكن هناك شريحة تتفق مع الاخرى وخاصة بين المسلمين والذميين.

أما بالنسبة للمسلمين فمن الملاحظ ان العناصر الحاكمة «القديمة» من الأعيان وكبار التجار وموظفى الادارات، اندمجوا فى طبقة عليا جديدة مع الملاك الغائبين والملتزمين ومسلمى المجموعة التجارية الجديدة، مكونين ما يمكن تسميته «بالاستقراطية الريفية المسلمة». ولقد واجهت هذه

الارستقراطية الجديدة المسلمين الآخرين مثل الانكشارية الذين يتمتعون بحصانات كافية، ولكن بدون مصالح اقتصادية معينة، وان كانوا قد أخذوا مناصب تدر معاشا دون عمل حقيقى، ثم انتهت تلك المواجهة كما سوف نرى الى مجموعة متنوعة من التسويات والتوفيقات.

كانت الارستقراطية الريفية مهتمة باعادة بناء التوازن الاجتماعى ولو على أسس جديدة. ولقد نجحت فى تحقيق أهدافها بمساعدة نظام الجفلك. أما فى المدن فلم تكن الحالة كذلك نظرا لوجود «البروليتارية المسلمة بوضعها الدينى المتميز» والتى لم يكن من الممكن ترويضها أو استمالتها. وعندما تكاثرت مشكلات المدينة وعمت الريف، أصبح الخارجون على القانون هم الأبطال، وانتهت الامبرطورية العثمانية، وبدأت فى طريقها الى الزوال.

ولقد تعرضت تجمعات أهل الذمة فى مختلف الوظائف والمواقع الى انشقاقات مماثلة لما تعرض له المسلمين. فاليهود كان عددهم قليلا نسبيا وسط أهل الذمة، وكذلك نفوذهم، ولم يتعرضوا للانشقاقات، أما المسيحيون الارثوذكس فقد تعرضوا لانشقاقات جديدة ورغم ان لهذه الانشقاقات اسبابا كنسية صرفه ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلات لغوية، الا انها كانت وثيقة الصلة ايضا بنشأة طبقة تجارية جديدة أرثوذكسية، كان عليها ان تنمى روابط العمل فى مجالات متعددة سبق للعنصر التجارى القديم وخاصة من اليونانيين وتجار دوبروفنيك بنائها على مر السنين. ولم يكن غريبا ان يعمل هؤلاء الافراد ذوى الأصول المشتركة والذين يعرف كل منهم الآخر ضد كل من الجماعات القديمة والجماعات الجديدة المتنافسة. وفى محاولتهم الاستحواذ على اجزاء من السوق المحلى وتجارة الصادرات، تعلموا ليس فقط تقنية ووسائل عقد الصفقات الخاصة بالعناصر التى سوف يتنافسون معها، بل درسوا أيضا الحالة التعليمية والثقافية لهؤلاء المنافسين. وقد بدأوا بمحاكاة التنظيمات والمؤسسات التعليمية القائمة حولهم بالمدن، وأضافوا ابعادا ثقافية للقوة المالية التى يتمتعون بها .. فعلى سبيل المثال وفى سبيل تحقيق ذلك أقاموا المؤسسات الثقافية بهدف البعث القومى لمختلف قوميات جنوب شرقى أوربا.

والحقيقة انه نتج عن كل هذه التغيرات ظهور مدينة جديدة الملامح كانت أصغر من مدينة القرن السادس عشر فى الغالب. وفى هذه المدينة زاد عدد الذميين وخاصة المسيحيين زيادة سريعة، رغم ان هؤلاء الذميين لم يكونوا دائما من الناحية الأثنية هم نفس العناصر التى هزمها العثمانيون، وأزاحوهم قبل قرنين من الزمان. وفى الوقت الذى تراكمت فيه الثروة فى أيدى جديدة كان مستوى معيشة الغالبية يتدهور. وقد ظلت القواعد والاحكام والتنظيمات القديمة من الناحية الرسمية. أما المسلمون الذين كان من المفترض عليهم اقرار هذه الأحكام لم يفعلوا أكثر من الاحتفاظ بمواقعهم. ومع هذا فقد حدث تنظيم للحياة فى المدينة بمقتضى الظروف الاقتصادية والاجتماعية لاصحاب السلطة الجديدة.

ولم يقتصر الأمر على أن الأغنياء زادوا غنى وثروة. وأن الفقراء ازدادوا فقرا ومعاناة، بل ان كل مجموعة اجتماعية واقتصادية أصبحت أقل تماسكا وترابطا. وأصبحت المدينة تدريجيا عبارة عن

حشد من تجمعات من الناس يعيش كل منها فى عالمه الخاص وطبقا لتقاليده وقواعده الخاصة. رغم انهم يعيشون جميعا فى مكان واحد.

ورغم ان كلا من المدينة والقرية قد تغيرتا الى الأسوأ، الا ان الحياة الريفية والحضرية ظلت محتملة الى حد ما حتى حلت فرق الانكشارية والخارجون على القانون محل السادة الجدد أخيرا. وعند ذاك تم القضاء على هذا الوضع الجديد. وبهذا التحول الأخير الذى حدث فى النصف الثانى من القرن الثامن ضاعت كل الآمال التى كانت تعقدها الامبراطورية العثمانية. ومع هذا فان مجمل التطورات التى حدثت وسبق استعراضها يدلل على ان البناء الاجتماعى العثمانى كان قادرا على التوائم مع التغير حتى وان كان بشكل غير كامل. على ان الدولة وقوانينها التى ظلت متحجرة أصبحت لا تتمشى مع الزمن ان لم تكن قد أصبحت ضده، وعجزت عن ان تتحكم فى ولاء سكانها. ولهذا الفشل كان اللوم يوجه دائما لعجز العثمانيين الادارى عن ايجاد مجتمع دولة واعتبار نظام الملل الثابت أكبر عقبة أمام ايجاد مجتمع متكامل. وقبل ان نتناول الملامح الأخرى الخاصة بالقرنين الاخيرين (١٧ – ١٨) والتى تدخل فى نطاق هذه الدراسة، ينبغى ان نشير الى أن الدولة أخفقت فى تجميل صورتها أمام سكانها فى وقت الرخاء. وكان نظام الملل وراء استحضار هذا الضعف الأساسى للدولة العثمانية.

ويذكر معظم الباحثين ان المؤسسات العثمانية كانت تعمل بكفاءة طالما كانت الظروف الموضوعية التى وجدت من اجلها المؤسسات قائمة وسائدة. ولكنها كانت تعمل بشكل ردئ عندما تظهر ظروف جديدة. وهكذا أتاح نظام الملل للعثمانيين ليس فقط معالجة شؤون هؤلاء الذين لا تنطبق عليهم الشريعة الاسلامية، ولكن أتاح لهم توفير قدرا كبيرا من المال لأن نظام الملل مع نظام التيمار جنبا الدولة حاجة كبيرة من المال كان عليها ان تدفعها للقيام بخدماتها وواجباتها. وعلى هذا أوجد هذا النظام على المدى البعيد تنظيمات منفصلة للمجموعات المختلفة من أهل الذمة. وبمرور الوقت أصبحت هذه الجماعات تنظر الى تنظيماتها الملية كأنها «حكومتها» مما أدى الى نمو ولاءات منفصلة، وكذا أجهزة سلطوية أصبحت قوى طاردة مركزية عندما توقفت الامبراطورية عن القيام بوظائفها بالكفاءة المطلوبة.

وهذا التقييم لنظام الملل رغم صوابه، يفرض تركيزا شديدا على أهمية الملل خلال قرون التدهور ومن المهم ان نعترف ان هذا النظام لم يعمل كما تم التخطيط له .. فمن الناحية النظرية صمم نظام الملل لتحقيق غرضين: تمييز الناس ذوى المصالح المتماثلة وتجميعهم معا تحت رئاسة سلطة معترف بها لديهم. والغرض الثانى ضمان ولاء أهل الذمة تجاه الدولة. غير ان الغرض الأول لم يتحقق لسبب بسيط يكمن فى أن هذا الغرض أقيم على افتراض خاطئ .. فرغم أن أصحاب ملة الارثوذكس التى كانت سائد فى أقاليم أوربا العثمانية كانوا يكرهون الكاثوليك وينظرون بارتياب نحوهم، الا ان كلا منهما كان يتحدان معا فى عقيدة واحدة الا وهى المسيحية. ولم يقتصر الامر على بعث الاختلافات القومية الأصلية، والكنسية، واللغوية التى كانت قائمة قبل الغزو العثمانى، وكذلك الخلافات المهنية والأقليمية الطويلة؛ بل لقد زادت الخلافات حدة عندما وضع

الارثوذكس تحت اشراف بطريرك استانبول، وسادت اللغة اليونانية، وكذا العنصر اليوناني. وأما الذى نشأ فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فلم يكن فقط تفكك ملة الارثوذكس الذى فتح الباب لبؤر جديدة للولاء، بل الذى نشأ كان الخلافات والخصومات القديمة والتنافر والبغضاء. والتى لم يكن من الممكن التعبير عنها علانية طالما كانت زعامة الملة تحت حماية سلطة دولة قوية لايمكن تحديها.

وهذا التفتيت الذى حدث داخل ملة الارثوذكس يثبت ان نظام الملل لايمكنه ضمان ولاء أهل الذمة لأن سلطات الذميين لم تعد تعتبر ممثلة لأهل الذمة. والحقيقة انه اذا لم يكن ذميى أوربا حتى نهاية القرن السادس عشر تقريبا موالين بالضرورة للامبراطورية العثمانية فقد كانوا على الأقل راضين بالحياة بدرجة أو بأخرى داخل حدودها. ولم يكن مبعث هذا الرضا سعادتهم بالتعامل أساسا «مع سلطاتهم رأسا»، ولكن كان مبعثة الحقيقة القائلة ان حياتهم وممتلكاتهم كانت فى أمان، وأنه كان بامكانهم ان يعيشوا حياتهم الخاصة بكل تقاليدهم وأحكامها داخل الحدود التى رسمت لهم بمقتضى القانون الذى كانوا يعرفونه ويحترم كل شخص الى حد معقول. ومهما يكن من أمر «الولاء» الذى كانت تشعر به شعوب جنوب شرقى أوربا، وان لم يكن بسبب الرضا عن حالة سلطات الملة، ولكن كان مبعثه حالة «السلام العثمانى» Pax Ottomanica. وعلى هذا فعندما توقف هذا السلام النسبى الداخلى عن فاعليته، تلاشى سبب الرضا. والحقيقة ان فقدان الأمن النسبى للحياة وليس قدم نظام الملل، هو الذى يحسب على حقيقة ان كل الذميين الذين لم تكن ثرواتهم الاقتصادية مرتبطة باستمرار بقاء الدولة، تحولوا من حالة الاختلافات الى العداء الظاهر. ولم يكن اخفاق نظام الملل سبب نمو ظاهرة العداء تلك، وانما كانت الأسباب تكمن فى التغيرات التى جلبتها دولة تعانى من حالة شلل ادارى كامل وعجز عن الحيلولة دون النزاع الأهلى.

❖

الفصل الحادى عشر

التفكيك النهائي للنظام الاقليمى

فى جنوب شرقى أوربا العثمانية

١ – مقدمة

كانت التغيرات التى عرضناها فى الفصل السابق على جانب كبير من الضخامة، ومع ذلك فلم تكن لتؤدى وحدها الى تفكيك الأبنية الأدراية والاجتماعية والاقتصادية لولايات «أوربا العثمانية» بشكل نهائي لولا عوامل أخرى انبثقت من فساد السلطات المركزية باستانبول وعجزها عن مراقبة ما يجرى فى الولايات رقابة فعالة ومحكمة. ولما كانت التغيرات الجذرية التى حدثت فى المدن والريف لم تحظى بقبول عامة الناس، فقد وقفوا بالتالى ضدها، مما ساعد على اقامة نظام اقتصادى – اجتماعى جديد بتوازن مع تطورات المستقبل.

كانت الحياة فى ولايات اوربا العثمانية تمثل تشخيصا للحياة فى كل أوربا الى حد كبير، فالبنسبة لحيازة الأراضى كان معظمها فى حوزة كبار الملاك من «الملاك الغائبين» الذين يعملون على الانتاج من أجل السوق. أما الحيازات الأصغر فكانت فى يد الفلاحين، ورغم ما هو معروف من استبداد سادة الأرض، الا ان سلطاتهم على الفلاحين كانت أقل بطشا بالقياس لما كان يتمتع به النبلاء فى روسيا والمجر أو بولندا، حيث كان الأقنان تحت أيديهم يوفرون الأيدى العاملة الزراعية على عكس «النبلاء» العثمانيون . وكان من شأن اعتماد الاقطاعية العثمانية على السوق الدولى أن تتجه الزراعة العثمانية الى نفس القنوات التى اتجهت اليها الزراعة فى كل شرقى أوربا على الأقل، ان لم يكن فى أوربا كلها. ورغم أن علاقات الانتاج الزراعى فى شرقى أوربا كانت غير مرضية من وجهة نظر الفلاحين الذين كانوا شأن زملائهم العثمانيين ينتمون لعقيدة وقومية تختلف عن عقيدة سادتهم وقوميتهم، الا أن التحولات التدريجية التى حدثت فى تلك الاجزاء من أوربا فى القرن التاسع عشر كانت من المؤكد أكثر قبولا للفلاحين عما كانت عليه الحال تحت سيطرة الأتراك والباشوات المسيحيين فى جنوب شرقى أوربا. وأما ان هذا التطور المختلف ذهب أبعد من مجرد مرحلة توجه الاقطاعية نحو اقتصاد السوق، فأمر يمكن تفسيره بالتفكك الكامل لنظام الادارة الأقليمية فى الولايات الأوربية للامبراطورية، والذى دمر العلاقة المرتبة بين الاقطاعى سيد الأرض والفلاح، والتى كانت قدب بدأت تنمو وتتطور بعد أن أصبح نظام الجفلك يمثل المنهج السائد للانتاج الزراعى فى

البلقان أما بالنسبة للمدن فكانت مشكلتها أكثر تعقيدا الى حد ما لأن تفتيت النظام القديم هناك كان ملحوظا بدرجة أكبر. ففى المدن عكس المناطق الريفية ، تطور النموذج الجديد للحياة، لكن لم تتوازى التنمية الحضرية هناك مع ما كان يحدث فى بقية أوربا من حيث الحريات العامة، والحقوق المحلية، والحرك الاجتماعى، والنشاط الاقتصادى، رغم ان الاختلافات الطبقية الواضحة بدأت فى الظهور. ونتيجة لذلك فليس بامكان المرء حتى ان يخمن ان تنمية مدن جنوب شرقى أوربا مع الوقت يمكن ان تقترب من درجة تنمية باقى مدن أوربا مثلما أمكن فى حالة التنمية الريفية. ولاشك فانه من الجائز ان نفترض ان شكلا من أشكال النظام قد انبثق من الفوضى المتنامية. وحتى هذا الفرض لسنا بحاجة اليه .. فمن المعروف سلفا أن هناك شرطان ضروريان لوجود حالة من الاستقرار وهما: قيادة قوية محلية، وبناء مظاهر قوة فى أماكن متعددة أوسع من المدينة لتدعيم ومساندة القيادة. ورغم ان الشرط الاول (القيادة) كان يتشكل بالفعل فى المناطق الحضرية، الا ان الشرط الثانى كان غير متوفر كلية فى القرن الثامن عشر.

لقد كانت المشكلة تتلخص فى غياب حكومة فعالة مؤثرة تستطيع فى النهاية تحديد الاتجاه الذى تسير فيه المدينة والقرية، وتحتضن القوى التى كانت على وشك اعادة انشاء الدولة المستقلة فى جنوب شرقى أوربا فى القرن التاسع عشر. وبعبارات بسيطة أدى غياب حكومة مؤثرة وفعالة الى ترك صناعة القرار فى أيدى مراكز القوة المحلية، وليس فى أيدى رجال الادارة المحليين الذين كانوا بدورهم عديمى الكفاءة شأن الادارات الحكومية المركزية باستانبول. وبطبيعة الحال اختلف هذا الوضع من اقليم لآخر. ولكن كانت هناك ثلاثة قوى رئيسية تواجه كل منها الاخرى فى كل مكان من أوربا العثمانية خلال القرن الثامن عشر. وهذه القوى الثلاثة هى: الشريحة العليا من المجتمع، «والعناصر غير المرغوب فيها» الذين تدفقوا الى الولايات باعداد كبيرة، والقوى المحلية التى تعارض كل من القوتين الأخرتين. أما المجموعة الأولى من هذه القوى الثلاثة (الشريحة العليا) فكانت غير متحدة، اذ كانت تتكون من رجال الادارة العليا، وسادة الأرض (الاقطاعيون)، والتجار، وعلية القوم من المسلمين والذميين من أصحاب المراكز السياسية وذوى المصالح الاقتصادية الذين كانوا فى عداء ظاهر ومع هذا فكانت تحكمهم مصالحهم الخاصة، وأحوالهم مستقرة يتمناها الآخرون. وأما خصوم هذه الشريحة العليا الرئيسيين فهم المجموعة الثانية، وهم الذين سوف نعرفهم بالانكشارية من باب التبسيط، فكانوا اما اعضاء فى اجهزة الادارة العثمانية، أو ممن يتمتعون بامتيازات تخلع عليهم حصانات قانونية دون عمل، وتحت أيديهم قوة مسلحة. ولم يكن بامكانهم الحصول على ما يعتبرونه حقا مشروعا، الا وهو مستوى من المعيشة يتلاءم مع «الحدود» المفروضة عليهم، دون القضاء على الشريحة العليا القائمة.

وأما المجموعة الثالثة (القوى المحلية) فقوامها «عصابات قطاع الطرق»، وكانت مثل المجموعة الثانية لاتملك الوسائل التى تمكنها من تحقيق مستوى مقبول من المعيشة. وتمثل المجموعتان مطالب الذين لايملكون فرصة الحصول على نصيب من الفوائد المادية والمميزات القانونية التى يتمتع بها الاغنياء. وكانت مجموعة العصابات هذه تختلف عن الانكشارية ليس فقط فى العقيدة الدينية،

لكن فى عدم أحقيتهم فى ان تشملهم «المؤسسة الحاكمة» بين الموظفين العثمانيين، وغالبا ما كانت تكره الانكشارية اكثر مما كان سادتهم الشرعيون يكرهونهم. ولقد تحول كثير منهم الى رجال العصابات كرد فعل لوجود الانكشارية. والى هذه المجموعة الثالثة (العصابات) تنتمى العناصر اليقظة من طوائف الملل الوطنية والمحاربون من أجل الحرية. ويمكن اعتبار القرن الثامن عشر حقيقة الفترة التى خاضت فيها المجموعتان الأولتان (الشريحة العليا والانكشارية) حربا أهلية فى ولايات أوربا العثمانية، وناضلتا فى الوقت نفسه ضد المجموعة الثالثة (العصابات). وهذه المواجهة هى التى حددت مستقبل جنوب شرقى أوربا.

٢ - الحرب الأهلية داخل المؤسسة الحاكمة

لقد نشأت معظم المواجهات التى أدت الى المنازعات الأهلية من عدم رضا العناصر التى لاتشارك فى عمليات صنع القرار السياسى والاقتصادى فى الولايات. ولم يكن هذا هو شأن الحرب الأهلية المزمنة فى الامبراطورية العثمانية، فالذين كانوا يحاربون بعضهم البعض كانوا جميعا اعضاء فى الهيئة الحاكمة مع فارق كبير يتلخص فى ان أحد الأجنحة ينتمى أفرادها الى هذه الهيئة بحكم وضعها وقوتها، على حين ان الآخرين يطالبون بحقهم فى ان يكونوا جزء من الصفوة الحاكمة. والحرب التى يخوضونها كانت صراعا من أجل السيطرة على بقية السكان، وهو الصراع الذى دفع بعنصر ثالث على مسرح الحوادث، وقوامه اولئك الذين يتعاركون نيابة عن السكان. بل لقد بدأ السلطان نفسه يتدخل فى هذه المعارك فى نهاية القرن الثامن عشر.

كان رجال «العصابات» يمثلون اولئك الذين يدفعون ثمن الحرب الأهلية، اذ تفاعلوا ماديا وفكريا مع الحوادث. وعلى حين كانت تفاعلاتهم مهمة شأن صراع القوى داخل المؤسسة الحاكمة فى تقرير تاريخ البلقان من نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل، فقد كان لهم تأثير لايمكن أهماله أو تجاهله على مجمل تطورات القرن الثامن عشر. والنقطة التالية من هذا الفصل سوف تخصص لمناقشة تصرفات وافعال هؤلاء الخارجين، ونختتمها بكلمات قليلة عن رد فعل السلطان سليم الثالث تجاه الاضطرابات والفوضى فى ولاياته.

والحق ان جناحى الحرب الأهلية اللذان كانا يتعاركان استنادا الى الوضع الرسمى الوظيفى العثمانى، لايمكن وصفهما ببساطة «بالابطال» الذين يحاربون من أجل القانون والنظام وحماية حقوقهم أمام «أوغاد» تقترب تصرفاتهم من أن يكونوا مجرد مجرمين وقتلة. وهؤلاء الذين يحمون «الحقوق» لم يكن لهم فى الغالب مبررات شرعية لما يدافعون عنه، لا لشئ سوى أنهم حصلوا على ثروتهم وموقعهم الوظيفى بطرق غير شرعية. وتوضح الأدلة القانونية أنهم حصلوا على ما حصلوا عليه من امتيازات بوثائق ومستندات مزورة أصدرها موظفون مرتشون خربى الذمة.

ومن ناحية أخرى كانت لأفراد الانكشارية مطالب شرعية بقدر ما كان القانون، والعادات،

وحدودهم المقننة تسمح بذلك، وحتى اذا كانوا قد توقفوا طويلا عن اداء وظائفهم وواجباتهم المرتبطة بامتيازاتهم. وقد نتج عن هذا الوضع تناقض طريف خلاصته ان الذى يتجاوز القانون كان يقف فى جانب من يحارب من أجل النظام والاستقرار، على حين كان الناس بمطالبهم الشرعية فى معسكر هؤلاء الذين دمروا الامبراطورية بتصرفاتهم غير القانونية وغير الانسانية. ومع هذا فان هؤلاء الذين حفروا مقبرة الامبراطورية لم يكونوا ثوريين ولا حتى على شاكلة روبن هود، اذ لم يكن يعملون من أجل تقدم النظام السياسى والاجتماعى، بل لقد كانوا أكثر العناصر التى أثرت فى تطور التاريخ العثمانى أنانية وطغيانا. ونتيجة لذلك نلاحظ ان سكان جنوب شرقى أوربا فيهم أولئك الذين كانوا ثوريين بالفعل ويتمتعون بقدرات فكرية، كانوا يساندون سادتهم ولورداتهم فى حربهم ضد اولئك الذين حاولوا تجريدهم من مواقعهم وامتيازاتهم غير الشرعية التى اكتسبوها.

وهناك تناقض آخر فى تلك الحرب الأهلية، ويتلخص فى انه حيثما كان السادة الجدد يتمتعون بسلطات غير قانونية، أو حيثما كان هؤلاء الذين يتمتعون بسلطات محلية طوال قرون كثيرة، كانوا قادرين خلال القرن الثامن عشر على زيادة أهميتهم بوسائل وطرق غير قانونية ليتكافأوا مع ما يتمتع به اللوردات الجدد.. كان الاهالى يقاسون كثيرا. ومن الملاحظ ان مراكز القوى هذه قد تكون دائمة بشكل أو بآخر، أو مؤقتة، وقد تعتمد على قوة مجموعة أو قوة فرد واحد.

ويعتبر بكوات مسلمى البوسنة خير مثال للمجموعة التى استمرت طويلا فى السلطة، فان هؤلاء البكوات الذين ينحدرون من عناصر اعتنقت الاسلام بعد الغزو العثمانى، كانوا يتمتعون بالسلطة فى البوسنة لقرون طويلة، وقد أمدوا الحكومة المركزية فى استانبول بعدد كبير من الوزراء المهمين، والباشوات، وعناصر أخرى من الوجهاء والمتنفذين. ومع هذا استمر ولاءهم الأول محليا، وقاعدتهم الأساسية محلية ايضا، أى للمكان الذى نشأوا فيه وليس للدولة.. ولأنهم من أهالى الاقليم أصلا، فقد كانوا يتكلمون لغة مواطنيهم من البوسنويين، ويفهمون التقاليد المحلية والعادات، ويتعاملون مع الخرافات والأعراف، ويحتفظون بقدر كبير من التسامح الدينى عما كان لدى مواطنيهم المسلمين. وعندما بدأت كفاءة السلطات المركزية فى التدهور والانحلال، أخذ هؤلاء البكوات على عاتقهم مهمة المحافظة على النظام فى أقليمهم، وزاد نفوذهم الى الدرجة التى أصبح لايعين اى مسئول فى البوسنة خلال القرن الثامن عشر الا اذا كان من أهل الأقليم. ولم يكن حاكم الاقليم غالبا أكثر من ضيف شرف عالى المقام، اذ كان اللوردات المحليون هم الذين أداورا شوون الولاية على هواهم. ورغم ان الزيادة الملحوظة والمتواصلة فى سلطة البكوات كانت تعنى أنهم يعتمدون بشكل كبير على الفلاحين والرعايا الآخرين عما كان عليه الحال من قبل، فان اتصال البكوات الدائم مع عامة الناس، وفهمهم لهم، جعل التعايش بين المجموعتين (البكوات والعامة) أمرا سهلا وأكثر قبولا. وكان هؤلاء البكوات قادرين على ابقاء الانكشارية بعيدا عن اقليمهم، وبالتالى تجنبوا بعض المصاعب التى كانت تعانى منها المناطق الأخرى. والحق ان الموقع الجغرافى ساعد أولئك البكوات، فقد كانوا بعيدا عن استانبول وقريبين من كرنا جورا Crna Gora الناهضة التى كانت

بمثابة الملجأ ومركزا للمساعدة من آن لآخر، ومن البانيا حيث استعاد زعماؤها المحليون كثيرا من نفوذهم السابق على حساب السلطات المركزية فى استانبول. كما ساعدهم أيضا القرب من دلماشيا وكرواتيا. ولكن عندما توضع كل هذه العناصر فى الاعتبار يتضح لنا ان الاستقراطية المسلمة المحلية كانت هى القوة الرئيسية التى أوجدت السلام والاستقرار النسبى الذى تمتعت به البوسنة.

وهناك عدد آخر من «الزعماء» المحليين فى البانيا ووسط اليونان والمورة بصفة أساسية يقدمون أيضا مثالا طيبا لمراكز القوى التى استمرت فى السلطة زمنا طويلا، وان كان بشكل محدود. ففى هذه المناطق لم يستطع العثمانيون مطلقا اقامة سلطتهم بشكل كامل. وعلى حين كانوا يقدمون أسلوبهم الخاص فى الادارة، استمروا فى العمل من خلال الزعماء الموجودين بصفة أساسية. وقد جاء هذا الترتيب فى بعض الحالات بشكل غير رسمى تماما، وفى حالات تحول أصحاب النفوذ المحليين الى سباهية مسيحية مهمة. وقد زادت أهمية هؤلاء المتنفذين اللوردات المحليين بوضوح خلال الحرب مع البندقية ١٦٨٤ – ١٦٩٩، وخلال الفترة اللاحقة لحكم البندقية فى المورة، وخاصة خلال حرب ١٧١٤ – ١٧١٨ التى أدت الى استعادة المورة. وفى الوقت الذى انتهت فيه هذه الحرب، كان ينقص العثمانيين القوة اللازمة للاطاحة بالزعماء المحليين خاصة هؤلاء الذين لم يساندوا السلطان خلال الحرب.

كان تحت يد هؤلاء اللوردات المحليين (الزعماء) جنود مسلحين من أهل الذمة. ورغم عدم شرعية هذا العمل، الا ان استخدام قوات من هذا النوع لم يكن أمرا جديدا. والفارق بين القوات الذمية المسلحة والقوات السابقة كان أمرا له دلالته دون شك. وفى الفترة المبكرة تغاضت السلطات العثمانية عن وجود مثل هذه القوات لأن العثمانيين كانوا غير قادرين على فرض تنظيماتهم وقواعدهم، أو ربما كانوا يشعرون ان تكوين فرق مسلحة بمعرفتهم كان أمرا مكلفا ولم يكن ضروريا حقيقة بسبب التسويات والترتيبات المرضية التى توصلوا اليها مع الزعماء المحليين. وفى مطلع القرن الثامن عشر كانت هذه القوات الذمية تؤلف جيوشا خاصة صغيرة لايملك العثمانيون عليها حكما أو رقابة، وتحارب مع قوات الامبراطورية أو ضدها حسب ما يقرره الزعماء المحليون فى صالحهم. ولقد أصبحت هذه القوات على سوء تنظيمها وتدريبها بجانب ظهور طبقة التجار الجدد، قوة مهمة فى الحركات القومية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر. وكل من يعرف تاريخ هذا القرن يعلم انه فى خلال حرب الاستقلال اليونانية كانت هذه القوات المحلية تحارب كل منها الأخرى مرارا مثلما كانت تحارب العثمانيين.

والفارق بين الموقف فى البوسنة وبين الاقاليم الأخرى ان مركز القوة الحقيقى خلال القرن الثامن عشر كان يكمن فى أشياء أخرى بعيدة عن هذا التناقض الظاهرى بين العائلات والجماعات، ذلك ان لوردات البوسنة كانوا مسلمين وكانوا أنفسهم جنودا وعسكرا بجانب كونهم سادة أرض، على حين كان بعض اللوردات فى البانيا وكل لوردات اليونان مسيحيين وقادة للقوات المحلية. وفى البوسنة كان سهلا على استانبول ان تعين معظم الاهالى المهمين فى المواقع والوظائف القيادية.

ورغم أن بعض جزر بحرايجة كان يحكمها حكام مسيحيون بالوراثة، الا انه لم يكن بامكان الجزر الرئيسية، ان لم يكن مستحيلا، ان تعود مرة أخرى الى هذه النوع من الحكم المسيحى فى القرن الثامن عشر عندما احتدم النزاع بشكل مستمر. وعلى هذا كان وضع سادة البوسنة شبه شرعى فى الغالب، على حين لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للاقطاعيين المحليين. وهكذا كان بامكان الانكشارية التحرك بسهولة ضد القيادات المسيحية أكثر من تحركهم ضد البوسنويين. وأكثر من هذا كان مسلمو البوسنة من القوة والكثرة بدرجة كافية لأن تجعل من أي مخاطرة توجه ضدهم نوعا من المغامرة، اذا المعروف ان مهاجمة قوات محلية محدودة تحت قيادة منعزلة أمر يدعو للاغراء. ومن المعروف ايضا ان السكان بزعامة لوردات اقوياء رغم طغيانهم وعسفهم، لم يكونوا يخضعون لأسوأ أنواع الفوضى العامة. لقد كانت الحياة أذن أكثر سلاما وهدوء تحت الحكم الفعلىde facto للسادة المحليين للبوسنة عما كانت عليه الحال فى الاجزاء الأخرى من البلقان.

كان اللوردات (الاقطاعيون) الجدد الأقوياء يكونون المتغير الثالث الرئيسى فى منظومة الصراع ، فقد كانوا أكثر الناس نجاحا، وقد حققوا الثروة والقوة فى الاطار الذى سبقت الاشارة اليه فى الفصل السابق، اذ استطاع بعضهم تكوين اقطاعيات ضخمة عبر أجراءات بطيئة حتى امتلكوا فى النهاية اقاليم صغيرة بأسرها، واستخدم الآخرون دون هوادة وضعهم الوظيفي أو قيادتهم لفرقة من الانكشارية لارغام اللوردات المحليين (الاقطاعيون) لينقلوا لهم ما تحت أيديهم من حيازات أو ممتلكات. وقد حاول الأولون الحصول على وظائف رسمية «لاضفاء الشرعية» على «اقطاعهم»، على حين أضاف الآخرون ممتلكات الى ماتحت أيديهم فعلا. وقد عرف هؤلاء باسم «الأعيان»، وعلى حين أن كلمة أعيان كانت ماتزال تعنى النبالة، الا انها استخدمت باختلاف كبير عما كانت عليه فى القرون الاولى (انظر الفصل الرابع)، وكانت تستخدم لوصف الحكام المحليين. وقد نجح بعض هؤلاء الأعيان فى تكوين أسر حاكمة صغيرة، ومن هؤلاء أسرة بوزاتلىBusatlis التى تولى أفرادها بكوية سنحقية شكودر Shkoder (سكوتارى Skutari، اسكودرا Iskodra) لمدة ثمانين عاما متوالية (١٧٥٢ - ١٨٣٢)، وقد سبقت الاشارة اليها، ولكن الآخرين من أمثالهم كانوا استثناء. وفى معظم الحالات كان الواحد من الأعيان يحقق مكانته وسمعته اعتمادا على مايملكه من مواهب وارادة وحشية، وعلى تأييد ومساندة جماعة من الناس يدينون له وحده بالولاء[1]. وعند وفاة هؤلاء الأعيان ينشأ الصراع من أجل الزعامة التى يمكن لأى دولة ضعيفة أن تستفيد منه لصالحها. كان أكثر الأعيان شهرة اثنان هما: عثمان بشفان أوغلو Pasvanoglu باشا فيدين (١٧٩٩ -

---

(١) عند نهاية هذه الفترة تعطى القائمة التى وضعها ستانفورد شو لمختلف الزعامات المحلية فكرة طيبة عن كيف كان وجودهم ونفوذهم سائدا. وبالاضافة الى أسرة بوزاتلى، وعلى اليانينى (من يانينا Janina)، وعثمان بشفان أوغلو Pasvanoglu، ذكر شو الاسماء الآتية: فيظى أوغلو خليل أرسطى فى اقليم ديموطيقا، وغدفرن أوغلو حول أدرنة، وتوكاتكلى سليمان أغا فى جومولسين، ويلك زاده سليمان اغا الذى حكم سيلستريا وديليورمان والاقليم الواقع بين برالا واسماعيل ويطيع أوامر ناظر أحمد أغا، وتيرسنيكلى أوغلو اسماعيل أغا فى المنطقة حول نيقوبوليس وزيزتوفا وروشوك وابراهيم باشا فى وسط البانيا. أنظر: Stan-ford Shaw, Between Old and New: The Ottoman Empire: under Sultan Selim 111, 1789 - 1809 (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1971) PP 227 - 28.

١٨٠٧)، وعلى باشا الايونينى Ioannina (يانينا Janina) (١٧٨٨ - ١٨٢٢)، ولم يكونا ظاهرة متفردة. وهناك شخص آخر باسم على ايضا كان سيد البانيا لفترة وجيزة. وفى شمال البوسنة كان هناك محمد باشا الذى لعب الدور نفسه. وكان إلوك أوغلو Ilukoglu فى سيلستر، وابراهيم فى سيرزSerres، وما يشبه الأعيان حكام مناطق أخرى لفترات طويلة أو قصيرة. والفارق بين الأثنين الأولين (عثمان بشفان أوغلو، وعلى اليانينى) والآخرين، يكمن فى طول المدة التى حكمها فيها، وفى أهمية تصرفات أعمال كل منهما بشكل خاص.

أما عثمان بشفان أوغلو فقد جعل من المنطقة حول ڤيدين «مجاله الحيوى» يحميه حماية جيدة. ورغم ان مواطنى ڤيدين كانوا يدفعون ضرائب باهظة لطاغية من الطغاة الا وهو بشفان أوغلو، الا انهم كانوا يعيشون فى سلام نسبى. وكانت المدينة (ڤيدين) بشكل عام تعيش فى رخاء وازدهار لأن عثمان باشا كان يسيطر على التجارة بطول الدانوب، واكثر من هذا كان يثرى مدينته التى هى أشبه بالدومين الصغير، بعمليات السلب والنهب. فقد كان واحد من كبار «حماة» الانكشارية وعصابات أخرى، نظم بعضها بنفسه وبمعرفته، واستخدمها فى الاغارة هنا وهناك. وقد تسببت قواته فى احداث خسائر خطيرة فى ولاشيا عام ١٨٠٢ . وباعتباره حاميا للانكشارية لعب دورا مهما فى انفجار تمرد الصرب الذى حدث فى ١٨٠٤ . وعندما عوقب على تصرفاته هذه بالطرد من وظيفته الرسمية، هدد بالزحف الى استانبول، ولعل أفضل دلالة على الحالة الزرية المؤسفة التى كانت عليها الحكومة المركزية، ماحدث من استجابة الحكومة لتهديد بشفان أوغلو، اذ انها «حققت السلام» باعادة تعيينه فى باشويته. ورغم ان ڤيدين لم تكن سعيدة بحكمه (وكذلك الحال فى الاماكن الأخرى التى سيطر عليها الاعيان)، الا انها كانت أفضل بكثير من المناطق الأخرى بما فيها اجزاء من ولاشيا وباشوية بلجراد، هى المناطق التى كانت تتعرض باستمرار لغاراته.

أما على باشا اليانينى، فهو شخصية أكثر اثارة من عثمان باشا ڤيدين[١] .. ولد فى تيبيلينيه- Tepelene فى جنوب البانيا، ودخل الخدمة العثمانية وعين باشا على يانينا فى ١٧٨٨ . وظل فى هذا الموقع حتى وفاته فى ١٨٢٢ وعمره ثمانين عاما. وقد يكون من الصعب العثور على شخص آخر استطاع ان يدرك حقيقة الأوضاع فى الامبراطورية العثمانية عند نهاية القرن الثامن عشر بشكل أفضل مما كان عليه هذا الباشا، وقد استخدم هذا الباشا كل الوسائل الممكنة لتوسيع نطاق حكمه، والحصول على وظائف اضافية، ومكاسب محلية، وقام بضغوط لمد مجال هيمنته وسيطرته. وقد سعى لتعيين ثلاثة من ابنائه بكوات وباشوات فى المناطق المجاورة له. وفى هذا الاطار شكل دولة داخل الدولة تحت سيطرته مباشرة أو من خلال «أتباع». وكانت الحدود الغربية لدائرة نفوذه تبدأ من البحر الادرياتى وسواحل أيونيا جنوب دوريس Durres، ويحد البحر المتوسط أراضيه من جهة الجنوب، ومن الشرق جزر بحر ايجة بما فى ذلك كل المورة وبلاد اليونان باستثناء أتيكا - بويوتيا Boeotia وايوبيا Euboea. وأما حدوده الشمالية فتمتد جنوب دوريس ببضعة أميال جهة الشرق الى جنوب بيتولا Bitolaحتى بحر ايجة جنوب مصب نهر ڤاراد ببضعة أميال.

---

(١) نشرت ترجمتان عن حياة على باشا بين كل منهما أكثر من مائة عام: واحدة فى ١٨٢٢ والأخرى فى ١٩٧٠ وهما:A. Davenport, The Life Of Ali pasha of Janina (London, Lupton Relfe, 1822); William C.F. plomer, The Diamond of Janina: Ali Pasha, 1741 - 1822 (London, Cope, 1970)

لقد كانت المساحة التى يتحكم فيها هذا الباشا أكبر مساحة خضعت لحكم أحد الأعيان فى أوربا. وهذا الباشا الغادر القادر فى الوقت نفسه، عرف كيف يستفيد من حروب الثورة الفرنسية ونابليون ليلعب دورا على المسرح الدولى. فقد تعامل مباشرة مع كل من الانجليز والروس والفرنسيين. وقد حانت نهايته فى ١٨٢٢ عندما هاجمته قوات السلطان محمود الثانى بعد ان رفض الذهاب الى استانبول وأعلن نفسه حاكما مستقلا فى ١٨١٩. وفى تلك الأثناء كان اليونانيون يحاربون من أجل الاستقلال. وقد أدت هزيمته الى اطلاق سراح الجيش العثمانى، وكانت نقطة تحول مهمة فى نضال اليونان. وهكذا لم يقدم على باشا فقط نموذجا للتطرف الذى يمكن ان تصل اليه قوة السادة المحليين (الزعماء)، بل لقد كان له تأثيره فى الحودات التى وقعت فى الصرب واليونان. كما كان يدرك انه «يحكم» خليطا من السكان، وعلى هذا سعى للحصول على التأييد من كل الجهات وكان المسيحيون والمسلمون يحاربون فى جيوشه، ولكنه استخدم كل منهما فى محاربة الآخر. ولقد تعلم على يديه عدد لابأس به من الذين شاركوا فيما بعد فى حروب الصرب واليونان الاستقلالية، فنون الحرب والقتال فى الحروب التى خاضها.

وهناك أعيان (أو لوردات / سادة) آخرون مسلمون ومسيحيون فى كل أجزاء شبه جزيرة البلقان لم يقتصر دورهم على تدريب قطاعات معينة من السكان على استخدام السلاح، بل لقد كانوا قدوة للآخرين بما فيهم بعض رجال الدين والكنزات على مقدار ما يستطيع الرجل القوى الحصول عليه من السلطات الحاكمة فى استانبول. وعلى هذا فقد أعد هؤلاء الأعيان المسرح بطريقة أو بأخرى للانتفاضات والحركات الاستقلالية التى نمت فى القرن التاسع عشر. لقد كانوا عنصرا مخربا ومشكلة خطيرة بالنسبة للسلطات المركزية. ولكن قد يتساءل البعض عما الذى كان يمكن ان تكون عليه ولايات أوربا العثمانية بدونهم؟!. ومهما يكن من أمر .. فيكفى القول ان هؤلاء الأعيان واللوردات قاموا بعمل سياسى له بعض القيمة.

ومن الممكن النظر الى هذه الزعامات المحلية كنواة ممكنة لميلاد بناء الامبراطورية العثمانية من جديد. فكما سبق أن رأينا ان على باشا اليانينى بنى دائرة نفوذه بالحصول على ألقاب رسمية من الحكومة المركزية لنفسه ولعائلته ولأتباعه، وان بشفان أوغلو (باشا فيدين) توقف عن محاربة استانبول عندما أعادت الحكومة العثمانية تعيينه فى «باشويته». وربما لم يكونا مواليين للسلطان بالمعنى الذى تعنيه كلمة ولاء اليوم، لكنهما كانا يدركان الحاجة لقاعدة «شرعية» القوة، ويعرفان من باستطاعته توفيرها لهما.

وهذا الاعتراف بالحاجة الى سلطة مهيمنة مع بعض الفروق المحلية هنا وهناك كان مسألة ظاهرة فى كل مكان حتى ولو كان الغرض منها المصادقة على الأوضاع والسياسات المحلية. وكان كل زعيم، وكل سيد للاقليم بالوراثة، وكل لورد صغير كان أم كبير، وبصرف النظر عن عقيدته الدينية، كان يواجه الآخرين الذين كانوا يعملون على أخذ أماكنهم أو مواقعهم. وعلى نطاق أصغر كان الجورباشية ومديرو الادارات المحلية الصغيرة فى الوضع نفسه من حيث ان كل منهما يحاصر الآخر ويواجهه للتخلص منه. وكل من هؤلاء كان يقوم بوظائف لم تكن محل عناية الدولة بل وبعيده عن القانون والنظام بما يتعلق بالانتاج وتحصيل ضرائب وسائر مظاهر الحياة للعموم، والتى كانت ترجع الى ما يتمتعون به من مقدرة بدرجة كبيرة أو قليلة. فاذا تخيلنا ان هناك جيلين أوثلاثة

أجيال على شاكلة هؤلاء الرجال الزعماء، فمن المتصور ان تصبح هذه «الدول» غير الرسمية التى كانت داخل الدولة وحدت أساسية لدولة فيدرالية جديدة البناء. ومثل هذه الدولة الجديدة قد تكون عثمانية فى الأسم فقط، وبامكانها أن تستوعب القوى الاثنية والاقتصادية الحقيقية وغيرها، والتى كانت تنمو بسرعة فى شبه جزيرة البلقان.

ولسوء الحظ كان هناك عدد كبير من الأعداء والخصوم المحليين. كما عملت السلطات المركزية باستمرار على اضعاف هؤلاء السادة المحليين فى حياتهم، والقضاء على ما أقاموه بمجرد وفاتهم. وكانت النتيجة بقاء عدد قليل من مراكز القوة المحلية سليما دون تحطيم، تاركة هذا التطور المحتمل ومسألة ولاء «الاعيان» لمجال التأمل. لكن الذى ظل صامدا وممتنعا على التحدى، ان هؤلاء الأعيان فقط كانوا يمثلون العناصر الادارية ذات الكفاءة والقدرة فى البلقان فى القرن الثامن عشر.

كان الادارى المحلى القوى هو ذلك الشخص الأكثر قدرة على ابعاد الأعداء بعيدا عن منطقته سواء بتكوين قوات محلية كافية لتكون رادعة، أو كما فعل بشفان أوغلو باستخدام العدو لأغراضه هو. وكان كثير من الانكشارية راضون تماما عن تحقيق مستوى معين من المعيشة بالعمل فى خدمة أحد السادة المحليين (الزعماء). ولكن لم يكن جميع الانكشارية تشعر هذا الشعور بصرف النظر عن حقيقة انه لم يكن يوجد عدد كاف من الرجال يرغبون فى توظيفهم فى هذا النوع من العمل، أو عدم وجود زعماء يقبلون بمخاطرة ادخال العصاة الخارجون على القانون فى دائرة نفوذهم.

وكما هو معروف كان الانكشارية أصلا يجندون من خلال نظام ضريبة الطفل (الدفشرمة). وكانوا عبيد السلطان، ويعملون كعسكر مشاة. وقد نمت قوتهم بشكل سريع، وكان لهم دور فعال فى تولية سليم الأول السلطنة، واضطر سليمان الأول أن يدفع لهم «هبة اعتلاء العرش» عندما تبوأ عرش السلطنة. وخلال فترة حكم هؤلاء الحكام العظام كان عدد الانكشارية حوالى اثنا عشر ألف رجل تقريبا، وكانوا يعتبرون أفضل قوة محاربة فى الامبراطورية وربما فى أوربا. وفى نهاية حكم السلطان مراد الثالث زاد عددهم الى ٢٧ ألف تقريبا. وفى نهاية القرن الثامن عشر وفى فترة حكم سليم الثالث، كان هناك ٥٠ألف رجل مايزالون يخدمون فى وحدات الانكشارية. ولكن كان هناك حوالى ٤٠٠ ألف يطالبون بالحقوق والامتيازات الخاصة بالعاملين فى الفرق العسكرية.

وحيث آن عدد الانكشارية كان فى ازدياد، فقد انتشر نفوذهم أيضا ليس فقط فى الشؤون العسكرية والسياسية، بل فى أحوال المجتمع بشكل عام. وكانت العملية متدرجة .. فلم يكن مسموح أصلا فى بداية الأمر للانكشارية ان يتزوجوا حتى تنتهى أيام اشتراكهم فى الحرب، ثم منح لهم حق الزواج فى مطلع القرن السادس عشر. وحتى يستطيعوا اعالة أسرهم، بدأوا فى المطالبة «بعطايا» بشكل متكرر. وعندما بدأ التضخم الكبير أثاروا كثيرا من الضجيج والصخب، ونجحوا فى رفع المعاش الأساسى لهم. وخلال قرون تدهور الامبراطورية كان قليل من الناس لديهم دخلا ثابتا، واراد الانكشارية الاحتفاظ بما يحظون به من نعم وعطايا لعائلاتهم فقط. وحوالى منتصف القرن السابع عشر ضمنوا أخيرا الغاء نظام الدفشرمة،، وبهذا تم ضمان مميزات من يخدم فى السلاح لابنائهم فقط.

كان الانكشارية كأعضاء فى طبقة الموظفين العثمانيين يتمتعون بعدة امتيازات الى جانب الحصول على مرتبات محددة والاعفاء من الضرائب. وكان على الناس الآخرين من غير أصول انكشارية من الذين كانوا يريدون التمتع بتلك الامتيازات ان يقدموا الرشاوى للمسئولين لكى يقيدوا فى سجلات الانكشارية، مما أدى الى تضخم عدد العناصر المنتمية «شرعا» الى هذه الصفوة فى المجتمع. وعلى هذا فان الازمات والمصاعب المالية التى واجهت الدولة أصابت ايضا مصالح الانكشارية. ومع هذا فقد كان بامكان الانكشارية ابتزاز الحكومة، لكن ما كان بالامكان الحصول عليه من هذا الابتزاز كان محدود بقدرة السلطات على العطاء. ومن أجل مساعدة الانكشارية لتحقيق مستوى معيشى معين ، سمح لهم بالالتحاق بطوائف الحرف، وأن كانوا دمروها (انظر الفصل العاشر). والحقيقة ان معظم هؤلاء «الانكشاريين الجدد» لم يعملوا كعسكر على الرغم من انهم كانوا يحملون السلاح. لقد كانوا أشبه بميليشيا الطوائف أو ميليشيا الحرفة، ويتقاضون مرتبات من الخزينة العامة. وهكذا ومع نهاية القرن السابع عشر أصبحت أمور استانبول بايديهم، ومن ثم بدأت الحكومة فى تفريقهم وتشتيتهم كحاميات عسكرية كلما أمكن لها ذلك، ومن الملاحظ ان هذه الاوضاع كانت موجودة فى المدن الرئيسية بالاقاليم. والحاصل ان قلة من الانكشارية النشيطين فى الخدمة العسكرية احتفظت بعلاقات وطيدة مع صغار الحرفيين والتجار المسلمين، الذين وضعوا قواتهم المساعدة موضع الاعتبار وكانوا يعرفون «باليمكية».

والحقيقة ان الفرص الضئيلة التى كانت تتيحها تجمعات رجال الأعمال فى عواصم الأقاليم والمدن الرئيسية، لم تكن تقدر على اشباع المطالب الشرهة لهؤلاء اليمكية الذين ما لبثوا ان أغاروا بقيادة زعمائهم المعروفين «بالدواهى» على المناطق الريفية، حيث أصبحوا مصدر رعب وخوف للاقطاعيين والفلاحين على السواء. ولأنهم لم يكونوا يعترفون بسلطان غير سلطان أنفسهم، فقد تحدوا المسئولين فى الدولة، وعصوا حتى أوامر السلطان، وأقاموا حكما من الرعب حيث يقيمون. كما أرغموا الفلاحين على دفع أتاوات، وقتلوا زعامات الفلاحين، وعملوا على القضاء على الاقطاعيين فى منازلهم المحصنة. وكان أتباعهم المسلحين يمثلون القوة الوحيدة التى يمكن ان تعارضهم او تقف فى وجههم. ورغم ان الفلاحين كانوا يقاسون بدرجة أكبر، الا ان الاقطاعيين وكبار الموظفين فى تلك الاقاليم، كانوا يقفون بشكل مستمر تحت تهديد هذه العصابات من اليمكية الذين كانوا يجوبون الآفاق. ففى الصرب وقبل ثورة ١٨٠٤ على سبيل المثال تمكن عدد من زعامات اليمكية الدواهى من تكوين قوات بدرجة أصبحت معها هذه الزعامات سادة كل الاقاليم هناك من الناحية الفعلية. وعلى عكس الاقاليم التى جعل فيها الأعيان من انفسهم حكاما صغارا، فان الاقاليم التى وقعت تحت سيطرة اليمكية لم تكن تعرف السلام أو النظام . ولقد أثبت عجز السلطات عن ردع هذه العناصر الخارجة على القانون مدى الاحباط والقصور الذى آلت اليه الامبراطورية العثمانية القوية. ومن ناحية أخرى فقد أوجدت هذه الحالة الظروف التى أدت فى النهاية الى التفكيك النهائي للدولة.

٣ – القوى الشعبية

نتج عن حالة الفوضى فى الاقاليم وحكم فرق اليمكية المميت فى أواخر القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، زيادة عدد «العصابات المحلية» وزيادة نشاطها. والحق ان هذه العصابات المسلحة التى عرفت محليا باسماء مختلفة حسب المناطق التى ظهرت فيها مثل «الهايدوكيون Hajduks، والكلفتيون Klephts، والأوشكوكيون Uskoks، والمورلاكيون Morlaks، كانت تمارس نشاطها فى البلقان منذ ظهور العثمانيين هناك[1]. ثم اتسع نشاطها على نطاق واسع بعد ثلاثينيات القرن السابع عشر، ثم أصبح ضخما وله خطورته بعد ثمانينيات القرن نفسه فى الوقت الذى تدهورت فيه عناصر الانكشارية وظهرت فيه فرق اليمكية فى البلقان[2]. وعندما نطلق على تلك المجموعات واولئك الرجال لفظ «العصابات»، فلا يعنى هذا اننا نحقر من شأنهم أو نزدريهم، فلم يكونوا مجرمين بالمعنى المتعارف عليه، على الرغم من ان السلطات كانت تعتبرهم كذلك. والحقيقة ان الضرائب العالية والتعسفية التى فرضتها السلطات، وبقاء التنظيمات الاقتصادية على ما هى عليه رغم تغير البناء الاقتصادى، والخراب الذى انتجته الحروب، وعوامل أخرى كثيرة، دفعت هؤلاء الرجال فى البداية الى السرقة من أجل العيش. وليس من شك ان هناك عوامل أخرى دينية واجتماعية أسهمت فى تولد مشاعر المرارة لدى هؤلاء الرجال، وجعلتهم يفرون الى حياة الجبال. وجعلت شعوب البلقان فيما بعد يرون فيهم أبطالهم ومحرريهم ورواد حروب تحريرهم. وفى هذا الخصوص انتهت الباحثة شفتكوفا فى دراستها الرائعة الى الحقائق التالية[3]: أن الهايدوكيين كانوا عبارة عن ١ – حركة مقاومة دائمة، ٢ – رد فعل «لمظالم النظام الاقطاعى العثمانى»، ٣ – قوة ذات مغزى ملحوظ فى معارضة العثمانيين بدأت مع القرن السابع عشر، ٤– تعبير عن الوعى القومى، ٥ – حركة استندت فى قوتها على مساندة الغالبية العظمى من السكان، ٦ قوة ربطت كل حركات المقاومة فى البلقان معا.

ويرى هوبزبون Hobsbawn فى شأن اللصوصية وقطع الطرق، تعبيرا عن «مقاومة كل الطوائف والشعوب ازاء تدمير طريقتهم الخاصة فى الحياة .. وبمعنى آخر بوادر ثورة»[4]. ففيما يتعلق بجماعات الهايدوكيين يقول أنهم «كانوا لصوصا محترفين، يحملون فى نفوسهم ثأرا اجتماعيا ضد

---

(١) يعتبر الكتاب الذى وضعته بيزترا شيفتكوفا Bistra Cvetkova وعنوانه Hajdutstvoto v Bulgarskite Zemi prez 15/18 vek, Sofia : Nauka I izkustvo, 1971 (الهايدوية فى البلاد البلغارية من القرن ١٥ وحتى القرن ١٨)، الجزء الاول من التاريخ العام للهايدوكيين والكلفتيين، ويضم عدد من الوثائق المتصلة بالموضوع. وللمؤلفة بحث باللغة الفرنسية عنوانه :- "Mouvements anti - feodaux dans les terres Bulgares sous domination Ottomane du XV1 e au XV111 e siecles" Etudes Historiques (Sofia: Historical Institute of the Bulgarian Academy of Sciences, 1965), 2: 149 - 68 وهناك فصل واحد يتعلق بهذه العناصر فى كتاب Eric Hobsbawn وعنوانه Bandits (London: G. Weidenfld and Nicolson, 1969

(٢) هذه التواريخ مأخوذة من شيفتكوفا فى كتابها : Mouvements anti - feodaux", pp. 158 - 160

(3) Čvetkova, Hajdutstvoto, p. 391

(4) Hobsbawn, Bandits, pp. 18 - 19

الأتراك، ويمثلون نشاطا بدائيا لحركات المقاومة الفدائية والتحرير». كما يرى ان هذه الجماعة كانت تمثل «أعلى شكل تنظيمى لأعمال اللصوصية، كما أصبحت مركزا دائما لوعى الفلاحين وتمردهم»[1].

ورغم التقارب بين هذين الرأيين، الا انهما يختلفان فيما يرميان اليه، فالاثنان يتفقان على أن جماعة الهايدوكيين ابتداء من منتصف القرن السابع عشر تقريبا كانت تعمل بشكل مستمر. ولكن هناك اختلاف له مغزاه بين قول شفيتكوفا ان هذه الجماعة كانت تتصرف كرد فعل «لمظالم النظام العثملنى الاقطاعى»، وتأكيد هوبزبون ان هذه الجماعة كانت تعمل ضد محاولات «تدمير طريقتهم الخاصة فى الحياة» فاذا كان النظام العثمانى اقطاعيا بالمعنى الذى يستخدم لوصف اقتصاديات العصور الوسطى فى غرب اوربا، فان هذا النظام كان اقطاعيا فى كل من المدينة والقرية فى آن واحد. وعلى هذا تكون حركة الهايدوكيين حركة فلاحية فقط. وبصرف النظر عن الأسباب والعوامل الجغرافية والاستراتيجية، فهناك حقيقتان تشرحان ذلك الوضع وهما: ان النظام العثمانى غير من « أسلوب الحياة» المعروف فى الريف عن المدينة بشكل جذرى، وان التحول من نظام التيمار الى الجفلك، والذى تطابق مع تعاظم نشاط جماعة الهايدوكيين، كان يمثل التغير الحقيقى والذى اعتبره هوبزبون أمرا جوهريا لأعمال «اللصوصية الاجتماعية» بشكل دائم وعلى نطاق واسع.

وعلى عكس شفيتيكوفا، نلاحظ ان هوبزبون لم يتكلم عن «حركة مقاومة» أو «وعى قومى» ، أو عن عن عمل بلقانى على نطاق واسع عندما يناقش اعمال وحياة جماعة الهايدوكيين. على انه يمكن قبول الحجج الثلاثة الأخيرة من بين حجج شفيتكوفا بشئ من التحفظ، فاذا كانت تعنى ان «اللصوصية» كانت ظاهرة انتشرت على نطاق واسع وخلقت بوجودها حركات مماثلة فى سلسلة ردود الفعل التى حدثت فى جنوب شرقى أوربا، فانها فى هذا تكون على صواب. ولكن اذا كانت تريد القول ان الحركة كانت تملك مقومات وحدة اقليمية فانها فى هذا تكون على خطأ، فليس هناك مايدل حتى نهاية القرن على الاقل، على ان جماعات الهايدوكيين كانت تتعاون بشكل تنظيمى على اى مستوى من المستويات.

ورغم ان النظرة المعاصرة لجماعات الهايدوكيين هؤلاء تعتبرهم ابطالا قوميين، وآباء مؤسسين للحركات الثورية فى القرن التاسع عشر، الا ان ارجاع المشاعر والحركات القومية الحديثة لنشاط تلك الجماعات يبدو أمرا متعسفا فى ضوء الحديث عن حركة المقاومة بالمعنى الذى يستخدم فى وصف ظاهرة القرن التاسع عشر والعشرين. هذا رغم ان كثيرا من الأغانى والقصص الفولكلورية تناولت سيرة هؤلاء الرجال باعتبارهم أبطال المقهورين .. وكيف ان الجماهير المسيحية كانت تعانى من سوء حكم المسلمين. ولاشك ايضا انه مع نهاية القرن الثامن عشر نشأ ما يمكن تسميته وعيا قوميا بين مختلف شعوب البلقان، ورغم ان الاختلاف فيما بينهم فى التعبير عن هذا الوعى أصبح واضحا بشكل ملحوظ، ناهيك عن المشاعر التى تعزلهم جميعا عن الاتراك. ومع هذا فمن الممكن

(1) Ibid., p. 62

قراءة الماضى فى ضوء التصورات الحالية لارجاع الدوافع القومية الى نشاط جماعات الهايدوكيين فى مطلع القرن الثامن عشر، بصرف النظر عن مسألة حبهم لأرضهم وأرض أجدادهم، أو تعاطفهم مع سكان وأهالى تلك المناطق، أو القول بان نجاح الحركة القومية كان يتطلب وجود تفاهم مشترك بين هؤلاء الناس وبين تلك العناصر المحاربة.

والحق ان مقاومة هؤلاء الفلاحين المحاربين كان أمرا محليا فى الأساس. ونجم كما أشار هويزبون من عدم رغبتهم فى قبول اى تغيير جذرى فى أسلوب وطريقة حياتهم التى اعتادوا عليها. ولقد ولدت هذه المقاومة طاقاتها وفعاليتها على النحو الاتى: اذ أدى تصاعد الثورة والاجراءات القمعية لها الى توطن الحرب الأهلية فى المنطقة، حيث فرضت هذه الحرب على كل السلطات، والأعيان والوجهاء المحليين، وفرق اليمكية - الانكشارية، ومختلف جماعات الهايدوكيين، وفى حالات كثيرة قوات شرطة تم تجنيدها بحكم الأحوال وكانت تعرف «بالارماتوليه أو الكردزغاليه». وكان من شأن زيادة مظاهر فوضى هذه الحرب الأهلية المتعددة الوجوه، ان زادت بالمقابل درجة التعاون بين عناصر الهايدوكيين ومعظم جماهير الفلاحين، الأمر الذى أكسب الهايدوكيين قاعدة عريضة وقوية لعملياتهم. وفى هذه المرحلة من تطور تلك العمليات أصبحت جماعة الهايدوكيين «نواة للمحررين اعترفت بهم شعوبهم»[1]. وعندما اضطرت السلطات الرسمية للاعتماد على هذا التحالف الهايدوكى - الفلاحى ضد عدوها الرئيسى من عناصر اليمكية - الانكشارية، تمهد المسرح لثورة كبرى.

كان السلطان سليم الثالث(١٧٨٩ - ١٨٠٧) ذلك المصلح التراجيدى، هو الرجل الذى انتج هذا النسق الجديد من القوى المتحالفة. والحق ان هذا السلطان لم يكن «متغربا» بمعنى قبول القيم الغربية، بل كان متعلما تعليمات تقليديا شأن اى مسئول عثمانى، وكان يعتقد ان واجبه كسلطان تخليص المجتمع من كل مظاهر العيوب والنقص واعادة الأمور الى ما كانت عليه من كمال منتصف القرن السادس عشر، ومن ثم كان يرى ضرورة تنظيف البيت من الداخل، وازالة كل الممارسات الخاطئة التى لاحصر لها بما فى ذلك مصادرة «الحقوق»، وهى الممارسات التى لم تكن تتفق مع التصورات الفقهية الشرعية العثمانية - الاسلامية. وأكثر من هذا فقد أدرك انه اذا كان مقدر له النجاح فلم يكن فى مقدور الامبراطورية العثمانية مقاومة الاعتداءات الروسية والنمساوية على الحدود، نظرا لتخلف السلطة النسبى فى النواحى التقنية والعسكرية على وجه الخصوص. ومثل هذا الادراك والوعى جعل السلطان سليم الثالث رجلا «عصريا» الى حد ما[2].

لم يكن سليم الثالث« ديموقراطيا» يرغب فى اعطاء رعاياه «حقوق متساوية»، وكل من هنالك ان هجماته الاصلاحية كانت تمثل خطرا على اصحاب النفوذ والثروة ذوى المكانة الاجتماعية وأصحاب الامتيازات غير المشروعة، كما كانت تمثل خطرا أيضا على عناصر المؤسسة العسكرية الذين رأوا أن التغيرات التقنية التى ينوى ادخالها على الجيش، سوف تؤدى الى فقدانهم وضعيتهم. كما كان من شأنها ان تهدد فرق الانكشارية - اليمكية التى زاد صخبها وضجيجها فى البلقان،

---

(١) نفسه، ص ٧١.

(٢) أنظر أفضل الكتابات عن سليم الثالث وعصره فى: Stanford J. Shaw, Between old and new

ومن ثم أصبحت الخصم الرئيسى للسلطان من ناحية، والحلفاء الطبيعيين لاعدائة من ناحية أخرى والذين كان بشڤان أوغلو أقواهم فى حدود المنطقة نفسها.

وعندما تولى سليم الثالث عرش السلطنة كانت الامبراطورية العثمانية فى حرب مع كل من روسيا والنمسا. ففى السنة التى تولى فيها زمام السلطة. كانت جيوش قيصر روسيا قد غزت أراضى مولدافيا وولاشيا، كما غزت جيوش امبراطور النمسا أراضى الصرب والبوسنة. وهناك (فى الصرب والبوسنة) كانت فرق اليمكية فى مقدمة الفارين أمام جيوش النمسا، مما أشعر الأهالى بارتياح هائل. غير ان موت الامبراطور چوزيف الثانى والظروف الموضوعية التى كانت تمر بها فرنسا (حوادث الثورة الفرنسية ١٧٨٩)، اضطرت النمسا الى عقد صلح مع السلطات العثمانى (صلح شيشتوف Shish-tov فى ١٧٩١)، وافقت بمقتضاه على الانسحاب من كل الأراضى العثمانية التى احتلتها. وعندئذ اتفقت مصالح كل من السلطات والأهالى -رغم اختلاف الأسباب- على الحيلولة دون عودة فرق اليمكية الى الصرب والبوسنة، حتى لقد دخلت قوات السلطان سليم طوال السبع سنوات التالية فى معارك مع مختلف أمراء الاقطاع وفرق اليمكية فى بلاد البلقان. وعلى الرغم من عجز قوات السلطان عن القضاء على اليمكية قضاء نهائيا، الا ان ماأحرزته من انتصارات، أنعش الأمل بين صفوف الأهالى. وعندما دخلت السلطنة العثمانية الحرب الأوربية العامة ضد نابليون فى ١٧٩٨، كان لابد من انسحاب عدد كبير من جنود الدولة من البلقان للمشاركة فى تلك الحرب، مما أعطى الفرصة لبشڤان أوغلو للتزعم فى الصرب.

وعندما بدأ بشڤان أوغلو عملياته فى وجود فرق اليمكية فى الصرب التى كان يرى فى وجودها باراضيه ملاذا وأمنا، كان هذا ايذانا ببدء سلسلة الحوادث التى أشعلت ثورة ١٨٠٤ فى الصرب. ففى ١٧٩٩ استطاعت قوات باشا بلجراد الحاج مصطفى هزيمة اليمكية فى ساباكSabac (صاباش Sabacz أو بوغورديلين Bogurdelen). ولما كان باشا بلجراد يخشي ان اليمكية الذين فروا الى البوسنة قد يحاولون العودة مرة أخرى، وأن قواته قد تكون غير قادرة على هزيمتهم فى كل مرة، فقد توصل الى اتفاق مع كنزات الصرب لكى يقوموا بتسليح رجالهم ويحاربوا تحت قيادة الباشا كقوات فرعية. وكانت هذه أول مرة فى التاريخ العثمانى التى يحدث فيها تسليح الرعايا بشكل قانونى مشروع. وكان من الطبيعى فى هذه الحالة ان يلجأ الكنزات الى الهايدوكيين فى المقام الاول، إذا ما أرادوا البحث عن محاربين «مدربين». وكان هذا يعنى اذا ما تم، اعطاء هذه العناصر وضعا «قانونيا» وفى العالم التالى تمكنت هذه القوة المسيحية الصربية - الهايدوكية من هزيمة قوات بشڤان أوغلو واليمكية أمام بلجراد حيث أنقذت المدينة وحاكمها الباشا.

والحق ان هذه المعركة أمدت اعداء السلطان سليم بالاسلحة والمعدات اللازمة، وهو الذى كان قد اعترض على مبدأ استخدام قوات غير ملسمة ضد مسلمين بتأييد السلطات الاسلامية. وهكذا حاول السلطان وهو وسط حرب خارجية الدخول فى مساومة والتوصل الى حل وسط، وسمح لليمكية بالعودة الى بلجراد بشرط ان يدينوا بالخضوع والطاعة للباشا حاكم بلجراد. غير ان هؤلاء الرجال (اليمكية) لم يحفظوا عهدهم، اذ ما لبثوا ان قتلوا الحاج مصطفى فى أغسطس

١٨٠١، وأصبح قائدهم خليل أغا وبمعاونة أربعة من قادة اليمكية، زعيم الصرب وسيدها، وأقام حكما من الرعب أدى فى النهاية الى ثورة ١٨٠٤.

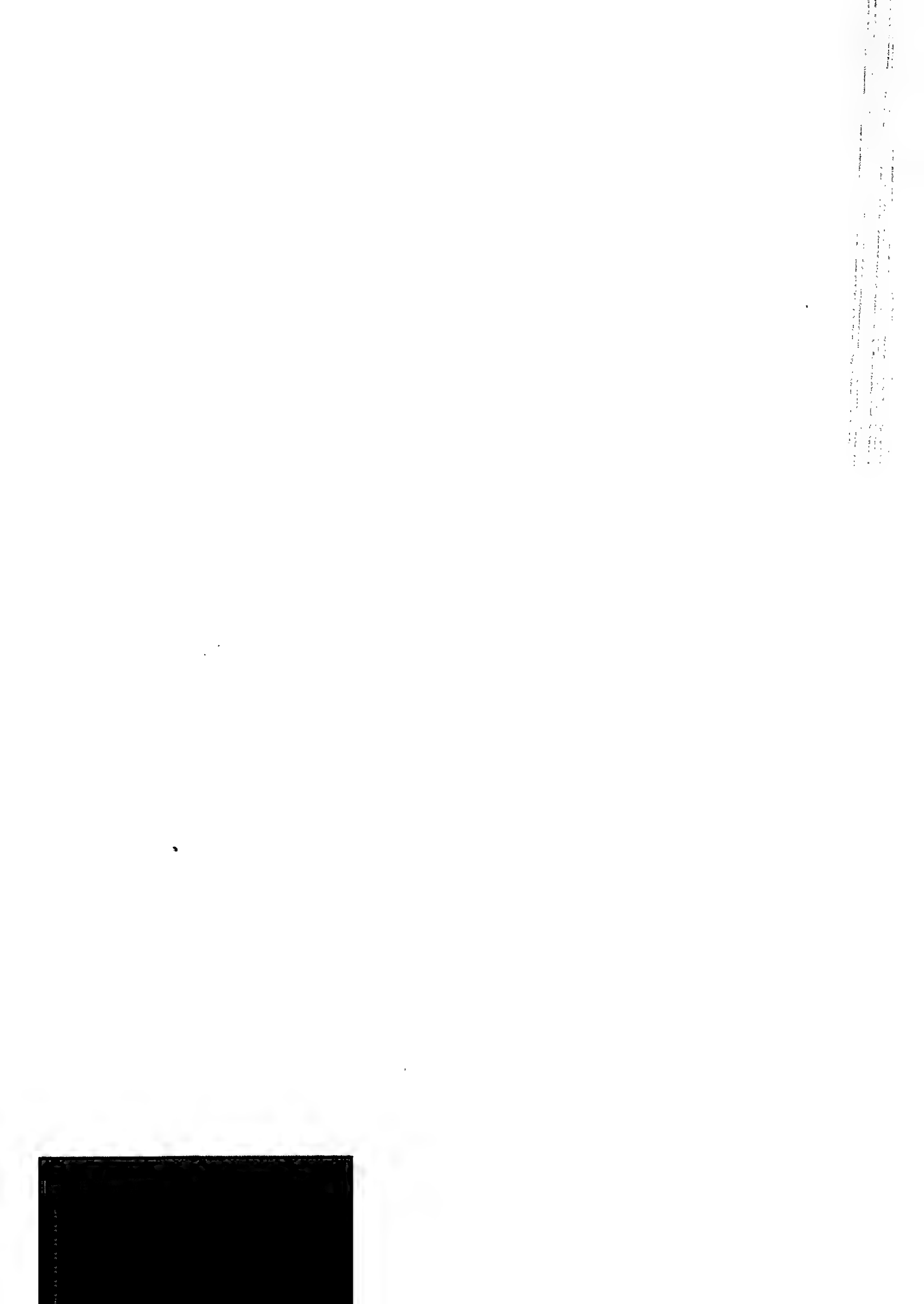
وهنا تنبغى الاشارة الى أنه خلال المدة من ١٨٠١ - ١٨٠٤ تحولت وحدات الهايدوكيين الى جيوش قومية كبرى للمقاومة، ومثالا للتحول من جماعات «قطاع طرق ولصوصية» الى قوات تحرير قومى. وهذا التحول يفسر جزئيا لماذا تحولت ثورة الصرب فى ١٨٠٤ بشكل سريع الى حرب استقلالية، على حين ان الثورة كانت تستهدف فى الأصل طرد اليمكية فقط، وإعادة حكم الحاج مصطفى. وكان قرار السلطان الخاص بالتأكيد على حق الهايدوكيين فى حمل السلاح، ودخولهم فى حرب ضد اليمكية جدير بان يدخل السرور على قلب تلك العناصر قديمة التنظيم. لكن وجود قوات قومية وثيقة التحالف بالزعامات الشعبية القوية وهم الكنزات، لم يكن متمشيا مع قرار السلطان المشار اليها سلفا، والذى كان ثوريا فى اطار التقاليد العثمانية. فلما تجاوزت مطالب الصرب مجال شرعية الحكم العثمانى نفسه من حيث المطالبة بحق تقرير الأمور المحلية بمعرفتهم، كان على السلطان سليم حماية وحدة امبراطوريته وتكاملها. والذى حدث ان نجاح حرب الاستقلال الصربية قد شجع شعوب البلقان الاخرى على المضى قدما فى القيام بانتفاضات أخرى ناجحة، ونشوب حروب تحرير قومية أدت جميعها فى النهاية إلى انهاء الحكم العثمانى فى جنوب شرقى أوربا.

ومن الملاحظ أن الحوادث التى وقعت فى الصرب وفى بلاد البلقان الاخرى خلال القرن التاسع عشر، كانت نتيجة طبيعية للتدهور المستمر لقدرة العثمانيين على فرض القوانين والسيطرة على اليمكية فى ولاياتهم الاوربية، وان لم يقتصر الأمر على هذا التدهور، اذ ان الفوارق الدينية فى تلك الولايات بين الحاكم والمحكومين كانت واضحة أكثر من أي جهة أخرى. وفى أوربا أيضا أحدث العجز فى إعمال القانون تغيرا جذريا فى نمط الحياة اليومية. وفى أوربا أيضا واجه العثمانيون «غرب» لم يكن فقط قادر على محاربتهم بنجاح، بل «غرب» كان بامكانه نقل أفكار جديدة لسكان مناطق الحدود الذين كانوا يشاركون الغرب فى مشاعره القومية. ولقد أسهمت هذه الأفكار فى تنمية الوعى الذاتى وفى تسهيل تحول الهايدوكيين الى محاربين من أجل الحرية.

أن ما ورد فى هذا الفصل والفصول السابقة يلخص مسألة التحول ومسألة تغير نمط الحياة للسكان، والذى جعل الثورة أمرا لا مناص منه، ويؤكد على ان تفكك الامبراطورية العثمانية بدأ على مدى قرن فى الأقاليم الأوربية للامبراطورية. لقد بدأ صعود الامبراطورية الخاطف نحو العظمة بغزو جنوب شرقى أوربا، حيث تمركزت سلطة الدولة على مدى قرون. ومن هذه المنطقة نفسها بدأ تدهور وانهيار الامبراطورية سواء فيما يتعلق بفقدان أراضى أو كنتيجة لمعارضة شعبية شاملة نجمت عن ضعف تطبيق القانون واقرار النظام.

القسم الخامس

نظرات عامة



الفصل الثانى عشر

الحياة الثقافية

١ - مقدمة

من الملاحظ بشكل عام ان المنافشة الوحيدة والمستفيضة التى تمت عن واقع النشاط الثقافى لمثقفى جنوب شرقى اوربا تحت الحكم العثمانى، كانت تلك التى تناولت الأحوال الثقافية فى دوبروفنيك والتى كانت أكثر الأراضى الخاضعة للعثمانين استقلالا، وتتمتع باتصالات متعددة مع مراكز الحضارة الغربية أكثر من أي اقليم عثمانى آخر. وهناك اشارات أخرى قليلة تتعلق بالحياة الثقافية فى الامارات الرومانية، حيث كان بمقدور سكانها الاحتفاظ بملامح معينة لحياتهم الاجتماعية الخاصة. ورغم عدم تمتعهم بالاتصالات مباشرة ببلدان أوربا مثلما كانت عليه دوبروفنيك، الا انهم تأثروا بالأفكار الغربية بطريق غير مباشر من خلال بولندا أساسا، وبدرجة أقل من خلال المجر ورومانيا.

ومع ان اهالى بقية الولايات العثمانية فى أوربا كانوا أقل موهبة بكل المقاييس عن أهالى دوبروفنيك ومولدافيا ولاشيا، الا أن اهالى هذه الولايات الثلاثة اخفقوا فى القيام بأى تنمية ثقافية مزدهرة فى المنطقة لأسباب كثيرة تأتى فى مقدمتها العزلة. أما اليونانيون فقد كان لهم دون شك ميراثا ثقافيا طويلا ومتواصلا دفعهم لحمايته وتنميته وتطويره بالقياس الى أهالى الولايات الثلاثة التابعة (للعثمانيين). وعلى حين ظل بعض اليونانيين على اتصال باوربا غير العثمانية سواء بخضوعهم لحكم الجنويين أو البنادقة لفترات قصيرة أو طويلة أو من خلال التبادل التجارى، كانت الأغلبية مقطوعة الاتصال بالغرب شأن غيرهم من أهالى المناطق التى ليست لها حدود مباشرة مع الدويلات المسيحية، أو الذين لم يحتفظوا ببعض مظاهر الحكم الذاتى. أما الأغلبية العظمى من الأهالى فكانوا يعيشون فى محيط اسلامى - شرقى غريب عنهم، وظلوا منغلقين انغلاقا شديدا بالنسبة للمناخ الثقافى والفكرى للعالم الذى ينتمون اليه، كأنهم فى زجاجة أحكمت فوهتها حتى طرق العثمانيون أبوابهم. على ان هذه العزلة على خطورتها لم تكن مثيرة لاهتمامات المؤرخين.

ويضاف الى العزلة كسبب رئيسى لخنق الحياة الفكرية فى جنوب شرقى أوربا وابعادها عن العالم غير العثمانى، الصرامة والتشدد والمغالاة فى الأمور الشكلية والظاهرية التى كانت عليها السلطات العثمانية. والحق ان العثمانيين ظلوا حكاما متسامحين طوال قرنين من الزمان، غير ان ثمة

ظروف كثيرة جعلتهم يعادون أولئك الذين كانوا يرون بوضوح ان الاستقلال والاصالة ضروريان لحياة ثقافية حقيقية. ففي الوقت الذي ظهر فيه العثمانيون على مسرح التاريخ كدولة تصنع القوة وتجاهد في سبيلها، كانت الحضارة الاسلامية لبلدان الشرق الأدنى قد أنهت مرحلة ازدهارها. ومن ناحية أخرى كانت مساحة الاجتهاد وحرية الرأى والفكر قد تقلصت لأسباب سياسية وفقهية أساسا.. فالشعراء والفنانون وحتى المعماريون ومنهم عدد كبير من الأتراك، لم يخرجوا فى أعمالهم عن نطاق النماذج والأساليب الشائعة آنذاك. ورغم أن أعمالهم كانت على درجة عظيمة من الجمال والابداع والخلود، الا انهم كانوا غير مبدعين، وكانوا مجرد مقلدين فى الأسلوب. وربما يرجع السبب فى ذلك الى أن العثمانيين عندما اعتنقوا المذهب السنى بكل معتقداته ومؤسساته أيام أورهان وخاصة مراد الأول، كان هذا يعنى أنهم ورثوا كل الملامح الفكرية للسنة بكل ما تعنيه من روح المحافظة، حتى انه عندما ساد مناخ ثقافى متحرر بعض الشىء، وتجريبى الى حد ما، أيام حكم السلطان محمد الثانى، كان له رد فعل حاد فى أيام السلطان بايزيد الثانى. ومن الملاحظ ان تعاظم نفوذ الأراضى العربية الذى جاء مع غزو سليم الأول لهذه الأراضى قد أدى تحت حكم خلفائه الى تعاظم التعصب الدينى واختفاء كل فرص للابداع الفنى وللاصالة الفكرية.

وهناك أسباب أخرى وراء الندرة النسبية للمظاهر الثقافية الحقيقية فى ولايات أوربا العثمانية، من ذلك ان هذه الولايات كانت لها أهمية خاصة لدى الدولة. ولأنها كانت قريبة من العاصمة استانبول، فقد كانت تحت الرقابة بشكل ملحوظ بالقياس الى الولايات الأخرى البعيدة والأقل أهمية. والجدير بالذكر ان الغالبية العظمى لسكان بلدان جنوب شرقى أوربا المهمة هذه [1] كانوا من المسيحيين الارثوذوكس، وان العثمانيين كانوا يتشككون فيهم بدرجة ملحوظة بالقياس للطوائف الدينية الأخرى من سكان الامبراطورية. وأكثر من هذا فان أكثر معارك العثمانيين الحاسمة قاطبة فى أوربا كانت مع شعوب هذه الولايات التابعة منذ أيام عثمان الأول. غير ان الطائفة الأورثوذوكسية كانت دائما الأكثر بقاء ودواما عن الملل الأخرى. ولعل تمتع اليهود بقدر من الحرية عن المسيحيين، يفسر بقاءهم على قيد الحياة، ذلك ان اليهود كانوا موضع ثقة أكبر لأنهم لم يكونوا يشكلون خطرا مخيفا. وهكذا كان المسيحيون الارثوذوكس الذين كانوا يمثلون أغلبية، وكان بامكانهم تنمية الحياة الفكرية والفنية فى الاقاليم وتقديمها، كانوا أكثر العناصر خضوعا لمراقبة السلطات، ولا يتمتعون باى قدر من التشجيع على المضى فى هذا الطريق.

ومن ناحية أخرى لعب الأنشقاق فى صفوف الارثوذوكس دورا له مغزاه فى تحديد نشاطاتهم الثقافية. وخلال القرنين الماضيين اعتاد المؤرخون الصربيون والبلغاريون والرومانيون أحيانا، الذين تناولوا

---

(١) فى مطلع القرن السابع عشر بلغت مساحة الأراضى تحت الحكم العثمانى المباشر فى أوربا ٢٣٢٤٠٠ ميلا مربعا، وبلغت مساحة الولايات التابعة (تبعية اقطاعية) ١١٢٦٠٠ ميلا مربعا بنسبة ٦,٢١٪، ١٠,٥٪ من اجمالى مساحة السلطنة وقدرها ١٠٧١٠٠٠ ميلا مربعا. ومساحة الولايات التابعة من تقديرى، وأما المساحات الأخرى فقد أخذتها من Donald E. pitcher an Historial Georgraphy of the Ottoman Empire (Leiden: E. J. Brill, 1972, pp. 134-135.

هذه الفترة، أن يطلقوا عليها فترة النير التركى – اليونانى، الا ان المؤرخين اليونانيين من ناحيتهم رفضوا هذا القول موضحين ان اليونانيين أنفسهم خضعوا وبدرجة أكبر للقهر العثمانى شأن أقرانهم المسيحيين.

ومن المعروف ان الجدل لم ينقطع حول دور الكنيسة وحول دور البطريركية بشكل خاص طوال فترة الحكم العثمانى وخاصة خلال فترة حكم الفناريين فى القرن الثامن عشر. ويذكر المدافعون عن سياسة الكنيسة الارثوذكسية وهم على صواب، ان البطريرك والأساقفة قاموا بواجبهم وخاصة بعد تأسيس نظام الملل فى ادارة شؤون رعاياهم الارثوذكس، من حيث التكلم باسمهم أمام السلطان وأمام السلطات العثمانية الأخرى لحمايتهم من الظلم. ومن أجل القيام بهذه الواجبات والتى تحقق أكثرها بواسطة المسئولين، أقامت الكنيسة بناءا اداريا مركزيا توازى مع البناء الادارى للحكومة العثمانية، بل لقد كان أبعد من ان يكون مجرد تنظيم روحى تقليدى. وأكثر من هذا أهمية كان أمام الكنيسة واجب سامى لحماية العقيدة والاحتفاظ بنقائها فى ظل ظروف معاكسة وغير سوية. ومن ثم أصر أحد رجالها على ضرورة الامتثال للعقيدة ومباشرة العبادات الدينية وفق مظاهر الطقوس الخالصة من أجل حيوية الكنيسة وحمايتها من الزوال. وحتى اذا ما داخل بعض رجالها مظاهر الغطرسة والترفع من آن لآخر فان هذا لايجعلنا نشك ولو قليلا فى عدم قيام رجال السلك اللاهوتى بواجباتهم.

لقد نشأت الصعوبة كما سبقت الاشارة من حقيقة ان الارثوذوكسية لم تكن مختصة بجماعة أو وحدة عرقية أو لغوية، بل لقد كانت تضم فى صفوفها تنويعات مختلفة من الناس الذين كانوا مصممين فى فترة استقلالهم السابقة على اقامة كنائس قومية على النموذج البيزنطى كلما استطاعوا ذلك. ولم يفهموا ان البطريرك كان ينفذ ببساطة أوامر السلطان باقامة «كنيسة موحدة» تشمل جميع الارثوذوكس بصرف النظر عن اختلاف القوميات. وكانت هذه الفكرة العثمانية فى نظرهم تمثل ببساطة عودة للسيادة «اليونانية»، ومن ثم زوال مؤسساتهم الكنسية القومية. ولم تكن هناك الا قلة واعية أدركت تلك الاعتبارات الأساسية فى وجهة النظر العثمانية. والحاصل ان الشعائر اليونانية حلت محل الشعائر السلافية فى الكنيسة تدريجيا. كما حل أساقفة يونانيون محل الأساقفة الصربيون والبلغاريون بشكل سريع مع زيادة العشور. ولو ان هذه الزيادة كانت مسألة لا مناص منها بسبب زيادة معدل التضخم منذ أواخر القرن السادس عشر. أما العيوب الأخرى التى لاحظها الرعايا الارثوذكس فرغم أنها حدثت فى أواخر القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، الا انها اعتبرت أحد ملامح العصر العثمانى كله.

والحق انه من السهل ادانة الكنيسة لاصرارها على استخدام اليونانية فى الطقوس الدينية التى أدت فى النهاية الى عدم فهم الشعائر الدينية لكثير من المؤمنين، والتخلص من كتب الكنيسة السلافية، وتقليص اللهجة المحلية فى مدارس الكنيسة. لكل هذه العوامل فمن الصعب الوصول الى قرار محدد بشأن الجدل الدائر بين اليونانيين والسلافيين أصحاب العقيدة الواحدة. ومع ان تلك الاجراءات قد آذت السلافيين أذى عميقا، الا أنه بالامكان الدفاع عنها باعتبارها اجراءات لم يكن

من الممكن تحاشيها. ولم يكن بامكان رجال الكنيسة مقاومتها، اذ فرض عليهم ارتداء زى موحد تحقيقا لوحدة الكنيسة أرثوذوكسيا بالمفهوم العثماني. ولم يكن أمامهم بالتالى الا القيام بواجبهم الروحى من أجل حماية العقيدة فى ظل ظروف غاية في الصعوبة.

أما الحقيقة التى لايمكن انكارها هى أن أغرقة الكنيسة ومؤسساتها التعليمية (أي تحويلها الى الطابع اليونانى/ الأغريقى) فى تلك المناطق، بتر السلافيين من مصادر حضارتهم الأصلية، والتى كانت قد بدأت فى النمو والازدهار عندما بدأ الأتراك غزو جنوب شرقى أوربا. وقد أدى هذا الى فصل غير اليونانيين الارثوذوكس عن الحياة الثقافية الأوربية بشكل أكبر مما أحدثته العزلة العامة. ومع هذا فقد استطاع هؤلاء الناس تنمية أحوالهم بقدر ما سمحت به الظروف حيث ازدهرت ثقافتهم الشعبية، على حين ضعف التعلم عندهم وكذا سائر الفنون، وأصبحت فى يد اليونانيين كلية. ولم يستثنى من هذا الا دوبروفنيك والامارتان الرومانيتان (موالدفيا وولاشيا) اللتان كانتا المكان الوحيد الذى استطاع فيه غير اليونانيين المسيحيين متابعة نشاطاتهم الفكرية والفنية، بل وتحقيق انجازات فعلية فى هذا الشأن.

وأخيرا ينبغى ان نذكر فى هذا المدخل بعض الملاحظات عن الأتراك، فقد عاشوا حقيقة فى جنوب شرقى أوربا وتركوا بصماتهم على المجتمع الريفى هناك. ويعتبر مسجد السليمية الفخم فى أدرنه هو أعظم الأعمال المعمارية للمعمارى التركى سنان باشا (١٤٩١ – ١٥٨٨)، وأفضل الاثار المعمارية الوحيدة المعروفة والباقية من بين العمائر المتعددة التى أقيمت خلال الحكم التركى والتى تشمل مساجد أخرى وأضرحة وشواهد قبور، ومنازل الأثرياء، وأسواق مغطاة (القيساريات)، وحمامات عامة، وبعض القلاع والحصون. وقليل جدا من هذه العمائر والمبانى يمكن اعتباره مظهرا من مظاهر الابداع الحقيقى والعبقرية الفذة، أو يمكن القول بأنه يحمل بصمة لأسلوب «أوربى – عثمانى» فى الأقاليم.

على أن ندرة اسهام المسلمين فى ثقافة المنطقة العثمانية من أوربا لاينبغى ان تكون مثيرة للدهشة، ذلك ان الأتراك كانوا أكثر تقيدا بالأعراف الثقافية لحضارة مسلمى الشرق الأدنى التى كانت قد تجمدت وتحجرت بالقياس الى المسيحيين واليهود. وباستثناء اولئك الذين كانوا يعيشون فى مناطق البلقان الأكثر شرقية (شرق البلقان والمعروفة الآن بتركيا الأوربية)، كان معظم الأتراك فى جنوب شرقى أوربا من رجال الادارة، والعسكر، وملاك الأراضى، أو من الفنانين، ويعيشون فى عزلة نسبية. أما الموهوبون منهم فقد جذبتهم المراكز الرئيسية للثقافة العثمانية فى استانبول وأدرنة وبورصة، حيث كانت لمواهبهم مجالات واسعة النطاق. وهكذا فان الأعمال العثمانية والأدبية ذات المغزى والأهمية تم خلقها وابداعها فى مناطق خارج مجال هذا الكتاب الذى يعنى بجنوب شرقى أوربا. لقد كانت منطقة شرقى أوربا مهمة للعثمانيين اقتصاديا وعسكريا، لكنها كانت «تربة أجنبية» من الناحية الاثنية، لم تؤد الى خلق اسهامات دائمة أبدية للحضارة العثمانية – التركية ولعل هذه الظروف والاعتبارات تفسر لماذا كانت الانجازات الفكرية للشعوب التى خضعت للحكم التركى فى جنوب شرقى أوربا نادرة نسبيا، كما تفسر أيضا صغر حجم هذا الفصل من الكتاب نسبيا، والذى

ـ يعرض فقط لملامح الحياة الثقافية الأكثر أهمية. وينبغى ان نتذكر فى هذا المقام ان ما تم
ه بواسطة العقول المبدعة الخلاقة فى هذه المنطقة قد تم اعداده فى ظل ظروف غير موايتة بالمرة.
.ما نضع هذه الحقيقة فى أذهاننا سوف نكتشف ان النتائج تعد أكثر من عظيمة ورائعة عما
به النظرة الأولى.

- اليونانيون

من بين المزايا المختلفة التى تمتع بها اليونانيين بالمقارنة بالرعايا العثمانيين من المسيحيين
ينيين، تقاليدهم الثقافية الممتدة، وأن الاجزاء المهمة من بلادهم والتى ظلت لعدة قرون من
ن تحت حكم دول -المدنية الايطالية، كانت الأجزاء الأكثر أهمية بالنسبة للنشاط الثقافى.
ل القرن الثامن عشر كانت أهم مظاهر الانجازات الثقافية اليونانية تأتى من خارج أراضى
براطورية العثمانية. ورغم ان هذه النقطة خارج نطاق صلب موضوع الكتاب، الا انه ينبغى الاشارة
عجالة الى تلك الانجازات نظرا لأهميتها فى تاريخ الشعب اليونانى.

يمكن تقسيم هذه النشاطات الثقافية خارج الامبراطورية العثمانية الى مجموعتين متميزتين
ا: الأولى وتتعلق باعمال الباحثين والكتاب والرسامين واليونانيين ورجال العلم الذين هاجروا
ا هو معروف بالمئات الى ايطاليا والى الغرب عموما بعد سقوط القسطنطينية. والثانية وتتعلق
سهامات الثقافية لأولئك الذين بقوا فى الأراضى اليونانية التقليدية، وخاصة قبرص وكريت والجزر
حرى. أما المجموعة الأولى فسوف لا نناقشها، لأنها تتصل أكثر بتاريخ أوربا الغربية، وكلها أعمال
ازات معروفة. ويكفى التأكيد على اسهام اليونانيين العظيم فى الرينيسانس كمعلمين للغة
انية فى مختلف الجامعات والقصور، وكوسطاء ومترجمين ومفسرين ومحققين ومعلقين
حين للأعمال اليونانية الكلاسيكية العظيمة لبلدان الغرب الأوربى، كما لعبوا دورا ملحوظا
لماء ومراجعين وناشرين، بل لقد وضعوا بصمة دائمة فى تطور أوربا الحديثة.

وعلى الزغم من أن اسهامات اليونانيين الذين عاشوا فى الغرب فى التاريخ الثقافى العالمى كانت
ما مهما، الا ان اسهامات اولئك الذين ظلوا فى الوطن الأم تعد أكثر أهمية بالنسبة لتطور وتنمية
افة اليونانية[1]. وكان الاتصال بايطاليا وخاصة بالبندقية أكثر مراكز الثقافة اليونانية أهمية، وكذا
معة بادو Padua الخاضعة لسيطرة البنادقة، يمثل أهمية كبرى كمصدر للمعرفة، ولأتقان
اليب الادبية الجديدة[2]. ومن الملاحظ أن العمل الذى انجزه الأدباء اليونانيون فى البلدان اليونانية

فيما يتعلق بالاعمال العامة التى تناولت تطور الثقافة اليونانية والتى كتبت فى اللغات الغربية أنظر-Borje Knos, L, histoire de la litterature neo - grecgue. La periode jusqu 1821 (Uppsala: Almquist Wihsell, 1962), A. Mirambel, La litterature grecque moderne (Paris: Presses Univ sires de France, 1953), Linos Politis, A History of Modern Greek Literature (Oxfc The Clarendon Press, 1973)والصفحات التالية اعتمدت اعتمادا رئيسيا على عمل بوليتيز.

فيما يتعلق بأهمية البندقية للثقافة اليونانية فى العصر العثمانى أنظر العمل الموجز الجيد الذى قدمه وليام مكنيل:.W.H Mcneill, Venice, The Hinge of Europe, 1081 - 1797 (Chicago and London: Univer of Chicago Press, 19 وهناك كتاب آخر يمكن الرجوع اليه وهو ما كتبه أوليفر =

غير الخاضعة للسيطرة العثمانية، له أهمية كبرى لأن هؤلاء الأدباء هم الذين احتفظوا بثقافة شعوبهم حية وعملوا على تنميتها. أما الذين عاشوا تحت الحكم العثمانى فلم يفقدوا فقط تقاليدهم الأدبية ذات التاريخ الطويل، بل لقد فقدوا مجرد معرفة القراءة والكتابة، هذا فضلا عن أن هيئة رجال الدين فى معظم الأبروشيات كانوا أميين فعلا. والحق ان النشاط الأدبى لليونانيين فى البلدان الرئيسية الخاضعة للسيادة التركية لم يعد له وجود فعلى طوال قرنين من الزمان، ولم يبق الا الأدب الشعبى الذى كان يعبر عن نفسه فى الأغانى الشعبية فيما يعرف «بالكلفتيكا» Klephitika، أي القصص الشعبى للأحتفاء بأعمال قطاع الطرق (الكلفتيون).

كانت جزيرة كريت بعد سقوط القسطنطينية تعد المركز الأول للآداب اليونانية، ففى خلال النصف الأول من القرن السادس عشر كان بها عدد كبير من الشعراء الذين نشطوا أدبيا، ونظموا أشعارهم طبقا لنماذج الرينيسانس الأدبية.. فنلاحظ ان ستيفانوس سخليكيز Sachlikis وهو محامى بالخبرة، نظم شعرًا يصف أساسا الحوادث التى صادفها وعايشها بنفسه. أما معاصرة مارينوس فالييروس Marinos Falieros كتب فى مختلف الموضوعات ابتداء من الأمور الدينية الى الكتابات الجنسية. وفى خلال الفترة نفسها كتب شاعر آخر يعرف فقط باسم برجاديز Bergadis قصيدة شعرية عنوانها «أبوكوبوز» Apokopos يصف فيها رحلة الى الجحيم، وكانت أول عمل أدبى يونانى حديث يطبع فى البندقية عام ١٥١٩. ويذكر بوليتيز Politis «أنها أعظم عمل شعرى فى القرن السادس عشر»[(١)]. وفى الوقت نفسه نظم أحد الشعراء غير المعروفين فى قبرص قصيدة رائعة على النمط الأيطالى.

ورغم أن أغلب أهم اعمال الأدباء النثرية فى تلك الفترة تم انتاجها فى الغرب، الا ان بعضها قد ترجم فى قبرص الى اللغة المحلية. وفى مطلع القرن الخامس عشر كتب ليونتيوز ماخيراس Leon-tios Machairas تاريخ جزيرة قبرص فى قالب نثر شعبى. على ان المقطوعة النثرية الوحيدة باليونانية الحديثة التى تستحق الذكر والتى تنسب الى الجزر الخاضعة للعثمانيين، هى ذلك الخطاب المرسل من البطريركية الى الباحثين الألمان البروتستنت فى عهد البطريرك جرما نيز الثانى Jeemais II (١٥٧٢-١٧٩٥).

وخلال القرن التالى كثر هذا النوع من الأعمال النثرية وتنوع، فمثلا نلاحظ ان ميليتيوس بيجاس Meletios Pigas (١٥٣٥ - ١٦٠٢)، وهو كريتى متخرج فى جامعة بادو Padua، وأصبح بطريرك الأسكندرية فى ١٥٩٠، كتب عظات باللغة الشعبية. وأسس تلميذه كيريللوس لوكاريس Kyrillos Loukaris (١٥٧٢-١٦٣٩) أول مطبعة للبطريركية، وترجم الأناجيل الى اللغة الديموطيقية (الشعبية)، وبذل جهودا ملحوظة لترقية شؤون التعليم، وكان أول بطريركا للقسطنطينية يشنق تنفيذا لأوامر السلطان. وكان لوكاريس هو الذى دعا ثيوفيلوس كاريااليوس Theophilos Karyaleos

---

= لوجان: Oliver Logan, Culture and Society in Venice, 1470 - 1790, The Renaissance and Its Heritagqa (New Yew York: Scribner, 1972.

(1) Politis, Modern Greek Litertature, p. 42

(١٥٦٠ – ١٦٤٥) لكى يقوم بالتدريس فى تلك المدرسة. وسرعان ما ظهرت آثار هذا العالم فى احياء أسلوب المدرسة اليونانية فى طول الامبراطورية وعرضها.

وعلى هذا ينبغى ان توضع كل هذه الانجازات الثقافية كخلفية لنشاطات الكريتيين الذين سيطروا على المسرح الفكرى اليونانى طوال قرن من الزمان ابتداء من سبعينات القرن السادس عشر. ففى خلال ذلك القرن لم يزدهر فقط الأدب فى كريت، بل ان فن الرسم شهد «عصرا ذهبيا»، ويعتبر كل من ميخائيل داماسكينوس Michael Damaskinos (١٥٣٥؟ – ١٥٩١)، ودومينكو ثيوتوكوبولوس Domenico Theotocopouls (١٥٤٠؟ – ١٦١٤) ويعرفان باسم «الجريكو El Greco (اليونانيان)، عملاقا المدرسة الكريتية فى فن الرسم .. فقد كان للرسوم الأيقونية فى الجزيرة سمعة هائلة وتأثير طويل المدى فى كل العالم الأرثوذكسى.

ولاشك ان كريت صنعت اسهامها العظيم فى الثقافة اليونانية من خلال الأدب. وفى هذا الخصوص هناك جورجيوس خورتاتسيس Georgios Chortatsis، الكاتب المسرحى وأعظم الشخصيات الأدبية قاطبة، وقد ولد فى منتصف القرن السادس عشر. وبفضل أعماله المسرحية أصبحت الديموطيقية لغة أدبية ناضجة، اذ انه صاغ مسرحياته الثلاثة: المسرحية التراجيدية «ايروفيلى Erofili، والكوميدية «كاتزوربوس» Katzourbos، والشعرية «جيباريس Gyparis، على النمط الأيطالى ، ولكنها من ناحية الموضوع واللغة والبناء تميزت بقدر كبير من الأصالة بحيث وضعته كفنان خلاق موهوب وسط أقرانه. ولعل أكثر الكتاب اليونانيين أهمية الكاتب المسرحى فيتزنتزوس كورناروس Vitsentzos Kornaros ، الذى عاش فى نهاية عصر الأدب الكريتى العظيم. ورغم انه لاتوجد معلومات عنه، الا أن مسرحيته «أضحية ابراهيم» التى كتبها فى شبابه، وكذلك مسرحيته «اروتوكريتوس» Erotokritos تعنى انه كان شاعرا ناضجا، فقد نالت المسرحية الأولى التى استخدمت القصة الأنجيلية المعروفة شهرة شعبية طوال قرون كثيرة، اذ أنها كتبت بشكل جذاب وبدرجة بالغة من الأصالة دون التزام بقواعد الكتابة المعتمدة للمسرح، وكانت لها مع ذلك وحدة درامية جعلت منها قطعة فنية رائعة . أما مسرحية اروتوكريتوس فانها تدور حول موضوع الفروسية المعروفه، فالبطل وهو فارس بسيط يقع فى حب ابنة مليكه، وكان عليه أن يقوم ببعض الخوارق غير المعروفة قبل ان يسمح له بزواجها. ومشاهد ومناظر المسرحية بلقانية تماما، والأبطال أثينيون، والأعداء فلاشيون Vlachs، والناس من الشرق. ولقدنالت هذه المسرحية قبولا رائعا ومديحا من النقاد، ودامت شعبيتها حتى الوقت الحاضر. وهناك مسرحيون آخرون أقل موهبة، كتبوا للمسرح. والحقيقة ان هذا القرن العظيم من حياة كريت قد انتهى بغزو الأتراك للجزيرة فى ١٦٦٩، الا ان تقاليدها الأدبية ظلت حية لم تمت.

وفى أواخر القرن السابع عشر استمر النشاط الأدبى اليونانى فى الأراضى الخاضعة للبندقية وخاصة فى جزر أيونيا، ثم انتشر فيما بعد ووصل الى فيينا. لكن أكثر التطورات أهمية فى هذا المجال حدثت فى الاراضى العثمانية، وكانت وثيقة الصلة بظهور نجم الفناريين. فبفضل نفوذهم

لدى الباب العالى استطاع جانب من السكان اليونانيين التمتع ببعض الامتيازات. وكان لهذا التطور نتائجه الثقافية، فمن المعروف أن الكسندروس مافروكورداتوس، وهو ثانى شخص فنارى يرأس قلم الترجمة الامبراطورى، كان رجلا متعلما تخرج فى المدرسة البطريركية وكتب عدة دراسات. أما ابنه نيكولاس (١٦٧٠ - ١٧٣٠) أول أمير فنارى فى الولايات الرومانية، فكان مؤلفا موسيقيا، وتعتبر روايته «باريرجا الفيلوتية» Parerga of Philotheos أول مظهر ودليل على حيويه اليونانيين[1]. وتكمن أهمية هذه الأعمال فى مضمونها الذى يعكس افكارا جديدة نشأت فى غرب أوربا، وليس فى لغتها وأسلوبها الذى يعد متدنيا بالقياس الى ما كتب فى العصور المبكرة. فمثلا نلاحظ ان أفكار ڤولتير انعكست فى الكتابات الأولى ليوجينوس ڤولجاريس Eugenios Voulgaris (١٧١٦ - ١٨٠٦)، رغم أن هذا الكاتب أصبح محافظا وخاصة بعد تحوله الى الروسية فى ١٧٠٠.

وهناك كاتبان آخران يستحقان الذكر ظهرا قبل سبعينات القرن الثامن عشر بفعل تأثير حركة التنوير وهما: كونستانتينوس دابونتيز Dapontes، وكوزماس Kosmas. ولايعرف متى ولد دابونتيز، لكنه ترهبن وعاش فى جبل ايثوس Athos فى ١٧٥٧ ومات فى ١٧٨٤. ورغم أنه لم يكن معروفا أو بارزا ككاتب مبدع مبتكر، الا أنه كتب كثيرا فى اى موضوع توفرت له بعض المعلومات. واكتسب أهميته ورواجه لأن كثيرا مما كتبه نشر فى حياته. أما كوزماس (١٧١٤ - ١٧٧٩) وهو تلميذ فولجاريس فيما يعتقد، كان واعظا متجولا، كتب مريدوه ما كان يلقيه من عظات. وكان توليفة مركبة من «أرقى فنون التعليم الروحى والتنويرى والأيمان الدينى والشعور القومى». وربما يعتبر واحد من ارهاصات الصحوة القومية[2].

ولقد انتجت هذه الروح المتعاظمة للتنوير والبعث القومى آثارها فى أواخر القرن الثامن عشر فى كتاب ومؤلفين تأثروا تأثرا بالغا بالأحداث التى وقعت فى فرنسا. ومن بين هؤلاء كان يوسيفيوس مويزيوداكس Josephus Moisiodax (توفى فى ١٧٩٠) والذى كان يقوم بالتعليم فى قصور الفناريين فى كل من ياصى Iasi وبوخارست. ورغم أنه كان مهتم بشكل أساسى بالعلوم التطبيقية، الا أنه كان شغوف بالتعليم، وبخلق لغة شعبية للأدب. وأكثر منه أهمية بكل المقاييس كان ديمتريوس كاتارتزيس Katartzis (١٧٢٥؟ - ١٨٠٧) الذى كتب باللهجة الشعبية لأنه كان يرغب فى أن تكون أفكار ووجهات نظر العالم الحديث معروفة لأكبر عدد من الناس كلما كان ذلك مستطاع. اما عملاق هذا العصر بلا منازع فكان ادمانتيوس كورايس Adamantios Korais (١٧٤٨ - ١٨٣٣)، وكان طبيبا عاش فى باريس بعد عام ١٧٨٨. وكان من أبرز مظاهر التنوير السياسى اليونانى، فقد اعتنق أفكار الثورة الفرنسية ولعب دورا كبيرا فى مولد اليونانية الحديثة. وفى هذا الاطار تنبغى الاشارة الى واحد من أهم انجازاته، فقد كان أول يونانى يتعلم لكى يكون لغويا، وكان قادر على التأثير فى جيل كامل من الكتاب واللغويين اليونانيين. ولاشك أنه يعتبر الأب الروحى للغة الأدب اليونانى الحديث.

(١) نفسه، ص ٧٤ - ٧٥. وقد كتبت فى ١٧١٨ ولم تنشر الا فى عام ١٨٠٠.

(٢) نفسه، ص ٧٧.

وفى نهاية هذا العرض الموجز لنشاط المفكرين اليونانيين تحت الحكم العثمانى، يجب ان نذكر شيئا عن ريجاس فيلسيتينليز Rigas Velestinlis (١٧٥٧؟ - ١٧٩٨) والذى عمل فى خدمة الأمراء الفناريين والمسئولين الاتراك قبل ان ينتقل للعيش فى فينيا. وفى فينيا نشرت اعماله من ترجمات ودواوين وطنية وغنائية، وقصص قصيرة، وخرائط، وكتاب موجز فى الطبيعة. لكن هذا النشاط لم يستمر طويلا حيث اعتقله البوليس النمساوى وقامت سلطات أسرة الهابسبورج بتسليمه الى العثمانيين الذين اعدموه. لقد كان وطنيا يونانيا عظيما وبطلا شهيدا، لكنه كشخصية أدبية كان ذو أهمية ثانوية.

٣ - السلافيون

عاش السلافيون أيضا تحت حكم عثمانيين ومسيحيين. وكما هو حال اليونانيين فمن الملاحظ كما سبقت الاشاره ان معظم النشاط الثقافى السلافى تم فى المناطق التى كانت بعيدة عن السيطرة العثمانية. كانت دوبروفنيك الأقليم السلافى الوحيد الذى حكمه أهله وسكانه. أما دلماشيا فكانت تحت حكم البندقية معظم الفترة موضوع هذه الدراسة، على حين خضع أهل سلوفينيا للهابسبورج، ولاذ الكرواتيون الأغنياء المتعلمون فى منطقة كرواتيا بحماية احدى مقاطعات الهابسبورج عندما احتل العثمانيون جزء من موطنهم.

أما البلغاريون وكانوا جميعا يعيشون تحت الحكم العثمانى وعلى مقربة من مراكز الحكم والادارة الرئيسية فى استانبول وأدرنه، كانت لديهم على الأقل فرصة للتعبير عن أنفسهم بالكلمة المكتوبة أو باللوحة المرسومة، أو فى العمارة والمبانى. وكان الصربيون فى وضع مماثل للبلغاريين لعدة قرون، ولكنهم تمكنوا خلال المائة عام الأخيرة قبل ثورة ١٨٠٤ من تحقيق تنمية فى اقامة مؤسسة تعليمية فى حجم معقول حولها حياة ثقافية. وكان مركز هذه الحركة الثقافية مطرانية كارلوفيتش Karlovci (كارلوفيتز Karlowitz/ كارلوكزا Karlocza) فى سلوفينيا فى حوزة الهابسبورج. وكانت هذه المطرانية قد تأسست تحت حماية الامبراطور ليوبولد الأول (١٦٥٧ - ١٧٠٥) بمقتضى خطابين منه فى ١٦٩٠، ١٦٩١ الى أرسينيه الثالث كرنويفيتش Arsenije 111 Crnojevic بطريرك ايبك Ipek (بيك Pec) نصا على ان تكون المطرانية مركزا دينيا وثقافيا وحتى قوميا للصربيين الذين يهاجرون الى اراضى الامبراطورية. ولأن هذا الاحياء الثقافى وهو على جانب كبير من الأهمية لبعث كل الأمة قد حدث خارج نطاق نفوذ السلاطين العثمانيين، فانه لايتصل اتصالا مباشرا بموضوع دراستنا الذى يتعلق بمتابعة النشاطات التى وقعت داخل نطاق الامبراطورية العثمانية.

لكن إذا كنا سوف نهتم فقط بالمناطق التى خضعت للسيادة العثمانية، فسوف يكون من الصعب تبرير الحديث عن السلافيين فى هذا الفصل، اذ بصرف النظر عن الأغانى الشعبية فان الشعر الشعبى السلافى يحفل بتمجيد الأبطال الهايدوكيين. وقبل ذلك هناك ملحمة كوزوفو، وهى

ملحمة نمت وتطورت بهدوء عبر مئات السنين باسهامات كل جيل من الأجيال، جيث صنعوا فى النهاية واحدة من أعظم الملاحم الشعرية فى تاريخ الادب العالمى تتعلق بمعركة كوزفو الشهيرة فى ١٣٨٩. وطبقا لهذا المقياس فينبغى ان نسقط من اعتبارنا ايضا الحديث عن السلوڤينيين الذين لم يكن لهم ابدا أى اتصال بمناطق جنوب شرقى أوربا. لكن كان للدلماشيين خارج دوبروڤنيك، وكذا الكرواتين، اتصالات كافية مع تلك المناطق مما يبرر استعراض نشاطاتهم الثقافية فى ايجاز هم والصربيون والبلغاريون[1].

والحقيقة ان معظم الأدب فى دلماشيا وكرواتيا خلال فترة الدراسة كتب بالكرواتية. والجدير بالذكر أنه لم يكن يوجد خلال تلك السنوات لغة واحدة للأدب الكرواتى، اذ ان كل كاتب استخدم اللهجة التى يألفها. والمؤلفون الذين سوف نذكر اسماؤهم وأعمالهم فيما بعد لم يكتبوا فقط بالثلاث لهجات المحلية الرئيسية (الكاكافسكية Cakavski، والكايكافسكية Kajkavski، والاشتوكافسكية Stokavski)، بل استخدموا لهجة رابعة، وهى اللهجة الاشتوكافسكية البوسنية التى يمكن اعتبارها «لغة» صحيحة. على أن التوصل الى لغة أدبية كرواتية موحدة - مع ترك اللغة الصربية - الكرواتية الحديثة جانبا - أمر لم يحدث حتى القرن التاسع عشر.

ففى دلماشيا كان ماركو ماروليك الأسبليتى (١٤٥٠ - ١٥٤٢) يعتبر أول كاتب له أهمية حقيقية يعمل خارج دوبروڤنيك. ورغم أنه كتب باللاتينية والكرواتية الا ان كتاباته باللاتينية هى التى جلبت له سمعة عريضة فى أوربا. كان ماروليك مؤلف خصب الانتاج شديد الايمان والتدين، كما كان كاتب انسانيا أدرك حقيقة المشكلات التى أوجدها الاحتلال العثمانى لأهالى بلاده، ومن ثم كانت أفضل أعماله تلك التى تناولت حياة هؤلاء الناس. وكانت قصيدته الشعرية القصيرة «صلاة ضد الأتراك» من أفضل أعماله وأشهرها. أما عمله الرئيسى فكان ملحمة «يوديتا» Judita التى نظمها فى ١٥٠١ وطبعت فى البندقية بعد ذلك بعشرين عاما. ورغم ان موضوع الملحمة هو القصة الانجيلية «يوديث والهولوفيرنيون Judith & Holofernes»، الا أنه يمكن التعرف بسهولة على أن العدو فى القصة هم الأتراك. ومع ان ماروليك هذا الشاعر لايحتل مكانة مرقومة فى كتابة الشعر وفق القوالب المعروفة، الا أن ادراكه لمشكلات شعبه مكنه من التعبير بنظرة ثاقية وشعور عميق.

وتجدر الاشارة الى كاتبين آخرين عاشا فى جزيرة هڤار Hvar وهما: هانيبال لوسيتش Lucic (١٤٨٥ - ١٥٥٣) لرواتية الدرامية «الأمة» (العبدة). والقالب الشعرى للقصة عبارة عن محاكاة للنموذج الأيطالى وخاصة بترارك. ولكن هناك أشكال وصياغات مشتقة من الشعر الشعبى أيضا فى مسرحيته. وموضوع القصة تقليدى معروف .. فهناك فتاة من أصل عريق أسرها القراصنة وباعوها فى سوق النخاسة ثم أنقذها حبيبها. أما التفاصيل فتعكس بوضوح الأحوال المضطربة والأوضاع فى ساحل دلماشيا خلال حياة الشاعر. أما الكاتب الثانى فهو بيتار هكتوروفيتش Petar Hektorovic

(١) تعتمد الصفحات التالية فى هذه النقطة بشكل أساسى على كتاب أنطون باراك: Antun Barac, A History of Yugoslav Literrature وانظر التعريف الكامل بهذا المرجع فى الفصل رقم ٨ النطقة رقم ٣.

(١٤٨٧ - ١٥٧٢) الذى كان أول كاتب يستخدم الشعر الشعبى بكثافة كقالب لكتاباته. وقد نظم أشعارا للحب أساسا، وأخرى تتناول حياة الناس المحيطين به مثل «أحاديث الصيد والصيادين»، وهى أفضل أشعاره المعروفة (نشرت فى عام ١٥٦٨).

وفى مدينة زدار Zadar ظهر بيتار زورانيتش Zoranic (١٥٠٨ - ١٥٥٠؟) صاحب أول رواية كرواتية «الجبال» التى نشرت فى ١٥٦٩ بعد وفاته، وهى عبارة عن وصف واقعى لحياة أناس من مختلف الطبقات الاجتماعية فى دلماشيا اثناء حياة المؤلف. وهناك برنوكرناروتيتش-Brno Krna-rutic (تاريخ مولده ووفاته غير مؤكدة ولكنه ظهر فى منتصف القرن السادس عشر) الذى نظم قصيدته «أسر شيجتفار Szigetvar (نشرت فى ١٥٨٤)، وموضوعها تكرر كثيرا فى أعمال شعراء كرواتيا والمجر، وتتعلق بأسر العثمانيين لشيجتفار فى ١٥٦٦ حيث فقد كل من السلطان سليمان الأول والكونت نيقولا زرنسكى Zrinski حياتهما[1].

على كل حال فخلال القرن التالى وهو أعظم فترة فى تاريخ دوبروفنيك الثقافى، لم تقدم دلماشيا أى كاتب من الدرجة الاولى. ومع ذلك فتجدر الاشارة الى اثنين من هؤلاء الاقل شهرة وهما: بارتول كاشيك Kasic (١٥٧٥ - ١٦٥٠) من جزيرة باج Pag، وهو من رجال حركة الاصلاح الدينى المضاد (الاصلاح الكاثوليكى ضد البروتستنتية)، كان شغوفا بقراءة الكتب لكى يحسن من أعماله. وفى محاولته الحصول على أكبر حجم ممكن من القراء، اكتشف ان الاشتوكافسكية أكثر اللهجات استخداما بين الناس، ومن هنا كتب بها. وهو واضع أول كتاب لقواعد لغة السلاف الجنوبيين وعنوانه Institutiones Linguae Illyricae الذى نشر فى ١٦٠٤. أما غرض كاشيك فى نشر الكاثوليكية فقد حقق فيه نجاحا ملحوظا من خلال أحد رجال الدين من البوسنة، وهو ماتيا دفكوفيتش Matija Divkovic (١٦٥٣ - ١٦٣١)، الذى لم يكن مفكرا أصيلا أو مبدعا، بل كان يستمد أفكاره من عدة مصادر مختلفة. لكن أهميته تكمن فى أنه يعتبر نموذجا لعدد كبير من رجال الدين الكتاب، الذين مزجوا التعاليم الدينية بالقصص الشعبية، وكان أول من استخدم اللهجة الاشتكوفاسكية البوسنية فى كتاباته.

وفى القرن الثامن عشر عندما كان أعظم أبناء دوبروفنيك روديه بوشكوفيتش Rudjer Bos-kovic (١٧١١ - ١٧٨٧) عالما طبيعيا وليس كاتبا أديبا، كان هناك كاتبان على درجة من الأهمية لهما نشاط بطول ساحل دلماشيا، وكلاهما من الفرنسيسكان المهتمين بالعمل التبشيرى فى الامبراطورية العثمانية. وأولهما فيليب جرابوفاك Grabovac (١٦٩٥ - ١٧٥٠) لم يكن كاتبا مرمرقا، لكنه وهب نفسه للعمل من أجل الوطن. كما كان ملاحظا ممتازا للاحوال الاجتماعية، اذ

---

(١) تعتبر عائلة زرنسكى مثالا جيدا لوضعية نبلاء كرواتيا الرفيعة داخل أراضى الهابسبورج، فلم تكن هذه العائلة تكتب اسماءها بثلاث طرق مختلفة فقط (الكرواتية والمجرية واللاتينية) بل كانت تتكلم هذه اللغات الثلاثة بطلاقة، وكذا اللغة الالمانية. ولم تكن هذه العائلة متأكدة من شخصيتها العرقية ورغم انها تعتبر نفسها المانية الأصل، الا ان مشاعرها تجاه كرواتيا والمجر كانت متناقضة كالذى يجمع بين الضدين. وكل من هذين الشعبين (كرواتيا والمجر) يعتبران افراد هذه العائلة أبطالا قوميين وقادة عظام لأسباب ومبررات معينة.

كان وصفه لحياة الناس شيئا له قيمته. لكن حماسه للأصلاح الاجتماعى أغضب البنادقة الذين سارعوا باعتقاله، وظل بالسجن حتى مات فيه. أما الثانى وهو اندريه كاشيك ميوسيتش Andrija Kasic Miosic (١٧٠٤ – ١٧٦٠) فكانت أعماله أكثر أهمية، اذ عمل فى عدة أبروشيات فى دلماشيا والبوسنه. ولما كان ديموقرطى النشأة فقد أحب كل الناس، وشعر بانه قريب الصلة بالجميع، وتعرف على فنونهم وأشعارهم. لكنه أصبح مقتنع بان القصص التى يرويها هؤلاء الناس غير صحيحة. ولأنه كان يعتبر كل السلافيين فى الجنوب شعب واحد فقد نوى أن يذكر لهم «الحقيقة» فى شكل مفهوم للجميع. ومن ثم فقد كتب عملين «تاريخيين» وهما: «القصة المحببة للأمة السلافية» (١٧٥٦)، و «الصندوق الصغير» (١٧٦٠). أما القصة الأولى «فانها أكثر أهمية لأنه حاول من خلالها بيان التاريخ العام للسلافيين الجنوبيين مع التركيز على الفترة العثمانية. والعمل من الناحية اللغوية بسيط لأنه كان يرغب فى ان تصل أفكاره الى أكبر عدد من القراء. أما أشعاره فقد كانت فى قالب شعرى كرواتى حقيقى، ومن ثم أصبح شعبيا وله تأثيره.

أما فى كرواتيا – السلافونية فكان يوراى هابدليتش Jurai Habdelic (١٦٠٩ – ١٦٧٨) أول كاتب له مغزى تعليمى فى مدارس الجزويت فى زغرب. ولم يكن يعتبر نفسه كاتبا بالمعنى المعروف، لكن مجموعتى عظاته (مرآة مريم، وخطيئة أبانا آدم الأصلية) كتبت فى لغة كرواتية ممتازة، وتشتمل على ملاحظات قيمة وصحيحة ودقيقة عن الحياة فى مجتمعه.

وعلى النقيض من ذلك كانت اسهامات اثين من معاصريه من أبناء كبار النبلاء وهما: بيتار زرنسكى (١٦٢١ – ١٦٧١) وأخاه غير الشقيق فران كرستو فرانكوبان Fran Krsto Frankopan (١٦٤٣ – ١٦٧١)، وكلاهما تعلم تعليما عاليا على النمط الغربى، وكلاهما على دراية بالأدب الدلماشى والشعر الشعبى حيث مزجا كل هذه العناصر فى كتاباتهما.

كان بيتار زرنسكى جندى وممنوع من دخول كرواتيا نظرا لاشتراكه فى المؤامرة المجرية الكبرى التى دبرها أخاه الأكبر نيقولا حفيد البطل شيجتفار، والذى شاهد اليوم الذى كان فيه طرد العثمانيين من المجر – كرواتيا – سلوفينيا وشيكا. ولكنه تنبأ هو والمتآمرون الآخرون فى الوقت نفسه ان حكم الهابسبورج لن يكون أفضل من العثمانيين. والعمل الوحيد الذى كتبه «جنية الأدرياتى» يتعلق بمعركة مقتل شيجتفار، ويعتبر مجرد تفسير كرواتى للمحمة المعركة التى خاضها أخوه، وتعرف كعمل مجرى كلاسيكى باسم Szigeti Veszedelem، وتكمن أهميتها فى لغتها فقط.

أما فرانكوبان الذى أعدم كمتآمر مع بيتار رغم أن دوره كان هامشيا فى المؤامرة، فقد كان كاتبا ذو موهبة عظيمة، اذ ترجم موليير لكنه لم يكن معروفا لعامة لقراء. وقد صادرت السلطات أعماله ولم تنشر الا فى القرن التاسع عشر. ومن أعماله مجموعة أشعار غنائية باسم «واحة الراحة» تتناول موضوعات مختلفة مثل الحب، والحرب، ووصف زمانه. أما «أحزان شاب تعس» فانها تعد أكثر اعماله اعتبارا. وقد نظم معظم أشعاره وهو فى السجن. وقالبه فى التعبير، وكذا لغتة جعلت منه واحد من أعظم شعراء القرن السابع عشر.

وقد قدمت كرواتيا شخصيتين أكثر أهمية خلال القرن نفسه وهما: يوراى كريزانيتش Juraj Krizanic (١٦١٨ - ١٦٨٣)، وبافاو ريترفيتزوفيتش Pavao Ritter Vitezovic (١٧١٢ - ١٦٥٢). أما كريزانيتش فقد ولد قرب مدينة زغرب وانضم لسلك الجزويت وتعلم فى روما. وفيما يتعلق باهتمامه بتضميد «الانقسام الكبير»، ذهب الى روسيا مرتين. كما سافر الى عدة أماكن يسكنها السلافيون، حيث جعل من وحدة هذا الشعب ووحدة كنائسه هدفا فى حياته، ومن ثم أصبح أول «جامعة سلافية» Pan - Slav وفى أثناء زيارته الثانية لروسيا اعتقل وأرسلته السلطات الى سيبيريا. ولم يعرف على وجه الدقة متى أفرج عنه، لكنه وجد ميتا مع البولنديين عند أسوار فيينا فى ١٦٨٣. وفى كل أعماله الكثيرة كان يبشر بمثله وأفكاره لكل السلافيين بوضوح. ولكنه كان ناقدا ومحذرا للروسيين بشكل خاص وداعيا السلافيين نحو المجد والعظمة، وله أهميته «كمنظر سياسى»، ولايمكن تجاهل مواهبه ككاتب.

أما فيتزوفيتش فقد ولد فى سينى Senj، ولكنه عمل فى زغرب أساسا. ولم يكن من النبلاء أو رجال الكنيسة، بل كان أول كرواتى حاول ان يعيش من الكتابة. وكان غزير الانتاج ومتعدد المواهب الفكرية. لكنه مات فقيرا فى فيينا. كان «يوجوسلافيا» يحلم بتوحيد كل سلاف الجنوب تحت حكم الهابسبورج، ومن هنا امتدت اهتماماته بقواعد اللغة والاملاء. وحاول ايجاد لغة كتابة موحدة لكل سلاف الجنوب. وكانت قصيدته الشعرية الطويلة تدور حول التيمات القديمة وتصف «مقاومة شيجتفار» على حين كان كتابه «الصرب» أول تاريخ كتب من واقع الوثائق مع استخدام أدوات وتقنيات المؤرخ الحديث.

ومن بين أولئك الذين كتبوا بالكرواتية فى القرن الثامن عشر، كان تيتو برزوفاشكى Brezovacki (١٧٥٧ - ١٨٠٥) من زغرب، الذى كان أعظم الموهوبين، وكان فى الأصل راهبا بولينيا (من أتباع القديس بول)، ثم تحول الى عالم الكتابة بعد تصفية المذهب الذى كان يتبعه. وكان ناقد اجتماعى وقف ضد الفساد والخرافات وعارض الوضع السياسى فى كرواتيا وكان يكتب لتعليم الآخرين. وقدم فى كتاباته شخصيات تمثل مختلف الطبقات الاجتماعية وأوجه عيوبها بقدر كبير من الوضوح. ثم أصبح مهما ككاتب مسرحى لفرقة من الهواة فى زغرب. وهناك مسرحيتان من أعماله وهما «تلميذ الساحر» Sorcerer' s Apprentice، و «ديوجينز» Diogenese تصلحان للتمثيل فى كل عصر حتى اليوم (المسرحية الثانية عبارة عن قصة خادم يقوم بخدمة شخصين لايعرفان أنهما شقيقين).

أما المؤلف الوحيد الآخر الذى كان له مغزاه خلال ذلك القرن فهو ماتيا رليكوفيتش Reljkovic (١٧٣٢ - ١٧٩٨) ابن سلوفينيا. وقد اشترك فى حرب السنوات السبع ضابطا. ومن هنا تعرض للاعتقال والتنقل بين مختلف المدن الألمانية حيث أتيحت له الفرصة ليقارن الحياة هناك بالحياة فى بلده. ولما تحررت سلوفينيا من الأتراك عاشت فى وضع بائس تحت سيطرة الدوائر الكنسية، أو تحت سيطرة حكام علمانيين لم يكونوا يفهمون فيما يبدو مشكلات الشعب الذى يخضع لهم. وقد انتهت المقارنة التى عقدها رليكوفيتش الى ان ينظم «الساطير»* The Styr، وهى قصيدة فى قالب

* الساطير مخلوق أسطورى نصفه الأعلى بشرى والأسفل حيوانى (المترجم).

الشعر الشعبي نشرت في درسدن عام ١٧٦٢. وقد خصصها رليكوفيتش لنقد مشكلات سلوفينيا وأوضاعها العامة، لكنه كان يقدم ما يفيد قضية البناء أيضا. وسرعان ما اكتسبت هذه القصيدة شعبية في أوساط المتعلمين وغير المتعلمين، لكنها أغضبت السلطات. وعلى كل حال فانها تستحق الاهتمام وجديرة بالاشارة لما تقدمه من شكل شعرى ومضمون أيضا. غير ان أعمال هذا الرجل الأدبية الأخرى لم ترق الى مستوى قصيدته الأولى التى نشرها.

أما فيما يتعلق بالصرب، فمن الملاحظ ان خضوعهم للحكم العثماني فترة طويلة من الزمن منعهم من ان يخلقوا ابداعات بالمقارنة مع الكرواتيين. وفيما عدا الأشعار الشعبية فقد انحصر النشاط الأدبى لهذا الشعب في أعمال الرهبان في الأديرة المختلفة، وهى أعمال غير ذات قيمة أدبية مهمة. ويعتبر بايزييه Pajsije (١٥٥٠ ؟ – ١٦٤٧) الشخصية الثقافية الوحيدة المهمة خلال الفترة قبل الهجرة الى بلاد الهابسبورج. وهو أحد رعايا أسقفية ايبك Ipek بعد أن أعاد العثمانيون تأسيسها في ١٥٥٧. والعمل الوحيد الذى قدمه وهو سيره ذاتية عن اصطفان الرابع الأوروسى (١٣٥٥ – ١٣٧١) آخر حكام الصرب، عمل لا قيمة له. لكن جهوده ونشاطه في جمع المخطوطات وتشجيعه الرهبان على ان يقوموا بمثل مايقوم به، ونسخ نسخ أخرى، كان عملا له مغزاه وكانت له نتائج بعيدة. ولقد تغير الموقف بعد الانتقال الى اراضى الهابسبورج حيث ظهر عدد كبير من الكتاب وكان معظمهم من رجال الدين الذين بدأوا يستخدمون لغة مصطنعة الى حد ما عبارة عن مزيج من لغة الكنيسة السلوفينية والتعبيرات الشعبية مع استعارة كثيفة من الروسية. وقد أصبحت هذه «اللغة الأدبية» الجديدة واسطة للنماذج المبكرة للأدب الصربي الحديث. وكانت مفهومة فقط داخل دائرة رجال الدين وحفنة متناثرة من المتعلمين في المدن من غير المتخصصين في شئ معين، وقلة من سكان المناطق الريفية.

كان دير شنتندر Szentendre شمال بودا على الدانوب، أول مركز لهذه اللغة الأدبية الصربية الجديدة. وقد أسسه رهبان مدينة راشا Raca (على نهر سافا الى الغرب من بلجراد) من أتباع الراهب أرسينيه الثالث في عام ١٧٩٠. وقد كتب كيبريان Kiprijan أحد هؤلاء الرهبان أول دراسة عن أشكال وقوالب الشعر الصربي. أما المركز الحقيقي للثقافة الصربية بما في ذلك الأدب، فقد كان في جهة الجنوب في حى ڤويڤودينا Vojvodina حيث بدأ ثلاثة من الكتاب الذين تستحق أعمالهم الذكر وهم: زهاريا أورفلين Zaharija Orfelin (١٧٢٦ – ١٧٨٥)، ويوڤان رايتش Jovan Rajic (١٧٢٦ – ١٨٠١)، ودوزيتى أوابرادوفيتش Dositej Obradovic (١٧٤٢ – ١٨١١).

كان أورفلين رجلا مدنى علماني، وعلى درجة كبيرة من التعليم تحصل عليه بمجهوداته الذاتية أساسا. وتولى عدة وظائف متنوعة في حياته التى قضاها في كل من المدن الرئيسية لڤويڤودينا وفي فيينا والبندقية. وكان انتاجه الأدبى متنوعا شأن وظائفه ويتناول أمور كثيرة ابتداء من الكتابة للمدارس الأبتدائية الى دراسة أصول زراعة العنب. وقد نشرت معظم أعماله بدون توقيع أو نشرت باسم مستعار. وكل منها يستهدف التعليم بشكل أو بآخر. ومن المؤكد انه كان أفضل شعراء الصرب في ذلك القرن. وقد نشر سيرة ذاتية عن بطرس الأكبر، ورأس تحرير المجلة السلافية –

الصربية فى البندقية عام ١٧٦٨ حيث كانت تنشر مقالات فى موضوعات متنوعة، وكانت أول جريدة من نوعها .

أما رايتش فقد كان قسا تعلم فى كييف، وارتحل الى جهات متعددة يجمع معلومات لدراسة تاريخية بعنوان «تاريخ الأمم السلافية وخاصة البلغاريين والكرواتيين والصرب»، حيث نشر أخيرا فى أربع مجلدات بفيينا ١٧٩٤ - ١٧٩٥. ولم يكن رايتش، عكس الأب بايزيى Paisii البلغارى اللذان تصادفا معا فى جبل آثوس Athos، مهتم كثيرا أو شغوف بشعبه «كمحاولة لرؤية تاريخ مختلف السلافيين الجنوبيين كشعب واحد»[1]. وقد استخدم فى كتاباته اللغة الادبية المصطنعة الجديدة، وبالتالى لم يقرأ له الا قلة من القراء فكان تأثيره محدودا جدا. ومع هذا فان كتابه الذى انفق فيه سنوات من البحث الوثائقى يظل أول محاولة للتاريخ العلمى للسلافيين الجنوبيين.

وأما أوبرادوفيتش فكان أعظم الكتاب الصربيين قاطبة، فقد تعلم كيف يقرأ وهو فى سن غضة، ثم أصبح وهو فى شبابه راهبا لكى يتعلم أكثر وأكثر، ولكى يصبح قديسا. غير أن حياة الرهبنة فى الدير أصابته بالاحباط، اذ اكتشف جهل الرهبان، وبدأ يكرس نفسه للمعرفة، ومن ثم قضى أكثر من ثلاثين عاما فى رحلات مختلفة عبر أوربا، من انجلترا الى استانبول ثم إلى آسيا الصغرى، وأصبح على دراية واسعة ليس فقط بعدة لغات، بل بالفلسفة والرياضيات والعلوم والأدب. كان أول كاتب يشيع أفكار التنوير، ويدافع عن مبادئ الوحدة والأخوة والتسامح الدينى بين السلافيين الجنوبيين. وكان أوبرادوفيتش يريد، شأن أورفلين، محاربة نفوذ الرهبان الديريين عن طريق تعليم المناهج الحديثة، وبهذا يحقق التقدم فى تنمية شعب بلاده. لقد كان لديه الكثير لكى يقوله، ولأنه كان يكتب بلغة شعبه وليس باللغة المصطنعة الجديدة، فقد كان تأثيره عظيما. على ان التيمات التى كان يكتب فيها لم تكن أصيلة، فقد اقتبس بشكل واضح موضوعاته من الأدب العالمى ابتداء من قصص ايسوب الخرافية Aesop 's Fables الى الأعمال الحديثة، لكنه كان يتمتع باسلوب أصيل ومهارة ملحوظة. وقد أصبح نموذجا للأدب الصربى الشعبى الحديث الذى ارتفع الى المستوى الأدبى اللائق حتى لقد حاكاه كثيرون. وقد نشر عملان من أعظم أعماله شعبية فى القرن الثامن عشر فى عامى ١٧٨٣ - ١٧٨٨، وهما : الحياة والمغامرات (سيرة ذاتية)، وأساطير (وهى على نمط قصص ايسوب، وتحتوى على نصائح عملية فى وقتها)، فضلا عن عدة اعمال أخرى أقل شعبية. ولقد كسبت الصرب بوجود أوبرادوفيتش عملاقا أدبيا له تأثير قوى، وتجاوزت نشاطاته مجال الكتابة الى السياسة فى نهاية حياته حيث جعلت منه أحد الرجال العظام فى تاريخ الصرب الحديث.

واذا كنا لانجد الا القليل لنذكره عن الكتاب الصربيين بالقياس للكرواتيين، فان ما يتعلق بالكتاب البلغاريين أقل من هذا بكثير، ذلك ان الاحتلال العثمانى قضى بسرعة على بدايات مدرسة أدبية ذات قيمة أدبية جيدة كان تأثيرها تجاوز الأراضى السلافية الى الامارات الرومانية عشية

(1) Hans Kohn, The Idea of Nationalism (New York: Macmillan , 1961)n , P. 550

الغزو[١]. فلقد عانى البلغاريون كثيرا شأن الصربيين من الحكم العثمانى المباشر طوال عدة قرون، لكنهم كانوا قريبين من أدرنه واستانبول بدرجة أكثر من اقتراب اقرانهم السلاف بالغرب. وكان لقرب البلغاريين من العواصم العثمانية نتيجتين: أن الأغلبية البلغارية كانت الأكثر رقابة تقريبا على سكان الامبراطورية العثمانية كلهم، وفى الوقت نفسه كانت أمامهم فرصا كثيرة للتعاون مع الغزاة. ومن ناحية أخرى لم يحدث لأى شعب من «شعوب ولايات أوربا العثمانية» ان وتوصل فى تطوره الى أن يكون طبقة شبه وسطى، مثلما حدث بالنسبة للجوربجية البلغار، الذين تمتعوا بامتيازات اقتصادية معينة، بل وتولوا وظائف ادارية صغيرة فى القرن الثامن عشر. وعلى هذا، فبالرغم من انه لم يكن باستطاعه الأغلبية البلغارية ان تعبر عن نفسها، استطاعت الأقلية الصغيرة المتمثلة فى شريحة الجوربجية. وكانت هذه القلة لسوء الحظ تنظر الى مصالحها فقط وتتعاون مع العثمانيين، ولم تكن تربطها بالجماهير الا اللغة التى يتحدثون بها.

وفى ظل هذه الظروف يمكن فهم نوعية الثقافة القائمة وراء أسوار الأديرة، فى كل من بلغاريا ومقدونيا وجبل آثوس، حيث حفظت الوثائق وتم نسخ صور منها، وبدأت «المدرسة - الصومعة» لتعليم صغار الرهبان بصفة أساسية. ومن آن لآخر تلقى أناس آخرون بعض التعليم فى تلك المدارس، التى قدمت نموذجا لمراكز صغيرة للتعليم العلمانى (المدنى)، والتى تجاوزت مناهجها التعليمية المتطلبات الأساسية لتعلم القراءة والكتابة التى يحتاجها المهنيون من طوائف الحرف، والذين عملوا مدرسين وطلاب فى هذه المؤسسات المدنية. ومع هذا فكل هذه المدارس (بنوعيها الدينى والمدنى) لم تقدم تعليما كافيا ليكون أساسا لحياة ثقافية حقيقية. وكان التعليم البسيط الذى كان فى الأديرة ينتمى أساسا لمدرسة العصور الوسطى، واستمد أهميته من كونه فقط أنه حفظ لغة أمكن استخدامها فى القرون التالية كأساس لأدب بلغارى حديث.

ومع هذا فثمة تطورات منفردة وقعت خارج الأراضى البلغارية لها أهمية تاريخية أكثر من أهميتها الثقافية. ففى ١٥٠٨ ظهر أول كتاب بلغارى مطبوع فى رومانيا يتعلق بالطقوس الكنسية. وفى ١٦٥١ طبع فى روما كتاب آباجار Abagar خاص بالصلوات الذى يعتبر أول مطبوع يحتوى على بعض اشارات بلغارية حديثة[٢].

والواقع أن الرينيسانس الحقيقى فى بلغاريا لم يحدث حتى القرن التاسع عشر. ومع هذا فقد ظهر فى القرن الثامن عشر الأب بايزيى Paisii (١٧٢٢ - ١٧٩٧)، وستويكو فلاديسلافوف Stoiko Vladislavov (١٧٣٩ - ١٨١٥ ؟) الذى يشخص وجوده ميلاد روح جديدة، وبالتالى تجدر الاشارة اليه فى هذا الفصل. ولد بايزيى فى بانسكو Bansko

(1) See Peter Dinekov, "L'ecole Litteraire de Tarnavo", Etudes Balkaniques (1972) : 5 - 111

(٢) هناك كتابان باللغة الأنجليزية يحتويان على معلومات عن الحياة الثقافية البلغارية: الأول ألفه ثلاثة: Nikolai Todorv, Lyubomir Dinev, and Lyuben Malnishki, Bulgaria, Historical and Geographical Outline (Sofia Press, 1968) and D. Kossev, H. Hristov, and D. Angelov, (A Short History of Bulgaria (Sofia: Foreign Languages Press, 1963).

(بلاجويفجارد Blagoevgard) في شمال مقدونيا. وفى سن الثالثة والعشرين أصبح راهبا فى دير هيلندرHilender على جبل آثوس. وأثناء عمله فى مكتبات الجبل استطاع ان يجمع معلومات عملية تتعلق باهل بلاده. وبعد حوالى عشرين عام وفى ١٧٦٢ نشر كتابه «تاريخ السلاف - البلغار»[١]. وهذا الكتاب صغير الحجم والذى كتب بالسلافية الكنسية بأسلوب معقد وعتيق بطل استعماله، كان رواية فى مداخله، وحيويا جوهريا من الناحية اللغوية. كما كان كتاب يعبر عن وعى بالوطنية البلغارية التى ابأسها القهر السياسى العثمانى، والسيطرة الاكليروسية لليونان، وافتقاد شعبه اليقظة القومية. ولقد قدم الكتاب صورة متألقة زاهية متوهجة لقياصرة بلغاريا العظماء فى الماضى، وعمالقة كل من كايرل Cyril، وميثوديوس Methodius، وكذا انجازات أهل بلاده الثقافية والسياسية. وكان هدفه الرئيسى ان يدرك البلغاريون أنهم شعب له ماض عريق، وأن عليهم ان يعملوا بدأب من أجل مستقبل مزدهر يماثل ذلك الماضى العريق. ويتحدث الكتاب عن بلغاريا وعن حب الموطن الأصلى وعن اللغة المحلية. وعلى الرغم من ان الكتاب لم يطبع الا بعد حوالى ثمانين عاما، الا أنه كان ذا تأثير على البلغاريين الذين اتبعوا نصيحة المؤلف حين قال لهم: انسخوا هذا الكتاب وادفعوا لكل من يعرف لكى ينسخه ويحتفظ به »[٢]

كان ستويكو ڤلاديسلافوف، وهو أحد الذين تأثروا بكتاب بايزيى واجتهد أكثر من غيره لاشاعة أفكاره فى أواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر، احد البلغاريين القلائل الذين صعدوا الى منصب الأسقف. وقد ولد فى كوتل Kotel، والتقى ببايزيى فى ١٧٦٥، ثم أصبح أسقف فراتزا Vratsaباسم الأسقف سوفرونى Sophronii. ولم تكن حياته مريحة بشكل عام حيث انتهت فى منفاه فى ولاشيا. وقد فعلت عظاته، وكتاب الأحد (١٨٠٦)، وسيرته الذاتيه بقلمه «حياة وآلام سوفرنيوس الخطئ» فعلها لاشاعة أفكار وأهداف بايزيى بين الشعب. كما كانت من بين الأعمال المبكرة التى كتبت فى لغة بلغارية حديثة جيدة، ومن هنا كان لها مغزاها. والحقيقة ان كل من بايزيى وسوفرونى يمثلان بداية الرينيسانس البلغارى، وكانت لهما أهمية تاريخية وثقافية.

٤ - اليهود[٣]

عندما بدأ الغزو العثمانى لجنوب شرقى أوربا كان اليهود الذين يتكلمون اليونانية

(١) أفضل الأعمال التى تتناول بايزيى وعمله كتاب: D. Kosev, Al. Buemov, Hr. Hristov, V. paskaleva, and V. Mutafechieva, Paisii Hildendarski I negovata epoha (Sofia: BAN, 1962) (بايزيى الهيلاندارى وزمانه) ويعتبر الكتاب مفيد للقارئ العام اذ ينتهى كل فصل من فصوله بملخص باللغات الغربية.

(2) Hans Kohn' s translation, The Idea of Nationalism, p. 544.

(٣) تعتمد الصفحات التالية بصفة رئيسية على الكتب التالية:=

ويعرفون بالروم Romaniots أو الجريج Gregos يعيشون فى عدد كثير من المدن المغزوة. على انهم لم يكونوا كثيرين بشكل عام. وبعد وصول اليهود السفارديم الى تلك الجهات، تم استيعاب اليهود اليونانيين ضمن هذه الجاليات التى تتميز بأنها أكثر تقدما وأكثر مهارة. ولم يجد هؤلاء المهاجرون الجدد (السفارديم) يونانيين نظراء لهم فى العقيدة فحسب، بل لقد وجدوا أيضا بعضا من جاليات اليهود الأشكنازى الذين قدموا من وسط أوربا فى هجرات مبكرة وأقدم من السفارديم وتعود الى القرن الخامس عشر زادت فى أعداد كبيرة فى القرن السادس عشر. ولم يأت منتصف القرن السادس عشر الا وكان عدد من الجاليات الاشكنازية النشطة قد استقر فى مدن كثيرة، منها استانبول وأدرنه وصوفيا وبلفن Pleven وڤيدين وتريكالا Trikala وأرتا Arta، وحتى فى سالونيك مركز السفارديم القوى. وهذه الجاليات التى يعود وجودها الى أيام حكم السلطان محمد الثانى (١٤٥١ – ١٤٨١)، وجدت أن الحياة تحت حكم العثمانيين أفضل بكثير من الحكومات التى كانوا يخضعون لها فى بلادهم الأصلية، حتى لقد أرسلوا خطابات الى ذويهم فى المحيط الجرمانى لكى يلحقوا بهم[١]. وحيث أن الجاليات الاشكنازية ظلت تعيش منفصلة عن سائر اليهود، فقد أصبح السفارديم هم العنصر اليهودى السائد فى الامبراطورية العثمانية.

كان يوسف ناظى (١٥١٥ – ١٥٧٩) أشهر يهودى سفاردى يعيش فى الدولة العثمانية. وقد ولد فى البرتغال باسم ياهوميجوز Joao Miguez حيث هاجر أولا الى انتورب ومنها الى استانبول فى ١٥٥٤ ومعه قدر لابأس به من مال. وهناك أصبح صديقا لمحمد صوقوللو والسلطان سليم الثانى (١٥٦٦ – ١٥٧٤) الذى عينه دوقا لناكسوس Naxos، فضلا عن مصالحه التجارية المتعددة فى العاصمة ونفوذه الهائل فى الشؤون الخارجية، فهو الذى حث بقوة أكثر من غيره على شن الحرب ضد البندقية حيث حصلت الدولة العثمانية بمقتضاها على جزيرة قبرص فى ١٥٧٠. ،هناك سولومون آبنايش Abenayish (١٥٢٠ ؟– ١٨٠٣) والذى ولد باسم الفارو ميندس Alvaro Mendes، وهو أقل شهرة من يوسف ناظى، لكنه كان صاحب نفوذ فى رسم السياسة الخارجية للدولة. وقد تولى دوقية ليسبوس (ميتلين Mytilene) هو الذى دعا الى ان تتبنى الدولة العثمانية سياسة بحرية معادية للأسبان.

على أن أكثر الاشكنازيين نفوذا كان سولومون أزكنازى (١٥٢٠ – ١٦٠٣) الطبيب الشخصى لمحمد صوقوللو وصديقه. وقد ولد وتعلم فى ايطاليا، وعمل فى بولندا قبل ان يذهب الى

= Abram Leon Sacher, A History of the Jews (New York: Alfred A. Knopf, 1937), two books by Gershom G. Scholem, Msjor Trends in Jewish Mysticism (New York : Schocken Books, 1941), Sabbatai Zevi , The Mystical Messiah (Princeton University Press, 1973), Israel Halpern, "The jews in Eastern Europe, " and Itzhak Ben - Zvi, " Erets Yisreal under Ottoman Rule, 1517 - 1917," both of which are in Louis Finkelstein, ed., The Jews, Their History (New York: Schocken Books, 1972), H. z. Hirschberg, "The Oriental Jewish Communities, "in A. J. Arberry, ed., Religion in the Middle East, 2 vols. (Cambridge, The University Press, 1969)m, vol. 1 - Judaism and Christianity.

(1) see H. Z. Hirschberg, "The Oriental Jewish Communities," P. 146

استانبول. وكانت معرفته بهذين البلدين (ايطاليا وبولندا) محل تقدير كبير من الباب العالى وكذا خبرته الطبية وقد لعب دورا كبيرا فى تشكيل سياسة الدول تجاه بولندا، وعمل سفيرا للدولة العثمانية فى البندقية[1]. ورغم وجود عدد كبير من الأطباء ورجال السياسة والتجار والفنانين، الا ان ولايات أوربا العثمانية لم تكن تمثل أهمية خاصة بالنسبة ليهودها. على أن الأمان المادى الذى حققه يهود الغرب لم يقابله منجزات ثقافية مماثلة لما قام به يهود الشرق الأدنى، حيث أصبحت القدس (أورشليم فى الأصل الانجليزى) وصفد وغزة وحتى القاهرة مراكز ثقافية مهمة لليهود أكثر مما كانت تمثلة سالونيك مثلا. ورغم احياء الروايات والأغنيات الشعبية بين الجاليات اليهودية، الا ان نشاطاتهم ظلت مركزة حول معارفهم التقليدية.

وعندما شاع بين الدارسين فى ولايات الشرق الأدنى دراسة القبلة* خلال القرن السابع عشر، ظهرت شخصية سباتاى زڤى Sabbatai Zevi (١٦٢٥ - ١٦٧٦) التى أثارت الجدل حولها. وقد ولد فى أزمير، وكان مريضا بشكل عام، وقيل عنه أنه مجنون ومختل، ولو ان ذلك لم يثبت. وقد أعلن فى البداية عن أنه تلقى «رسالة» فى ١٦٤٨ لكنه لم ينشرها بين الناس. والحقيقة أنه لم يكتب شيئا، وأن شهرته تعود الى ناثان الغزاوى (١٦٤٤ - ١٦٨٩) الذى التقى به بعد رحيله الى القدس فى ١٦٢٢ متنقلا بين مدينة وأخرى منذ أبعد من أزمير فى ١٦٥١، اذ كان ناثان هو الذى اكتشف «شريعة» ساباتى معلنا أنه المسيح المنتظر. كانت الرسالة التى يعظ بها ساباتى وناثان رسالة باطنية غير شرعية أساسا، لها طقوسها الغامضة. وفى ١٦٦٣ وكانت الجالية اليهودية فى القدس فى حاجة شديدة الى المال، أرسلت سابتى إلى القاهرة طلبا للمساعدة. وهناك قابل زوجته الثالثة سارة البولندية الأصل، وهى التى أصبحت أكبر متحمس لنشر تعاليمه فى الغرب بعد وفاته، رغم أنها لم تكن مؤمنة دائما.

وعلى الرغم من ان تعاليم ساباتاى زڤى لم توضع ابدا فى صيغة واضحة، الا ان صوفيته المسيحية جذبت أتباعا كثيرين، وكشفت عن عواطف عميقة، وعكرت صفو خاطر التلموديين الأصوليين. ويذكر جرشوم ج شالوم Gershom g. Schalom ان «الساباتيانية تمثل أول ثورة خطيرة فى اليهودية منذ العصور الوسطى، وكانت فكرة باطنية أدت الى تفكك اليهودية الأصولية للمؤمنين». كما أدت هرطقتها الى تفجر اتجاهات عدمية كانت متوارية الى حد ما بين بعض الأتباع. وأخيرا شجعت على نمو عاطفة من الفوضوية الدينية على أساس صوفى»[2] ومن ثم فلا عجب ان لجأت الحاخامية الى السلطان الذى أمر زفاى ان يمثل أمامه فى عام ١٦٦٦.

وقبل ان يغادر زفاى القدس كان هذا الذى ادعى أنه سيد العالم قد قسم الكرة الأرضية بين ٢٦ شخصا من أتباعه. وفى استانبول قبض عليه وأرسل الى سجن أبيدوس Abydos (على الشاطئ

* القبلة بفتح القاف والباء مذهب تصوفى عند اليهود (المترجم)

(1) Cecil Roth, " The European Age in Jewish History, " in Louis Finkelstin, The jews , pp. 255,56

(2) Gershom G. Scholem, Major Trends, p. 299.

الآسيوى للدردنيل). وهناك عاش كأمير صغير يتلقى الولاء من الآف الأتباع. وعندما مثل أمام السلطان خيره بين الموت أو الارتداد عن دينه. وقد آثر زفاى الارتداد عن يه يهوديته واعتنق الأسلام باسم محمد افندى، وأصبح حارس باب السلطان. ورغم أنه مات مخزيا ملوث بالعار فى مدينة أولشينى Ulcinj (دولشينجو Dulcingo)، الا ان نفوذه وللدهشة ظل قائما مدة طويلة، وأثر تأثيرا عميقا على الجاليات اليهودية فى ولايات أوربا العثمانية، وشاعت تعاليمه بين العامة.، كما سبب اعتناقه للاسلام امتعاض بين اليهود وانقسام، وأضاف مشكلة أخرى الى المشكلات التى كان يواجهها يهود الامبراطوزية العثمانية.

كانت بعض مشكلات اليهود هذه قديمة قدم استيطان السفارديم والاشنكازيين أنفسهم. ولم يقتصر انقسامهم على سفاردى واشكنازى فقط، بل كانت هناك اختلافات كبيرة وحادة داخل كل فريق، وتنحدر من الأصول البعيدة لكل منهم، فالاراجونيون على سبيل المثال (نسبة الى أرجونه باسبانيا) بينهم خلافات حادة بشأن الطقوس والشعائر والوظائف. وبشكل عام فلم يكن اليهود أبدا جاليات حقيقية، بل كانوا جماعة من الفسيفساء من قطاعات صغيرة الحجم، يوحد كل منها الأصل والمهنة والطقس الدينى. وقد تدعم الاتجاه نحو الانشقاق بفضل النظام العثماني والأسلوب الذى جمع كل اليهود معا دون أن يأخذ فى الاعتبار أي فروق بينهم، حتى التقسيم الأساسى بين السفارديم والاشكنازيين.

كما أن نمو التعصب العثمانى تجاه غير المسلمين فى أواخر القرن السادس عشر والقرن السابع عشر قد قوى من مشاعر الكراهية الدفينة والتنافس بين أبناء الجالية اليهودية، وان لم تكن بالدرجة نفسها التى كانت بين المسيحيين، اذ كان بامكان اليهود فى القرن السابع عشر اذا أرادوا، الهجرة الى هولندا أو انجلترا، ومن ثم يتغير مصيرهم فى الحياة.

وأمام هذا الانقسام اليهودى كانت رسالة ساباتاى زفاى تعطى أفضل حل لاشكالية المسيح المنتظر، أو الخلاص الفردى. فقد استقبلت التعاليم الساباتيانية فى «ولايات أوربا العثمانية» بحماس بالغ، ومن ثم أضافت بعدا له مغزاه فى تفكيك الجاليات اليهودية، فقد نظر اتباع زفاى فى البلقان الى اعتناقه الاسلام باعتباره «أرقى تصرف صوفى»، ويتطابق تماما مع اليهودية. وقد حذا حذوه أربعمائة عائلة من يهود سالونيك، وأصبحوا هم وأولادهم وأحفادهم يعرفون حتى اليوم باسم يهود «الدونمة»، اى مسلمى سالونيك اليهود الأصل الذين يعيشون فى تركيا. وبعد وفاة زفاى بدأ عدد اليهود فى جنوب شرقى أوربا فى التضاؤل بشكل حقيقى.

ورغم هذا التضاؤل، الا أن الاقامة الطويلة لليهود وخاصة السفارديم فى جنوب شرقى أوربا، ساعدتهم على الاحتفاظ بتقاليدهم وطقوسهم الدنية. ولغتهم، وحياتهم الجماعية فى ظل ظروف كانت أفضل من أى مكان فى أوربا خلال تلك السنوات الطويلة. ولقد كانت هذه التقاليد مع بعض الثروة، هى التى أخذها معهم اليهود عندما بدأوا فى الانتقال ناحية الغرب. كما حملوا معهم ايضا أفكارا انبثقت من الساباتيانية، وأصبحت مهمة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث

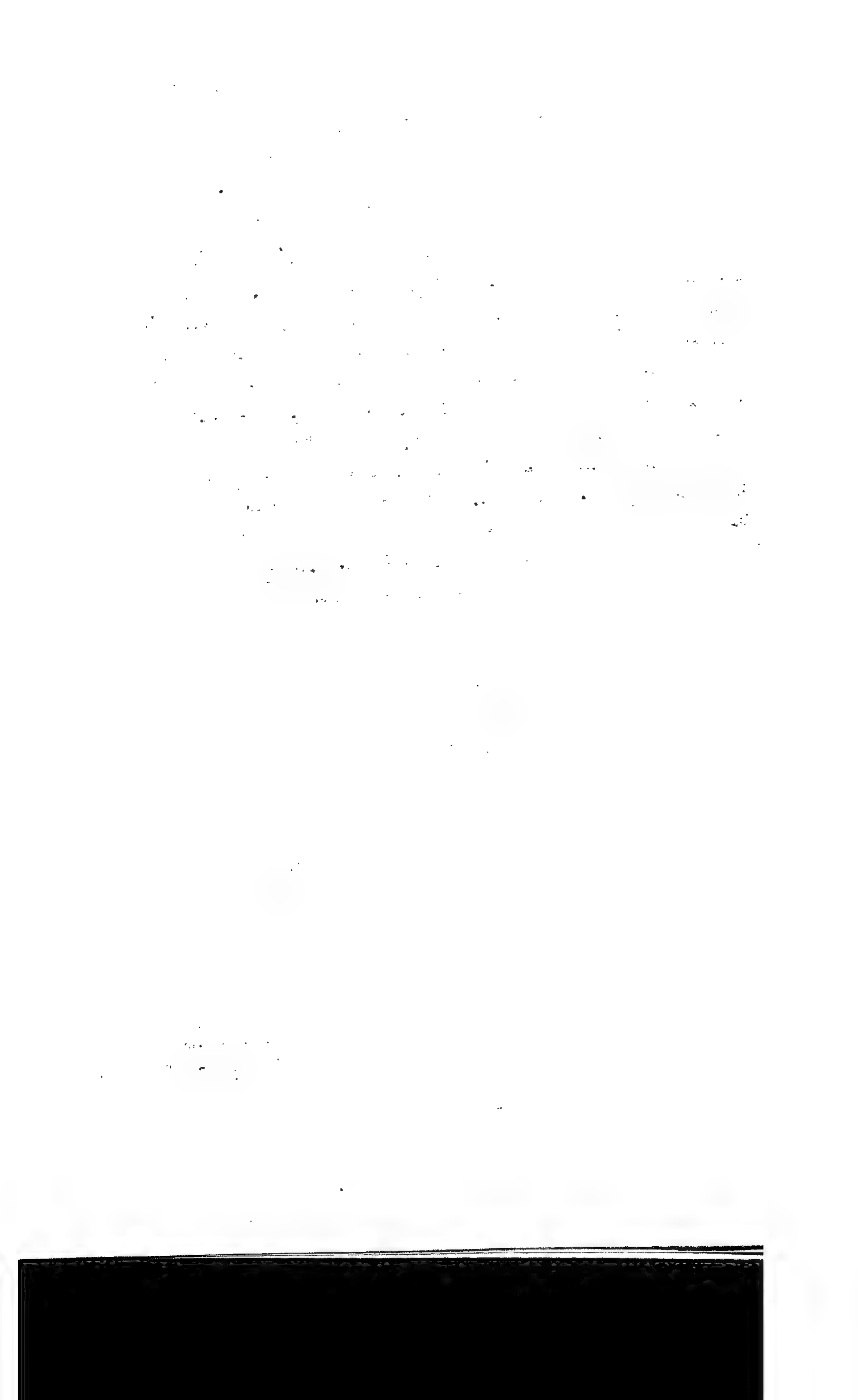
ساعدت على ايجاد يهودية اصلاحية على حد قول شولم[1].

ورغم أنه كان بامكان اليهود الاحتفاظ بأفضل ما هو عزيز لديهم للمستقبل، الا أنهم كانوا يختلفون عن سائر جنوب أوربا فى الدرجة فقط. فقد كانوا أقل عددا بالنسبة للجماعات الاثنية الأخرى، ولم يكونوا محليين أو من أهل البلاد أصلا، ولهم تاريخ منفصل وتقاليد لا ترتبط بالمنطقة كما كانوا أقل نسلا وذرية من السلافيين أو اليونانيين.

ومن الملاحظ أنه حتى بين اليونانيين فقدوا معظم المؤسسات السياسة والادارية والتقاليد، كما هو شأن معظم فنونهم المرئية والمعمارية والتى كانت «تجرح» أذواق العثمانيين - المسلمين وقيمهم، ولم يحتفظوا الا بتقاليدهم وبلغتهم، ونظموا أشعار شعبية تصف حياتهم تحت الحكم العثمانى.. أما التقدم الذى صنعه السلافيون فلم يحدث الا فى المناطق التى لم يكن للأتراك رقابة مباشرة عليها. ولم يكن فى مقدرة اليونانيين -العثمانيين الا تطوير ثقافتهم حتى ولو بدرجة بسيطة. وينبغى ان نتذكر أن مساحات كبيرة من المناطق التى عاش فيها اليونانيون. كانت تحت حكم البندقية، أو كان يديرها صفوة من كبار اليونانيين يرضى عن حكمهم العثمانيون. ولقد أوجدت هذه الظروف مع التقدم الثقافى الكبير الذى أحرزه اليونانيون عند الغزو العثمانى وسيطرة اليونانيين على الكنيسة الارثوذكسية، ظروفا مواتية لكى يستغلوها لصالحهم. ورغم ان طبيعة الادارة العثمانية مسئولة الى درجة بعيدة عن بقاء كل شعوب جنوب أوربا وحيويتهم، الا أن حب هذه الشعوب لتقاليدها وثقافتها، والتى عبر عنها بعض الكتاب الذين ذكرنا أعمالهم فى هذا الفصل هو الذى كون شخصيتهم القوية والتى ظلت باقية رغم كل ماتعرضوا له.

✣

(١) نفسه، ص ٣٠١.



الفصل الثالث عشر

النتائج

١ - العصر العثمانى

ناقشنا في الفصلين الأول والثانى بصفة خاصة طبيعة وتنظيم الادارة والمجتمع العثمانى. ولكى نقيم آثار السيادة العثمانية على جنوب شرقى أوربا، لابد من العودة بايجاز الى الموضوعات التى أثيرت فى هذين الفصلين مع التركيز على بعض الملامح هنا وهناك لاكتشاف ما تقدمه من مغزى.

كانت الدولة العثمانية امبراطورية لكنها لم تكن كالامبراطورية الرومانية القديمة أو امبراطوريات غرب أوربا، فعندما كان الرومانى القديم يعلن فى كبرياء «المواطنة الزومانية» Civis Romanus sum لم يكن يعبر بهذا عن الكبرياء الذى يشعر به القوميون هذه الأيام، ولكن ما كان الرومانى يشير اليه بكل كبرياء هو مجموعة من الحقوق والامتيازات المقننة التى جعلته يتميز عن الآخرين. وحيث ان تلك القوانين كانت قوانين روما، وان الامبراطورية الرومانية ما هى الا تلك المدينة التى منح مواطنوها حقوق المواطنة، لمسألة توضح بجلاء معنى محلى شبه قومى لهذا المصطلح، حتى ولو كان الفرد الذى يردد هذه الكلمة لم يكن قد رأى فى حياته تلك المدينة الامبراطورية. والحق أنه لم تكن هناك روما واحدة فقط ثم ثانية وثالثة فيما بعد، لكن هناك رومانيون أيضا.

على هذا الأساس يمكن القول ان الامبراطورية العثمانية لم تكن امبراطورية قومية الطابع، كما لم تكن محددة بوحدة محلية لها مواطنوها. وقد انتقلت عاصمة الامبراطورية من سوجوت Sogut الى بورصه، إلى أدرنه، ثم الى استانبول فى النهاية. ولم يكن لها مواطنون، كما لم يكن لها لغة واحدة مثل اللاتينية واليونانية والانجليزية والفرنسية أو الهولندية، فالعثمانية نفسها وهى لغة الحكم والادارة، كان يتعذر على أغلبية الأتراك فهمها. لقد كانت الامبراطورية العثمانية عبارة عن حكم أسرة تستمد شرعية وجودها من مبررات دينية معينة. وفى هذا المقام يتطلب الأمر مقارنتها بالامبراطوريات العربية وحتى الصينية واليابانية.

لقد كانت الامبراطوريات العربية تستند مؤكدا على مبررات دينية، لكنها وباستثناء فترة الحكم الطويلة للأمويين والعباسيين، لم تكن حكم أسرات محددة. والحقيقة دون موارية ان تلك الامبراطوريات، وكذا كل الخلفاء الآخرين كانوا غير شرعيين. ذلك ان الدول العربية بعد محمد (هكذا فى الأصل الانجليزى دون اضافة صفة النبوة) كانت اسلامية، لكنها لم تكن محددة فى أسرة حاكمة بعينها. أما الأباطرة الصينيون فقد كانوا هم الآخرين يستندون فى حكمهم على

«تكليف سماوى». ولكن وبصرف النظر عن ان السماء لم تكن محددة فى اله معين، كان بالامكان نقل التكليف من أسرة حاكمة الى اخرى. ومع هذا فلم يكن الدين أو الأسرة الواحدة الحاكمة أساسان مهمان على قدم المساواة فى الامبراطوريات العربية أو الصينية كأساس لوجود الدولة، مثلما كان الأمر فى حالة العثمانيين. كما لم يكن استناد العثمانيين الى هذين الأساسين المزدوجين (الدين والأسرة) موجود أيضا عند اليابانيين بالقدر نفسه. فالسلطان لم يكن «ابن السماء» كما هو شأن امبراطور اليابان، حيث تعود أصول الشعب، والدولة، والعقيدة، والبيت الامبراطورى، الى الماضى الأسطورى نفسه. والامبراطورية العثمانية كانت دولة متعددة الأصول العرقية، ومتعددة اللغات، وحتى متعددة الأديان، يربط بينها حكم أسرة واحدة، تستمد شرعية حكمها من التقاليد التركية، ولكن تقرر فيها الواجبات والمسئوليات والالتزامات وفق اعتبارات دينية. وقد حدد هذان العنصران (الأصل والدين) اللذان ينتميان لأصول مختلفة، بناء الدولة ومكانة كل فرد فيها.

ويعود مفهوم السيادة فى هذا البناء إلى عنصرين بدونهما لايكون للدولة وجودا، ألا وهما الحاكم والاسلام. وكل مايمكن اضافته الى هذين الاعتبارين الأساسين من المؤسسات الادارية والاجتماعية التى أكدت صلاحيتها فى الدولة والمجتمع. ومن المهم أن ندرك أن هذين الأساسين الرئيسيين الاجتماعى والادارى، لم يكونا متطابقين ومتماثلين فى أسلوب العمل، اذ كان كل منهما مستقل عن الآخر من الناحية العملية.

فمن الناحية السياسية كان السلطان حاكما مطلقا من الناحية النظرية. وقد فوض فى بعض سلطاته هيئة رجال الادارة من الموظفين العثمانيين من الناطقين بالعثمانية ومن العناصر العثمانية التى تناظر عناصر الاقطاع – المسيحى «للقوميات السياسية» الأوربية (النبلاء). وكان هؤلاء يديرون مختلف الوظائف التى عرضنا لها فى الفصلين الأولين من هذا الكتاب. وعلى عكس نبلاء أوربا لم يكن لطبقة الموظفين العثمانيين أية حقوق شرعية رغم أن التقاليد خلعت عليهم سلطات واسعة النطاق، فهم يعينون، ويمكن طردهم والاستغناء عنهم، أو قتلهم وفق ارادة الحاكم ورغبته. وعندما تصبح هذه العناصر قوية أكثر من اللازم، يقوم السلطان ببساطة بتعيين آخرين من مصادر أخرى بغية اعادة تأسيس كيانه السيادى السياسى الخارجى. فاذا ما تبين عجزه فى هذا الخصوص يصبح هذا مؤشرا لبداية انهيار البناء السياسى للامبراطورية. كان الموظف العثمانى عضوا فى «الأمة السياسية» العثمانية لكن على غير رغبة من السلطان. ويستمد حقوقه وصلاحياته الوظيفية من تعيين السلطان له . ومع هذا فان كل الوظائف السياسية والادارية كانت مركزة فى أيدى هذه الطبقة، والتى تفتتت الى شريحتين: عليا ودنيا، داخل كافة التنظيمات الادارية السائدة التى سبقت الاشارة اليها. لقد كان لدى الامبراطورية العثمانية جهاز ادارى يديره موظفون مدربين من مختلف المستويات، وكان عليهم تنفيذ القرارات السياسية التى ظلت حقا مطلقا للحاكم.

لقد تكونت طبقة الموظفين العثمانيين لسبب محدد، ألا وهو ادارة الشؤون الادارية والسياسية للدولة. وهذه هى أهمية هذه الطبقة الوظيفية، وبالتالى لم يكن الأصل العرقى أو اللغة أو الدين، هو الذى وضع هذه الطبقة على قمة الهرم الاجتماعى. أما الطبقة الدنيا من هذا البناء فقد تكونت طبقا

للمعيار نفسه ألا وهو الأداء الوظيفى. وكل من يعيش فى الامبراطورية العثمانية من فلاحين، وحرفيين، وطوائف تجار وصناع، ورجال دين، وعمال، يؤدى كل منهم واجبا أو عملا ذا فائدة مباشرة أو منفعة للدولة. ومن وجهة نظر الحكومة المركزية كانت الأهمية النسبية لأي وظيفة تحدد المكانة الاجتماعية والطبقية لمن يقوم بها. وكانت كل مجموعة اجتماعية وظيفية منظمة تنظيما صارما ، ولكل فرد من أفرادها واجبات وحقوق معينة، ولأن الوظيفة الحقيقية للمجتمع تتلخص فى انجاز هدف واحد ألا وهو دعم الدولة. فقد كان لابد من التأكيد دوما على استقرار التقسيم الطبقى للسكان طبقا للخطوط الاجتماعية المهنية أو الوظيفية. وفى هذا المقام فان الامبراطورية العثمانية بقوانينها وتنظيماتها المتعددة والتى حكمت النشاطات الاقتصادية وحافظت على التقسيم المهنى أو الوظيفى لسكانها، استطاعت ان تحقق نمط النظام الامبراطورى الذى يقوم على أعلى درجة من التنظيم والمركزية، والتى حاولت اصلاحات الامبراطور دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥) ادخالها فى الامبراطورية الرومانية. وكانت التنظيمات تقوم على الافادة من العناصر الهامشية مثل القبائل حتى تكون نافعة على الوجه الأكمل. وبمجرد ولوج أحد تلك العناصر فى طبقة اجتماعية مهنية، فان وضعه الاجتماعى هو وأولاده يتأكد الى الأبد.

والجدير بالذكر أيضا أن الخدمة العسكرية تدخل ضمن الواجبات التى يتعين على الطبقة الادارية السياسية القيام بها. وعلى هذا فان طبقة حكام الاقاليم والشريحة الدنيا من موظفى الاقاليم الذين ينتمون الى هذه الطبقة، لم يكن لهم أي حق أو سلطة لتغيير القواعد والتنظيمات التى تحكم حياة اولئك الذين ينتمون الى وظائف أخرى. والحقيقة ان تجزئة المجتمع الى عدة شرائح وأقسام على ذلك النحو، وفرت قدرا معينا من الحرية الداخلية والمرونة داخل اطار القانون. وسمحت للطبقات لتوائم نفسها مع الظروف المحلية. وعندما تحطم هذا التقسيم الحاد للوظائف فى القرون الأخيرة، كان اشارة أخرى من اشارات انهيار الامبراطورية، اذ كان بامكان الأغنياء التربح من الوظائف بقدر أكثر مما كانت تعطيه ثرواتهم. كما كان بامكان الشريحة الدنيا من الموظفين العثمانيين اكتساب « وضعية» اجتماعية معينة من واقع تحويل بعض موارد خزينة الدولة الى جيوبهم.

فاذا نظرنا الى الأمر من الزاوية الادارية -السياسية، نجد أن الامبراطورية العثمانية كانت منظمة على أساس شرائح أفقية من الطبقات الاجتماعية طبقا لنشاطاتهم المهنية أو ظيفية! وكانت واجبات وحقوق كل طبقة من الطبقات تعكس درجة الأهمية التى تعلقها الحكومة على نشاطاتها الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى كان سكان الامبراطورية ينقسمون رأسيا حسب العقائد الدينية المشروعة قانونا. فبالاضافة الى المسلمين كان هناك أيضا الأرثوذوكس والأرمن واليهود. وكانت هذه الملل تنظيمات موازية، وكل منها مستقل داخل حدود اختصاصه. والحق أنه لم يكن لدى العثمانيين تصورا للتقسيم الاجتماعى الدينى يتطابق مع القوميات، أى يصبح التقسيم على أساس اجتماعى - قومى متجانس. وعلى الرغم من أن الاسلام كان دينا أكثر سموا فى نظرهم من أي عقيدة أخرى، فانهم لم يخضعوا العقائد الأخرى للاسلام. فنظام الملة لم يشكل فاصلا بين الحاكم والمحكومين.

لكن هذا الفاصل قد تشكل على أساس اختلاف الوظائف بين هيئة الموظفين العثمانيين والرعايا. ولم يكن يستند الى العقيدة رغم ان كل الموظفين العثمانيين من الناحية الفعلية كانوا مسلمين. وكان الغرض من نظام الملة بيساطة خلق ادارة امبراطورية فرعية، وبناء شرعى أساسى لأهل الذمة. ومن خلال النظام يمكن حكم امبراطورية عظيمة وعالمية ذاتيا، دون طبقة الادارة والحكم التى تتغير من حين لآخر. وفى الوقت نفسه ومن خلال نظام الملة هذا تكون الدولة قد أوجدت ظروفا معيشية مقبولة لأهل الذمة ومؤسسات شرعية قانونية لغير المسلمين. وفى هذا المقام فاننى اتفق مع مقولة كمال كربات Karpat بالنسبة للسلاطين الأوائل أنه «لما كانت الحكومة العثمانية قد قبلت فكرة الأقلية – الأغلبية أو توصلت الى مفهوم سياسى للقومية، فقد سهل عليها ازالة الرقع العرقية والدينية من ثوب الحكم، محولة اياها الى ثوب واحد لمجموعة واحدة متجانسة مسلمة أو تركية»[1] لقد كان نظام الملة اذن، حلا ابتكرته حكومة لم تكن تعرف ماذا تعني القومية. وعلى هذا فقد كان نظاما غير مألوف مع تصور مفهوم الأغلبية – الأقلية. «لقد ربط نظام الملة الفرد بالسلطة الحاكمة بقدر ما كانت تعنى كلمة الادارة، وأتمت من ناحية أخرى التركيب الطبقى الاجتماعى فى الاطار الديني – الثقافى»، على حد قول كربات[2].

ولقد تعايشت التقسيمات الرأسية والأفقية للمجتمع بشكل متساو، وطبع كل منها الآخر بصورة منه، ونتج عن ذلك فى النهاية شبكة معدنية كل فرد ينتمى الى مربع من مربعاتها، ويمكنه التحرك أو الانتقال بحرية نسبية داخل هذا المربع. والانتقال أفقيا من ملة الى أخرى كان ممكنا للجميع من خلال اعتناق الاسلام، على حين كان الحراك رأسيا داخل أية ملة أمر صعب ونادر الحدوث، لأن الانتقال الكثير عبر هذه الحدود قد يضر التوازن الاجتماعى – الاقتصادى الذى يقوم بقاء الدولة ووجودها عليه. وتصور المجتمع على أساس هذه الشبكة يعتبر اداة مريحة للتعرف على آثار الحكم العثمانى فى جنوب شرقى أوربا.

كان ازاحة الأمراء والنبلاء فى جنوب شرقى أوربا أحد النتائج الأولى للغزو العثمانى للمنطقة، فقد تم تصفية أغلبية الطبقة الحاكمة القديمة بسرعة بواسطة العثمانيين الذين رأوا ضرورة ازالة المصدر المحتمل للثورة والمقاومة. وأكثر من هذا فلم يكن من الممكن أن يدخل هؤلاء الأمراء والنبلاء فى قالب الشبكة الاجتماعية العثمانية لأنهم لم يكونوا يمارسون أي وظيفة للدولة. والذى حدث أنه اذا لم يكن قد تم تصفية أحد عناصر هذه الطبقة، فقد تم استيعابه على الأقل داخل طبقة الموظفين العثمانين باعطائه بعض وظائف طبقة الموظفين. وقد قبل اللوردات المحليون هذا النوع من الترتيب لأنه يضمن لهم الاستمرار فى الاستمتاع بحقوق كانت لهم قبل الغزو العثمانى، حتى ولو داخل نظام قانونى مختلف، وتحت رداء لالقاب جديدة، بل لقد أصبحوا غالبا بيروقراطيين

(1) Kemal Karpat, An Inquiry into the Social Foundations of Nationalism in the Ottoman State, From Social Estates to Classes, from Milletes to Nations, Research Monograph No. 39 (Xeroxes) of Center of International Studies of the Woodrow Wilson School of Public and International Affairs of princeton University (Princeton, 1973), p. 39

(٢) نفسه

عثمانيين ممتازين. على أن هذا النوع من الحالات كان ظاهرة محدودة.

لم يقاوم عامة الناس انهيار العنصر الحاكم القديم (النبلاء)، فلم يكن هناك ما يربطها بهذا العنصر، بل كانت تعانى الكثير من طبيعة سياساته التعسفية. ولقد انهار النظام الاجتماعى - السياسى الذى كان سائدا قبل الحكم العثمانى بابعاد هؤلاء الذين خلقوا هذا النظام وحافظوا عليه. ومن ثم أصبح ادخال النظام العثمانى للمنطقة أمرا ممكنا، وهو النظام الذى بدا أنه ينفذ بسهولة ويسر. والحقيقة أن ظهوره على هذه الصورة لم يكن راجع الى طبيعة النظام بقدر ما كان يعود الى اختفاء القيادة المحلية فى تلك المناطق طوال قرنين من الزمان.

وهناك عاملان آخران اسهما اسهاما له مغزاه فى استقرار النظام العثمانى فى البداية: فقد رافق ما يسمى بالسلام العثمانى استقرار اقتصادى نسبى وبعض التحسن فى الأحوال بالقياس الى الفترات السابقة، حيث زالت بعض العلل، وزال الخوف وعدم الأمان، كما زالت بعض المصاعب التى كانت تسبب سخط الناس، ومن ثم تمردهم وثورتهم. وأكثر من هذا فقد أبقت الحركة المستمرة للناس خلال القرنين الأولين من الحكم العثمانى، البناء السكانى متميعا بدرجة كافية مما حال دون تكوين جماعات محلية متماسكة المصالح. وقد ساعدت عدة عوامل على حدوث هذا التغير الديموجرافى: من ذلك تدفق العنصر التركي الى جنوب شرقى أوربا، والهجرات الداخلية لأهل البلاد التى عرضنا لها آنفا، أى الحركة والتنقل من مكان لمكان، وهجرة اليهود، ونقل عدد كبير من الناس جبريا من مكان لآخر بأوامر السلطات لتعمير المدن وتوفير الأيدى العاملة الزراعية، أو نقل العناصر المتمردة من بيئتهم الأصلية الى أماكن أخرى حتى لايتمكنوا من احداث اضطرابات وقلاقل. وحتى عندما حدثت هذه النقلات الديموجرافية المكثفة، فان كل الذين انتقلوا من مكان لآخر سواء طواعية أو كرها، بقوا فى المربع الخاص بهم داخل الشبكة الاجتماعية العثمانية. وحتى أولئك الذين قدموا من خارج الدولة خصصت لهم اماكن فى مربعات الشبكة.

وكان هذا البناء يعتبره أصحابه نظاما ثابتا راسخا لايقبل التغيير خاصة بعد ان برهن على أنه حقق أهدافه. وكانت نقطة ضعفه الرئيسية تتمثل فى أن الذين ابتكروه أهملوا معظم المظاهر الأساسية للطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية وحتى بين هيئة الموظفين العثمانيين الذين كرسوا أنفسهم للدولة حيث كانت الاعتبارات الذاتية دائما هى القوة المحركة لهم فى تصرفاتهم. وقد ثبت هذا من واقع ظهور كثير من الحيازات التى تم ايقافها بمعرفتهم عليهم بصورة غير قانونية. وكان من الصعب انتزاع الرغبة فى الاهتمام بالذات وبالأسرة من نفوس «الرعايا»، وهم أغلب سكان الدولة الذين لم يكن مستقبلهم متفق مع مستقبل الدولة بالضرورة. ومن أجل ضمان الأداء الصحيح للوحدات الاقتصادية الاجتماعية أوجد العثمانيون قيادات محلية جديدة مثل مسئولى الطوائف الذين سبقت الاشارة اليهم فى الفصل الرابع، والكنزات، والكمتات، والجوربجية الذين كانوا يقومون بوظائف مشابهة لوظيفة مسئول الطائفة فى القرية.

والحقيقة أن كل أولئك الرجال كانوا قيادات طائفية أضفى عليهم وضعهم مكانة معينة

جعلت منهم عنصرا قياديا جديدا على المستوى المحلى، وهم لم يكونوا أعضاء فى «أرستقراطية جديدة» لكنهم كانوا الاوائل ضمن أقرانهم، ولم يكونوا يتحدثون نيابة عن أتباعهم، بل لقد بدأت قيادتهم فى القرون الأخيرة عندما كان النظام العثمانى يتهاوى. وعندما بدأت هذه الزعامات المحلية تتعاون فيما بينها، وخاصة خلال القرن الثامن عشر، استعادت شعوب جنوب شرقى أوربا بعد طول انتظار، القيادة التى كانوا قد افتقدوها باختفاء نبلائهم القدامى. أما النبلاء القدامى الذين ظلوا موجودين طوال العصر العثمانى سواء كزعامات قبلية محلية معترف بها، أو من حاملى الألقاب العثمانية الذين تعاملوا مع الدولة العثمانية، فقد كان عليهم ايجاد أرضية مشتركة مع تلك القيادات الجديدة طالما كانوا يريدون من الحركات الشعبية الصاعدة أن تعتبرهم عناصر أفضل من العثمانيين ولو قليلا.

ان الاستياء الذى عبرت عنه تلك القيادات باسم أتباعها، كان يدل على فرقة الجاليات التى كانوا يعبرون عنها وعدم صلابتها وسخطها فى الوقت نفسه. وهذا يبرهن على أن تماسك البناء الاجتماعى العثمانى كان نظريا أكثر منه واقعيا.

كان هناك سببان رئيسيان لهذا الاختلاف بين النظرية والواقع. وكان أول هذه الأسباب اقتصادى. فقد كان كان المجتمع العثمانى كما نعرف مفتتا الى طبقات طبقا للوظائف الاقتصادية (باستثناء جماعة الموظفين العثمانيين) وكل وظيفة أو مهنة من حيث الحجم والنشاط ومعدل الانتاج والأرباح وسائر نشاطاتها الأخرى منظمة تنظيما صارما. ولقد نجحت هذه القواعد المنظمة خلال الفترة المبكرة من الحكم العثمانى فى تحقيق حاجات الدولة من الانتاج السلعى اللازم والخدمات المطلوبة والدخل من الضرائب، كما ضمنت مقابلا للمنتجين، لكنها أدت الى تجميد الحياة الاقتصادية فى قالب صارم محدد.

وطالما كان النظام الاقتصادى العثمانى غير مختلف اختلافا كبيرا عن النظام الاقتصادى فى بقية أوربا وخاصة فيما يتعلق بالنشاطات غير الزراعية، فانه كان يؤدى وظائفه بنجاح دون منافسة. لكن كان هناك فارق له مغزاه بين النظامين العثمانى والغربى آنذاك، فالسياسات المالية لكل الدول الأوربية كانت تعتمد الى حد كبير على رغبة الحاكم فى انتزاع الدخل من الأهالى فى شكل الضرائب والاتاوات والدخول الجمركية واختلاف قيمة العملة عند التعامل، بالاضافة الى الدخل الذى يحصل عليه من أراضيه الخصوصية (الدومين).

وكانت الجهود من أجل الحصول على دخل اضافى، جزء من نظم تلك الفترة وخصوصية من خصائص المرحلة الانتقالية من العصور الوسطى الى الدولة الحديثة. أما بالنسبة للامبراطورية العثمانية فكان الموقف مختلف جدا حيث كانت اراضى الحاكم هى نفسها أراضى الدولة على الأقل نظريا. وكانت الحكومة المركزية (استانبول) تفترض ببساطة أن أموال الأهالى بمثابة أرباح لها، وبالتالى فانها لم تقدم أبدا سياسة مالية حقيقية.

وبعد اكتشاف الأمريكتين عانت الدول الأوربية من التضخم ومن ثورة الاسعار لفترة طويلة،

لكنها استطاعت ضبط سياساتها المالية. وانماط انتاجها بشكل أو بآخر لكى تتلائم مع الظروف الجديدة، وذلك خلال الفترة من القرن السادس عشر الى الثامن عشر، رغم الحروب المستمرة مع العثمانيين. أما الامبراطورية العثمانية، فقد كانت غير قادرة على التوصل الى ضوابط مماثلة. ولما لم يكن لديها سياسة مالية معينة، فلم يكن أمامها سوى تكرار تخفيض قيمة عملتها عندما تكون فى مأزق مالى، وظل الأمر كذلك حتى القرن التاسع عشر عندما بدأت تأخذ بالسياسات المالية الحديثة وبنظام الميزانيات.

ولم يتوقف الأمر على عدم قيام السلطات العثمانية بتغيير القواعد التى تحكم الانتاج والتجارة، بل لقد حالت دون ضبط هذه القواعد بما يتمشى مع ظروف السوق المتغيرة. وعندما أجبر ضعف الامبراطورية المتنامى الحكومة العثمانية على الاستجابة للمطالب الاقتصادية المتنوعة لدولة أوربا الغربية، فان التنافس مع البضائع الأجنبية قضى على طوائف الحرف. ولقد حاول قطاع الزراعة ضبط منتجاته بما يتمشى مع المتغيرات الجديدة، باستحداث نظام الچفلك وزراعة محاصيل جديدة. ولكن فى الوقت الذى حدث فيه هذا التحول، كانت الدولة تفتقد عناصر القوة اللازمة لحمايته، فضلا عن عدم ادراك مغزى النظام الجديد. ومن ناحية أخرى بدأت طوائف وطبقات المجتمع تضيق بالحدود الأفقية المرسومة لكل منها فى مربعات الشبكة العثمانية، وأخذ كل منها ينقل ولاؤه من السلطات العثمانية الى نفر من كبار قومهم بحثا عن قيادة.

ومثلما أصبح الحاجز الذى أوجده التنظيم الاجتماعى الوظيفى المهنى فى الامبراطورية لا يتلائم مع وقائع الحياة اليومية كلما مضى الزمن، كذلك أصبحت الحواجز التى أوجدها نظام الملل، حيث كان الخلل بين النظرية والواقع قائم منذ البداية، ولم يكن نتيجة لعجز العثمانيين عن التلائم مع الظروف المتغيرة. وقد كان من المفترض من لحظة ايجاد طوائف الملل، ان كل منها تدافع عن وحدة قائمة بذاتها لها مغزى مختلف عن الاخرى، مثلما هو الحال بالنسبة لوحدة «طائفة» المسلمين السنة التى كانت أقل توحدا فى الواقع العملى عما هو مفترض نظريا، وان كانت أكثر تماسكا وتقاربا عما كانت كليه أحوال الملل الأخرى. فالبنسبة للمسلمين أصبح الاسلام مولاهم الأول، بل لقد أصبح بامكان الغرب ولدرجة كبيرة ان يعتبروا الدولة العثمانية - الاسلامية قبلتهم ودولتهم. وقد كان الموقف مختلف جدا بالنسبة لطوائف الملل الأخرى رغم أنها التنظيمات التى كان يفترض أنها أوجدت لتكون محل ولاء المنتمين اليها.

وتمثل طائفة الأرمن أوضح مثال لهذا الاختلاف بين الوحدة المفترضة نظريا والواقع الفعلى. فرغم أن كل ابناء هذه الطائفة كانوا من أتباع مذهب الطبيعة الواحدة للمسيح، الا ان الخلافات كانت هائلة بين الاقباط والأرمن وبين الخلقدونيين (نسبة الى مجمع خلقدونيا - المترجم)، والجيورجيين كأبناء «وحدة» واحدة. ومن حسن الحظ ان هذه المجموعات كانت صغيرة نسبيا ولا تمثل غالبية الا نادرا، وتعيش فى مناطق لا تمثل أهمية خطيرة اقتصاديا أو استراتيجيا، باستثناء مصر فقط. وأكثر من هذا فان بطريرك الأرمن وكان يدرك ان «رعاياه» يتوزعون بين كنائس مختلفة ومتنوعة، لم يحاول السيطرة عليهم، واكتفى بالتعامل معهم من خلال قيادتهم المعترف بها. وهكذا

كانت مشكلات العثمانيين مع هذه الطائفة (الأرمن) قليلة نسبيا طوال فترة الدراسة.

أما الطائفة اليهودية فكانت من الناحية اللاهوتية أكثر اتحادا فيما بينها عما كانت عليه طائفة الأرمن. ولكن كما رأينا فى الفصل السابق كانت هناك اختلافات حقيقية بين أبناء هذه الطائفة ليس فقط بين أتباع الشعائر المختلفة، ولكن بين أتباع الشعيرة الواحدة تبعا للجهات التى وفد أصحاب كل شعيرة منها. ورغم أن عددا لايستهان به من أبناء هذه الملة كانوا يعيشون فى جنوب شرقى أوربا حيث كانت أهميتهم الاقتصادية ملحوظة، الا أن العثمانيين لم تكن لهم أية مشكلات معهم هناك. ولما لم يكن اليهود محل ترحيب فى أي مكان يحلون فيه، فقد عاشوا منعزلين عن طوائف أهل الذمة الآخرين. وعندما تحرجت أمور الامبراطورية العثمانية، بدأ اليهود فى مغادرتها فى أعداد لا يستهان بها.

على أن أهم مشكلة واجهت العثمانيين في هذا الخصوص، كان وضع طائفة الأرثوذوكس الذين كانوا يشكلون أغلبية سكان جنوب شرقى أوربا. فقد كانت وحدتهم المذهبية حقيقة واقعية، لكن مسألة الولاء الأول كانت تمثل لهم مشكلات. فرغم أن العقيدة الدينية لم تكن تعنى شيئا كبيرا للغالبية العظمى من الارثوذوكس الذين كان اعتقادهم أساسا من نوع المعتقدات الشعبية المتنوعة، الا أن الكنيسة كانت رمزا لهويتهم الذاتية ممتزجة باعتبارات أخرى.

وقبيل وصول العثمانيين الى جنوب شرقى أوربا كانت الامبراطورية البيزنطية فى حروب مع الدويلات السلافية الناشئة لمدة ثمانية قرون تقريبا. ورغم أن أباطرة بيزنطة تحت ضغط الاعتبارات السياسية والعسكرية، كانوا يمنحون هذه الدويلات الاستقلال بدرجات متفاوتة، ويخلعوا على حكامها ألقابا رفيعة، الا أن السلطات الكنسية تحت رئاسة بطريرك القسطنطينية كانت معنية دائما بالحفاظ على وحدة المؤسسة الدينية. ولما لم يكن الايمان الصحيح قضية سياسية أو قومية عند السلافيين. فقد اعتبروا الارثوذوكسية كنيسة بيزنطية – يونانية. ولأن روما الشرقية كانت تمثل نموذجهم فى شكل الدولة، فقد ناضل حكامهم الأقوياء فعلا لايجاد كنائس وطنية يرأسها بطاركتهم أنفسهم. وفى هذا الاطار أصبحت الكنيسة رمزا لشعب بلغ مرحلة النضج والأهلية لتحمل المسئولية السياسية والدولية[1] وأصبحت بيزنطة الضعيفة تمثل فرصة سهلة لرجال الأكليروس المحليين والنخبة العلمانية فى تلك الدويلات لتأكيد استقلالهم، وان كانت معظم تلك الادعاءات الاستقلالية على المستوى الدينى أمر غير مشروع أو غير قانونى تماما. ومن السخرية أن الدولة الاسلامية العثمانية هى التى أعادت تأسيس وحدة الكنيسة الأرثوذوكسية. ولكن هذه الخطوة من جانب العثمانيين لم تمحو من الذاكرة الحروب الطويلة بين اليونانيين والسلافيين. كما لم تمحو أيضا الدور الذى لعبته المؤسسات الأكليروسية فى هذا النضال. ومع ازالة دويلات جنوب شرقى أوربا، بقيت الكنيسة فقط لتمثل استمرار وجود الولاءات السابقة، ولكن باختلافات حادة فيما بين

(١) راجع أفضل شرح للعلاقات السياسية والأكليروسية بين بيزنطة والدويلات السلافية فى: Dimitri Obolensky, The Byzantine Commonwealth, Eastern Europe, 500 - 1453 (New York and Washington : Preger, 1971.

الفرق الكنسية المختلفة. على أن العثمانيين لم يفهموا أبدا ان الكنيسة كانت بالنسبة للارثوذوكس أكثر من مؤسسة روحية. وعلى هذا كانوا غير قادرين على التعامل مع المشكلات الخاصة بأبناء هذه الملة.

لقد دمر الغزو العثمانى أكبر الوحدات التى كانت تمثلها دويلات جنوب شرقى أوربا، ونشأ مكانها عدد هائل من الوحدات المستقلة نظريا، والتى كانت صغيرة بدرجة تجعلها عاجزة، وكبيرة بدرجة تجعل لها وظيفة مفيدة. وكان ذلك بفعل البناء الاجتماعى الوظيفى بكل ما كان يمثله من تمييز وتفريق واضح فى المدن من خلال «المحلات»، وفى الريف من خلال القرية الملحقة بالتيمار فقط. وقد احتفظت معظم هذه التجمعات الجديدة بشئ قليل من مظاهر الماضى، ونقلوا الى ارثوذوكسيتهم كل ما ظل قائما وحيا من تقاليد ومعتقدات وقيم ذاتية.

وقد أضافت هذه المجموعة الجديدة قيما جمعية وتقاليد ذات معنى للقيم الروحية الكنسية لغالبية الأرثوذوكس. ومن هنا وقفت السلطات الاكليروسية تلك موقفا متشددا ضد هذه القيم الوافدة، دفاعا عن القيم اللاهوتية الأساسية والوظائف الروحية. ومثلما جاء الفناريون للسيطرة على البطريركية، بدأت الكنيسة تتصرف ازاء هذا مثلما فعل اليونانيون تجاه السلاف، اذ لاح فى الأفق مرة أخرى موقف غامض للصراع حول الشؤون الكنسية بين اليونانيين والسلافيين الذى كان دائرا قبل الغزو العثمانى. ومثلما أضطرت الأزمة الاقتصادية السكان للتحول عن قياداتهم العلمانية المعينة واستبدالها بزعامات محلية، كذلك فعل اختلاف التفسير لمغزى الكنسية من حيث انفصال كبار رجال الدين عن العامة فى معتقداتهم..وأصبح الحليف الرئيسى للزعيم المحلى هو أسقف الأبروشية المنتخب من جاليته والذى يفهم قيمهم ويشاركهم فيها. لقد كانت هذه «الكنيسة الشعبية» التى ساعدت على جمع قادة مختلف الجاليات وأعادت تشكيلهم فى القرن الثامن عشر، أساسا لوحدات قومية جديدة أكبر بالمقارنة بتلك التى اختفت بوصول العثمانيين

كان تنظيم الامبراطورية العثمانية يتطابق تماما مع سمة التصور الذاتى التى اسمها الرسمى يعبر عنها بأنها: «المملكة المطلقة لآل عثمان المزدهرة محمية السماء» وكلمة «محمية السماء» تعطى بداهة السمة الاسلامية للدولة، وليس من حق أحد أن يناقش الحق المطلق للبيت الحاكم فى ملكية وادارة ممتلكات الدولة، وكيف أن البناء الاجتماعى بالكامل تم تصميمه لكى يجعل الامبراطورية «زاهرة مزدهرة». ومن أجل ضمان بقاء هذا الازدهار، كان لابد من تنظيم السكان تنظيما صارما، ونقلهم من مكان لآخر اذا دعت الحاجة لذلك. وفيما عدا هذا فالدولة لم يكن لها اهتمام كبير بشعوبها طالما بقيت هذه الشعوب بطبيعة هادئة لاتتمرد، وتؤدى ما عليها من واجبات ومسئوليات. وقد نتج عن ذلك كله بناء اقتصاديا اجتماعيا غاية فى التنظيم والصرامة سرعان ما تحجر، وان كان فى الوقت نفسه لينا متسامحا، وهذا مايثير الدهشة والاعجاب. فقد حال هذا التسامح دون استرقاق فلاحى جنوب شرقى أوربا، وسمح للسكان فى المدن والريف باعادة تنظيم أنفسهم فى شكل حياة جماعية (كوميونة) بسيطة تحت قيادة مسئوليهم الذين اختاروهم. ورغم ان الحياة السياسية والحياة الثقافية الى حد ما توقفت توقفا تاما لفترة طويلة منذ هبط العثمانيون الى جنوب شرقى أوربا،

وصعوبة احداث تقدم اقتصادى بسبب القواعد الصارمة التى فرضتها الحكومة، الا أن امكانية ان تحتفظ الشعوب ببعض جوانب من حرياتها، على الأقل فى ان تنتظم فى جاليات تنظم نفسها بنفسها (كوميونات)، كان يؤكد وجودهم وحيويتهم، وسهل اعادة بعثهم فيما بعد فى شكل «القوميات»الحديثة.

ومن الواضح ان هذا التقييم الذى قدمناه ينطبق أكثر على سكان الأجزاء السلافية واليونانية والألبانية من «ولايات أوربا العثمانية». ولأسباب ذكرناها فى الفصل الخامس كان العثمانيون غير قادرين على ادخال نظام الشبكة الاجتماعية الذى اصطنعوه إلى الأراضى المجرية – الكرواتية، لأن الميزوفاروشوك ومجتمعات الحدود انتجت نظاما اجتماعيا لم يكن عثمانيا، لكن فرضته ظروف خارج نطاق رقابة حكومة السلطان. وعلى هذا فان القضايا الخاصة بتلك الأراضى سوف يأتى ذكرها فى القسم الثانى من هذا الفصل.

اذا انتقلنا من «ولايات اوربا العثمانية» الى المناطق التابعة، سوف نجد أن دوبروفنيك تحتل مقاما منفردا فى هذا الشأن، اذ كانت نماذج التنمية المحلية فيها غربية الطابع وايطالية بصفة أساسية، دون تأثير عثمانى. ومع هذا فلا ينبغى ان ننسى أن دوبروفنيك كانت مدينة فى ثرائها وفى درجة كبيرة من أمنها، الى ارتباطاتها بالامبراطورية العثمانية. ومن هنا أدرك أعداء دوبروفنيك أن أى هجوم من جانبهم على تلك الجمهورية سوف يورطهم بسهولة فى حرب مع الامبراطورية العثمانية، ومن ثم أخمدت هذه المعرفة رغبة أعداء دوبروفنيك فى الاستحواذ على هذه القطعة العقارية المزدهرة. وهكذا كانت دوبروفنيك الاقليم الوحيد الذى لم يعانى من «السيادة» العثمانية، بل لقد استفاد منها.

وعلى حين كان استقلال دوبروفنيك محميا باتصالاتها مع العثمانيين، كانت امارة ترانسلفانيا مدينة باستقلالها الى العداء القائم بين العثمانيين والهابسبورج. والحقيقة ان «الحماية» العثمانية لتلك الامارة لم تكن تامة كما هو الحال بالنسبة لدوبروفنيك، ومن ثم فكثيرا ماعانت ترانسلفانيا من غزو جيوش الهابسبورج لأراضيها. وكان تدفق الجيش العثمانى على اراضى الامارة نتيجة لسياسات بعض أمرائها الذين كانوا متهورين، ولم يكونوا مستنيرين أبدا ومتفهمين مثلما كان شيوخ دوبروفنيك. ورغم أن امارة ترانسلفانيا ظلت غربية التوجه ومشاكلها الاجتماعية تنبثق من «السبع خطايا القاتلة» الخاصة بها أكثر من انبثاقها من ادخال النظام العثمانى، الا ان اتصالها مع العثمانيين أدخل الى أراضيها بعض التغييرات ذات المغزى ايضا. وأعظم هذه التغييرات أهمية اعادة توجه التجارة الى الشرق، وخاصة تجاه امارتى الدانوب، والتى أدت الى ايجاد روابط أبدية بين هذه المناطق الثلاث. وقد أدت سنوات الاستقلال التى هى من فعل العثمانيين الى زيادة الاختلافات والفروق بين ترانسلفانيا وباقى المجر اجتماعيا وسياسيا، وهو تطور لم يكن من الممكن حدوثه تحت ظروف أخرى. وفى حالة ترانسلفانيا كان التأثير العثمانى غير مباشر ولكن له مغزى عظيم ونتائج دائمة.

ومن الصعوبة بمكان تقدير العلاقة بين امارتى الدانوب والعثمانيين خلال الفترة السابقة على عصر الفناريين، اذ كانت علاقة التبعية تحول دون ادخال النظام الاقتصادى الاجتماعى العثمانى فى كل من مولدافيا وولاشيا. على أنهما لم تستثنيا من الاسهام بنصيبيهما فى تحسين مظهر الدولة العثمانية، اذ كان مبلغ الضرائب المحصلة من تلك الأراضى الرومانية، وكذلك حجم الرشاوى التى كانت تدفع، وحجم البضائع التى كانت تشحن بالمراكب الى مقر الامبراطورية، أمر لايستهان به. ويمكن القول كذلك انه كان بامكان الحكم العثمانى المباشر لهاتين الامارتين أن يفرض أعباء اقتصادية أكبر من التى تم فرضها فى اطار التبعية. وعلى حين احتفظت مولدافيا وولاشيا بطبقاتها الاجتماعية القيادية والحرية فى اختيار امرائها، الا أنه كان عليها الدفاع عن أراضيها ضد المجريين والبولنديين دون مساعدة عثمانية. وفى مقابل هذا العبء العسكرى كان بامكانها الاحتفاظ باتصالات اقتصادية وثقافية مع العالم المسيحى، حيث توصلا الى انتاج شئ مماثل لرينيسانس رومانى ثقافى وخاصة فى القرن السابع عشر. ومع هذا ففى القرن نفسه أصبحت الحياة السياسية نوعا من الفوضى، وتم استرقاق الفلاحين، وعاشوا فى أسوأ ظروف من التى عاش فيها فلاحى «ولايات أوربا العثمانية»، وأصبحت المدن أكثر اعتمادا على النبلاء أكثر من أى مكان آخر فى أوربا.

وفى تقديرى فان مولدافيا وولاشيا (امارتا الدانوب) دفعتا ثمنا اقتصاديا واجتماعيا باهظا من أجل حكم ذاتى سياسى وثقافى شبه مستقل. ومن هنا يثور السؤال الذى لم يجب عليه وهو: الى أى حد كان الاتصال بالعثمانيين مسئولا عن التطور الوخيم غير الصحى الذى تفشى كالوباء فى رومانيا حتى بعد أن استعادت وحدتها واستقلالها .. ابتداء من أصحاب القاب الامارة (الأمراء) على قمة الهرم الاجتماعى الى الفلاحين الأرقاء فى سفح الهرم؟؟. وهل كان من الممكن حدوث هذه التطورات حتى بدون السيادة العثمانية وبالدرجة ذاتها؟!. يبدو من الخطأ لوم العثمانيين كثيرا بالقول أن جشع العثمانيين وفسادهم شجع المتطلعين الى تولى المناصب والوظائف، واضطرهم -كما هو حال النبلاء- الى معاملة الفلاحين بقسوة متناهية، ذلك ان الاتجاهات المرضية فى الامارتين قد بدأت «قبل» عصر الفساد الادارى العثمانى. ولاشك انه بمجرد ظهور أي مظهر من مظاهر الفساد فى استانبول، كانت التطورات الآثمة والرديئة فى موالدفيا وولاشيا تتدعم ويشتد أزرها

وأيا ما كانت الاجابات على هذه الاسئلة فالملاحظ أن بلاد رومانيا البائسة كانت رومانية عندما اعتلى أول الأمراء الفناريين العرش فى موالدقيا وولاشيا. لقد كان عصر الفناريين هو الذى أدخل الممارسات العثمانية الاستانبولية فى حياة الرومانيين (أنظر القسم الرابع من الفصل السادس). وكانت العاقبة وخيمة على الحياة السياسة للامارتين، وعلى الشخصية الرومانية العليا مثلما فعلت التطورات السابقة بالنسبة لاقتصاد هذه البلاد ولحياة الطبقات الدنيا. وليس هناك من شك فى ان السلطة التى منحت للهوسبوداريين الفناريين على مولدافيا وولاشيا كانت من فعل الحكومة العثمانية. وعلى هذا فانه يمكن تحميل هذه الحكومة نتائج انتقال هذه السلطة. ومع هذا فينبغى ان نتذكر أن

النظام الذى ادخل فى بلاد الدانوب لم يكن هو النظام العثمانى الذى شرحناه فى هذا الفصل، لكنه كان نظاما خاصا لم يكن يتلائم مع هذه البلاد، ولم يبق ويستمر الا بوجود حكومة غير كفؤة وجامدة تماما لا تستطيع ادارة شؤونها دون مساعدة عنصر سياسى مؤثر والذى برهن وجوده على أن نظام الحكم العثمانى اجتماعيا وسياسيا توقف عن القيام باداء واجباته. لقد كان قرار نقل الفناريين الى الامارتين اجراء دفاعى بحت ويبين حالة الضعف التى وصلت اليها قوة الدولة التى كانت تعتبر اقوى قوة عسكرية فى أوربا. وعلى هذا وبادخال الهوسبوداريين فى مولدافيا وولاشيا كان العثمانيون يأملون مواجهة النفوذ الروسى المتزايد فى تلك البلاد. ومن السخرية مقارنة تلك التطورات التى وقعت فى امارتى الدانوب عندما كانت الامبراطورية العثمانية قوية بتلك التغييرات المشابهة التى وقعت هناك عندما اصبحت حكومة استانبول ضعيفة وليس لها قوة عملية.

والحق أنه لايمكن لوم العثمانيين صراحة على التيارات المرضية فى مولدافيا وولاشيا قبل القرن الثامن عشر، لكنهم كانوا مسئولين مسئولية كاملة عن تلك التى ظهرت بعد العقد الأول من القرن الثامن عشر رغم أنها كانت من فعل تصرفات المسئولين المسيحيين وليس الأتراك.

٢ – التركة العثمانية

غالبا ما يستخدم مصطلح «التخلف» لوصف نتيجة الحكم العثمانى فى جنوب شرقى أوربا. ولقد وجه اللوم للعثمانيين لأنهم قطعوا الولايات الأوربية عن التيارات الثقافية العظمى فى بقية القارة الأوربية منذ عصر الرينيسانس وانتهاء بعصر التنوير. كما أتهم العثمانيون باعاقة التغيرات التعليمية والاقتصادية، وعرقلة التقدم فى هذه المجالات. كما أدينوا لحرمانهم محكوميهم من وسائل التعبير الذاتى والحكم الذاتى. ورغم أنه فى كل واحدة من هذه الاتهامات بعض الصدق، الا انها بحاجة الى براهين قوية خاصة اذا ما سألنا أنفسنا الأسئلة التالية: كيف كانت أهمية آثار الاصلاح فى البلاد الارثوذوكسية غير العثمانية؟. وما الذى كان عليه مستوى التعليم ومعدل الأمية بين جماهير الفلاحين فى أى مكان فى أوربا عشية القرن التاسع عشر؟. وما هى حقوق التعبير الذاتى التى تمتع بها أقنان القارة الأوربية؟. وإلى أى حد كان عامة الناس يشاركون فى الحكم قبل الثورة الفرنسية؟.

ان الاجابة على هذه الاسئلة تبين ان معظم البلاد غير العثمانية كانت أقل سوء من البلاد التى حكمتها استانبول، وأن معيار تقييم «التخلف» العثمانى أمر مبالغ فيه عندما نسحبه على آخر القرن الثامن عشر. واذا ما أخذنا فى الاعتبار التطورات الأخيرة نحو الاختلافات والفروق، تصبح رائعة حقا. فمثلا كان أهالى البلقان متأخرين خلف «أوربا المتحضرة» ثقافيا واقتصاديا وحتى سياسيا، وبدوا أكثر «تخلفا» فى عام ١٨٨٠ عما كانوا عليه فى ١٧٨٠. وفى هذا المقام فان القرن التاسع عشر هو الذى اصبح «القرن الحرج» بالنسبة لمستقبل شعوب جنوب شرقى أوربا، سواء أكانت

الحكومات القومية فى الحكم أو العثمانيون. على أن بعض العوامل التى حالت دون تحقيق تطورات مرضية كانت بالفعل نتائج للسيادة العثمانية السابقة.

وفى تقديرى ان أهم تغير أحدثه الحكم العثمانى فى جنوب شرقى أوربا هو التغير الديموجرافى فى المنطقة على نطاق واسع، والذى مازالت نتائجة تحكم علاقة شعوب المنطقة بعضها ببعض. ففى خلال فترة الحكم العثمانى استقر الصربيون باعداد كبيرة شمال وطنهم التقليدى فى المنطقة المعروفة الآن ببانات Banat، وڤويڤودينا، وحتى فى شمال الصرب فى مناطق معينة من سلوفينيا، وبشكا Bacska وانتقل الرومانيون باعداد مماثلة للصربيين الى بانات ومناطق قريصانا Crisa-na. وتوسع الألبانيون فى ضواحى كوسوفو- متوهيا Metohija (يوجلاسلافيا قبل التفكيك)، وفى ابيبروس Epirus ، وحتى فى مقدونيا. ورغم عدم تغير نموذج المسكن اليونانى تغيرا يذكر، الا أن اليونانيين استقروا فى مدن كانوا فيما مضى يعتبرون قطاعا صغيرا من سكانها، أو لم يكن لهم وجود فيها. وحيثما حدث تداخل بين نماذج الهجرات المختلفة، نراهم قد أوجدوا مشكلات «حديثة» مثل القضية المشهورة لمقدونيا. كما اضافت المستوطنات التى فرضها العثمانيون والهابسبورج بعد عام ١٦٩٩ فى المناطق التى تم الاستيلاء عليها كنتيجة لصلح كارلرفيتش، أضافت كثيرا الى التغيرات الديموجرافية التى حدثت بفعل انتقال الناس من مكان لآخر، وهى هجرات كانت نتائج الاجراءات العثمانية وعلى هذا يجب اعتبارها جزء من التركة العثمانية.

ورغم أن الأراضى الرئيسية لكل شعب من شعوب بقيت كما كانت، الا ان المساحات التى عاش فيها كل فرد من أفراد كل شعب من الشعوب كانت أكبر من التى كانوا يعيشون فيها قبل وصول العثمانيين. على أن المناطق التى انتقلت اليها شعوب مختلفة كانت تسكنها شعوب أخرى على مر التاريخ، ومن هنا وبمجرد أن استعادت هذه الشعوب استقلالها كان من الطبيعى ان تطالب بهذه الأراضى التى أقام فيها الآخرون. وكان الاستناد الى الحق التاريخى فى عصر حكمته القومية مسألة بسيطة تقوم على أساس أن كل قومية تطالب بالاقاليم التى كانت تسكنها أو تحكمها قبل السيادة العثمانية. وكثيرا ما وصمت الحجة التاريخية بأنها غير واقعية وخالية وقديمة على لسان شعوب أخرى أقاموا ادعاءهم المضاد على أساس نظرية «حديثة» فى تقرير المصير للقوميات تقول «بارادة» اولئك الذين يسكنون اقليما معينا فى وحدة واحدة مهما كان بيهم من اختلافات. وعلى هذا فان المشكلة تكمن فى أن الادعاءات غير الواقعية التاريخية المفترضة بشأن أي مكان، لم تأخذ فى الحسبان الحقائق والوقائع الديموجرافية. فان الهجرات الداخلية خلال العصر العثمانى لم تنتج مناطق إثنية متجانسة، بل انتجت فسيفساء من نماذج سكانية متداخلة فى ضفيرة يائسة، تتطابق مع التنظيمات الكوميونية الصغيرة التى انتجتها نظام الشبكة الاجتماعية العثمانية. وحتى اذا كان النموذج الشامل قد انتج التغيرات الرئيسية التى سبقت الاشارة اليها، فان تلك الوحدات الصغيرة وليس الجماهير الكبيرة هى التى تحركت وانتقلت فى اى وقت من الأوقات. وهكذا كان التنظيم الاجتماعى الذى أقامة العثمانيون، ونماذج الهجرات الداخلية الى احدثوها بسياساتهم كانت جميعها مسئولة عن ظهور أكبر مشكل دولية حديثة لجنوب شرقى أوربا، ألا وهى وجود مساحات

كبيرة تسكنها شعوب مختلطة إثنيا.

أما النتائج الاقتصادية للحكم العثمانى فهى أقل وضوحا، ففى القطاع الزراعى كانت مشكلة السهوب المجرية التى عرضنا لها فى الفصلين الرابع والخامس، أكثر أهمية نظرا للمساحة الكبيرة التى كانت تشتمل عليها. وليس هناك شك فى أن هذه المنطقة الكبيرة أصبحت صحراء فى القرن السادس عشر، وتلفت تربتها لدرجة لم تعد خصبة فى الوقت الحاضر كما كانت فى الماضى، وتقع مسئولية هذا التطور على الحملات العثمانية التى بدأت منذ ١٥٢٦ من ناحية، وعجزهم عن الاعتناء بهذه الأراضى بمجرد أن أصبحت «ايالة» عثمانية. ذلك ان الفترة الطويلة من الحروب المتصلة بين عامى ١٥٢٦ (معركة موهاكز Mohacs) وعام ١٦٠٦ (صلح شيتفاتوروك Zsitvatorok) كانت لها آثارها التدميرية على السهوب المجرية لايمكن الجدال بشأنها. ومن المؤكد ان اكراه السكان على ترك الأراضى التى كانت مسرحا للجيش العثمانى لم تكن سياسة عثمانية، اذ تمت الهجرة مع بداية مشاحنات وصلت ابعادها الى وسط المجر. ولايمكن ان يلام العثمانيين على هذا، اذ لابد وأنهم كانوا يفضلون أن يحكموا بلادا مأهولة بعدد من السكان يناسب تكوين التيمارات. على أن لوم عملية تفريغ السهوب من السكان يجب أن تقع على نبلاء المجر الذين لم يفروا وحدهم أمام العثمانيين بل أغروا فلاحيهم على الفرار مثلهم. وبمعنى آخر أصبحت تلك الأراضى فى ١٥٢٦ أراضى هامشية حدية لايقبل على زراعتها أحد، بل أن أراضى وسط المجر التى لم تتعرض لحالة حرب دائمة لم يقبل الناس على زراعتها خشية تعرضهم للمعارك، ومن ثم أكرهوا على الانتقال الى مناطق أكثر خصوبة. ولأن الصراع كان حادا بين النبلاء والفلاحين فى السنوات التى سبقت ١٥٢٦ مباشرة، فان حدية الانتاج تمثل التفسير الصحيح للتغيرات الأساسية التى وقعت فى وسط المجر فى السنوات التى تلت هذا التاريخ (١٥٢٦).

فاذا كان ذلك التفسير مقبولا، يصبح من الواضح ان النكبة التى أصابت الأقليم الواقع بين نهرى الدانوب والتيسشا Tisza كان يمكن ان تقع حتى ولو لم يحدث الغزو العثمانى لسهوب المجر. ولم يكن بوسع النبلاء، ولا الفلاحين، ايقاف التدهور المستمر للتربة التى كانت قد وصلت الى مرحلة حرجة فى مطلع القرن السادس عشر. أما ما الذى كان يمكن ان يتم اذا ماحدث هذا الاجهاد الأخير للتربة والبلاد تحت حكم السادة غير العثمانيين، فامر يخضع للتخمين. ولكن الذى حدث تحت الحكم العثمانى هو نمو مجموعة الميزوفاروشوك Mezovarosok، والتى مازالت أكبر المدن فى هذه السهوب، وادخال تربية الحيوانات فى المراعى كنشاط اقتصادى رئيس للأقليم. وهى حرفة بقيت أساس اقتصاديات سهوب المجر فى القرن التاسع عشر.

ويبدو ان حرفة الزراعة فى باقى «ولايات أوربا العثمانية» لم تتغير تغيرا اساسيا بمجرد توقف الحروب واستئناف نمط الانتاج المعتاد، اذ اختفى لوردات الأرض القدامى، وتغير أسلوب فرض الضرائب، لكن الفلاح استمر يعمل كما كان من قبل. ولابد أنه كان يعمل بشكل جيد ويتضح هذا من حجم الضرائب التى كان قادر على دفعها، وكمية الانتاج الذى كان مطلوبا للورد الاقطاعى، وللسوق ولتاجر التجزئة. كما كان قادر على تعلم الوسائل التقنية اللازمة لزراعة محاصيل

جديدة ثم انتاجها فى وقت تحول الجفلك الى نظام السوق.

كما لايمكن البرهنة أيضا على أن الحكم العثمانى أدى الى التخلف التكنولوجى فى قطاع الاقتصاد الزراعى. فرغم أن الأدوات الزراعية المستخدمة كانت بدائية، الا أنها كانت الأدوات نفسها التى كان يستخدمها المزارعون فى كل أنحاء أوربا. ففى عشية الثورة الفرنسية كان المحراث الخشبى مثلا مايزال مستخدما فى كل انحاء القارة الأوربية، ولم تمسه يد الثورة الزراعية التى كانت قد بدأت فى انجلترا. على أن الاحصائيات ليست متوفرة للبرهنة على هذه الحجة، لكن تقارير الرحالة والبيانات العامة الخاصة بالقرن الثامن عشر تشير الى أن الأراضى الزراعية العثمانية كانت أسوأ من نظيرها فى بلاد غرب أوربا، فيما عدا توفر حيوانات الجر. ومرة أخرى نؤكد على أن تخلف جنوب شرقى أوربا فى الزراعة بالقياس الى بقية أجزاء أوربا حدث خلال القرن التاسع عشر.

والحق أن الذين حكموا المنطقة بعد العثمانيين كان لاحول لهم ولاقوة فى مجالات النقل وخاصة الملاحة ومجالات التصنيع، فحتى أواخر القرن السابع عشر كانت البحرية التجارية العثمانية بقيادة اليونانيين فى الغالب مانزال تقوم بدورها، لكنها مالبثت أن تدهورت بسرعة بسبب الاعتبارات نفسها التى أشرنا اليها فيما يتعلق بالصناعة والتجارة، ألا وهى قدرة القوى المختلفة على فرض ارادتها على العثمانيين فى الأمور الاقتصادية. وقد أسهم تدهور البحرية التجارية فى تدهور عملية صناعة السفن. وعلى هذا فالصناعة لم تكن تعانى فقط من المنافسة الأجنبية بل ايضا من عجز العثمانيين وعدم رغبتهم فى تغيير أسلوبهم فى الانتاج. وما أن جاء القرن السابع عشر الا وكان نظام طوائف الحرف قد أصبح فى حالة يرثى لها، ولم يعد ملائما، ولم يحدث أن تحول الى اسلوب انتاج صناعى حديث يقوم على الآلة. ورغم ظهور مصنع من آن لآخر[١]، الا ان العصر العثمانى يعد مسئولا عن توريث صناعة غير ملائمة بالمرة وتنتمى الى العصور الوسطى الى اقتصاديات الدول التى خلفت الامبراطورية العثمانية. وفى هذا المقام يمكن القول أن تركة الحكم العثمانى أوجدت المصاعب الخطيرة لشعب جنوب شرقى أوربا.

أما بالنسبة للمصاعب السياسية والخاصة بكيفية أن يقوم الشعب بحكم نفسه بنفسه بعد فترة طويلة ظل فيها مبعدا عن عمليات اتخاذ القرار، وعن الاعمال الادارية، فان النتائج التى خلصت لها هذه الدراسة تختلف عما سبق من دراسات الى حد ما. فالحقيقة ان «القومية السياسية» للشعوب التى وقعت تحت الحكم العثمانى لم يعد لها وجود من الناحية الواقعية، وان بقيت الأوليجاركية الراجوزية (نسبة الى مدينة راجوزا – دوبروفنيك)، وطبقة اقطاعى رومانيا. غير أن عدد الأقوياء منهم فى كل من اليونان والبانيا والبوسنة وفى أي مكان آخر، لم يكن يكفى لأن يحلوا محل «القيادة» السابقة على الغزو العثمانى، برغم أنه فى اقاليم معينة وخاصة البانيا والبوسنة لعبت هذه الطبقة دورا له مغزى. ومن ناحية أخرى لم يكن ينقص شعوب قوميات القرن التاسع عشر لتكون دول جهاز ادارى للقيام بمسئوليات الحكومات الجديدة على ما يظن البعض. ومن الغريب أن روسيا وهى قوة

---

(١) أنظر ما كتبه نيكولاى تودروف وخاصة الفصل الرابع من كتابه Nikolai Todorov, Balkanskiat Grad

كبرى آنذاك لم تدرك هذه الحقيقة البسيطة بدليل أنه عندما أقام البلغاريون دولتهم وكانوا آخر شعب يقيم دولته، أرادت شغل وظائف الدولة الجديدة بالروس، اعتقادا منها بعدم وجود عناصر بلغارية مؤهلة لذلك، وسرعان ما أدركت روسيا خطأ افتراضاتها.

وهذا يعني أن هؤلاء الذين عاشوا قرونا طويلة تحت الحكم العثماني كان بامكانهم ادارة شؤون أنفسهم بأنفسهم، اذا ما اتيحت الفرصة لهم. ذلك أن نظام الشبكة الاجتماعية العثماني لم يقسم السكان الى عدة مربعات جديدة فقط، لكنه ترك كل وحدة مهنية - ملية حرة في ادارة شؤونها الداخلية، حيث قام نفر معين بمهمة التكلم نيابة عن جماعتهم، والتفاوض مع القوى الخارجية، فاكتسبوا بذلك الخبرة الادارية والتنفيذية اللازمة، فضلا عن بعض المعارف الأساسية للتنظيمات الحكومية والأداء الوظيفي التي تتصل بشئون حياة تلك الجاليات. على أن هؤلاء الموظفين المسئولون عن الادارات في تلك الجاليات (الكوميونات) ومن بينهم رجال دين محليون في حالات كثيرة لم يقوموا باصدار القرارات السياسية، لكنهم اكتسبوا دراية جيدة بالممارسات السياسية في كل ادارة حكومية. فقد تعلموا الكثير عن الادارة المحلية والشؤون المالية الأساسية، ومشكلات طوائف الحرف والملل، وأصبح لهم دور في القيادة وفي اتخاذ القرار وتولي المسئولية.

لقد كانت عناصر هذه الجاليات الاجتماعية هي التي تولت القيادة السياسية بدرجة ما قبيل أو بعيد قيام مختلف دول جنوب شرقي أوربا المستقلة. وكانت هذه القيادة الجديدة بالمقارنة مع «القوميات السياسية» التقليدية التي تلاشت، أو النبالة الرومانية التي أزيحت، أكثر عددا، وتختلف فيما بينها اختلاف كبير في التكوين والمصالح، فضلا عن انها كانت بسيطة ولم تكن متعلمة تعليما جيدا. ومع هذا فقد كان بامكانها ان تكون قيادة شعبية حقيقية نظرا لما تتميز به ببعض المميزات، وفي مقدمتها قدرة دبلوماسيي القوى العظمى على استغبائهم، وهو أمر كان أسهل من التعامل مع الاقطاعي الروماني أو التاجر اليوناني الذي يتميز كل منهما بالغش والتدليس. ولما كان للتراث العثماني محاسنه وعيوبه فأنه لايمكن التوصل إلى تقويم نهائي لاكتشاف اهميته في الادارة الحكومية السياسية دون الاشارة الى انجازات هذا العنصر القيادي وادائه.

وخلال القرون الماضية والحاضرة وعندما كان الناس من مختلف المهن والبيئات يتكلمون بحدة عن «أوضاع البلقان» وعن «البلقنة» فانهم لم يكونوا يشيرون كثيرا الى الاوضاع الاقتصادية في جنوب شرقي أوربا بقدر ما كانوا يشيرون الى الطريقة التي تؤدي بها تلك القيادات واجباتها ومسئولياتها. وفي هذا الخصوص هناك فرق بين رومانيا المحكومة بقيادتها التقليدية من الطبقة العليا، وبين الدويلات الأخرى التي انبثقت قياداتها السياسية والادارية من مجموعة القيادة التي أوجدها العثمانيون. ولم يكن نقص التدريب السياسي والاداري كما كان يفترض غالبا هو الذي اضطر قيادات دول البلقان على التصرف بأسلوب أكسبهم ازدراء بقية أوربا، لكنه التراث العثماني وما تعلموه الذي انعكس في افعالهم. ولعل هذا الملمح من الماضي العثماني هو الأكثر تدميرا من كل التركات الموروثة لشعوب جنوب شرقي أوربا من سادتهم السابقين.

ومن دواعى السخرية ان الامبراطورية العثمانية وهى دولة نظمت تنظيما صارما وجادا لدرجة لا يمكن تخيلها، تترك الشعوب التى حكمتها فى فوضى. ومن الأسف أن خلفاء الموظفين العثمانيين وهم مجموعة من العناصر الجادة غير الأساسية من أهالى المنطقة ممن أصبحوا سياسيين واداريين بعد الاستقلال، عرفوا بين الناس بالكسل والأنانية والرشوة. ومن المؤلم أيضا أن نعترف أن الدولة التى كان فيها القانون مهما الى الدرجة التى تطور بها نظام الملة تنظيما قانونيا دقيقا، حل محله قانون لحكام آخرين، ليس له قيمة واقعية فى التطبيق والالزام، ولا يحترم الا فى الخطب والعظات. وهذه الأمور وغيرها هى ملامح الحياة العامة التى يجب أن نضعها فى الاعتبار عندما نتحدث عن «أوضاع البلقان».

وليس هناك من شك فى أن جنوب شرقى أوربا أصبح «مبلقنا» تحت الحكم العثمانى. وقد بدأت عملية البلقنة مبكرا خلال الفترة التى كانت فيه الادارة العثمانية مثالية ونموذجا يحتذى. وعلى حين كان أفراد كل ملة يعيشون جنبا الى جنب، وليسوا تابعين أو ملحقين بالسكان المسلمين، وعلى حين كانت المعاملة الرقيقة نسبيا لمختلف مجموعات الطوائف معاملة مثالية بالنسبة للفترة الزمنية، الا انه كان هناك دون شك فروق واضحة بين المسلم والذمى من ناحية، وهيئة الموظفين العثمانيين والرعايا من ناحية أخرى. ولما كانت شعوب جنوب شرقى أوربا من الذمة ومن الرعايا، فانها كانت تعانى من مساوئ كثيرة، وان كانت قليلة نسبيا، الا انها كانت كافية فى مظاهرها لتشجيع الشعب على التحايل عليه، ومن ثم أصبح النفاق والمراوغة والكذب الأبيض جزء من الحياة اليومية.

كما أصبح ضروريا التصرف بمراوغة، ان لم يكن بخيانة، عندما تحولت الدولة العثمانية المنظمة أحسن تنظيم الى حالة فوضوية فاسدة كما سبقت الاشارة فى القسم الرابع من هذا الكتاب، حتى لقد كان الأكثر فسادا وأنانية وخروجا على القانون، هو الذى حقق فى حياته الكثير. وكان يمثل فى الوقت نفسه نمط «السياسى» الذى حل محل الموظفين العثمانيين. ومن سوء الحظ أن «النظام» الذى كان من فعل الموظفين خربى الذمة فى العصر العثمانى المتأخر، وليس النظام الدقيق الذى كان سمة العصر العثمانى فى بداياته، هو الذى أصبح التراث السياسى- الادارى للنظام البشع الذى عرف تحت عنوان «أوضاع بلقانية».

ولم تكن هذه الأوضاع تعنى استمرار الحكم السئ بواسطة «الباشوات المسيحيين»، لكنها جعلت جنوب شرقى أوربا بلدانا متخلفة فعلا بالمقارنة مع باقى أنحاء أوربا فى القرن التاسع عشر، كانت بلدان الغرب الأوربى وحتى بلدان المجر التابعة للهابسبورج وروسيا قد مرت بتغييرات سريعة وأحرزت تقدما فى التصنيع وفى المدنية والابتكار الزراعى. كما مرت بتغييرات أساسية فى المؤسسة التعليمية. وكانت البلاد التى خضعت للعثمانيين سابقا «البلقان» هى فقط التى استمرت تعيش فوق كل الاعتبارات الأخرى. ولأن قيم هذه النخبة ومنهجها فى الحكم كانت استمرار لما كان يتسامح العثمانيون بشأنه فى أواخر حكمهم فى شرقى أوربا، فلابد من أن نعتبر تراث الحكم العثمانى أعظم مشكلة واجهت شعوب أصبحت مرة أخرى سادة مصيرها.

مقالة فى ببليوجرافية البحث

١ - مقدمة

حتى وقت قريب الى حد ما اعتاد المؤرخون من أبناء شعوب جنوب شرقى أوربا الذين عاشوا تحت الحكم العثمانى لفترة طويلة أو قصيرة أن ينظروا الى فترة السيادة الأجنبية نظرة سلبية وعدائية الى حدما. وقد أشار هؤلاء المؤرخون بوضوح إلى ان شعوبهم تحت الحكم العثمانى قد عزلت عن بقية أوربا، وعن التطورات المهمة التى وقعت هناك، كما حيل بينهم وبين التعبير عن أنفسهم وعن تنمية مظاهر حضارتهم ومؤسساتهم الخاصة. وعندما يتناول هؤلاء المؤرخون فترات ازدهار الحكم العثمانى وكفاءته، نراهم يركزون على صرامة وشدة فرض القواعد والتعليمات التى كانت فى صالح الغزاة والتى كانت من شأنها استغلال الأهالى. أما عندما يتناولون الفترة الأخيرة من الحكم العثمانى نراهم يركزون على تجاوز الولاة للقانون وتحكمهم فى الأمور وقسوتهم على الناس. ومثل هذا التناول يمكن فهمه من جانب مؤرخين من أمم تحررت حديثا، ومن دول جديدة نشأت خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حيث يكون هؤلاء المؤرخون تحت تأثير الحرية المكتسبة حديثا، وتحت تأثير روح القومية العارمة التى شملت أوربا القرن التاسع عشر، وكانوا يبحثون عن سيكولوجية معينة لتعليل فترة الاحباط القومى الطويلة، وكيفية الابتعاد عن التطورات السيئة التى صاحبت الدول القومية المستقلة حديثا، والتى تعزى أسبابها عادة الى الميراث العثمانى الأليم.

ومن الملاحظ أن عملية التأريخ فى هذه البلاد خلال الفترة بين الحربين العالميتين اتصفت بالطابع القومى، ومن زاوية ضيقة جدا، اذ انها تركز على مجمل التاريخ السياسى على حساب التحليل الاجتماعى – الاقتصادى– الديموجرافى، فضلا عن تخطى المؤرخ السياسى للعصر العثمانى برمته باعتبار أن أهالى المنطقة لم يكونوا يمارسون العمل السياسى، وكأن «شيئا لم يحدث». وأما أن يتم تقييم الفترة العثمانية سلبيا على أساس أن الناس لم يكن لهم تجربة فى الحكم تؤهلهم للمشاركة فى المجتمع المتحرر.

على أن الموقف قد تغير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة منذ أواسط الخمسينات، اذ بدأ المؤرخون فى جنوب شرقى أوربا يستخدمون أرشيفهم بما يحتوى على مصادر وثائق بشكل أكثر تكثيفا عما كانت عليه الأحوال فى الفترات المبكرة. كما قللوا من التركيز على التاريخ السياسى. وقد نتج عن ذلك ظهور أعمال أكثر علمية وموضوعية ألقت ضوءا جديدا على الفترة العثمانية. ولا يعنى هذا التخلى عن التقييم السلبى للفترة العثمانية، ذلك ان هذه الدرسات الجديدة تعتبر

العثمانيين مصدر الكارثة الحقيقية لشعوب شرقي أوربا استنادا الى الوثائق والسجلات والوقائع الحقيقية، لا الى التخمين والبحث عن نيات غير انسانية لتفسير السلوك التخريبي لقبائل آسيوية بربرية.

والحقيقة أنه عندما انتهى العثمانيون من مرحلة تسجيل تاريخهم تسجيلا حوليا، وبدأوا فى مرحلة دراسة التاريخ وكتابة نجد أنهم كتبوا تاريخهم شأن كل مؤرخى الامبراطوريات، ومن وجهة نظر مركزية أساسا. فالحوادث التى وقعت فى العاصمة أو فى أي مكان آخر تم تقييمها من وجهة نظر السلطات المركزية. ومن ناحية أخرى كان المؤرخون الأتراك الأوائل بعد تأسيس الجمهورية التركية، أكثر قومية وأكثر اهتماما بالزاوية السياسية فى تناولهم للتاريخ، بالقياس الى مؤرخى جنوب شرقى أوربا. والحقيقة أن تحول الامبراطورية العثمانية – التى لم تكن أبدا دولة قومية – إلى قومية تركية، واختفاء الامبراطورية نفسها، والتحول الجذرى من دولة اسلامية الى دولة علمانية، أدى الى صدمة نفسية تطلب التغلب عليها بالتبرير الذاتى والشرح والتفسير وقوع بعض التجاوزات فى الكتابة التاريخية التركية الأولى. وعند نهاية فترة ما بين الحربين، أصبح من الممكن رؤية التغيرات وادراك حقيقتها، وبالتالى قام باحثون أتراك باعداد درسات جيدة منذ ١٩٤٥.

وبعض الدراسات الغربية فى هذا الموضوع التى أجريت فى فترة مبكرة، دراسات عظيمة فعلا ومازال مفيدة. لكن جاءت فترة أخرى لم يكن باستطاعة من كتب فى هذا الموضوع الاطلاع على المصادر العثمانية، أو كان غير قادر على استخدامها بسبب عائق اللغة. ومن ثم اعتمد هذا النفر من المؤرخين على المادة المتاحة فى أرشيفات دول غرب أوربا المكتوبة باللغات التى يعرفونها، حيث استطاعوا تقديم دراسات متماسكة ولكنها محدودة. وفى دول غرب أوربا بدأ باحثون مؤهلون تماما فى الكتابة عن هذه المنطقة عند نهاية ما بين الحربين، حيث بدأ عددهم فى الازدياد منذ ذلك الوقت.

وكانت أعمالهم اما بحوث وترجمات ذاتية أو بحوث ذات طابع سياسى وادارى، وتكتب من وجهة نظر عاصمة الامبراطورية. ولم يحدث أن كتب تاريخ عام للامبراطورية العثمانية من وجهة نظر الأقاليم التابعة لها. ورغم أن هذا الكتاب ليس تاريخا تفصيليا لجنوب شرق أوربا تحت الحكم العثمانى، وأنه ببساطة عرض عام للحياة فى هذا الجزء من الامبراطورية العثمانية، الا أنه يحمل تقييما عاما للملامح الرئيسية للسيادة العثمانية ونتائجها، اعتمادا على المادة العلمية التى عثرنا عليها.

٢ – مصادر أساسية

أن المجموعات الرئيسية للوثائق الخاصة بالحكم العثمانى فى جنوب شرقى أوربا موجودة بدور الأرشيف العامة أو أرشيف البلديات فى كل اقليم من أقاليم الدولة. وباستثناء أرشيف البانيا واليونان

فقد بحثت فى الارشيفات الرئيسية بكل بلد من البلاد، كما ذهبت الى أرشيفات تركيا قبل أن أبدأ العمل فى هذا الكتاب، ورغم أنه لاتوجد اشارات فى الهوامش الى المادة الأرشيفية، الا أن دراسة هذه الوثائق هى التى كونت وجهات نظرى، وكانت أساسا للتقييم العام للحكم العثمانى وآثاره على شعوب المنطقة موضع دراسة هذا الكتاب.

على أن أعظم دور الأرشيف أهمية داران وهما: أرشيف باشفيكالت، وأرشيف «توب قابى سراى» فى استانبول. ولما كان جزءا مهما من ملايين الوثائق مايزال غير مفهرس فهرسة ملائمة، فقد جعل البحث أمرا صعبا لسوء الحظ. على أن هناك عملان يقدمان معلومات طيبة لا بأس بها عن محتويات ومضمون هذين الأرشيفين وهما: كتاب مدحت سرتوغلو وعنوانه «محتويات أرشيف باشفيكالت» (أنقرة ١٩٥٥)، والعمل الثانى هو الكتالوج الذى أعده تحسين أوظ بعنوان «أرشيف قيلافوظو» فى مجلدين (استانبول ١٩٣٨ - ١٩٤٠) وهو خاص بأرشيف توب قابى سرايا.

ويلى ذلك فى الأهمية الوثائق المكتوبة بالتركية فى بلغاريا، ويقدر الباحث الرومانى ميهايل جوب أوغلو، أن هناك «حوالى مليون وثيقة عثمانية- تركية مع ملايين النصوص والمخطوطات الشرقية» فى بلغاريا[1] وتعتبر وثائق المجموعات المختلفة الموجودة فى القسم الشرقى لمكتبة كيريل، وميتوديوس العامة Orientalski Otdel Kin Narodnata Biblioteka "Kiril Metodii أكثر الوثائق أهمية وفى عام ١٩٦٦ اصبح من الممكن الاطلاع على الوثائق، حيث تبين أن هناك ١٣٨٣٩٩ وثيقة بهذا القسم تم حصرها وتصنيفها[2]. واننى على يقين أن عدد هذه الوثائق قد تضاعف الآن اذا ما وضعنا فى الاعتبار قدرة الباحثين البلغار المهتمين بالعصر التركى وحيويتهم فى العمل.

وفى يوغوسلافيا نجد أن أكبر مجموعة من المادة الوثائقية التركية مودعة بالمعهد الشرقى بالمتحف القومى فى سراييفو، مع مجموعات أصغر فى دوبروفنيك وسكوبيه ومدن أخرى. أما مجموعة سرايیفو فهى منظمة تنظيما جيدا ومفهرسة، وتحتوى على مادة غنية على جانب كبير من الأهمية. وهذه المجموعة مع وثائق أرشيف الغازى أشرف بك فى المدينة نفسها، والذى يضم مادة أساسية تتعلق بمسلمى البوسنة، فان محفوظات المعهد الشرقى تجعل سرايیفو أهم مركز للدراسات العثمانية فى يوغلاسلافيا. على أن دور المحفوظات القومية فى مختلف جمهوريات يوغلاسلافيا تضم

(1) Mihail Guboglu, " Les Docments Tures de la Section Orientale de la Bibliotheque V. Kolarov de Sofia et leur importance pour L' Histoire des Pays Roumains, "Studia et Acta Orientalia (Bucharest), 3 (1960 - 61): 93. وتعتبر المقالة على جانب كبير من الأهمية فى مساعدة أى باحث مهتم بهذه المكتبة التى أعيد تسميتها الى" Narodnata Biblioteka "Kiril I Metodii لأنها تقدم وصفا لتنظيم المجموعة الوثائقية وتثبت قوائم الكتب والمراجع التى كتبها عدة متخصصون بلغاريون.

(2) Elena Savova, ed., Les Etudes Balkaniques et Sud - est Europennes en Bulgarie, Guide de Documentation (Sofia: BAN, 1966), p. 40 وهناك معلومات فى الصفحات من ٣٦ - ٤٧ عن كل الأرشيفات البلغارية، ويحتوى كثير منها على مواد تتعلق بالعصر التركى.

معظم الوثائق العثمانية الباقية، ولكن لايوجد بأحدها أى مادة لها أهمية حقيقية في موضوعنا.

أما أعظم المجموعات الوثائقية أهمية الخاصة ببلدان خط شمال الدانوب – ساڤا، فتوجد في رومانيا. وهذه المجموعات لا تحتوى على مادة باللغة التركية فقط، بل تحتوى على عدد كبير من الوثائق بالرومانية، وتختص بفترة الدراسة، وهى محفوظة فى مختلف دور الأرشيف الرسمية العامة، وكذلك فى دور أرشيف معظم المدن الرئيسية. وتبلغ المادة التركية المتاحة فى رومانيا حوالى ٢٢٥٠٠٠ وثيقة و ٦٠٠ دفتر. وقد نشر ميهايل جوب اوغلو كتالوج الوثائق التركية فى مجلدين (بوخارست ١٩٦٠ – ١٩٦٥) يصف فيها ٥٠٤٨ وثيقة من الوثائق المحفوظة فى كل من: دار محفوظات الدولة، ومكتبة اكاديمية العلوم، وأرشيف أكاديمية العلوم، ومتحف الاثار والتاريخ فى بوخارست، وكلها فى العاصمة بوخارست. وبكل من المجلدين فهارس ممتازة وذات فائدة كبيرة للباحثين.

وفى المجر فان معظم الوثائق المتصلة بالموضوع توجد فى الأرشيف الوطنى المجرى فى بوداست. ولا توجد الا قلة قليلة نسبيا من الوثائق مكتوبة بالتركية والباقى بالمجرية واللاتينية والألمانية. ويضم هذا الأرشيف أيضا مادة غنية خاصة بترانسلفانيا. ووثائق هذا الأرشيف مصنفة فى مجموعات متنوعة ومفهرسة فهرسة جيدة وفى متناول أيدى الباحثين. ويوجد عرض ممتاز لكل تلك المجموعات فى كتاب دوموكوس كوزارى Domokos Kosary وعنوانه: مقدمة لمصادر تاريخ وآداب المجرBevezetes Magyarorsag tortenetenek forrasaiba es irodalmaba، ويقع فى ثلاثة مجلدات (بودابست ١٩٥١ – ١٩٥٨). وفى المجلد الأول (الذى لم يطبع غيره حتى الآن – زمن تأليف الكتاب) وهو جزء من خطة لنشر خمس مجلدات، دراسة موسعة بقلم المؤلف نفسه تحت العنوان نفسه نشرت فى بودابست فى ١٩٧٠.

وأخيرا هناك مادة وثائقية تتصل بالموضوع فى عدة لغات متنوعة منها التركية محفوظة فى دار المحفوظات القومية فى فيينا، ويمكن بسهولة تحديد المجموعات الوثائقية الخاصة ببلدان جنوب شرقى أوربا فى تلك الدار بمساعدة لودفيج بيتنر Bittener ومانشره فى خمس مجلدات بعنوان Gesamtinventar des Wiener Haus, - Hof und Staats - archives, (١٩٣٦ – ١٩٤٠). وهناك مصدر أقدم بالنسبة لوثائق فترة الحكم التركى ولكنه على جانب كبير من الجودة من اعداد جوستاف فلوجل Flugel بعنوان: Die arabischen, persischen und turkischen Handschriften der Kaiserlich - Koniglichen Bibliothek zu Wien فى ثلاث مجلدات (فيينا ١٨٦٥ – ١٨٦٧)، ويتعلق بالوثائق المحفوظة بالمكتبة العامة فى فيينا.

والحقيقة أن عملية نشر الوثائق المحفوظة بدور أرشيف مختلف بلدان جنوب شرقى أوربا قد بدأت في القرن التاسع عشر. ورغم أن هذه العملية لم تتم وفق أسلوب منظم وجهد متصل، الا أنها نجحت فى طبع عدد كبير من المادة الوثائقية أصبحت فى متناول يد الباحثين. على أن المشكلة الرئيسية التى تواجه المهتمين بهذه الوثائق أنها مطبوعة فى عدة سجلات باهتة وغير واضحة، ومعظم

الوثائق نشرت كملاحق لبحوث أو لمقالات أو فى اصدارات خاصة فى عدد هائل من الدوريات التى نشرتها مختلف أكاديميات العلوم والجامعات والأرشيفات والمتاحف. واننى على يقين أنه بالرغم من اهتمامى بالمنطقة، فانا لا أعلم عن كثير من الوثائق المهمة المطبوعة فى أى مكان والتى تتصل بالموضوع، وأن مجرد ذكر قائمة بعناوين هذه السجلات الممكنة مسألة قد تأخذ صفحات كثيرة، وقد لا تفيد الغرض من هذه المقالة الخاصة ببليوجرافية البحث. وكل ما أوده، أن ألفت نظر القارئ الى أن البحث عن وثائق مطبوعة يتطلب مراجعة عدد كبير جدا من السجلات ومعظمها غير مفهرس. وحتى عدد المجلدات الخاصة والمتخصصة فى نشر المادة الأصلية أصبحت من الضخامة والكثرة بحيث لا يسمح الحال بوضع قائمة كاملة بها. وسوف أذكر فقط ما اعتبره أكثر أهمية وكنموذج للوثائق المتاحة.

ففى بلغاريا بدأ نشر وثائق تاريخ بلغاريا Dokumenti za Bulgarskata Istroriia من اعداد عدد مختلف من الباحثين ويختص المجلدان الثالث والرابع بوثائق المادة التركية. ومنذ ١٩٥٨ نشرت فى صوفيا سلسلة أخرى بعنوانFontes Historiae Bulgaricae، والمجلدان الرابع والخامس منها هما نفس المجلدان الأول والثانى من Fontes Turcici Historiae Bulgaricae التى أعدها خريستو جاندف Christo Gandev وجلاب جالابوف Galab Galabov (صوفيا ١٩٥٩ – ١٩٦٠). وجالابوف هو الذى أعد «المصادر التركية للتاريخ القانونى لبلاد بلغاريا (صوفيا ١٩٦٢). وهناك مانشرته مجموعة من المعدين بعنوان «وثائق تركية خاصة بتاريخ بلغاريا»، وهى وثائق مهمة وان كانت أقل تخصصا. وهناك مجموعتان أخرتان على جانب كبير من الأهمية أعدها بيتور بتروف Petur K. Petrov بعنوان «سياسة الاستيعاب للغزو التركى: مجموعة من الوثائق تتعلق باعتناق الاسلام والتتريك فى القرنين التاسع عشر والعشرين (صوفيا). وما أعده نيقولاى تودروف بعنوان «وضع القومية البلغارية تحت النير التركى:وثائق ومعلومات (صوفيا ١٩٥٣).

وفى يوجوسلافيا كان معهد الدراسات الشرقية فى سراييفو هو الذى قاد العمل فى نشر الوثائق التركية فى سلسلة مطبوعاته المهمة جدا بعنوان-Monumenta turcica historiam Slavorum merid ionalium illustrantia بدءا من عام ١٩٥٧. هناك نشرة «اللحظة Monumenta» التى تغطى مجموعة هائلة ومتنوعة من الوثائق ومعدة بشكل جيد ورائع وتستحق الاشادة. كما أن هناك مؤسسات بحثية أخرى فى المدن الأخرى تنشر وثائق تركية. وفيما يلى امثله قليلة توضح مختلف الموضوعات الوثائقية التى أهتم باعدادها الباحثون اليوجوسلافيون وهى: مصادر تركية [illegible] بلغراد لحازم شابانوفيتش Hazim Sabanovic(بلجراد ١٩٦٤)، ومقدونيا فى القرنين ١٦ – [illegible]: وثائق من أرشيفات استانبول ١٥٥٧ – ١٦٤٥ لدوشانكا شوبوفا Dusanka Sopova (سكوبيه ١٩٥٥)، وأقدم وثائق الوقف باللغة العربية فى يوجوسلافيا لحسن كلشى Hasan Kalesi (برشتينا ١٩٧٢).

أما رومانيا فيوجد بها ثلاثة مجموعات وثائقية رئيسية أغلبها باللغة الرومانية. وأول هذه المجموعات تحتفظ باسم معدها الأصلى يوكسوديو هورموزاكى Euxodiu Hurumzaki بعنوان «وثائق عن تاريخ الرومانيين فى أربع وعشرين مجلد (بوخارست ١٨٧٦ – ١٩٦٢)، ويعتبر مستودع

معلومات. وعلى قدم المساواة فى القيمة تقف السلسة التى بدأت فى الظهور فى عام ١٩٢٩ من اعداد آندريه ڤيريس Andrei Veress بعنوان «وثائق عن تاريخ ترانسلفانيا ومولدافيا ولاشيا» فى أحد عشر مجلد (بوخارست ١٩٢٩ – ١٩٣٩). وأعظم هذه الاعمال طموحا المغامرة التى بدأت تحت اشراف آندرية أوتيتيا Otetea، ودافيد برودان Prodan فى ١٩٥١ حيث نشرا فى بوخارست أكثر من ستين مجلد بعنوان «وثائق تاريخ رومانيا». على أن هذه السلسلة لم تنقسم فقط الى سلاسل فرعية (أ) لمولدافيا (ب) لولاشيا، و(ج) لترانسلفانيا، بل ان كل مجلد يختص بوثائق معينة لموضوع معين لفترة محددة فى التاريخ الاقتصادى والزراعة .. الخ وهذه المجموعة أكثر المجموعات الوثائقية نفعا للباحثين من حيث ما تمثله من كمية فى المعلومات. وهناك مجموعات أصغر تم نشرها أذكر منها على سبيل التوضيح ما أعده فيليتى I.C. Filitti بعنوان-Letters et extraits concernant les re lations des principautes Roumaines avec la France, 1728 - 1810 (بوخارست ١٩١٥) . وما أعده فورنيشا D. Z. furnica بعنوان «وثائق عن تجارة رومانيا ١٥٧٣ – ١٨١٠ (بوخارست ١٩٣١)، والمجموعتان الخاصتان ببوخارست من اعداد فلوريان جورجيشكو.Florian Georgescu وبول شيرنوفوزينو Paul I. Cernovodeanu، ويانا بانايت Iana C. P anait بعنوان «وثائق عن تاريخ مدينة بوخارست (بوخارست ١٩٦٠)، وما أعده جيورجيه بوتراس Gheorghe Potrasبعنوان «وثائق عن تاريخ مدينة بوخارست (بوخارست١٩٦١).

أما المجر فقد نشرت وثائق أكثر من أي بلد آخر من بلاد المنطقة. ففى ١٩٣٠ رصدت ايما بارتبنيك Emma Bartpniek فى كتابها «مصادر منشورة لتاريخ المجر (بودابست ١٩٣٠) ٣١٠٩ عنوان لمادة وثائقية مفهرسة. ومنذ ذلك التاريخ نشرت مجموعات وثائقية كثيرة. أما أكبر مجموعة وثائقية قام باعدادها عدد كثير من الباحثين فهى مجموعة Monumenta Hungariae Historica التى نشرت فى خمس أجزاء. وتشتمل على سلسلة تتناول ترانسلفانيا خلال الفترة من ١٥٤٠ – ١٦٩٩ أعدها ساندور شيلاجى Sandor Szilagyiبعنوان:-Monumenta comitiala regni Transyl vaniae, 1540 - 1699 فى اثنى عشر مجلدا (بودابست ١٨٧٥ – ١٨٩٢). ولقد بدء نشر هذه السلسلة فى ١٨٥٧ حيث وصلت الى عدة مئات من المجلدات. كذلك الحال بالنسبة لنشر الوثائق التركية الذى بدأ فى فترة مبكرة وكان كل من آرون شيلادى Aron Szilady، وساندور شيلاجى محررين عامين لنشر سلسلة من الوثائق بعنوان « آثار تاريخية للمجر تحت الحكم التركى» التى نشرت فى بودابست بين عامى ١٨٦٣ – ١٩١٦. وتحتوى المجموعة الأولى فى هذه السلسلة وهى من تسع مجلدات على وثائق. والمجموعة الثانية وهى من خمس مجلدات، تشمل أعمال المؤرخين الأتراك التى تتصل بالموضوع. وقد نشر كل من لايوش ثالوكشىLajos Thalloczy، ويانوس كريشماريك Janos Krecsmarik، وجيولا شيكفو Gyula Szekfu فى بودابست عام ١٩١٤ ترجمة مجرية لعدد كبير من الوثائق التركية فى كتاب «الأرشيف التركى – المجرى ١٥٣٣ – ١٧٨٩. وقد أعد المجلد الأول من مشروع متعدد الأجزاء، كل من ساندور تاكاتس Takats، وفيرنس اكهارت Eckhart، وجيولا شيكفو بعنوان «مراسلات باشوات بودا بالمجرية ١٥٣٣ – ١٥٨٩ (بودابست ١٩١٥). كما نشر آندروفييرس الذى سبقت الاشارة اليه فى معرض الحديث

عن المطبوعات الرومانية، كتابه بعنوان Fontes Rerum Transylvanicarum فى خمس مجلدات (بودابست ١٩١١ – ١٩١٢). كما يعتبر المجلد الذى اعده كل من لايوش فيكيته، Lajos Fekete وجيولا كالدى – ناجى بعنوان Rechnungsbucher Turkischer Finanzastellen in Buda (Ofen) , 1550 - 1580 (بودابست ١٩٦٢)، ذو قيمة كبيرة، حيث نشرا النصوص الأصلية وتفسير ممتاز لها. وكما سبق القول فان المادة الوثائقية المنشورة ضخمة جدا، والعناوين التى اخترناها تحدد فقط أهمية المشروع. وتضم المطبوعات الأخرى مجموعات وثائقية صغيرة من أرشيفات المقاطعات والمدن والعائلات، وأيضا مذكرات الرحالة هنا وهناك.

وهناك عدة مجموعات وثائقية خاصة ببعض الأشخاص الذين ورد ذكرهم فى هذا الكتاب، وهى لا تشكل أهمية أساسية للمهتمين بالموضوع الرئيسى لهذه الدراسة، ولهذا سوف أذكر ثلاثة أعمال على سبيل المثال وهى: كارولى شابو Karoly Szabo بعنوان «أرشيف صقليه ١٢١١ – ١٧٥٠ «فى سبع مجلدات (كولشفار ١٨٧٢ – ١٨٩٨)، ويحتوى على مادة مهمة تتعلق بالوقائع المتصلة بالسكيليين. والمجلد الرابع من العمل الذى أعده كل من فرانز زيمرمان، وكارل فيرنر، وفردريك موللر، وجوستاف جوندش بعنوان Urkundenbuch zur Geschichte der Deutschen in Siebenburgen فى أربع مجلدات (ناجيشيبن/ سيبيو ١٨٩١ – ١٩٣٧) ويتعلق بالألمان الترانسلفانيين.

أما الوثائق التى نشرت خارج بلاد المنطقة التى ندرسها، فتشمل كتاب فرانز بابينجرBabinger بعنوان Das Archiv des Bosniaken Osman pascha (برلين ١٩٣١)، والكتاب الذى أعده جالاب جالابوف، وهربوت دودا بعنوان Die protokollarbucher des Kadiamtes Sofia (ميونيخ ١٩٦٠)، وكتاب I. Hudita, ed., Repertoire des documents concernants les negotitions diplomatiques entre la france la Transylvanie au XV11 e (باريس ١٩٢٦)، وكتاب جوستاف بايرل بعنوان Ottoman Diplomacy in Hungary, Letters from the pashas of Buda, 1590 - 1593, بلومنجتون ١٩٧٢). ويحتل كتاب فرانز بابينجر أهمية خاصة وعنوانه Sultanische Urkunden zur Geschichte Herrschaft Mehmeds 11, des Eroberers (ميونيخ ١٩٥٦) والذى ألحق به كتاب نيكورا بيلدشينو Nicoara Beldiceanu وعنوانه: Les actes des premiers sultans conserves dans les manuscrit turcs de la Bibliotheque Nationale a Paris. 1 - Actes de Mehmed 11 et de Bayezid 11 du MS fond turc anicien 39 (Paris 1960) ولقد أجاد بلاشكوفيتش M.J. Blaskovic شرح انتشار المخطوطات التركية فى عمله المعنون: Arabische, turkische und persische Handschiften der Universitatsbibliothek in Bratisclava (براتيسلافا ١٩٦١).

ان الكتب السابقة ينبغى اعتبارها مؤشرا على ضخامة الوثائق والمصادر الأصلية الأساسية الأخرى المطبوعة. ورغم أنه ليس من الممكن دائما العمل فى تلك الأرشيفات نفسها، الا أنه بامكان الباحثين المهتمين اعداد بحوث على أساس المادة الوثائقية المنشورة فى تلك المطبوعات، وكذا السجلات الكثيرة.

٣ – المراجع العامة والببليوجرافيات

من المعروف أن فترة الحكم التركى لبلدان جنوب شرقى أوربا قد تم تغطيتها بواسطة المؤرخين الوطنيين. وقد تكون المساحة المخصصة للفترة العثمانية طويلة جدا كما هو الحال فى المجلدين الثالث والرابع من كتاب «التاريخ المجرى» الذى اعده كل من بالينت هومان Balint Homan، وجويلاشيكفو (بودابست ١٩٢٨)، وأيضا فى المجلدين الثانى والثالث من العمل التجميعى «تاريخ الرومانيين» الذى أعدته لجنة من أربع مجلدات (بودابست ١٩٦٠)، وأيضا فى الأربع مجلدات الأولى من «التاريخ العثمانى» وهو من ثمانى مجلدات (أنقرة ١٩٦٠) الذى كتبه اسماعيل حقى أوزنصارشيلى، والذى يحتوى على عرض روائي مفيد وهوامش غزيرة وقوائم بالمراجع. ومن الملاحظ أنه فى كل عمل من هذه الأعمال نجد أن التاريخ يروى كلية من وجهة نظر بلد المؤلف.

وحتى أوزنصارشيلى وابتداء من المجلد الخامس الذى كتبه انفر ضياء قرال الخاص ببداية التاريخ العثمانى، فان أفضل الروايات التاريخية العثمانية هى الأعمال القديمة التى قام بها جوزيف همر – بورجستال Hammer - Purgstall بعنوان: Geschichte des osmanischen Reiches فى عشرة مجلدات (بست ١٨٢٧ – ١٨٣٥)، وما كتبه زنكيزن J. W. Zinkeisen بعنوان Geschichte des Osmanischen Reiches in Europa فى سبع مجلدات (جوثا – هامبورج ١٨٤٠ – ١٨٦٣)، وماكتبه نيقولاى يورجا Nicolae Iorga بعنوان Geschichte des Osmanischen Reiches في خمس مجلدات (جوثا ١٩٠٨ – ١٩١٣). ويعتبر كتاب همر – بورجستال أفضل الثلاثة من حيث مادته وقيمته العلمية. ويعتبر كتاب زنكيسن أكثر الكتب الثلاثة اتصالا بموضوع كتابنا. أما كتاب يورجا فهو أردأ الثلاثة من حيث الصياغة، ولكنه يحتوى على رؤى عميقة، فضلا عن شروح وتفسيرات ورغم أن أوزنصارشيلى اعتمد على الأرشيفات التركية، الا أنه ولسوء الحظ لم يهتم بالتفاصيل الى حد ما، فضلا عن أنه تناقض مع نفسه فى غالب الأحوال.

وبالنسبة للقارئ العادى وخاصة الذى لايعرف الامبراطورية العثمانية، فان أفضل الكتب المناسبة له، كتاب خليل انالجيك بعنوان: The Ottoman Empire, The Classical Age, 1300 - 1600 من ترجمة نورمان تشيكوفيتش Norman Itzkoitz، وكوليم ايمبر Colim Imber عن التركية (نيويورك – واشنطن ١٩٧٣). وأما فيما يتعلق بالتواريخ العثمانية الأخرى بما فيها الكتب الآتية: E. Creasy, History of Ottoman Turks from the Beginning of the Empire to the present Time, 2 vols, (London 1854 - 56), George J. Eversely, The Turkish Empire, its Growth and Decay (London 1917), A. dela Jonquiere Histoire de L' empire ottman, rev. ed., 2 vols. (Paris, 1914), Harry Luke, The Old Turkey and the New, From Byzantium to Ankara, rev. ed. (London, 1955) فان الكتب الثلاثة الآتية أفضل الكتب جميعا

دون تمييز بين أى منها وهي: William Miller, The Ottoman Empire and its Successors (Cambridge, 1927), ,Charles Eliot, Turkey in Europe, new ed. (London, 1908), Leon Lamouche, Histoire de la Turquie (paris, 1934). ومازلنا بحاجة كبيرة لمجلد أو أثنين شاملين للتاريخ العثمانى فى أحدى اللغات الأوربية الرئيسية.

والحق ان خليل انالجيك قدم دراسة هائلة فى كتابة المشار اليه سلفا عن الحكومة العثمانية المركزية. ولكن مازال هناك عدة درسات ممتازة حول هذا الموضوع. وفى هذا الخصوص هناك ملاحظات أوجييه غيزلين بوشبيك Ogier Ghiselin de Busbeeq التى اشتملتها رسائلة التى كتبها من الامبراطورية العثمانية بين عامى ١٥٥٥ - ١٥٦٢ أعدها للنشر كل من فورستر، ودانيال بعنوان(The Life and Letters of Ogier Ghiselin de Busbeeq (London, 1881، والتى اعيد اصدارها بمعرفة دار نشر كلارندون فى ١٩٨٦. على أن العمل الميكر والجدير بالاشارة فى هذا الموضوع والذى اعاد كتابته جوزيف همر - بورجستال بعنوان-Staatsverfassung und Staatsver waltung des Osmanischen Reiches,2 Vols (Vienna, 1815) مايزال مفيدا لهذا النوع من الدراسة. ويضاف الى هذه الدراسات عملين حديثين مهمين ولايمكن الاستغناء عنهما وهما: كتاب A. D. Alderson, The Structure of the Ottoman Dynasty (London, 1956) , H. A. R. Gibb and Harlod Bowen, Islamic Society and the West, one volume in two (London, New York, and Toronto , 1957) أما كتاب أوزنصارشيلى: مقدمة لادارة الدولة العثمانية (استانبول ١٩٤١) فانه يعرض المحاسن ونقاط الضعف التى أشرنا اليها فى حديثنا عن كتابه السابق.

فاذا ما انتلقنا من المؤسسات التركية الي مؤسسات أهل الذمة، وجدنا ان الموقف لايدعو للاطمئنان. ورغم أن الكتابات عن الكنيسة الأرثوذوكسية كثيرة، الا أن معظمها تركزت على البطريركية والكنيسة الروسية. وهناك بعض أعمال متخصصة قليلة عن الأرثوذوكسية فى البلقان تحت الحكم العثمانى، ومنها كتابا B. J. Kidd, The Churches of Eastern Christiandom from A. D. 451 to the Present Time (London, 1927), A.K. Fortescue, The Orthodox Eastern Church (London, 1927) ولابأس بهما. وهناك ايضا كتاب N.J. Pantazopoulos, Church and Law in the Balkan peninsula during the Ottoman Rule (Salonika, 1967) وهوكتاب مفيد ولو أن ترجمته ردئية جدا. وهناك T.H. Papadopoullos, Studies and Documents relating to the History of the Greek Church and People under Turkish Domination (Brussels, 1952) ولو أنه منحاز ضد السلافيين. وكتاب آخر أكثر تخصصا من وضع هـ. شيل H. Scheel, Die Staatsrechtliche Stellung der okumenischen Kirchen Verfassung .und Verwaltung (Berlin, 1942). على أن أنفضل الأعمال التى تتناول ملامح مشكلة الارثوذوكس تحت الحكم العثمانى، كتاب Laszlo Hadrovics, Le peuple serbe et son eglise sous la domination turque (paris, 1947) وكتاب ايفان سينجاروف بعنوان «بطاركة أرشيدوقية أوهريد من سقوطها فى يد الأتراك حتى الغائها ١٣٩٤ - ١٧٨٧ (صوفيا ١٩٣١)، وكتاب ستيفن

رنسيمان، The Great Church in Captivity (Cambridge: Cambridge University press, 1968) وكتاب ميركو مير كوفيتش بعنوان «الوضع القانوني وشخصية الكنيسة الصربية تحت الحكم العثماني ١٤٥٩ - ١٧٦٦ (بلغراد ١٩٦٥).

وأول الأعمال التي ما تزال قيمة عن اليهود في الامبراطورية العثمانية كتاب: Moise Franco, Essai Sur L histoire des Israelites de L' Empire Ottoman depuis les origines jusqu a nos jours (paris, 1897) وهناك كتاب سولومون روزان بعنوان «تاريخ اليهود في تركيا» من ستة مجلدات (صوفيا ١٩٣٤ - ١٩٤٤، أورشليم ١٤٥) وهو كتاب شامل، ولو أنه مكتوب باهمال الى حد ما. وهناك الكتابات الكثيرة لاسحق ايمانويل ولابراهام جالانت عن اليهود تحت الحكم العثماني، وهي كتابات محل تقدير. وكتاب الأول نشر ضمن أعمال أخرى بعنوان Histoire des Israelites de Salonique (Paris, 1935) والآخر نشر ضمن كتاب Histoire des Juifs d' Istanbul (Istanbul, 1941)

وبالاضافة الى أعمال زنكيزين، وميللر، واليوت، هناك عدة اعمال أخرى يمكن اعتبارها «تواريخ اقليمية»، منها ما كتبه ايلنج بعنوان Geschichte des Osmanischen Reiches in Europa (ليبزج ١٨٥٤)، ويعد أحد الأعمال المبكرة في هذا الخصوص، وبعده ما كتبه روث بعنوان: Geschichte der Christlichen Balkanstaaten, Bulgarian, Serbien, Rumanien, Montenegro, Griechenland: History of the Balkan peninsula from Earliest Times to the Present Day (نيويورك ١٩٢٢)، وماكتبه نيقولاى يورجا بعنوان: Histoire des etats Balkaniques jusque a 1924، (باريس ١٩٢٤)، والفصول الأربعة الاولى من هذا الكتاب تتصل بموضوعنا، وما كتبه جاك آنسل بعنوان L'unite de la civilization balkanique (باريس ١٩٢٧)، وكتاب جورج ستادمولر بعنوان Geschichte Sudosteuropas (ميونتخ ١٩٥٠). وكل هذه الكتب قديمة باستثناء كتاب ستادمولر عن المجر، ولو أنه تجاهل الفترة العثمانية. ومن حسن الحظ هناك عملان يمكن اعتبارهما أعمالا كلاسيكية وهما: كتاب فرديناند برودل بعنوان La Mediterranee et le monde mediterranean a la epoque de philippe 11, 2 vols (باريس ١٩٤٩) وكتاب ليفتن ستافريانوس بعنوان The Balkans since 1953 (نيويورك ١٩٥٨). ويغطي عمل برودل المشهور كل بلدان حوض البحر المتوسط، وهو كتاب على درجة عظيمة من سعة الخيال، ويعتمد على البحث العلمي الجاد. كما أن الأفكار العامة التي وردت به، وكذا النظريات والنتائج التي توصل اليها بشأن العالم العثماني على جانب كبير من القيمة. ويعتبر كتاب ستافريانوس بمثابة «التاريخ الاقليمي» للبلقان. ولأن هذا الكتاب بحث جيد ومنظم ومكتوب بعناية، فانه يعتبر أفضل دراسة مطبوعة. وقد زاد من قدره احتوائه على قائمة جيدة من المراجع.

وهناك مصنفات أخرى كثيرة يمكن ذكرها، ومن ضمنها أخبار وروايات الرحالة، والتراجم الذاتية والموضوعات التاريخية. لكن محدودية المساحة تحول دون ايرادها كلها، كما أن ذكر بعضها

سوف يجور على الأعمال الأخرى دون عدل. ومع ذلك فقد يكون من المفيد ذكر بعض المراجع المهمة وغير المعروفة بدرجة كبيرة، والتى من شأنها أن تقود الباحث الى هذه المادة. وفى مقدمة هذه الأعمال ما كتبه جيرهارد تيخ بعنوان: Bibliographie der Bibliographien Sudosteuropas, Wirtschaftswissenschaftiche Sud- osteuropa forschung (1963), pp. 177 - 213 حيث يقدم قوائم كاملة للمراجع المتصلة بالموضوع. وماكتبه ليون سافديان بعنوان: Bibliographie balka-nique, 1920 - 1938, 8 vols. (باريس ١٩٣١ – ١٩٣٩)، وهو عمل نافع وشامل. وبالنسبة للاعمال المبكرة يمكن التعرف عليها من العمل الذى أعده كل من بيرسون، وجوليا آشتون بعنوان: Index Islamicus, 1906 - 1955 (كيمبريدج ١٩٥٨)، وكتاب بيرسون بمفرده بعنوان Index Islamicus Supplement, 1956 - 1960 (كيمبريدج ١٩٦٢) مفيد أيضا. ويمكن العثور بسهولة على عدد كبير من هذه القوائم فى معظم المكتبات. وتعتبر قوائم الكتب التى أعدها باحثون من بلدان جنوب شرقى أوربا أكثر أهمية بالنسبة للاعمال التى تهتم بالتفاصيل.

وقد قام الرومانيون بعبء اعداد القوائم الأكثر أهمية وشمولية. وتحت اشراف كل من ايوان لوبو، ونستور كاماريانو، وافيديو باباديماء بدأ نشر العمل المهم وعنوانه Publication of Bibliografia Analitica a Periodicelor Romaesti ابتداء من عام ١٩٦٧. وتغطى الستة مجلدات التى ظهرت وقائع السنوات من ١٧٩٠ – ١٨٥٨. ولايترك الجهد والجدية التى بذلت لاعداد هذا العمل المنظم مجالا لطلب المزيد اذ يعتبر مرجعا أساسيا للمطبوعات الرومانية الدورية. ويقف على قدم المساواة مع هذا العمل ما تم فى بوخارست فى عام ١٩٧٠، عندما صدر المجلد الأول من «مراجع تاريخ رومانيا» ويغطى السنوات من ١٩٤٤ – ١٩٦٩ باشراف كل من ستيفان، ويواقيم كراشيون، وبيور سوردو. وعلى حين أن هذا المجلد الأول عبارة عن قائمة مراجع مختارة، فان المجلد الثانى وهو الأول من عدة مجلدات تتناول مطبوعات القرن التاسع عشر التى ظهرت فى ١٩٧٢ باشراف كورنليا بوديا، يعتبر عملا شاملا ومنظما تنظيما جيدا ومفهرسا فهرسة كاملة بعناوين فرعية باللغة الفرنسية مما يجعله كتاب غاية فى الأهمية.

أما أعظم قوائم المراجع البلغارية المعاصرة وأكثرها فائدة، ملاحق المجلد الثانى والخامس من: Bibliographie La: Etudes Historique, La Science Historique Bulgare 1960 - 1964, Bibliographie Science Historique Bulgare, 1965 - 1969, (صوفيا ١٩٧٠). وقد أعد الجزء الأول من هذه المجلدات ليليا كيركوفا، واميليا كوستوفا – يانكوفا، والثانى من اعداد ليليا كيركوفا. وقد كتبت العناوين الرئيسية فى كلا العملين بالحروف اللاتينية مع ترجمة فرنسية لكل مدخل.

وباشراف يوريوتاديش نشر Ten Years of Yugoslav Historiogrphy, 1945 - 1955 فى بلغاريا ١٩٥٥. ونظمت هذه المقالة البيليوجرافية الطويلة على أساس الحوليات – الموضوعية، مما يجعل استخدامها صعب الى حد ما. وقد كتبت عناوين المراجع فيها بالانجليزية وباللاتينية أيضا. وقد كان المؤلف – المعد نفسه، مسئول عن نشر المجلد التالى باللغة الفرنسية فى بلغراد عام ١٩٦٥

بعنوان: Historiographie Yougoslave, 1955 - 1965 حيث اتبع شكل المقالة السابقة، لكن من السهل العثور على العناوين لأنها مثبتة فى الهوامش أسفل كل صفحة وليست مثبتة مع النص وفى المتن. وفى بودابست نشر فى عام ١٩٦٠ عمل لمؤلف مجمهول بعنوان Bibliographie d'oeuvres choisies de la science historique hongroises, 1945 - 1959 وهو مرتب ترتيبا حوليا مع عناوين فرعية باللغة الأصلية، وبحروف فرنسية، وشرح موجز بالفرنسية لـ ٢٠٥٩ مادة بحثية. وتحت اشراف جيفشان، وماكاى ظهر عام ١٩٧٠ كتاب: Bibliographie d' oeuvres choisies de la science historique hongroise, 1964 - 1968 باعتباره المجلد الثانى من «دراسات تاريخية»، وتضم ٢٣٠٩ مادة بحثية مرتبة بنفس نسق الجزء الأول.

وفى ١٩٦٦ نشر مجلد مشابه فى أثينا تحت اشراف ديماراس بعنوان Quinze ans de bibliographie historique en Grece, 1950 - 1964، والكتاب مزود بملحق عن عام ١٩٦٥. وهو مرتب ترتيبا موضوعيا بعناوين حولية لكل موضوع. وقد كتبت العناوين باليونانية وبحروف فرنسية لـ ٥٥٠٠ مادة.

وهناك نشرة على جانب كبير من الأهمية والقيمة يصدرها معهد الدرسات البلقانية التابع للاكاديمية البلغارية للعلوم. وقد بدأ نشرها سنويا ابتداء من ١٩٦٦ تحت اشراف كل من: تودوروف، وجيورجيف، وترايكوف، بعنوان Bibliographie d' Etudes Balkaniques. وتغطى مجلدات هذه النشرة كل المطبوعات التى صدرت عن شبه جزيرة البلقان فى أي مكان من العالم. كما أن فهارس هذه المجلدات مهمة أيضا ومتنوعة، فهناك فهرس باسماء المؤلفين، وآخر بالموضوعات والبلدان، وثالث باسماء الدوريات التى تم الرجوع اليها. وينتهى هذا القسم بقائمة بالأعمال الجماعية وقوائم المطبوعات الحديثة. وهذه الملاحق وحدها تجعل النشرة البلغارية لا غنى عنها. وتستخدم القائمة الببليوجرافية التى سبق ذكرها مع المجلد الرابع من ببليوجرافيا جنوب شرق أوربا الصادرة فى ميونيخ ١٩٤٣ – ١٩٧٣. وكل مجلد من جزئين ويتناول كل شئ مهم فى مجال جنوب شرقى أوربا. وقد أعد المجلد الأول من تلك الدورية الألمانية فريتز فاليافتش. أما الأجزاء التالية فقد أعدتها جرترود كراللرت – ساتلر. وفى هولندا ظهرت حديثا ببليوجرافية متخصصة على جانب كبير من الأهمية تحت اشراف هانزيورجن، ويوتا كورنرمبف بعنوان Osmanische Bibliographie, mit besonderer Berucksichtigung der Turkei in Europa (لايدن ١٩٧٣). ومن الصعب استخدام هذا المجلد الضخم الى حد ما، لأنه رتب ترتيبا موضوعيا حسبما رأى المؤلف ودون فهرس. وما لم يكن الباحث مهتم بموضوع محدد متصل بقسم أساسى من المجلد أو بقسم فرعى، فمن الصعب عثوره على مايبحث عنه من عناوين المؤلفات والمواد.

وسوف أنهى هذا القسم باشارة مختصرة الى بعض الأعمال الجماعية وخاصة تلك التى صدرت لتقديمها لمؤتمرات A. I. E. S. E. و C. I. S. H ورغم أن عناوين المطبوعات فى هذه القوائم مضطربة، الا انها تحتوى على مقالات مهمة، وببليوجرافيات تتناول جنوب شرقى أوربا تحت الحكم التركى. وبالنسبة للمؤتمرات C. I. S. H التى عقدت فى اعوام ١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٧٠،

أصدر المجريون مجموعات خاصة بعنوان Etudes Historiques، ولمؤتمر عام ١٩٦٥ تحت عنوان Nouvelles Etudes Historiques وقد حدث بعض الاضطراب لأن الخمس مجلدات التى أصدرها البلغاريون لمؤتمرات ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٧٠ أخذت نفس العنوان Etudes Historiques، وكذلك الأربع مجلدات التى أصدرها الرومانيون لمؤتمرات ١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٧٠ أخذت أيضا عنوان Nouvelles Etudes d Histoire.

ورغم أن تلك المجلدات تحتوى على دراسات مهمة فأنها ليست ذات معزى لدارسى الفترة العثمانية مثل المجلدات Acts du premier congres International des Etudes Balkaniques et Sud- est Europeennes (صوفيا ١٩٦٧ - ١٩٧٠). ففى المجلدين الثالث والرابع هناك ٥٠٠ صفحة عن الدراسات التاريخية الخاصة بالفترة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، مع بعض دراسات أخرى لها أهمية رئيسية. كمل تحتوى على أسهامات من جهات أخرى. ولابد لأى باحث يدرس الحكم العثمانى فى أوربا من أن يرجع الى هذه المجموعة. وقد أعدت المادة الوثائقية التى قدمت فى المؤتمر الثانى للنشر.

ولا يكتمل أى تلخيص للأعمال العامة المتعلقة بهذا الموضوع دون أن نذكر أربع درسات جليلة القيمة وهى: الدراسة الأولى أعدها باكالين بعنوان: قاموس مصطلحات وتعبيرات التاريخ العثمانى فى ثلاث مجلدات (أنقرة ١٩٤٦ - ١٩٥٥)، والثانية، الطبعة القديمة لدائرة المعارف الاسلامية فى ثمانية أجزاء فى أربع مجلدات (لايدن - لندن ١٩١٣ - ١٩٢٩)، والطبعة الجديدة لدائرة المعارف التى صدرت فى لايدن - لندن ١٩٦٠، والتى تبدأ من حرف ka فى ٦٦ مستلة، وأخيرا دائرة المعارف الاسلامية التى صدرت فى استانبول ١٩٤٠ والتى وصلت الى كلمات Tug فى عام ١٩٧٤ فى ٢٥ مستلة.

٤ - الصحف والمجلات

عادة لاتشمل المقالات الخاصة بالتعريف بالببليوجرافيات قسما عن الدوريات الصحافية. ومع هذا فاننى أرى ضرورة ذكر بعض الكلمات عنها فى هذا المقال، لأنها تحتوى على مادة بحثية مهمة، كما أن أغلبها مجهول بالنسبة لنوعية قارئ هذا الكتاب.

ومن الملاحظ ان المجلات التاريخية الأمريكية والأوربية الغربية قليلة الاستخدام نسبيا من جانب الباحث المهتم بجنوب شرقى أوربا تحت الحكم العثمانى رغم أنه من آن لآخر تنشر هذه المجلات مقالة مهمة عن هذه الفترة. وهذا أمر مفهوم لأن مثل هذه المجلات تخصص صفحاتها أساسا لتاريخ البلدان التى تصدر فيها. وهناك بعض المجلات المهمة الى حد ما التى تهتم بموضوع بحثنا، وتكرس صفحاتها لدراسة العالم السلافى مثل The Slavic Review, the East European Quarterly, Canadian Slavic Studies, Slavic and East - European Studies, Slavonic and East Europe-

an Review, Jahrbucer fur Geschichte Osteuropas, Revue des Etudes Slaves . وتتناول هذه المجلات المتخصصة التاريخ الكلى للمنطقة بما فيها روسيا/ الاتحاد السوفييتى. ومن النادر أن تجد فى هذه المجلات مقالات عن مشكلات التاريخ العثمانى. والحال نفسه بالنسبة لمختلف المجلات المتخصصة فى الدراسات الاسلامية والشرقية. ومع هذا فلابد من مراجعة هذه المجلات بعناية لأنها تحتوى على مقالات تتصل بموضوعنا بشكل أكثر من المجلات التاريخية الرئيسية. ولعل أعظم هذه المجلات أهمية مجلة.The International journal Of Middle East Studies

وعلى هذا اصبح من الضرورى التعرف على الأقل على أعظم المجلات أهمية التى تصدر فى البلدان التى كانت تحت الحكم العثمانى لفترة ما. وحتى عام ١٩٦٥ كانت مجلة Universiteti Shtetror Buletin أهم مجلة البانية. ولكن ومنذ ذلك التاريخ أصبحت المجلة الأكثر تخصصا مجلة Studime historike هى الأكثر أهمية. أما اليونان، فلا يوجد لديها حقيقة مجلة تاريخية رئيسية متخصصة ، ومعظم المادة البحثية المتعلقة بالموضوع توجد فى القسم التاريخى منPraktika tis Akademias Athenon أو فى مجلة-Deltion tis Istorikis Kai Ethnologikis Etairias tis Ella dis. ومن المجلات اليونانية التى تصدر بلغات أوربا الغربية، فان مجلة Balkan Studies تعتبر أكثر المجلات أهمية.

وهناك بعض المجلات ذات الأهمية، وان كانت قليلة نسبيا فى تركيا. وأكثر هذه المجلات أهمية مجلة Turkish Historical Society والتى حلت فى ١٩٣٧ محل مجلة-Turk tarih encu meni mecmuasi، والمجلة القديمة تستحق وقفة خاصة. ويضاف الى هاتين المجلتين (القديمة والجديدة) مجلة كلية اللغة والتاريخ والجغرافية بجامعة أنقرة ، حيث تضم عددا كبيرا من المقالات المهمة. وأخيرا هناك مقالات تتصل بالموضوع فى مجلة الأوقاف، والتى تنشر وثائق ومقالات على حين أن «وثائق أنقرة» تتخصص فقط فى نشر الوثائق، وفى الآونة الأخيرة ظهرت مجلة جديدة بعنوان Archivum Ottomanicum ، وهى الوحيدة التى تصدر بلغة غربية، وتتخصص كلية فى تاريخ العثمانيين. ولسوء الحظ لا توجد مجلة علمية حقيقية بلغة غربية تصدر فى تركيا.

فاذا ما انتقلنا من الثلاثة بلاد هذه إلى الأربعة الأخرى الخاصة بمنطقة بحثنا (جنوب شرقى أوربا)، سوف نجد أن عدد المطبوعات المهمة فى ازدياد. ففى بلغاريا عدة مجلات تارخية وأكثرها أهمية» المجلة التاريخية، ومجلة الأكاديمية البلغارية لمعهد العلوم والتاريخ. وأكثرها قيمة مجلة درسات بلقانية التى تصدر فى صوفيا منذ ١٩٦٤ ، والمجلة التاريخية البلغارية التى تصدر بالانجليزية والفرنسية منذ ١٩٧٣ . فضلا عن بعض مقالات مهمة نشرت فى المجلات البلغارية الأخرى.

والمجلة التاريخية الرئيسية الرومانية مجلة «درسات: مراجعة للتاريخ» . والمجلتان التاريخيتان الأخرتان اللتان يجب وضعهما فى البال هما : الكتاب السنوى للمعهد التاريخى فى مدينة كلوى Cluj ودراسات علمية وتحقيقات: القسم التاريخى والتى تصدر فى اياصى Iasi. أما مجلة Studie et acta orientatlia فانها أكثر تخصصا وتتناول بدرجة كبيرة المادة البحثية الخاصة بالعثمانيين. ومجلةRevue

roumaine d' histoire وتصدر باللغات الأوربية الغربية، حيث تنشر فى غالب الأحيان مادة بحثية نقلا عن المجلات التى تصدر باللغة الرومانية. وهناك مجلة أكثر تخصصا كما يبدو من اسمها وهى مجلة Revue des etudes sud -est europeenns التى تنشر مقالة فى الموضوع فى كل عدد على الأقل. ومنذ ١٩٦٣ صدرت فى بوخارست مجلة Bulletin de L' association Internationale des Etudes du Sud- Est Europeen حيث تنشر مقالات مع أخبار الرابطة.

وفى يوجوسلافيا فان لكل جمهورية من جمهورياتها دورية تاريخية. ففى مدينة سكوبيه تصدر مجلة «التاريخ»، وفى تيتوجراد تصدر «مذكرات تاريخية»، وفى سراييفو يصدر الكتاب السنوى للجمعية التاريخية للبوسنة — هرسك، وكذلك مجلة «مراسل المتحف القومى فى سراييفو». وفى ليبابليانا تصدر مختارات كلية الفلسفة. كما تصدر أكبر جمهوريتين فى يوغلاسلافيا أقدم مجلتين وهما: المجلة التاريخية فى بيوجراد، والمجلة التاريخية فى زغرب. وهناك عدد كبير من المختارات والدوريات تصدرها مختلف الجامعات والاكاديميات، وتعتبر مجلة دراسات فى فقة اللغة الشرقية والتاريخ التى تصدر فى سراييفو، أكثر المجلات اتصالا بموضوعنا. كما يجب الرجوع أيضا الى مجلة «حوليات المعهد التاريخى لأكاديمية العلوم والفنون اليوجلاسلافية فى دوبروفنيك». ومنذ ١٩٧٠ بدأت تصدر فى بيوجراد مجلة ممتازة بلغات اوربا الغربية وهى «شؤون بلقائية».

وفى المجر كما هو الحال فى يوجوسلافيا عدد هائل من المجلات التاريخية وأكثرها أهمية «القرون»، والمجلة التاريخية. ورغم ان هذه المجلات تركز أكثر على القرون الأخيرة، الا أنها تنشر أيضا مقالات عن المجر تحت الحكم العثمانى. وبالاضافة الى هاتين المجلتين الرئيسيتين، هناك مجلات أخرى مهمة وهى Annales Universitatis Scientiarium Budapestinensis de Rolando Eotvos nominatae, Sectio Historica, Acta Universitatis Debreceniensis, and Acta Universitatis Szegediensis أما مجلة Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae فانها أكثر تخصصا وأكثر أهمية. وهناك مجلتان تصدران باللغة الأوربية الغربية وهما Acta Historica، و The New Hungarian Quarterly. والثانية لا تعد مجلة علمية بالمعنى الاصطلاحى، لأنها تنشر مقالات للقارئ العام المتعلم، وتنشر كل من المجلتين من آن لآخر مقالات ممتازة عن العصر العثمانى.

وهذه القائمة التى ذكرناها عن المجلات المتصلة بموضوعنا تعتبر ناقصة. وأنا لا أرغب فى أن أطيلها بذكر قائمة بالمجلات الروسية والايطالية وغيرها. ولكن سوف أضيف لهذه القائمة خمس مجلات أخرى نظرا لاهميتها الخاصة، فهناك المجلة الهولندية Journal of the Economic and Social History of the Orient، ومجلة Archiv Orientalni التى تصدر فى براج، والمجلتان البولنديتان فى كل من كراكاو (Folia Orientalia) ووارسو (Przeglad Orientalistyczny)، ومجلة Naroda Asii I Afriki التى تصدر فى موسكو. وعلى الذين يرغبون فى مزيد من التعرف على مختارات معينة أن يرجعوا الى فهارس تلك الدوريات.

٥ - اشارات الى بعض المؤلفين ومؤلفاتهم

ان ذكر قائمة معينة بالبحوث والمقالات لبعض المؤلفين المختارين والمنشورة فى بعض المجلات والدوريات، يعد أمرا مستحيلا لأن ذلك من شأنه استبعاد عدد من الباحثين الممتازين. وعلى هذا وبدلا من أن أقدم قائمة عشوائية لمقالات من عدة مئات من المقالات، فاننى أكتفى بذكر قائمة من الباحثين الذين أفدت من أعمالهم بشكل أكبر. وحتى هذا الاسلوب سوف يغفل اسماء أخرى لها مكانتها ولاشك. ولهذا فانا مدين لهم بالاعتذار.

ويأتى فى المقام الأول بالنسبة للمؤلفين الأتراك عمر لطفى برقان، فهو الذى بدأ استخدام ارقام احصائية تركية ومادة علمية لدراسة التطورات الديموجرافية والاقتصادية فى الامبراطورية العثمانية. وقد نشر حسب معلوماتى كتابا واحدا بعنوان «المبادئ القانونية والمالية للاقتصادية الزراعى للامبراطورية العثمانية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر (بالتركية ، استانبول ١٩٤٣). غير ان عدد المقالات المهمة التى نشرها تجعله اهم الباحثين قاطبة فى مجاله. ومن بين مقالاته: «القوانين المنظمة لتثبيت ومراقبة أسعار البضائع والمواد الغذائية فى بعض المدن الكبرى فى نهاية القرن الخامس عشر» فى مجلة «الوثائق التاريخية» (١٩٤٣)،و «الموازنة العثمانية عن العام المالى ١٠٧٩ هـ - ١٠٨٠ هـ (١٦٦٩ - ١٦٧٠)، و «سجل الموازنة العثمانية لعام ١٠٧٠ - ١٠٧١ هـ (١٦٦٠ - ١٦٦١) بالمقارنة، فى مجلة كلية الاقتصاد جامعة استانبول (عدد عامى ١٩٥٥ - ١٩٥٦). كما نشر برقان «ثبت بالأنصبة الوراثية للعسكرية فى أدرنه ١٥٤٥ - ١٦٥٩ فى مجلة Belgeler (عام ١٩٦٨)، وأيضا « دفتر أرصدة ضريبة الجزية لعام ٨٩٤ هـ (١٤٨٨ - ١٤٨٩) فى ١٩٦٤. وفى المجلد الرابع عشر من مجلة Sosyalsiyaset Konferanslarn (استانبول ١٩٦٣) نشر «الوضع القانونى للأعمال الانشائية فى تركيا من القرن السادس عشر الى الثامن عشر. وبالامكان اطالة هذه القائمة من مقالات برقان. ومن المعروف ان القائمة الببليوجرافية التى أعدها كورنرمبف Korn-rumph والتى سبقت الاشارة اليها تضم ٣١ دراسة من درسات عمر برقان. وماتزال القائمة غير كاملة. وعلى هذا سوف أضيف الى هذه القائمة ثلاثة أعمال مهمة لبرقان تتعلق بدراساته بلغة غير التركية وهى: Quelques obsercvations sur L' organisation economique et sociale des villes ottomanes des XVIe et XVIIe siecles "in Receuils ١٩٥٦ بروكسل Societe des Jean Bodin , VII" Essai sur les donnees statisiques des registres de recensement dans L Empire Ottoman aux Xve et XVIe siecles" in Journal of Economic and Social History of the Orient (١٩٥٧)، و" Reesearch on the Ottoman Fiscal Surveys" in Michael E. Cook, Studies in the Economic History of the Near East (لندن ١٩٧٠).

أما خليل انالجيك فهو المؤرخ التركى الرائد فى الدراسات البلقانية، وانتاجه من الكتب والمقالات ، واسهاماته فى الموسوعات تبلغ مايقرب من مائة عنوان. وكل شئ كتبه انالجيك له قيمته، ودائرة اهتمامه واسعة. ودراسته المثيرة «السباهية المسيحيون فى روم ايلى فى القرن الخامس عشر واصولهم من ستيفان دوشان الى الامبراطورية العثمانية «التى نشرها فى كتاب» دراسات مقدمة

لفؤاد كوبروللو» تتناول بداية الحكم العثماني، على حين ان بحثه الأساسى الذى ألقاه فى المؤتمر الدولى الثانى td hedkh لـ A.I.E. S. E. ونشره منفصلا فى ١٩٧٠ بعنوان The Ottoman Decline and its Effects upon the Reaya يتناول نهاية الحكم العثمانى، هذا فضلا عن مقالات ودرسات كثيرة تتناول الفترة بين موضوع هاتين الدراستين.

أما أوزنصارشيلى Uzuncarsili الذى ورد اسمه فى هذه المقالة البيليوجرافية فهو مؤرخ تركى آخر غزير الانتاج، يرد اسمه فى كل قوائم البيليوجرافيات. وكتابه فى غاية الأهمية وعنوانه «من تنظيم الدولة العثمانية: فرق عبيد السلطان» فى مجلدين (أنقرة ١٩٤٣ - ١٩٤٤)، يتناول المشكلة المهمة الخاصة بتجنيد وتنظيم عمالة العبيد. وهى مشكلة نوقشت فى كتاب بازليك بابوليا Baslike D. Papoulia وعنوانه Ursprung and Wesen der " Knabenlese" im Osmanischen Reich (ميونيخ ١٩٦٣). وهناك عملان تناولا عملية تجنيد الدفشرمة من وجهات نظر مختلفة يجب ذكرهما فى هذا السياق وهما كتاب أحمد رفيق عن صوقوللو (الصدر الأعظم) ٩١١ - ٩٨٧ هـ (استانبول ١٩٢٤)، حيث يرى هذا الصدر الأعظم من وجهة نظر مختلفة جدا عن التى كتبها كاتب السير الذاتية اليوغوسلافى رادوفان زماردشيك Radovan Samardzic فى كتاب «محمد باشا صوقولوفيتش» (بيوجراد١٩٦٧).

وبين البلغاريين يحتل نيقولاس تودوروف، وبيزترا شفتكوفا المكانة نفسها التى يحتلها برقان وانالجيك بين الأتراك من ناحية الكم والكيف فى كتاباتهما، وقائمة أعمال تودوروف خلال المدة من ١٩٥١ - ١٩٦٤ تضم ١٠٧ مؤلفا. وينبغى ان نتذكر أنه بعد عام ١٩٦٤ نشر معظم أعماله الرئيسية.. فبين عامى ١٩٦٤ - ١٩٦٩ نشر ٣٤ مؤلفا اضافيا. ورغم أن مجال كتاباته يتدرج من الدراسات المعتمدة على المصادر الأرشيفية الى المقالات العامة، ومن عصر تاريخى الى آخر، الا أن مجال اهتمامه الرئيسى هو العصر العثمانى، وتخصصه الرئيسى التاريخ الاقتصادى والحضرى. ومع أنه اقتصادى بالدرجة الأولى، الا أن أعماله لاغنى عنها لأى دارس للحكم العثمانى لجنوب شرقى أوربا، بحيث يكون من الصعب بل من المستحيل اختيار أفضل مقالاته وكتبه من بين كل أعماله. ومن الواضح أن الأعمال التى أثبتها فى هوامش هذا الكتاب وفى هذا الفصل البيليوجرافى، استخدمت بكثرة فى كتابة هذا الكتاب أكثر من مؤلفاته الأخرى.

أما مجال اهتمامات بيزترا شفتيكوفا فانها أضيق من مجالات اهتمامات تودوروف، اذ أنها متخصصة فى العثمانيات. وقائمة مؤلفاتها هائلة بدرجة لاتصدق، وتتضمن كتابات وثائقية وبحوث، ومقالات طويلة نشرت مسلسلة، وعدد هائل من مقالات قصيرة، وتتناول فى دراساتها الادارة، والاقتصاد الحضرى والريفى، وكل ملامح ومظاهر الحكم العثمانى. ولكن مجال اهتمامها الرئيسى أهلها البلغاريون) وحياتهم تحت الحكم العثمانى. واستطيع أن أرشح كل دراساتها للباحثين دون تحفظ ودون تحديد لمؤلفات بعينها.

أما أعمال جلاب جالابوف، وفيرا موتافيتشيفا، وهما بلغاريان، فانها أعمال متماسكة ومفيدة

ولكنها لاترقى الى مستوى أعمال تودورف وشفتيكوفا. كما أن كتاب ايفان شنيجاروف فى تقديرى مهم جدا لأنه يركز على التاريخ الثقافى والدينى. وقد وجد بعض أشخاص من بلاد ايفان اسهامات قيمة في أعماله. ومن ثم قام كل من انجيلوف، ونيكولوف فى عام ١٩٦٤ بنشر أعماله تحت عنوان «الأعمال العلمية للأكاديمى ايفان شنيجاروف فى مجلة Izvestiia na Instituta Za Istoriia pri BAN وكان آنذاك فى الثمانين من عمره. كما نشر بالمجلة نفسها قائمة بأكثر أعماله أهمية. والمقال التالى يعتبر نموذجا لاسهاماته وهو: عقبة الحكم التركى للحياة الثقافية للأمة البلغارية ولشعوب البلقان الأخرى (صوفيا ١٩٥٨).

ومن المستحيل ذكر كل المؤرخين البلغاريين ممن لأعمالهم قيمتها. ولكن هناك بعض النماذج لارضاء القارئ .. فمن بين أعمال خريستو جاندف «أسباب النهضة البلغارية سنوات ١٦٠٠ - ١٨٣٠» (صوفيا ١٩٤٣). وقد اخترته كنموذج لكتاباته لأنه يشير بكثرة الى التاريخ الثقافى. وعلى الباحثين الذين يهتمون بالتاريخ الاقتصادى أن يقرأوا الجزء الأول من كتاب زاك ناثان بعنوان : تاريخ التطور الاقتصادى البلغارى (موسكو ١٩٦١). وفيما يتعلق بتاريخ منطقة البلقان كلها هناك مشروع بدأ تحت اشراف آشر كانانيل، وابلى اشكنازى، وهو بعنوان : مصادر يهودية للتطور الاقتصادى - الاجتماعى لبلدان البلقان فى القرن ١٦ (صوفيا ١٩٦٠).

ولايبقى سوى أن نذكر شيئا ما عن المنح الدراسية التى قدمت لمحاولات كتابة تاريخ بلغاريا تحت الحكم العثمانى، وأول هذه المحاولات ما كتبه يوردان جيورجيف بعنوان: البلغاريون تحت الحكم التركى من نهاية القرن الرابع عشر الى نهاية القرن الثامن عشر (صوفيا ١٩٠١)، ثم ثانيا كتاب آلو هايك بعنوان: بلغاريا تحت الأتراك (شتوتجارت ١٩٢٥). وفى الثلاثينيات نشر أحمد رفيق كتابه: بلغاريا تحت الحكم التركى ٩٧٣ - ١٢٢٥ هـ (١٥٦٥ - ١٨٤٠) استانبول ١٩٣٣). وفى العقد التالى (الأربعينيات) نشر مايكل ليو كتابه La Bulgarie et son peuple sous la domination ottoman, tels que les ont vus les Voyageurs anglo - saxons (1589 - 1878) (صوفيا ١٩٤٩). وهذه الكتابات تصور تنوع وثراء الأعمال التى أجريت على بلغاريا تحت الحكم العثمانى بواسطة باحثين بلغاريين أساسا.

ومن الصعوبة بمكان أيضا اختيار باحثين معينيين من بين الباحثين اليوغوسلافيين. وتجدر الاشارة الى أن معظم الدراسات موضع الاهتمام من القراء لهذا الكتاب قد نشرت فى شكل مقالات لاحصر لها، قدمت بملخصات فى الغالب باللغات الأوربية الغربية الرئيسية. ومن ثم فان مراجعة الببليوجرافية أمر مطلوب قبل الشروع فى اعداد بحث تفصيلى عن هذا الموضوع. وهذه المقالات فى الغالب عبارة عن بحوث دراسية صغيرة الحجم. وهناك مثالان يوضحان أهمية هذه الدراسات بالنسبة للموضوع والتفاصيل التى يذخران بها وهما: ما كتبه برانيسلاف ديوردجيف بعنوان «عن الفونك: تطور الاقطاع التركى ومسألة أغوات البوسنة «المنشور فى Glasnik Zemaljskog muzeja, 2 (1947): 75 - 137 وما كتبه نديم فيليبوفتش بعنوان: مراجعة للاقطاع العثمانى مع دراسة خاصة للعلاقات الزراعية، المنشور فى Godisnjak Istoriskog drustva Bosne I Herecego-

146 - 1 : (1953) vine, 4 . ومن بين اعمال فيليبوفتش الكثيرة هناك دراسة شيقة عن فترة الحرب الأهلية التى أعقبت هزيمة العثمانيين فى أنقرة ١٤٠٢، وهى فترة لم تدرس دراسة مكثفة، فضلا عن أن الاهتمام بها قليل، ونشرها فى Princ Musa I sejh Badreddin (سراييفو ١٩٧١).

والحق أن الباحثين اللذان ذكرتهما آنفا هما من بين دارسين رئيسيين للعصر العثمانى فى بلدان يوغوسلافيا. وديورديف غزير الانتاج فى الحقيقة، وله وجهات نظر ماركسية تطبع معظم كتاباته. ورغم أننا لسنا مضطرون الى قبول كل تفسيراته وارائه، الا أن الأساس العلمى لبحثه ممتاز وجدير بالانتباه . ومن المستحيل الحكم بعدالة على سعة اهتمامات ديورديف، فمقالته سالفة الذكر تختص بالاقتصاديات، ولكنه نشر أيضا «دور الكنيسة فى التاريخ القديم لأهالى الصرب (سراييفو ١٩٦٤). وهى الحقيقة تاريخ أسقفية بيك Pec (بيش) حتى ١٧٦٦. كما أنه نشر عدة مجموعات وثائقية، فقد نشر على سبيل المثال بالاشتراك مع بعض زملائه: الشرائع ومجموعات القوانين الخاصة بسناجق البوسنة – هرسك، وزفورنيك، وكليش، والجبل الاسود، وسكوتارى، كمجلد أول من سلسلة بعنوان Monumenta turcica (سراييفو ١٩٥٣). ونتيجة لجهود ديورديف فى الاشراف والاعداد فقد وضع فى تصوره طريقا أصيلا لتقديمه المادة الوثائقية العثمانية لعامة الناس، ومن ثم فقد نشر بالاشتراك مع ميلويا فازيتش «الاراضى اليوغوسلافية تحت الحكم التركى حتى نهاية القرن الثامن عشر» (زغرب ١٩٦٢)، حيث شكلت الوثائق والشروح والمقالات المتصلة بالموضوع جزءا من عمل متكامل أو رواية متكاملة. ولم تقتصر اهتمامات ديورديف على يوغوسلافيا، بل انه نشر دراسة بعنوان الحكم التركى فى الجبل الأسود فى القرنين السادس عشر والثامن عشر (سراييفو ١٩٥٣)، وهو الموضوع نفسه الذى كتب فيه جليجور ستانيوفيتش والذى نشر أيضا: عن تاريخ الجبل الأسود فى القرنين ١٦ – ١٧ (تيتوجراد ١٩٥٩)، وأيضا ما نشره توميكانيكيسفتش، وبرانكو بافيشفتش بعنوان: وثائق الجبل الأسود من القرن ١٤ – ١٩ (سيتفيا ١٩٦٤).

لقد كان ديورديف بالنسبة للباحثين اليوغوسلافيين يماثل عمر لطفى برقان كنموذج رئيسى للباحثين الأتراك فى هذا الشأن. وهناك باحثون كثيرون تمثل بحوثهم أهمية كبرى، ومنهم نديم فيليبوفيتش، وتحقق كتاباته الغرض نفسه من مقالتنا هذه. غير أن المساحة تسمح بذكر قلة قليلة فقط.

أما ايفان بوزيش فقد كتب «تركيا ودوبروفنيك فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر» (بيوجراد ١٩٥٢)، وهو كتاب يتصل بالموضوع. وبالاضافة الى ماذكرناه من مؤلفين فى هوامش الفصل الخامس عن دوبروفنيك، فان هناك موضوعات أخرى تثبت تنوع الدراسات المتصلة بهذه الجمهورية – المدينة، من ذلك على سبيل المثال ما كتبه دراجان رولر بعنوان: صناعات دوبروفنيك فى القرنين الخامس عشر والسابع عشر (زغرب ١٩٥١)، وكتاب جوزيف لويتش عن : بحرية جمهورية دوبروفنيك (دوبرفنيك ١٩٦٢)، فضلا عن مقالات فوك ڤينار الغزيرة التى تتناول كل ما يمكن تخيله أو تصوره من ملامح أو مظاهر اقتصاد دوبروفنيك. وهناك ثروة من المؤلفات الأدبية عن

النشاطات الثقافية لدوبروفنيك. واذا ما فكرنا فى الحديث عن هذا المجال فسوف يقفز الى الذهن آليا أعمال يوريوتاديش، ومن بين مؤلفاته الكثيرة هناك «اسهامات مدرسة دوبروفنيك من الرسامين فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر» فى مجلدين (بلغراد ١٩٥٢)، ويعتبر أفضل الأعمال المعروفة فى هذا الخصوص. وأما فيما يتعلق بالقرون الأخيرة فهناك كونوبرياتيلى عن «الفن فى دلماشيا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر» (زغرب ١٩٥٦). كما أن هناك عرض موجز للأدب قدمه بافلوفيتش فى كتابه «اسهامات دوبروفنيك فى الأدب والثقافة» (سراييفو ١٩٥٥).

وهناك باحثون آخرون أفدت من أعمالهم افادة كبيرة، منهم حازم شعبانوفيتش، وحمديه كرشفلياكوفتش، وجليشا الزوفيتش، وحمد حاجيبجيتش. ومن اعمال شعبانوفيتش المنشورة «باشوية البوسنة: تكوينها وتنظيمها الادارى» (سراييفو ١٩٥٩). أما كتاب كرشفلياكوفتش عن «الزعماء والرؤساء فى البوسنة والهرسك» (سراييفو ١٩٥٤) فقد تمت مناقشته فى هذا الكتاب. وللمؤلف كتاب آخر شيق عن «طوائف الحرف والصناعات فى البوسنة والهرسك» (سراييفو ١٩٥٧). ولقد نشر هؤلاء الباحثون الثلاثة وكثيرون غيرهم أعمالا كثيرة جيدة فى شكل المقالات الطويلةأساسا.

وبعد هذا ينبغى الاشارة الى عدد آخر قليل من المؤلفين والكتابات الخاصة بالتاريخ الاقتصادى. وأقدم المؤلفات والتى مازال مفيدة، كتاب ننشيك «تاريخ العلاقات الزراعية القانونية: الفلاحون الصرب تحت حكم الأتراك» (بلجراد ١٩٠٢). كما كتب كونستانتين باستايش فى المشكلة نفسها بعنوان «حيازات التيمار فى نظام الاقطاع العثمانى التركى من القرن الخامس عشر الى القرن السابع عشر» (زغرب ١٩٥٨). والحق أن عدد الأعمال وخاصة المقالات الطويلة والتى تتناول كل مظاهر الاقتصاد فى العصر التركى من الناحية التطبيقية أعمالا مثيرة وهائلة. ورغم أن كتاب مييومير كوفيتش عن تاريخ يوغوسلافيا الاقتصادى (زغرب ١٩٥٨) أكثر الكتب استخداما، الا أنه مجرد كتاب جامعى عام ولايهتم كثيرا بالفترة العثمانية.

ويعتبر كتاب اميلى سيكار عن الزادورجيين بعنوان La Zadruga Sud- slave dans l' evolu- tion des groups domestiques (باريس ١٩٤٣) أبسط كتاب لمدخل فى هذا الموضوع. وقد عرض ميلنكوفيليبوفتش حالات خاصة مثيرة وشيقة فى هذا الموضوع فى كتابه عن «الزادروجيون من غير الأقارب والمنشقين منهم» (بيوجراد ١٩٤٥).

وهناك عدة أعمال تتناول باهتمام الهجرة الكبرى لعام ١٦٩٠ والتى أثرت على كل مظاهر تاريخ الصربيين واليوغوسلافيين، وتاريخ الكنيسة، وحتى تاريخ المجر. ومن هذه الاعمال كتاب دوشان بوبوفيتش «الهجرة الصربية الكبرى عام ١٦٩٠» (بيوجراد ١٩٥٤)، وكذلك كتاب الكسايفتش عن هجرة الصربيين الى كرواتيا خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر (سابوتيكا ١٩٢٦)، وهو أقدم من العمل السابق وأكثر شمولا.

وأخيرا ينبغى أن أذكر ان ديورديف لم يكن الباحث الوحيد الذى تناول تاريخ الكنيسة، فهناك

كتاب ايلاريون روفاراك الذى نشر بعد وفاته عن «بطريركية بيش (بيك) من ١٥٥٧ – ١٦٩٠» (سرمشكى كارلوفيتش ١٩٣١). وقبل ذلك وفى القرن التاسع عشر ظهر كتاب ميلينكوفوكشفيتش عن «أمة الصرب والكنيسة ورجال الدين داخل الامبراطورية التركية ١٤٥٩ – ١٥٥٧» (بلغراد ١٨٩٦). على أن أكثر الأعمال تخصصا كتاب شفيتسلاف دافيدوفيتش عن «الكنيسة الارثوذكسية الصربية فى البوسنة والهرسك ٩٦٠ – ١٩٣٠» (سراييفو ١٩٣١).

أما فيما يتعلق بالتأريخ لرومانيا والمجر فانه يختلف اختلافا واضحا عن المؤلفات والكتابات التى عرضنا لها سابقا الى حد بعيد. ومن المفهوم أنه رغم ارتباط امارتى الدانوب (ولاشيا ومولدافيا) بالامبراطورية العثمانية، الا أنهما عاشتا تحت حكم حكامهما. والحال كذلك فقد تمتعا بتاريخ سياسى متصل. ورغم أن جزء كبيرا من المجر كان تحت الحكم العثمانى قرابة قرن ونصف من الزمان، الا أن المجريين أيضا كان لهم ملكهم ومجلسهم (الدايت). وبالتالى تمتعوا بتاريخ سياسى متصل. وعلى هذا فقد تم التركيز على التاريخ الوطنى لهذين البلدين (رومانيا والمجر) بشكل اساسى. أما الدراسات التى تتناول الحكم العثمانى بمختلف مظاهره فهى ضئيلة.

لقد كتب تاريخ رومانيا بواسطة باحثين عظام، وهذا التقليد الذى بدأه المؤرخون العظام فى القرنين التاسع عشر استمر وازدهر بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، وانتج فيضا هائلا من الكتب والدراسات حيث تم تناول أكثر القضايا جزئية فى عدة مقالات قليلة على الأقل. وركز المؤرخون المحليون على المشكلات الوطنية حتى لقد ذكر اسم كل شخص أسهم فى أي مجال من النشاط الانسانى. ومن الطبيعى ان ينتج عن هذا النشاط الضخم الهائل ليس فقط مطبوعات وثائقية نموذجية وقوائم ببليوجرافية ممتازة وفهارس أرشيفية ومواد علمية أصيلة، بل أيضا أنتج عددا هائلا من المقالات والأعمال الجماعية المشتركة والتى ذكرنا عددا منها فى هوامش هذا الكتاب. وفى السطور التالية أركز أساسا على الموضوعات المتصلة بالتأثيرات العثمانية ومن خلال البحوث الكبيرة على قدر الامكان. وهذا التناول من شأنه ان يؤدى بنا الى عدم الاشارة الى بعض الأسماء المهمة فى عالم التأليف والبحث مثل: آندريه أوتيتيا، وستيفان سيتفانشكو، وكونستانتين جيرشيكو، وميهايل بيرزا، وكذلك ماريا الكسندرشكو – ديرسكا المؤرخة الاقتصادية المتميزة للفترة العثمانية، أو الاشارة لهم بين حين وآخر رغم ما تعلمته منهم، ليس فقط من خلال كتاباتهم، وانما من واقع الحديث معهم طويلا، ولأن هذه المقالة (هذا الفصل) تستند على معيار «الفائدة لتعليمى» فانه يجب ان اذكر اسماءهم بكل امتنان واعتراف بالفضل.

لقد ناقش كونستانتينشكو العلاقة بين العثمانيين ومولدافيا فى كتابه «أصول وتأسيس السيادة التركية على مولدافيا» (بوخارست ١٩١٤). كما تناولها أيضا جيرشكو فى كتابه «اتفاقيات الامتيازات بين مولدافيا والسلطان العثمانى» (بوخارست ١٩٠٨). وهناك عملان يتصلان اتصالا وثيقا بالمشكلة العثمانية، وهو الكتاب الذى وضعه سيرونى بعنوان «الوردات رومانيا لدى السلطان العثمانى» (بوخارست ١٩٤١)، وكتاب جورج موللر بعنوان Die Turkenherrschaft in Sieben-

burgen,. Verfassungsrechtliche Verhaltnisse Siebenburgens zur pforte (بوخارست ١٩٣٨).

وفيما يتعلق بالدراسات العثمانية هناك مؤلفان رومانيان بارزان وهما: ميهايل جوبأوغلو، وكارل جولنار. أما جوبأوغلو فقد نشر الفهارس التى أشرنا اليها آنفا، وفهارس أخرى، ووثائق، ودليلا للخطوط العثمانية، وعدة مقالات كثيرة، وهو متخصص لانظير له فى كل مايتعلق بالأتراك. وقد ترجم بالاشتراك مع زميله الصغير مصطفى محمد الكتاب المثير «المؤرخون الأتراك لبلاد رومانيا – الجزء الخاص من القرن الخامس عشر الى منتصف القرن الثامن عشر» (بوخارست ١٩٦٦)، وهو أول كتاب فى مشروع سلسلة طويلة.

وأما كارل جولنار فقد أصبح عن جدارة معروفا على نطاق واسع بكتابه الذى طبع من مجلدين فى ١٩٦١ فى بوخارست، وفى ١٩٦٨ فى بوخارست – بادن عن- Turcica, die euro-paischen Turkendrucke des XVI Jahrhunderts. ورغم أن اهتماماته وكتاباته فيما بعد تتناول موضوعات مختلفة ومتنوعة، فان مقالاته التى تتناول العصر العثمانى تستحق انتباه خاص.

ومن الطبيعى ان تكون الشخصيات البارزة فى تاريخ رومانيا مثل مايكل براف، وستيفن الأكبر، وديمترى كانتمير، موضوعا لعدة كتابات من السير والترجمات شأن الشخصيات الأقل شأنا. ولكن هناك بعض دراسات قام بها أشخاص صنعت اسماءها خارج رومانيا. ومن هؤلاء على سبيل المثال كاميل مورشان الذى كتب عن جون هونيادى (الطبعة الثانية – بوخارست ١٩٦٨)، وكتاب الكسندر سترودشا عن عائلة مافروكوردات المهمة بعنوان- l. Europe orientale et la Role Histo-rique des Mafrocordato (1660 - 1830)

وهناك ثلاثة كتب تعتبر نماذج للاعمال الغنية التى تتناول التاريخ الاقتصادى، وكل واحد منها يختص بأحد البلدان الرومانية الرئيسية: فكتاب «الحياة الاقطاعية فى ولاشيا ومولدافيا من القرن الرابع عشر الى السابع عشر (بوخارست ١٩٥٧) ألفه كل من فالريا كوستاشل، وبنايتشكو، وكازاشو. والكتاب الثانى بعنوان: الأحوال الزراعية فى مولدافيا فى القرن الثامن عشر (بوخارست ١٩٦٨) من تأليف ميهورديا. أما الكتاب الثالث فهو أحد أعمال صمويل جولدنبرج المؤرخ الاقتصادى العظيم لترانسلفانيا بعنوان «مدينة كلوى فى القرن السادس عشر: انتاج وتبادل السلع» (بوخارست ١٩٥٨).

وهذا الكتاب الأخير دليل على وجود تواريخ للمدينة لكل الأماكن ذات المغزى. وهناك عملان يتناولان تاريخ مدينة بوخارست، يدلان على تنوع الموضوعات التى تم تناولها: أولهما كتاب ميلان بوبوفيتش بعنوان «ملامح التاريخ المالى لمدينة بوخارست» (بوخارست ١٩٦٠)، والثانى كتاب بانايت بعنوان «ملامح من معارك شعب بوخارست ضد الحكم الفنارى – التركى» (بوخارست ١٩٦٢). على اننى شخصيا أرى أن أفضل الكتب التى تناولت تاريخ المدن، الكتاب الذى ألفه دان بيرندى بعنوان «مدينة بوخارست: مقر ولاشيا وعاصمتها ١٤٥٩ – ١٨٦٢» (بوخارست ١٩٦٣)

لأنه يحتوى على أفضل ببليوجرافية.

وتاريخ ترانسلفانيا تمت دراسته من كل الزوايا الممكنة. وفيما يتعلق بتاريخها الاقتصادى، فبالاضافة الى كتاب جولدنبرج الذى سبق ذكره، هناك الدراسة الضخمة التى قام بها دافيد برودان بعنوان «القنية فى ترانسلفانيا القرن السادس عشر» وهو من ثلاثة مجلدات (بوخارست ١٩٦٧ – ١٩٦٨)، وهى تمثل أفضل الكتابات فى هذا الموضوع. وأما بالنسبة للتاريخ الدبلوماسى الخاص بالفترة الحرجة التى أعقبت معركة موهاكز فى ١٥٢٦، هناك دراسة جيدة كتبتها روديكا كيوكان بعنوان: سياسة الهابسبورج تجاه ترانسلفانيا أيام شارل الخامس ١٥٢٦ – ١٥٥٦ (بوخارست ١٩٤٥). كما كتب ستيفان باشكو عن تاريخ الامارة المستقلة بعنوان «ترانسلفانيا فى فترة الامارة: عصر السيادة التركية ١٥٤١ – ١٦٩١» (كلوى ١٩٤٨).

أما أفضل الدراسات التى تعد مدخلا للتاريخ الدينى والثقافى فهى الدراسة المشتركة التى نشرتها جمعية تعلم الانجيل والارسالية الارثوذكسية بعنوان «تاريخ الكنيسة الرومانية» فى مجلدين (بوخارست ١٩٥٧ – ١٩٥٨)، وكتاب باناتيسكو بعنوان «مدخل للتاريخ الثقافى للرومانيين» (بوخارست ١٩٦٩).

وأخيرا سلسلة المطبوعات باللغة الأجنبية التى سبق ذكرها وعى بعنوان Bibliotheca Historica Romaniae والتى نشرت حتى الآن مجلدات تتعلق بالفترة موضوع هذا الكتاب. والكتاب السابع فى تلك السلسلة الذى ألفه سيتفان باشكو الذى أشرت اليه آنفا بعنوان Der Transsilvanische Volksaaufstand, 1437 - 38، يليه الكتاب رقم ٣٦ وهو من تأليف ميهورديا بعنوان Maitres du sol et Paysans dans les Principautes Roumaines au XVIIIe siecle (بوخارست ١٩٧١)، والكتاب رقم ٤١ وهو من تأليف بول كرنوفودينو بعنوان England's Trade Policy in the Leavant, 1660 - 1714 (بوخارست ١٩٧٢)، ويركز على التجارة مع بلدان رومانيا.

وفى كثير من الأمور تتوازى كتبات الباحثين المجريين مع نموذج الكتابات الرومانية التى عرضنا لها، فهناك كمية ضخمة من الأعمال سواء فى شكل مقالات أو بحوث، ولايمكن ذكرها كلها أو اثباتها لانها على الرغم من أهميتها فانها تتناول موضوعات بعيدة عن مجال بحثنا. والحق ان ضيق المساحة لايسمح الا بذكر كل من زجموند بال باش، وكالمان بندا، ولاشلو مكاى، وكلارا هيجى، وآخرون كثيرون أفدت كثيرا من أعمالهم.

لقد اهتم المجريون منذ مدة طويلة بالشؤون التركية، وابتداء من ارمين فامبرى هناك عدة باحثين يتمتعون بسمعة دولية. منهم جويلا نيمث، ولايوفيكيته، وجويلا كالدى – ناجى. وكانت معظم أعمالهم فى الشؤون التركية البحتة، والمنهج، ونشر الوثائق قبل اصدار عدد من المادة البحثية التى تتعلق بالمقاطعات والمدن بجانب تلك التى تتناول المنطقة المحتلة بشكل عام. كما ظهرت عدة مقالات ممتازة تتناول تلك الموضوعات أيضا. كما تم تمشيط ما تحتفظ به العائلات من أوراق للبحث عن معلومات تركية تم نشرها فيما بعد.

وهذه الأعمال على جانب كبير من القيمة لكن الدراسات التى تتناول موضوعات تاريخية بحتة نادرة الى حد بعيد. وقبل ان يتم تبيان أهمية ميزوفاروشك، وبعض قضايا أخرى، لم يكن المؤرخون المجريون يهتمون الا قليلا بموضوع تاريخ البلدان التى فى حوزة الأتراك، عندما يقارنون حياة تلك البلدان وتطورها بما حدث فى المجر وسلوفاكيا وترانسلفانيا تحت حكم الهابسبورج. وهكذا ركز عدد قليل من المؤرخين على دراسة فترة الحكم التركى، ومن هؤلاء ساندور تاكاتز الذى كتب ثلاثة مجلدات عن «لمحات من الأيام التركية» (بودابست ١٩١٥ – ١٩١٧). وقد تفوقت عليه ماريا شيفاب فى كتابها: تطور اقرار العدل فى مدن السهل الكبير خلال فترة الاحتلال التركى (بودابست ١٩٣٩)، وكذلك زولت باكاى فى كتابه «تاريخ مقاطعة فيزبرم تحت الحكم التركى من خلال سجلات سيزى ١٥٣١ – ١٦٩٦» (فيزبرم ١٩٤٢). والى هذه المجموعة من الدراسات التى تركز على الفترة التركية ينتمى بال زابو الذى كتب «بيش التركية (بيك)» (بيش ١٩٥٨). ولايمكن التأكيد هنا على أهمية الموضوعات المنشورة فى الدوريات لأنها تضم ثروة كبيرة من الدرسات الجيدة، وتعتبر مقالة جويلا كالدى – ناجى بعنوان «مادة احصائية عن تدفق البضائع تجاه الغرب من الاقليم تحت الحكم التركى – الكتاب السنوى للاحصاءات التاريخية ١٩٦٥ – ١٩٦٦)، ص ٢٧ – ٩٧، نموذجا لمثل هذا النوع من المقالات.

أما البحوث الأدبية فانها تركز على المجر تحت حكم أسرة الهابسبورج وعلى ترانسلفانيا. ولقد سبقت الاشارة الى عدة مجموعات وثائقية صدرت تتعلق بدراسة هذه الامارة (ترانسلفانيا). وهناك عمل واحد على الأقل صدر عن كل شخصية تاريخية رئيسية أو سياسات رئيسية لمختلف الأمراء الحكام التى تم عرضها سابقا. كما تم وصف الحملات العسكرية وتشريح كل منها. وباختصار فهناك من قام بدراسة كل مظهر من مظاهر الحياة العامة فى ترانسلفانيا. وسوف نقدم بعض الأمثلة التى تكفى لتوضيح تنوع الموضوعات التى تم تناولها: فقد كتب لايوش زاديسكى – كاردوس عن مشكلة السكيليين فى كتابه «تاريخ الشعب السكيلى وتكوينه» (بودابست ١٩٢٧)، على حين ناقش جيورجى بونيش الثنائية الغربية لهذا الشعب فى كتابة «القانون السكيلى والقانون المجرى» المنشور فى كولوشفار ١٩٤٢. وأكثر الدراسات التاريخية التى تناولت بتفصيل تاريخ السكيليين ماقام به ستيفان روجونفالفى كيس فى كتابه «صورة الشعب السكيلى النبيلة» فى ثلاث مجلدات (دبرسين ١٩٣٩ – ١٩٤٠).

وهناك دراسة شيقة تناولت مشكلة الشعوب والعقائد المقبولة فى ترانسلفانيا كتبها ميكلوش اندز بعنوان «تاريخ الحكم الذاتى فى ترانسلفانيا القائم على ثلاثة قوميات وأربع عقائد دينية» (بودابست ١٩٣٥). وبالنسبة لتاريخ ترانسلفانيا خلال فترة هذا الكتاب هناك الكتب المهمة التالية: ماكتبه كارولى لام بعنوان «تنظيم الدابت الترانسلفانى ١٥٤١ – ١٨٤٨ المنشور – فى كولوشفار ١٩١٨ وكتاب جويلا فايدا بعنوان «علاقة ترانسلفانيا بالسلطان العثمانى وبالامبراطور الالمانى بوصفه ملكا مجريا خلال فترة الامارة الوطنية ١٥٤٠ – ١٦٩٠» (كولوشفار ١٨٩١)، وكتاب يوهان ليبتاك عن «تاريخ الضرائب التركية فى امارة ترانسلفانيا» المنشور فى كزمارك ١٩١١، وكتاب فنسل

بايرو عن «سفراء ترانسلفانيا لدى السلطان العثمانى» (كولوشفار ١٩٢١)، وكتاب ايمرى لوكينيتش عن «التغيرات فى اراضى ترانسلفانيا خلال فترة الغزو العثمانى ١٥٤٠ - ١٧١١» (بودابست ١٩١٨)، وماريا شنتجيوروجى فى كتابها «التزامات الأقنان فى ترانسلفانيا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر» (بودابست ١٩٦٢)، وكتاب جابرييلا جازبار «محاولة أمراء ترانسلفانيا لتولى عرش بولندا» المنشور فى دبرسين ١٩٤٣، وهو بحث جيد لكن النتائج التى توصلت اليها تخضع للمناقشة والتساؤل.

والحقيقة أن معظم تلك الكتب قديمة، ولأن الباحثين المحدثين يركزون فى بحوثهم على موضوعات أخرى، فينبغى ألا ننسى تلك الكتب القديمة. ورغم أن الدراسات الأكثر حداثة على جانب كبير من الأهمية، الا أنها متخصصة جدا بحيث لا أجد مبررا لذكرها هنا، أو أنها تتناول قضايا ومسائل خارج دائرة هذا الكتاب .. وقد يكون مفيدا لوقام مؤرخون مجريون معاصرون باعداد دراسة لتصحيح محاولة الباحث الفرنسى ليفيفر A. Lefaivre غير الناجحة فى كتاب«Les Magyars pendant la domination ottomane en Hongrie (1526 - 1622), 2 vols. (paris, 1902)

وللتشيك تاريخ قديم فى الكتابة عن جنوب شرقى أوربا ابتداء من المؤرخ المشهور يوسف كونستانتين يرشيك الذى كتب «تاريخ الأمة البلغارية» المنشور فى براها ١٨٧٦. وأيضا الكتاب المعروف عن «التشيك فى الصرب» فى مجلدين (جوتا ١٩١١ - ١٩١٨). وقد ترجم كل من الكتابين وأعيد نشرهما. وقد كتب خليفته المتميز يوسف كابردا عدة مقالات تتعلق بالدراسات التركية والبلقانية ، فضلا عن دراسته الممتازة بالفرنسيةLa systeme fiscal de l' Eglise orthodox dans l' Empire ottoman d' apres les documents turcs (Brno, 1969). ويقوم الباحثون الجدد فى تشيكوسلوفيا الآن باعداد دراسات رائعة جدا ..

وفى بولندا أيضا عدد من دارسى الشؤون العثمانية ذائعى الصيت والشهرة، وفى مقدمتهم المؤرخ المشهور يان ريخمان الذى نشر بالاشتراك مع انانياش زايشكوفسكى كتاب-Zarys Dy ploma-tyki Osmanko - Tureckiej (وارسو ١٩٥٥)، والذى ترجمة آندرو ارنكروتش الى الانجليزية بعنوان(Hand book for Ottoman - Turkish Diplomatics (The Hague, 1968. كما أعدت زايشكوفسكى بالاشتراك مع زجمونت ابراهاموفيتش «فهرس الوثائق العثمانية: وثائق عن بولندا والدويلات المجاورة لها ١٤٥٥ - ١٦٨٢»، المجلد الأول نشر فى وارسو ١٩٥٩. ويضاف الى هذين المثلين ماكتبه فالدسلاف كونوبشنسكى بعنوان «بولندا وتركيا ١٦٨٣ - ١٧٩٢» (وارسو ١٩٣٦)، لأوضح أنه فى بولندا مايزال البحث مستمر لمزيد من الدراسات عن الموضوعات التركية.

وفى الختام لابد من الاشارة فى ايجاز الى عملية البحث فى العالم الغربى بشأن هذا الموضوع. ومن المعروف ان الباحثين الذين كتبوا فى هذا المقام معروفون جيدا، وما كتبوه فى متناول اليد، ومن ثم فاننى آمل ان يعذرنى القارئ على هذه المعالجة الموجزة لاسهامات الباحثين الغربيين.

بدأت الرغبة فى فهم ودراسة حياة العثمانيين منذ فترة طويلة عن طريق الرحالة وفى مقدمتهم

دى بوسبك De Busbecq الذى ورد ذكره فى هذه المقالة الببليوجرافية. وبالعمل الذى أعده همر - بورجستال، بدأ الباحثون الغربيون كتابة التاريخ العثمانى. وقد استمر هذا التقليد حتى الوقت الحاضر. ويمكن تصنيف الذين كتبوا عن العثمانيين من الباحثين الغربيين الى مجموعتين: الاولى تضم المتخصصين الحقيقيين، والثانية تضم هؤلاء الذين أصبحوا مهتمين بموضوع عثمانى ما، وكتبوا شيئا له قيمته رغم أن معظم ما كتبوه فى الحقيقة قد تم بحثه فى موضوعات أخرى من التاريخ.

ومن بين المتخصصين فى العثمانيات هناك باحثون مثل كلود كاهن، أو بول فيتيك، والتى كانت اهتماماتهم الرئيسية عن الأتراك قبل العثمانيات، أو بدايات الامبراطورية العثمانية. وهناك آخرون تناولوا موضوعات متنوعة ومختلفة تشمل مختلف فترات التاريخ العثمانى مثل فرانز بابنجر، وهارولد بوون، والكسندر بتنجسن، وبرتولد سبلر، وكارل بروكلمان، وجوثارد ياشك. وأعمال هؤلاء الباحثين لاغنى عنها لمن يتناول أى موضوع من موضوعات التاريخ يرد فيه ذكر العثمانيين. لكن ما ورد فى هذه الأعمال عن مشكلات جنوب شرقى أوربا تحت الحكم العثمانى جاء هامشيا. والأمر كذلك بالنسبة للمتخصصين الروس. فمثلا فازيلى بارتولد (والذى يعرف أيضا باسم فلهلم بارثولد)، وهو من بين هؤلاء الباحثين، يبحث فى الفترة المبكرة للأتراك، واناتولى ميللر من الباحثين الذين يكتبون عن الامبراطورية العثمانية فى أواخر أيامها.

أما كل من بارنيت ميللر، وسيدنى فيشر، والبرت ليبير، وهارولد لامب، وهسترينكينز، وروجر ميريمان، وآخرون فقد كتبوا عملا أو أكثر من عمل قيم من خلال مراجع باللغة الغربية فى بعض الأحيان، وفى كل الاحيان. أما الباحثون الجدد ويمثلهم ستانفورد شو، وسبيروس فريونس الأبن، فانهما أفضل نموذجين لأنهما مزجا بين التدريب على الأمور العثمانية ومعرفة لغات المنطقة مع الاهتمام الواسع العريض باحوالها، وأجروا دراسات لها قيمتها عند المهتمين بالعثمانيات، أو عن الشعوب التى عاشت تحت الحكم العثمانى.

إذا انتقلنا من دارسى العثمانيات الى دارسى البلقانيات، سوف نجد أن معظم الباحثين الذين ذكرتهم فى هذه المقالة (مثل جيفر أو شيفيل) اعتمدوا فى بحوثهم على المصادر والمراجع المكتوبة باللغات الغربية بشكل أساسى. وأما الباحثون مثل هوف سيتون - واتسون، أو المجرى اميل نايد - هوسر، واللذان يجيدان كل اللغات الضرورية للكتابة عن جنوب شرقى أوربا تحت الحكم العثمانى، وأيضا على دراية بحركة التاريخ للمنطقة، فان كتاباتهم فى هذا الخصوص ليست كثيرة، وتركز الى حد بعيد على القرنين ١٩ - ٢٠. ورغم وجود عدد كبير من المتخصصين الممتازين فى تاريخ المنطقة والذين يعرفون أكثر من لغة من لغاتها، مثل تشارلز وبربارا يلافيتش، وفاين فوشنيك، وميشيل بتروفيتش، وجال ستوكس، وجورج قسطلانى، وجورج هويت، وآخرون معهم، الا أنه ينقصهم معرفة الأتراك العثمانيين، أو أنهم ركزوا كتاباتهم على القرنين الاخيرين من تاريخ الامبراطورية العثمانية. وأما الباحثون أمثال لفتن ستافريانوس، وترايات ستويانوفيتش، فانهما نادرين فى الغرب الأوربى، وهذا هو السبب الذى يجعل من الأهمية بمكان التعرف على أعمال الباحثين من جنوب

شرقى أوربا نفسها. وينبغى الاشارة مرة أخرى الى اننا نجد بين الباحثين الشبان ممن تدربوا تدريبا جيدا ولهم اهتمامات وقدرات ملحوظة، مما يدل على أن العمل المتخصص فى تاريخ جنوب شرقى أوربا تحت الحكم العثمانى سيمضى قدما الى الامام. وتشتمل قائمة الباحثين الشبان هذه على كل من: جون فاين فى الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن عدد كبير من الأوربيين

والجدير بالذكر أنه فى مقابل كل اسم ورد فى هذه المقالة اضطررت الى حذف اثنى عشر اسما، وأنه فى مقابل عنوان كتاب ذكرته ضحيت بذكر خمسة وعشرون كتابا. ولما كان هذا الكتاب نفسه يعد مسحا عريضا للموضوع فكذلك هذه المقالة الببليوجرافية التى حاولت توضيح ان هناك مايكفى من المصادر الأساسية والمراجع الثانوية المنشورة لاجراء دراسة عميقة لمعظم القضايا التى لمسناها فى هذا الكتاب. وإذا كان من السهل التوصل الى ارشيفات ومكتبات جنوب شرقى أوربا واستخلاص المادة العلمية منها، فيمكن تحقيق الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع، لكن المادة العلمية المتاحة فيما هو منشور، تسمح للباحث الذى يعيش خارج المنطقة لدراسة معظم الموضوعات بتفصيل كبير.

الملحق رقم (١)

بيت آل عثمان

الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ تولى العرش	تاريخ نهاية الحكم
عثمان الأول	١٢٥٨	١٢٨١/ ١٣٠٠أ	١٣٢٤(١)
أورهان	١٢٨٨	١٣٢٤	١٣٦٠
مراد الأول	١٣٢٦	١٣٦٠	١٣٨٩
بايزيد الأول	١٣٦٠	١٣٨٩	١٤٠٢
خلو العرش (٢)			
محمد الأول	١٣٨٩	١٤١٣	١٤٢١
مراد الثانى	١٤٠٤	١٤٢١	١٤٤٤(١)
محمد الثانى	١٤٣٢	١٤٤٤	١٤٤٦(ب)
		١٤٥١(٣)	١٤٨١
بايزيد الثانى	١٤٤٨	١٤٨١	١٥١٢(ب)
سليم الأول	١٤٧٠	١٥١٢	١٥٢٠
سليمان الأول	١٤٩٤	١٥٢٠	١٥٥٦
سليم الثانى	١٥٢٤	١٥٦٦	١٥٧٤
مراد الثالث	١٥٤٦	١٥٧٤	١٥٩٥
محمد الثالث	١٥٦٦	١٥٩٥	١٦٠٣
أحمد الأول	١٥٩٠	١٦٠٣	١٦١٧
مصطفى الأول	١٥٩٢	١٦١٧	١٦١٨(ب)
		١٦٢٢(٣)	١٦٢٣ (ب)
عثمان الثانى	١٦٠٤	١٦١٨	١٦٢٢(ب، ج)
مراد الرابع	١٦٠٩	١٦٢٣	١٦٤٠
ابراهيم	١٦١٥	١٦٤٠	١٦٤٨(ب،ج)
محمد الرابع	١٦٤٢	١٦٤٨	١٦٨٧ (ب)
سليمان الثانى	١٦٤٢	١٦٨٧	١٦١٩
أحمد الثانى	١٦٤٣	١٦١٩(ج)	١٦٩٥
مصطفى الثانى	١٦٦٤	١٦٩٥	١٧٠٣(ب)
أحمد الثالث	١٦٧٣	١٧٠٣	١٧٣٠(ب)
محمود الأول	١٦٩٦	١٧٣٠	١٧٥٤
عثمان الثالث	١٦٩٩	١٧٥٤	١٧٥٧
مصطفى الثالث	١٧١٧	١٧٥٧	١٧٧٤
عبد الحميد الأول	١٧٢٥	١٧٧٤	١٧٨٩

سليم الثالث	١٧٦١	١٧٨٩	١٨٠٧(ب)/١٨٠٨(ج)
مصطفى الرابع	١٧٧٩	١٨٠٧	١٨٠٨ (ب، هـ)
محمود الثانى	١٧٨٥	١٨٠٨	١٨٣٩
عبد المجيد	١٨٢٣	١٨٣٩	١٨٦١
عبد العزيز	١٨٣٠	١٨٦١	١٨٧٦(ب،ج)
مراد الخامس	١٨٤٠	١٨٧٦	١٨٧٦ (ب)
عبد الحميد الثانى	١٨٤٢	١٨٧٦	١٩٠٩ (ب)
محمد الخامس رشاد	١٨٤٤	١٩٠٩	١٩١٨
محمد السادس فهد الدين	١٨٦١	١٩١٨	١٩٢٢ (ب)
عبد المجيد الثانى (هـ)	١٨٦٨	١٩٢٢	١٩٢٤

(أ) أصبح لوردا اقطاعيا فى ١٢٨١ وحاكما مستقلا فى ١٣٠٠. (ب) انتهى حكمه بالعزل.

(ج) قتل. (هـ) حمل لقب خليفة فقط

(١) تاريخ التنازل عن العرش. (٢) فترة خلو العرش الكبيرة ٢٨ يولية ١٤٠٢ - ٥ يولية ١٤٢١.

(٣) استئناف الحكم.

شغل المنصب

اسم الأمير	مقر الحكم	من	الى
عيسى	بالكيشير/ بورصة	١٤٠٢	١٤٠٣
موسى	بورصة	١٤٠٣	١٤٠٤ (أخذ بورصة من عيسى)
محمد	أمازيا	١٤٠٢	١٤٠٤
	أمازيا/ بورصة	١٤٠٤	١٤١٣ ـ أخذ بورصة من موسى موحدا الأناضول)
سليمان	أدرنه	١٤٠٢	١٤١١
موسى	أدرنه	١٤١١	١٤١٣ (انتقل الى أوربا وأخذ أدرنه من سليمان)

وفى ١٤١٣ قام محمد بهزيمة موسى وأخذ أدرنه واعاد توحيد الامبراطورية

ملحق رقم (٢)

الصدور العظام

طبقا للتقاليد التى لاتسندها أدلة وثائقية قام السلطان أورهان بتعيين أخيه وأحد أبنائه فيما بعد، كأول صدرين أعظمين. فاذا حسبنا هذين الاثنين، فان الملاحظ ان ١٧٨ شخصا تولوا هذا المنصب الى أن الغاه السلطان عبد العزيز فى نوفمبر ١٨٦٢ . وقد تولى عدد كبير من هؤلاء الصدور العظام المنصب أكثر من مرة.

ولهذا المنصب مكانة براقة، ويمثل سلطة عظيمة، لكنه كان محفوفا بالمخاطر أيضا. فبالاضافة الى خضوع الصدر الأعظم الى التقلبات العاطفية والمزاجية للسلطان واختياراته، فانه تعرض لعدة مخاطر وصعاب. فمن الملاحظ أن ستة من الصدور العظام ماتوا فى معارك حربية، وثلاثة اغتيلوا، وواحد وعشرين أعدموا بأمر السلطان. ولم يمت ميتة طبيعية الا ٢٢ منهم وهم يؤدون واجبهم الوظيفى.

ومعظم الصدور العظام تولوا المنصب لفترة قصيرة. ولم يكن أمر غير عادى أن يبقى الصدر الأعظم فى منصبه أقل من عام، بل فى بعض الحالات القليلة لم يبق الا ساعات قليلة. والذين تولوا المنصب أطول فترة ممكنة دون انقطاع هم:

- قره – خليل قندرلى (تحت حكم مراد الثانى) لمدة ٢٥ سنة.
- على قندرلى (تحت حكم مراد الثانى وبايزيد الأول) لمدة ١٨ سنة
- محمد صوقوللو (تحت حكم سليمان الأول وسليم الثاني ومراد الثالث) لمدة ١٥ سنة.
- احمد كوبرولو (تحت حكم محمد الرابع) لمدة ١٥ سنة.
- ابراهيم (تحت حكم سليمان الأول) لمدة ١٣ سنه.

وقد تمكنت أسرتا قندرلى وكوبرولو من تأسيس مايمكن تسميته بالعائلات الوزارية على النحو الآتى:

الصدور العظام من عائلة قندرلى:

- قره – خليل ١٣٥٩ – ١٣٨٥
- على (ابن قره خليل) ١٣٨٦ – ١٤٠٤
- أبراهيم (بن على) ١٤١١
- بايزيد ١٤١٨
- خليل (ابن ابراهيم) ١٤٢٩ – ١٤٥٣
- ابراهيم (ابن خليل) ١٤٩٧ – ١٤٩٩

الصدور العظام من عائلة كوبريللو

- محمد ١٦٥٦ – ١٦٦١.
- أحمد (أبن محمد) ١٦٦١ – ١٦٧٦
- كارا مصطفى (ابن أخ محمد) ١٦٧٦ – ١٦٨٣
- مصطفى (ابن محمد) ١٦٨٩ – ١٦٩١
- حسن (ابن أخ محمد) ١٦٩٧ – ١٧٠٢
- نعمان ١٧١٠

ملحق رقم (٣)

الحملات العسكرية الرئيسية، ومعاهدات الصلح، والاراضي التي كسبتها وخسرتها الامبراطورية العثمانية في أوربا ١٣٤٥ - ١٨٠١

١٣٤٥ الحملة العثمانية الأولى فى أوربا.

١٣٤٩ الحملة العثمانية الثانية فى أوربا.

١٣٥٢ الاستيلاء على شيمب.

١٣٥٤ الاستيلاء على جاليبولى.

١٣٥٤ – ١٣٥٦ الاستيلاء على شرقى ثراس بمحازاة الشواطئ الغربية لبحر مرمرة بما فيها مدن وجورلو، وديديموتيكوس.

١٣٦٠ – ١٣٦٦ الاستيلاء على ثراس شرق نهر ماريتشا الأدنى بما فيها ستارا زاجورا.

١٣٦٥ الاستيلاء على أدرنه، وبلوڤديف.

١٣٦٦ هزيمة العثمانيين فى ڤيدين وخسارتهم جاليبولى.

١٣٦٦ – ١٣٦٩ الاستيلاء على وسط بلغاريا بين رودوب والبلقان.

١٣٧١ انتصار العثمانيين فى القرم، وما تبعه من الاستيلاء على الخوفو، ويامبول، وآيتوز.

١٣٧١ اعلان كرنا جورا (الجبل الأسود) استقلالها.

١٣٧٢ قبول حاكم بلغاريا وضع التبعية للسلطان العثمانى.

١٣٧٦ البيزنطيون يعيدون جاليبولى للعثمانيين.

١٣٨٠ عبور نهر ڤاردار والاستيلاء على بيتولا.

١٣٨٣ الاستيلاء على سيرز.

١٣٨٥ الاستيلاء على صوفيا.

١٣٨٦ الاستيلاء على نيش.

١٣٨٧ الهزيمة على نهر توبولنكا، والاستيلاء الأول على تسالونيك.

١٣٨٨ الهزيمة فى بلوشنك، وعبور البلقان والاستيلاء على كولاروفجراد، وبروفاديا، ونوفى بازار.

١٣٨٩ معركة كوزوفا الأولى وأول الغارات داخل المجر.

١٣٩٠ - ١٣٩١ أول الغارات البحرية على جزيرة خييوس، وهالكيس، وأتيكى.

١٣٩١ الاستيلاء على سكوبيه.

١٣٩١ - ١٣٩٨ الحصار الأول للقسطنطينية.

١٣٩٣ الاستيلاء على سيليسترا.

١٣٩٤ الاستيلاء على تورنوفو، ونيقوبوليس، والغارات على المورة.

١٣٩٥ معركة على نهر آرجز، وولاشيا توافق على دفع الجزية، والغارات داخل المجر.

١٣٩٦ معركة نيقوبوليس.

١٣٨٩ الاستيلاء على ڤيدين.

١٣٩٧ - ١٣٩٩ الغارات على تساليا، ودوريس، ولوكريس، وشمال شرق المورة، وجنوب البانيا وايبروس.

١٤٠٣ فقدان تسالونيك.

١٤١٦ حرب غير حاسمة النتيجة مع البندقية

١٤١٩ الحرب مع ولاشيا وأسر جيرجيو Giurgiu.

١٤٢٠ أول هجوم على ترانسلفانيا.

١٤٢١ الهجوم على ترانسلفانيا مع تدمير براصوف.

١٤٢٢ الحصار الثانى للقسطنطينية.

١٤٢٣ - ١٤٣٠ الحرب مع البندقية.

١٤٣٠ اعادة الاستيلاء على تسالونيك والاستيلاء على معظم ايبروس وجنوب البانيا، وغارات جديدة على المورة.

١٤٣٢ غارات على ترانسلفانيا.

١٤٣٧ الحرب مع المجر.

١٤٣٨ غارات على ترانسلفانيا؛

١٤٣٩ الاستيلاء على سميدريفو، والبوسنة توافق على دفع الجزية، والانتصار فى المعركة الأولى فى شالانكيمن.

١٤٤١ هزيمة العثمانيين فى بيوجراد.

١٤٤١ - ١٤٤٢ غارات على ترانسلفانيا.

١٤٤٢ الهجوم على المجر وهزيمة العثمانيين فى يالوميتا.

١٤٤٣ الهجوم المجرى المضاد يصل الى ڤيدين وصوفيا، وهدنة شيجد تعطى المجريين حرية العمل فى ولاشيا والصرب.

١٤٤٤ المجريون يخرقون الهدنة، والانتصار العثمانى الكبير فى ڤارنا.

١٤٤٦ غارات على المورة.

١٤٤٨ هزيمة المجريين فى معركة كوزوفا الثانية، والعثمانيون يغزون الصرب ويهاجمون وسط البانيا.

١٤٥٠ هجوم على البانيا.

١٤٥٣ الاستيلاء على القسطنطينية.

١٤٥٤ الهجوم على الصرب.

١٤٥٥ الاستيلاء على نوڤى برود، وكروشيفاك، ومولدافيا توافق على دفع الجزية.

١٤٥٦ الهجوم على بلجراد.

١٤٥٩ الهزيمة النهائية للصرب

١٤٦٠ الاستيلاء على دوشى Duchy الأثينية، وجزء كبير من المورة.

١٤٦١ الاستيلاء على ممتلكات جنوة فى بحرايجة.

١٤٦٢ غزو ولاشيا.

١٤٥٦ – ١٤٦٣ حروب مع سكندر بج (جورج كاستريونى) فى البانيا.

١٤٦٣ الاستيلاء على جنوبى ووسط البوسنة (شمال البوسنة مجرى)، وخسارة المورة لحساب البندقية.

١٤٦٤ اعادة هزيمة المورة.

١٤٦٥ الاستيلاء على الهرسك.

١٤٦٧ الاستيلاء على البانيا فيما عدا القلاع التى فى يد البنادقة.

١٤٦٣ – ١٤٧٩ حرب طويلة مع البندقية.

١٤٦٨ غارات على دلماشيا وكرواتيا.

١٤٧٠ الاستيلاء على نجروبونتيه.

١٤٧١ غارات على كرواتيا.

١٤٧٣ غارات على كرواتيا.

١٤٧٤ حصار شكودر، وغارات على ترانسلفانيا.

١٤٧٥ تتار القرم يصبحون اتباعا للعثمانيين.

١٤٧٦ حملات ضد المجر وولاشيا، وولاشيا تصبح ولاية تابعة.

١٤٧٧ – ١٤٧٨ غارات على ايطاليا والاستيلاء على حصون وقلاع البندقية فى البانيا: كرويا ، وليش، ودريشتى.

١٤٧٩ الصلح مع البندقية والعثمانيون يواصلون انتصاراتهم ويستولون على شكودر وجزيرة ليمنوس، والغارات على المجر والهزيمة الترانسلفانية – العثمانية فى كينرميزو.

١٤٨٠ النزول في أوترانتو.

١٤٨٠ – ١٤٨١ حصار رودس.

١٤٨١ الجلاء عن أوترانتو.

١٤٨٣ الاستيلاء على الهرسك.

١٤٨٤ الحرب مع مولدافيا، والاستيلاء على كيليا، وبلهورود دنستروفسكى.

١٤٩٤ الهجوم على الجبل الزسود.

١٤٩٧ الاخضاع النهائي لألبانيا.

١٤٩٩ الاستيلاء على الجبل الأسود، واستيلاء البندقية على قبرص من آخر ملوكها أدى الى:

١٤٩٩ – ١٥٠٣ الحرب مع البندقية التى انتهت بالاستيلاء على نافباكتوس، وميثونى، وكوروني، ونافارينو.

١٥١٢ مولدافيا تصبح ولاية تابعة للعثمانيين.

١٥٢٠ الاستيلاء على اجزاء من شمالى البوسنة.

١٥٢١ الاستيلاء على بلجراد والاغارات على المجر والنمسا.

١٥٢٢ الاستيلاء على رودس وأورصوفا.

١٥٢٦ معركة موهاكز الأولى والاحتلال الأول لبودا.

١٥٢٧ الاستيلاء على يايك، وكل شمالى البوسنة.

١٥٢٨ الاستيلاء على بودا للمرة الثانية.

١٥٢٩ الحصار الأول لفيينا.

١٥٣٢ الاستيلاء على كوشيج، والانسحاب من المجر.

١٥٣٣ هدنة استانبول،وفرديناند وزابولياى يوافقان على دفع الجزية.

١٥٣٥ التحالف العثمانى – الفرنسى (اتفاقية الامتيازات – المترجم).

١٥٣٧ – ١٥٤٠ الحرب مع البندقية.

١٥٣٨ الحلف المقدس الأول (شارل الخامس والبابا ينضمان للبندقية).

١٥٤٠ البندقية تتنازل عن نافبليون وكل ممتلكاتها فى المورة.

١٥٤١ الاستيلاء الثالث على بودا، وتأسيس الباشوية فيها.

١٥٤٣ العثمانيون ينتصرون على بيك (بيش)، وسيكلوش، واشترجوم، شيكسفرفار.

١٥٤٤ العثمانيون ينتصرون فى فيشجراد، ونوجراد، وهاتفان، وسيمونتورنيا.

١٥٤٧ فرديناند يعترف بالباشوية، ويستمر فى دفع الجزية.

١٥٥١ – ١٥٦٢ الحرب مع النمسا.

١٥٥١ الاستيلاء على زرنيانين، واورادیا ، وشاناد، وليبوفا.

١٥٥٢ الاستيلاء على تيموشورا، وفيشبريم، ودريجلى، وشولنوك، ولكن يهزموا فى ايجر.

١٥٥٤ الاستيلاء على كوبوشفار، وفيلاكوفا.

١٥٥٦ الهجوم الأول على شيجتفار.

١٥٥٧ الاستيلاء على تاتا.

١٥٦٠ هزيمة نكسوس.

١٥٦٢ الصلح: النمسا تعترف بكل انتصارات العثمانيين، واستقلال ترانسلفانيا تحت السيادة العثمانية، والاستمرار فى دفع الجزية.

١٥٦٥ حصار مالطة.

١٥٦٦ الاستيلاء على جويلا، وشيجتفار، وخسارة فيشبريم، وتاتا، والاستيلاء على خييوس.

١٥٧٠ الحرب مع البندقية (تؤيدها اسبانيا) والاستيلاء على قبرص.

١٥٧١ – ١٥٨١ الحرب مع الحلف المقدس الثانى.

١٥٧١ معركة ليباتنو البحرية.

١٥٧٣ البندقية تنسحب من الحرب وتعترف بخسارة قبرص، وتدفع تعويضات عن الحرب، والعثمانيون يهاجمهون ناجيكانيشا.

١٥٩٣ – ١٦٠٦ الحرب مع النمسا.

١٥٩٣ اعادة الاستيلاء على فيشبريم.

١٥٩٤ الاستيلاء على جيبور، وخسارة عدة قلاع صغيرة.

١٥٩٥ ضياع اشترجوم.

١٥٩٦ انتصار العثمانيين فى ميزوكرشتش، والاستيلاء على ايجر.

١٥٩٨ ضياع فيشبريم، وتعرض بودا للهجوم.

١٦٠٠ الاستيلاء على ناجيكانيشا.

١٦٠١ ضياع شيكسفرفار.

١٦٠٢ النمساويون يهاجمون بودا، والعثمانيون يستعيدون شيكسفرفار.

١٦٠٣ النمساويون يهاجمون بودا.

١٦٠٥ استعادة اشترجوم.

١٦٠٦ صلح شتفاتوروك، والجانبان يحتفظان بما استوليا عليه، لكن النمسا تتوقف عن دفع الجزية.

١٦١٩ الاستيلاء على فاش.

١٦٣٨ انتهاء العمل بنظام الدفشرمة تقريبا.

١٦٤٥ – ١٦٧٠ الحرب مع البندقية.

١٦٤٥ العثمانيون يهاجمون كريت.

١٦٥١ هزيمة العثمانين فى معركة باروس البحرية.

١٦٥٦ هزيمة العثمانيين فى معركة بحرية قرب الدردنيل، والبندقية تنتصر فى ليمنوس وبوشكا آدا.

١٦٥٨ العثمانيون يهاجمون القوات النمساوية فى ترانسلفانيا.

١٦٦٠ الاستيلاء على ناجيفاراد.

١٦٦٣ النمسا تنضم الى البندقية فى الحرب.

١٦٦٤ هزيمة العثمانيين فى سانت جوثارد، وعقد هدنة فازفار مع النمسا لمدة عشرين سنة.

١٦٦٩ العثمانيون يهزمون ايراكيلون فى كريت.

١٦٧٠ الصلح: البندقية تعيد كل شئ استولت عليه، والعثمانيون يأخذون كريت باستثناء ثلاثة حصون.

١٦٧٢ - ١٦٧٦ الحرب مع بولندا.

١٦٧٣ هزيمة العثمانيين فى خوتين.

١٦٧٦ هزيمة العثمانيين فى ليفوف، وانتصار العثمانيين فى زورافنو، وصلح زورافنو يعطى العثمانيين شرقى أوكرانيا وبودوليه. وعند هذه اللحظة وصلت الامبراطورية العثمانية الى أقصى اتساع لها فى أوربا.

١٦٧٧ - ١٦٨١ أول حرب مع روسيا.

١٦٨١ صلح رادزين، والعثمانيون يتخلون عن شرقى أوكرانيا، ويعد هذا أول مرة يخسر فيها العثمانيون أرضا خسارة نهائية لارجعة فيها.

١٦٨٢ - ١٦٩٩ الحرب مع النمسا.

١٦٨٣ الحصار الثانى لفيينا.

١٦٨٤ الحلف المقدس الثالث (البندقية وبولندا تنضمان للنمسا)، والعثمانيون يخسرون فيتشجراد وفاش.

١٦٨٦ العثمانيون يفقدون شيكلوش، وبيك، وبودا، وفيشبريم، وشيجد، وكذلك معركة زنتا لصالح النمسا، والبندقية تستولى على معظم المورة.

١٦٨٧ العثمانيون يفقدون ايجر، ومعركة موهاكز الثانية لصالح النمسا، وحصار روسيا الأول لأزوف.

١٦٨٨ العثمانيون يتخلون عن شيكشفرفا، وليبا، وبلجراد.

١٦٨٩ العثمانيون يتخلون عن شيجتفار، وفيدين، ونيش.

١٦٩٠ العثمانيون يتخلون عن ناجيكانيشكا ولكنهم يستعيدون بلجراد وفيدين، ويهزموا النمساويين فى ترانسلفانيا.

١٦٩١ العثمانيون يخسرون معركة شالانكامين.

١٦٩٤ ضياع جويلا من العثمانيين.

١٦٩٦ استعادة العثمانيين لليبا، وخسارتهم ازوف للروس.

١٦٩٧ هزيمة العثمانيين مرة أخرى فى زنتا.

١٦٩٩ صلح زرمسكى كارلوفيتش، والبولنديون يستعيدون بودوليه، والبندقية تستعيد المورة ومعظم دلماشيا، والنمسا تأخذ كل المجر باستثناء بانات تميزفار.

١٧١٠ - ١٧١١ الحرب مع روسيا.

١٧١١ العثمانيون يكسبون معركة بروت، ويستعيدون آزوف مرة أخرى فى صلح بروت.

١٧١٤ - ١٧١٨ الحرب مع البندقية والعثمانيون يستعيدون المورة ولمنوس وتندوس وكورنثا.

١٧١٥ الاستيلاء على تنوس (آخر انتصارات العثمانيين).

١٧١٦ الحرب مع النمسا وهزيمة العثمانيين فى بتروفارادين.

١٧١٧ النمساويون ينتصرون فى بلجراد.

١٧١٨ صلح بوشارفاش مع النمسا، والعثمانيون يفقدون بانات التيمزفارية وولاشيا الصغرى.

١٧٣٦ - ١٧٣٩ الحرب مع النمسا وروسيا.

١٧٣٦ الروس ينتصرون فى آزوف.

١٧٣٩ الروس يغزون مولدافيا.

١٧٣٩ معاهدة بلجراد مع النمسا، والعثمانيون يستعيدون بلجراد، واضطرار روسيا لدك حصون آزوف، وتعد بعدم الاحتفاظ باسطول فى البحر الأسود.

١٧٦٨ - ١٧٧٤ الحرب مع روسيا.

١٧٦٩ الروس ينتصرون فى ياصى، وبوخارست.

١٧٧٠ الروس يستولون على نافارينو ولكن يتخلون عنها ويكسبون معركة بحرية كبرى قرب خييوس، ويستولون على ثمانية عشرة جزيرة فى بحرايجة، ويحتلون مدن كيليا وبلهورد، ودنستروفسكى، وأزميل، وبندر، وبرايلا.

١٧٧٤ معاهدة كوتشك قينارجا، والروس يحررون آزوف وشبه جزيرة كيرش، وحصون كينبيرن، وينيكاليه فى القرم، ومصب نهرى الدنيبر والبوج، وبلاد التاتار تصبح محمية روسية، وإعادة الأراضى التى بحوزة الروس الى العثمانيين، والنمساويون يحتلون بوكوفينا.

١٧٨٣ روسيا تضم بلاد خان التتار.

١٧٨٧ - ١٧٩٢ الحرب مع روسيا.

١٧٨٨ النمسا تنضم الى الحرب.

١٧٨٨ الروس يستولون على أوشاكوف.

١٧٨٩ الجيوش النمساوية تغزو البوسنة وسرفيا، والجيوش الروسية تغزو مولدافيا وولاشيا.

١٧٩٠ الروس يستولون على أزميل.

١٧٩١ صلح زيفشتوف مع النمسا يعيد اقامة حدود عام ١٧٨٨.

١٧٩٢ صلح ياصى مع روسيا، والعثمانيون يتخلون عن الأرض شمال شاطئ البحر الأسود جاعلين نهر الدنيستر يمثل الحدود الروسية - العثمانية.

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب فترة الوجود العثماني في جنوب شرقي أوروبا طوال أكثر من أربعة قرون أي في منطقة البلقان التي تكونت فيها دول بلغاريا والبانيا ورومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وذلك من حيث طبيعة الحكم العثماني هناك، وعلاقات التبعية التي أقامها العثمانيون مع امراء المنطقة، ومجمل النظم السياسية - الادارية والاقتصادية - الاجتماعية، والمناخ الثقافي آنذاك.

والكتاب يعد نافذة يطل منها القارئ العربي علي تاريخ شعوب البلقان التي خضعت لذات الحكم الذي خضعت له الشعوب العربية زهاء ثلاثة قرون ونصف (الحكم العثماني)، وله ان يعقد ما يشاء من مقارنات بحثا عن أوجه الشبه أو أوجه الاختلاف.

والكتاب الذي يبحث في فلسفة الحكم العثماني الاسلامية لمجتمعات مسيحية أوروبية يلقى اضواء على أصول الصراع العرقي الذي اختلط بالاختلافات المذهبية والذي انفجر في الصرب والبوسنة في مطلع التسعينات من القرن العشرين.

